المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف

العلامة المحدث المحقق

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الرابع

دار المنهاج

دار طوق النجاة

المطالب السنية والتتمة القيمة

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

(٤)

المطالب السنية

على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية

والتتمة القيمة

في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية

جمع وتأليف
العلامة المحدث المحقق
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

المجلد الرابع

دار المنهاج
دار طوق النجاة

دار طوق النجاة

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

دار المنهاج

المملكة العربية السعودية - جدة

هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الجزء الرابع من الكتابين القيمين

الأول منهما :

« التتمة القيمة في حل وفك معاني ومباني متممة الآجرومية »

والثاني منهما :

« المطالب السنية على الفواكه الجنية »

ألفهما

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأثيوبي الهرري الكري البويطي

الأُرْمِيُّ الغُولِّي الأَوَّرْتِيُّ السَّلفيُّ الشافعي

غفر الله له ولوالدِيه ولمولودِيه ولمشايخه وتلامذته ، وأحبائه وأصدقائه

وجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات

آمين آمين يا رب العالمين

اللهم ، يا حي يا قيوم ، يا ذا الجلال والإكرام ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام ، علىٰ سيدنا ومولانا محمد من أرسلتَه رحمةً للأنام ، وعلىٰ آله وصحبه السادة الكرام ، صلاةً تحُلُّ بها العُقَد ، وتفكُّ بها الكُرَب ، صلاةً دائمةً بدوامك باقيةً ببقائك ، عددَ ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمُك ، آمين آمين يا رب العالمين .

النحو أم العلوم وأبوها صرف ... وسائر العلوم لهما عيال
تغد بالنحو ثم تعش بالصرف ... ثم تفكه بسائر الفنون

آخر :

أبعد الثمانين أفنيتها ... وثلثاً ورابعها قد نما
ترجي الحياة وتسعىٰ لها ... لقد كاد دينك أن يكلما
إلىٰ كم تخدم الدنيا ... وقد جزت الثمانينا
لئن لم تك مجنونا ... فقد فقت المجانينا

آخر :

قد بلوت الناس حتىٰ ... لم أجد شخصاً أمينا
وانتهت حالي إلىٰ أن ... صرت للبيت خدينا
أمدح الوحدة حينا ... وأذم الجمع شينا
إنما السالم من لم ... يتخذ الخلق قرينا
اتخذ الله صاحبا ... وجنب الخلق جانبا

الجزء الرابع من الكتابين القيمين : «المطالب السنية» ، و« التتمة القيمة » ، وأوله : (باب إعراب الأفعال المضارعة) تاريخ البداية (١٢/ ٦/ ١٤٣١هـ) .

بابُ إعراب الأفعال

[ص] : تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع أهل الحق والسنة والقرآن ، بنواصب الحجج والأدلة والبرهان ، وخفضَ أهل الشرك والغيِّ والطغيان ، بجوازم الصوارم وطواعن السِّنان ؛ وأشهد أن لا إلـٰه إلا الله مبدع الأفعال ، ومصرف الأحوال ، ومقلب الأيام والليال ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله خلاصة ولد عدنان ، صلى الله تعالىٰ عليه وعلىٰ آله وصحبه الذين نصروا هـٰذا الدين ، ببيان اللسان ، وطواعن السنان ، صلاةً وسلاماً دائمين إلىٰ يوم الحشر والجمع للحساب والميزان .

أما بعد :

فلما فرغت من تسويد الجزء الثالث من هـٰذين الكتابين . . تفرَّغت بعون الله وتوفيقه لتسطير الجزء الرابع ؛ راجياً من الله تعالىٰ إكماله قبل أن يَخترمني الحِمام ، قبل وصولي إلى المرام ، فقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية لأقوم الطريق ، وقولي هـٰذا : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

(باب إعراب الأفعال)

[التتمة] : أي : هـٰذا باب معقود لبيان إعراب الأفعال المضارعية فـ(أل) **في الأفعال** : للعهد الذهني ؛ إذ لا يعرب غيرها (**تقدم**) **في** صدر هـٰذه المقدمة (**أن الفعل**) بكسر الفاء المصطلح عليه عند النحاة من حيث هو هو لا بقيد كونه مضارعاً فقط ، أو ماضياً فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره (**ثلاثة أنواع**) لا رابع لها ؛ بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، وإنما قيدناه

بالمصطلح عليه عند النحاة ؛ إخراجاً للأفعال اللغوية التي هي جمع فَعْلٍ ـ بفتح الفاء ـ وهو المصدر ؛ أي : الحدث الذي يُحدثه الفاعل بعد العدم ؛ من قيام وقعود وضرب مثلاً ؛ لأنها لا تنحصر في ثلاثة ، وأخذنا هٰذا القيد من تقسيم المصنف الأفعال إلىٰ ثلاثة ؛ لأن ذلك ليس إلا للأفعال الاصطلاحية ، ولأن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم ؛ ولذلك لم يحتج المصنف إلىٰ تصريح ذلك القيد ، ودليل حصره في (ثلاثة) : الاستقراء ؛ كما مر آنفاً ، وانحصار الأزمنة التي هي بعض مدلولها في ثلاثة أيضاً ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ ، وفي قول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ... ولٰكنني عن علم ما في غد عمي

أي : فالفعل المصطلح عليه عند النحاة باعتبار الأزمنة التي هي بعض مدلولها : ثلاثة ، وأما باعتبار ما يطلب المرفوع وما لا يطلبه : قسمان ، والذي لا يطلب المرفوع ثلاثة أنواع : **الأول** : الأفعال الأربعة المكفوفة بـ(ما) الكافة ؛ وهي : طالما ، وقصرما وقلما ، وكثرما .

والثاني : نعما علىٰ بعض الأقوال نحو : نعما يقول زيد ؛ فما مصدرية ، وجملة (يقول) صلته ، والتقدير : نعم قول زيد ، فهٰذا المؤول سد مسدَّ الفاعل والمخصوص بالمدح .

والثالث : التوكيد اللفظي نحو : قام قام زيد .

وباعتبار التمام والنقصان ثلاثة أقسام : **الأول** : تام فقط ؛ كضرب .

والثاني : ناقص فقط ؛ كفتىء ، وليس ، وزال .

ماض ، وأمر ، ومضارع ، ....

والثالث : تام ناقص ؛ ككان وأخواتها .

والتام : هو ما اكتفىٰ بمرفوعه ولم يحتج إلىٰ منصوب يسمىٰ خبراً لها ، **والناقص** : هو ما لا يكتفي بمرفوعه ويطلب منصوباً يسمىٰ خبراً لها . انتهىٰ من « الفتوحات » باختصار .

(**ماض وأمر ومضارع**) قدم الماضي على الأمر ؛ لمجيئه علىٰ ما هو الأصل في الأفعال وهو البناء اتفاقاً ، وثنى بالأمر ؛ لمجيئه على ما هو الأصل في الأفعال على الراجح عند البصريين ؛ وهو البناء ، وأخر المضارع ؛ لخروجه عما هو الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء بإعرابه ، ولطول الكلام عليه وقلته عليهما ، وللاقتداء بالكتاب العزيز ؛ لأنه ذكر أولاً الماضي بقوله : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا ﴾ ، ثم الأمر بقوله : ﴿ كُن ﴾ ، ثم المضارع بقوله : ﴿ فَيَكُونُ ﴾ .

(**فالماضي**) **لغةً** : مطلق ما مضىٰ ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ حدث مضىٰ ، وزمن انقضىٰ قبل زمان تكلمك ، وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو : ضربت هند ؛ أي : اتصفت بالضرب الواقع في الزمن الماضي .

(**والأمر**) وهو **لغةً** : نقيض النهي ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ طلب حدث مستقبل ، وقبل ياء المؤنثة المخاطبة نحو : اضربي يا هند ؛ أي : أوقعي الضرب المستقبل .

(**والمضارع**) وهو **لغةً** : مطلق المشابه ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ حدث وزمن يحتمل الحال والاستقبال ، وقبل لم نحو : يضرب زيد ؛ أي : يوقع الضرب في الحال ، أو في المستقبل ، وسمي مضارعاً ؛ لمضارعته ومشابهته الاسم في أربعة أشياء : في الإبهام والتخصيص ؛ فإن (يضرب) مبهم يحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : الآن . . تخصص بالحال ، أو غداً . . تخصص بالاستقبال ؛ كما أن

وأن الماضي والأمر مبنيان ، وأن المعرب من الأفعال : هو المضارع :

قولك : رجل مبهم حتىٰ تخصصه فتقول : الرجل .

وفي قبول لام الابتداء نحو : إن زيداً ليضرب ؛ كما تقول : إن زيداً لضارب .

وفي جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته ؛ كيضرب ، فإنه بوزن (ضارب) ، والمراد : مطلق الحركة لا شخصها ، فيدخل فيه نحو : يقتل ، فإنه جار علىٰ حركات اسم الفاعل وهو قاتل وإن اختلف نوع الحركة .

ولمشابهته الاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كما في : لا تأكل الشمك وتشرب اللبن ، فلهٰذه المشابهة أعرب دون أخويه . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(و) قد تقدم في صدر المقدمة أيضاً : (أن الماضي والأمر مبنيان) علىٰ ما تقدم فيهما من بناء الماضي على الفتح ، ما لم يتصل به واو الجماعة ولا ضمير رفع متحرك ، ومن بناء الأمر على السكون ، ما لم يتصل به ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، وما لم يكن آخره حرف علة ، وإنما بنيا : فلأن البناء أصل في الأفعال ، وما جاء علىٰ أصله . . فلا سؤال في سببه ، وإنما حرك الماضي مع أن الأصل في المبني بناؤه على السكون ؛ لشبهه بالمضارع في وقوعه صلةً وصفةً ، وحالاً وخبراً ؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب من السكون ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل الفعل .

(و) قد تقدم أيضاً في صدر المقدمة (أن المعرب من الأفعال : هو المضارع) وإنما أعرب المضارع مع كون الأصل في الأفعال البناء ؛ لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وإنما كان الأصل في الأسماء : الإعراب ، وفي الأفعال : البناء ؛ لتوارد

إذا لم يتصل بنون الإناث ، ولا بنون التوكيد المباشرة ، وتقدم : أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع ....

المعاني المختلفة على الاسم التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ لأنه يكون مسنداً ومسنداً إليه ، وعمدةً وفضلةً دون الفعل ؛ لأنه لا يتوارد عليه المعاني المختلفة التي يحتاج في بيانها إلى الإعراب دون المضارع ، فلذلك أعرب ؛ أي : وقد تقدم في صدر المقدمة : أن المعرب من الأفعال : المضارع فقط ، بقيد ذكره بقوله هناك : (**إذا لم يتصل**) بآخره (**بنون**) ضمير (**الإناث**) فإن اتصل بها . . بني معها على السكون نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ، وإنما بني معها على السكون ؛ لأنه لما اتصل به ما هو من خواص الأفعال . . رجع إلىٰ ما هو الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء ، وكان بناؤه على السكون ؛ لأنه الأصل في المبنيات ، فلا سؤال في سببه ، ولم يقيد نون الإناث بالمباشرة ؛ كما قيد بها نون التوكيد ؛ لأنها لا تكون إلا مباشرة ومتصلة بالفعل ؛ لأنها ضمير رفع متحرك (**ولا بنون التوكيد**) ثقيلة كانت أو خفيفة (**المباشرة**) أي : المتصلة تلك النون بالمضارع بلا حاجز بينهما لفظي ولا تقديري ، مثال اتصال نون التوكيد المباشرة به نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ ، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ ، ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، فإنه يبنىٰ معها على الفتح ، وإنما بني معها ؛ لأنه لما اتصل به ما هو من خواص الأفعال . . رجع إلىٰ ما هو الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء ؛ كما تقدم في نون الإناث ، وإنما بني معها على الحركة ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، وقد تقدم بسط الكلام : في نون التوكيد المباشرة وغير المباشرة ببيان أمثلتها وإعرابها في (باب الإعراب) فراجعها .

(**و**) قد (**تقدم**) أيضاً في صدر المقدمة : (**أن الفعل**) المضارع (**يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة**) فقط ، كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة : (**الرفع**)

والنصب والجزم ، إذا علم ذلك . . فالإعراب خاص بالمضارع ، وهو مرفوع أبداً .

بحركة نحو : يقوم ، أو بحرف نحو : يفعلان .

(**والنصب**) بحركة نحو : لن يقوم ، أو حذف حرف نحو : لن يقوما .

(**والجزم**) بحذف حركة نحو : لم يقم ، أو حرف نحو : لم يقوما ، ولم يدع ، ولم يرم ، ولم يخش .

(**إذا علم ذلك**) المذكور في صدر المقدمة ؛ أي : إذا علمت أيها الطالب ذلك المذكور في صدر المقدمة : من أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة فقط ، وأردت بيان أن ذلك الإعراب هل هو خاص بالماضي أو بالمضارع (. . فـ) أقول لك : إن (**الإعراب**) المذكور من الرفع وما بعده (**خاص بالمضارع**) أي : مختص بالمضارع ؛ فلا يدخل علىٰ قسيميه الماضي والأمر (**وهو**) أي : المضارع في حالة تجرده من ناصب وجازم (**مرفوع**) إجماعاً (**أبداً**) أي : في جميع أحواله ثلاثياً كان ؛ كيضرب ، أو رباعياً ، كيدحرج ، أو خماسياً ؛ كينطلق ، أو سداسياً ؛ كيستخرج ، وإنما الخلاف في رافعه علىٰ أربعة أقوال : **الأول** : تجرده عن الناصب والجازم ؛ كما عليه الكوفيون ، وصرح بذلك الفراء منهم ، وقال به الأخفش من البصريين ، واختاره ابن مالك في « التسهيل » ، و« الكافية » ؛ وهو الجاري علىٰ ألسنة المعربين .

والثاني : وقوعه موقع الاسم ؛ أي : موقع اسم الفاعل ؛ لأن قولك : زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب ؛ وهو مذهب سيبويه والبصريين .

والثالث : مضارعته بالاسم ؛ كما قاله ثعلب .

والرابع : أحرف المضارعة ؛ كما عليه الكسائي ، والأول وهو القول بالتجرد : أشهر الأقوال وأصحها ، وما اعترضوه به : من أن التجرد عدمي ، والرفع

حتىٰ يدخل عليه ناصب فينصبه ، أو جازم فيجزمه . . . .

وجودي ، والعدمي لا يكون سبباً في وجود غيره . . رده الأزهري : بأن التجرد وجودي ؛ وهو كونه خالياً من ناصب وجازم ؛ لأن التجرد عدم النصب والجزم ؛ وهو عدم مقيد فيكون سبباً في وجود غيره ، والعدم الممنوع كونه سبباً في وجود غيره : هو العدم المطلق تدبر . انتهىٰ « حمدون » مع زيادة فيه .

ثم غَيَّا رفعه بقوله : (حتىٰ يدخل عليه ناصب) غير مهمل (فينصبه) ذلك العامل ، أو يعطف علىٰ منصوب بناصب فينتصب ، وقيدنا بـ(غير مهمل) احترازاً عن الناصب المهمل ؛ كقوله تعالىٰ : (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) برفع (يتم) في قراءة شاذة ؛ وهي قراءةُ ابن محيصن الراوي عن عطاء ، فقراءته من الشواذ ، وكقول الشاعر من (بحر البسيط) :

يا صَاحِبيَّ فدَتْ نفسي نفُوسَكما ... وحيثُما كُنْتُما لَقِيتُمَا رشَدا
أَنْ تَحْمِلاَ حَاجةً لِي خَفَّ مَحْمِلُها ... تَسْتَوجِبا مِنَّةً عِنْدي بها ويَدا
أنْ تقرأان علىٰ أسماء ويَحْكُما ... مِنِّي السلام وأنْ لا تُشْعِرَا أحدا

فرفع ما بعد (أن) الأولىٰ ، ونصب ما بعد الثانية ، وكلاهما غير مخففة ؛ حملاً للأولىٰ علىٰ (ما) المصدرية ؛ لاشتراكهما في المعنىٰ ، (وما) المصدرية لا عمل لها ؛ كما أُعملت (ما) المصدرية قليلاً ؛ حملاً لها علىٰ أن فيما رُوي عنه صلى الله عليه وسلم من قوله : « كما تكونوا يُولَّىٰ عليكم » ذكره ابن الحاجب ، والشاهد في (أن تقرأان) حيث أهمل (أن) ورفع المضارع بثبوت النون ، و(أن تقرأان) يسبك بمصدر مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي) يعود علىٰ (حاجة) ، والتقدير : وهي قراءتكما السلام علىٰ أسماء محبوبتي .

(أو) حتىٰ يدخل عليه (جازم) غير مهمل (فيجزمه) أو يُعطف علىٰ مجزوم

نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

والنواصب التي تنصبه قسمان : قسم ينصب بنفسه ، وقسم ينصب بـ(أن) مضمرة بعده ؛

بجازم غير مهمل ، وقيدناها أيضاً بـ(غير مهمل) احترازاً عن الجازم المهمل ؛ كقول الشاعر (من البسيط) :

لولا فَوارِسُ مِنْ نعم وأُسرتهم ... يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفونَ بالجارِ

والشاهد في قوله : (لم يوفون) حيث رفع الفعل بعد الجازم ، واستغنى المصنف عن ذلك القيد في الموضعين : بكون ناصب وجازم اسم فاعل ؛ وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره ؛ فالمراد بالناصب والجازم هنا : المتصف بالنصب أو الجزم بالفعل لا ما شأنه ذلك . انتهىٰ من « أبي النجا » .

مثال تجرده مما ذكر (نحو : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) .

ولما ذكر حالة الرفع . . أخذ في بيان حالتي النصب والجزم ، فذكر الناصب أولاً فقال : (والنواصب) وإنما قدم النواصب على الجوازم ؛ لأن أثر الناصب وجودي؛ وهو الحركة ، وأثر الجازم عدمي ، والوجودي أشرف من العدمي ، والمراد : أثرُ الناصب الأصليُّ فلا ينتقض : بأن أثره قد يكون عدمياً ؛ كما في الأفعال الخمسة حالة النصب ؛ لأن ذلك ليس بطريق الأصالة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنىٰ لفظ ناصب ، وأن تكون جمع ناصبة بمعنىٰ كلمة ناصبة ؛ أي : والنواصب (التي تنصبه) أي : تنصب المضارع (قسمان : قسم ينصب) المضارع (بنفسه) أي : بلا واسطة (أن) المصدرية ، وهـٰذا القسم متفق عليه بين البصريين والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لا بنفسه بل (بـ) واسطة (« أن » مضمرة) أي : مقدرة (بعده) أي : بعد هـٰذا القسم

فالأول أربعة : أحدها : (أن) إن لم تسبق بعلم ولا ظن نحو : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ ، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ،

إضماراً واجباً ؛ كما في أغلبه ، أو جائزاً ؛ كما في أقله (فـ) القسم (**الأول**) : وهو الذي ينصب بنفسه اتفاقاً (**أربعة**) : فقط لا زائد عليها بدليل الاستقراء (**أحدها** : « **أن** ») المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون ؛ وهي أم الباب ، ولذا قدمها ؛ لأنها عملت ظاهرةً ومضمرةً ، فإنها تنصب المضارع لفظاً أو تقديراً (**إن لم تسبق بعلم ولا ظن**) لأن الناصبة عَلَمُ الاستقبال ؛ فما بعدها غير معلوم التحقق ، فلا تقع بعد العلم ولا بعد الظن المؤكَّد به ، ثم (أن) المصدرية تقع في موضعين : **أحدهما** : بعد لفظ دال علىٰ معنىً غير اليقين ، فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ ، أي : خشوع قلوبهم ، أو في موضع نصب على المفعولية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾) ، **وإعرابه** : (يريد) : فعل مضارع مرفوع ، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع (أن) : حرف نصب ومصدر (يخفف) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، (عنكم) : جار ومجرور متعلق بـ(يخفف) ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية تقديره : يريد الله التخفيف عنكم ، أو في موضع جر نحو : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ ﴾ .

والموضع الثاني : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) ، **وإعرابه** : (أن) : حرف نصب ومصدر (تصوموا) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المصدرية ، أن مع

فإن سبقت بعلم نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾ . . . .

صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء تقديره : وصومكم ، (خير) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (لكم) : جار ومجرور متعلق بـ(خير) ، وخرج بالمصدرية المخففة من الثقيلة ؛ كما سيأتي في المتن ، والمفسرة والزائدة ؛ فإن هـٰذه الثلاثة لا تنصب .

والمفسرة : هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ أي : اصنع ، وإن لم تسبق بجملة فيها معنى القول نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . . فليست (أن) مفسرة ؛ بل هي حينئذ مخففة من الثقيلة .

والزائدة : هي الواقعة بعد (لما) الحينية نحو : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ ﴾ ، أو بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله :

كأن ظبية تعطو إلىٰ وارق السلم

علىٰ رواية جر الظبية ، أو بين القسم ولو نحو : أقسم بالله أن لو يأتيني زيد . . لأكرمته .

وأن المصدرية : هي من حروف المصادر التي تؤول مع ما بعدها بمصدر ولا تحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة : نظمها الشهاب السندوبي فقال :

وهاك حروفاً بالمصادر أولت وعدي لها خمساً أصح كما رووا
وها هي أن بالفتح أن مشددا وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وزاد بعضهم عليها : همزة التسوية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ، (فإن سبقت) أن (بعلم) أي : بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ علم (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾) مَّرْضَىٰ ﴾ ، ونحو :

فهي مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والفعل مرفوع ، وهو وفاعله خبرها ؛ كما تقدم في (باب النواسخ) وإن سبقت بظن . . فوجهان نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ ، قرئ في السبعة بالنصب . . . .

﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾ ، برفع (يرجع) فليست مصدرية (. . **فهي مخففة من**) أنَّ (**الثقيلة**) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، لا خفيفة تنصب المضارع (**واسمها ضمير الشأن محذوف**) وجوباً (**والفعل**) بعدها (**مرفوع**) بالتجرد (**وهو**) أي : الفعل (**وفاعله**) مرفوع المحل علىٰ أنه (**خبرها ؛ كما تقدم**) ذلك (**في باب النواسخ**) وليس من شروط (أن) المخففة أن تسبق بعلم ؛ بل الغالب وقوعها بعد علم ، وإلا . . فقد تكون مخففة وإن لم تسبق ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ ، **وإعراب مثال المصنف** : (علم) : فعل ماض يتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على الله (أن) : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره : أنه (سيكون) : فعل مضارع ناقص (مرضى) : اسمها (منكم) : جار ومجرور خبر يكون ، والمصدر المنسبك من أن وما بعدها ساد مسد مفعولي (علم) تقديره : علم كون مرضىٰ منكم ، ومقتضىٰ قول المصنف وهو وفاعله خبرها أن يكون هنا تامة ، ويؤيده أنها بمعنىٰ يوجد ويحصل ؛ وذلك من علامة تمامها . انتهىٰ « كواكب » .

(**وإن سبقت**) أن (**بظن**) أي : بلفظ دال على الظن ، سواء كان بلفظ الظن أم لا ، والظن : إدراك الطرف الراجح (. . **فوجهان**) فيها جائزان : كونها ناصبة وكونها مخففة من الثقيلة ، مثال ذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ** ﴾ ، **قرئ في السبعة بالنصب**) وهي قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي ؛ إجراءً للظن علىٰ أصله من غير تأويل ؛ لأنه باعتبار دلالته علىٰ عدم الوقوع يلائم (أن) الناصبة الدالة على الرجاء والطمع ، وإعرابه علىٰ هـٰذا الاحتمال :

والرفع .

والثاني :

(حسبوا) : فعل وفاعل (حسب) : فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين ، والواو ضمير متصل في محل الرفع فاعل (أن) : حرف نصب ومصدر (لا) : نافية (تكون) : فعل مضارع متصرف من كان التامة بمعنىٰ تَحْصُلُ (فتنة) : فاعل ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي حسب ، والتقدير : وحسبوا عدم كون فتنة ؛ أي : عدم حصولها (و) قرىء بـ(الرفع) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي علىٰ تأويل الحسبان بالعلم ؛ فيلائم (أن) المخففة الدالة على التحقق ، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة المنفية بـ(لا) في محل رفع خبرها ، قال الفاكهي : (والنصب أرجح ؛ لأن التأويل خلاف الأصل ، ولهٰذا أجمع القراء على النصب في قوله تعالىٰ : ﴿ الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ ﴾) .

وإنما لم يقرؤوا فيه بالرفع ؛ لعدم وجود الفاصل بين (أن) والفعل ، بخلاف : ﴿ وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، فإنه وجد الفصل بين (أن) والفعل بـ(لا) النافية ، والحاصل : أنَّ لـ(أن) من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال : فإن وقعت بعد علم ؛ أي : يقين . . تعين كونها مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، قال تعالىٰ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وإن وقعت بعد الظن ؛ أي : حسبان . . جاز أن تكون المخففة من الثقيلة ، فلا تنصب الفعل ، وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه ، وعلىٰ هٰذا قرىء : ﴿ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، بالرفع والنصب وهو أرجح ، وإن وقعت بعد ما سوىٰ ذلك . . فهي المصدرية ، ويجب النصب نحو : ﴿ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي ﴾ ، ﴿ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾ انتهىٰ من « أبي النجا » .

قوله : (والثاني) معطوف علىٰ قوله : (أحدها : أي : والثاني) من النواصب

(لن) نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾ .

والثالث : (كي) المصدرية ؛ وهي المسبوقة باللام لفظاً نحو : ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، . . . .

الأربعة التي تنصب بنفسها (« لن ») وهي حرف بسيط لا مركب ، فليس أصلها (لا) النافية فأبدلت ألفها نوناً ؛ خلافاً للفراء ، ولا أصلها (لا أن) فحذفت همزتها تخفيفاً ؛ خلافاً للخليل والكسائي ، وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحدث في المستقبل ؛ أي : لنفي الفعل المستقبل ، إما إلىٰ غاية تنتهي (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ، وإما إلىٰ غير غاية نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ أي : دائماً مستمراً ، وقد سمع الجزم بها في لغة ؛ لكنها شاذة ، وإعراب مثال المصنف : (لن) : حرف نصب ونفي واستقبال (نبرح) : فعل مضارع منصوب بـ(لن) وهو متصرف من برح الذي كان من أخوات كان ، واسمها مستتر فيها وجوباً تقديره : (نحن) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(عاكفين) وهو خبر نبرح منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(والثالث) : من النواصب الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها (« كي » المصدرية) وهي التي تؤول ما بعدها بمصدر (وهي) أي : (كي) المصدرية (المسبوقة باللام) التعليلية (لفظاً نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا) عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ ، وإعرابه : اللام : حرف جر وتعليل ، و(كي) : حرف نصب ومصدر ، و(لا) : نافية (تأسوا) : فعل مضارع منصوب بـ(كي) ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة ضمير متصل في محل الرفع فاعل ، والجملة الفعلية صلة كي المصدرية ، كي مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام تقديره : لعدم أساكم ؛ أي : حزنكم ، وفي « القاموس » : (الأسىٰ بالقصر) ، الجار والمجرور متعلق بما قبله أو بمحذوف ، فلا يجوز في هـٰذا المثال

أو تقديراً نحو جئتك كي تكرمني ؛ فإن لم تقدر اللام . . فكي جارة ، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعدها وجوباً .

جعل (كي) حرف جر وتعليل ، وأن مضمرة بعدها ؛ لئلا يدخل الجار على مثله وهم لا يجيزونه .

(**أو**) المسبوقة باللام التعليلية (**تقديراً نحو : جئتك كي تكرمني**) إذا قدرت أن الأصل : لكي تكرمني ، ولكن حذفت اللام ؛ استغناء عنها بنيتها ، والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور بـ(لام) التعليل المقدرة تقديره : جئتك لإكرامك إياي (**فإن لم تقدر اللام**) قبلها (. . **فكي جارة**) تعليلية (**والفعل منصوب بـ« أن » مضمرة بعدها وجوباً**) لا تظهر ؛ لعدم سماع ظهورها في الكلام الفصيح إلا لضرورة الشعر ؛ كقول جميل بثينة من (بحر الطويل) :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

مثال (كي) الجارة نحو : جئتك كي أقرأ العلم ، **وإعرابه** : (جئتك) : فعل وفاعل ومفعول (كي) : حرف جر وتعليل مبني على السكون (أقرأ) : فعل مضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (كي) الجارة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (العلم) : مفعول به ، وجملة (أقرأ) صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) التعليلية تقديره : جئتك لقراءتي العلم ، الجار والمجرور متعلق بـ(جئتك) ، وقيد المصنف كي بـ(المصدرية) احترازاً من كي المختصرة من كيف ؛ كقوله :

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

أي : كيف تجنحون ، فإن الفعل بعدها مرفوع ، واحترازاً من (كي)

والرابع : (إذاً) إن صدرت في أول الكلام ، وكان الفعل بعدها مستقبلاً ،

التعليلية ، فإن الناصب للفعل (أن) المضمرة بعدها وجوباً نحو : جئتك كي أقرأ العلم ؛ كما مر آنفاً .

(**والرابع**) : من النواصب التي تنصب المضارع بنفسها (« **إذاً** ») هٰكذا رَسْمُها بالألف هو الأصح ؛ لأنها يُوقف عليها بالألف ، وهٰذا ما عليه الجمهور ، ورَسَمها بعضهم بالنون ، وقال ابن عنقاء : (المختار ؛ خلافاً للجمهور : أن تكتب في غير القرآن بالنون ، وبها يوقف عليها) انتهىٰ .

وأما في القرآن . . فالمتبع رسم المصحف الإمام ؛ وهي حرف بسيط ، لا مركب من إذ وأن ، والأصح : أنها ناصبة للمضارع بنفسها لا بأن مضمرة ؛ وهي حرف موضوعة للدلالة على الجواب والجزاء نحو قولك : **إذاً أكرمك** ؛ جواباً لمن قال لك : أزورك غداً ، والقياس إلغاؤها ؛ لعدم اختصاصها بالمضارع ، ومن ثم اشترط لإعمالها ثلاثة شروط ، أشار المصنف إلى الأول منها بقوله : (**إن صدرت في أول الكلام**) المجاب بها ؛ أي : في أول الكلام الذي وقع جواباً لكلام مذكور قبلها ؛ لتكون في أشرف مواضعها ؛ فإن وقعت حشواً في الكلام : بأن اعتمد ما بعدها علىٰ ما قبلها . . أهملت ؛ وذلك في ثلاثة مواضع : **أحدها** : أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو : أنا إذاً أكرمك .

الثاني : أن يكون ما بعدها جواباً لشرط قبلها نحو : إن تأتني . . إذاً أكرمك .

الثالث : أن يكون جواب قسم قبلها نحو : والله إذاً لا أخرج .

وأشار إلى الشرط الثاني بقوله : (**وكان الفعل بعدها مستقبلاً**) قياساً علىٰ بقية النواصب ، ولأن الجواب لا يكون إلا مستقبلاً ؛ فإن كان الفعل بعدها بمعنى الحال ؛ كقولك لمن يحدثك : إذاً أظنك صادقاً . . أهملت ؛ لأن نواصب الفعل

متصلاً بها أو منفصلاً عنها ، بقسم أو بـ(لا) النافية نحو : إذاً أكرمك ، وإذاً والله أكرمك ،

تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال .

وأشار إلى الشرط الثالث بقوله : وكان الفعل بعدها (**متصلاً بها**) لئلا تضعف عن العمل بالفصل (**أو**) كان الفعل (**منفصلاً عنها**) ولكن الفصل عنها حصل (**بقسم أو بـ« لا » النافية**) وإن فصل بينها وبين الفعل المضارع بغير ما ذكر.. أهملت ووجب رفع الفعل بعدها ؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها ، وإنما اغتفر الفصل بالقسم ؛ لأنه زائد جيء به لتأكيد معنى الكلام فلم يمنع النصب ، وإنما اغتفر الفصل بـ(لا) النافية ؛ لتنزيلها منزلة العدم ؛ لأن النافي كالجزء من المنفي ؛ مثال ما استوفت (إذاً) الشروط الثلاث فيه (**نحو : إذاً أكرمك**) جواباً لمن قال لك : أنا أزورك ، **وإعرابه** : (إذاً) : حرف نصب وجواب وجزاء مبني على السكون ، سميت حرف جواب ؛ لأن ما بعدها جواب لما قبلها في اللفظ ، وحرف جزاء ؛ لأن ما بعدها جزاء لما قبلها في المعنىٰ ، وحرف نصب ؛ لأنها تنصب ما بعدها (أكرمك) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به منصوب بـ(إذاً) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية جملة جوابية لا محل لها من الإعراب .

(**و**) مثال الفصل بالقسم نحو : (**إذاً والله أكرمك**) **وإعرابه** : (إذاً) : حرف نصب وجواب وجزاء مبني على السكون (والله) : الواو : حرف جر وقسم مبني على الفتح (الله) : مقسم به مجرور بواو القسم ، الجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف تقديره : أقسم والله (إذاً) : حرف نصب وجواب (أكرمك) : منصوب بـ(إذن) .

وإذاً لا أخيبك جواباً لمن قال : أنا آتيك ، وتسمىٰ : حرف جواب وجزاء ، والثاني : ما ينصب المضارع بإضمار (أن) بعده قسمان : ما تضمر (أن) بعده جوازاً ، وما تضمر (أن) بعده وجوباً ؛ فالأول

(و) مثال الفصل بـ(لا) النافية نحو : (**إذاً لا أخيبك جواباً لمن قال**) لك : (**أنا آتيك**) وقوله : (جواباً . . .) إلخ ، متعلق بالأمثلة الثلاثة ، واغتفر ابن باشاذ الفصل بالنداء نحو : إذاً يا زيد أكرمك ، وابن عصفور اغتفر الفصل بالظرف نحو : إذاً يوم الجمعة أكرمك ، وبالجار والمجرور نحو : إذاً في الدار أكرمك جواباً لمن قال : آتيك ، وإلىٰ ذلك أشار بعضهم مع ذكر الشروط الثلاثة نظماً بقوله :

أعمـــل إذاً إذا أتتـــك أولا ... وسقـــت بعـــدهـــا مستقبـــلا
واحـــذر إذا أعملتهـــا أن تفصـــلا ... إلا بحلـــف أو نـــداء أو بـــلا
وافصـــل بظـــرف أو بمجـــرور علىٰ ... رأي ابـــن عصفـــور رئيـــس النبـــلا
وإن تجـــيء بحـــرف عطـــف أولا ... فـــأحســـن الـــوجهيـــن ألا تعمـــلا

ولكن الأصح إذا فصل بينهما وبين الفعل بغير القسم و(لا) النافية : ألا تنصب ؛ كما يفيده كلام الفاكهي .

(**وتسمىٰ**) إذاً (**حرف جواب**) لوقوعها في أول كلام مجاب به كلام آخر مذكور قبلها (**وجزاء**) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر .

(**و**) القسم (**الثاني**) : من قسمي النواصب وهو (**ما ينصب المضارع بإضمار « أن » بعده قسمان**) : لا ثالث لهما باعتبار جواز الإضمار ووجوبه أحدهما : (**ما تضمر « أن » بعده جوازاً**) ولو أظهرت في الكلام . . لجاز .

(**و**) ثانيهما : (**ما تضمر « أن » بعده وجوباً**) فيمتنع إظهارها ؛ لعدم سماع إظهارها في كلامهم (**فالأول**) : من القسمين ؛ وهو ما تضمر (أن) بعده جوازاً

خمسة : وهي : لام كي

(خمسة) من الحروف (وهي) أي : تلك الخمسة ؛ أي : الأول منها : (لام كي) أي : اللام التعليلية ؛ أي : التي يكون ما بعدها علة لما قبلها ، وأضيفت إلىٰ (كي) ، لأنها ؛ أي : لأن تلك اللام تخلفها ؛ أي : تخلف عن (كي) عند حذفها ؛ أي : حذف (كي) في إفادة التعليل ، ويقال لهـٰذه اللام : لام الجر ؛ لأن المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل مجرور بها لفظاً ، وشرط جواز إضمار (أن) بعدها ؛ أي : بعد لام كي أمران : **الأول منهما** : ألا تسبق هـٰذه اللام بكون ماض منفي بـ(ما) ، أو بكون مستقبل منفي بـ(لم) ، **وثانيهما** : ألا يقترن الفعل بـ(لا) النافية ، أو الزائدة للتأكيد ، مثال ما توفر فيه الشرطان نحو : جئتك لأزورك ؛ فإن سبقت هـٰذه اللام بالكون المذكور . . وجب إضمار (أن) بعدها ، وتسمىٰ حينئذ : لام الجحود ، فسيأتي الكلام عليها نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ .

وإن اقترن الفعل بـ(لا) النافية أو الزائدة . . وجب إظهار (أن) ، لئلا يتوالىٰ لامان ؛ مثال النافية نحو : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ ، بإدغام نون (أن) في (لا) النافية ، ومثال الزائدة نحو : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، بإدغام نون (أن) في (لا) الزائدة ، ثم لام كي تصدق بـ(لام) التعليل نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ ، وبـ(لام) الحكمة نحو : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ ، بكسر نون الوقاية ، وإنما لم تكن هـٰذه اللام لام التعليل ؛ لأن أفعاله سبحانه وتعالىٰ منزهة عن العلل والأعراض ، وبـ(لام) العاقبة : وهي التي ما بعدها نقيض لمقتضىٰ ما قبلها نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، لأن التقاطه إنما كان ليكون لهم قرة عين ، فصار عاقبة أمره عدواً لهم ، وبـ(لام) التأكيد : وهي الزائدة ، وتأتي بعد فعل متعد ، والغالب وقوعها بعد أمر

نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، والواو ، والفاء ، وثم ، وأو العاطفات على اسم خالص ليس في تأويل الفعل

نحو : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ ، أصله : أمرت أن أعدل بينكم ، فزيدت اللام وأضمرت (أن) جوازاً ، ومثله عند بعضهم (نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) ، وإعرابه : (أمر) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الرفع نائب فاعل لـ(نسلم) اللام : زائدة مؤكدة مبنية على الكسر ، ويجوز فيها أن يقال : اللام : لام التعليل علىٰ سبيل المجاز ؛ كما يجوز ذلك في لام الحكمة ، ولام العاقبة (نسلم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد اللام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) (لرب العالمين) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(نسلم) ، وجملة (نسلم) صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لـ(أمرنا) تقديره : وأمرنا الإسلام لرب العالمين ، وإنما أضمرت (أن) بعد اللامات المذكورة ؛ ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم ، وقيل : اللام بمعنى الباء ، والتقدير : وأمرنا بالإسلام لرب العالمين .

(و) الثاني : من تلك الحروف الخمسة التي تضمر (أن) بعدها جوازاً (**الواو** ، و) الثالث منها : (**الفاء** ، و) الرابع منها : (**ثم** ، و) الخامس منها : (**أو العاطفات**) كلٌّ من هـٰذه الأربعة المَصْدر المنسبك من الفعل المذكور بعدها بواسطة (أن) المضمرة (**على اسم**) مذكور قبلها (**خالص**) أي : صريح لم يقصد به معنى الفعل ؛ كما فسره المصنف بقوله : أي : (**ليس**) ذلك الاسم المعطوف عليه (**في تأويل الفعل**) فخرج بذلك الاسم الخالص الذي ليس في تأويل الفعل : الاسم الذي هو في تأويل الفعل ؛ كالاسم الواقع صلةً للألف واللام الموصولة نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإنه يجب فيه رفع يغضب ؛ لأن الاسم الذي هو

نحو قوله :

وَلُبْسِ عباءة وتقر عيني

الطائر في تأويل الذي يطير ، فـ(الطائر) : مبتدأ ، خبره (الذباب) .

ثم شرع في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئاً بالواو فقال : (**نحو قوله**) أي : نحو قول الشخص المسمىٰ : ميسون الكلابية ، زوجُ مُعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنه ، وأمُّ ابنه يزيد ، قال السجاعي : (ميسون : بفتح الميم ، فمثناة تحتية ساكنة ، فسين مهملة غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي) أي : نحو قولها بيتاً من (بحر الوافر) :

(**ولبس عباءة وتقر عيني** أحب إلي من لبس الشفوف)

وهو من قصيدة أنشدتها حين نقلها من البَدْوِ إلى الشام ، فكان تُكْثِرُ الحنين إلىٰ آبائها ، والتذكُّر لمسقط رأسها ، فسمعها معاوية ذاتَ يوم وهي تُنشد هذه القصيدة :

لبيتٌ تخفُقُ الأرواح فيه أحبُّ إليَّ من قصر مُنيف
ولُبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفوف
وأكلُ كسيرةٍ في كَسْرِ بيتي أحبُّ إليَّ من أكل الرغيف

. . . إلىٰ آخر القصيدة ، فقال معاوية : (لها ما رضيت حتىٰ جعلتني علجاً عنيفاً) فطلقها ، والشاهد في قوله : (وتقر عيني) حيث نصب الراء التي في آخر الفعل بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد عاطف سبق باسم خالص من تأويله بالفعل ؛ وهو (لبس) والتقدير : ولبس عباءة وقُرَّةُ عيني : أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف ، وإنما أضمرت (أن) بعد الواو ؛ لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم .

وإعراب البيت : (ولبس) : الواو : عاطفة (لبس) : مبتدأ (عباءة) :

وقوله :

لــولا تــوقــع معتــر فــأرضيــه

مضاف إليه ، والعباءة : الثوب لغليظ من الشعر (وتقر) : الواو : عاطفة (تقر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم خالص (عيني) : فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، والجملة الفعلية صلة (أن) المضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على المبتدأ تقديره : ولبس عباءة وقرة عيني (أحب) : خبر المبتدأ الذي هو (لبس عباءة) ، و(أحب) : اسم تفضيل يعمل عمل الفعل ، يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (هو) يعود علىٰ (لبس) ، (إلي) : جار ومجرور متعلق بـ(أحب) (من لبس) : جار ومجرور متعلق بـ(أحب) ، (لبس) : مضاف (الشفوف) : مضاف إليه ، والشفوف : بضم الشين جمع شف : بفتحها وكسرها ؛ وهو الثوب الرقيق .

(و) مثال الفاء العاطفة على اسم خالص نحو (قوله) أي : قول الشاعر بيتاً من (بحر البسيط) ولم أر مَنْ بيَّن قائله :

(لــولا تــوقــع معتــر فــأرضيــه)   مـا كنـت أوثـر أتـرابـاً علىٰ تِـرَب

[اللغة] :(توقع) الشيء ترجي حصوله (والمعتر) بالعين المهملة والتاء المثناة : فوق المتعرض للمعروف (والأتراب) جمع ترب : بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل : من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه ، وقوله : (علىٰ ترب) بكسر التاء المثناة فوق ، وفتح الراء جمع ترب ، بكسر التاء أيضاً .

وقوله :

إنــي وقتلــي سليكــاً ثــم أعقلــه

الإعراب : (لولا) : حرف امتناع لوجود (توقع) : مبتدأ وهو مضاف (معتر) : مضاف إليه (فأرضيه) : الفاء : عاطفة فعل علىٰ توقع (أرضي) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على اسم خالص تقديره : لولا توقع معتر فإرضائي إياه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ؛ لقيام جواب (لولا) مقامه تقديره : لولا توقع معتر فإرضائي إياه موجود ، (ما) : نافية (كنت) : فعل ناقص واسمه (أوثر) : فعل مضارع وفاعله مستتر تقديره : (أنا) ، (أتراباً) : مفعول به (علىٰ ترب) : جار ومجرور متعلق بـ(أوثر) ، وجملة (كان) جواب لولا لا محل لها من الإعراب ، والمعنىٰ : لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف ، وإرضائي إياه موجود ، ما أوثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه ، والشاهد في قوله : (فأرضيه) حيث نصب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو (توقع) ، لأنه ليس في تأويل الفعل ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه موجود ما كنت أوثر أتراباً علىٰ ترب .

(و) مثال (ثم) العاطفة نحو (**قوله**) أي : قول أنس بن مدركة بيتاً (من البسيط) :

(**إنــي وقتلــي سليكــاً ثــم أعقلــه**) كــالثــور يضــرب لمــا عــافــت البقــر

[اللغة] : (وسليك) بالتصغير : اسم رجل يقال له : سليك بن سلكة (ثم

وقوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ....

أعقله) من عقلت القتيل : أديت ديته (والثور) معروف ؛ وهو الذكر من البقر ؛ لأن البقر تتبعه ؛ فإذا عاف الماء . . عافته ، فيضرب ليرد الماء فترد معه ، يقال : عاف الرجل الطعام أو الشراب إذا كرهه فلم يشرب ولم يأكل .

الإعراب : (إني) : ناصب واسمه (وقتلي) : معطوف على اسم (إن) منصوب بفتحة مقدرة (قتلي) : مصدر مضاف إلىٰ فاعله (سليكاً) : مفعوله (ثم) : حرف عطف (أعقله) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، ومفعول به منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة على اسم خالص ؛ وهو قتلي (كالثور) : جار ومجرور خبر (إن) ، (يضرب) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود على (الثور) ، والجملة إما صفة للثور ، أو حال منه (لما) : رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، وجوابها معلوم مما قبلها تقديره : لما عافت البقر . . يضرب ، أو حينية في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون ، وجملة (عافت البقر) في محل الجر مضاف إليه لـ(لما) وهو الأوضح في المعنىٰ والأولىٰ ؛ لعدم التقدير عليه ، والمعنىٰ : مثلي في قتلي سليكاً ثم إعطائي ديته ؛ كالذكر من البقر يضرب حين امتنعت البقر من شرب الماء ، وكانت عادة العرب : إذا أوردوا البقر الماء فلم تشرب الماء ؛ إما لكدورة الماء ، أو لقلة العطش لا تضرب ؛ لأنها ذات لبن ؛ بل يضرب الثور فيقتحم الماء وتتبعه البقر فتشرب ؛ فكأنه يقول : فعلت بسليك ذلك لتخويف غيره ، والشاهد في قوله : (ثم أعقله) حيث نصب بعد (ثم) العاطفة على اسم خالص من تقديره بالفعل ؛ وهو قتلي .

(و) مثال أو العاطفة نحو (قوله تعالىٰ) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ (أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾) ، بنصب يرسل علىٰ قراءة غير نافع بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (أو) العاطفة على اسم خالص ؛ وهو وحياً ، وإعرابه : (ما) :

والثاني : وهو ما تضمر (أن) بعده وجوباً ستة : كي الجارة كما تقدم .

نافية (كان) : فعل ماض ناقص (لبشر) : جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم (أن يكلمه) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكلمه الله) : فعل مضارع ومفعول به وفاعل ، منصوب بـ(أن) المصدرية ، والجملة الفعلية صلة أن ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه اسم كان مؤخراً تقديره : وما كان تكليم الله كائناً لبشر (إلا) : أداة حصر واستثناء (وحياً) : حال من لفظ الجلالة ؛ وهو جامد مؤول بـ(موحياً) بصيغة اسم الفاعل ، أو حرف عطف (من وراء حجاب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف معطوف علىٰ (وحياً) علىٰ كونه حالاً من لفظ الجلالة تقديره : ما كان تكليم الله واقعاً لبشر إلا حالة كون الله موحياً إليه ، أو موصلاً ذلك التكليم إليه من وراء حجاب ، (أو يرسل رسولاً) : (أو) : حرف عطف علىٰ (وحياً) ، (يرسل) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (أو) العاطفة على اسم خالص ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً يعود على (الله) ، (رسولاً) : مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ (وحياً) تقديره : إلا وحياً أو إرسالاً لرسول ، ومعنى الكلام : ما كان تكليم الله حاصلاً لبشر إلا تكليماً بوحي ، أو تكليماً من وراء حجاب ، أو تكليماً بإرسال رسول إليه .

(**و**) القسم (**الثاني**) من قسمي نواصب المضارع بواسطة (أن) مضمرة (**وهو**) أي : هٰذا القسم (**ما تضمر « أن » بعده وجوباً**) لعدم سماع إظهارها في كلامهم (**ستة**) أحرف : الأول منها : (**كي الجارة**) التعليلية : وهي التي لم تدخل عليها اللام لفظاً ولا تقديراً (**كما تقدم**) ذكرها قريباً في أثناء الكلام علىٰ (كي) المصدرية بقول المصنف ؛ فإن لم تقدر اللام قبلها . . فكي جارة ، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعدها وجوباً مثالها نحو : جئتك كي تكرمني ، وإعرابه كما تقدم

ولام الجحود . . . .

هناك : (كي) : حرف جر وتعليل (تكرمني) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (كي) الجارة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والنون نون الوقاية ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) الجارة تقديره : جئتك لإكرامك إياي

(و) الثاني منها : (لام الجحود) : وهي اللام المسبوقة بـ(كان) المنفية بـ(ما) ، أو بـ(يكن) المنفية بـ(لم) بشرط كون فاعل ما قبلها وما بعدها واحداً ، وقد قال بعضهم في ضابطها نظماً :

وكـــل لام بعـــد مـــا كـــانـــا أو لـــم يكـــن فبـــالجحـــود بـــانـــا

وسميت هٰذه اللام لام الجحود ؛ لكونها مسبوقة بالجحود الذي هو مطلق النفي هنا وإن كان في الأصل موضوعاً لإنكار ما علم ، فهو من تسمية العام باسم الخاص إذ الجحد لغة : إنكار ما علم لا مطلق الإنكار . انتهىٰ من « الدرر البهية » مع زيادة .

وإنما وجب إضمار (أن) بعدها ؛ لأن قول : ما كان ليفعل : رد علىٰ من قال : كان سيفعل أو سوف يفعل ؛ فاللام في مقابلة السين أو سوف ، فكما لا تذكر (أن) الناصبة مع السين أو سوف كذلك لا تذكر مع اللام . انتهىٰ من « الدرر » نقلاً عن « حمدون » .

واختلف في خبر كان أو يكن : فذهب البصريون إلىٰ أنه محذوف ، وهٰذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن خبر كان أو يكن : الفعل الواقع بعد اللام ، وهٰذه اللام زائدة لتوكيد النفي . انتهىٰ من « الدرر » .

نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ .

وحتىٰ : إن كان الفعل بعدها مستقبلاً

مثالها (نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾) ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، **وإعراب المثال الأول** : (ما) : نافية (كان) : فعل ماض ناقص (الله) : اسمها مرفوع (ليعذبهم) : اللام : حرف جر وجحود مبني على الكسر (يعذب) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، الهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) المتعلقة بخبر كان المحذوف جوازاً تقديره : ما كان الله مريداً لتعذيبهم ، وجملة (كان) بحسب ما في القرآن .

وإعراب المثال الثاني : (لم يكن) : (لم) : حرف نفي وجزم (يكن) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) ، (الله) : اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة (ليغفر لهم) : اللام : حرف جر وجحود مبني على الكسر (يغفر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد لام الجحود ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، اللام حرف جر ، والهاء ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الجر بـ(اللام) ، والجار والمجرور متعلق بـ(يغفر) ، وجملة (يغفر) صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(لام) الجحود المتعلقة بخبر يكن المحذوف تقديره : لم يكن الله مريداً لغفرانهم ، وجملة (لم يكن) بحسب ما في القرآن .

(و) الثالث منها : (حتى) الجارة ، وإنما ينصب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً (**إن كان الفعل**) المذكور (**بعدها مستقبلاً**) بالنسبة إلىٰ ما قبلها وإن

نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .

كان بالنسبة إلىٰ زمان التكلم حالاً ، أو مستقبلاً ، أو ماضياً مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾) ، فرجوع موسىٰ عيه السلام مستقبل بالنسبة إلىٰ ما قبلها ؛ وهو زمن عكوفهم علىٰ عبادة العجل ، وبالنسبة إلىٰ زمن التكلم أيضاً .

وإعرابه : (حتىٰ) : حرف جر وغاية (يرجع) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد حتىٰ ؛ لعدم ظهورها سماعاً لا بـ(حتىٰ) نفسها ؛ لأنها قد ثبت جرها للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا لـ(أن) المضمرة ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص بقبيل من الكلام فيبطل عملها بالكلية ، قاله الفاكهي في « كشف النقاب » . « إلينا » : جار ومجرور متعلق بـ(يرجع) ، (موسىٰ) : فاعل لـ(يرجع) وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ) بمعنىٰ إلىٰ تقديره : إلىٰ رجوع موسىٰ إلينا ، الجار والمجرور متعلق بـ(نبرح) .

وحتى الجارة بالنظر إلىٰ معناها قسمان : **غائية** : كالتي في هـٰذه الآية ، وعلامتها : صلاحية (إلىٰ) في موضعها ، وإنما اقتصر المصنف علىٰ مثالها ؛ لأنها الغالبة في كلامهم ، وتعليلية : وعلامتها : صلاحية (كي) في موضعها نحو قولهم للكافر : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ، وهاتان ينصب المضارع بعدهما وجوباً بالشرط المذكور في كلام المصنف ، وقيدنا بالجارة : إخراجاً للابتدائية ؛ وهي الداخلة علىٰ جملة مضمونها غاية لما قبلها ؛ كقوله :

فما زالت القتلىٰ تمج دماءها   بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل

وأو بمعنىٰ إلىٰ أو إلا

[اللغة] : (تمج) أي : تَقْطُر وتَنْصَبُّ (بدجلة) بتثليث الدال ؛ واد بالبصرة (حتى) : ابتدائية بمعنى الفاء الاستئنائية (أشكل) أي : أكثر أخذاً لشكل الدم ولونه ؛ لكثرة ما سال إليها من دماء القتلىٰ ، وكقولهم : شربت الإبل حتىٰ يجيء البعير يجر بطنه . انتهىٰ « كردي » .

وسميت (حتىٰ) هـٰذه ابتدائية ؛ لوقوع المبتدأ بعدها غالباً ، ولا يكون الفعل معها ؛ أي : مع الابتدائية إلا حالاً ؛ أي : حاضراً نحو : مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه الآن ، ونحو قولك : صرت حتىٰ أدخل البلد ، إذا قلت وأنت في حال الدخول ، أو موؤلاً به ؛ أي : بالحال ؛ كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ، ولـٰكنك أردت حكاية الحال الماضية ، وإخراجاً للعاطفة أيضاً ؛ وهي التي تعطف بعضاً علىٰ كل نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة .

(و) الرابع منها : (أو) التي (بمعنىٰ إلى) الجارة : بأن يصلح في موضعها (إلىٰ) ، وعلامتها : أن يكون الفعل بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً مثالها نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي (أو) بمعنىٰ (إلا) الاستثنائية : بأن تصلح (إلا) في مكانها ، وعلامتها : أن ينقضي ما قبلها دفعة واحدةً مثالها نحو قولك : لأقتلن الكافر أو يسلم ، و(أو) هـٰذه عاطفة ، مصدر مؤول علىٰ مصدر مقدر ، والتقدير في المثال الأول : ليكونن لزومي إياك أو قضاءك إياي حقي ، وخرج بـ(أو) المفيدة بما ذكر : (أو) التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل كما مرت ، فإن (أن) المصدرية : تضمر بعدها جوازاً لا وجوباً نحو قوله : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ، **وإعراب المثال الأول** : (لألزمنك أو تقضيني حقي) : اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح (ألزمن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون

التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، الكاف ضمير للمفرد المذكر المخاطب في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم تقديره : (أنا) ، والجملة من الفعل والفاعل جواب القسم لا محل لها من الإعراب (أو تقضيني) : (أو) : حرف عطف بمعنىٰ إلىٰ مبني على السكون (تقضي) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنىٰ إلىٰ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، (أن) : ضمير رفع منفصل في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، التاء حرف دال على الخطاب ، والنون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الكسرة عن الفعل مبنية على الكسر ، وإنما حركت فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، أو لمناسبة الياء ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول أول مبني على السكون (حقي) : مفعول ثان منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً وهو مضاف ، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : والله ليكونن لزومي إياك أو قضاءك إياي حقي .

وإعراب المثال الثاني : (لأقتلن الكافر أو يسلم) : اللام : موطئة للقسم مبنية على الفتح (أقتلن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (الكافر) : مفعول به منصوب

كقوله :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ فمـا انقـادت الآمـال إلا لصـابـر

بالفتحة الظاهرة ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب (أو) : حرف عطف بمعنىٰ إلا مبني على السكون (يسلم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنىٰ إلا ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الكافر) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : والله ليكونن قتلي الكافر أو إسلامه ، ومثل المصنف لكل من القسمين من (أو) بمثال من الشعر ، مثال الأولىٰ منهما ؛ وهي التي بمعنىٰ إلىٰ (**كقوله**) أي : كقول الشاعر بيتاً (من الطويل) ولم أر من ذكر اسم قائله :

(لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ فمـا انقـادت الآمـال إلا لصـابـر)

[اللغة] : يقال : استسهل أمره إذا عده سهلاً ، والصعب : الأمر العَسِر ، يقال : استصعب الأمر إذا صار صعباً لا يقدر عليه بسهولة ، و(المنىٰ) بضم الميم مقصوراً جمع منية ؛ وهي ما يتمناه الإنسان ؛ أي : يطمع في حصوله ، و(الآمال) بمد الهمزة جمع أمل ؛ وهو الرجاء ، والمراد هنا : المأمولات ، وانقيادها : حصولها وموافقتها للمراد ، ومجيئها علىٰ حسبه ، والصابر ضد المستعجل ، والمعنىٰ : لا أزال أعد الأمور الصعاب سهلةً فأسعىٰ في تحصيلها إلىٰ أن أدرك ما أتمناه ؛ لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر علىٰ محاولة حصولها ، والشاهد في قوله : (أو أدرك المنىٰ) حيث جاءت فيه أو بمعنىٰ إلىٰ ، وانتصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً كما في قولهم : لألزمنك أو تقضيني حقي .

وقوله :

كســـرت كعـــوبهـــا أو تـستقيمـــا

الإعراب : (لأستسهلن) : اللام داخلة علىٰ جواب قسم محذوف تقديره : والله لأستسهلن (أستسهلن) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (الصعب) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب (أو) : حرف عطف بمعنىٰ إلىٰ مبنية على السكون (أدرك) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنىٰ إلىٰ ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (المنىٰ) : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : والله ليكونن استسهالي الأمور الصعبة أو إدراكي المنىٰ (فما انقادت الآمال) : الفاء : تعليلية (ما) : نافية (انقاد) : فعل ماض ، والتاء للتأنيث (الآمال) : فاعل (إلا) : أداة استثناء مفرغ (لصابر) : جار ومجرور متعلق بـ(انقادت) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بـ(أستسهلن) والتقدير : والله لأستسهلن الأمور الصعبة إلىٰ إدراكي المنىٰ ؛ لعدم انقياد الآمال إلا لصابر على المشاق في تحصيل وإدراك المنىٰ .

(**و**) مثال الثانية منهما : وهي التي بمعنىٰ إلا كـ(**قوله**) أي : كقول زياد الأعجم بيتاً من (بحر الوافر) :

وكنـــت إذا غمـــزت قنـــاة قـــوم (**كســرت كعـوبهـا أو تـستقيمـا**)

[اللغة] : (الغمز) بالغين والزاي المعجمتين : الجس والعصر باليد (والقناة) الرمح إذا ركب فيها السنان ، وجمعها قنا ؛ كحصاة وحصىً (وكعوب) الرمح النواتىء ؛ أي : المواضع المرتفعات في أطراف الأنابيب جمع أنبوبة ؛ وهي ما بين كل عقدتين من القصب (والاستقامة) ضد الاعوجاج ، والمعنىٰ : إذا اشتد عليَّ جانب قوم رُمْتُ تليينَهم حتىٰ يستقموا ، ومَن لا تصلح له المُلاينة : عاملناه بالمُخاشنة إلا أن يستقيم ، فالغَمْزُ كناية عن اللين ، قال الدماميني : (وفيه استعارة تمثيلية ؛ حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكف عن حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة ؛ حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً مانعاً من اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم) انتهىٰ .

والشاهد في قوله : (أو تستقيما) حيث جاءت أو فيه بمعنىٰ إلا المستعملة في الاستثناء ، فانتصب المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة كما في : لأقتلن الكافر أو يسلم .

الإعراب : (الواو) : حرف عطف (كنت) : فعل ناقص واسمه (إذا غمزت) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، والعامل فيه (كسرت) ، (غمزت) : فعل وفاعل (قناة) : مفعول به وهو مضاف (قوم) : مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (كسرت) : فعل وفاعل (كعوبها) : مفعول به ومضاف إليه ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب خبر كان تقديره : وكنت كاسراً كعوب قناة قوم وقت غمزها ، وجملة (كان) معطوفة علىٰ ما سبق في القصيدة (أو) : حرف عطف بمعنىٰ إلا مبنية على السكون

وفاء السببية .

وواو المعية : مسبوقين بنفي محض ،

(تستقيما) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنىٰ إلا ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف حرف إطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على الكعوب ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : ليكونن كسري كعوب قناة قوم أو استقامتها .

(و) الخامس منها : (فاء السببية) أي : الفاء المفيدة أن ما قبلها سبب لما بعدها ؛ أي : المفيدة للسببية مع العطف ، لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدراً منسبكاً مما بعدها علىٰ مصدر متصيد مما قبلها من غير سابك ، فخرجت بها الفاء التي بمجرد العطف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ أي : فلا يعتذرون ، فإنها لا ينصب المضارع بعدها ، والفاء الاستئنافية نحو : اسأل زيداً فيخبرك بالرفع .

(و) السادس منها : (واو المعية) أي : المفيدة أن ما بعدها مصاحب لما قبلها ، ويكون ما قبلها وما بعدها واقعين في زمن واحد ، والمراد : أنها تفيد المعية مع العطف ؛ لأنها مع إفادتها المعية تعطف مصدراً منسبكاً مما بعدها علىٰ مصدر متصيد مما قبلها ، والمراد بهما : الفاء السببية والواو المعية حالة كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي : خالص من معنى الإثبات ؛ كالمثال الآتي في المتن ، بخلاف النفي المنتقض بـ(إلا) نحو : وما تأتينا إلا فتحدثنا ، والنفي المتلو بنفي نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، أو النفي التالي لاستفهام تقريري نحو : ألم تأتني فأحسن إليك ، فإنه يمتنع النصب في هـٰذه المواضع كلها ؛ لعدم كون النفي محضاً .

أو طلب بالفعل نحو : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ ، ونحو : ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ ،

(أو) حالة كونهما مسبوقين بـ(طلب بالفعل) أي : بصيغته لأصالته في ذلك ، بخلاف الطلب بغيره ، فإنه يمتنع النصب معه ، سواء كان باسم الفعل نحو : صه فأحسن إليك ، أو بالمصدر نحو : سقيا فيرويك الله ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس ، بخلاف النفي المحض لا فرق في نصب الفعل بعده بين أن يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم .

ثم شرع المصنف في التمثيل لما توفرت فيه الشروط بقوله : (نحو : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾) ، هٰذا مثال الفاء الواقعة في جواب النفي المحض ، وإعرابه : (لا) : نافية مبنية على السكون (يقضىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (عليهم) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يقضىٰ) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (فيموتوا) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح (يموتوا) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي ، وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : لا يكون قضاء عليهم فموتهم .

(ونحو) قوله تعالىٰ : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ (وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾) ، مثال الواو الواقعة بعد النفي المحض ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (لما) : حرف نفي وجزم مبني على السكون (يعلم) : فعل مضارع مجزوم

﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ ، . . . .

بـ(لما) وعلامة جزمه سكون مقدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (الله) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل النصب مبني على الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، النون : حرف زائد لشبه الجمع مبني على الفتح ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (جاهدوا) : فعل وفاعل ، والجملة صلة الموصول (منكم) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل (جاهدوا) ، (ويعلم) : الواو : عاطفة معية (يعلم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الواو المعية الواقعة بعد النفي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الله عز وجل (الصابرين) : مفعول به منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يكن علمه تعالىٰ بالمجاهدين وعلمه بالصابرين ؛ أي : لما يجتمعا فيكم ، ونحو : (﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾) ، هـٰذا مثال الفاء الواقعة بعد النهي ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون (تطغوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(تطغوا) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (فيحل) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح (يحل) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة بعد النهي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (عليكم) : جار ومجرور متعلق بـ(يحل) ، (غضبي) : فاعل

لا تأكلِ السمك وتشرب اللبن .

مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً (غضب) : مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : لا يكن طغيانكم فيه فحلول غضبي عليكم .

ونحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) هـٰذا مثال الواو الواقعة بعد النهي ، وإعرابه : (لا) : ناهية جازمة مبنية على السكون (تأكل) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (السمك) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، (أن) : ضمير رفع منفصل في محل الرفع فاعل ، والتاء حرف دال على الخطاب ، والجملة من الفعل والفاعل مستأنفة (وتشرب) : الواو : عاطفة معية مبنية على الفتح (تشرب) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الواو المعية الواقعة بعد النهي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (اللبن) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ تقديره : لا يكن أكلك السمك وشربك اللبن معاً .

ومراد المصنف بقوله : (مسبوقين بنفي محض أو طلب بالفعل) : الفاء والواو الواقعتان بعد المواضع التسعة عند الجمهور ، أو الثمانية عند أبي حيان ؛ لأنه ينفي

النصب بهما بعد الترجي ؛ لعدم سماعه من العرب ، المشهورة بالأجوبة الثمانية أو التسعة ، المجموعة في قول بعضهم :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفي قد كملا

ومثل المصنف من هٰذه المواضع التسعة لموضعين : لكل من الفاء ، والواو ، النفي ، والنهي ، ونذكر الباقي منها بحسب ما ذكره فنقول : **والثالث منها : الأمر** : وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ مثاله : زرني فأكرمك أو وأكرمك ، **وإعرابه** : (زر) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والنون نون الوقاية مبني على الكسر ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، والجملة الفعلية مستأنفة (فأكرمك) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح ، أو تقول : الواو عاطفة معية مبنية على الفتح (أكرم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية ، أو الواو المعية الواقعتين بعد الأمر ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، الكاف : ضمير للمفرد المذكر المخاطب في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : ليكن زيارتك إياي فإكرامي إياك ، أو إكرامي إياك .

والرابع منها : الدعاء : وهو الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ مثاله : اللهم ؛ تب علي فأتوب إليك ، أو وأتوب إليك ، **وإعرابه** : (اللهم) : منادىً مفرد العلم في

محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ جبراً لما فاته من الإعراب ؛ بإعطائه أقوى الحركات ، والميم المشددة عوض عن الياء المحذوفة وجوباً مبني على الفتح ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وجملة النداء مستأنفة (تب) : فعل دعاء سلوكاً مسلك الأدب مع الباري سبحانه مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على (الله) ، (عليّ) : (علىٰ) : حرف جر مبني بسكون على الألف المنقلبة ياءً ؛ لاتصاله بالضمير مدغمةً في ياء المتكلم ، وياء المتكلم في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على الفتح ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، الجار والمجرور متعلق بـ(تب) ، والجملة الفعلية جواب النداء ، أو جملة دعائية لا محل لها من الإعراب (فأتوب إليك أو وأتوب إليك) : الفاء : عاطفة سببية ، أو : الواو عاطفة معية مبني على الفتح (أتوب) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية ، أو الواو المعية الواقعتين بعد الدعاء ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (إليك) : جار ومجرور متعلق بـ(أتوب) والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : ليكن يا إلٰهي توبتك عليَّ ، فتوبتي إليك أو وتوبتي إليك .

والخامس : الاستفهام : وهو طلب الفهم ؛ وهو المراد بقول الناظم : (سل لحضهم) مثاله : هل تأتيني فأكرمك أو وأكرمك ، وإعرابه : (هل) : حرف استفهام مبني على السكون (تأتي) : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن الناصب

والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والنون نون الوقاية مبني على الكسر ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب (فأكرمك أو وأكرمك) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح ، أو : الواو عاطفة معية مبنية على الفتح (أكرم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية أو الواو المعية ، الواقعتين بعد الاستفهام ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، الكاف : ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الفتح ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : هل يكن إتيانك إياي ، فإكرامي إياك أو إكرامي إياك .

والسادس : العرض : وهو الطلب برفق ولين مثاله : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً أو وتصيب خيراً ، وإعرابه : (ألا) : حرف عرض واستفتاح مبني على السكون (تنزل) : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، (عند) : منصوب على الظرفية المكانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف (نا) : ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، والظرف متعلق بـ(تنزل) ، والجملة الفعلية جملة طلبية لا محل لها من الإعراب (فتصيب أو وتصيب) : الفاء : عاطفة

سببية مبنية على الفتح ، أو تقول : الواو عاطفة معين مبنية على الفتح (تصيب) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية أو الواو المعية ، الواقعتين بعد العرض ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) (خيراً) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : ألا يكن نزولك عندنا ، فإصابتك خيراً أو وإصابتك خيراً .

والسابع : التحضيض : وهو الطلب بحث وإزعاج ، ودخوله علىٰ مستقبل : حث على الفعل وطلب له ، وعلى الماضي : توبيخ علىٰ ترك الفعل ، وأدواته خمسة : ألا بالتخفيف ، وألا بالتشديد ، وهلاّ ، ولولا ، ولوما ، مثاله : هلا اتقيت الله فيغفر لك أو ويغفر لك ، وإعرابه : (هلا) : حرف تحضيض مبني على السكون (اتقيت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (اتقىٰ) : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، التاء ضمير متصل للمذكر المخاطب في محل الرفع مبني على الفتح (الله) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل والفاعل جملة طلبية لا محل لها من الإعراب (فيغفر لك أو ويغفر لك) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية أو والواو المعية ، الواقعتين بعد التحضيض ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(يغفر) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في

تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : هلاّ يكن اتقاؤك الله ؛ فغفرانه لك أو وغفرانه لك .

والثامن منها : التمني : وهو طلب ما لا طمع فيه ؛ كعود الشباب ، أو طلب ما فيه عسر ؛ كقول الفقير : ليت لي مالاً فأحج منه وأحج منه ، **وإعرابه** : (ليت) : حرف تمن ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر (لي) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(ليت) ، (مالاً) : اسمها مؤخر منصوب ، وجملة (ليت) من اسمها وخبرها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (فأحج أو وأحج) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح ، أو : الواو عاطفة معية مبنية على الفتح (أحج) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية أو الواو المعية ، الواقعتين بعد التمني ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على السكون (عنه) : جار ومجرور متعلق بـ(أحج) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : أتمنىٰ كون مال لي فحجي منه أو وحجي منه .

والتاسع منها : بناءً علىٰ مذهب الجمهور ، خلافاً لأبي حيان الترجي ؛ وهو طلب أمر مستقرب الحصول ، أو مستبعده ، مثال الأول : لعلي أراجع الشيخ ، فيفهمني المسألة أو ويفهمني المسألة ، ومثال الثاني : كقراءة حفص عن عاصم :

﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب ﴿ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ ،

وإعراب المثال الأول : (لعلي) : (لعل) : حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر مبني على الفتح ، الياء ضمير المتكلم في محل النصب اسمها مبني على السكون (أراجع) : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على السكون (الشيخ) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر لـ(لعلي) تقديره : لعلي مراجع الشيخ ، وجملة (لعل) مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (فيفهمني المسألة أو ويفهمني المسألة) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح ، أو : الواو عاطفة معية مبنية على الفتح (يفهم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية أو الواو المعية ، الواقعتين بعد الترجي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، النون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الكسرة عن الفعل مبني على الكسر ، الياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول أول مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (المسألة) : مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائب تقديره : (هو) يعود على (الشيخ) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : أترجىٰ مراجعتي الشيخ ، فإفهامه إياي المسألة أو وإفهامه إياي المسألة .

وإعراب المثال الثاني : (لعلي) : (لعل) : حرف ترج ونصب ، الياء ضمير

المتكلم في محل النصب اسمها (أبلغ) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (الأسباب) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (أسباب) : بدل من (الأسباب) بدل كل من كل ، أو عطف بيان له وهو مضاف (السماوات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر (لعل) تقديره : لعلي بالغ الأسباب أسباب السماوات ، وجملة (لعلي) بحسب ما في القرآن (فأطلع) : الفاء : عاطفة سببية مبنية على الفتح (أطلع) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة بعد الترجي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المتكلم تقديره : (أنا) يعود إلىٰ فرعون اللعين (إلىٰ إلـٰه موسىٰ) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(أطلع) ، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : أترجىٰ بلوغي الأسباب أسباب السماوات ، فاطلاعي إلىٰ إلـٰه موسىٰ .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

إعراب المتن

(باب إعراب الأفعال المضارعة) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا باب ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف (إعراب) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (إعراب) : مضاف (الأفعال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (المضارعة) : صفة لـ(الأفعال) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو اسم فاعل من ضارع الرباعي ، **(تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع : ماض ، وأمر ، ومضارع)** : (تقدم) : فعل ماض مبني على الفتح (أن) : حرف نصب وتوكيد ومصدر مبني على الفتح (الفعل) : اسمها منصوب (ثلاثة) : خبرها مرفوع (ثلاثة) : مضاف (أنواع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(تقدم) تقديره : تقدم كونُ الفعل ثلاثة أنواع في أول هـٰذه المقدمة ، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (ماض) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ؛ لأن أصله ماضي ، استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، فالتقىٰ ساكنان ؛ وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لبقاء دالها ؛ وهو كسرة الضاد ، ولأن حذف جزء الكلمة أولىٰ من حذف كلمة مستقلة موضوعة لمعنىً من المعاني (وأمر) : معطوف علىٰ (ماض) مرفوع بالضمة الظاهرة (ومضارع) : معطوف أيضاً علىٰ (ماض) مرفوع بالضمة الظاهرة .

(وأن الماضي والأمر مبنيان) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح

(أن) : حرف نصب وتوكيد (الماضي) : اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه اسم منقوص (والأمر) : معطوف على (الماضي) منصوب بالفتحة الظاهرة (مبنيان) : خبر أن مرفوع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (أن) الأولىٰ علىٰ كونها فاعلاً لـ(تقدم) تقديره : وتقدم أيضاً في صدر المقدمة بناء الماضي والأمر .

(**وأن المعرب من الأفعال : هو المضارع**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (أن) : حرف نصب وتوكيد (المعرب) : اسمها منصوب (من الأفعال) : جار ومجرور حال من (المعرب) تقديره : وأن المعرب حالة كونه كائناً من الأفعال (هو) : ضمير فصل لا محل له من الإعراب (المضارع) : خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (أن) الأولىٰ علىٰ كونها فاعلاً لـ(تقدم) تقديره : وتقدم أيضاً في صدر المقدمة : كون المعرب من الأفعال هو المضارع .

(**إذا لم يتصل بنون الإناث ولا بنون التوكيد المباشرة**) : (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط فلا جواب لها (لم) : حرف نفي وجزم مبني على السكون (يتصل) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المضارع) ، (بنون الإناث) : جار ومجرور ومضاف متعلق بـ(يتصل) (ولا) : الواو : عاطفة (لا) : نافية مؤكدة للنفي المفهوم من لم (بنون التوكيد) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور قبله علىٰ كونه متعلقاً بـ(يتصل) ، (المباشرة) : صفة لـ(نون) التوكيد مجرور بكسرة ظاهرة ، والجملة الفعلية في

محل الجر بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بمحذوف حال من (المضارع) تقديره : وتقدم أيضاً أن المعرب من الأفعال : المضارع حالة كونه مقيداً بوقت عدم اتصاله بالنونين .

(وتقدم أن الفعل يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجزم) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (تقدم) : فعل ماض مبني على الفتح (أن) : حرف نصب وتوكيد (الفعل) : اسمها منصوب (يدخله) : فعل مضارع مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مقدم على الفاعل (من أنواع الإعراب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (ثلاثة) ، لأنه صفة مقدمة علىٰ موصوفها ، فوقعت حالاً منه ، وسوغ مجيء الحال من النكرة : تقدمه عليها (ثلاثة) : فاعل لـ(يدخل) مرفوع بالضمة الظاهرة (الرفع) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة (والنصب والجزم) : معطوفان على (الرفع) مرفوعان بالضمة الظاهرة ، وجملة (يدخل) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر أن ، ولكنه خبر سببي تقديره : وتقدم أيضاً أن الفعل داخل إياه ثلاثة من أنواع الإعراب : الرفع والنصب والجزم ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع فاعل لـ(تقدم) تقديره : وتقدم أيضاً دخول ثلاثة من أنواع الإعراب : الفعل ، وجملة (تقدم) من الفعل والفاعل معطوفة علىٰ جملة قوله : (تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(إذا علم ذلك . . فالإعراب خاص بالمضارع) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه ، في محل النصب على الظرفية مبني على السكون ، لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (علم) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على

الفتح (ذلك) ؛ (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر البعيد في محل الرفع نائب فاعل لـ(علم) ، اللام : لبعد المشار إليه مبني على الكسر ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الفتح ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (فالإعراب) : الفاء : رابطة الجواب بالشرط وجوباً ؛ لكون الجواب جملةً اسميةً (الإعراب) : مبتدأ (خاص) : خبره (بالمضارع) : جار ومجرور متعلق بـ(خاص) لأنه اسم فاعل من خص الثلاثي ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، والظرف متعلق به كما مر آنفاً ، والمعنىٰ : إذا علم ذلك ؛ أي : كون الماضي والأمر مبنيين . . فأقول لك : الإعراب خاص بالمضارع ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(وهو مرفوع أبداً) : الواو : استئنافية (هو) : مبتدأ (مرفوع) : خبره ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (أبداً) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(مرفوع) ، **(حتىٰ يدخل عليه ناصب)** : (حتىٰ) : حرف جر وغاية بمعنىٰ إلىٰ مبني على السكون (يدخل) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد حتىٰ بمعنىٰ إلىٰ (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(يدخل) ، (ناصب) : فاعل مرفوع ، وجملة (يدخل) صلة أن المضمرة ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ) بمعنىٰ إلىٰ تقديره : إلىٰ دخول ناصبٍ عليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(مرفوع) ، **(فينصبه)** : الفاء : عاطفة (ينصب) : فعل مضارع معطوف علىٰ (يدخل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ناصب) ،

(**أو جازم**) : (أو) : حرف عطف وتنويع (جازم) : معطوف علىٰ (ناصب) تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**فيجزمه**) : الفاء : عاطفة (يجزم) : فعل مضارع معطوف علىٰ (يدخل) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (جازم) ، والمعنىٰ : وهو مرفوع أبداً إلىٰ دخول ناصب عليه فنصبه ، أو دخول جازم عليه فجزمه ، (**نحو** : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (نحو) : مضاف (إياك نعبد وإياك نستعين) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (نستعين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ نون (نستعين) .

(**والنواصب التي تنصبه قسمان**) : الواو : استئنافية (النواصب) : مبتدأ مرفوع (التي) : اسم موصول للمفردة المؤنثة في محل الرفع صفة لـ(النواصب) مبني على السكون ، وإنما أفرد الصفة مع أن الموصوف جمع ؛ لأنه جمع لما لا يعقل ، والأفصح في صفته : الإفراد ؛ حطاً لرتبته عن رتبة ما يعقل ؛ كما قال بعضهم :

وجمــع كثــرة لمــا لا يعقــل   الأفصــح الإفــراد فيــه يــا فــل

وإنما وصفه بالمفردة المؤنثة ولم يصفه بالمفرد المذكر فيقول : والنواصب الذي ينصبه ؛ لما قاله الزمخشري :

إن قــــومــــي تجمعــــوا   وبقتلــــي تحـــــدثــــوا
لا أبــــالــــي بجمعهـــم   كـــل جمـــع مـــؤنـــث

(تنصبه) : فعل وفاعله مستتر ومفعول به ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب وهو ؛ أعني : الموصول جامد مؤول بمشتق تقديره : والنواصب الناصبة إياه أو تقول : والنواصب المعلوم نصبها إياه (قسمان) : خبر المبتدأ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف .

فإذا قلت : لم يطابق الخبر المبتدأ مع أنه يشترط مطابقته إفراداً وتثنيةً وجمعاً . . **قلت** : الكلام هنا علىٰ حذف مضاف ؛ إما من الأول تقديره : نوعا النواصب قسمان ، أو من الثاني تقديره : والنواصب التي تنصبه ذوات قسمين ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(قسم ينصب بنفسه) : (قسم) : مبتدأ مرفوع ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه معرض التقسيم (ينصب) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (قسم) ، (بنفسه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(ينصب) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : قسم ناصب بنفسه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (قسمان) بدل بعض من كل .

(وقسم ينصب بأن مضمرة بعده) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (قسم) : مبتدأ وفيه ما تقدم آنفاً ينصب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (قسم) ، (بأن) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(ينصب) ، (مضمرة) : صفة لـ(أن) مجرور بكسرة ظاهرة (بعده) : ظرف منصوب ومضاف إليه متعلق بـ(مضمرة) وجملة (ينصب) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وقسم ناصب بواسطة أن مضمرة بعده ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع معطوفة علىٰ

جملة قوله : (قسم ينصب بنفسه) علىٰ كونها بدلاً من (قسمان) .

(**فالأول أربعة**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن النواصب قسمان ، وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك : الأول من القسمين أربعة (الأول) : مبتدأ مرفوع (أربعة) : خبره مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**أحدها : أن إن لم تسبق بعلم ولا ظن**) : (أحدها) : مبتدأ ومضاف إليه (أن) : خبر محكي ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (أربعة) بدل بعض من كل (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه (لم) : حرف نفي وجزم (تسبق) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أن) ، (بعلم) : جار ومجرور متعلق بـ(تسبق) ، (ولا ظن) : الواو : عاطفة (لا) : زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها مبنية على السكون (ظن) : معطوف علىٰ (علم) مجرور بكسرة ظاهرة ، وجملة (تسبق) في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن لم تسبق بعلم ولا ظن تكون من النواصب الأربعة التي تنصب بنفسها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب حال من أن المصدرية تقديره : أحدها : أن المصدرية حالة كونها عادمة السبق بعلم ولا ظن (**نحو : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً

تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (يريد الله أن يخفف عنكم) : مضاف إليه محكي ، والمضاف مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (عنكم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) : الواو : عاطفة مثال علىٰ مثال (أن تصوموا خير لكم) : معطوف محكي علىٰ ما قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (لكم) ، منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**فإن سبقت بعلم نحو** : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ . . **فهي مخففة من الثقيلة**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن شرط نصبها المضارع ألا تسبق بعلم ولا ظن ، وأردت بيان حكم ما إذا سبقت بعلم أو ظن . . فأقول لك : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (سبقت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلى الغائبة تقديره : (هي) يعود علىٰ (أن) المصدرية (بعلم) : جار ومجرور متعلق بـ(سبقت) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من المبتدأ والخبر معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين فعل الشرط وجوابه (نحو) : مضاف (علم أن سيكون منكم مرضىٰ) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون

الحكاية (فهي) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملةً اسميةً مبنية على الفتح (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح (مخففة) : خبرها مرفوع (من الثقيلة) : جار ومجرور متعلق بـ(مخففة) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**واسمها ضمير الشأن محذوف**) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (اسمها) : مبتدأ ومضاف إليه (ضمير الشأن) : خبر المبتدأ ومضاف إليه (محذوف) : خبر ثان له ، والجملة الاسمية في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة الجواب ، (**والفعل مرفوع**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة أيضاً علىٰ جملة الجواب ، (**وهو**) : الواو : عاطفة (هو) : أي الفعل الذي بعدها مبتدأ ، (**وفاعله**) : معطوف علىٰ (هو) علىٰ كونه مبتدأ ، (**خبرها**) : خبر لـ(هو) ومضاف إلى الضمير ، والضمير في محل الجر مضاف إليه ، والجملة معطوفة أيضاً علىٰ جملة الجواب .

(**كما تقدم في باب النواسخ**) : الكاف : حرف جر وتنظير (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر يعود علىٰ (ما) ، (في باب النواسخ) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تقدم) ، الجار والمجرور في كما متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك الذي ذكرناه هنا كائن كالذي تقدم في باب النواسخ ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**وإن سبقت بظن . . فوجهان**) **كونها ناصبة وكونها مخففة** : الواو عاطفة جملة

علىٰ جملة (إن) : حرف شرط جازم (سبقت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أن) المصدرية (بظن) : جار ومجرور متعلق بـ(سبقت) ، (فوجهان) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً (وجهان) : مبتدأ خبره محذوف مقدماً عليه تقديره : ففيها وجهان ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن سبقت بعلم) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (نحو : ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾) : (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وحسبوا أن لا تكون فتنة) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ تاء (فتنة) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (قرىء في السبعة بالنصب والرفع) : (قرىء) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ هـٰذا المثال (في السبعة) : جار ومجرور متعلق بـ(قرىء) ، (بالنصب) : جار ومجرور متعلق أيضاً بـ(قرىء) ، (والرفع) : معطوف على (النصب) ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما مثلنا بهـٰذا المثال ؛ لأنه قرىء في السبعة بالنصب علىٰ كون (أن) ناصبة ، وبالرفع علىٰ كونها مخففة .

(**والثاني** : **لن**) : مبتدأ وخبر محكي ، والجملة في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها أن) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) :

مضاف ، (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (عاكفين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والثالث : كي المصدرية**) : الواو : عاطفة (الثالث) : مبتدأ مرفوع (كي) : خبر محكي (المصدرية) : صفة لـ(كي) ، والجملة في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها أن) ، (**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ ، (**المسبوقة**) : خبر المبتدأ ، (**باللام**) : جار ومجرور متعلق بـ(المسبوقة) ، (**لفظاً**) : منصوب علىٰ كونه تمييزاً محولاً عن نائب فاعل (المسبوقة) لأن أصله : المسبوق لفظها ، أو بنزع الخافض ؛ والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على الأخير ، (**أو تقديراً**) : معطوف علىٰ (لفظاً) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**جئتك كي تكرمني**) : مضاف إليه محكي .

(**فإن لم تقدر اللام . . فكي جارة ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوباً**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن كي المصدرية هي المسبوقة باللام لفظاً أو تقديراً ، وأردت معرفة حكم ما إذا لم تقدر اللام . . فأقول لك : إن لم تقدر اللام (إن) : حرف شرط (لم) : حرف جزم (تقدر) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(اللام) نائب فاعل مرفوع ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية

علىٰ كونها فعل شرط لها (فكي) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (كي) : مبتدأ محكي (جارة) : خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ؛ وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (والفعل) : الواو : عاطفة (الفعل) : مبتدأ (منصوب) : خبره (بأن) : جار ومجرور متعلق بـ(منصوب) ، والجملة الاسمية في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة قوله : (فكي جارة) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية (مضمرة) : صفة لـ(أن) مجرور بكسرة ظاهرة (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(مضمرة) ، (وجوباً) : منصوب على المفعولية بـ(مضمرة) لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : بأن مضمرة إضماراً واجباً .

(**والرابع : إذاً إن صدرت في أول الكلام**) : الواو : استئنافية (الرابع) : مبتدأ (إذاً) : خبر محكي ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله : (أحدها) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة) ، (إن) : حرف شرط جازم (صدر) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل مبنية على السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (إذاً) ، (في أول الكلام) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(صدرت) وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن صدرت في أول الكلام تكون من النواصب ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب حال من (إذاً) تقديره : والرابع إذاً حالة كونها مصدرة في أول الكلام المجاب بها .

(**وكان الفعل بعدها مستقبلاً ، متصلاً بها أو منفصلاً عنها ، بقسم أو بلا**

النافية) : الواو : عاطفة (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية مبني على الفتح (الفعل) : اسمها مرفوع (بعدها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الفعل تقديره : وكن الفعل حالة كونه مذكوراً بعدها (مستقبلاً) : خبرها منصوب (متصلاً) : خبر ثان لها (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(متصلاً) ، (أو منفصلاً) : معطوف علىٰ (متصلاً) ، (عنها) : جار ومجرور متعلق بـ(منفصلاً) ، وكذا قوله : (بقسم) : جار ومجرور متعلق بـ(منفصلاً) ، (أو بلا) : جار ومجرور محكي معطوف علىٰ قوله : (بقسم) ، (النافية) : صفة لـ(لا) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة قوله : (صدرت) علىٰ كونها فعل شرط لـ(إن) الشرطية ، وجوابها معلوم مما قبلها أيضاً تقديره : إن كان الفعل بعدها مستقبلاً متصلاً بها أو منفصلاً عنها بقسم.. تكون من النواصب (**نحو : إذاً أكرمك ، وإذاً والله أكرمك ، وإذاً لا أخيبك**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف (إذاً أكرمك) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (إذاً والله أكرمك) ، وقوله : (إذاً لا أخيبك) : معطوفان محكيان على المثال الأول ، وعلامة جرهما كسرة مقدرة ، (**جواباً لمن قال : أنا آتيك**) : (جواباً) : حال من كل من الأمثلة الثلاثة ، والحال منصوب بالعامل في الحال ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ولـٰكن بتأويله بمشتق تقديره : حالة كون كل من الأمثلة مجاباً به لمن قال أنا آتيك ، والعامل في صاحب الحال هو المضاف ، وهو لفظة (نحو) لأنه كان جزء ما أضيف إليه (لمن) : اللام : حرف جر (من) : اسم موصول في محل الجر بـ(اللام)

مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(جواباً) لأنه اسم مصدر من أجاب الرباعي (قال) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، والجملة الفعلية صلة لـ(من) الموصولة (أنا آتيك) : مقول محكي لـ(قال) منصوب به بفتحة مقدرة علىٰ كاف (آتيك) .

(وتسمىٰ) : الواو : استئنافية (تسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة للتعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (إذاً) وهو المفعول الثاني لـ(سمىٰ) ، (حرف جواب) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) منصوب ومضاف إليه ، (وجزاء) : معطوف علىٰ جواب مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (يسمىٰ) مع نائب فاعله مستأنفة .

(**والثاني : ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان**) : الواو : عاطفة (الثاني) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون (ينصب) : فعل مضارع مبني للمعلوم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) الموصولة (المضارع) : مفعول به منصوب (بإضمار أن) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بـ(ينصب) ، (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(الإضمار) ، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالأول) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذاً المقدرة (قسمان) : خبر ثان للمبتدأ ، أو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وهو قسمان مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

(**ما تضمر أن بعده جوازاً**) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع بدل من

(قسمان) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل مبني على السكون (تضمر) : فعل مضارع مغير الصيغة (أن) : نائب فاعل محكي (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تضمر) ، وجملة (تضمر) صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد الضمير في بعده جوازاً منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : إضماراً جائزاً .

(**وما تضمر أن بعده وجوباً**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف علىٰ (ما) الأولىٰ علىٰ كونه بدلاً من (قسمان) بدل بعض من كل (تضمر أن) : فعل ونائب فاعل (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تضمر) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد الضمير في (بعده) ، (وجوباً) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : إضماراً واجباً .

(**فالأول خمسة**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن القسم الثاني قسمان ـ ما تضمر أن بعده جوازاً ، وما تضمر أن بعده وجوباً ـ وأردت بيان كل من القسمين . . فأقول لك : (الأول) : مرفوع (خمسة) : خبره مرفوع ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وهي لام كي**) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (لام كي) ، خبر ومضاف إليه محكي ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**نحو** : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) : مضاف إليه محكي ، (والواو ، والفاء) : معطوفان علىٰ (لام كي)

مرفوعان بالضمة الظاهرة ، (وثم ، وأو) : معطوفان علىٰ (لام كي) محكيان .

(**العاطفات**) : صفة لـ(الأربع) الأخيرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**على اسم**) : جار ومجرور متعلق بـ(العاطفات) ، (**خالص**) : صفة لـ(اسم) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**ليس في تأويل الفعل**) : (ليس) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : ليس هو يعود على (اسم) ، (في تأويل الفعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(ليس) تقديره : ليس ذلك الاسم كائناً في تأويل الفعل ، وجملة (ليس) من اسمها وخبرها في محل الجر صفة ثانية لـ(اسم) تقديره : على اسم خالص عادم كونه في تأويل الفعل ؛ وهي في الحقيقة تفسير لخالص (**نحو قوله**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (قوله) : مضاف إليه ومضاف إلى الضمير ، (**ولبس عباءة وتقر عيني**) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ياء (عيني) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**وقوله**) : معطوف علىٰ (قوله) الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**لولا توقع معتر فأرضيه**) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (أرضيه) ، (**وقوله**) : معطوف علىٰ (قوله) الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**إني وقتلي سليكاً ثم أعقله**) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بالفتحة المقدرة علىٰ هاء (أعقله) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وقوله**) : معطوف علىٰ (قوله) الأول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة (**تعالىٰ**) حالة لازمة من ضمير قوله : (﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾) : مقول محكي لقوله منصوب بفتحة مقدرة علىٰ لام رسولاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والثاني : وهو ما تضمر أن بعده وجوباً ستة**) : الواو : عاطفة (الثاني) : مبتدأ (وهو) : الواو : اعتراضية (هو) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر لـ(هو) ، (تضمر) : فعل مضارع مغير الصيغة (أن) : نائب فاعل محكي (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(تضمر) ، (وجوباً) : منصوب على المفعولية المطلقة ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد الضمير في (بعده) ، وجملة (هو) مع خبره جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (ستة) : خبر لـ(قوله) والثاني ، وجملته مع خبره في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالأول خمسة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**كي**) : بدل محكي من (ستة) بدل بعض من كل ، (**الجارة**) : صفة لـ(كي) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**كما تقدم**) : الكاف : حرف جر وتنظير (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) ، (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (ما) تقديره : (هو) ، وجملة (تقدم) صلة لـ(ما) الموصولة ، والكاف متعلقة بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ؛ أي : كونها جارة كائن كالذي تقدم بقولنا ؛ فإن لم تقدر اللام . . فكي جارة ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره مستأنفة .

(**ولام الجحود**) : معطوف علىٰ (كي) الجارة مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (الجحود) : مضاف إليه ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي بكسرة مقدرة .

(**وحتىٰ**) : معطوف محكي علىٰ (كي) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**إن كان الفعل بعدها مستقبلاً**) : (إن) : حرف

شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح (الفعل): اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره (بعدها): ظرف ومضاف إليه ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الفعل تقديره حالة كونه مذكوراً بعدها ، (مستقبلاً) : خبرها منصوب ، وجواب (إن) الشرطية معلوم مما قبلها تقديره : إن كان الفعل بعدها مستقبلاً تكون (حتىٰ) من النواصب ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب حال من (حتىٰ) تقديره : وحتىٰ حالة كون الفعل بعدها مستقبلاً (**نحو** : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾) ، وإعرابه مرَّ في المتن .

(**وأو**) : معطوف محكي علىٰ (كي) الجارة مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**بمعنىٰ إلىٰ**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بمحذوف حال من أو تقديره : وأو حالة كونها كائنة بمعنىٰ إلىٰ .

(**أو**) : حرف عطف وتنويع مبنية على السكون ، (**إلا**) : معطوف محكي علىٰ (إلىٰ) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ * * فما انقادت الآمال إلا لصابر**) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (صابر) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وقوله**) : معطوف علىٰ (قوله) الأول مجرور بـ(الكاف) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والضمير المتصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسرة ، (**كسرت كعوبها أو تستقيما**) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم

(تستقيما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وفاء السببية**) : الواو : عاطفة (فاء) : معطوف علىٰ (كي) الجارة ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (فاء) : مضاف (السببية) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول .

(**وواو المعية**) : الواو : عاطفة (واو) : معطوف علىٰ (كي) الجارة مرفوع بالضمة الظاهرة (واو) : مضاف (المعية) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول أيضاً ، (**مسبوقين**) : حال من الفاء والواو منصوب ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، (**بنفي**) : جار ومجرور متعلق بـ(مسبوقين) ، (**محض**) : صفة لـ(نفي) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**أو طلب بالفعل**) : (أو) : حرف عطف مبني على السكون (طلب) : معطوف علىٰ (نفي) مجرور بالكسرة الظاهرة (بالفعل) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(طلب) تقديره : أو مسبوقين بطلب واقع بصيغة الفعل لا بالحرف ولا بالاسم كما مر ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : مثال الفاء نحو ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾ : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ واو (يموتوا) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**ونحو**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : ومثال الواو نحو ، والخبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (نحو الأول) علىٰ كونها

مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (الصابرين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، قوله : ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ : معطوف محكي علىٰ قوله : (لا يقضىٰ عليهم فيموتوا) علىٰ كونه مضافاً إليه محكياً لـ(نحو) الأول ؛ لأنه مثال الفاء ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ياء (غضبي) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وقوله : (**لا تأكل السمك وتشرب اللبن**) : معطوف محكي علىٰ قوله : (ويعلم الصابرين) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) الثاني ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (اللبن) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب إعراب الأفعال المضارعة)

[ش] : (تقدم) في صدر المقدمة (أن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع : ماض وأمر ومضارع ، وأن الفعل الماضي و) فعل (الأمر مبنيان) علىٰ ما تقدم فيهما (وأن المعرب من الأفعال) إنما (هو المضارع) . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب إعراب الأفعال المضارعة)

(تقدم في صدر المقدمة) وأوله في (باب الكلام) : (أن الفعل) المصطلح عليه عند النحاة (من حيث هو) هو لا من حيث كونه ماضياً فقط أو مضارعاً فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وغيره ، ولا من حيث البناء والإعراب ، وإلا . . فقسمان ، ولا من حيث التصرف والجمود ، وإلا . . فقسمان فقط أيضاً (ثلاثة أنواع) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ، وبدليل أن الزمان الذي هو جزء معناه ثلاثة فقط : (ماض وأمر ومضارع ، و) تقدم أيضاً في صدر المقدمة (أن الفعل الماضي وفعل الأمر مبنيان علىٰ ما تقدم فيهما) ثَمَّ : من حركة وسكون وحذف ، وإنما بنيا ؛ لأن البناء أصل في الأفعال ، وما جاء علىٰ أصله فلا سؤال في سببه ، وإنما كان البناء أصلاً في الأفعال ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي لا تبين ولا يميز بعضها عن بعض إلا بالإعراب ؛ لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ؛ فإن حصل لبس في معانيها في بعض المواضع . . فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم ؛ كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وقد تقدم بسط الكلام عليهما في أول الحاشية ، و« التتمة » فراجعهما .

(و) تقدم أيضاً : (أن المعرب من الأفعال إنما هو المضارع) علىٰ خلاف

لـكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الإناث) فإن اتصل بها . . بني معها على السكون كما مر

ما هو الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء كما مر آنفاً ، وسمي مضارعاً ؛ لمشابهته الاسم في أربعة أشياء : في الإبهام والتخصيص ، وفي قبول لام الابتداء ، وفي جريانه علىٰ حركات اسم الفاعل وسكناته ، وإنما أعرب دون غيره ؛ لشبهه بالاسم في أن كلاً منهما يتوارد عليه معان تركيبية ؛ لولا الإعراب . . لالتبس بعضها ببعض ؛ فالمتواردة على الاسم كالفاعلية في نحو : ما أحسن زيد إذا أردت النفي ، والمفعولية إذا أردت به التعجب ، والجر إذا أردت به الاستفهام ، والمتواردة على المضارع كالنهي عن الفعلين في نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فتجزم الفعلين فيه ، أو النهي عن أولهما فقط فتجزم الأول وترفع الثاني ، أو النهي عن مصاحبتهما فترفع الأول وتنصب الثاني .

ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره . . كان الإعراب أصلاً فيه ، بخلاف المضارع ، فإنه يغنيه عنه إظهار الجازم ؛ كقولك في النهي عنهما : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن ؛ وإظهار الناصب في المثال المذكور في النهي عن المصاحبة ؛ كأن تقول : لا تأكل السمك وأن تشرب اللبن ، وجزم الأول ورفع الثاني في النهي عن الأول وإباحة الثاني .

(**لـكن**) لا يعرب مطلقاً ؛ بل (**إنما يعرب إذا لم يتصل**) أي : المضارع (**بنون الإناث ؛ فإن اتصل بها**) أي : بنون الإناث (. . **بني**) أي : المضارع (**معها على السكون كما مر**) بناؤه على السكون في أوائل الكتاب ، وإنما بني معها ؛ لضعف شبهه بالاسم حينئذ ؛ لأن هـٰذه النون لا تتصل إلا بالفعل ؛ فلما اتصلت به . . رد إلىٰ ما هو في الأصل في الأفعال ؛ وهو البناء ، وإنما بني معها على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، وحملاً له على الماضي المتصل بها نحو : الهندات ضربن .

(ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز ؛ فإن اتصلت به من غير حاجز . . بني معها على الفتح ؛ كما تقدم .

(و) إنما يعرب أيضاً بشرط أن (لا) يتصل (**بنون التوكيد**) خفيفة أو ثقيلة ، وقوله : (**المباشرة له**) أي : المتصلة تلك النون به (**من غير حاجز**) أي : من غير فاصل بينهما ؛ أي : بين المضارع والنون لفظاً أو تقديراً ، قيد في نون التوكيد ؛ لأن نون الإناث لا تكون إلا مباشرة ؛ لأنها فاعل والفاعل لا يفصل عن فعله ؛ لأنه كالجزء منه (**فإن اتصلت**) نون التوكيد (**به**) أي : بالمضارع (**من غير**) وجود (**حاجز**) وفاصل بينهما : من ألف اثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة (. . **بني**) المضارع (**معها على الفتح ؛ كما تقدم**) بناؤه معها على الفتح في أول الكتاب ، وإنما بني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ؛ وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فيرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، وإنما لم يبن مع لم ، وقد ، والتنفيس ، وياء الفاعلة مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، ولا كذلك ما ذكر ، نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنونين فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

فإن قلت : البناء أصل في الأفعال فلا يحتاج إلىٰ علة ، **أجيب** : بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ ليعلم أن له فرعية في الإعراب ، وخص بالفتح ؛ لتعادل خفته ثقل تركيبه معها ، كخمسة عشر ، وأما بناؤه على السكون مع نون الإناث . . فلشبهه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزءاً منه ، فحمل عليه في سكون الآخر لفظاً وإن كان سكون الماضي ليس بناءً ، وإنما احتاج لحمله على الماضي ؛ لأن الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة توالي أربع متحركات أو نحوه لم يوجد في

(وتقدم أن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الإعراب) المتقدمة (ثلاثة) كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة : (الرفع) بحركة أو حرف (والنصب) بحركة أو حذف حرف (والجزم) بحذف حركة أو حرف

المضارع ؛ بل في الماضي فقط ؛ فتدبر . انتهىٰ « خضري » .

مثال نون الإناث ، ولا تكون إلا مباشرة ؛ كما تقدم نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ، مثال نون التوكيد الثقيلة المباشرة نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ ، والخفيفة المباشرة نحو قوله أيضاً : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، واحترز بالمباشرة عن غير المباشرة لفظاً نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ، ومثال غير المباشرة تقديراً نحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ ، بضم الدال ، أصله قبل التوكيد : والنهي يصدونك ، حذفت النون للجازم ؛ وهو (لا) الناهية فصار : يصدوك ، ثم أكد بالثقيلة فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الواو ؛ لدلالة الضمة عليها ، فصار : لا يصدنك ، فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظاً إلا أنها لم تباشره في الأصل ؛ لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديراً ، وقد تقدم إعراب هٰذه الأمثلة كلها مع بيان أصولها في (باب الإعراب) من « التتمة » فراجعها إن شئت .

(وتقدم) أيضاً : (أن الفعل المضارع يدخله من أنواع الإعراب) الأربعة (المتقدمة) في (باب الإعراب) (ثلاثة) فقط (كما أن الاسم المتمكن) في بابه من الإعراب ؛ وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنىٰ (يدخله منها) أي : من أنواع الإعراب (ثلاثة) : الرفع والنصب والخفض أحدها : (الرفع بحركة) كيضرب (أو حرف) كيضربان .

(و) الثاني : (النصب بحركة) كلن يضرب (أو حذف حرف) كلن يضربا .

(و) الثالث : (الجزم بحذف حركة) كلم يضرب (أو) حذف (حرف) كلم يضربا ولم يرم .

(إذا علم ذلك . . فالإعراب) المذكور (خاص بالمضارع) أي : منفرد به عن قسيميه (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع أبداً) ورافعه على الصحيح : تجرده مما ذكر لا حرف المضارعة ، ولا حلوله محل الاسم ،

(إذا علم ذلك) المذكور من أن الماضي والأمر مبنيان (. . **فالإعراب المذكور**) من الأنواع الثلاثة (**خاص بالمضارع** ؛ **أي : منفرد به**) أي : بالمضارع (**عن قسيميه**) أي : مخالفيه الماضي والأمر (**وهو**) أي : المضارع (**في حالة تجرده**) وخلوه (**من ناصب وجازم مرفوع أبداً**) أي : في جميع أحواله : ثلاثياً كان أو غيره (**ورافعه على الصحيح : تجرده مما ذكر**) أي : من الناصب والجازم ؛ كما هو مذهب الكوفيين (**لا حرف المضارعة**) كما عند الكسائي (**ولا حلوله محل الاسم**) كما عند البصريين ، ولا مضارعته بالاسم كما عند ثعلب ؛ فالأقوال في رافعه أربعة ، والصحيح منها : الأول ؛ كما ذكره الشارح وإن كان قول الكوفيين ، ولا يقال : إن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع ؛ وهو وجودي ؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله ، وليس هذا بعدمي ، واختار ابن مالك قول الكوفيين : الذي هو التجرد من الناصب والجازم في « شرح الكافية » لسلامته من النقض ، بخلاف قول البصريين : الذي هو حلوله محل الاسم ، فإنه ينتقض بنحو : هلا تفعل ، وجعلت أفعل ، وما لك لا تفعل ، ورأيت الذي تفعل ، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها ؛ فلو لم يكن للفعل رافع غير حلوله محل الاسم . . لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع ، فبطل القول : بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول : بأن رافعه التجرد . انتهى من « الأشموني » ببعض تغيير .

ورد مذهب ثعلب القائل : بأن رافعه مضارعته بالاسم ؛ بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل

ويستمر علىٰ رفعه (حتىٰ يدخل عليه ناصب فينصبه) أو يعطف علىٰ منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه) أو يعطف علىٰ مجزوم ، مثال تجرده مما ذكر (نحو :

يقتضيه ، ورد مذهب الكسائي القائل : بأن رافعه حرف المضارعة وحجته : حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه ، وإنما بطل عمل حرف المضارعة الرفع مع الناصب والجازم ؛ لأنهما أقوىٰ منه ؛ أي : رد عليه : بأن جزء الشيء لا يعمل فيه ، قاله المدابغي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(ويستمر) المضارع (علىٰ رفعه) أي : علىٰ كونه مرفوعاً (حتىٰ يدخل عليه ناصب فينصبه ، أو) حتىٰ (يعطف علىٰ منصوب ، أو) حتىٰ (يدخل عليه جازم فيجزمه ، أو) حتىٰ (يعطف علىٰ مجزوم) وفائدة زيادة المصنف علىٰ أصله لفظة (فينصبه) في الأول ، ولفظة (فيجزمه) في الثاني : الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل ، وعن الجازم كذلك ، ومن الأول قوله تعالىٰ : (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) برفع (يتم) في قراءة شاذة ، وقول الشاعر :

أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما منّي السلام وألا تشعرا أحداً

ومن الثاني قوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

والأصل استغني عن ذلك القيد : بكون ناصب وجازم اسم فاعل ، وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره ؛ فالمراد بالناصب والجازم في كلام الأصل : المتصف بالنصب والجزم بالفعل لا ما شأنه ذلك ، فاندفع الاعتراض على الأصل . انتهىٰ من « أبي النجا » .

و(مثال تجرده مما ذكر) أي : من الناصب والجازم (نحو) قوله تعالىٰ :

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ ، ﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ ، ولما ذكر الناصب والجازم . . أخذ في بيان ذلك مقدماً الأول فقال : (**والنواصب التي تنصبه قسمان** : **قسم**) متفق علىٰ نصبه ؛ وهو ما (**ينصب**) المضارع (**بنفسه** ، **وقسم**) مختلف في أنه (**ينصب**) المضارع ، والأصح : أن النصب (**بأن مضمرة بعده**) وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصباً (**فـ**) القسم (**الأول**) المتفق عليه

(﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾) ، مثال رفعه بالحركة و : (﴿ يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾) ، مثال رفعه بالحرف .

(**ولما ذكر**) المصنف (**الناصب والجازم** . . **أخذ**) أي : شرع (**في بيان ذلك**) الناصب والجازم حالة كونه (**مقدماً الأول**) في الذكر ؛ وهو الناصب لشرفه ؛ لأنه مشترك بين الأسماء والأفعال ، ولأنه وجودي ؛ أي : أراد الشروع فيه (**فقال** : **والنواصب التي تنصبه**) أي : تنصب المضارع من حيث الاتفاق وعدمه (**قسمان** : **قسم متفق علىٰ نصبه** ؛ **وهو ما ينصب المضارع بنفسه** ، **وقسم مختلف في أنه ينصب المضارع**) أم لا (**والأصح** : **أن النصب بأن مضمرة بعده**) وهو مذهب البصريين (**وفي عبارته**) أي : عبارة المصنف حيث قال : (والنواصب التي تنصبه) لأن الظاهر من كلامه : أن كلها تنصب بنفسها (**تجوز**) أي : تسمح ؛ وهو ترك البحث عن الشيء مع القدرة عليه ، أو ارتكاب المجاز المرسل ، والعلاقة المجاورة ؛ أي : مجاورة غير الناصب ؛ وهو الستة الآتية للناصب ، وهو (أن) المضمرة (**من جهة تسمية غير الناصب**) وهو القسم الذي ينصب بـ (أن) مضمرة (**ناصباً**) لعلاقة المجاورة ، أو تغليباً للناصب علىٰ غير الناصب .

(**فالقسم الأول المتفق عليه**) بين البصريين والكوفيين علىٰ أنه ناصب بنفسه ، وفي قوله : (المتفق عليه) نظر ، فإن النصب بـ (إذاً) فيه خلاف ، والصحيح : أن

(أربعة : **أحدها** : **أن**) المصدرية ـ بفتح الهمزة وسكون النون ـ تنصب المضارع (إن لم تسبق بعلم ولا ظن) وهي معه في تأويل المصدر فتقع فاعلاً نحو : يعجبني أن تفعل ، ومفعولاً

الناصب هي ، وحكي عن الخليل : أن النصب بعدها بـ(أن) مضمرة ، ويمكن الجواب عنه : بأن المراد الاتفاق عند الجمهور . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(أربعة : **أحدها** : **أن المصدرية**) أي : التي تؤول ما بعدها بمصدر ، بخلاف (لن وإذاً) (ـ **بفتح الهمزة وسكون النون ـ تنصب المضارع**) بنفسها ، ولم يقيد المصنف بالمصدرية ؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق ، فخرجت بقيد المصدرية الزائدة ؛ وهي التالية لـ(ما) نحو : ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾ ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله : (كأن ظبية تعطو) أي : تميل (إلىٰ وارق السلم) في رواية الجر ، وبين القسم ولو كقوله من (بحر الطويل) :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة أيضاً ؛ وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ ، وخرجت المخففة من الثقيلة ؛ وهي ظاهرة . انتهىٰ من « أبي النجا » ، بقيد ذكره بقوله (**إن لم تسبق**) (أن) المصدرية (**بعلم**) أي : بما يفيد العلم واليقين ؛ كرأىٰ وتحقق وتبين (**ولا**) بـ (**ظن**) أي : بما يفيد الإدراك الراجح ؛ كحسب ، وإن لم يكن بلفظ علم ولا ظن (**وهي**) أي : أن المصدرية (**معه**) أي : مع المضارع (**في تأويل المصدر**) أي : تكون آلة في سبك ما بعدها بالمصدر . فلا يرد أن المنسبك ما بعدها فقط لا هي وما بعدها جميعاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**فتقع**) (أن) المصدرية (**فاعلاً**) أي : في موضع فاعل مثاله (**نحو** : **يعجبني أن تفعل**) كذا ؛ أي : فعلك (**ومفعولاً**) أي : وتقع في موضع مفعول به مثاله

(نحو : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾) ، ومبتدأ نحو : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) ، ومجرورة نحو : ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ ﴾ ، وقد تهمل ؛ حملاً لها على (ما) المصدرية ؛ كقوله :

أن تقرآن على أسماء ويحكما

كما أعملت (ما) المذكورة ؛ حملاً عليها ؛ كالحديث : « كما تكونوا يولىٰ عليكم »

(نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ ﴾) التكاليف (﴿ عَنكُمْ ﴾) أي : يريد التخفيف عنكم لا التشديد ؛ كما شدد على بني إسرائيل (ومبتدأ) أي : وتقع في موضع مبتدأ مع ذكر الخبر بعدها صريحاً (نحو) قوله : (﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾) أي : صيامكم خير لكم (ومجرورةً) ، أي : وتقع في موضع مجرور (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ ﴾ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ أي : من قبل إتيانه (وقد) أي : قليلاً (تهمل) وتُلغىٰ عن العمل (حملاً لها) أي : لـ(أن) المصدرية (علىٰ « ما » المصدرية) وقياساً عليها في الإهمال بجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي . انتهىٰ « ص » .

وذلك (كقوله) أي : كقول الشاعر من (بحر البسيط) :

(أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما) مني السلام وألا تشعرا أحداً

وقد مر بسط الكلام علىٰ ذلك في « التتمة » .

(كما أعملت « ما » المذكورة) أي : المصدرية فنصبت المضارع (حملاً) لما (عليها) أي : علىٰ (أن) المصدرية (كالحديث) الشريف (« كما تكونوا يولىٰ عليكم ») صدر الحديث : « عمالكم أعمالكم » رواه البيهقي في « الشعب » ، بحذف نون (تكونوا) ، ورواه ابن جميع مصغراً في « معجمه » من حديث الحسن عن أبي بكرة « كما تكونون يولىٰ » بثبوت النون على الأصل . انتهىٰ « حمدون » .

ومن العرب من يجزم بها ؛ كقوله :

تعالوا إلىٰ أن يأتنا الصيد نحطب

وتتصل بالماضي ، وكذا بفعل الأمر ....

قال الدماميني : (ولا حاجة إلىٰ أن تجعل « ما » هنا ناصبة ، فإن في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غير هـٰذا المحل ؛ بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة ، وقد سمع نظماً ونثراً) ، إلىٰ أن قال : (لا داعي إلى ارتكاب أمر لم يثبت) قال في « المغني » : (والمعروف في الرواية « كما تكونون » بإثبات النون) ، وفي « الرضي » : (وتجيء « ما » الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلاثة معان : أحدها : تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرىٰ فلا تقتضي الكاف ما تتعلق به ؛ لأن الجارَّ إنما يطلب ذلك ؛ لكون المجرور مفعولاً ، والمفعول لا بد له من فعل أو معناه) ، إلىٰ أن قال : (ومنه قوله عليه السلام : « كما تكونون.. يولىٰ عليكم » شبَّه التوليةَ عليهم المكروهة بكونهم المكروه ؛ أي : بحالهم المكروهة ، ثم ذكر أنه يجوز أن تكون نافية ، وما أشبهه كمصدرية) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ومن العرب من يجزم بها**) أي : بـ(أن) المصدرية ، قال في « المغني » : (نقله اللِّحْياني عن بعض بني صَبَّاح) انتهىٰ « يس » .

(**كقوله**) أي : قول امرىء القيس :

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا (**تعالوا إلىٰ أن يأتنا الصيد نحطب**)

إذا ما غدونا ؛ أي : بكَّرْنا لطلب الصيد ، ونحطِب بكسر الطاء مضارع حَطَب إذا جمع الحطب . انتهىٰ « يس » .

(**وتتصل**) (أن) المصدرية (**بالماضي**) نحو : عجبت من أن ضربت زيداً ؛ أي : من ضربك زيداً (**وكذا**) تتصل (**بفعل الأمر**) نحو : أشرتُ إليك بأنْ قُمْ

على الأصح ، وإن لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الأمر (**فإن سبقت بعلم**) أي : بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظه (**نحو** : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾ ، ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ ، (. . **فهي مخففة من**) أن (**الثقيلة**) تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفةٌ تنصب المضارع (**واسمها ضمير الشأن محذوف**) وجوباً

(**على الأصح ، وإن لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الأمر**) ثم ذكر المصنف محترزَ قوله : (إن لم تُسبق بعلم) بقوله : (**فإن سبقت**) (أن) المصدرية (**بعلم** ؛ **أي** : **بلفظ دال على اليقين**) وهو إدراك جازم ناشىء عن دليل (**وإن لم يكن بلفظه**) أي : العلم نحو : رأىٰ ، وتحقَّق ، وتيقَّن ، وتبيَّن ، وظن مستعملاً في العِلْم ، وخرج . بتفسير العلم بما ذكر : ما إذا أُوِّل العلمُ بغيره ، فإنه يجوز وقوع الناصبة بعده ، ولذلك أجاز سيبويه ما عَلِمْتُ إلا أن تقومَ بالنصب قال : (لأنه كلامٌ خرج مخرج الإشارة فجرىٰ مجرىٰ قولك : أُشير عليك أن تقوم ، أو كان بمعنى الظن ؛ كقراءة بعضهم : ﴿أفلا يرون أن لا يرجعَ﴾ بالنصب) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**نحو** : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم ﴾ ، ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ ﴾) ، بالرفع في قراءة العامة (. . **فهي مخففةٌ من** « **أنَّ** » **الثقيلة**) الثلاثية الوضع (**تنصب الاسم وترفع الخبر لا خفيفة**) ثنائية في أصل وضعها (**تنصب المضارع واسمها ضمير الشأن محذوف وجوباً**) لأن الجملة المذكورة بعدها كالعوض عنه ؛ لأنها مفسِّرة له ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وقال في « المتوسط » : (وليست هي ؛ يعني : المخففة الواقعة بعد العلم هي الناصبة للمضارع ؛ لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم ؛ لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين علىٰ أن ما بعدها غير معلوم التحقق ، وكون العلم دالاً علىٰ أن ما بعدها معلوم التحقق فيلزم التنافي) انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**والفعل**) بعدها (**مرفوع**) بالتجرد (**وهو وفاعله**) مرفوع المحل علىٰ أنه (**خبرها ؛ كما تقدم في باب النواسخ**) وقد تكون مخففة وإن لم تسبق بعلم نحو : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، (**وإن سُبِقَتْ بظن . . فوجهان**) أي : جاز أن تكون ناصبة وأن تكون مخففة (**نحو** : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، **قرىء في السبعة بالنصب**) إجراءً للظن علىٰ أصله ؛

(**والفعل**) المذكور (**بعدها**) أي : بعد المخففة (**مرفوع بالتجرد**) عن الناصب والجازم لا بـ(أن) المخففة (**وهو**) أي : ذلك الفعل (**وفاعله**) أي : فاعل ذلك الفعل المذكور بعدها (**مرفوع المحل علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن ذلك الفعل وفاعله (**خبرها**) أي : خبر (أن) المخففة (**كما تقدم**) هٰذا الحكم المذكور (**في باب النواسخ**) في باب مبحث (أن) المخففة ، وليس من شروط (أن) المخففة أن تسبق بعلم ؛ بل الغالب وقوعها بعد علم ؛ كما صرح بذلك الأزهري في « التصريح » .

(و) إلا . . فـ(**قد تكون مخففة وإن لم تسبق بعلم نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ) لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، (**وإن سبقت**) (أن) المخففة (**بظن**) وقد تقدم أن المراد به : ما يدل على الظن ، سواء كان بلفظ الظن أم لا ؛ كحسب وأخواته (. . **فوجهان**) جائزان فيها (**أي : جاز**) فيها (**أن تكون**) ثنائية (**ناصبة**) المضارع (**وأن تكون**) ثلاثية (**مخففة**) تنصب الاسم وترفع الخبر ، مثال وقوعها بعد ما يدل على الظن (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ، **قرىء في**) القراءات (**السبعة بالنصب**) أي : بنصب (تكون) وهي قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي ؛ وهم الأربعة الباقية من السبعة ؛ وهم نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وابن عامر الشامي ، وعاصم الكوفي ؛ أي : قرىء بالنصب علىٰ أنها ثنائية تنصب المضارع (**إجراءً للظن علىٰ أصله**) أي : علىٰ أصل

لأنه باعتبار دلالته علىٰ عدم الوقوع يلائم (أن) الناصبة الدالة على الرجاء والطمع (والرفع) علىٰ تأويله بالعلم ، فيلائم (أن) المخففة الدالة على التحقيق ، والنصب أرجح ؛ لأن التأويل خلاف الأصل ، ولهٰذا أجمعوا عليه في : ﴿الٓمٓ ۞ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ .

(والثاني) مما ينصب بنفسه : (لن) وهي حرف بسيط لا مركب لنفي المستقبل ، ولا يقتضي تأبيد النفي

معناه ؛ أي : إدراك الطرف الراجح (**لأنه**) أي : لأن الظن (**باعتبار دلالته علىٰ عدم الوقوع يلائم**) أي : يناسب (« **أن** » **الناصبة**) للمضارع (**الدالة على الرجاء والطمع و**) بـ(**الرفع**) وهي قراءة أبي عمرو البصري ، وحمزة ، والكسائي الكوفيين (**علىٰ تأويله**) أي : علىٰ تأويل الظن (**بالعلم**) واليقين (**فيلائم** « **أن** ») الثلاثية (**المخففة الدالة على التحقيق**) والوقوع (**والنصب**) علىٰ أنها ناصبة للمضارع (**أرجح**) من الرفع علىٰ أنها مخففة (**لأن التأويل**) أي : تأويل الظن بالعلم (**خلاف الأصل**) والغالب ؛ لأن الأصل بقاء اللفظ علىٰ معناه الأصلي لا تأويله علىٰ غير معناه (**ولهٰذا**) أي : ولأجل رجحان النصب على الرفع (**أجمعوا**) أي : أجمعت القراء السبعة وغيرهم (**عليه**) أي : على النصب علىٰ جعل (أن) ناصبةً للمضارع (**في**) قوله تعالىٰ : (﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾) ، وإنما أجمعوا فيه على النصب ولم يقرؤوا بالرفع ؛ لعدم وجود الفاصل بين (أن) المصدرية والفعل ، بخلاف قوله : ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ .

(**والثاني مما ينصب بنفسه : لن ، وهي حرف بسيط**) وضع هٰكذا (**لا مركب**) أي : ليس أصلها (لا) النافية ، فأبدلت ألفها نوناً ؛ خلافاً للفراء ، ولا أصلها لا أن ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ؛ خلافاً للخليل والكسائي ، وهي موضوعة (**لنفي**) الفعل (**المستقبل**) أي : لنفي ما سيفعل (**ولا يقتضي**) حرف (لن) (**تأبيد النفي**)

ولا تأكيده ، ولا دعاء ؛ خلافاً لمن زعم ذلك

واستمراره ؛ خلافاً لمن زعم ذلك في قوله : ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ ، أي : دائماً مستمراً ، ولا تكون في الآية مفيدة للتأبيد ؛ لأن التأبيد في هٰذه الآية لأمر خارجي لا من مقتضيات (لن) ، وقول الزمخشري في « أنموذجه » : (إنها للتأبيد) ، قال ابن هشام في « المغني » : (هو دعوىٰ بلا دليل) ، وقال ابن مالك : (والحامل له على التأبيد اعتقاده في ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ، أن الله لا يرىٰ أبداً وهو باطل) انتهىٰ .

وقد ثبت في الحديث المتواتر : أن أهل الجنة يرونه تعالىٰ .

(**ولا تأكيده**) أي : تأكيد النفي ، أراد بالتأكيد ما يشمل التأبيد الذي هو نهاية التأكيد ، ولا ينبغي أن يحمل علىٰ تأكيد لا يشمل التأبيد . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وهو عطف مرادف علىٰ ما قبله (ولا) تقتضي (**دعاءً ؛ خلافاً لمن زعم ذلك**) أي : إفادتها التأبيد ؛ وهو الزمخشري ، وإفادتها الدعاء ؛ وهو ابن هشام وجماعة من النحاة ؛ منهم : ابن السراج ، وابن عصفور ، قال الشارح في « المجيب » : (وهل تأتي « لن » للدعاء أم لا : فيه خلاف ، اختار في « المغني » : الأول) ، قال فيه : (وتأتي « لن » للدعاء ؛ وفاقاً لجماعة) ، والحجة في قول الأعشىٰ من (بحر الخفيف) :

لـن تـزالـوا كـذلكـم ثـم لا زلـ   ـت لكـم خـالـداً خلـود الجبـال

والأصح : أنه يقع الفعل بعدها للدعاء ، كما يقع بعد (لا) للدعاء ؛ لٰكنه صرح في الشرح ، و« الأوضح » بخلافه انتهىٰ بزيادة .

قوله : (والحجة في قوله : لن تزالوا) أي : لأن المعطوف بـ(ثم) في البيت دعاء لا خبر ، وعطف الإنشاء على الخبر الإنشائي هو اللائق للمناسبة وإن لم يكن

(نحو : ﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ ﴾) ، ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ ﴾ .

(والثالث : كي المصدرية ؛ وهي المسبوقة باللام) التعليلة (لفظاً نحو : ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ ﴾ ، أو) باللام (تقديراً

المعطوف عليه دعاء ، والمسألة ظنية . انتهىٰ من « يس على المجيب » اختصاراً .

أي : وهي موضوعة لنفي المستقبل ؛ إما إلىٰ غاية تنتهي (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ ﴾) ، وقوله : (﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ) حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ، وإما إلىٰ غير غاية نحو : ﴿ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا ﴾ ، وقد سمع الجزم بها في لغة لكنها شاذة ؛ كقوله :

فَلَـنْ يَحْـلَ لِلعَيْنَيْـنِ بَعْـدَكِ مَنْظَـرُ

فلَنْ يحل : بفتح اللام من حَلِيَتِ المرأةُ في عيني بالكسر تَحْلىٰ بالفتح من باب (رضي) ، وأما حلا الشيءُ في فمي . . فمضارعُه يَحْلُو ، والكاف في (بعدك) مكسورة ، والمنظَر بفتح الظاء . انتهىٰ « شمني » انتهىٰ من « الصبان » .

وقوله (من المنسرح) :

لن يخب الآن من رجائك من حَرْ   رك مـن دون بـابـك الحلقـة

والحلقة بسكون اللام ، سواءٌ حلقة الحديد وحلقة القوم ، وجوَّز بعضهم الفتح ؛ كما في البيت . انتهىٰ من « الصبان » .

وخُرِّج علىٰ هـٰذه اللغة : ما وقع في « صحيح البخاري » من قول المَلَكِ لعبد الله بن عمر في النوم : (لَنْ تُرَعْ) بحذف الألف وسكون العين . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(والثالث) مما ينصب بنفسه : (كي المصدرية ؛ وهي المسبوقة باللام التعليلية) الجارة (لفظاً نحو : ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ ﴾ ، أو باللام) الجارة (تقديراً)

نحو : جئتك كي تكرمني) إذا قدرت أن الأصل : لكي تكرمني ، ولكن حذفت اللام ؛ استغناءً عنها بنيتها (**فإن لم تقدر اللام**) قبلها (. . **فكي جارة**) تعليلية (**والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوباً**) لا تظهر إلا في الشعر ،

لا لفظاً (**نحو : جئتك كي تكرمني إذا قدرت**) ونويت (**أن الأصل : لكي تكرمني ، ولكن حذفت اللام ؛ استغناءً عنها بنيتها ، فإن لم تقدر اللام قبلها**) ولم تنوها (. . **فكي جارة تعليلية ، والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوباً لا تظهر إلا في**) ضرورة (**الشعر**) ؛ كقول جميل بثينة بيتاً (من الطويل) :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

[اللغة] : (مانحاً) اسم فاعل من منح المسكين درهماً إذا أعطاه إياه ، وهو يتعدىٰ إلىٰ مفعولين (تغر) بفتح أوله وضم الغين المعجمة من باب (شد) إذا خدعته وزينت له غير الزين (تخدعا) عطف تفسير بـ(تغر) ومعناهما واحد .

الإعراب : الفاء : عاطفة (قالت) : فعل ماض وتاء تأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) ، (أكل) : الهمزة : للاستفهام التقريري (كل) : مفعول ثان لقوله : (مانحاً) الآتي ، و(الناس) : مضاف إليه مجرور (أصبحت) : فعل ناقص ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع اسمها مبني على الفتح (مانحاً) : خبر (أصبح) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعل (مانحاً) ضمير مستتر فيه تقديره : (أنت) ، (كيما) : (كي) : حرف جر وتعليل (ما) : زائدة (أن) : حرف نصب ومصدر (تغر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية (وتخدعا) : معطوف علىٰ (تغر) ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والألف حرف إطلاق ، و(أن) المصدرية في ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بـ(مانحاً) والتقدير :

وعلامة التعليلية : ظهور (أن) بعدها : كجئتك كي أن تكرمني ، أو اللام نحو : جئتك كي لتكرمني ؛ إذ لا يجوز حينئذ جعلها مصدرية ؛ فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها . . جاز كونها مصدرية ، وكونها جارة ؛ كقوله :

أردت لكيمـا أن تطيـر بقـربتـي

أصبحت مانحاً لسانك الحالي كل الناس ؛ لغرورهم وخداعهم ، والشاهد فيه قوله : (كيما أن تَغُرَّ) فإن ظهور (أن) المصدرية بعد (كي) في هٰذه العبارة : يدل علىٰ أنَّ (أنْ) مضمرة بعد (كي) إذا لم يصرح بها في الكلام نحو : جئت كي أقرأ ، وظهور (أن) بعد (كي) يُعيِّن كون (كي) حرف تعليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تعليل . . لكانت حرفاً مصدرياً ، وقد علم أن (أن) حرف مصدري لا غير ، فتكون (أن) علىٰ هٰذا مؤكدة لـ(كي) والتأسيس ؛ أي : كون كل من الحرفين دالاً علىٰ غير ما يدل عليه الآخر . . أولىٰ من التأكيد . انتهىٰ من « الكواكب » .

(وعلامة) (كي) (التعليلية) : وهي التي تدل علىٰ أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ظهور « أن » بعدها : كجئتك كي أن تكرمني ، أو**) ظهور (**اللام**) بعدها (**نحو : جئتك كي لتكرمني ؛ إذ لا يجوز حينئذ**) أي : حين إذ ظهرت أن أو اللام بعدها (**جعلها مصدرية**) لئلا يتوالىٰ حرفا مصدر في الصورة الأولىٰ ، وللفصل بينها وبين الفعل بـ(اللام) في الصورة الثانية (**فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها**) نحو : جئتك لكي أن تكرمني (. . **جاز كونها مصدرية**) ناصبة ، وتكون اللام قبلها جارة ، وأن بعدها مؤكدة لها (**وكونها جارة**) مؤكدة لـ(اللام) المذكورة قبلها ، وأن بعدها ناصبة ، مثال ظهور اللام قبلها وأن بعدها (**كقوله**) أي : كقول الشاعر بيتاً (من الطويل) ولم أر مَن ذكر اسم هٰذا الشاعر :

(**أردت لكيمـا أن تطيـر بقـربتـي**) وتتـركهـا شنـاً ببيـداء بلقـع

[اللغة] : (تطير) تذهب بسرعة (بقربتي) القربة ـ بكسر القاف وسكون الراء ـ جلد الماعز ونحوه يتخذ للماء (شناً) الشن ـ بفتح الشين وتشديد النون ـ الجلد الذي تخرَّق (ببيداء) البيداء الصحراء ، سميت بذلك ؛ لأن سالكها يَبيدُ فيها ؛ أي : يَهْلِكُ .

الإعراب : (أردت) : فعل وفاعل (لكيما) : اللام : حرف تعليل وجر و(كي) : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكَّدة بـ(أنْ) ، (ما) : زائدة (أن) : حرف نصب ومصدر ؛ فإن جعلت (كي) حرفاً مصدرياً . . فأنْ هـٰذه مؤكدة لها (تطير) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (بقربتي) : الباء : حرف جر (قربة) : مجرور بـ(الباء) وهو مضاف ، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بـ(تطير) ، (فتتركها) : الفاء : عاطفة (تترك) : فعل مضارع معطوف علىٰ (تطير) منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (شناً) : حال من المفعول (ببيداء) : جار ومجرور متعلق بـ(تترك) ، (بلقع) : صفة لـ(بيداء) مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : (لكيما أن) فإن (كي) يجوز أن تكون مصدرية ، فتكون (أن) مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها لفظاً أو تقديرها قَبْلَ (كي) المصدرية ، ويحتمل أن تكون (كي) تعليلية مؤكدة لـ(اللام) فيكون السابك (أن) وحدها ، ولولا (أنْ) . . لوجب أن تكون (كي) مصدرية ، ولولا وجود اللام . . لوجب أن تكون (كي) تعليلية ، والله أعلم .

وما أفهمه كلامه من أن (كي) حرف مشترك يكون ناصباً وجاراً هو مذهب الجمهور ، وحيث قيد (كي) بالمصدرية فكان ينبغي أيضاً تقييد (أن) بذلك ؛ لإخراج المفسرة والزائدة ؛ فإنهما لا ينصبان المضارع .

(والرابع : إذاً) وهي حرف بسيط لا مركب من إذ وأن والقياس إلغاؤها ؛ لعدم اختصاصها ، ومن ثم اشترط لإعمالها ثلاثة أمور : أشار إلى

(**وما أفهمه**) وأفاده (**كلامه**) أي : كلام المصنف بقوله : (فإن لم تقدر اللام . . فكي جارة) (**من أن « كي » حرف مشترك**) بين النصب والجر (**يكون**) تارة (**ناصباً و**) تارةً يكون (**جاراً هو مذهب الجمهور ، وحيث قيَّد**) المصنف (**« كي » بالمصدرية فكان ينبغي**) له (**أيضاً**) أي : كما قيَّد (كي) (**تقييد « أن » بذلك**) أي : بالمصدرية (**لإخراج المفسرة**) نحو : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ ، (**والزائدة**) نحو : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ ، (**فإنهما لا ينصبان المضارع**) كما تقدم بسط الكلام عليهما .

(**والرابع**) مما ينصب بنفسه : (**إذاً ؛ وهي حرف بسيط لا مركب من إذْ وأنْ والقياس**) أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ؛ كحروف النفي والاستفهام (**إلغاؤها**) أي : إهمالها (**لعدم اختصاصها**) بالمضارع ، قال ابن هشام في بعض تعاليقه : (ووَجهُ الضعفِ اللاحق لـ« إذاً » أنها غير مختصة ، كذا قال ابن مالك ولا أعرفه لغيره ، وكأنه نظرَ إلىٰ نحو : ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ ، فرأىٰ لفظةَ « إذاً » دخلَتْ على الاسم فحكم فيها بعدم الاختصاص ، وفيه نظر) انتهىٰ ، ومن خطه نقَلْتُ . انتهىٰ « يس على المجيب » .

ولـٰكن الأصح : أنها ناصبة له بنفسها لا بـ(أن) مضمرة (**ومن ثم**) أي ومن أجل كون القياس إلغاؤها (**اشترط لإعمالها ثلاثة أمور : أشار**) المصنف (**إلى**

الأول بقوله : (إن صدرت في أول الكلام) المجاب بها ؛ فإن وقعت حشواً فيه نحو : أنا إذاً أكرمك ، جواباً لمن قال : أنا آتيك . . أهملت ، وإلى الثاني بقوله : (وكان الفعل بعدها مستقبلاً) فإن كان بمعنى الحال ؛ كقولك لمن يحدثك : إذاً أظنك صادقاً . . أهملت ؛ لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال ، وإلى الثالث بقوله : (متصلاً بها أو منفصلاً عنها ، بقسم أو بلا النافية) فإن فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر . . أهملت ؛ لضعفها مع الفصل في العمل فيما بعدها ، واغتفر الفصل بالقسم ؛ لأنه زائد جيء به للتأكيد ،

الأول) منها (**بقوله : إن صدرت**) وقدمت (**في أول الكلام المجاب بها**) كلام آخر (**فإن وقعت**) إذاً (**حشواً**) أي : وسطاً (**فيه**) أي : في الكلام المجاب بها : بأن اعتمد ما بعدها علىٰ ما قبلها (**نحو : أنا إذاً أكرمك ، جواباً لمن قال**) لك : (**أنا آتيك . . أهملت**) أي : ألغيت ، ويرفع المضارع بعدها ؛ لعدم تصدرها .

(**و**) أشار المصنف (**إلى**) الشرط (**الثاني بقوله : وكان الفعل بعدها مستقبلاً**) قياساً لها علىٰ بقية النواصب ؛ فإنها لا تعمل في الحال (**فإن كان**) الفعل بعدها (**بمعنى الحال ؛ كقولك لمن يحدثك : إذاً أظنك صادقاً . . أهملت**) أي : ألغيت (**لأن نواصب الفعل**) المضارع (**تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال**) إذ لا مدخل للجزاء في الحال .

(**و**) أشار (**إلى الثالث بقوله : متصلاً بها أو منفصلاً عنها ، بقسم أو بلا النافية**) أو بهما معاً (**فإن فصل بينها وبين**) الفعل (**المضارع بغير ما ذكر**) من القسم و(لا) النافية (. . **أهملت ؛ لضعفها مع الفصل في العمل**) أي : عن العمل (**فيما بعدها ، واغتفر الفصل**) أي : فصلها عن الفعل (**بالقسم ؛ لأنه**) أي : لأن القسم (**زائد**) في الكلام (**جيء به**) أي : بذلك القسم (**للتأكيد**) أي : لتأكيد معنى الكلام وتقويته ، فلم يمنع النصب ، قال في « الارتشاف » : (إلا إن كان

وبـ(لا) النافية ؛ لتنزلها منزلة العدم ؛ إذ النافي كالجزء من المنفي ، فإذا استوفت (إذاً) الشروط الثلاث . . عملت (نحو : إذاً أكرمك) جواباً لمن قال : أنا آتيك (أو إذاً والله أكرمك) جواباً له أيضاً ، وهـٰذا مثال للفصل بالقسم (أو إذاً لا أخيبك ، جواباً لمن قال : أنا آتيك) مثال للفصل بـ(لا) النافية ، وقوله : (جواباً . . .) إلىٰ آخره متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمىٰ) إذاً (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر ، سواء وقعت في صدره أو حشوه

بقسمٍ محذوف الجواب) انتهىٰ « يس » .

(و) اغتفر الفصل أيضاً (بـ« لا » النافية ؛ لتنزلها منزلة العدم ؛ إذ النافي كالجزء من المنفي) والصحيح : منعه بغير (لا) إذ لم يسمع وإن كان هـٰذا التعليل المذكور آنفاً يفيد جواز الفصل بكل ناف . انتهىٰ « يس » عليه .

(فإذا استوفت « إذاً ») هـٰذه (الشروط الثلاث . . عملت) النصب في المضارع ؛ لاجتماع شروطها ، مثال عملها لاستيفاء الشروط فيها (نحو : إذاً أكرمك) حالة كونه (جواباً لمن قال) لك : (أنا آتيك) وأزورك (أو) نحو قولك : (إذاً والله أكرمك) حالة كونه (جواباً له) أي : لمن قال لك : أنا آتيك (أيضاً) أي : كما كان إذاً أكرمك ، جواباً لمن قال : آتيك (وهـٰذا) المثال الأخير (مثال للفصل بالقسم ، أو) نحو قولك : (إذاً لا أخيبك) من الخيبة ؛ وهو الحرمان عن المقصود حالة كونه (جواباً لمن قال : أنا آتيك) هـٰذا (مثال للفصل بـ« لا » النافية ، وقوله) أي : قول المصنف (« جواباً . . . » إلىٰ آخره) أي : لمن قال : أنا آتيك (متعلِّق بالأمثلة الثلاثة) المذكورة وعائدٌ إليها ، ولذلك قدرنا في المثالين الأولين أخذاً من ذكره في المثال الأخير (وتسمىٰ إذاً) هـٰذه (حرف جواب) بالنظر إلى اللفظ ؛ (لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر) وهو قول القائل : أنا آتيك (سواء وقعت في صدره) نحو : إذاً أكرمك (أو) في (حشوه)

أو آخره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز الفصل به علىٰ قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في « شرح القطر » ....

نحو : أنا إذاً أكرمك (أو) في (آخره) نحو : أكرمك إذاً ، لٰكن أنها لا تنصب إلا إذا وقعت في صدره (و) تسمىٰ أيضاً حرف (جزاء) بالنظر إلى المعنىٰ (لأن مضمون ما) أي : لأن معنى الكلام الذي (هي فيه جزاء) ومكافأة (لمضمون) أي : لمعنىٰ (كلام آخر) وهو الإتيان الذي دل عليه قوله : أنا آتيك .

(وقد نظم بعضهم) أي : بعض النحاة (الشروط الثلاثة) المذكورة (وما يجوز الفصل به علىٰ قول ضعيف) وهو الفصل بالنداء عند بابشاذ نحو : إذاً يا عبد الله أكرمك ، والفصل بالظرف وعديله عند ابن عصفور نحو : إذاً يوم الجمعة أو في الدار أكرمك ، وأما الفصل بمفعول الفعل نحو : إذاً زيداً أكرم . . فالأرجح عند الكسائي : النصب ، وعند ابن هشام : الرفع ؛ لضعف عملها بوجود الفصل وكان القياس بطلان العمل ، فلا أقل من أن يكون مرجوحاً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

أي : نظمه (في ثلاثة أبيات ذكرتها في « شرح القطر ») وذيل بعضهم هٰذه الأبيات الثلاثة ببيت ذكر فيه مسألة تقدم العاطف ، وتلك الأبيات الثلاثة مع ذيلها هي هٰذه :

أعمل إذاً إذا أتتك أولا ... وسقت فعلاً بعدها مستقبلا
واحذر إذا أعملتها أن تفصلا ... إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو مجرور علىٰ ... رأي ابن عصفور رئيس النبلا
وإن تجيء بحرف عطف أولا ... فأحسن الوجهين ألا تعملا

(و) القسم (الثاني) : وهو (ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه : (ما تضمر أن بعده جوازاً) ولو أظهرت في الكلام . . لجاز (وما تضمر أن بعده وجوباً) فيمتنع إظهارها (فالأول خمسة) من الحروف (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها (لا) . . . .

فائدة

وابن بابشاذ : هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، بالشين والذال المعجمتين ، معناه : الفرح والسرور ، والظاهر : أن باءه الثانية مفتوحة كالأولىٰ علىٰ ما هو قاعدة المركبات المزجية . انتهىٰ من « يس » . وابن عصفور : هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي ، أبو الحسن ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ولد سنة (٥٩٧هـ) ، وتوفي في سنة (٦٦٣هـ) انتهىٰ « كتاب الحدود » .

(والقسم الثاني : وهو ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان : باعتبار جواز الإضمار ووجوبه) لا ثالث لهما (ما تضمر) أي : قسم تضمر وتقدر (أن) المصدرية (بعده جوازاً) أي : إضماراً جائزاً ، وهو ما لا يمتنع إظهار (أن) بعده لسماع إظهارها في كلامهم (ولو أظهرت) (أن) (في الكلام . . لجاز وما تضمر أن بعده وجوباً) أي : إضماراً واجباً (فيمتنع إظهارها) لعدم سماع إظهارها في كلامهم في هـٰذا القسم (فالأول) من القسمين ؛ وهو ما تضمر (أن) بعده جوازاً (خمسة من الحروف) والأولىٰ أن يقال : خمسة من الأحرف ؛ لأنها من أفراد جمع القلة (وهي) أي : تلك الخمسة (لام كي) وما عطف عليها ؛ أي : اللام (التعليلية) وهي صفة لـ(اللام) لا لـ(كي) (حيث لم يكن معها) أي : مع لام (كي) (لا) النافية ؛ أي : حيث لم يقترن الفعل بعدها بـ(لا) ، سواء كانت (لا) زائدة زيدة لتوكيد معنى الكلام نحو : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ أي : ليعلم

وأضيفت إلىٰ (كي) لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها ؛ كجئتك لأزورك ، ولام التعليل تصدق بـ(لام) العاقبة نحو : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، وبـ(لام) التأكيد عند بعضهم (نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) ، فنسلم : منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد اللام ، وإنما أضمرت بعدها (أن) ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم .

أهل الكتاب ، فـ(لا) زائدة أم نافية ؟ نحو : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ ، فتظهر أن حينئذ وجوباً كراهية اجتماع لامين ، فإن التلفظ به ثقيل جداً . انتهىٰ من « المجيب » مع « يس » .

(**وأضيفت**) تلك اللام (**إلىٰ « كي » لأنها**) أي : لأن تلك اللام (**تخلفها**) أي : تخلف عن (كي) (**في إفادة التعليل عند حذفها**) أي : عند حذف (كي) مثالها : (**كجئتك لأزورك** ، و) لام (كي) التي هي (**لام التعليل تصدق بـ« لام » العاقبة**) أي : تطلق عليها ؛ وهي ؛ أي : لام العاقبة : هي التي كان ما بعدها نقيضاً لمقتضىٰ ما قبلها (**نحو** : ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾) ، فالتقاطه إنما كان ليكون لهم قرة عين ، فكان عاقبة أمره عدواً .

(و) **تصدق** (**بـ« لام » التأكيد عند بعضهم نحو** : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾) أي : أُمرنا الإسلام والإخلاص لرب العالمين ، فاللام زائدة زيدت للتأكيد (فنسلم) فعل مضارع (**منصوب بـ« أن » مضمرة جوازاً بعد اللام ، وإنما أضمرت بعدها « أن » ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم**) أي : على المصدر المنسبك من أن والفعل ، وقال الزمخشري : (هي تعليل للأمر ؛ أي : قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم) ، وذهب ابن عطية : إلىٰ أنها زائدة ، وأن نسلم في موضع المفرد ، ونسبه إلىٰ سيبويه وليس كذلك ؛ بل الكسائي والفراء ذهبا : إلىٰ أن لام (كي) تقع في موضع (أن) في أردت وأمرت ، وأما سيبويه وأصحابه . . فمذهبهم

(و) الأربعة الباقية هي : (**الواو ، والفاء ، وثم ، وأو العاطفات على اسم خالص**) أي : (**ليس في تأويل الفعل**) أي : لم يقصد به معنى الفعل ، مثال الواو (**نحو قوله**)

أن اللام تتعلق بمحذوف ، والفعل قبلها يراد به المصدر ؛ أي : الإرادة للبيان ، والأمر للإسلام ؛ وهما مبتدأ وخبر ، وقيل : اللام بمعنى الباء ؛ أي : أمرنا بأن نسلم . انتهىٰ من « الكواكب » .

وإنما أضمرت (أن) بعد هٰذه اللامات المذكورة ؛ ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم ؛ كما قاله الفاكهي آنفاً .

(**والأربعة الباقية**) من الخمسة التي تضمر (أن) بعدها جوازاً (**هي** : **الواو ، والفاء ، وثم ، وأو العاطفات**) كل منها للفعل الذي دخلت عليه (**على اسم خالص** ؛ **أي** : **ليس**) ذلك الاسم (**في تأويل الفعل** ؛ **أي** : **لم يقصد به**) أي : بذلك الاسم (**معنى الفعل**) سواء كان ذلك الخالص مصدراً ؛ كما في البيت الآتي ، أو مفرداً ، أو جمع تكسير ، فخرج بقيد (الخالص) الاسم الذي هو في تأويل الفعل ؛ كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو قولهم : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإنه يجب فيه رفع يغضب ؛ لأن الاسم الذي هو الطائر في تأويل الذي يطير ؛ لأنه صلة للألف واللام ، وإنما اختصت هٰذه الحروف الأربعة من بين سائر حروف العطف ؛ لأنه لم يسمع نصب الفعل إلا بعد هٰذه الأربعة ، قال أبو حيان : (ولا يجوز في غيرها) انتهىٰ « يس » .

ثم شرع المصنف في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدئاً بالواو فقال : (**مثال الواو نحو قوله**) أي : قول الشخص المسمىٰ : ميسون الكلابية ؛ زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالىٰ عنه ، وأمّ ابنه يزيد بن معاوية ، قاله الأزهري .

الأولىٰ قولها :

(ولبس عباءة وتقرَّ عيني) أحب إلي من لبس الشفوف

فتقر : منصوب بـ(أن) مضمرة معطوف علىٰ (لبس) وإنما أضمرت (أن) لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم .

(و) مثال الفاء (قوله :

لولا توقع معتر فأرضيه) ما كنت أوثر أتراباً علىٰ ترب

فأرضيه : بالنصب علىٰ تقدير (أن) لعطفه علىٰ (توقع) . . . .

وقال الفاكهي : (**الأولىٰ**) أن يقال : (**قولها**) لأن مرجع الضمير مؤنث ؛ وهو ميسون : بفتح الميم وسكون الياء فسين مهملة ، غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، من قصيدة من (بحر الوافر) :

(ولبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إلي من لبس الشفوف)

(**فتقر : منصوب بـ« أن » مضمرة معطوف**) بالفاء (**علىٰ « لبس »**) الذي هو اسم خالص ليس في تأويل الفعل ؛ لأنه مصدر جامد (**وإنما أضمرت « أن »**) بعده جوازاً (**لئلا يلزم**) علينا (**عطف الفعل**) الذي هو (تقر) (**على الاسم**) الخالص الذي هو (لبس) ، وقد تقدم بسط الكلام علىٰ هـٰذا البيت : معنىً ولغةً وإعراباً ، وكذا ما بعده من الأبيات في « التتمة » فراجعها .

(**ومثال الفاء**) نحو (**قوله**) (من البسيط) ، ولم أر من ذكر اسم قائله :

(لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أتراباً علىٰ ترب

فأرضيه : بالنصب علىٰ تقدير) وإضمار (« **أن** ») المصدرية بعد الفاء العاطفة للفعل على اسم خالص (**لعطفه**) أي : لعطف أرضي (**علىٰ « توقع »**) لأنه ليس

(و) مثال (ثم) (قوله :

إنـي وقتلـي سليكـاً ثـم أعقلـه)　　كـالثـور يضـرب لمـا عـافـت البقـر

فأعقله : بالنصب علىٰ تقدير (أن) لعطفه علىٰ (قتلي) .

(و) مثال (أو) (**قوله تعالىٰ**) : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾) في قراءة من نصب (يرسل) بأن مضمرة ؛ لعطفه علىٰ (وحياً)

في تأويل الفعل ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه ما كنت أوثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه .

(**ومثال « ثم »**) العاطفة للفعل على اسم خالص نحو (**قوله**) أي : قول أنس بن مدركة بيتاً (من البسيط) :

(إنـي وقتلـي سليكـاً ثـم أعقلـه　　كـالثـور يضـرب لمـا عـافـت البقـر

فأعقله : **بالنصب علىٰ تقدير « أن »**) المصدرية وإضمارها بعد (ثم) العاطفة للفعل على اسم خالص من تأويله بالفعل ؛ وهو قتلي (**لعطفه**) أي : لعطف أعقله (**علىٰ « قتلي »**) وهو مصدر جامد ليس في تأويل الفعل ، والمعنىٰ : مثلي في قتلي سليكاً ثم إعطائي ديته ؛ كالذكر من البقر يضرب إذا امتنعت من شربها الماء عند ورودها الماء .

(**ومثال « أو »**) العاطفة على اسم خالص (**قوله تعالىٰ** : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ، **في قراءة من نصب « يرسل » بأن مضمرة ؛ لعطفه علىٰ « وحياً »**) وهو اسم خالص من تأويله بالفعل ؛ لأنه مصدر جامد ، والذي قرأ بالنصب : غير نافع وابن عامر من باقي القراء السبعة ، والتقدير : إلا وحياً أو إرسالاً لرسول ، ووحياً ليس في تأويل الفعل ، وأما نافع

وخرج بقوله : (خالص) نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإن (يغضب) معطوف على الاسم ؛ وهو (الطائر) ، لكنه لا ينصب ؛ لأن الاسم المذكور في تأويل الفعل ؛ أي : الذي يطير .

(و) القسم (الثاني : وهو ما تضمر أن بعده وجوباً ستة) من الحروف أحدها : (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريباً أثناء الكلام علىٰ (كي) المصدرية .

وابن عامر . . فقرأا برفع (يرسل) بتقدير : هو ؛ أي : هو يرسل رسولاً

(**وخرج بقوله**) أي : بقول المصنف (« **خالص** » **نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب ، فإن « يغضب » معطوف على الاسم**) الغير الخالص الذي في تأويل الفعل (**وهو « الطائر »** ، **لكنه**) أي : لكن (يغضب) (**لا ينصب ؛ لأن الاسم المذكور**) قبله ؛ وهو (الطائر) (**في تأويل الفعل**) تقديره : (**أي : الذي يطير**) لأنه اسم فاعل وقع صلة للألف واللام ؛ كما مر بسط الكلام فيه في الحاشية .

(**والقسم الثاني**) : من القسمين اللذين تضمر (أن) بعده (**وهو**) أي : القسم الثاني (**ما تضمر أن بعده وجوباً**) أي : إضماراً واجباً ، وإنما وجب إضمارها ؛ لعدم سماع إظهارها في المواضع الستة الآتية في كلامهم ، وسيأتي تعليل آخر عند مبحث لام الجحود إن شاء الله تعالىٰ .

وذكر خبر المبتدأ بقوله : (**ستة**) لأنه خبر عن قوله : (**والقسم الثاني**) وما بينهما جملة معترضة ، وقوله : (**من الحروف**) بيان للستة ، والأولىٰ أن يقال : من الأحرف كما تقدم ؛ لأنه من أفراد جمع القلة إلا أن يقال : إنه جرىٰ على القول : بأن مبدأ أفراد جمع الكثرة : من ثلاثة إلىٰ ما لا نهاية ، فحينئذ لا اعتراض عليه (**أحدها : كي الجارة التعليلية كما تقدم**) ذكرها (**قريباً أثناء الكلام علىٰ « كي » المصدرية**) علىٰ سبيل الاستطراد ؛ وهي التي لم تدخل عليها اللام لفظاً

(و) ثانيها : (**لام الجحود**) وهي المسبوقة بكون منفي ماض لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط

ولا تقديراً نحو : جئتك كي تكرمني ، إذا لم تقدر أن الأصل : لكي تكرمني .

(**وثانيها** : **لام الجحود** ؛ **وهي المسبوقة بكون**) ناقص كما هو المتبادر ، ويعلم من كلامه الآتي اختصاصه بذلك دون بقية أخواته ؛ كأصبح ، ودون غيرها ؛ كباب ظن ؛ لأنه لم يسمع وإن أجاز كلاً منها بعض من النحاة ، وأجازه بعضهم في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو : ما جئتني لتكرمني ، وهو فاسد ؛ لأن هٰذه لام (كي) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**منفي**) بـ(ما) أو بـ(لم) فقط ما لم ينتقض ، فلا يجوز : ما كان زيد إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام (كي) نحو : ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً ؛ كما قاله أبو حيان ، قال : (والفرق بينهما : أن النفي مسلط مع لام الجحود علىٰ ما قبلها ؛ وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام ، فيلزم من نفيه نفي ما بعدها ؛ وذلك علىٰ مذهب البصريين ، وفي لام (كي) يتسلط علىٰ ما بعدها نحو : ما جاء زيد ليضرب ، فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه) ، وخرج بقولنا : (فقط لن) ، لأنها تختص بالمستقبل ، ولا كذلك ما ولم ؛ إذ نفي غيره قليل ، ولما ؛ لأنها وإن نفت الماضي لٰكنها تدل على اتصال نفيه بالحال ، بخلاف (لم) ، وأما (إن) . . ففيها خلاف قوي ، واستدل المرادي علىٰ وقوع لام الجحود بعد المنفي بها بقراءة غير الكسائي ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ ، ونظر فيه في « المغني » ، واستظهر أنها لام كي وإن شرطية . انتهىٰ « يس » .

(**ماض**) ذلك الكون (**لفظاً ومعنىً**) وهو كان (**أو**) ماض (**معنىً فقط**) لا لفظاً ؛ وهو يكن المنفي بـ(لم) ، فلا يجوز أن يكون ليفعل ، بخلاف لام

(نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، فيعذب : منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد اللام ، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام)، واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان تقديره :

(كي) فتقول فيها : سأتوب ليغفر الله لي ، قال أبو حيان : (إن الفعل المنفي لا يكون مقيداً بظرف ، فلا يجوز : ما كان زيد أمس ليضرب عمراً ، بخلاف لام (كي) ، وظاهره ، ولو كان غير ظرف زمان نحو : ما كان زيد في الدار ليقوم . . فانظر علته وحرره) انتهىٰ « يس » .

مسند ذلك الكون لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ؛ كما في « المغني » ، فلو لم يكن مسنداً علىٰ ذلك الوجه . . لم تكن لام الجحود نحو : ما كان زيد ليذهب عمرو ، ويجوز ذلك في لام (كي) نحو : قام زيد ليذهب عمرو . انتهىٰ من « يس » ، مثالهما (نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، **فيعذب : منصوب بـ« أن » مضمرة وجوباً بعد اللام**) علل وجوب إضمارها : بأن ما كان زيد ليفعل : نفي كان زيد سيفعل أو سوف يفعل ، والموجب ليس معه (أن) لا ظاهرةً ولا مقدرة ، فأرادوا المطابقة لفظاً بينهما ، فكما لا يجمع بين (أن) والسين وسوف لا يجمع بين (أن) واللام ، وأجاز بعض النحويين حذف اللام وإظهار (أن) نحو : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ أي : ليفترىٰ .

وأجيب : بأنه لا حجة في الآية ؛ لأن (أن) وما بعدها في تأويل المصدر ، والقرآن أيضاً مصدر فأخبر عن المصدر بمصدر ؛ وهو بمعنى المفترىٰ ، وإلا . . فالقرآن هنا بمعنى المقروء فلا داعي لتقدير اللام ؛ فتأمل . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ« اللام » ، واللام متعلقة بمحذوف هو**) أي : ذلك المحذوف (**خبر كان تقديره**) وهنا زيادة واو قبل تقديره ، وهو تحريف

وما كان الله مريداً تعذيبهم ، ولم يكن الله مريداً غفرانهم ، وسميت بذلك ؛ لملازمتها الجحد ؛ أي : النفي من تسمية العام بالخاص ؛ إذ الجحد لغة : إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار .

(و) ثالثها (حتى) الجارة ، وإنما ينصب المضارع بإضمار (أن) (إن كان الفعل) بعدها (مستقبلاً) بالنسبة إلىٰ ما قبلها

من النساخ ؛ أي : تقدير ذلك المحذوف في المثال الأول : (**وما كان الله مريداً تعذيبهم** ، **و**) تقديره في المثال الثاني : (**لم يكن الله مريداً غفرانهم** ، **وسميت**) هٰذه اللام المسبوقة بكون منفي بـ(ما) أو بـ(لم) (**بذلك**) أي : بـ(لام) الجحود : (**لملازمتها الجحد** ؛ **أي** : **النفي**) حالة كون تسميتها بذلك (**من تسمية العام**) الذي هو مطلق النفي والإنكار (**بالخاص**) أي : باسم الخاص الذي هو إنكار ما علم ونفيه ، وإنما قلنا من تسمية العام بالخاص (**إذ الجحد**) في (**لغة**) العرب : (**إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار**) والنفي ، سواء عرفته أولاً أم لا تعرفه ، وبهٰذا التعليل اندفع قول ابن النحاس : (الصواب تسميتها بـ« لام » النفي) انتهىٰ « يس » .

وأجاب عنه ابن القاسم : بأن النحويين صار عرفهم : أن الجحد مطلق النفي ، والاصطلاح لا يعترض عليه باللغة . انتهىٰ « ص » .

(**وثالثها**) أي : وثالث الحروف الستة التي تضمر (أن) بعدها وجوباً : (**حتى الجارة** ، **وإنما ينصب المضارع**) بعدها (**بإضمار « أن »**) بقيد ذكره بقوله : (**إن كان الفعل**) المذكور (**بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) (**مستقبلاً بالنسبة إلىٰ ما قبلها**) أي : بالنظر إلىٰ ما قبل (حتىٰ) ، وإنما اشترط كون الفعل مستقبلاً ؛ لأن نصبه بإضمار (أن) وهي تخلص الفعل للاستقبال . انتهىٰ « يس » فلا تدخل على الحال والماضي . انتهىٰ « خضري » .

وإن كان بالنسبة إلىٰ زمن التكلم حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً (**نحو**) : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾) ، فرجوع موسىٰ عليه السلام : مستقبل بالنسبة إلى الأمرين ، ونحو : ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ ، في قراءة من نصب ؛ فإن قول الرسول : مستقبل بالنسبة إلىٰ زلزالهم وإن كان ماضياً بالنسبة إلىٰ زمن التكلم ،

(**وإن كان**) الفعل (**بالنسبة إلىٰ زمن التكلم حالاً**) نحو : سرت حتىٰ أدخل البلد ، إن قلته في حالة الدخول (**أو**) كان الفعل المذكور بعدها (**مستقبلاً**) بالنسبة إلىٰ زمن التكلم ، إن قلته ذلك قبل الدخول (**أو**) كان (**ماضياً**) إن قلته بعد الدخول ، والحاصل : أن شرط نصب الفعل بعد حتىٰ بـ(أن) مضمرة ؛ إما أن يكون الفعل بعدها مستقلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها وبالنظر إلىٰ زمان التكلم ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ، **فرجوع موسىٰ عليه السلام : مستقبل بالنسبة إلى الأمرين**) أي : بالنظر إلىٰ عكوفهم علىٰ عبادة العجل ، وبالنظر إلىٰ قولهم : لن نبرح عليه عاكفين ؛ ففي هـٰذه الحالة فالنصب واجب .

(**و**) إما أن يكون مستقبلاً بالنسبة إلىٰ ما قبلها فقط لا بالنسبة إلىٰ زمان التكلم ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَزُلْزِلُوا۟ ﴾) أي : أزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة ؛ لما أصابهم من الأهوال (﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾) ، وهو اليسع أو شعياء (**في قراءة مَن نصب**) يقول ؛ وهو غير نافع (**فإن قول الرسول : مستقبل بالنسبة إلىٰ زلزالهم وإن كان**) قول الرسول (**ماضياً بالنسبة إلىٰ زمن التكلم**) وهو زمن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : بالنسبة إلىٰ قَصِّ ذلك علينا ؛ وهو زمن نزول القرآن بذلك ؛ أي : وإن كان قول الرسول ماضياً بالنسبة لزمن حكاية الله ذلك بإنزال القرآن ، وأما قراءة نافع بالرفع . . فالجملة مستأنفة لا تتعلق من حيث الإعراب بما

ونحو : سرت أمس حتىٰ أدخل البلد ، فالدخول مستقبل بالنظر إلىٰ ما قبله ، وأما بالنظر إلىٰ زمن التكلم . . فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، والغالب فيها : أن تكون للغاية ؛ كالآيتين السابقتين ، وعلامتها : صلاحية (إلىٰ) موضعها ، وقد تكون للتعليل نحو : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ، وعلامتها : صلاحية (كي) موضعها ، ويحتملهما

قبلها ، والفعل مؤول بالحال ؛ أي : حتىٰ حالة الرسول والذين معه يقولون ذلك . انتهىٰ « يس » .

(ونحو) قولك : (سرت أمس حتىٰ أدخل البلد ، فالدخول مستقبل بالنظر إلىٰ ما قبله) وهو السير (وأما بالنظر إلىٰ زمن التكلم . . فيحتمل أن يكون) الدخول (ماضياً) إن قاله بعد الدخول (أو) أن يكون الدخول (حالاً) أي : إن قاله حالة الدخول ، فيجب الرفع في هاتين الحالتين (أو) أن يكون (مستقبلاً) إن قاله قبل الدخول ، فيجب النصب (والغالب) الكثير (فيها) أي : في (حتىٰ) (أن تكون هي (للغاية) أي : مفيدة للغاية ؛ وهي كون ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها ، فما بعدها غاية لما قبلها ، وعلامتها حينئذ : أن يصلح في موضعها (إلىٰ) ، ومثال كونها للغاية (كالآيتين السابقتين) يعني : قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ .

(وعلامتها) أي : علامة كونها للغاية (صلاحية « إلىٰ ») في (موضعها ، وقد تكون) (حتىٰ) (للتعليل) أي : مفيدة له ؛ وهو كون ما قبلها علة لحصول ما بعدها ، فما بعدها مسبب عما قبلها ؛ وهـٰذا قليل بالنسبة إلىٰ كونها للغاية ؛ كما أشار إليه بقوله : (وقد تكون) ، وبقوله : (والغالب) ، مثالها (نحو) قولك : (أسلم حتىٰ تدخل الجنة ، وعلامتها) أي : علامة (حتى) التعليلية : (صلاحية « كي ») في (موضعها ، ويحتملهما) أي : يحتمل (حتى) الغائية ، و(حتى)

المثال السابق ، وإنما أضمرت (أن) بعدها ؛ لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ(حتىٰ) ، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها لا في شعر ولا في نثر ، وقد أفهم كلامه : أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلىٰ زمن التكلم أيضاً . فالنصب واجب حينئذ ، وإن كان بالنسبة إلىٰ ما قبلها خاصة .

التعليلية (**المثال السابق**) يعني قوله : (سرت أمس حتىٰ أدخل البلد) فيصح أن يقال فيه : إلىٰ أن أدخل البلد ، أو كي أدخل البلد .

(**وإنما أضمرت « أن » بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) (**لتكون**) (أن) (**مع الفعل**) المذكور بعد (حتىٰ) (**في تأويل مصدر مجرور بـ« حتىٰ »** ، **ولا يجوز إظهار « أن » بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) (**لا في شعر ولا في نثر**) لوجوب إضمارها ، وإنما وجب إضمارها ؛ لعدم سماع ظهورها فيهما .

(**وقد أفهم كلامه**) أي : كلام المصنف حيث قال : (إن كان الفعل بعدها مستقبلاً) : (**أن**) دلالة الفعل على (**الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) .

(**ثم**) بعد أن كان الفعل مستقبلاً (**إن كان استقباله**) أي : استقبال الفعل (**بالنظر إلىٰ زمن التكلم أيضاً**) أي : كما أنه كان مستقبلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها (. **فالنصب**) أي : نصب الفعل بعدها (**واجب حينئذ**) أي : حين إذ كان الفعل مستقبلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها ، وبالنظر إلىٰ زمن التكلم ؛ لتوفر شرط وجوب النصب ، وهو كون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى الأمرين نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ .

(**وإن كان**) استقباله (**بالنسبة**) والنظر (**إلىٰ ما قبلها خاصة**) أي : فقط ، فلفظ (خاصة) منصوب على المفعولية المطلقة ؛ أي : خص استقباله بالنظر إلىٰ

فالوجهان ؛ فإن انتفى الاستقبال ؛ بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقاً أو حكاية . . فهي حرف ابتداء لا جارة ، وما بعدها . . واجب الرفع ؛ لعدم الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك . . . .

ما قبلها خصوصاً ، أو على الحالية بتأويله بمشتق ؛ أي : حالة استقباله مخصوصاً بالنظر إلىٰ ما قبلها (. . **فالوجهان**) أي : الرفع والنصب جائزان فيما بعدها نحو : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ ، فالنصب جائز بالنظر إلىٰ كونه مستقبلاً بالنسبة إلىٰ ما قبلها ، والرفع بالنظر إلىٰ عدم كونه مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمن التكلم .

(**فإن انتفى الاستقبال**) بالكلية ؛ أي : بالنظر إلىٰ ما قبلها ، وبالنظر إلىٰ زمن التكلم (**بأن أريد بما بعدها الحال تحقيقاً**) أي : الحالُ الحقيقي بأن تقول : سرت حتىٰ أدخل البلد ، وأنت في حالة الدخول (**أو**) أريد بما بعدها الحال (**حكايةً**) أي : الحال المحكي كأن تقول : سرت حتىٰ أدخل البلد ، وأنت داخل في الزمن الماضي حكايةً للدخول الماضي كأنه واقع منك الآن ؛ أي : قدرت الدخول الماضي واقعاً حال التكلم ؛ أي : قدرت نفسك الآن موجودة في وقت الدخول الماضي (. . **فهي**) أي : لفظة (حتىٰ) (**حرف ابتداء**) أي : حرف تبتدأ به الجمل ؛ أي : تستأنف بعدها الجمل لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع (**لا جارة**) أي : ولكون ما بعدها جملةً لفظاً ومعنىً امتنع كونها حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها ؛ خلافاً للزجاج وابن درستويه حيث زعما : أنها جارة ، وأن الجملة في محل جر بها ، ومما يبطل ما زعماه : أنهم إذا أوقعوا (أن) بعدها . . كسروا همزتها . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**وما بعدها**) أي : وما بعد (حتى) التي أريد بما بعدها الحال حقيقة أو حكاية (. . **واجب الرفع ؛ لعدم الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك**) أي : مع وجوب

أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ؛ لأنه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما . . وجب تحقق الاتصال المعنوي ؛ لتتحقق الغاية التي هي مدلولها نحو : مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه الآن .

رفع ما بعدها (**أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ؛ لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**لما بطل**) وانعدم (**الاتصال اللفظي**) الحاصل بالإعراب (**فيما بينهما**) لمانع ؛ أي : فيما بين ما بعدها وما قبلها (. . **وجب تحقق الاتصال المعنوي**) الحاصل بكون ما قبلها سبباً لما بعدها ؛ جبراً لما فاتهما من الاتصال اللفظي ، و(**لتتحقق الغاية التي هي مدلولها**) ومعناها (**نحو**) قولك : (**مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه الآن**) فقولك : (لا يرجونه) حال ؛ لأنه في قوة قولك : فهو الآن لا يرجىٰ ؛ ومسبب عما قبلها ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلةٌ ؛ لأن الكلام تمَّ قبله بالجملة الفعلية ، ويحتمل أنه مثال للحال التأويلي علىٰ معنىٰ أنه بحيث لم يرجوه في الماضي ، والتعبير بالمضارع ؛ كأنك قلت : حتىٰ لا يرجونه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وحاصل مسألة (حتىٰ) : أن الفعل بعدها : إن كان مستقبلاً بالنسبة للتكلم . . وجب نصبه ؛ كـ : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، أو حاضراً وقته . . وجب رفعه ؛ كسرت حتىٰ أدخل البلد ، إذا قلته وقت الدخول ، أو ماضياً . . جاز الأمران باعتبار جواز التأويل ؛ فإن قدرته حاضراً وقت التكلم علىٰ حكاية الحال الماضية . . وجب رفعه ، أو مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم . . وجب النصب .

واعلم : أن شروط الرفع بعد (حتىٰ) ثلاثة : حالية الفعل .

وتسببه عما قبلها فلا رفع في : سرت حتىٰ تطلع الشمس ؛ لعدم تسبُّبِه عن السير .

(و) رابعها : (**أو** بمعنىٰ **إلىٰ**) بأن صلحت مكانها ؛ وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً (**أو**) بمعنىٰ (**إلا**) بأن صلحت مكانها ؛ فالأول نحو : لألزمنك أو تعطيني حقي ؛ أي : لا أفارقك إلىٰ أن تعطيني حقي ، و(**كقوله** :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ ... فما انقادت الآمال إلا لصابر)

وكونُه فضلةً ؛ أي : ليس ركناً في الإسناد ؛ فلا رفع في : كان سيري حتىٰ أدخلها ؛ لأنه خبر كان .

ثم إن الرفع بشرطه يفيد الإخبار بحصول السير والدخول ، وبتسبب الثاني عن الأول ، والنصب يفيد الإخبار بحصول شيء واحد وهو السير ؛ وبأن شيئاً آخر مترقَّب الحصول ؛ وهو الدخول ، ولا يفيد وقوعه وإن كان معلوماً من شيء آخر ، وكذا يقال في الزلزال والقول . انتهىٰ « خضري » .

(**ورابعها**) أي : ورابع الحروف الستة التي ينصب المضارع بعدها وجوباً : (**أو**) التي (**بمعنىٰ إلىٰ**) وذلك (**بأن صلحت**) (**إلىٰ**) في (**مكانها** ؛ **وذلك**) أي : صلاحية إلىٰ مكانها (**إذا كان ما قبلها**) أي : ما قبل (أو) (**ينقضي شيئاً فشيئاً**) لا دفعةً (**أو**) (أو) التي (**بمعنىٰ إلا بأن صلحت**) (**إلا**) (**مكانها** ؛ **فـ**) مثال (**الأول**) وهو أو الذي بمعنىٰ إلى المخففة (**نحو**) قولك لِمَدينك : (**لألزمنك**) ولا أفارقك (**أو تعطيني حقي** ؛ **أي** : **لا أفارقك إلىٰ أن تعطيني حقي**) وديني ، والملازمة أن يكون معه حيث كان ليلاً ونهاراً (**وكقوله**) أي : وكقول الشاعر بيتاً (من الطويل) ولم يُعرف قائله :

(لأستسهلن الصعب أو أدرك المنىٰ ... فما انقادت الآمال إلا لصابر)

والشاهد فيه : (أو أدرك المنىٰ) حيث جاءت أو بمعنىٰ إلىٰ ، وانتصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة ، وقد مر بسط الكلام على البيت .

والثاني نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ؛ أي : إلا أن يسلم ، (**وقوله**) :

وكنت إذا غمزت قناة قوم **(كسرت كعوبها أو تستقيما)**

أي : إلا أن تستقيم ، والفعل في هـٰذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من الفعل المتقدم ؛ لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل ؛ أي : ليكونن لزوم مني أو إعطاء منه ، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها ، وبهـٰذا يظهر لك أن (أو) المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين ؛

(و) مثال (أو) (**الثاني**) وهو الذي بمعنىٰ إلا المشددة (**نحو**) قولك : (**لأقتلن الكافر أو يسلم ؛ أي : إلا أن يسلم ، و**) كـ(**قوله**) أي : قول زياد الأعجم بيتاً (من الوافر) :

(وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم) والشاهد في قوله : (أو تستقيما) حيث جاءت أو فيه بمعنىٰ إلا الاستثنائية (**والفعل في هـٰذه الأمثلة**) المذكورة هنا (**ونحوها**) مما لم يذكر هنا نحو قولك : في الأول لألزمنه أو يعلمني القرآن ، وقولك : لأنتظرنه أو يجيء ، وقولك : لأقتلن الحاسد أو يتوب (**مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من الفعل المتقدم**) من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ، وإنما قلنا معطوف علىٰ مصدر منسبك لا على الفعل (**لئلا يلزم**) علينا (**عطف الاسم**) وهو المصدر المؤول (**على الفعل**) والتقدير في المثال الأول : (**أي : ليكونن لزوم مني أو إعطاء منه**) حقي ، والتقدير في البيت الثاني : (**وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها ، وبهـٰذا**) التأويل المذكور (**يظهر لك أن « أو » المذكورة**) التي بمعنىٰ إلىٰ أو إلا (**ليست مرادفة للحرفين المذكورين**) في تفسيرها ؛ وهما إلىٰ وإلا ؛ لأنها عاطفة مصدر علىٰ مصدر ، وإلىٰ وإلا ليسا من حروف العطف

كما تُوهِمُه عبارة المؤلف .

(و) خامسها (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء : بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها .

(و) سادسها (واو المعية) أي : التي تفيد معنىٰ مع : بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفي محض) أي : خالص من معنى الإثبات (أو طلب بالفعل) أي : بصيغته لأصالته في ذلك ،

(كما توهمه) أي : توهم كونها مرادفة للحرفين (عبارة المؤلف) حيث قال في ذكرها : (وأو بمعنىٰ إلىٰ أو إلا فإنها تفيد كونها بمعنى الحرفين) .

(وخامسها) : أي : خامس الحروف الستة التي تضمر(أن) بعدها وجوباً : (فاء السببية) من إضافة الدال إلى المدلول ، أو من إضافة الموصوف إلى الصفة (وهي) الفاء (التي قصد بها الجزاء : بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها) أي : التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها ؛ لأن العدول عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببية ؛ حتىٰ يدل تغيير اللفظ علىٰ تغيير المعنىٰ ؛ فإذا لم تقصد السببية.. لا يحتاج إلى الدلالة عليها . انتهىٰ « يس » .

(وسادسها) أي : سادس الحروف الستة المذكورة : (واو المعية ؛ أي : التي تفيد معنىٰ مع : بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها) في زمان واحد (حالة كونهما) أي : كون كل من الفاء والواو (مسبوقين بنفي محض ؛ أي : خالص من معنى الإثبات) كالمثال الآتي بقوله : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ، وسيأتي محترز ذلك في الشرح .

(أو) مسبوقين بـ(طلب) واقع (بـ) صيغة (الفعل) ولفظه (أي : بصيغته) بخلاف الطلب بغيره ؛ كاسم الفعل ؛ لأن اسم الفعل جامد ليس له مصدر يعطف عليه ، وإنما قيد الطلب بصيغة الفعل (لأصالته) أي : لأصالة الفعل (في ذلك)

بخلاف النفي المحض لا فرق فيه بين أن يكون بالفعل أو الحرف أو الاسم ، مثال الفاء بعد النفي (نحو : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ، ونحو : ما تأتينا فتحدثنا ، إن قصدت السببية ؛ أي : ما تأتينا محدثاً ، فيكون المقصود نفي اجتماعهما ، أو ما تأتينا فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود

أي : في الطلب ، فخرج الطلب بغيره ؛ لأنه يمتنع النصب معه ، سواء كان باسم الفعل نحو : صه فأحسن إليك ، أو بالمصدر نحو : سقياً فيرويك ، وسيأتي جميع ذلك في الشرح إن شاء الله تعالىٰ .

(**بخلاف النفي المحض**) فإنه (**لا فرق فيه**) أي : في النفي (**بين أن يكون بالفعل**) نحو : ليس زيد حاضراً فيكلمك (**أو**) بـ(**الحرف**) نحو : ما تأتينا فتحدثنا (**أو**) بـ(**الاسم**) نحو : أنت غير آت فتحدثنا بالنصب ؛ بناء علىٰ أن غير قائم مقام النفي في المعنىٰ ؛ وهـٰذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، والأكثرون على المنع ؛ لأنه لا يجري مجرى النفي في الاستعمال ، بخلاف : قلما تلقاني فتكرمني ، وكذا : قل رجل يلقاني ، وأقل رجل يلقاني ؛ لأن هـٰذه الكلمات تجري مجرى النفي الصرف في الاستعمال . انتهىٰ « يس » .

ثم شرع المصنف في التمثيل لما جمع الشروط فقال : (**مثال الفاء**) الواقعة (**بعد النفي نحو** : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾) ، علىٰ معنىٰ لا يقضىٰ عليهم فكيف يموتون ، وإعرابه : قد تقدم في « التتمة » ، وتقول في تأويله : لا يكون قضاء عليهم فموتهم ؛ بل هم أحياء في النار (**ونحو : ما تأتينا فتحدثنا ، إن قصدت السببية**) أي : سببية الإتيان للتحدث (**أي : ما تأتينا محدثاً**) معنا (**فيكون المقصود نفي اجتماعهما**) أي : نفي اجتماع الإتيان والتحدث .

(**أو**) المعنىٰ (**ما تأتينا**) إتيانك (**فكيف تحدثنا ، فيكون المقصود**) من المثال

نفي الثاني لانتفاء الأول (و) مثال الواو بعده أيضاً (نحو) : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ و) مثال الفاء بعد الطلب نحو : (﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾) ، والواو بعده نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب ؛ أي : لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن ،

(**نفي الثاني**) وهو التحدث (**لانتفاء الأول**) وهو الإتيان ، وتقول في تأويله : لم يكن إتيانك إيانا فتحديثك إيانا .

(**ومثال الواو**) الواقعة (**بعده**) أي : بعد النفي (**أيضاً**) أي : كما ذكرنا ، مثال الفاء الواقعة بعد النفي (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾) ، وتقول في تأويله : ولما يكن علم الله المجاهدين منكم وعلمه الصابرين منكم ؛ أي : لم يجتمع العلمان عنده تعالىٰ ، قال في « شرح الشذور » : (والمعنىٰ والله أعلم : أنكم تجاهدون ولا تصبرون ، وتطمعون أن تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك : إذا اجتمع مع جهادكم الصبر علىٰ ما يصيبكم فيه وحالتكم هـٰذه الحالة) انتهىٰ .

(**ومثال الفاء**) الواقعة (**بعد الطلب**) أي : طلب الكف والترك المسمىٰ بالنهي (**نحو** : ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾) ، وتأويله أن تقول : لا يكن طغيانكم فيه فحلول غضبي عليكم .

(**و**) مثال (**الواو بعده**) أي : بعد الطلب والنهي (**نحو**) قولهم : (**لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب**) وتأويله : (**أي** : **لا يكن منك أكل السمك مع شرب اللبن**) والأولىٰ أن يقال في تأويله : لا يكن أكلك السمك وشربك اللبن ، والمراد : النهي عن الجمع بينهما ؛ لأن شرط التأويل ألا ينقص شيء من المؤول ولو ضميراً مستتراً ، ولا يزاد عليه شيء ولو حرف جر إلا لفظ الكون ، وما رادفه ؛

والطلب يشمل سبعة أشياء : الأمر نحو : زرني فأكرمك .
والنهي كما تقدم .
والدعاء نحو : اللهم ؛ تب علي فأتوب .
والاستفهام نحو : هل تأتيني فأكرمك .
والعرض

كالحصول والوجود ؛ لأن الشيء لا يستغنىٰ عنه ، وإلا . . فيكون التأويل أجنبياً عن المؤول فلا يقبل .

(**والطلب**) المذكور في كلام المصنف (**يشمل سبعة أشياء**) : الأول منها : (**الأمر**) الذي هو طلب الفعل من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ مثاله (**نحو : زرني**) أيها الفقير (**فأكرمك**) أي : فأحسن إليك ، وتأويله أن تقول : ليكن زيارتك إياي فإكرامي إياك .

(**و**) الثاني : (**النهي**) وهو طلب الترك من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ (**كما تقدم**) مثاله بقوله : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ ، ومثله نحو : لا تضرب زيداً فيغضب ، وتأويله : لا يكن ضربك زيداً فغضبه .

(**و**) الثالث : (**الدعاء**) وهو طلب الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ مثاله (**نحو**) قولك : (**اللهم ؛ تب علي فأتوب**) إليك ؛ أي : يا إلـٰهي فاقبل توبتي فأرجع إلىٰ طاعتك ، وتأويله أن تقول : ليكن يا إلـٰهي توبتك علي فتوبتي إليك .

(**و**) الرابع : (**الاستفهام**) وهو طلب فهم الشيء من الغير مطلقاً مثاله (**نحو**) قولك : (**هل تأتيني فأكرمك**) وتأويله قولك : هل يكون إتيانك إياي فإكرامي إياك .

(**و**) الخامس : (**العرض**) وهو طلب فعل الشيء من الغير مطلقاً برفق ولين

نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً .

والتحضيض نحو : هلا اتقيت الله فيغفر لك .

والتمني نحو : ليت لي مالاً فأحج منه ، فهـٰذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية ؛ وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية ،

مثاله (**نحو** : **ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً**) وتأويله أن تقول : ألا يكون نزولك عندنا فإصابتك خيراً .

(**و**) السادس : (**التحضيض**) وهو طلب الفعل من الغير بحث وإزعاج مثاله (**نحو** : **هلا اتقيت الله فيغفر لك**) وتأويله أن تقول : هلا يمكن اتقاؤك الله فغفرانه لك .

(**و**) السابع : (**التمني**) وهو طلب ما لا يمكن عادةً نحو قوله :

ألا ليت الشباب يعود يوماً ... فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر (**نحو**) قول الفقير : (**ليت لي مالاً فأحج منه**) وتأويله أن تقول : أتمنىٰ كون مال لي فحجي منه .

(**فهـٰذه**) المواضع المذكورة مع أمثلتها (**سبعة**) وقوله : (**مع النفي المتقدم**) متعلق بقوله : (**تصير ثمانية**) وجملة (**تصير**) : صفة لـ(**سبعة**) ، والتقدير : فهـٰذه المواضع المذكورة سبعة تصير ثمانية مع النفي المتقدم بقول المصنف : (لا يقضىٰ عليهم فيموتوا) .

(**وهي**) أي : هـٰذه الثمانية المواضع (**المعبر عنها**) عند النحاة (**بالأجوبة الثمانية**) سميت هـٰذه المواضع بالأجوبة مع أنه لم يتقدم عليها شرط تكون جواباً له ؛ لأن ما بعد الفاء أو الواو فيها كان جزاء لما قبلها ، فأشبهت الجواب الحقيقي في كونها مسببة عما قبلها ، وفي « الخضري » : (سمي ما بعد الفاء جواباً ؛ لأن

وما بعد الفاء في هـٰذه الأمثلة : في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر آخر متصيد مما قبل الفاء ، وألحق الفراء الترجي بالتمني ، وتبعه ابن مالك ، قال ابنه : (ويجب قبوله لثبوته سماعاً ؛ كقراءة حفص عن عاصم نحو : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ، بالنصب) ، وأمثلة الواو : هي أمثلة الفاء

ما قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في أن كلاً غير ثابت المضمون ، ويتسبب عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط ؛ إذ العدول عن عطف الفعل بالفاء إلى النصب يفيد التسبب ، ومع ذلك : فهي لعطف المصدر المنسبك علىٰ مصدر متصيد مما قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى) انتهىٰ .

(**وما بعد الفاء في هـٰذه الأمثلة : في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر آخر متصيد**) ذلك المصدر الآخر ؛ أي : مأخوذ (**مما قبل الفاء**) من غير وجود سابك ، سمي متصيداً ؛ تشبيهاً له بالصيد الذي يملك بلا مقابل (**وألحق الفراء**) تقدمت ترجمته ؛ أي : ألحق (**الترجي بالتمني**) في كون ما بعد الفاء فيه منصوباً بـ(أن) مضمرة (**وتبعه**) أي : تبع الفراء في ذلك الإلحاق (**ابن مالك**) في كتبه (**قال ابنه**) بدر الدين : (**ويجب قبوله**) أي : قبول ذلك الإلحاق بنصب ما بعد الفاء في الترجي (**لثبوته**) أي : لثبوت نصب ما بعد الفاء في الترجي (**سماعاً**) أي : في الكلام المسموع عن العرب ؛ وذلك المسموع كائن (**كقراءة حفص**) بن سليمان بن المغيرة البزاز الكوفي نقلاً (**عن عاصم**) بن أبي النجود ، ويقال له : ابن بهدلة الكوفي ؛ وهو من القراء السبعة (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ، بالنصب) وتأويله تقول فيه : أترجىٰ بلوغي الأسباب أسباب السماوات فاطلاعي إلىٰ إلـٰه موسىٰ ، ولو قال الشارح : كنحو قراءة حفص . . . إلخ . . لكان أوضح .

(**وأمثلة الواو**) المعية (**هي**) نفس (**أمثلة الفاء**) بعينها التي ذكرناها آنفاً ،

بتبديل الفاء بالواو ، قال أبو حيان في « الارتشاف » : (ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ، ولا العرض ، ولا التحضيض ، ولا الرجاء ؛ فلا ينبغي أن يقدم علىٰ ذلك إلا بسماع) ، وتقييد الفاء بـ(السببية) ، والواو بـ(المعية) لإخراج العاطفتين علىٰ صريح الفعل ، والمستأنفتين ،

ولـٰكن (بتبديل الفاء) المذكورة في هـٰذه الأمثلة (بالواو ، قال أبو حيان) تقدمت ترجمته (في « الارتشاف ») اسم كتاب له في النحو (ولا أحفظ) في كلام العرب (النصب جاء بعد الواو في الدعاء ؛ ولا) في (العرض ، ولا) في (التحضيض ، ولا) في (الرجاء ؛ فلا ينبغي أن يَقْدُم) ويأتي (علىٰ ذلك) أي : علىٰ نصب الفعل بعد الواو في هـٰذه المواضع الأربعة (إلا بسماع) من العرب .

(وتقييد) المصنف (الفاء بـ« السببية » ، و) تقييد (الواو بـ« المعية » لإخراج) الفاء والواو (العاطفتين) ما بعدهما (علىٰ صريح الفعل) إذا لم يُشْعِرا بسببية ولا معية ، مثال الفاء العاطفة علىٰ صريح الفعل نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ ، فعطف (يعتذرون) علىٰ لفظ (يؤذن) فهو تابع له في رفعه ، وفي النفي الداخل عليه ؛ كأنه قيل : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ، ومثال الواو العاطفة علىٰ صريح الفعل نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن بِجَزمِ (تشرب) إذا قُصد النهي عن كل منهما ، والتقدير حينئذ : لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن .

(و) لإخراج الفاء والواو (المستأنفتين) أي : الداخلتين على الجملة المستأنفة ، مثال الفاء المستأنفة نحو : اسأل زيداً فيخبرك بالرفع ؛ أي : فهو ويخبرك ، ومثال الواو مستأنفة نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، برفع (تشرب) علىٰ أن تكون نهيته عن الأول فقط ، وأبَحْتَ له الثاني ، وكأنك قلت : لا تأكل السمك ولك شرب اللبن .

وبسبق النفي أو الطلب ؛ لإخراج نحو : زيد يأتينا فيحدثنا ، فيمتنع نصبه ، والنفي بالمحض ؛ لإخراج النفي المنتقض بـ(إلا) نحو : ما تأتينا إلا فتحدثنا ، والنفي المتلو بنفي نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو : ألم تأتني فأحسن إليك ، فيمتنع النصب فيها ، والطلب بالفعل ؛ لإخراج الطلب بغيره ، ....

(و) قيد المصنف أيضاً الفاء والواو (**بسبق النفي أو الطلب ؛ لإخراج نحو**) قولك : (**زيد يأتينا فيحدثنا ، فيمتنع نصبه**) أي : نصب ما بعد الفاء ؛ وهو يحدثنا ؛ لعدم سبقه بالنفي ولا بالطلب .

(و) قيد (**النفي**) أيضاً (**بالمحض ؛ لإخراج النفي المنتقض بـ« إلا »**) قبل الفعل (**نحو : ما تأتينا إلا فتحدثنا**) بخلاف نقضه بـ(إلا) بعد الفعل نحو : ما تأتينا فتحدثنا إلا بخيرٍ ، ففيه الوجهان ؛ كما نص عليه سيبويه انتهىٰ « خضري » .

(و) لإخراج (**النفي المتلو بنفي**) آخر (**نحو : ما تزال تأتينا فتحدثنا ، و**) لإخراج (**النفي التالي لاستفهام تقريري نحو : ألم تأتني فأحسن إليك**) وأورد على الاستفهام التقريري قولُ الشاعر :

ألــم أكُ جــاركــم ويكــون بينــي ... وبينكـــم المـــودة والإخـــاء

بنصب (يكون) ، وأجاب عنه ابن عنقاء وغيره : بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفي.. فالنصب عن جواب الاستفهام ؛ كما في هٰذا البيت . انتهىٰ « كواكب » .

(**فيمتنع النصب**) أي : نصب الفعل بعد الفاء (**فيها**) أي : في هٰذه المواضع الثلاثة ؛ لعدم كون النفي محضاً .

(و) قيد (**الطلب**) أيضاً (**بالفعل ؛ لإخراج الطلب بغيره**) أي : بغير الفعل

فيمتنع معه النصب ، سواء كان باسم الفعل نحو : صه فأحسن إليك ، أو بالمصدر نحو : سقياً فيرويك ، أو بلفظ الخبر نحو : حسبك حديث فينام الناس .

(**فيمتنع معه النصب ، سواء**) في إخراجه (**كان**) ذلك الطلب (**باسم الفعل نحو** : **صه فأحسن إليك ، أو بالمصدر نحو** : **سقياً فيرويك ، أو بلفظ الخبر نحو** : **حسبك حديث فينام الناس**) فيمتنع النصب في هذه المواضع الثلاثة أيضاً ؛ لكون الطلب بغير الفعل .

قوله : (باسم الفعل) أي : سواء كان من لفظ الفعل ؛ كنزال فنحدثك ، أو لا نحو : صه فأحسن إليك ، هذا مذهب الجمهور ، وأجاز ابن عصفور النصب بعد الأول ، قال في « شرح الشذور » : (وما أجدره بأن يكون صواباً ، وأما المصدر النائب عن فعله . . فالحق نصب ما بعده ؛ كما قاله ابن هشام كضرباً زيداً فيتأدَّب .

قوله : (حسبك حديث فينام الناس) مثال للطلب بالجملة الخبرية ؛ لأن (حسب) إما اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي فضمه ضم بناء ؛ تشبيهاً له بـ(قَبْلُ وبَعْدُ) ، والحديث فاعله ، أو اسم فاعل بمعنىٰ كاف مبتدأ ، والحديث خبره ، أو بالعكس فضمه إعراب . انتهىٰ من « الخضري » .

وفي « التسهيل » : (ولا تنصب « أن » محذوفة في غير المواضع الستة المذكورة إلا نادراً ، وفي القياس عليه خلاف) انتهىٰ .

وفي « التصريح مع التوضيح » ما ملخصه : ولا يُنصب الفعل بـ(أن) مضمرة في غير هذه المواضع إلا شاذاً ؛ كقول بعضهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، بنصب (تسمع) بـ(أن) مضمرة ، والذي حسَّن حذفها من (تسمع) ذكرها في (أن تراه) ، وقول الآخر : خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءةِ بعضهم : (بل

نقذف بالحق على الباطل فيدمَغَهُ) بنصب يدمَغَهُ ، وقراءةِ الحسن : (تأمروني أعبدَ) بالنصب ، فحذفت (أن) فيهن ، والجميع شاذ ، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين : إلىٰ أنه لا يقاس عليه . انتهىٰ من « الكواكب » .

تَنْبِيهٌ

نواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها ، وتبقىٰ هي ولو لدليل ، فلو قيل : أتريد أن تخرج . . لم يجز أن تجيب بقولك : أريد أن وتحذف أخرج ، وأجازه بعض المغاربة ؛ محتجاً بما وقع في « صحيح البخاري » : « فيذهب كيما ، فيعود ظهره طبقاً واحداً » يريد : كيما يسجد ، قال : (وهـٰذا مثل قولهم : جئت) ، ولما قال أبو حيان : (وليس مثله ؛ لأن حذف الفعل بعد « لما » للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ، ولم ينقل من نحو هـٰذا شيء في كلام العرب) انتهىٰ « مجيب الندا » .

قوله : (بما وقع في « صحيح البخاري » كيما . . .) إلخ ، هـٰذا وقع في « الصحيح » في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾ من (كتاب التوحيد) ، قال الحافظ ابن حجر : (الثابت في النسخ التي وقفت عليها ذكر لفظة « يسجد » حتى ابن بطال ذكرها بلفظ : « كي يسجد » بحذف « ما » ، والضمير في « يذهب » عائد علىٰ من كان يسجد لله رياءً وسمعةً ؛ لأن لفظ الحديث : « فيسجد كل مؤمن ، ويبقىٰ من كان يسجد لله رياءً وسمعةً فيذهب . . . » إلخ) انتهىٰ « يس » عليه .

[فصل في الجوازم]

[ص] : والجوازم ثمانية عشر ؛ وهي نوعان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ؛

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

[فصل في الجوازم]

ولما فرغ المصنف من الكلام علىٰ نواصب المضارع . . أخذ يتكلم في جوازمه فقال : (**والجوازم ثمانية عشر**) جازماً ، بإسقاط (إذا) والطلب ، وإلا . . فهي عشرون بالبسط ، وترجع بالاختصار : إلىٰ خمسة عشر ، بإسقاط (ألم وألما) لدخولهما تحت (لم ولما) وبإسقاط الطلب ؛ لأن الأصح أن الجزم فيه بـ(إن) المقدرة نحو : ﴿ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ؛ لأن تقديره : إن أتيتم . . أتل ، وبإسقاط (إذا) الشرطية ؛ لأن الجزم بها خاص بالشعر ؛ كما سيأتي ، وبإسقاط (كيفما) ، لأن الجزم بها مذهب كوفي ، ولهٰذا قال في « شرح الشذور » : (الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر ، والجوازم جمع جازم بمعنىٰ لفظ جازم ، أو جمع جازمة بمعنىٰ كلمة جازمة ، وقوله : (ثمانية عشر) لا يعين التذكير ؛ لأنه لو أراد التأنيث . . لقال : ثمان عشرة ، وسميت هٰذه الكلمات جوازم ؛ لأنها تقطع من الفعل الحركة والحرف ، والجزم لغةً : القطع (**وهي**) أي : تلك الثمانية عشر باعتبار عملها لا باعتبار جنسها من كونها حرفاً أو اسماً (**نوعان**) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء قسم : (**جازم لفعل واحد**) أي : بالأصالة ؛ أي : بغير تبعية ، وإلا . . فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره ؛ كالبدل نحو : لا تضرب زيداً وتشتم عمراً .

(**و**) قسم : (**جازم لفعلين**) غالباً ، وإلا . . فقد يجزم فعلاً واحداً ؛ كإن

فالأول سبعة وهي : (لم) نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾

الغائية ؛ وجملة نحو : ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ . . . ﴾ الآية . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(فـ) القسم (الأول) وهو ما يجزم فعلاً واحداً (سبعة) بعدِّ الطلب منها ؛ وهو قول ضعيف ؛ لأن الجزم فيه بـ(إن) المقدرة على الأصح ، فيكون داخلاً في قوله : وإن ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ، أو بـ(لام الأمر) المقدرة ، فيكون داخلاً في قوله : ولام الأمر ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ، فيكون القسم الأول حينئذ ستةً ، فيقال : كونُه ستة لا يوافق الظاهر ولا الحقيقة ؛ لأنه إن بنينا على الظاهر . . فالذي يجزم فعلاً واحداً ثمانية : لم ، ولما ، وألما ، ولام الأمر ، ولام الدعاء ، و(لا) الناهية ، و(لا) الدعائية ، وإن بنينا على الحقيقة . . فهي أربعة : لم ، ولما ، ولام الأمر ، و(لا) الدعائية ، فعده لها سبعة لا يوافق الظاهر ولا الحقيقة ، ويجاب عنه : بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية ؛ فإن صورة (لم) غير صورة (ألم) ، وصورة (لما) غير صورة (ألما) ، وصورة لام الأمر ، ولام الدعاء واحدة ، وكذا (لا) الناهية ، و(لا) الدعائية واحدة ، فعَدَّ الأربعة الأُوَل : أربعة ، والأربعة الثانية : اثنتين ، فكان القسم الأول في الحقيقة ستة ؛ كما في أصله فزاد عليها الطلب ؛ بناء على القول الضعيف ، فلا يَخْلُو كلامه من الاعتراض في زيادة الطلب . انتهىٰ من « أبي النجا » بتصرف .

وهـٰذه الستة التي هي القسم الأول لا خلاف في حرفيتها (وهي) أي : تلك السبعة أي : أوَّلُها (« لم ») وهي حرف بسيط ، وهي كلمة موضوعة لنفي المضارع وقلبه وجزمه غالباً ، وقد تهمل ويرفع المضارع بعده ؛ كقوله : يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ، واختلف في ذلك فقيل : إنه ضرورة ، وقال ابن مالك : (إنه لغة) مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) ،

وإعرابه : (لم) : حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون ؛ لأنها تنفي معنى المضارع التضمني الذي هو الحدث ؛ أي : تدل علىٰ عدم وقوعه من الفاعل ؛ وذلك النفي : إما متصل بالحال ؛ كقوله : (لم يلد ولم يولد. . .) إلخ ، وإما منقطع ؛ كما إذا قلت : زيد لم يقم ؛ أي : في الزمن الماضي ، ويصح أن تقول : ثم قام ، وتقلب معناه التضمني الذي هو الزمن ؛ أي : تقلب زمنه من احتمال الحال والاستقبال إلى المضي ، وتجزم لفظه : إما بالسكون أو بالحذف (يلد) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وأصله : يولد بفتح الياء وكسر اللام ، فحذفت الواو ؛ لوقوعها بين عدوتيها : الياء والكسرة ، فصار يلد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ؛ لإسناده إلىٰ ما هو غائب مجازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر ثالث لـ(هو) تقديره : هو عادم الولدية لغيره (ولم يولد) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (لم) : حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون (يولد) : فعل مضارع مغير الصيغة ؛ لضم أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً ، مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازاً ؛ لإسناده إلىٰ من هو الغائب مجازاً تقديره : (هو) يعود على الله جل وعلا (هو) : ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، أصله : لم يولده المولد ؛ أي : الأب ، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (لم يلد) علىٰ كونها خبراً ثالثاً لـ(هو) تقديره : هو عادم المولودية لغيره (ولم يكن له) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة

و(لما) . . . .

(لم) : حرف نفي وقلب وجزم (يكن) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره (له) : جار ومجرور متعلق بـ(كفواً) ، لأنه صفة مشبهة (كفواً) : خبر يكن مقدم على اسمها ؛ لرعاية الفاصلة ، منصوب بالفتحة الظاهرة (أحد) اسمها مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، والأصل : ولم يكن أحد كفواً له ؛ أي : مماثلاً له ، وجملة (لم يكن) في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (لم يلد) علىٰ كونها خبراً ثالثاً لـ(هو) ، وهـٰذا الإعراب : واجب علىٰ كل مسلم ؛ لأنه لا تعرف العقيدة الصحيحة إلا به ، لا البحث عن فرق الأديان والملل .

(و) ثانيها : (« لما ») وهي كلمة مركبة من (لم وما) الزائدة فازدادت في معناها ، ومن ثم شاركت لها في ستة أمور : الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، ونفيه ، وجزمه ، وقلب معناه ماضياً ، وجواز دخول همزة الاستفهام عليها ، فهما مشتركان في هـٰذه الأمور الستة فقط لا مطلقاً ؛ لافتراقهما في خمسة أمور : **الأول** : أن (لما) لا تقترن بأداة الشرط فلا يقال : إن لما تقم ، بخلاف (لم) فتقول : إن لم تقم ، ولو لم تقم .

والثاني : أن منفي (لما) مستمر النفي إلىٰ زمن التكلم ، بخلاف (لم) فتقول : ندم ولم ينفعه الندم ؛ أي : عقب ندمه ، وإذا قلت : ولما ينفعه الندم. . كان المعنىٰ إلىٰ وقته هـٰذا .

والثالث : أن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي (لم) فتقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز لما يكن .

والرابع : أن منفي (لما) متوقع الحصول ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ

نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ .

عَذَابِ﴾ أي : وسيذوقونه ، بخلاف منفي (لم) فلا يقال : لما يجتمع الضدان ؛ لأنه لا يتوقع اجتماعهما .

والخامس : أن منفي (لما) جائز الحذف ؛ لدليل اختياراً تقول : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها ، ولا يجوز في (لم) إلا ضرورة ؛ كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

البيت من (بحر الكامل) قائله : إبراهيم ابن هرمة القرشي ، وهرمة جده الأعلىٰ ، ويوم الأعازب : من أيام العرب ، والشاهد في قوله : (وإن لم) وجواب الشرط المذكور والشرط المحذوف محذوفان تقديرهما : إن وصلت . . فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل . . فاحفظ وديعتك ، يريد احفظها علىٰ كل حال ، مثالها : (نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾) ، وإعرابه : (لما) : حرف نفي وقلب وجزم مبني على السكون (يقض) : فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى الإنسان (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعول به مبني على السكون (أمر) : فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : كلا لما يقضِ بما أمره به ربه ، وإنما قدرنا الباء في الموصول ؛ ليوافق عائده المحذوف في كونه مجروراً بالباء ؛ لأن شرط العائد المجرور أن يجر بمثل ما جر به الموصول ، ولذلك قدرنا الباء في الموصول ؛ ليتوافق العائد والموصول في كون كل منهما مجروراً بالباء فيسلم من الاعتراض .

و(ألم) نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ .

و(ألما) كقوله :

علىٰ حين عاتبت المشيب على الصبا　　فقلت ألما أصح والشيب وازع

(و) ثالثها : (« ألم ») وهي (لم) السابقة ، إلا أنها دخلت عليها همزة الاستفهام التقريري فلا مدخل لها في العمل ، ولشدة امتزاجها بها : صارت كالجزء منها ؛ كما قاله الفاكهي ، مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾) ، **وإعرابه** : (ألم) : الهمزة للاستفهام التقريري مبني على الفتح ، وإنما حركت ؛ لكونها علىٰ حرف واحد وكانت فتحة للخفة ، والاستفهام التقريري ضابطه : حملك المخاطب على الإقرار بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه ؛ كما في « الفتوحات » مع ضابط التوبيخي والإنكاري ، (لم) : حرف نفي وجزم وقلب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على (الله) ، (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(نشرح) ، (صدرك) : مفعول به .

(و) رابعها : (« ألما ») وهي (لما) دخلت عليها همزة الاستفهام التقريري ، مثالها (كقوله) أي : كقول النابغة الذُّبياني بيتاً (من الطويل) :

(علىٰ حين عاتبت المشيب على الصبا　　فقلت ألما أصح والشيب وازع)

[اللغة] : (عاتبت) من العتاب ؛ أي : لمت ؛ وروي (عاينت) بتحتانية بعد العين ، بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية ؛ أي : شاهدت (المشيب) والشيب بمعنىٰ واحد ضد الشباب (الصبا) الميل إلى الجهل (الصحو) الإفاقة من السكر ، و(الوازع) المانع .

الإعراب : (علىٰ) : حرف جر (حين) : ظرف زمان في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على الفتح على الأصح ؛ لإضافته إلى المبني أصالة ؛ وهو عاتب ؛ لأنه فعل

ولام الأمر

ماض ، الجار والمجرور متعلق بـ(قلت) الآتي ، ويروىٰ بالجر على الإعراب (عاتبت) : فعل وفاعل (المشيب) : مفعول به (على الصبا) : جار ومجرور متعلق بـ(عاتبت) ، (فقلت) : فعل وفاعل ، والفاء استئنافية (ألما) : الهمزة للاستفهام التقريري (لما) : حرف نفي وجزم وقلب (أصح) : فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الواو ، والضمة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من صحا يصحو من باب (دعا) ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (والشيب) : الواو : حالية (الشيب) : مبتدأ (وازع) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل النصب حال من فاعل (أصح) ، والشاهد في : (ألما) حيث عملت الجزم في أصح ، والمعنىٰ : أن الشاعر المذكور بكىٰ لأجل صَبْوَته وميله إلىٰ محبوبه ، ثم رجع علىٰ نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ، ووبخها علىٰ عدم الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك ؛ وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بأدناس الشهوات ؛ لأن البياض قليل الحمل للدنس ، قاله الدماميني .

(و) خامسها : (لام الأمر) أي : وخامسهاحرف يسمىٰ لام الأمر ؛ وهو (لِ) لأنه الجازم لا أن هـٰذا الاسم هو الجازم ؛ كما هو ظاهر عبارته ، والمراد بها : اللام الموضوعة لطلب الفعل أمراً كان الطلب نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ، أو دعاء نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ، أو التماساً ؛ كقولك لمساويك ونظيرك : لتفعل كذا ، كما قال الأخضري في « السلم » :

واللفظ إما طلب أو خبر ... وأوَّلٌ ثلاثةٌ ستذكر
أمر مع استعلا وعكسه دعا ... وفي التساوي فالتماس وقعا

أو استعملت في غير الطلب ؛ كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو : ﴿ قُلْ مَن

والدعاء نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ، ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

و(لا) في النهي

كَانَ فِي ٱلضَّلَـٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ﴾ أي : فيمد له ، أو التهديد نحو : ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ ، (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ، ولـٰكن سميت لام الدعاء ؛ تأدباً مع الباري جل وعلا ، مثال لام الأمر (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾) ، وإعرابه : (لينفق) : اللام : لام أمر وجزم مبني على الكسر ، وإنما حركت ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، وكانت الحركة كسرة ؛ للفرق بينها وبين لام القسم ، والتباسها بلام الجر يندفع بالمقام ، لأن هـٰذه لا تدخل إلا على الفعل ، وتلك إلا على الاسم (ينفق) : فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الأمر ، وعلامة جزمه سكون آخره (ذو) : فاعل مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف (سعة) : مضاف إليه مجرور ، ومثال لام الدعاء ؛ أي : مسماها : (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾) ، وهي اللام الموضوعة لطلب الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، وإعرابه : (ليقض) : اللام : حرف دعاء وجزم مبني على الكسر (يقض) : فعل مضارع مجزوم بـ(لام) الدعاء ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها (علينا) : جار ومجرور متعلق بـ(يقض) ، (ربك) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة بحسب ما في القرآن .

(و) سادسها : (« لا ») المستعملة (في النهي) أي : الموضوعة لتستعمل في النهي أو الدعاء ، سواء استعملت فيهما نحو : ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ، و﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، أو في التماس ؛ كقولك لنظيرك غير مستعل عليه : لا تفعل كذا ، أو في التهديد ؛ كقولك لعبدك : لا تطعني ، وخرج بقولنا : (المستعملة . . .) إلخ ، لا النافية والزائدة ، وقد سمع عن العرب الجزم بـ(لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : جئته لا يكن له عليَّ حجة ، ولقلته لم يتعرض له المصنف ، مثال (لا) الناهية

نحو : ﴿ لَا تَحۡزَنۡ ﴾ ، والدعاء : ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾ .

والطلبُ : إذا سقطت الفاء من المضارع بعده وقصد به الجزاء نحو : ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ ﴾ ،

(**نحو** : ﴿ لَا تَحۡزَنۡ ﴾) ، **وإعرابه** : (لا) : ناهية جازمة (تحزن) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) والجملة بحسب ما في القرآن (و) (لا) المستعملة في (**الدعاء**) وهي في الحقيقة (لا) الناهية ، وإنما سميت دعائية ؛ تأدباً مع الباري سبحانه ؛ كما تقدم في لام الأمر ، مثالها نحو : (﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾) ، **وإعرابه** : (لا) : دعائية جازمة (تؤاخذ) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الدعائية ، وعلامة جزمه سكون آخره (نا) : ضمير متصل لجماعة الذكور المتكلمين في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على (الله) والجملة بحسب ما في القرآن .

(و) سابعها : (**الطلب**) أي : دلالة الكلمة الأُولىٰ على الطلب ، فإنه يجزم المضارع علىٰ قول ضعيف ؛ لأنه عامل معنوي (**إذا سقطت الفاءُ من المضارع**) الواقع (**بعده**) أي : بعد الطلب المحض (**وقُصد به**) أي : بالمضارع الذي سقطت منه الفاء (**الجزاء**) للطلب السابق عليه ؛ أي : قدر كونه مسبباً عنه ؛ كما أن جزاء الشرط مسبب عن الشرط مثاله ؛ أي : مثال جزم الطلب (**نحو** : ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ ، **وإعرابه** : (تعالوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الطلبية في محل النصب مقول قل (أتل) : فعل مضارع مجزوم بـ(الطلب) السابق علىٰ كونه جواباً له ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الواو ، والضمة قبلها دليل عليها ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه

وقوله :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل

وجوباً تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، وإنما جزم (أتل) ، لأنه فعل مضارع تقدمه طلب ، وهو (تعالوا) ، وقصد به الجزاء لذلك الطلب ؛ وهو كون التلاوة مسببة عن إتيانهم ، فجزم بالطلب ؛ لتضمنه معنى الشرط ؛ لأن التقدير في المثال المذكور : إن تأتوني . . أتل عليكم ، وقيل : لنيابته مناب الجازم ، ومذهب الجمهور : أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل علىٰ ذلك الطلب المذكور ، والتقدير : تعالوا فإن تأتوني . . أتل عليكم ، واحترز بقوله : (وقصد به الجزاء) نحو قوله تعالىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ، برفع (تطهرهم) باتفاق السبعة ؛ لكونه ليس مقصوداً به معنىٰ إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد به : خذ منهم صدقة مطهرة لهم ، فجملة (تطهرهم) : صفة (صدقة) ، ولو قرىء بالجزم علىٰ معنىٰ إن تأخذ صدقة تطهرهم . . لم يمتنع في القياس ، لـٰكن القراءة سنة متبعة ، فلا يجوز العدول عنها . انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

(و) نحو (قوله) أي : قول امرىء القيس :

(قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل) بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل

هـٰذا البيت من قصيدة (من الطويل) قاله : امرؤ القيس بن حُجر ـ بضم الحاء ـ بن الحارث الكندي ، الشاعر الجاهلي المشهور ، وهو أول من قصد القصائد ، وأول شعر قاله : روي : أنه لما راهق الحلم ولم يقل شعراً . . قال أبوه : (ليس هـٰذا بابني إنه لو كان كذلك . . لقال شعراً) ، فقال لاثنين من أصحابه : (خذاه واذهبا به إلىٰ مكان كذا وكذا فاذبحاه وأتياني بدمه) فمضيا به حتىٰ وصلا المحل

المعين فشرعا ليذبحاه فبكىٰ وقال لهما : (قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل . . .) البيت ، فرجعا به إلىٰ أبيه وقالا له : هـٰذا أشعر من هو علىٰ وجه الأرض ؛ فقد وقف واستوقف ، وبكىٰ واستبكىٰ ، ونعى الحبيب والمنزل في نصف بيت ، فقام إليه أبوه واعتنقه

[اللغة] : (قفا) أمر من الوقوف ؛ وهو القيام والخطاب : إما لنديمَيْه ، أو لنفسه وهواه علىٰ سبيل التجريد تحسراً وتندماً ، أو علىٰ أن المراد بالتثنية : الواحد علىٰ جهة التأكيد علىٰ ما جرت به عادة العرب : من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ، فإنه خطاب لمالك خازن النار (نبك) أمر من البكاء (الذكرىٰ) والذكْرُ بمعنىً واحد ، و(السِّقْط) بكسر السين : منقطع الرمل حيث يَدِق ، و(اللوىٰ) حيث يلتوي ، وفي « القاموس » : (ما التوىٰ من الرمل أو مستدقه) ، و(الدخول) بدال مهملة مفتوحة أو مضمومة ، فحاء مهملة أو معجمة فلام ، و(حومل) بحاء مهملة أيضاً : موضعان من منزل بني كلب ، والشاهد في : (نبك) حيث جزم ؛ لأنه جواب الأمر ؛ وذلك لأنه خلا من الفاء وقصد به الجزاء ؛ أي : إن تقفا . . فالبكاء مسبب عن وقوفهم .

الإعراب : (قفا) : فعل أمر مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وهـٰذا إن لم يجعل الخطاب لاثنين ، وإلا . . فهو مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، وألف الاثنين في محل الرفع فاعل (نبك) : فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) (من ذكرىٰ) : جار ومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ؛ منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مضاف (حبيب) : مضاف إليه (ومنزل) : معطوف علىٰ

والثاني : وهو ما يجزم فعلين :

(حبيب) ، الجار والمجرور متعلق بـ(نبك) ، (بسقط) : جار ومجرور وهو مضاف (اللوىٰ) : مضاف إليه ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(منزل) ، (بين) : منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف (الدخول) : مضاف إليه ، والظرف حال من (سقط) أو من (منزل) ، (فحومل) : الفاء : عاطفة بمعنى الواو (حومل) : معطوف على (الدخول) ، والمعنىٰ : قفا يا صاحبيَّ ولا تَعْجَلا علىٰ ذبحي ، وساعِداني في البكاء علىٰ ذِكرىٰ حبيب ومنزل كائنَين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل .

(و) النوع (**الثاني**) من الجوازم : (**وهو ما يجزم فعلين**) بدخوله عليهما ؛ ليدل علىٰ أن الأول منهما سبب ، والثاني : مسبب مضارعين كانا نحو : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ ، أو ماضيين لفظاً نحو : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ ، أو معنىً نحو : من لم يجتهد . . لم ينل العلم ، أو ماضياً فمضارعاً نحو : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ ، أو مضارعاً فماضياً ، وهو قليل في كلامهم ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً . . غفر له » فالصور أربعة ، وهو ؛ أي : الفعل بعد (لم) مجزوم بها لفظاً ، وبأداة الشرط محلاً ، ثم الفعلان إن كانا مضارعين . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين . . فالجزم لمحلهما ، أو مختلفين ماضياً ومضارعاً . . فلكل واحد منهما حكمه ، والأول من الفعلين يسمىٰ : فعل الشرط ، والإضافة فيه بيانية ، وإنما سمي شرطاً ؛ لأنه علامة علىٰ وجود الثاني ، والشرط لغة : العلامة .

والثاني من الفعلين يسمىٰ : جواب الشرط وجزاؤه ؛ تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال ؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط ؛ كما يقع الجواب بعد السؤال ، والجزاءُ بعد العمل المجازىٰ عليه ، ويشترط في فعل الشرط : أن يكون فعلاً ماضياً

أحد عشر ؛

متصرفاً مجرداً من (قد) وغيرها ؛ كما النافية ، أو مضارعاً مجرداً من (قد ، والسين ، وسوف) مثبتاً ، أو منفياً بـ(لم) أو (لا) ، وأما الجواب . . فشرطه : أن يكون فعلاً صالحاً لأن يكون شرطاً ؛ فإن لم يكن صالحاً لذلك : بأن يكون واحداً من المواضع السبعة المجموعة في قول بعضهم :

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وقد وبالتنفيس

. . وجب ربطه بالفاء أو بخُلفها ؛ وهو (إذا) الفجائية نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ انتهىٰ من « أبي النجا » بزيادة .

وإنما عملت هٰذه الأدوات في شيئين دون حروف الجر ؛ لإفادتها ربط الثاني بالأول فكأنهما شيء واحد ، وقيل : الأدوات لم تعمل إلا في الشرط ، والشرط وحده عمل في الجواب ، أو هو مع الأداة ؛ لضعفها وحدها ، وقيل : الشرط والجواب تجازما ؛ فالأقوال أربعة ، والصحيح منها : أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه ، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً ، أو ماضياً خالياً من الفاء . . فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ، ولا محل لجملته كجملة الشرط ؛ لأخذ الجازم مقتضاه فلا يتسلط علىٰ محل الجملة ، وإن كان غير ذلك مما يقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية ؛ كالمواضع السبعة المذكورة . . فمجموع الجملة مع الفاء أو (إذا) في محل جزم ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم . . لجزم ؛ فلا يتسلط الجازم علىٰ أجزاء الجملة هٰذا ما في « المغني » ، و« الكشاف » ، وقال الدماميني : (وأقره الشمني) ، الحق : أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الإعراب . انتهىٰ من « الخضري » .

(**أحد عشر**) جازماً ؛ وهي من حيث الحرفية والاسمية قسمان : **الأول** : حرف

باتفاق وهو (إن) ، وحرف على الأصح وهو (إذما) وهو لمجرد تعليق الجواب بالشرط فلا محل لهما من الإعراب .

والثاني : اسم باتفاق ؛ وهو الباقي إلا (مهما) فهو اسم على الأصح ، وكلها ظروف إلا من ، وما ، ومهما ؛ فـ(من) لأولي العلم على العموم و(ما ، ومهما) : لغيرهم فهما بمعنىً واحد ، وقيل : (مهما) أعم من (ما) وإلا . . (أيا) فهي بحسب ما تضاف إليه من ظرف وغيره ، **والظرف إما زماني** ؛ وهو (متىٰ وأيان) وهما لتعميم الأزمنة ، وقيل : (أيان) خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال : أيان خرجت .

أو مكاني ؛ وهو (أين ، وأنىٰ ، وحيثما) فهي لتعميم الأمكنة ، فجملة الأدوات الجازمة لفعلين أحد عشر ؛ كما ذكره المصنف ، وهي بالنظر إلى اتصالها بـ(ما) وعدمه ثلاثة أقسام : **الأول** : ما اتصال (ما) بها واجب ؛ وهو اثنان : (إذما وحيثما) .

والثاني : ما انفصال (ما) عنها واجب ؛ وهو : (من ، وما ، ومهما ، وأنىٰ) .

والثالث : ما اتصاله وانفصاله عنها جائزان ؛ وهي خمسة : (إن ، ومتىٰ ، وأيان ، وأي ، وأين) وقد نظمها بعضهم بقوله :

تلزم ما في حيثما وإذما ... وامتنعت في ما ومن ومهما
كذاك في أنىٰ وباقيها أتىٰ ... وجهان إثبات وحذف ثبتا

ولم يذكر المصنف منها (إذا وكيف ولو) لأن المشهور في (إذا) أنها لا تجزم إلا في الشعر ؛ كما في « شرح الكافية » ، لكن في « التسهيل » : أن جزمها في

وهي (إن) نحو : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ . . . .

الشعر كثير وفي النثر نادر ، وأما (كيف) . . فقد تكون شرطاً غير جازم نحو : ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ ، ﴿ يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ ، وجوابها في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وأجاز الكوفيون الجزم بها فقيل مطلقاً ، وقيل : بشرط اقترانها بـ(ما) ، وأما (لو) . . فقد أفردها بفصل ؛ كما سيأتي انتهىٰ « خضري » .

(وهي) أي : وتلك الإحدىٰ عشر (« إن ») الشرطية ، وما عطف عليها قدمها ؛ لأنها أم الأدوات الجازمة ؛ لأن كلها استعارت معناها ، وهو التعليق فعملت عملها ، كما أن (لو) أم الأدوات الغير الجازمة ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ تعليق وجود مضمون الجواب علىٰ وجود مضمون فعل الشرط ، وإنما جزمت فعلين ولم تنصبهما ؛ لأنها لما طال مقتضاها . . أعطيت أخف الإعراب ؛ وهو الجزم . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وقيدناها بـ(الشرطية) نسبة إلى الشرط ؛ وهو هنا ربط فعل بفعل ؛ احترازاً عن النافية ؛ وهي التي تعمل عمل (ليس) ، وعن المخففة من المشددة ؛ كما مرتا في بابيهما ، وعن الزائدة كما في قوله :

ورج الفتىٰ للخير ما إن لقيته ... على السن خيراً لا يزال يزيد

فهي فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوَصْل أي وَصل الكلام بعضه ببعض ؛ لأن هذه الثلاثة لا تجزم مثالُها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) أَيُّهَا ٱلنَّاسُ وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ ﴾ ، وإعرابه : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، مبني بسكون على النون المدغمة في ياء (يشأ) ، (يشأ) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة

و(ما) نحو : ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ .

جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، (يذهب) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، الكاف : ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول به ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت ضمة ؛ حملاً له علىٰ ضمير (هم) في نحو : (يذهبهم) ، والميم حرف دال علىٰ جمع الذكور مبني على السكون ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن .

(و) ثانيها : (« ما ») الشرطية ؛ وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل على العموم ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين ، وقيدناها بـ(الشرطية) احترازاً عن الموصولة والاستفهامية وغيرها من الزائدة نحو قولك : غَضِبتَ مِن غير ما ذنبٍ ، والمصدرية كقوله :

يسر المرء ما ذهب الليالي ... وكان ذهابهن له ذهابا

مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾) أي : ومِنْ شر ، والاقتصار علىٰ ذكر الخير علىٰ سبيل الاكتفاء ؛ إظهاراً لشرفه فاندفع الاعتراض : بأنه تعالىٰ عالم بكل شيء ؛ خيراً كان أو شراً ، فما فائدة التخصيص بالخير ؟ انتهىٰ من « أبي النجا » .

وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (ما) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب مفعول به لفعل الشرط ؛ وهو (تفعلوا) مقدم عليه وجوباً ؛ لكونه مما يلزم الصدارة مبني على السكون ؛

و(من) نحو : ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾ .

لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية تقديره : أيَّ شيء تفعلوه (تفعلوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(ما) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون ونصبها وجزمها بحذفها ، الواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير وواو جزء الكلمة في غير الرسم العثماني . . . إلخ ، (من خير) : جار ومجرور حال من (ما) وبيان لها تقديره : حالة كون ما تفعلوه كائناً من خير (يعلم) : فعل مضارع مجزوم بـ(ما) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، والهاء : ضمير متصل في محل نصب مفعول به ، ولفظ الجلالة : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة (ما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

(و) ثالثها : (« من ») الشرطية ؛ وهو في الأصل كلمة موضوعة للدلالة علىٰ من يعلم ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين ، وقيدنا بـ(الشرطية) احترازاً عن الموصولة والموصوفة والاستفهامية مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾) ، وإعرابه : (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ (إن) الشرطية (يعمل) : فعل مضارع مجزوم بـ(من) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (سوءاً) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ ، أو الخبر جملة الجواب ، أو هو هما والأول

و(مهما) كقوله :

وأنك مهما تأمري القلب يفعل

هو الأصح ، ولا يرد عليه أن الفائدة متوقفة على الجواب ؛ لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك : من يقم ، لو لم يكن فيه معنى الشرط . لكان بمنزلة قولك : كل من الناس يقوم . انتهىٰ منه ؛ كما في « أبي النجا » .

(يُجْزَ) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(من) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهو الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (به) : جار ومجرور متعلق بـ(يجز) ، وجملة (من) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن .

(و) رابعها : (« مهما ») وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل غير الزمان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (**كقوله**) أي : قول امرىء القيس بن حجر الكندي بيتاً (من الطويل) من قصيدته التي أولها (قفا نبك) :

أغـرك منـي أن حبـك قـاتلـي (**وأنك مهما تأمري القلب يفعل**)

[اللغة] : (أغرك) بكسر الكاف : خطاب للمؤنث ؛ وهو استفهام إنكار وتوبيخ ؛ أي : هل حملك على الغرة ؛ وهي فعل من لم يجرب الأمور (القتل) الإماتة (تأمري) بالياء ؛ لأنه خطاب للمؤنث أيضاً ، وحذفت في البيت لالتقاء الساكنين ، والشاهد في : (مهما) حيث جزمت فعلين .

الإعراب : (أغرك) : الهمزة : للاستفهام الإنكاري مبني على الفتح (غر) :

فعل ماض مبني على الفتح ، الكاف : ضمير للمفردة المؤنثة المخاطبة في محل النصب مفعول به مبني على الكسر ؛ تمييزاً له عن كاف خطاب المذكر (مني) : جار ومجرور متعلق بـ(غر) ، (أن) : حرف نصب وتوكيد (حب) : اسمها منصوب وهو مضاف ، والكاف : ضمير للمفردة المؤنثة المخاطبة في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ؛ تمييزاً له عن خطاب المذكر (قاتلي) : خبر أن مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف ، والياء : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(غرك) ، والتقدير : هل غرك مني قتل حبك إياي ؛ أي : لا تغتر بذلك (وأنك) : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف : ضمير متصل في محل النصب اسمها (مهما) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، أو في محل النصب مفعول مقدم مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (تأمري) : فعل مضارع مجزوم بـ(مهما) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (القلب) : مفعول به منصوب بالفتحة ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ الذي هو (مهما) على القول بأنه مبتدأ (يفعل) : فعل مضارع مجزوم بـ(مهما) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه سكون مقدر علىٰ آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (القلب) ، والجملة الفعلية جملة جوابية لا محل لها من الإعراب ، أو في محل الرفع خبر المبتدأ على القول بأن الخبر جملة الجواب .

و(إذما) نحو : إذما تقم . . أقم .

و(أي) ....

فَائِدَة

يجوز لك في (ما ، ومن ، ومهما) مراعاة لفظها ؛ وهو الإفراد والتذكير ، وهـٰذا هو الغالب ، ومراعاة معناها من التأنيث والتثنية والجمع نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ ، فذكَّر رعايةً للفظ في قوله : (يقنت) ، وأنَّث رعايةً للمعنىٰ في قوله : (وتعمل) ونحو : من يقوما . . أقم معهما ؛ أي : كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا . . أقم معهم ؛ أي : كل رجال يقومون . انتهىٰ من « الكواكب » .

(و) خامسها : (« إذما ») وهي حرف على الأصح مركب من (إذ) الظرفية و(ما) الزائدة ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ تعليق وجود مضمون الجواب علىٰ وجود مضمون فعل الشرط مثالها (نحو) قولك : (إذما تقم . . أقم) ، وإعرابه : (إذما) : حرف شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه مبني على السكون (تقم) : فعل مضارع مجزوم بـ(إذما) علىٰ كونه فعل الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (أقم) : فعل مضارع مجزوم بـ(إذما) علىٰ كونه جواب الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، وجملة (إذما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(و) سادسها : (« أي ») بتشديد الياء ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ معنىً معلوم مما تضاف إليه ؛ فإن أضيفت إلىٰ من يعقل . . تكون للعاقل نحو : أيهم يقم . . أقم معه ، وإن أضيفت إلىٰ ما لا يعقل . . تكون لغير العاقل نحو : أي دابة

نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ .

و(متىٰ)

تركب . . أركب ، وإن أضيفت إلى المكان . . تكون للمكان نحو : أي مكان تجلس . . أجلس ، وإن أضيفت إلى الزمان . . تكون للزمان نحو : أي يوم تصم . . أصم ، مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾) ، وإعرابه : (أياً) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه مفعول مقدم وجوباً لـ(تدعو) للزومه الصدارة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (ما) : صلة تأدباً في كلام الباري ؛ أي : زائدة زيدت لتأكيد معنى الشرط مبنية على السكون ، وأي هنا لما لا يعقل ؛ لأن التقدير : أي اسمين تدعوه من لفظ الجلالة أو لفظ الرحمـٰن ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله : « يا الله » ، « يا رحمـٰن » فقال المشركون : ينهانا أن نعبد إلـٰهين وهو يدعو إلـٰهاً آخر معه فنزلت : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ . . . ﴾ الآية ؛ رداً عليهم (تدعوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(أي) الشرطية ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (فله) : الفاء : رابطة لجواب (أي) الشرطية وجوباً ؛ لكونه جملة اسمية (له) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (الأسماء) : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (الحسنىٰ) : صفة لـ(الأسماء) والصفة تتبع الموصوف ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور وهو مشتق ؛ لأنه صفة مؤنث علىٰ وزن (فعلىٰ) نظير (فضلىٰ) ، والتقدير : فالأسماء الحسنىٰ كائنة له تعالىٰ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(أي) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (أي) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن .

(و) سابعها : (« متىٰ ») وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة على

كقوله :

متىٰ أضع العمامة تعرفوني

الزمان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (**كقوله**) أي : كقول سُحيم بن وثيل ـ بالتصغير فيهما ـ الرياحي ـ بالياء التحتانية ـ شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والإسلام بيتاً من (البحر الوافر) مطلع قصيدة له :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (متىٰ أضع العمامة تعرفوني)

[اللغة] : (ابن جلا) من جلا الأمور الصعبة إذا كشفها وأوضحها ، فـ(جلا) : فعل ماض حذف موصوفها وأقيمت مقامه ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور الصعبة ، أو لفظ علم غلب علىٰ أبيه ، وفي « الصحاح » : (جلا اسم رجل تسمىٰ بالفعل الماضي) ، (وطلاع) مبالغة طالع ، و(الثنايا) جمع ثنية ؛ وهي ما علا من الأرض وغلظ ، ويقال : هي العقبة والطريق بين الجبلين ، يقال : فلان طلاع الثنايا إذا كان سامياً لمعالي الأمور وصعابها قاصداً لعظائمها (متىٰ أضع العمامة) يحتمل متىٰ أضع علىٰ رأسي عمامة الحرب ؛ وهي البيضة أو المغفر (تعرفوني) أي : تعرفوا شجاعتي وإقدامي على العدو ، ويحتمل أن يكون المراد : متىٰ أضع العمامة عن رأسي الساترة له تعرفوني ولا تجهلوني لشهرتي وظهور علامتي .

الإعراب : (أنا) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (ابن) : خبره مرفوع وهو مضاف (جلا) : مضاف إليه محكي علىٰ ما هو عليه (وطلاع) : بالجر معطوف علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(ابن) ويصح رفعه عطفاً على (ابن) علىٰ كونه خبراً لـ(أنا) ، (والثنايا) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (متى) : اسم شرط جازم

و(أيان) كقوله :

يجزم فعلين : الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بـ(أضع) ، (أضع) : فعل مضارع مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (أنا) : ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل (العمامة) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (تعرفوني) : (تعرفوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والنون نون الوقاية ؛ لأنها تقي الكسر عن الفعل مبني على الكسر ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون ؛ لأن أصله : تعرفونني بنونين أولاها : نون علامة الرفع حذفت للجازم ، والشاهد فيه : (متىٰ) حيث جزمت فعلين ، والمعنىٰ : أنا ابنُ مَنْ جلا الأمورَ وركب الصعابَ متىٰ أضع العمامة . . يعرفني من رآني بالصفة المذكورة ، وإن كنت بلا عمامة أو متىٰ أضع عمامة الحرب ؛ وهي البيضة علىٰ رأسي . . تعرفون شجاعتي وشدة إقدامي على العد .

(و) ثامنها : (« أيان ») بفتح الهمزة والنون على المشهور ، وكسر الهمزة لغة سليم ، وقرىء بها شاذاً . انتهىٰ من « أبي النجا » .

هي ؛ كمتىٰ ، فهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة على الزمان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (كقوله) أي : كقول أمية ابن عائذة العمري شاعر مخضرم ، وقيل : إنه شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية بيتاً (من الطويل) :

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

إذا النعجة الغراء كانت بقفرة (فأيان ما تعدل به الريح تنزل)

[اللغة] : (النعجة) واحدة النعاج والنعجات ؛ وهي الضأن (والغراء) بالمد البيضاء ، ويروى (الأدماء) من الأدمة ؛ وهي السمرة ، وهي غالب ألوان نعاج العرب (القفر) مفازة لا نبت فيها ولا ماء ، والجمع قفار ، ذكره في « الصحاح » .

الإعراب : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (النعجة) : فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده تقديره : إذا كانت النعجة (النعجة) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (الغراء) : صفة لـ(النعجة) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مشتق ؛ لأنه وصف لمؤنث الأغر ، والجملة المحذوفة في محل الخفض بإضافة إذا إليها (كانت) : فعل ماض تام بمعنىٰ حصل مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث الفاعل (بقفرة) : جار ومجرور متعلق بـ(كان) ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (النعجة) ، والجملة من الفعل والفاعل جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب (فأيان) : الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية وجوباً مبنية على الفتح (أيان) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على الفتح ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بـ(تعدل) لأنه فعل مضارع (ما) : زائدة زيدت لاستقامة وزن الشعر ، أو لتأكيد معنى الشرط مبنية على السكون (تعدل) : فعل مضارع مجزوم بـ(أيان) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره (به) : جار ومجرور متعلق بـ(تعدل) ، (الريح) : فاعل مرفوع (تنزل) : فعل

و(أين) نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ .

مضارع مجزوم بـ(أيان) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه سكون مقدر على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الروي ؛ لأنه فعل صحيح الآخر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (النعجة) ، وجملة (أيان) من فعل شرطها وجوابها جواب إذا الشرطية لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، والمعنىٰ : إذا كانت النعجة البيضاء بمفازة بعيدة . . ففي أي وقت تعدل به الريح عن الطريق تنزل وتسكن ، والشاهد في (أيان) حيث استعملت شرطاً وجزمت فعلين .

(و) تاسعها : («أين») وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾) أي : في أي مكان تكونوا فيه . . يدرككم ؛ أي : يأخذكم الموت فلا مفر ولا منجىٰ منها ، وإعرابه : (أين) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بالجواب (ما) : زائدة زيدت لتأكيد معنى الشرط مبنية على السكون (تكونوا) : فعل مضارع تام مجزوم بـ(أين) ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والألف تكتب للفرق بين الواو المتطرفة والمتوسطة في رسم المصحف العثماني (يدرككم) : (يدرك) : فعل مضارع مجزوم بـ(أين) علىٰ كونه جواب الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون ظاهر على الكاف المدغمة في كاف الضمير ، الكاف : ضمير لجمع الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على

و(أنىٰ) كقوله :

فأصبحت أنىٰ تأتها تستجر بها   تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا

(الموت) ، وجملة (أين) من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن .

(و) عاشرها : (« أنىٰ ») بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة بعدها ألف مقصورة ؛ وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (كقوله) أي : كقول لبيد بن ربيعة (من الطويل) :

(فأصبحت أنىٰ تأتها تستجر بها   تجد حطباً جَزْلاً وناراً تأججا)

[اللغة] : (تستجر بها) أي : تطلب الإجارة بمعنى الأمن والراحة (والحطب الجزل) القوي الغليظ ، والمراد (بالنار) نار القرىٰ ؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق (التأجج) الاشتغال .

الإعراب : (فأصبحت) : الفاء : عاطفة (أصبح) : فعل ماض ناقص ، التاء ضمير المخاطب في محل الرفع اسمها (أنى) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبنية على السكون ، والظرف متعلق بـ(تأتها) ، لأنه فعل مضارع (تأت) : فعل مضارع مجزوم بـ(أنىٰ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على السكون ، والضمير يعود علىٰ قبيلة معروفة عند الشاعر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على المخاطب (تستجر) : فعل مضارع مجزوم بـ(أنىٰ) علىٰ كونه بدل اشتمال من (تأت) وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ،

و(حيثما) كقوله :

حيثمـــا تستقـــم يقـــدر لـــك الله نجـــاحـــاً فـــي غـــابـــر الأزمـــان

(بها) : جار ومجرور متعلق بـ(تستجر) ، والهاء عائد على القبيلة المعروفة عنده ؛ كما مر آنفاً (تجد) : فعل مضارع مجزوم بـ(أنىٰ) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (حطباً) : مفعول أول لـ(تجد) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (جزلاً) : صفة (حطباً) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل من جَزُلَ المضموم علىٰ زنة (فَعْلٍ) بسكون العين (وناراً) : معطوف علىٰ (حطباً) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (تأججا) : (تأجج) : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، والجملة الفعلية في محل النصب مفعول ثان لـ(تجد) تقديره : تجد حطباً وناراً متأججين ، وجملة (أنىٰ) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب خبر (أصبح) تقديره : فأصبحت واجداً حطباً وناراً متأججين في مكان إتيانك إياها استجارتك بها ، وجملة (أصبح) من اسمها وخبرها معطوفة علىٰ ما قبلها بحسبه .

(و) حادي عشرها : (« حيثما ») وهي في الأصل كلمة موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين إذا اتصلت بها (ما) الزائدة ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى الزمان مثالها (كقوله) أي : كقول الشاعر بيتاً من (بحر الخفيف) ولم أر من ذكر قائله :

(حيثمـــا تستقـــم يقـــدر لـــك الله نجـــاحـــاً فـــي غـــابـــر الأزمـــان)

[اللغة] : (تستقم) من الاستقامة ؛ وهي الاعتدال (النجاح) بفتح النون

وهـٰذه الأدوات الإحدىٰ عشرة : كلها أسماء إلا : (إن وإذما) فإنهما حرفان .

مصدر نجح الرجل إذا ظفر بحاجته (الغابر) بالغين المعجمة ؛ اسم فاعل من غبر بوزن (قعد) إذا بقي ، وقد يستعمل فيما مضىٰ ، ويكون من الأضداد ؛ والمراد هناالأول (الأزمان) جمع زمن ، يطلق على الوقت القليل والكثير .

الإعراب : (حيثما) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بـ(تستقم) ، (تستقم) : فعل مضارع مجزوم بـ(حيثما)علىٰ كونه فعل شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (يقدر) : فعل مضارع مجزوم بـ(حيثما) علىٰ كونه جواب شرط لها (لك) : جار ومجرور متعلق بـ(يقدر) ، (الله) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (نجاحاً) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (في غابر) : جار ومجرور متعلق بـ(يقدر) وهو مضاف (الأزمان) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ، والتقدير : في الأزمان الغابرة ؛ أي : الباقية ، والشاهد في قوله : (حيثما) حيث جزم به فعلين .

(**وهـٰذه الأدوات الإحدىٰ عشرة**) الجازمة للفعلين (**كلها أسماء**) حتىٰ (**مهما**) على الأصح (**إلا « إن وإذما » فإنهما حرفان**) باتفاق في الأول ؛ وعلى الأصح في الثاني ، فهما لمجرد التعليق لا محل لهما من الإعراب ، فعلم مما تقدم : أن هـٰذه الأدوات بالنظر إلىٰ موضوعها ستة أقسام : **الأول** : ما وضع لمجرد التعليق وهو (إن ، وإذما) .

والثاني : ما وضع للعالم وهو (من) .

والثالث : ما وضع لغير العاقل وهو (ما ، ومهما) .

ويسمى الفعل الأول : شرطاً ، ويسمى الثاني : جواباً وجزاءً ،

والرابع : ما وضع للمكان وهو (أين ، وأنىٰ ، وحيثما) .

والخامس : ما وضع للزمان وهو (أيان ، ومتىٰ) .

والسادس : ما وضع بحسب ما يضاف إليه وهو (أي) وكلها تلزم الصدارة ؛ لأنها كأدوات الاستفهام ، والعرض ، والتمني تغير معنى الكلام ، والسامع يبني الكلام الذي يصدر بالمغير علىٰ أصله ؛ فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره . . لم يدر إذا سمع بذلك المغير : أهو راجع إلىٰ ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه ، ولكون الصدر لها لا يتقدم عاملها عليها ، وأما قوله :

إن من يدخل الكنيسة يوماً ... يلق فيها جآذراً وظباء

ففي (إن) ضمير الشأن ، و(من) : مبتدأ . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ويسمى الفعل الأول**) من الفعلين المجزومين بأحد هـٰذه الأدوات : (**شرطاً**) لأنه شرط لتحقق الثاني ؛ كما في « يس » ، والمراد : أن الأداة دلت علىٰ جعله شرطاً ، وأن الثاني : مسبب له ، والمراد بشرطية الأول للثاني : أن العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول معلَّقاً عليه ، لا أنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الشيء ؛ كما في « المطول » ، « يس على المجيب » .

(**ويسمى الثاني**) منهما : (**جواباً**) لأنه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال (**وجزاءً**) أيضاً ؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط ، وتسميته (جواباً) مجاز ، وكذا (جزاء) لأن الجزاء هو الفعل المترتب علىٰ فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً ، وهـٰذا مفقود هنا . انتهىٰ « مجيب » .

قال الدماميني : (فهما مترادفان ، وشرط الجواب الإفادة ؛ كخبر المبتدأ فلا يجوز : إن يقم زيد . . يقم ؛ فإن دخله معنىً يخرجه للإفادة . . جاز ، ومنه : « من

وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً . . وجب اقترانه بالفاء نحو : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ،

كانت هجرته إلى الله ورسوله . . فهجرته إلى الله ورسوله ») انتهىٰ « يس » .

وشرط الجواب : ألا يكون واحداً من المواضع السبعة المجموعة في قول بعضهم :

اسميـــة طلبيـــة وبجـــامـــد ‏ ‏ ‏ ‏ وبمـا ولـن وقـد وبـالتنفيـس

(وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً) أي : فعل شرط لهٰذه الأدوات المذكورة : بأن كان واحداً من هٰذه السبعة المذكورة في البيت ؛ كأن كان جملة اسمية أو فعلية ، فعلها طلبي مثلاً (. . وجب اقترانه) أي : اقتران ذلك الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً (بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ؛ لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود ، وخصت الفاء بذلك ؛ لما فيها من معنى السببية ، ولمناسبتها للجزاء من حيث إن معناها التعقيب فلا فصل ، كما أن الجزاء يتعقب على الشرط بلا فاصل ، مثال كونه جملة اسمية (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (إن) : حرف شرط جازم (يمسس) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، الكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به (بخير) : جار ومجرور متعلق بـ(يمسسك) ، (فهو) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملةً اسمية مبنية على الفتح (هو) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (علىٰ كل شيء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(قدير) ، (قدير) : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم

﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ ، ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ .

بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن ، ومثال الجملة الفعلية التي فعلها طلبي نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف شرط جازم (كنتم) : فعل ناقص ، واسمه في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والميم حرف دال على الجمع (تحبون) : فعل مضارع مرفوع ؛ لتجرده عن الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ثبات النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو : فاعل ، ولفظ الجلالة منصوب على المفعولية على التعظيم ، والجملة الفعلية في محل النصب خبر كان تقديره : إن كنتم محبين الله . . (فاتبعوني) : الفاء : رابطة لجواب (إن) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية (اتبعوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والنون نون الوقاية مبني على الكسر ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لـ(قل) ، وقس علىٰ هـٰذا المثال بقية أنواع الطلب : من العرض ، والتحضيض ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، قال الأزهري : (ولا نطيل الكلام بأمثلتها ، فالذكي يفهم بمثال واحد ما لا يفهمه الغبي بألف شاهد) ، ومثال الجملة الفعلية التي فعلها مقرون بناف غير (لم ، ولا) نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (ما) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، أو في محل النصب مفعول مقدم (يفعلوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(ما) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأمثلة الخمسة ، وواو الجماعة : فاعل ، والجملة

أو بـ(إذا) الفجائية نحو : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ . . .

الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ (من خير) : جار ومجرور متعلق بـ(يفعلوا) ، (فلن) : الفاء : رابطة لجواب (ما) الشرطية (لن) : حرف نفي ونصب (تكفروا) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه حذف النون ، والواو : نائب فاعل ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول ثان ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(ما) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (ما) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن ، والله أعلم .

فالفاء في هـٰذه الأمثلة ونحوها : واجبة الذكر لا يجوز تركها إلا في الضرورة ؛ كقول كعب بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه (من البسيط) :

مـن يفعـل الحسنـات الله يشكـرهـا والشـر بـالشـر عنـد الله مثـلان

أراد : فالله يشكرها ، أو في ندور ؛ كحديث البخاري في اللقطة : « فإن جاء صاحبها ، وإلا . . استمتع بها » ثم الفاء تتعين للربط فيما عدا الاسمية من المواضع السبعة ؛ أما فيها . . فلا تتعين للربط ، بل يجوز الربط بها .

(أو بـ« إذا » الفجائية) أي : المنسوبة إلى الفجاءة ، بضم الفاء والمد ؛ وهي ملاقاة الشيء بغتة ، وإنما اكتفىٰ بالربط بها في الجملة الاسمية ؛ لأنها تشبه الفاء في كونها لا يبتدأ بها ؛ لأن الغرض من ذكرها إنما هو الدلالة علىٰ أن ما بعدها حصل بعد وجود شيء ، فلا بد من تقدم ذلك الشيء ، ولأنها لا تقع إلا بعدما هو معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها ، مثال الربط بـ(إذا) الفجائية (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾) ، وإعرابه : (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (تصب) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه سكون آخره ، الهاء ضمير لجماعة الذكورالغائبين في محل النصب مفعول به مبني

على الضم ، والميم حرف دال على الجمع (سيئة) : فاعل مرفوع (بما) : الباء : حرف جر وسبب مبني على الكسر (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الباء) ، (قدم) : فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل (أيديهم) : (أيدي) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص (أيدي) : مضاف ، والهاء ضمير متصل لجماعة الذكور في محل الجر مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد محذوف تقديره : بما قدمته أيديهم (إذا) : حرف فجاءة وربط مبنية على السكون (هم) : ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع مبتدأ ، وجملة (يقنطون) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وأشعر تمثيله أنه لا يربط بـ(إذا) إلا بعد (إن) دون غيرها من هـٰذه الأدوات ، وهو ما في نسخ من « التسهيل » ، قال أبو حيان : (وقد تظافرت النصوص على الإطلاق ، لـٰكن مورد السماع « إن » فقط ، فيحتاج في غيرها إلى السماع ، وقد سمع بعد « إذا » الشرطية نحو : ﴿ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ، وأفهم قولهم : وتخلف « إذا » عن الفاء في الربط امتناع جمعها مع الفاء ؛ لأنها خلف عنها ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ ﴾ . . فـ(إذا) فيه لمجرد التوكيد ، ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن الفاء) « إسقاطي » انتهىٰ من « الخضري » .

ويشترط في الجملة المقرونة بـ(إذا) : ألا تكون إنشائية نحو : إن عصىٰ زيد . . فويل له ، وألا تقترن بأداة نفي نحو : إن قام زيد . . فما بكر قائم ، ولا بـ(إن) نحو : إن قام زيد . . فإن عمراً قائم ، فهـٰذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ؛ لأصالتها ، ولا يجوز فيها (إذا) ولم يذكر المصنف هـٰذه الشروط

وذكر صاحب « الآجرومية » في الجوازم (كيفما) نحو : كيفما تفعل . . أفعل ، والجزم بها مذهب كوفي ، ولم نقف لها

المذكورة ؛ استغناءً عنها بالمثال الجامع . انتهىٰ منه مع « الكواكب » .

(وذكر صاحب « الآجرومية ») ومؤلفها : محمد بن محمد بن داوود بن آجروم (في الجوازم « كيفما ») وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال ، ثم ضمن معنىٰ (إن) الشرطية فجزم فعلين مثالها (نحو : كيفما تفعل . . أفعل) .

وإعرابه : (كيفما) : اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الحال من فاعل فعل الشرط ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والتقدير : علىٰ أي حال تفعل أفعل (تفعل) : فعل مضارع مجزوم بـ(كيفما) علىٰ أنه فعل الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (أفعل) : فعل مضارع مجزوم بها علىٰ أنه جوابها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، وجملة (كيفما) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة (و) لـٰكن (الجزم بها مذهب كوفي) وبه قال قطرب من البصريين وهو شاذ ؛ لاستحالة المعنىٰ ، فإنها لازمة لعموم الأحوال ، فإذا قلت : كيفما تصنع أصنع . . كان معناه علىٰ أي حال تصنع أصنع ، وهـٰذا المعنىٰ متعذر ؛ لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال (ما) بها ، والصحيح عند البصريين : أنها تقع شرطاً ، ولـٰكنها لا تجزم ، وإنما يجازىٰ بها معنىً لا عملاً ، قالوا : ويجب اتفاق فعليها لفظاً ومعنىً كالمثال الذي ذكره المصنف ، ونحو : كَيْفَما تَزُر أَزُر ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ . . فجوابه محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ أي : كيف يشاء ينفق من بسط وتقتير .

(ولم نقف) أي : لم نجد (لها) أي : (لكيفما) بعد البحث عنها

على شاهد ومثال في كلام العرب ، وقد يجزم بـ(إذا) في ضرورة الشعر ؛ كقوله :

وإذا تصبــك خصــاصــة فتجمــل

(علىٰ شاهد) يستشهد به لها (و) علىٰ (مثالٍ) مَثَّلُوهُ لها (في كلام) فصحاء (العرب) وعطف مثال علىٰ شاهد للتأكيد وقيل للتأسيس ؛ لأن الشاهد ما يذكر لإثبات القاعدة ، والمثالُ ما يذكر لإيضاح القاعدة فبينهما فرق . انتهىٰ .

وإنما امتنع الجزم بها عند البصريين ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها لفظاً ومعنىً نحو : كيف تجلس أجلس ، فلا يصح كيفما تجلس أذهب . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وقد يجزم) أي : قليلاً يجزم (بـ« إذا ») الظرفية الدالة على المستقبل ؛ لأن فيها معنى الشرط غالباً ، ولذا اختير بعدها الفعل ، والعامل فيها ما هو جواب لها ، وإنما يجزم بها (في ضرورة الشعر) أي : لأجل ضرورة استقامة الشعر لا في النثر ، فلا يجزم بها فيه ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط ، فإنها للمحقق والمظنون ، و(إن) للمشكوك والموهوم والنادر ، وكذا الباقي ؛ أي : باقي أدوات الشرط ؛ وذلك (كقوله) أي : كقول عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة من شعراء الإسلام ، من قصيدة له من (بحر الكامل) :

استغــن مــا أغنــاك ربــك بــالغنــىٰ (وإذا تصبــك خصــاصــة فتجمــل)

روي بالجيم وبالحاء المهملة ، وقصيدته كلها حكم ووصايا ؛ وهي بضعة عشر بيتاً أنشدها يوصي بها ابنَهُ .

[اللغة] : (الغِنىٰ) : بكسر الغين والقصر غنى المال ، و(الخصاصة) :

الحاجة والشدة (فتجمل) : يروىٰ بالجيم ؛ أي : أظهر الجمال بالتعفف ، أو أكُلِ الجَمَل ؛ أي : الشحم المذاب ، ويروىٰ بالحاء المهملة ؛ أي : تَكَلَّفِ المشقةَ واصبر على الشدة .

الإعراب : (استغن) : فعل أمر مبني علىٰ حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة مستأنفة (ما) : مصدرية ظرفية مبنية على السكون ؛ لسبكها الفعل بعدها ، ولنيابتها عن الظرف المقدر (أغنىٰ) : فعل ماض ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول (ربك) : فاعل ومضاف إليه (بالغنىٰ) : جار ومجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر متعلق بـ(أغنىٰ) ، (وإذا) : الواو : عاطفة (إذا) : ظرفية مضمنة معنىٰ (إن) الشرطية جازمة لفعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بفعل الشرط أو جوابه (تصب) : فعل مضارع مجزوم بـ(إذا) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به (خصاصة) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (فتجمل) : الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية ، وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية مبنية على الفتح (تجمل) : فعل أمر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة من الفعل والفاعل في محل الجزم بـ(إذا) علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (استغن) علىٰ كونها مستأنفة .

فَائِدَةٌ

الروي : الحرف الذي تُبْنَىٰ عليه القصيدة وتُنسب إليه ، فيقال قصيدة لامِيَّةٌ كما هنا ، أو ميميةٌ ، أو همزيةٌ ، أو رائية مثلاً . انتهىٰ من « متن الكافي في علم العروض والقوافي » مع شرحه « المختصر الشافي » للدمنهوري .

إعراب المتن

(**والجوازم ثمانية عشر**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (**الجوازم**) : مبتدأ مرفوع (**ثمانية عشر**) : عدد مركب في محل الرفع خبر المبتدأ مبني علىٰ فتح الجزأين ، بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، والبناء عارض للشبه ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالنواصب عشرة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**وهي**) : مبتدأ (**نوعان**) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، والمطابقة بين المبتدأ والخبر تحصل بالتقدير ؛ أي : وهي ذوات نوعين مثلاً ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**جازم**) : بدل من (نوعان) بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**لفعل واحد**) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(جازم) ، (**وجازم**) معطوف علىٰ (جازم) الأول علىٰ كونه بدلاً من (نوعان) ، (**لفعلين**) : جار ومجرور متعلق بـ(جازم) .

(**فالأول**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ، لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن تلك الثمانية عشر نوعان ، وأردت بيان جملة كل من النوعين . فأقول لك : الأول منهما ، (**سبعة**) : (**الأول**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (سبعة) : خبر مرفوع بها ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وهي لم**) : الواو : استئنافية أو اعتراضية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في

محل الرفع مبتدأ (لم) وما عطف عليها خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (أحد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**ولما**) : معطوف محكي علىٰ (لم) علىٰ كونها خبر المبتدأ ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ؛ (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (أمره) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وألم**) : معطوف محكي علىٰ (لم) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (صدرك) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وألما**) : معطوف محكي علىٰ (لم) علىٰ كونها خبر المبتدأ مرفوع بضمة

مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**علىٰ حين عاتبت المشيب على الصبا * * فقلت ألما أصح والشيب وازع**) : مقول محكي لقوله ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ عين (وازع) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولام الأمر**) : معطوف علىٰ (لم) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه غير محكي (لام) : مضاف (الأمر) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة .

(**والدعاء**) : معطوف على (الأمر) مجرور بكسرة ظاهرة في آخره ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ، ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (ربك) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولا في النهي والدعاء**) : (لا) : معطوف محكي علىٰ (لم) علىٰ كونها خبر المبتدأ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (لا) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (**في النهي**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (لا) تقديره : حالة كونها مستعملة في النهي (**والدعاء**) : معطوف على (النهي) مجرور بكسرة ظاهرة في

آخره ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿ لَا تَحْـزَنْ ﴾ ، ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (لا تؤاخذنا) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**والطلب**) : معطوف علىٰ (لم) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه غير محكي ، (**إذا سقطت الفاء من المضارع بعده**) : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (سقطت) : فعل ماض ، وتاء تأنيث الفاعل (الفاء) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (من المضارع) : جار ومجرور متعلق بـ(سقطت) ، (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(المضارع) تقديره : من المضارع المذكور بعده ؛ أي : بعد الطلب ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لـ(إذا) تقديره : وقت سقوط الفاء من المضارع المذكور بعده ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الطلب تقديره : وهي (لم ، ولما ، والطلب) حالة كونه كائناً وقت سقوط الفاء من المضارع المذكور بعده ؛ أي : حالة كونه مقيداً بسقوط الفاء من المضارع المذكور بعده ، (**وقصد به الجزاء**) : الواو : عاطفة (قصد) : فعل ماض مغير الصيغة (به) : جار ومجرور متعلق بـ(قصد) ، (الجزاء) : نائب فاعل لـ(قصد) مرفوع ، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة (سقطت الفاء) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(إذا) تقديره : وهي (لم والطلب) حالة كون الطلب كائناً وقت سقوط الفاء من المضارع المذكور بعده ،

وقصد الجزاء للطلب بذلك المضارع المذكور بعده ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ لام (أتل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ لام (أتل) ، (وقوله) : بالجر معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه للقول مبني على الكسر ، (قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (منزل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(والثاني : وهو ما يجزم فعلين : أحد عشر) جازماً : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة مبنية على الفتح (االثاني) : مبتدأ مرفوع بالابتداء (وهو) : الواو : اعتراضية (هو) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر لـ(هو) ، (يجزم) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلىٰ (ما) الموصولة (فعلين) : مفعول به منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ ، وجملة (يجزم) صلة لـ(ما) الموصولة ، وجملة (هو) مع خبره جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المبتدأ وخبره (أحد عشر) : عدد مركب في محل الرفع خبر لـ(قوله) ، (والثاني) : مبني علىٰ فتح الجزأين ، وجملة قوله : (والثاني : أحد عشر) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالأول سبعة) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(وهي إن) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل

الرفع مبتدأ مبني على الفتح (أن) وما عطف عليها خبر محكي لـ(هو) مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ نون (إن) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (يذهبكم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وما) : الواو : عاطفة (ما) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أو معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف ، (﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء الجلالة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ومن) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ نون (من) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (به) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ومهما) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (مهما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (وأنك مهما تأمري القلب يفعل) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (يفعل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وإذما) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (إذما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف « إذما » ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (إذما تقم . . أقم) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (أقم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وأي) : معطوف علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (الحسنىٰ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(ومتىٰ) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه

بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (متىٰ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (متىٰ أضع العمامة تعرفوني) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ياء (تعرفوني) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(وأيان) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ نون (أيان) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (فأيان ما تعدل به الريح تنزل) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (تنزل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وأين) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ نون (أين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾) : مضاف إليه محكي والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (الموت) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وأنىٰ) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه

بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (أنىٰ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة أو معترضة ، (**فأصبحت أنىٰ تأتها تستجر بها * * تجد حطباً جَزْلاً وناراً تأجَّجا**) : مقول محكي لـ(قوله) ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ألف (تأججا) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**وحيثما**) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ ألف (حيثما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**كقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (**حيثما تستقم يقدر لك الله * * نجاحاً في غابر الأزمان**) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة علىٰ حاء (نجاحاً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وهـٰذه الأدوات الإحدىٰ عشرة : كلها أسماء : إلا إن وإذما**) : الواو : استئنافية (هـٰذه) : (ها) : حرف تنبيه (ذه) : اسم إشارة يشار به إلى المفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة وكسرة إتباعاً لكسرة الذال ، وكسرت الذال ؛ لمناسبة الياء المنقلبة هاء ؛ لأن أصل (ذه) ذي . انتهىٰ من « جواهر التعليمات » .

(الأدوات) : بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (الإحدىٰ عشرة) : عدد مركب في محل الرفع صفة لـ(الأدوات) مبني علىٰ فتح الجزأين ، ولـٰكن الفتح مقدر في الجزء الأول للتعذر ، وملفوظ في الجزء الثاني لشبه الجزء الأول بالحرف شبهاً افتقارياً ، ولشبه الجزء الثاني بالحرف شبهاً معنوياً ؛ كما مر لك قريباً في ثمانية عشر ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : المعدودة بإحدىٰ عشرة (كلها) : توكيد لـ(إحدىٰ عشرة) ، والتوكيد يتبع المؤكد تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وهو مضاف ، والضمير مضاف (أسماء) : خبر للمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة (إلا) : أداة استثناء مبني على السكون (إن) : مستثنىً محكي منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (وإذما) : معطوف محكي علىٰ (إن) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(فإنهما حرفان) : الفاء : تعليلية مبنية على الفتح جرياً على القاعدة المشهورة : أن الفاء بعد الاستثناء تعليلية (إن) : حرف نصب وتوكيد ، الهاء ضمير للمثنى الغائب في محل النصب اسمها مبني على الضم ، الميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية (حرفان) : خبر إنَّ مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما استثنيناهما لكونهما حرفين ، والجملة المحذوفة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(**ويسمى الفعل الأول : شرطاً**) : الواو : استئنافية (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (الفعل) : نائب فاعل لـ(يسمىٰ) مرفوع وهو المفعول الأول لـ(يسمىٰ) ، (الأول) صفة لـ(الفعل) مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : الموصوف بالأولية (شرطاً) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة الفعلية مستأنفة .

(**ويسمى الثاني : جواباً وجزاءً**) : الواو : عاطفة (يسمىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة (الثاني) : نائب فاعل لـ(يسمىٰ) مرفوع بضمة مقدرة للثقل ؛ لأنه اسم منقوص (جواباً) : مفعول ثان لـ(يسمىٰ) منصوب بالفتحة الظاهرة (وجزاءً) : معطوف علىٰ (جواباً) ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة التي قبلها علىٰ كونها مستأنفة .

(**وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً . . وجب اقترانه بالفاء**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً (لم) : حرف نفي وجزم (يصلح) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (الجواب) : فاعل مرفوع (أن) : حرف نصب ومصدر (يجعل) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ونائب فاعله ضمير يعود على الجواب (شرطاً) : مفعول ثان لـ(يجعل) منصوب به ، وجملة (يجعل) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لـ(يصلح) تقديره : وإذا لم يصلح الجواب . . جعله شرطاً ، والجملة الفعلية في محل الخفض

بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (وجب اقترانه) : فعل وفاعل ومضاف إليه (بالفاء) : جار ومجرور متعلق بـ(اقترانه) ، والجملة الفعلية جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ راء (قدير) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وكذا قوله : (﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول بعاطف مقدر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ياء (فاتبعوني) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، وكذا قوله : (﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول بعاطف مقدر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (يكفروه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو بإذا الفجائية**) : (أو) : حرف عطف وتنويع مبني على السكون (بإذا) : جار ومجرور محكي معطوف على الجار والمجرور في قوله : (بالفاء) علىٰ كونه متعلقاً بالاقتران (الفجائية) : صفة لـ(إذا) مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : بإذا المنسوبة إلى الفجاءة لدلالتها عليها ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾) : مضاف إليه محكي ،

والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (يقنطون) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وذكر) : فعل ماض ، **(صاحب « الآجرومية »)** : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(في الجوازم)** : جار ومجرور متعلق بـ(ذكر) ، **(كيفما)** : مفعول به محكي لـ(ذكر) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(كيفما تفعل . . أفعل)** : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ لام (أفعل) .

(والجزم) : مبتدأ ، **(بها)** : جار ومجرور متعلق بـ(الجزم) ، **(مذهب)** : خبر المبتدأ **(كوفي)** : صفة (مذهب) ، والجملة الاسمية مستأنفة ، **(ولم نقف لها علىٰ شاهد ومثال في كلام العرب)** : الواو : عاطفة (لم) : حرف نفي وجزم (نقف) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) ، (لها) : جار ومجرور متعلق بـ(نقف) ، (علىٰ شاهد) : جار ومجرور متعلق بـ(نقف) أيضاً (ومثال) : معطوف علىٰ (شاهد) ، (في كلام العرب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(شاهد) أو متعلق بـ(نقف) أيضاً ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ؛ أعني : قوله : (والجزم بها مذهب كوفي) .

(وقد يجزم بإذا في ضرورة الشعر) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يجزم) : فعل مضارع مغير الصيغة (بإذا) : جار ومجرور محكي في محل الرفع

نائب فاعل لـ(يجزم) والجملة مستأنفة (في ضرورة الشعر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يجزم) ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة مستأنفة ، (وإذا تصبك خصاصة فتجمل) : مقول محكي للقول ، والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (تجمل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

[فصل في الجوازم]

[ش] : **(والجوازم)** للمضارع **(ثمانية عشر)** جازماً ، وترجع إلىٰ خمسة عشر ؛ كما سيظهر لك **(وهي نوعان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعلين ؛ فالأول سبعة)**

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(والجوازم) أي : الأدوات التي تجزم (لـ) الفعل **(المضارع ثمانيةَ عشرَ جازماً)** بالبسط **(وترجع)** بالاختصار **(إلىٰ خمسة عشر ؛ كما سيظهر لك)** رجوعها إلىٰ خمسة عشر من قولنا : (وثالثها : ألم) ، وهي (لم) ، ومن قولنا : (ورابعها : ألما) هي (لما) ، ومن قولنا : (ولام الدعاء) وهي في الحقيقة : لام الأمر ، ومن قولنا : (ولا في الدعاء) وهي (لا) الناهية في الحقيقة ، فسقطت أربعة ، والباقي أربعة عشر ؛ فإذا وضعنا عليها الطلب الذي سيذكره آخراً . . كانت الجملة خمسة عشر .

(وهي) أي : تلك الثمانية عشر من حيث العمل **(نوعان)** أي : ذوات نوعين : نوع **(جازم لفعل واحد ، و)** نوع **(جازم لفعلين ، فـ)** النوع **(الأول)** وهو الذي يجزم فعلاً واحداً **(سبعة)** علىٰ عد ما هنا ستة ، ويكون جملة ما يجزم فعلاً واحداً مع الطلب الآتي : سبعة ، ولـٰكن عدُّ ما هنا ستة لا يوافق الظاهر ؛ لأنه بالنظر إلى الظاهر ثمانية : لم ، ولما ، وألم ، وألما ، ولام الأمر ، ولام الدعاء ، ولا الناهية ، ولا الدعائية ، وبالنظر إلى الحقيقة . . فهي أربعة ، ومع الطلب . . تكون خمسة ، فعَدُّ ما هنا ستة لا يوافق الظاهر ولا الحقيقة ، ويجاب عنه : بأنه نَظَرَ إلى الصورة الظاهرية ؛ فإن صورة (لم) غير صورة (ألم) ، وصورة (لما) غير صورة (ألما) ، وصورة لام الأمر ، ولام الدعاء واحدة ، وكذا (لا) الناهية

لا خلاف في حرفيتها (وهي لم نحو : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾) ، فلم : حرف جزم ونفي وقلب ؛ لنفي المضارع وقلبه ماضياً ،

و(لا) الدعائية ، فعَدَّ الأربعة الأُوَل : أربعة ، والأربعة الثانية : اثنتين فصار ما هنا : ستة ، فتكون مع الطلب : سبعة ، فصار النوع الأول الذي يجزم فعلاً واحداً : سبعة ؛ كما قاله . انتهىٰ من « أبي النجا » بتصرف .

تدبر ؛ فإن في كلامه دقَّةً ، وقوله : (لا خلاف في حرفيتها) أي : في حرفية هـٰذه السبعة معترض ؛ لأن من هـٰذه السبعة : الطلب ؛ وهو معنىً من المعاني فليس حرفاً ، فيجاب عنه : بأنه عبر عنها بالحرفية علىٰ طريق التغليب ؛ أي : تغليب غير الطلب على الطلب لكثرته .

(وهي) أي : تلك السبعة الجازمة لفعل واحد (لم) مثالها (نحو : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾) ، وإعرابه أن يقال : (فلم : حرف جزم) لجزمه المضارع غالباً ، وإلا . . فقد يرفع بعده ؛ كقوله : يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ، واختلف في ذلك فقيل : إنه ضرورة ، وقال ابن مالك : (إنه لغة) انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) حرف (نفي) لعل هـٰذا سقط من النساخ بدليل قوله : (لنفي المضارع) أي : لنفي معناه ؛ أي : يدل على انتفاء معناه التضمني الذي هو الحدث ؛ أي : علىٰ عدم وقوعه من الفاعل ؛ وذلك النفي إما متصل بالحال ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . . . ﴾ إلخ ، وإما منقطع ؛ كما إذا قلت : زيد لم يقم ؛ أي : في الزمن الماضي ، فيصح أن تقول : ثم قام . انتهىٰ منه .

(و) حرف (قلب) وهـٰذا أيضاً سقط من النساخ بدليل قوله : (وقلبه) أي : لقلبه المضارع من الحال والاستقبال حتىٰ يصير (ماضياً) أي : ماضي المعنىٰ ؛

و(يلد) مجزوم بـ(لم) ، وكذا ما بعده .

(و) ثانيها (لما) أختُها في إفادة ما ذكر (نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾) ، لـٰكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال ، وبتوقع ثبوته ، . . . .

أي : يقلب زمنه إلى الزمن الماضي (و« يلد » مجزوم بـ« لم ») وعلامة جزمه سكون آخره (وكذا) أي : ومثل ما قُلنا في (يلد) تقول في إعراب (ما بعده) من قوله : ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ۞ وَلَمْ يَكُن . . . ﴾ .

(وثانيها) أي : ثاني السبعة المذكورة (لما أختها) أي : نظيرتها (في إفادة ما ذكر) من جزم المضارع ونفيه وقلبه ، وكذا في جواز دخول الهمزة عليها ، وكونها مختصة بالمضارع ، وفي حرفيتها فهما مشتركان في هـٰذه الأمور الستة فقط لا مطلقاً ؛ لافتراقهما في خمسة أمور ؛ كما بسطنا الكلام عليها في « التتمة » فراجعها .

قوله : (أختها) هـٰذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن (لما) الحينية نحو : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا ﴾ ، ولا عن الإيجابية ؛ وهي التي بمعنىٰ إلا نحو قوله : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، عند من شدد الميم ؛ لأنه لم يحفظ دخولهما على المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز عنهما . انتهىٰ من « أبي النجا » .

مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾) ، وقوله : (لـٰكنها) استدراك علىٰ قوله : (أختها) رفع به توهم اتحادهما في جميع الأمور ؛ أي : لـٰكن لما (تمتاز) أي : تتميز (عنها) أي : عن (لم) ، (باتصال نفيها) أي : باتصال نفي منفيها (بالحال) واستمراره إلى الحال والزمن الحاضر .

(وبتوقع ثبوته) أي : وبترجي ثبوت منفيها ، وحصوله في المستقبل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾ أي : لم يذوقوا إلى الآن وسيذوقونه .

وبجواز حذف مجزومها ، وبعدم مصاحبتها لأداة الشرط ، بخلاف (لم) فإن النفي بها لا يلزم اتصاله بالحال ؛ بل قد يكون متصلاً نحو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ ، وقد يكون منقطعاً نحو : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ أي : ثم كان ، وقد يكون مستمراً ؛ كالآية السابقة ، ولا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة ، ويجوز اتصالها بأداة شرط

(**وبجواز حذف مجزومها**) أي : حذف مجزوم (لما) اختياراً تقول : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها .

(**و**) تمتاز أيضاً (**بعدم مصاحبتها**) أي : مصاحبة (لما) (**لأداة الشرط**) فلا يقال : إنْ لما تقم أقم ، بخلاف (لم) فتقول : إن لم تقم . . أقم ، ولو لم تقم .

(**بخلاف « لم »**) في جميع ما ذكر (**فإن النفي بها**) أي : بـ(لم) (**لا يلزم اتصاله بالحال**) واستمراره إلى الزمن الحاضر (**بل قد يكون**) نفي منفيها (**متصلاً**) أي : مستمراً إلى الزمن الحاضر (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾) أي : لم يكن دعائي منقطعاً إلى الآن .

(**وقد يكون**) نفي منفيها (**منقطعاً**) أي : غير مستمر (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ **أي : ثم كان**) مذكوراً بوجوده (**وقد يكون**) نفي منفيها (**مستمراً**) أي : دائماً غير منقطع (**كالآية السابقة**) في المتن ؛ يعني : قوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . . . ﴾ إلخ ، (**ولا يجوز حذف مجزومها**) أي : حذف مجزوم (لم) (**إلا في**) حال (**ضرورة**) الشعر ؛ كقوله :

احفـظ وديعتـك التـي استـودعتهـا يـوم الأعـازب إن وصلـت وإن لـم

ويوم الأعازب من أيام حروب العرب ؛ أي : إن وصلت وإن لم توصل .

(**ويجوز اتصالها**) أي : اتصال (لم) (**بأداة شرط**) جازمة وغير جازمة

نحو : إن لم ، ولو لم ، ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة ، بخلاف (لما) .

(و) ثالثها (ألم) هي لم ، والهمزة لا مدخل لها في العمل ، وإن دخلت لمعنىً ولشدة امتزاجها بها . . صارت كالجزء منها (نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾ ، وقرىء : (ألم نشرحَ) بنصب (نشرح) ، واستدل به بعضهم علىٰ أن (لم) تنصب في لغة ، قال ابن مالك (وهو عند العلماء

(**نحو : إن لم**) تقم . . أقم (و) نحو : (**لو لم**) تقم . . أقوم .

(**ويجوز رفع الفعل**) المضارع (**بعدها**) أي : بعد (لم) (**في لغة**) من لغات العرب ؛ كما قاله ابن مالك ، أو في ضرورة الشعر ؛ كما قاله غيره نحو قوله : يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (**بخلاف لما**) في جميع ذلك ؛ كما ذكره آنفاً .

(**وثالثها**) أي : وثالث تلك السبعة الجازمة لفعل واحد (**ألم هي**) أي : لفظة (ألم) نفس (**لم**) السابقة في معناها وعملها (**والهمزة**) المزيدة فيها (**لا مدخل**) أي : لا دخول (**لها في العمل**) أي : في عمل الجزم (**وإن دخلت**) الهمزة عليها (**لمعنىً**) أي : لإفادة معنىً من معاني حروف المعاني ؛ وهو الاستفهام التقريري (**ولشدة امتزاجها**) أي : امتزاج الهمزة (**بها**) أي : بـ(لم) ولزومها لها في إفادة الاستفهام (. . **صارت**) الهمزة (**كالجزء منها**) أي : من (لم) فقال : ومنها (ألم) فالهمزة ليست من الجوازم مثالها (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** ﴾) أي : ألم نفسح صدرك بالنبوة حتىٰ وسع لمناجاة الحق ودعوة الخلق إلى الحق ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ**) يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، (**وقرىء**) قراءةً شاذةً : (﴿ **ألم نشرحَ** ﴾ ، **بنصب « نشرح »** ، **واستدل به**) أي : بنصب نشرح (**بعضهم**) أي : بعض النحاة (**علىٰ أن « لم » تنصب**) المضارع (**في لغة**) شاذة (**قال ابن مالك : وهو**) أي : نصب (نشرح) (**عند**) جمهور (**العلماء**

محمول علىٰ أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت) .

(و) رابعها (ألما) هي (لما) قرنت بهمزة الاستفهام ؛ كما تقدم في (ألم) (كقوله :

علىٰ حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع)

محمول علىٰ أنه) أي : علىٰ أن (نشرح) (مؤكد) في أصله (بالنون) أي : بنون التوكيد (الخفيفة ففتح لها) أي : لأجل نون التوكيد (ما قبلها) وهو الحاء (ثم) بعد دخولها على الفعل (حذفت) أي : النون تخفيفاً للفظ لبقاء دالها (ونويت) أي : نوي بقاء معناها ؛ وهو التوكيد .

وقول الشارح : (واستدل به بعضهم علىٰ أن « لم » تنصب) قال في « المغني » : (إعطاء « لم » حكم « لن » في عمل النصب : ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم : (ألم نشرحَ) بفتح الحاء ، وفيه نظر ؛ إذ لا تحل « لن » هنا ، وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء علىٰ ما يحل محله ، وقيل أصله : نشرحن ، ثم حذفت النون الخفيفة وأبقي الفتح دليلاً عليها ، وفي هٰذا شذوذان : توكيد المنفي بـ« لم » مع أنه كالفعل الماضي ، وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكَّد لا يليق به الحذف) ، وقال الدماميني : (يحتمل أن حركة الحاء إتباع لحركة الراء التي قبلها ، أو لحركة اللام التي بعدها) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(ورابعها : ألما هي « لما » قرنت بهمزة الاستفهام ؛ كما تقدم) آنفاً (في « ألم ») مثالها (كقوله) أي : كقول النابغة الذُّبياني :

(علىٰ حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصح والشيب وازع)

والجار والمجرور في (علىٰ حين) متعلق بـ(قلت) ، (على الصبا) أي : لأجل الصبا متعلق بـ(عاتبت)، وقد تقدم ما في البيت إعراباً ومعنىً في « التتمة » .

وقوله :

إليكـم يـا بنـي بكـر إليكـم ألمـا تعـرفـوا منـا اليقينـا
ألمـا تعـرفـوا منـا ومنكـم كتـائـب تطعنـن وتـرتمينـا

(و) خامسها (لام الأمر) ....

(و) كـ (قوله) أي : قول الشاعر الآخر :

(إليكـم يـا بنـي بكـر إليكـم ألمـا تعـرفـوا منـا اليقينـا
ألمـا تعـرفـوا منـا ومنكـم كتـائـب تطعنـن وتـرتمينـا)

والشاهد في قوله : (ألما تعرفوا) في الموضعين ، ولم أطلع علىٰ قائل البيتين بعد البحث عنهما ، و(إليكم) : اسم فعل أمر بمعنىٰ تَنَحُّوا عنا وتباعدوا عن قتالنا ، و(إليكم) الثاني : توكيد لفظي للأول ؛ أي : ألم تعرفوا اليقين والعزم منا علىٰ قتالكم تطعنن بالرماح وترتمين بالقوس .

تَنْبِيهٌ

وظاهر قول المصنف كأصله (وألم ، وألما) أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك ؛ بل هما (لم ، ولما) زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري ؛ وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه ، وقوله في (ألم ، وألما) حرفا تقرير وجزم : فيه تسمح ؛ لما عرفت من أن التقرير من الهمزة ، والجزم من (لم ، ولما) ، وقولهم أيضاً : و(نشرح) مجزوم بـ(ألم) فيه تسمح أيضاً ، فإن الجازم إنما هو (لم) كما عرفت ، ولا دخل للهمزة في الجزم فيقال : هو من ذكر الكل وإرادة الجزء . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(وخامسها : لام الأمر) أي : ومسمىٰ لام الأمر وهو (ل) لأنه الجازم لا أن الاسم هو الجازم كما هو ظاهر عبارته ، وقد يقال : إن كل حكم ورد علىٰ لفظ..

وهي التي يطلب بها لام الفعل (و) مثلها لام (الدعاء) وهي في الحقيقة لام الأمر ، ولـٰكن سميت بذلك تأدباً (نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾) ، مثال للام الأمر (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾) ، مثال للام الدعاء ، ولام الطلب محركة بالكسر ؛ تشبيهاً باللام الجارة ؛ لأن الجزم بمنزلة الجر . . . .

فهو وارد علىٰ مسماه (**وهي التي يُطلب بها لام الفعل**) يعني : أن المراد بها : اللامُ الموضوعة لطلب الفعل : أمراً كان ذلك الطلب نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ ، أو دعاء نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ . . . إلىٰ آخر ما تقدم في « التتمة » .

(**ومثلها**) أي : ومثل لام الأمر في جزم المضارع (**لام الدعاء**) أي : اللام الموضوعة للدلالة على الدعاء : وهو الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ كما تقدم بسط الكلام فيه في « التتمة » .

(**وهي**) أي : لام الدعاء (**في الحقيقة**) والمعنىٰ ؛ وهو الدلالة علىٰ مطلق الطلب (**لام الأمر**) .

وقوله : (**ولـٰكن**) استدراك علىٰ قوله : (وهي في الحقيقة لام الأمر) لرفع ما يتوهم منه من اتحادهما في عين الطلب ؛ أي : ولـٰكن (**سميت**) هـٰذه الثانية (**بذلك**) أي : بلام الدعاء (**تأدباً**) مع الباري سبحانه ؛ لأنه منزه عن أمر المخلوق له ؛ بل إنما يدعونه بالتذلل والخضوع لا بالاستعلاء عليه ، ومثال ذلك من اللامين (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾) ، هـٰذا (**مثال للام الأمر**) المذكورة أولاً ، ونحو : (﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾) ، هـٰذا (**مثال للام الدعاء**) المذكورة ثانياً .

(**ولام الطلب**) مطلقاً (**محرَّكةٌ بالكسر تشبيهاً**) لها (**باللام الجارة**) وحملاً عليها حمل النظير على النظير ؛ لما بينهما من المشابهة (**لأن الجزم**) الذي هو من عمل لام الطلب (**بمنزلة الجر**) الذي هو عمل لام الجر في اختصاص

نعم ؛ إن وليت عاطفاً . . جاز تسكينها نحو : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ ، وتدخل علىٰ فعل الغائب ، والمتكلم ، والمخاطب المجهول دون المعلوم ؛ استغناء عنه بصيغة (أفعل) ، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر .

كل منهما بقبيل من الكلام .

وقوله : (نعم) استدراك علىٰ قوله : (محركة بالكسر) لرفع توهم كسرها مطلقاً ؛ سواء وليت عاطفاً أم لا (**إن وليت**) لام الطلب (**عاطفاً**) من حروف العطف ووقعت بعده (. . **جاز تسكينها**) طلباً للتخفيف ، مثال إيلائها عاطفاً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ ، **وتدخل**) لام الطلب (**علىٰ فعل الغائب**) نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ .

(**و**) علىٰ فعل (**المتكلم**) نحو : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ ﴾ ، ولـٰكنه قليل ؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا بتنزيلها منزلة المخاطب . انتهىٰ « يس » .

(**و**) علىٰ فعل (**المخاطب**) المبني لـ(**المجهول**) نحو : لتضرب أنت (**دون**) فعل المخاطب المبني لـ(**المعلوم**) نحو : لتنفق يا زيد في سبيل الله فلا تدخل عليه (**استغناءً عنه**) أي : عن إدخال لام الأمر عليه (**بصيغة « أَفْعِل »**) كأن تقول : أَنْفِقْ مالَكَ في سبيل الله ؛ وذلك الاستغناء ؛ لأن له صيغة تخصه وهي فعل الأمر ، واختص المخاطب المعلوم بالأمر بالصيغة ، وغيره بالأمر باللام ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً فكان التخفيف فيه أولى . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**ولا يجوز حذفها**) أي : حذف لام الأمر (**إلا في ضرورة الشعر**) كقول أبي طالب في شأن النبي صلى الله عليه وسلم مخاطباً له :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

بكسر التاء؛ أي : هلاكاً، أصله : لتفد ، فحذفت اللام ؛ لاستقامة وزن الشعر .

(و) سادسها (لا) المستعملة (في النهي) وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها (لا) المستعملة في (الدعاء) وهي (لا) الناهية في الحقيقة (نحو : ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾) ، ﴿أَلَّا تَخَـافُوا﴾ ، مثال لـ(لا) الناهية ، ونحو : ﴿رَبَّنَا (لَا تُؤَاخِذْنَا﴾) ، مثال لـ(لا) الدعائية ،

(وسادسها : لا المستعملة في النهي ؛ وهي التي يطلب بها ترك الفعل ، ومثلها) أي : ومثل (لا) المستعملةُ في النهي في جزم المضارع (« لا » المستعملة في الدعاء) وهي التي يطلب بها ترك الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ (وهي) أي : (لا) المستعملة في الدعاء (« لا » الناهية في الحقيقة) والمعنىٰ : وهو مطلق ترك الفعل ، إلا أن الأولىٰ من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، والثانية من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلىٰ أن قوله : (في النهي والدعاء) صفة لـ(لا) بتقدير متعلق الظرف معرفة وإن كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة ، وإن جعل حالاً . . قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور ، وخرج بقوله : (المستعملة . . .) إلخ ، (لا) النافية والزائدة ، وقد سمع عن العرب الجزم بـ(لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : جئته لا يكن له عليَّ حجة ، ولقلته لم يتعرض له المصنف ، وقوله : (وهي لا الناهية) إسناد النهي إليها مجاز ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها .

وقوله : (لا المستعملة في النهي والدعاء) أي : الموضوعة لتستعمل في النهي أو الدعاء (نحو : ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾) ، و(﴿أَلَّا تَخَـافُوا﴾) هـٰذا (مثال لـ« لا » الناهية ونحو : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ، مثال لـ« لا » الدعائية) .

أو لتستعمل في الالتماس ؛ كقولك لنظيرك غير مستعل عليه : لا تفعل كذا ، أو في التهديد ؛ كقولك لعبدك : لا تُطِعْنِي ، فإنها في هـٰذا المثال للتهديد .

وعملت (لا) الجزم ؛ لأنها نقيضة لام الأمر أو نظيرتها ، بخلاف (لا) النافية ؛ إذ لا طلب فيها ، وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً ، وقد تصحب فعل المتكلم ؛ كقوله :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... بها أبداً ما دام فيها الجراضم

(وعملت « لا ») مطلقاً ؛ أي : سواء كانت ناهية أو دعائية (**الجزم ؛ لأنها نقيضة لام الأمر**) وضدها ؛ لأنها لطلب الترك ، ولام الأمر لطلب الفعل ، والفعل والترك ضدان .

(**أو**) هي (**نظيرتها**) أي : نظيرة لام الأمر وشبيهتها في دلالتهما علىٰ مطلق الطلب ، سواء كان تركاً أو فعلاً (**بخلاف « لا » النافية ؛ إذ لا طلب فيها**) لأنها إنما وضعت لنفي الفعل .

(**وتصحب**) (لا) الناهية (**فعل المخاطب**) نحو : لا تضرب زيداً (**و**) **فعل** (**الغائب كثيراً**) راجع إلىٰ كل من المخاطب والغائب نحو : لا يَضْرِبْ زيدٌ .

(**وقد تصحب**) (لا) الجازمة (**فعل المتكلم**) قليلاً ؛ لأن المتكلم لا ينهىٰ نفسه إلا علىٰ سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبي ؛ وعلىٰ هـٰذا يحمل ما ورد من ذلك (**كقوله**) : أي : كقول الفرزدق بيتاً (من الطويل) :

(**إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد ... بها أبداً ما دام فيها الجراضم**)

والجراضم بضم الجيم : الأكُولُ الواسعُ البطن ، ودمشق : ـ بكسر الدال وفتح الميم ، وقد تكسر ميمه ـ قاعدةُ الشام وعاصمته ، وسميت باسم بانيها : دِمْشَاقَ بن كنعان ، والشاهد في قوله : (فلا نعد) ، وإعرابه : (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (ما) : زائدة (خرجنا) : فعل وفاعل ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (من دمشق) : جار ومجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم

(و) سابعها **(الطلب)** في قول ضعيف **(إذا سقطت الفاء من المضارع)** الواقع **(بعده)** أي : الطلب **(وقصد به الجزاء)** للطلب السابق عليه : بأن قدر مسبباً عنه **(نحو :**

لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي متعلق بـ(خرجنا) ، (فلا نعد) : الفاء : رابطة لجواب (إذا) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية (لا) : ناهية جازمة (نعد) : فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) ، والجملة جواب (إذا) ، (بها) : متعلق بـ(نعد) ، (أبداً) : منصوب على الظرفية متعلق بـ(نعد) ، (ما) : مصدرية ظرفية (دام) : فعل ماض ناقص يعمل عمل كان (الجراضم) : اسمها مؤخر مرفوع (فيها) : جار ومجرور خبر مقدم لها ، والتقدير : ما دام الجراضم كائناً فيها ، وجملة (دام) صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف المقدر إليه ، والتقدير : فلا نعد بها مدة دوام الجراضم فيها ، والظرف متعلق بـ(نعد) ، وجملة (فلا نعد) جواب إذا الشرطية لا محل لها من الإعراب .

(وسابعها) أي : وسابع السبعة التي تجزم فعلاً واحداً : **(الطلب)** أي : طلب الأمر المذكور قبل المضارع للمضارع علىٰ كونه جواباً لذلك الأمر **(في قول ضعيف)** أي : جرياً علىٰ قول ضعيف قاله سيبويه ، والخليل ، والفارسي ، والسيرافي ومن تبعهم ؛ لتضمن ذلك الطلب معنىٰ حرف الشرط **(إذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعده ؛** أي **)** بعد ذلك **(الطلب)** المحض ، وإنما اشترط سقوطها ؛ لأن ما قبل الفاء لا يعمل فيما بعدها **(وقصد به)** أي : بالمضارع الذي سقطت منه الفاء **(الجزاء للطلب السابق عليه)** أي : كونه جزاءً للطلب المذكور قبله **(بأن قدر)** كون ذلك المضارع **(مسبباً عنه)** أي : عن ذلك الطلب ، كما أن جواب الشرط مسبب عن الشرط ، مثال جزم الطلب للمضارع المذكور بعده **(نحو)** قوله

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾) ، فأتل : فعل مضارع تقدمه طلب ؛ وهو (تعالوا) ، وقصد به الجزاء ، فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم ، فجزم بالطلب ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والأصح : أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط دل علىٰ ذلك الطلب المذكور ، والتقدير : تعالوا فإن تأتوني . . أتل عليكم

تعالىٰ : (﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾) .

(**فأتل** : **فعل مضارع**) مجزوم (**تقدمه طلب** ؛ **وهو** « **تعالوا** » ، **وقصد به**) أي : بـ(أتل) : (**الجزاء**) أي : كونه جزاء لـ(تعالوا) ، (**فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم** ، **فجزم**) لفظ (أتل) (**بالطلب**) السابق عليه ؛ وهو لفظ (تعالوا) .

(**وعلامة جزمه حذف**) حرف العلة ؛ وهو (**الواو**) والضمة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من تلا يتلو كدعا يدعو ، وإنما جزم الطلب علىٰ هـٰذا القول الضعيف ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الشرط ؛ لأن التقدير في المثال المذكور : إن تأتوني . . أتل عليكم ، وقيل : لنيابته مناب الجازم .

(**والأصح**) الذي هو مذهب الجمهور : (**أن الجزم بأداة شرط مقدرة هي**) أي : تلك الأداة (**وفعل الشرط**) لا بنفس الطلب ؛ لأنه عامل معنوي ، واللفظي المقدر أقوىٰ منه (**دل علىٰ ذلك**) المقدر من الأداة وفعل الشرط (**الطلبُ المذكور**) قبل المضارع الذي قصد به الجزاء (**والتقدير**) أي تقدير تلك الأداة وفعل الشرط المحذوفين : (**تعالوا فإن تأتوني** . . **أتل عليكم**) قال ابن عنقاء وكذا الفاكهي : (مذهب الجمهور هو الأصح) .

وقال الأزهري : (هو الأرجح من مذهب سيبويه ومَنْ وَافَقَه ؛ لأن الحذفَ الذي هو مذهب الجمهور ، والتضمين الذي هو مذهب سيبويه وإن اشتركا في كونهما خلاف الأصل ، لـٰكن في التضمين الذي يقولُه سيبويه يُعتبر فيه معنى الأصل الذي

(و) مثله نحو (قوله :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل) بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل

أي : إن تقفا . . نبك ؛ فالبكاء مسبب عن وقوفهما ، والطلب كما تقدم شامل للأمر ؛

هو الجازم ، وليس كذلك الحذف الذي هو مذهب الجمهور ؛ لأنه يُعتبر فيه لفظ الأصل الذي هو الجازم ، فاللفظُ أقوىٰ من المعنىٰ في العمل ، واحترز بقوله : (وقُصد به الجزاء) عن نحو قوله تعالىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ برفع (تطهرهم) باتفاق السبعة ؛ لأنه ليس مقصوداً به معنىٰ : إنْ تأخذ منهم . . تطهرهم ، وإنما أُريد به خُذْ منهم صدقةً مُطهِّرة لهم ، وجملةُ (تطهرهم) صفةُ صدقة) انتهىٰ « كواكب » .

(ومثله) أي : ومثلُ قوله تعالىٰ : ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ في كونه مجزوماً بالطلب السابق (نحو قوله) أي : قول امرىء القيس الكندي :

(قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل بسقط اللوىٰ بين الدخول فحومل)

فإن (نبك) فيه مجزوم بالطلب المعلوم من قفا ، والتقدير : (أي : إن تقفا . . نبك) فإن (نبك) مجزوم بالطلب المعلوم من قفا ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ؛ لأنه من الفعل المعتل بالياء ؛ لأنه بكىٰ يبكي كرمىٰ يرمي (فالبكاء) المعلوم من (نبك) (مسبب عن وقوفهما) المعلوم من قفا ، وقد تقدم في « التتمة » بسط الكلام على البيت فراجعها إن شئت .

(والطلب) الذي يجزم المضارع في جوابه (شامل للأمر) وما ذكر بعده (كما تقدم) شموله لهـٰذه المذكورة في قول الشارح :

كما مثل .

والنهي نحو : لا تدن من الأسد تسلم .

والدعاء نحو : رب اغفر لي أدخل الجنة .

والاستفهام نحو : هل تكرمني أكرمك .

والتمني نحو : ليت لي مالاً أنفقه .

والعرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيراً .

والتحضيض نحو : لولا تأتينا تحدثنا .

والطلب يشمل سبعة أشياء عقب قول المتن : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، ومثال الأمر كائن (كما مثل) المصنف بقوله نحو : ﴿ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾ ، ومن البيت المذكور .

(و) مثال (النهي نحو : لا تدن من الأسد تسلم) لأنه في تقدير : إن لا تدن من الأسد . . تسلم .

(و) مقال (الدعاء نحو : رب اغفر لي أدخل الجنة) لأنه في تقدير : إن تغفر لي . . أدخل الجنة .

(و) مثال (الاستفهام نحو : هل تكرمني أكرمك) لأنه في تقدير : إن تكرمني . . أكرمك .

(و) مثال (التمني نحو : ليت لي مالاً أنفقه) في سبيل الله ؛ لأنه في تقدير : إن تعطني مالاً . . أنفقه في سبيلك .

(و) مثال (العرض نحو : ألا تنزل عندنا تصب خيراً) لأنه في تقدير : إن تنزل عندنا . . تصب خيراً .

(و) مثال (التحضيض نحو : لولا تأتينا تحدثنا) لأنه في تقدير : إن تأتنا . . تحدثنا .

ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل ، بل يجزم الفعل في جوابه وإن كان بغير الفعل نحو : أين بيتك أزرك .

وحسبك حديث ينم الناس .

وقوله :

. تحمـــدي أو تستـــريحـــي

(ولا يشترط في الطلب) الجازم للمضارع الواقع في جوابه ، واحترز بقوله : (هنا) عن الطلب السابق في الأجوبة الثمانية ؛ لأنه يشترط فيه هناك أن يكون بصيغة الفعل فقط ؛ حيث قال المصنف هناك : (مسبوقين بنفي محض أو طلب بالفعل) أي : لا يشترط في الطلب هنا (أن يكون بـ) صيغة (الفعل) فقط (بل يجزم الفعل في جوابه) أي : في جواب الطلب (وإن كان) ذلك الطلب (بغير) صيغة (الفعل) كالجملة الاسمية (نحو) قوله : (أين بيتك أزرك) لأنه في تقدير : إن تخبرني بيتك أو تُعَرِّفْني بيتك. . أزرك ، فـ(أين) : خبر مقدم (بيتُك) : مبتدأ مؤخر .

(و) كاسم الفعل نحو : (حسبك حديث ينم الناس) لأنه في تقدير : إن تكف عن الحديث. . ينم الناس . انتهىٰ « يس » .

(فحسبك) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفيك ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعوله (حديث) : فاعل لـ(حسبك) ، (ينم الناس) : فعل وفاعل مجزوم بالطلب السابق ، وقيل : (حسبك) : مبتدأ (حديث) : خبره ، فهو مثال أيضاً للجملة الاسمية ، ويكون مثال اسم الفعل البيت المذكور بعده .

(و) نحو (قوله) أي : قول عمرو بن الإطنابة الأنصاري :

وقـولـي كلمـا جشـأت وجـاشـت   مكـانـك (تحمـدي أو تستـريحـي)

ويشترط في الجزم بعد النهي : صحة إقامة شرط منفي مُقامه نحو : لا تكفر تدخل الجنة ،

(وقولي) : مبتدأ ؛ لأنه مصدر ، وقوله : (مكانك . . .) إلىٰ آخره : خبر محكي نظير قولي : (لا إلـٰه إلا الله) .

[اللغة] : و(جشأت) أي : اضطربَتْ (وجاشت) : أي : خافت (مكانك): اسم فعل بمعنى اثبُتي ، ثُمَّ نُقل عن ذلك المعنىٰ وجُعل اسم فعل أمر ، والمعنى : الْزَمي مكانك تحمدي بالشجاعة إن غلبت العدوَّ ، أو تستريحي من آلام الدنيا بالقتل إن غُلِبت . انتهىٰ « يس على المجيب » .

يخاطب نفسه عند القتال بأمرها بالصبر حتىٰ تَغْلِب أو تُقتل ، وقوله : (وقولي) مصدر ومضاف إلى الفاعل ، وخبره (مكانك . . .) إلىٰ آخره علىٰ حد قولي : (لا إلـٰه إلا الله) ، وقوله : (كلما جشأت) بالجيم والشين والهمزة وتاء التأنيث ، يقال : جشأت نفسي جُشوأ إذا نَهَضَتْ وارتفعت واضطربت للخروج ؛ خوفاً من العدو ، وجاشت بالجيم والشين المعجمة وتاء التأنيث من الجَيْش ، يقال : جاشت نفسي بمعنىٰ غُشَّت من الغشيان شبهِ الإغماء .

والمعنىٰ : وقولي لنفسي إذا جشأَتْ واضطربَتْ وارتفعتْ للخروج ؛ خوفاً من العدو ، وجاشَتْ ؛ أي : غُصَّتْ وأخذها الضَّوْكُ والإغماءُ ؛ خوفاً من الموت ، اثبُتي ولا تَفِرِّي ولا تهربي من العدو إن تثبتي في مكانك . . تحمدي بالشجاعة ، أو . . تستريحي من تعب الدنيا بالقتل . انتهىٰ من « التصريح » ، و« يس » عليه بالتصرف والزيادة ؛ لأنه في تقدير : إن تثبتي . . تحمدي أو تسترحي .

(ويشترط في الجزم) للمضارع الواقع **(بعد النهي)** ليظهر قصد الجزاء بالمجزوم : **(صحة إقامة شرط منفي مقامه)** أي : مقام النهي ، مثال صحة إقامة شرط منفي مقامه **(نحو)** قولك : **(لا تكفر تدخل الجنة)** لأنه يصح أن

فلا يقال : لا تكفر تدخل النار ، وخالف الكسائي في هـٰذا الشرط : فجوز الجزم في المثال بتقدير (إن) بغير نفي محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » فإنه لا يصح تقدير (لا) فيه مع أنه ورد مجزوماً ، وهـٰذا

لا تكفر . . تدخل الجنة (فلا) يصح أن (يقال : لا تكفر تدخل النار) لعدم صحة إقامة شرط منفي مقام النهي ؛ لأنه لا يصح أن يقال : إن لا تكفر . . تدخل النار .

(وخالف الكسائي) الجمهور ، اسمه : علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن ، إمام الكوفيين ، وإنما لقب بالكسائي ؛ لأن الناس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهراء واضع الصرف في الثياب الفاخرة ، وكان هو يجالسه في كساء ، فقيل له الكسائي . انتهىٰ « سجاعي » .

أي : خالف الجمهور (في) اشتراط (هـٰذا الشرط) المذكور الذي هو صحة إقامة شرط منفي مقامه في صحة الجزم بعد النهي (فجوز الجزم) في جواب النهي (في المثال) المذكور يعني قوله : (لا تكفر تدخل النار) .

(بتقدير « إن ») الشرطية فقط (بغير) ذكر حرف (نفي) وهو (لا) بأن يقال : إن تكفر . . تدخل النار (محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم) أي : مستدلاً علىٰ عدم اشتراط ذلك الشرط بقوله صلى الله عليه وسلم : (« لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ») علىٰ رواية من جزم يضرب (فإنه) أي : فإن الشأن والحال (لا يصح تقدير « لا ») النافية مع (إن) الشرطية (فيه) أي : في هـٰذا الحديث (مع أنه) أي : مع أن المضارع الواقع في جواب النهي في هـٰذا الحديث (ورد مجزوماً) باتفاق الرواة ؛ يعني : قوله : (يضرب بعضكم) فلا يصح أن يقال : إن لا ترجعوا كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (و) نقول في الرد عليه : (هـٰذا)

ونحوه محمول عند غيره علىٰ إبدال الفعل من الفعل ولا حجة له في قراءة بعضهم : (ولا تمنن تستكثر) ، لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه ، ولا يحسن جعله بدلاً مما قبله ؛ لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول على الثاني ؛

الحديث يعني قوله : (يضرب بعضكم رقاب بعض) (ونحوه) أي : نحو هـٰذا الحديث مما ورد فيه المضارع مجزوماً في جواب النهي ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هـٰذه الشجرة . . فلا يقرب مسجدنا يؤذنا » أي : بريح الثوم (**محمول عند غيره**) أي : عند غير الكسائي من جمهور النحاة علىٰ أن الجزم في الحديثين محمول (**علىٰ إبدال الفعل**) الثاني (**من الفعل**) الأول بدل اشتمال لا على الجواب المنفي ؛ لعدم صحة إن لا ترجعوا يضرب بعضكم ، وإن لا يقرب يؤذنا .

(**ولا حجة له**) أي : للكسائي أيضاً (**في قراءة بعضهم**) أي : بعض القراء (**﴿ولا تمنن تستكثر﴾**) بجزم (تستكثر) مع أن قراءة الجمهور برفع (تستكثر) إذ لا يصح أن يقال : إن لا تمنن تستكثر ، وإنما قلنا لا حجة له في قراءة بعضهم بإسكان (تستكثر) (**لجواز كونه**) أي : لاحتمال كون ذلك البعض (**وصل**) القراءة (**بنية الوقف**) أي : يمكن أن يجاب عن تسكين ذلك البعض : بأنه سَكَّنه وقفاً ، ووَصَله بنية الوقف (**مع ما فيه**) أي : مع ما في تسكينه (**من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه**) وهي قوله : فكبر ، فطهر ، فاهجر .

(**ولا يحسن**) أي : لا يصح (**جعله**) أي : جعل (تستكثر) (**بدلاً مما قبله**) يعني : قوله : (ولا تمنن) (**لاختلاف معنييهما**) أي : معنىٰ (لا تمنن) ، ومعنىٰ (تستكثر) .

(**و**) لـ(**عدم دلالة الأول**) يعني : (لا تمنن) (**على الثاني**) يعني :

فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب ؛ وهو الخبر المثبت أو المنفي أو بعده ، ولم يقصد بما بعدها الجزاء . . تعين الرفع .

(و) النوع (الثاني) وهو (ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما ؛

(تستكثر)، وأجاب ابن القاسم عن التعليل المذكور: بأن اختلاف معنييهما لا يمنع البداية مطلقاً؛ إذ بدل الاشتمال مغاير في المعنىٰ للمبدل منه . انتهىٰ « ش » .

(**فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب ؛ وهو**) أي : غَيْرُ الطلب (**الخبر المثبت**) نحو : يأتينا زيد يحدثنا (**أو**) الخبر (**المنفي**) نحو : ما يعرفنا الأمير يكرمنا (**أو**) سقطت الفاء (**بعده**) أي : بعد الطلب نحو قوله تعالىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ، (**ولم يقصد بما بعدها**) أي : بما بعد الفاء (**الجزاء**) أي : كونه الجزاءَ لما قبلها (. . **تعين الرفع**) أي : وجب رفع ما بعد غير الطلب ، ورفعُ ما بعد الطلب إذا لم يقصد به الجزاء : إما علىٰ كون الجملة وصفاً إن كان ما قبله نكرةً لا تصلح الحالُ منه نحو : ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِى﴾ ، علىٰ قراءة رفع (يرثني) أي : ولياً وارثاً لي ، ونحو : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ، أو على الحال إن كان ما قبله معرفةً يصح مجيء الحال منها نحو : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ ، أو على الاستئناف كقوله :

وقال رائدهم ارسوا نزاولها وكل حتف امرىء يجري بمقدار

أو على العطف نحو : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ، ولا يجوز جزمه ؛ لفقدان شرط جزمه ؛ وهو سقوط الفاء بعد الطلب ، وأن يقصد بما بعد الفاء الجزاء لما قبلها ، تأمل فإن في المقام دِقَّة لا يعرفها إلا الفَطِنُ .

ثم شرع المصنف في بيان النوع الثاني من نوعي الجوازم فقال : (**والنوع الثاني**) : من الجوازم (**وهو**) أي : النوع الثاني (**ما يجزم فعلين بدخوله عليهما** ؛

ليدل علىٰ أن الأول منهما سبب والثاني مسبب (أحد عشر) جازماً ، وتسمىٰ : أدوات الشرط ؛ لإفادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه (وهو إن) موضوع للدلالة علىٰ مجرد

ليدل علىٰ أن الأول منهما) أي : من الفعلين ؛ وهو فعل الشرط (**سبب**) لحصول الثاني منهما (**و**) علىٰ أنَّ (**الثاني**) منهما ؛ وهو جواب الشرط (**مسبب**) أي : معلق حصوله بحصول الأول (**أحد عشر جازماً**) وهو خبر عن قوله : (والنوع الثاني) وما بينهما جملة معترضة أتىٰ بها لزيادة البيان للمبتدأ ، قوله : (ما يجزم فعلين) لعله أراد بالثاني ما يشمل الجملة ولو اسمية بقرينة تمثيله الآتي ، ثم جزمها فعلين بالنظر إلى الغالب ، فإن (إن) إذا جيء بها في مقام التوكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط . . تجزم فعلاً واحداً ، ولا تحتاج إلىٰ جزاء نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، وكذلك إذا كان الشرط ماضياً وجاء بعده مضارع مرفوع علىٰ ما صرح به جمع نحو قوله تعالىٰ : ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ، وهو كثير في القرآن . انتهىٰ « يس على المجيب » بزيادة .

(**وتسمىٰ : أدوات الشرط ؛ لإفادتها أن ما يليها**) وهو فعل الشرط (**شرط**) أي : قَيْدٌ (**وسبب**) أي: علة (**لما يليه**) أي : لما يلي ما يليها ؛ وهو جواب الشرط (**وهو**) أي : ذلك النوع الذي يجزم فعلين (**إن**) الشرطية بكسر الهمزة وبسكون النون ؛ أي : مع ما عطف عليه ، قَيَّدنا بـ(الشرطية) احترازاً عن (إن) النافية والزائدة ، والمخففة من الثقيلة ، وبكسر الهمزة ؛ احترازاً عن (أن) المصدرية ، وبسكون النون عن مفتوحة النون ؛ وهو (إنَّ) المشددة ، والشرطية نسبة إلى الشرط، وهو هنا : ربط فعل بفعل ، وقولنا : (بكسر الهمزة وسكون النون) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : بالهمزة المكسورة والنون الساكنة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وهو ؛ أي : حرف (**إن**) لفظ (**موضوع**) بوضع العرب (**للدلالة علىٰ مجرد**

تعليق الجواب على الشرط (نحو : ﴿ إن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾) ، ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ .

(وما) موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط (نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾) ، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ ﴾ .

(ومن) موضوع لمن يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط (نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ ﴾) ، ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ .

تعليق) وجود مضمون (الجواب علىٰ) وجود مضمون فعل (الشرط) أي : للدلالة على التعليق المجرد من الدلالة على العاقل ، أو علىٰ غيره ، أو على الاستفهام ، أو على الظرفية ، مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ إن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾)، ونحو : (﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ ، و) الثاني منها: (ما) الشرطية خرجت الزائدة ، والمصدرية ، والموصولة ، والاستفهامية ؛ كما مر في « التتمة » .

وهو اسم (موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن) وأشرب (معنىٰ) إن (الشرط)ية فجزم فعلين مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾) ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ) بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَا﴾ .

(و) الثالث منها : (من) الشرطية : بفتح الميم وسكون النون ؛ احترازاً عن (من) الجارة ، وقيدنا بـ(الشرطية) لإخراج الموصولة ، والموصوفة ، والاستفهامية ؛ وهو اسم (موضوع لمن يعقل) أي : يعلم ؛ لإطلاقه على الله ، والعقل لا يطلق على الله (ثم ضمن معنى الشرط) أي : معنىٰ (إن) الشرطية فجزم فعلين مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ ، ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾) ، فمن : اسم شرط في محل الرفع مبتدأ ، والخبر جملة الشرط على

(ومهما) هو (كما) فيما وضع له (كقوله) :

أغـرك منـي أن حبـك قـاتلـي (وأنك مهما تأمري القلب يفعل)

وقولك : مهما تعطني . . أثبك عليه .

(وإذما) هو كإن (نحو : إذما تقم . . أقم) وقوله :

الراجح ، وقيل : جملة الجواب ، وقيل : هما ، ولا يرد على الأول : أن الفائدة متوقفة على الجواب ؛ لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك : من يقم لولا يكن فيه معنى الشرط . . لكان بمنزلة قولك : كل من الناس يقوم . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) الرابع منها : (مهما هو) أي : لفظ (مهما) (« كما ») الشرطية (فيما) أي : في معنىً (وضع) (مهما) (له) وهو غير العاقل ؛ فهي موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل غير الزمان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (كقوله) أي : كقول امرىء القيس من قصيدة له من (بحر الطويل) التي أولها (قفا نبك) :

(أغـرك منـي أن حبـك قـاتلـي وأنـك مهمـا تـأمـري القلـب يفعـل

وقولك : مهما تعطني . . أثبك عليه) فمهما : اسم شرط على الصحيح ؛ كما تقدم في « التتمة » ، ويدل علىٰ كونها اسماً : عود الضمير إليها ؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ، ومحلها رفع بالابتداء بمعنىٰ : أي شيء تأتنا به ، أو نصبٌ على المفعولية بمعنىٰ : أيَّ شيء تعطني . . أثبك عليه .

(و) الخامس منها : (إذما هو) أي : لفظ (إذما) (كإن) الشرطية في كونها موضوعة لمجرد التعليق مثالها (نحو) قولك : (إذما تقم . . أقم ، و) نحو (قوله) أي : قول الشاعر لم أر من ذكر اسم قائله والبيت (من الطويل) :

وإنـك إذمـا تـأت مـا أنـت آمـر بـه تلـف مـن إيـاه تـأمـر آتيـا

(وأي) بالتشديد

(وإنـك إذمـا تـأت مـا أنـت آمـر بـه تلـف مـن إيـاه تـأمـر آتيـا)

الإعراب : (وإنك) : الواو بحسب ما قبلها (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها مبني على الفتح (إذما) : حرف شرط جازم (تأت) : أي : تفعل ، فعل مضارع مجزوم بـ(إذما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (ما) : اسم موصول في محل النصب مفعوله (أنت) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (آمر) : خبره (به) : جار ومجرور متعلق بـ(آمر) ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ(ما) الموصولة ، والعائد ضمير في (به) ، (تلف) : فعل مضارع من ألفى الرباعي مجزوم بـ(إذما) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (من) : اسم موصول في محل النصب مفعول أول لـ(تلفىٰ) مبني على السكون (إياه) : ضمير منفصل في محل النصب مفعول مقدم لـ(تأمر) ، والهاء دال على الغيبة (تأمر) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، وجملة (تأمر) صلة لـ(من) الموصولة ، والعائد ضمير (إياه) ، (آتيا) : مفعول ثان لـ(تلفىٰ) ، وجملة (إذما) من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر إن تقديره : وإنك ملف من أمرته بشيء آتياً بذلك الشيء إن فعلت أنت ذلك الشيء ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها معطوفة علىٰ ما قبلها من الأبيات بحسب إعرابه .

(و) السادس منها : (أي) الشرطية (بالتشديد) أي : بتشديد الياء ، قيدنا

موضوع بحسب ما يضاف إليه ، فتكون لمن يعقل في نحو : أيهم يقم . . أقم معه ، ولما لا يعقل في نحو : أي الدواب تركب . . أركب ، وللمكان نحو : أي مكان تجلس . . أجلس ، وللزمان في نحو : أي يوم تصم . . أصم معك ، وقد مثل لـ(أي) بمثال ليس الجواب فيه فعلاً ؛ لإفادة أن ذلك غير لازم فيه ؛ كما يعلم أيضاً مما سيأتي (نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾) ، فجملة (له الأسماء الحسنىٰ) من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

(ومتىٰ)

بـ(الشرطية) إخراجاً للموصولة ، والاستفهامية ، والوصفية ؛ وهو اسم (موضوع) لمعنىً معلوم (بحسب) أي : باعتبار معنىٰ (ما يُضاف) (أيٌّ) (إليه) فإن أضيفت إلىٰ ظرف مكان . . تكون ظرف مكان ، وإن أضيفت إلىٰ ظرف زمان . . تكون ظرف زمان . . . إلخ .

(فتكون) (أيٌّ) : (لِمَنْ يعقلُ في نحو : أيهم يقم . . أقم معه ، ولِما لا يعقلُ في نحو : أيَّ الدواب تركب . . أركب ، وللمكان في نحو : أي مكان تجلس . . أجلس ، وللزمان في نحو : أي يوم تصم . . أصم معك ، وقد مَثَّل) المصنف رحمه الله تعالىٰ (لـ« أي ») الشرطية (بمثال ليس الجواب فيه فعلاً ؛ لإفادة) وإشعار (أن ذلك) أي : أن كون الجواب فعلاً (غير لازم) أي : غير واجب (فيه) أي : في الجواب لأيِّ أداةٍ كان من أداوت الشرط (كما يُعلم) ذلك أي : كونُه غير لازم (أيضاً) أي : كما أفاده تمثيله بهـٰذا المثال ، وقوله : مبتدأ (مما سيأتي) أيْ : بقوله : (إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطاً . . وجب اقترانه بالفاء) متعلِّق بـ(يُعلَم) أي : كما يعلم كونه غير لازم مما سيأتي أيضاً ؛ أي : كما أفاده هـٰذا المثال ، مثالها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، فجملة « له الأسماء الحسنىٰ » من المبتدأ والخبر في محل جزم) بـ(أي) (جواب الشرط ، و) السابع منها : (متى) الشرطية خرجت

موضوع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط (كقوله) :

(متىٰ أضع العمامة تعرفوني)

وقوله :

متىٰ تأته تعشو إلىٰ ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد

الاستفهامية ؛ وهو في أصله اسم (موضوع للدلالة على الزمان) مطلقاً ، ماضياً كان أو حالاً أو مستقبلاً (ثم ضمن معنىٰ) إن (الشرط) ية فجزم فعلين ، وقد تشدد تاؤها ، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجواب فيمتنع : متىٰ زُرْتني اليومَ زُرْتُكَ غداً ، ومثال ما اتَّحد فيه زمان الشرط والجواب (كقوله) أي : كقول سُحَيم بن وُثَيل بيتاً (من الوافر) :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   (متىٰ أضع العمامة تعرفوني)

وبعد هٰذا البيت :

وإنَّ مكانَنا مِن حِمْيَريٍّ   مكانَ اللَّيثِ مِنْ وَسْطِ العَرينِ
وماذا تبتغي الشعراءُ منِّي   وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

قوله : (من حميري) والياءُ المشددةُ من (حميري) زائدة ؛ كما في أحمريٌّ ، ويحتمل أنها للنسبة وحُذف الموصوف ؛ أي : فإن مكاننا من نَسبٍ حميري ، وحميرُ : قبيلة باليمن كانت منها الملوك فيما سلف ، والليث : الأسد ، والعرين : مأواه ، والمعنىٰ : أنا المقتحمُ الأمورَ العظام متىٰ أضع العمامة عن رأسي . . تعرفوني ، فلست بمجهول ، فإن مكاننا من حمير مكانُ الليث في وسطِ عَرينه الذي يَألفه ، وفيه إيماء إلىٰ أنه من أشراف بني حمير . انتهىٰ من « العطار » .

(و) كـ (قوله) أي : قول الحطيئة بيتاً من قصيدة (من الطويل) :

(متىٰ تأته تعشو إلىٰ ضوء ناره   تجد خير نار عندها خير موقد)

وإعرابه : (متى) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل النصب على الظرفية

(وأيان) هو كمتىٰ (كقوله) :

الزمانية مبني على السكون ، والظرف متعلق بفعل الشرط ؛ أي : إن تأته أيَّ وقت من الليل (تأته) : (تأت) : فعل مضارع مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الكسر ؛ لوقوعه بعد الكسر ، والضمير يعود إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تعشو) : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره : (أنت) ، والجملة الفعلية في محل النصب حال من فاعل (تأته) تقديره : حالة كونك عاشياً ؛ أي : طالباً العشا والقِرىٰ (إلىٰ ضوء ناره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تعشو) ، والمقصود : النارُ لا ضَوْؤُها (تجد) : فعل مضارع مجزوم بـ(متىٰ) علىٰ كونه جواب الشرط لها ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) وأصل تجِد تَوْجِدُ بوزن (تَضْرِب) فحذفت الواو ؛ حملاً لها علىٰ حذفها في مضارع الغائب ؛ وهو (يجد) ، وإنما حذفت فيه ؛ لوقوعها بين عَدُوَتَيْها : الياء والكسرة (خَيْرَ نار) : مفعول (تجد) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف (نار) : مضاف إليه ولم يتعدَّ وجد هنا إلى المفعول الثاني ؛ لأنه من وجد بمعنىٰ لَقِيَ لا بمعنىٰ علم ؛ فهو مِنْ وجدان الضالة (عندها) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (خير موقد) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل الجر صفة لـ(نار) .

(و) الثامن منها : (أيان هو) أي : أيان (كمتىٰ) في كونه موضوعاً للدلالة على الزمان ، ثم ضمنت معنىٰ (إن) الشرطية فجزمت فعلين مثالها (كقوله) أي :

(فأيان ما تعدل به الريح تنزل)

وقوله :

أيـان نـؤمنـك تـأمـن غيـرنـا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

كقول أمية بن أبي عائذ العمري شاعر مخضرم بيتاً من (بحر الطويل) :

إذا النعجـة العجفـاء بـاتـت بقفـرة   **(فأيان ما تعدل به الريح تنزل)**

وتقدم ما في البيت في « التتمة » .

(و) كـ**(قوله)** أي : قول الشاعر بيتاً من (بحر البسيط) لم أر من ذكر اسم قائله :

(أيـان نـؤمنـك تـأمـن غيـرنـا وإذا   لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا)

وإعرابه : (أيان) : اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على الفتح (نؤمن) : فعل مضارع مجزوم بـ(أيان) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به (تأمن) : فعل مضارع مجزوم بـ(أيان) علىٰ كونه جواب شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) (غيرنا) مفعول به وهو مضاف ، والضمير مضاف إليه ، وجملة (أيان) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة ، الواو : عاطفة (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية ، مبني على السكون (لم) : حرف جزم ونفي (تدرك) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (الأمن) : مفعول به (لتدرك) ، (منا) : جار ومجرور متعلق بـ(تدرك) ، (لم) : حرف نفي وجزم (تزل) : فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : (أنت) ، (حذرا) : بفتح الحاء وكسر الذال : خبر (زال) منصوب بها ، وجملة (تزل) جواب إذا لا محل لها من

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾) ، وقوله :

أينمـــا الـــريـــح تميلهـــا تمـــل

الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة (أيان) .

(و) التاسع منها : (أين) وهو اسم (**موضوع للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط**) فجزم فعلين مثاله (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ ، و) كـ(**قوله**) أي : كقول حسان بن ضرار الكلبي بيتاً (من الرمل) :

صعـــدة نـــابتـــة فـــي حـــائـــر (**أينمـــا الـــريـــح تميلهـــا تمـــل**)

(صعدة) : بفتح الصاد وسكون العين ، وفتح الدال المهملات ؛ أي : رمح معتدل لين نابت ، وأنثه باعتبار أنه خشبة ؛ وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي) أي : المحبوبة صعدة ؛ أي : كالصعدة ، و(نابتة) : صفة لـ(صعدة) ، و(في حائر) : بالحاء والراء المهملتين ؛ أي : في مجتمع الماء : جار ومجرور متعلق بـ(نابتة) ويجمع علىٰ حيران وحوران ، وإنما خصَّ الحائرَ بالذِّكر ؛ لأن النابت فيه أنضر وأحسن منظراً من غيره ، و(أينما) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الفتح ، (وما) : زائدة والظرف متعلق بـ(تُمِيْلُها) محذوفة مفسرة بـ(تميلها) المذكور بعده ؛ لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ؛ أي : تميلها الريح ؛ أي : في أي مكان تميلها تَمِل (فتميلها) المحذوف : فعل مضارع مجزوم بـ(أينما) علىٰ أنه فعل الشرط لها ، والهاء العائدة على (الصعدة) مفعوله ، و(الريح) : فاعل بذلك الفعل المحذوف ، و(تميلها) المذكورة ـ بضم المثناة الفوقية وكسر المثناة التحتية المشددة ـ : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ؛ لأنه مفسر ومبين للفعل المحذوف المجزوم ،

(وأنىٰ) هو كأين (كقوله :

فـأصبحـت أنـىٰ تـأتهـا تستجِرْ بهـا تجـد حطبـاً جَـزْلاً ونـاراً تـأججـا)

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الريح) ، والهاء مفعوله ، والجملة جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب ، و(تمل) ـ بفتح المثناة الفوقية ـ : فعل مضارع مجزوم بـ(أينما) علىٰ كونه جواب الشرط لها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوازاً تقديره : (هي) يعود على (الصعدة) ، والريح : هي الهواء المسخر بين السماء والأرض ؛ وتؤنث كما هنا وهو الكثير ، وقد تذكر علىٰ معنى الهواء ، وأصلها : روح ؛ لأنها من راح يروح ، فقلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، وتجمع علىٰ أرواح ورياح ؛ وهي علىٰ أربعة أنواع : **الأولى** : الشمال ، وتأتي من جهة الشام ؛ وهي حارة في الصيف .

والثانية : الجنوب ، وهي مقابلة للشمال ، وتأتي من جهة اليمن .

والثالثة : الصبا ، وتأتي من جهة المشرق ، وتسمى : القبول أيضاً .

والرابعة : الدبور ، وتأتي من جهة المغرب .

والمعنىٰ : أن هـٰذه المرأة المحبوبة في الاعتدال واللين ، وفي أن تميلها الريح في أي مكان تمل : تشبه الرمح المعتدل اللين النابت ، كذلك في مجتمع الماء الذي إن تميله الريح في أي مكان من الأماكن يمل . انتهىٰ « ش » .

(و) العاشر منها : (**أنىٰ هو كأين**) أي : فهو اسم موضوع للمكان ، ثم ضمن معنىٰ (إن) الشرطية فجزم فعلين مثالها (**كقوله**) أي : كقول لبيد بن ربيعة (من الطويل) :

(فأصبَحْت أنىٰ تأتها تستجِرْ بها تجـد حطبـاً جَـزْلاً ونـاراً تـأججـا)

وقد تقدم في « التتمة » البحث عنه .

وقوله :

خليلـيَّ أنـىٰ تـأتيـانـي تـأتيـا أخاً غير ما يـرضيكما لا يحـاول

(وحيثما) هو كأين **(كقوله :**

حيثمـا تستقـم يقـدر لـك الله نجـاحـاً فـي غـابـر الأزمـان)

(وهٰذه الأدوات الإحدىٰ عشرة) الجازمة لفعلين **(كلها أسماء)** حتىٰ **(مهما)** **(إلا إن وإذما فإنهما حرفان)** الأول باتفاق ، والثاني على الأصح ، وإذا كان ما عداهما اسماً . .

(و) كـ **(قوله)** أي : كقول الشاعر من (بحر الطويل) لم أر من ذكر اسم هٰذا الشاعر :

(خليلـيَّ أنـىٰ تـأتيـانـي تـأتيـا أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول)

أي : يا خليلي ، والشاهد في (أنىٰ) حيث جزم الفعلين ؛ لأنه للشرط هٰهنا وغير منصوب بقوله : (لا يحاول) من حاولت الشيء إذا أردته . انتهىٰ « عيني » .

(و) الحادي عشر منها : **(حيثما هو كأين)** أيضاً أي : **فهو موضوع للمكان** ، ثم ضمن معنى الشرط فجزم فعلين مثالها **(كقوله)** أي : كقول الشاعر من (بحر الخفيف) وهو بلا نسبة :

(حيثمـا تستقـم يقـدر لـك الله نجـاحـاً فـي غـابـر الأزمـان)

أي : في الأزمان المستقبلة الباقية .

(وهٰذه الأدوات الإحدىٰ عشرة الجازمة لفعلين كلها أسماء حتىٰ « مهما ») على الصحيح **(إلا إن وإذما فإنهما حرفان ؛ الأول)** منهما وهو (إن) حرف **(باتفاق)** النحاة .

(والثاني) وهو (إذما) حرف **(على الأصح ، وإذا كان ما عداهما اسماً . .**

فلا بد له من محل من الإعراب : إما النصب أو الرفع ؛ لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير ؛ فما كان منها اسم زمان أو مكان . . فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط ، وما كان غير ذلك . . فهو في محل رفع بالابتداء إن كان فعل الشرط غير متعد نحو : من يقم . . أقم معه ، وإلا ؛ فإن وقع عليه نحو : من تضرب أضرب ، أو علىٰ ضميره ، . . . .

فلا بد له من محل من الإعراب : إما) من (**النصب**) على الظرفية ؛ كأين وأيان .

(**أو**) من (**الرفع**) كمن وما (**لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط**) على الظرفية .

(**أو**) معمولة (**للابتداء لا غير**) ذلك المذكور جائزاً فيها من كونها معمولة لفعل الشرط أو للابتداء ، إذا عرفت كونها معمولة لفعل الشرط أو للابتداء ، وأردت تفصيل ذلك . . (**فـ**) أقول لك : (**ما كان منها**) أي : من أسماء الشرط (**اسم زمان**) كمتىٰ وأيان (**أو**) اسم (**مكان**) كأين وأنىٰ (. . **فهو في محل نصب على الظرفية**) منصوبةً (**بفعل الشرط ، وما كان**) منها (**غير ذلك**) أي : غير اسم زمان أو مكان (. . **فهو في محل رفع بالابتداء إن كان فعل الشرط غير متعد**) أي : لازماً ، مثال كونه لازماً (**نحو : من يقم . . أقم معه ، وإلا**) أي : وإن لم يكن فعل الشرط لازماً : بأن كان متعدياً . . ففيه تفصيل ذكره بقوله : (**فإن وقع**) فعل الشرط (**عليه**) أي : على اسم الشرط ؛ أي : فإن كان فعل الشرط دالاً علىٰ حدث واقع على اسم الشرط مثاله (**نحو : من تضرب أضرب**) فإن (تضرب) يدل على الضرب الواقع علىٰ (من) الشرطية .

(**أو**) دالاً علىٰ حدث واقع (**علىٰ ضميره**) أي : علىٰ ضمير يعود على اسم الشرط .

أو متعلقه نحو : من رأيته أو أخاه فأكرمه . . فهو في محل نصب ، ويجوز في المثال الرفع أيضاً على الابتداء ، وقد أفهم كلامه : أن الجزم بـ(حيث وإذ) مخصوص باقتران (ما) بهما كما لفظ به ، وأما غيرهما . . . .

(أو) دالاً علىٰ حدث واقع علىٰ (متعلقه) أي : علىٰ ملابسه ؛ أي : علىٰ ملابس ضميره ؛ أي : ضمير اسم الشرط ، مثال الأول ؛ أي : مثال كون فعل الشرط دالاً علىٰ حدث واقع على اسم الشرط (نحو : من رأيته) فأكرمه ، فإن الرؤية واقعة علىٰ ضمير يعود على اسم الشرط ، ومثال الثاني ؛ أي : مثال كون فعل الشرط دالاً علىٰ حدث واقع علىٰ ملابس ضمير يعود على اسم الشرط (أو) نحو : من رأيت (أخاه فأكرمه) فإن الرؤية واقعة على الأخ الملابس لضمير اسم الشرط (. . فهو) أي : فاسم الشرط (في محل نصب) على المفعولية لفعل الشرط وهو (تضرب) في المثال الأول ، و(رأيت) في المثالين الأخيرين .

(و) لكن (يجوز في المثال) المذكور ؛ أي : في جنس المثال المذكور ، وهو ما كان فعله متعدياً من قوله : (من تضرب أضرب) ، و(من رأيته أو رأيت أخاه فأكرمه) (الرفعُ) أي : رفع اسم الشرط (أيضاً) أي : كما يجوز نصبه على المفعولية (على الابتداء) متعلق بالرفع ؛ أي : يجوز رفع اسم الشرط على الابتداء كما يجوز نصبه على المفعولية لفعل الشرط .

(وقد أفهم) وأشعر (كلامه) أي : كلام المصنف وتمثيله (أن الجزم بـ« حيث وإذ ») يعني : إذما (مخصوص بـ) حالة (اقتران « ما ») الزائدة (بهما) أي : (بحيث وإذ) حيث مثل لهما بمثال اقترنا فيه بـ(ما) (كما لفظ) بهما في تعداد أسماء الشروط (به) أي : باقترانهما بـ(ما) .

(وأما غيرهما) أي : غير (حيثما وإذما) من سائر أدوات الشرط باعتبار اقتران

.. فهو قسمان : قسم لا يلحقه (ما) وهو : (من ، ومهما ، وما ، وأنىٰ) ، وقسم يجوز فيه الأمران ؛ وهو الباقي .

(ما) بها وعدمه (.. فهو) أي : ذلك الغير (قسمان : قسم) واحد من القسمين (لا يلحقه « ما ») الزائدة (وهو) أي : ذلك القسم (« من ، ومهما ، وما ، وأنىٰ » ، وقسم) واحد منهما (يجوز فيه الأمران) أي : لحوق (ما) به وعدم لحوقها به (وهو) أي : ذلك القسم الذي يجوز فيه الأمران (الباقي) منها ؛ كإن ، وأين ، وأي ، وأيان ، ومتىٰ .

وحاصل إعراب أسماء الشروط وكذا الاستفهام : أن الأداة إن وقعت علىٰ زمان أو مكان.. فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً نحو : متىٰ تأته ، وأيان نؤمنك ، وحيثما تستقم... إلخ .

أو ظرفاً لخبره إن كان ناقصاً ؛ كـ : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ ، فأينما : ظرف متعلق بمحذوف خبر (تكونوا) الذي هو فعل الشرط ، و(يدرككم) : جوابه ، وإن وقعت علىٰ حدث.. فمفعول مطلق لفعل الشرط ؛ كأي ضرب تضرب أضرب .

أو علىٰ ذات ؛ فإن كان فعل الشرط لازماً نحو : من يقم أضربه.. فهي مبتدأ ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً علىٰ أجنبي منها نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ ، وخبره : إما جملة الشرط ، أو الجواب ، أو هما ، وهي أقوال ثلاثة : والراجح منها : الأول ؛ فإن كان متعدياً وسلط على الأداة.. فهي مفعوله نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ ﴾ ، ومن يضرب زيداً.. أضربه ، وإن سلط علىٰ ضميره أو علىٰ ملابسه.. فاشتغال نحو : من يضربه أو من يضرب أخاه زيد.. أضربه ، فيجوز في (من) كونها مفعولاً لمحذوف يفسره فعل الشرط ، أو يكون مبتدأ ، وفي خبره ما مر من الأقوال الثلاثة آنفاً .

(ويسمى الفعل الأول) من الفعلين المجزومين بإحدىٰ هـٰذه الأدوات : (شرطاً) لتعليق الحكم عليه ، ولا يكون ماضيَ المعنىٰ ؛ لأنه مفروض حصوله في المستقبل ، فيمتنع مضيه فلا تقول : إن قام زيد أمس ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ . . فالمعنىٰ : إن تبين أني كنت قلته .

وإنما كان العامل في الأداة : هو فعل الشرط لا الجواب عكس (إذا) الشرطية ؛ لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل في متقدم عليه ، ولأنه قد يقترن بالفاء أو بإذا الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، واغتفر ذلك في (إذا) لأنها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ كما مر في الإضافة . انتهىٰ من « الخضري » .

(ويسمى الفعل الأول من الفعلين المجزومين بإحدىٰ هـٰذه الأدوات : شرطاً) أي : مُعلَّقاً عليه (لتعليق الحكم) المفهوم من الجواب (عليه) أي : علىٰ وجود الحكم المفهوم من الشرط .

(ولا يكون) الأول منهما (ماضي المعنىٰ ؛ لأنه) أي : لأن الأول منهما (مفروض حصوله في المستقبل ؛ فيمتنع مضيه فلا تقول : إن قام زيد أمس) أقم ، والمراد : أن معنىٰ شرطية الأول : أن العقل يحكم بوجود الثاني عند وجود الأول معلقاً عليه ، لا أنه شرط في الواقع يتوقف عليه وجود الثاني ؛ كما في « المطول » انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وأما) الاعتراض بـ(قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾) ، بأن الشرط فيه كان ماضيَ المعنىٰ (. . فـ) يجاب عنه : بأن (المعنىٰ) أي : معنىٰ هـٰذه الآية (إن تبين) وظهر (أني كنت قلته) . . فقد علمته ، وعبارة « الخضري » : (وأما ما يكون فيه معنى الشرط ، أو الجواب ، أو هما واقعاً في الماضي كـ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ . . فمؤول بأن المراد : إن تبين في المستقبل أني كنت قلته في

(ويسمى الثاني) منهما (جواباً) لترتبه على الأول ترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الأول ، وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنىٰ ؛ لأن حصوله معلق علىٰ حصول الشرط في المستقبل ، ويمتنع تعليق الحاصل الثابت علىٰ حصول ما يحصل في المستقبل ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ . . فالمعنىٰ : فإن ثبت ذلك . . فقد ثبت صدقها . . . .

الماضي . . فأنا أعلم أنك قد علمته ، فكان كل من الشرط والجواب مستقبلاً لا ماضياً ، فبهٰذا التأويل اندفع الاعتراض به) انتهىٰ منه .

(ويسمى الثاني منهما) أي : من الفعلين : (جواباً ؛ لترتبه على الأول) ترتباً كـ(ترتب الجواب على السؤال) أي : لشبهه جواب السؤال في لزومه لكلام سبقه .

(وجزاء ؛ لأن مضمونه) أي : لأن مضمون الفعل الثاني ومدلوله (جزاء لمضمون) الفعل (الأول) ومدلوله ؛ أي : لترتبه على الأول ؛ كالثواب المترتب على الفعل ، فتسميته بهما مجاز في الأصل ، ثم صارا حقيقة عرفية . انتهىٰ « خضري » .

(وهو) أي : الفعل الثاني المسمىٰ بالجواب (كالشرط) أي : كالفعل الأول الذي يسمىٰ بالشرط (لا يكون) أي : الفعل الثاني (ماضي المعنىٰ ؛ لأن حصوله) أي : حصول الفعل الثاني (معلق علىٰ حصول) فعل (الشرط) الذي هو الفعل الأول (في المستقبل ، ويمتنع تعليق الحاصل الثابت علىٰ حصول ما يحصل في المستقبل ، وأما) الاعتراض بـ(قوله تعالىٰ : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾) ، وبقوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ ، بأن الجواب كان ماضي المعنىٰ في الآيتين فلا يمتنع كون الجواب ماضي المعنىٰ (. . فـ) يجاب عنه : بأن (المعنىٰ : فإن ثبت ذلك . . فقد ثبت صدقها) ، وعبارة « الخضري »

ثم الفعلان إن كانا مضارعين . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين . . فالجزم لمحلهما ، أو مختلفين ماضياً ومضارعاً ، أو عكسه . . فلكل منهما حكمه ،

هنا : فيجاب عنه : بأن المعنىٰ : إن يتبين قد قميصه من قبل . . فاعلموا أنه كذب عليها وهي بريئة ، وإن يتبين قد قميصه من دبر . . فاعلموا أنها كذبت عليه فهو بريء ، وإن يسرق في المستقبل . . فأخبركم أنه قد سرق أخوه ، وقيل : الجواب محذوف ، والمذكور تعليل له ؛ أي : إن يتبين قد قميصه من قبل . . فاعلموا أنها بريئة ؛ لأنه كذب عليها ، وإن يتبين قد قميصه من دبر . . فاعلموا أنه بريء ؛ لأنها كذبت عليه ، وإن يسرق فيتأسَّ ؛ لأنه قد سرق أخ له من قبل ، ونظيره قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ أي : فتسل بمن قبلك) انتهىٰ منه .

(**ثم الفعلان**) اللذان جزمتهما هـٰذه الأدوات (**إن كانا مضارعين . . فالجزم للفظهما**) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾ ، ونحو : إن يقم زيد . . يقم عمرو .

(**أو**) كانا (**ماضيين . . فالجزم لمحلهما**) نحو : إن قام زيد . . قام عمرو .

(**أو مختلفين ماضياً ومضارعاً**) نحو : إن قام زيد . . يقم عمرو .

(**أو**) كانا (**عكسه**) بأن كانا مضارعاً وماضياً نحو : إن يقم زيد . . قام عمرو (. . **فلكل منهما**) أي : لكل من الأول والثاني ، أو لكل من الماضي والمضارع (**حكمه**) أي : حكم الكل من كون الماضي مجزوماً محلاً ، والمضارع لفظاً ، فالأقسام أربعة ، والأحسن منها : كونهما معاً مضارعين ؛ لظهور أثر العامل فيهما ، ثم ماضيين ؛ لحصول المشاكلة في عدم التأثير ، سواء كانا ماضيين لفظاً : كإن قام زيد قام عمرو ، أو ماضيين معنىً ، وهو المضارع المنفي بـ(لم) ، أو مختلفين : كإن لم تقم لم أقم ، ثم الأحسن كون الشرط ماضياً والجواب مضارعاً نحو : إن قام

ولا يكون الشرط إلا جملةً فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بـ(قد) ، أو تنفيس ، أو ناف غير (لا ولم) ، وأما الجواب . . فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ، أو جملة اسمية (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً) بأن كان أحد

زيد . . يقم عمرو ؛ لأن فيه خروجاً من الأضعف ؛ وهو عدم التأثير إلى الأقوىٰ وهو التأثير ، وأما عكسه ؛ وهو كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً . . فخصَّه الجمهور بالضرورة ، وأجازه الفراء وابن مالك اختياراً ؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « من يقم ليلة القدر . . غفر له ما تقدم من ذنبه » ولـٰكنه قليل عندهما ، والأولىٰ في المعطوف على الشرط أو على الجواب موافقته مضياً وعدمه ، ويجوز اختلافهما . انتهىٰ « خضري » .

ثم ذكر الشارح توطئة لكلام المصنف فقال : (ولا يكون) فعل (الشرط إلا جملة فعلية) لا اسمية ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية (خبرية) لا إنشائية (فعلها متصرف) لا جامد ؛ كعسىٰ وليس (غير مقرون بـ« قد » ، أو) غير مقرون بحرف (تنفيس) كالسين وسوف (أو) غير مقرون بـ(ناف غير « لا ولم ») كلن ولما ؛ أي : غير المضارع المنفي بهما ، أما المضارع المنفي بهما . . فيجيء شرطاً ، أما (لا) . . فلأنها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو : جئت بلا مال ، وأما (لم) . . فلتغييرها معنى المضارع إلى الماضي صارت ؛ كجزئه مع قلة حروفها ، أما (لما) أختها . . فكثيرة حروفها ، وأما (لن) . . فإنها تدل على الاستقبال وهو غير محقق ، وأما أداة الشرط . . فلا تدخل إلا علىٰ محقق الحصول فبينهما تناف .

(وأما الجواب . . فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها) وأنواعها ، سواء كانت خبرية أو إنشائية ، متصرفة كانت أو جامدة ، ماضوية كانت أو مضارعية (أو) يكون (جملة اسمية ، وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً : بأن كان) الجواب (أحد

الأمور التي لا يصح أن تقع شرطاً كأن كان جملة اسميةً أو فعلية ، فعلها طلبي أو منفي بغير (لا ولم) ....

الأمور) السبعة (التي لا يصح أن تقع شرطاً) من الأمور المذكورة في الشرح ، المجموعة في قول بعضهم :

اسميـــة طلبيـــة وبجـــامـــد وبمـــا وقـــد وبلـــن وبـــالتنفيـــس

وزاد في « المغني » على هذه السبعة : الجواب المقرون بحرف له الصدر ؛ كرب ، ومثلها كأنَّ نحو : ﴿ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ ، وكذا المصدَّرُ بالقسم أو بأداة شرط نحو : ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ . . . ﴾ الآية . انتهىٰ « خضري » .

(كأن كان) الجواب (جملة اسمية) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(أو) كان الجواب جملة (فعلية فعلها طلبي) نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ .

(أو) كان جملة فعلية فعلُها (منفي بغير « لا ولم ») نحو : ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ .

أو كان جملة فعلية فعلها جامد نحو : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ ﴾ .

أو كان جملة فعلية فعلها مقرون بـ(قد) نحو : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ .

أو فعلها مقرون بالتنفيس نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ ﴾ .

(. . وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه ، مثال الجملة الاسمية (نحو : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) ، والفعلية التي فعلها طلبي نحو : (﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾) ، والتي فعلها مقرون بناف نحو : (﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾) ، ونحو : ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ ، فالفاء في هٰذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر ،

أو جملة فعلية فعلها منفي بـ(ما) نحو : إن جاء زيد فما أضربه (. . **وجب اقترانه**) أي : اقتران الجواب (**بالفاء** ؛ **ليحصل الربط بين الجواب وشرطه**) إذ بدونها لا ربط ؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة ، وخُصَّت الفاء بذلك ؛ لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبَّبَ عن الشرط والعاقب له (**مثال الجملة الاسمية نحو** : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾) ، ونحو : إن جاء زيد . . فهو محسن .

(**و**) **مثال الجملة** (**الفعلية التي فعلها طلبي نحو** : ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾) ، ونحو : إن جاء زيد . . فاضربه .

(**و**) **مثال الفعلية** (**التي فعلها مقرون بناف**) غير (لا ولم) (**نحو** : ﴿وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ ونحو : إن جاء زيد فلن أضربه (**ونحو** : ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ ، **فالفاء في هٰذه الأمثلة ونحوها**) كـ : ﴿فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ ، (**واجبة الذكر**) لأن الجزم الذي يحصل به الربط فُقد في اللفظ فأتي بالفاء لتفيد الربط والسببية ، وأن الجواب مرتب على الشرط ، وخصَّت بذلك ؛ لأنها للترتيب فلا فصل ، والجواب مرتب على الشرط بتعقيب ، لٰكن يقال : الماضي لا يؤثر في لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاءُ عليه إذا كان جواباً ؛ فليتدبر . انتهىٰ « حمدون » .

ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور ،

(ولا يجوز تركها) أي : ترك الفاء في هـٰذه المواضع السبعة ؛ لوجوب اقترانها بالفاء (إلا في ضرورة) الشعر ؛ كقوله :

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا سيلفىٰ علىٰ طول السلامة نادما

الغيُّ : الضلال ، والشاهد في (سيلفىٰ ، ونادماً) : مفعول ثان ، وقوله :

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلان

ويروىٰ : (والشر بالشر عند الله سيان) ، والبيتُ : لعبد الرحمـٰن بن حسان ، والشاهد ظاهر (والشر) : مبتدأ خبره (بالشر) ، (ومثلان أو سيان) : خبر مبتدأ محذوف تقديره : (هما) .

(أو ندور) كحديث : « فإن جاء صاحبها ، وإلا . . استمتع بها » قال ابن مالك : (تضمنت هـٰذه الرواية حذف جواب « إن » الأولىٰ ، وحذف شرط « إن » الثانية ، وحذف الفاء من جوابها ، والأصل : فإن جاء صاحبها . . فأدِّها إليه ، وإلا يجيء . . فاستمتع بها ، والضمير في « صاحبها » عائد على اللقطة) انتهىٰ « يس » .

ونقل الأزهري في « التصريح » عن ابن الناظم : (أن الجواب إذا كان صالحاً للشرط . . الأكثر خلوه من الفاء ، ويجوز اقترانه بها نحو : ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ﴾ ، ثم قال وقال غيره : إذا رفع المضارع . . فالجواب جملة اسمية) انتهىٰ .

وفي « جمع الجوامع » للسيوطي : يرفع الجواب وجوباً إن اقترن بالفاء ، سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، أم مضارعاً نحو : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ ﴾ ، وإنما رفع ؛ لأنه حينئذ من جملة اسمية ؛ وهو خبر مبتدأ

وهي متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية ؛ أما فيها . . فلا تتعين له بل يجوز الربط بها (أو بإذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب وفي عدم الابتداء بها (نحو : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾) ، ويشترط في الجملة المقترنة بـ(إذا) ألا تكون إنشائية نحو : إن عصىٰ زيد . . فويل له ، وألا تقترن بأداة نفي نحو : إن قام زيد . . فما بكر قائم ؛ ولا بـ(إنَّ) نحو : إن . . . .

محذوف تقديره : فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف ، قالوا : ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء . . كان الفعل يجزم ، لكن العرب التزمت رفع الفعل فعلم أنها غير زائدة . انتهىٰ « يس » .

(**وهي**) أي : الفاء (**متعينة للربط فيما عدا الجملة الاسمية**) من المواضع الستة الباقية (**أما فيها**) أي : أما الربط في الجملة الاسمية (. . **فلا تتعين**) الفاء (**له**) أي : للربط (**بل يجوز الربط**) في الجملة الاسمية (**بها**) أي : بالفاء .

(**أو بإذا الفجائية ؛ لشبهها**) أي : لشبه (إذا) الفجائية (**بها**) أي : بالفاء (**في الدلالة على التعقيب**) أي : علىٰ تعقيب وقوع ما بعدها ؛ لوقوع ما قبلها بلا تأخر (**وفي عدم**) جواز (**الابتداء**) أي : ابتداء الكلام (**بها**) أي : بـ(إذا) الفجائية ، وأفاد تعبيره بـ(أو) في قوله : (أو بإذا الفجائية) أنه لا يجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية ؛ لأنها عوض عن الفاء فهما لا يجتمعان ، وجوز بعضهم الجمع بينهما ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، فتكون (إذا) حينئذ مؤكدة لمعنى الفاء ، فعلىٰ هٰذا القول : تكون كلمة (أو) في كلام المصنف مانعة خلو لا مانعة جمع ، مثال الربط بـ(إذا) الفجائية (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ، **ويشترط في الجملة المقترنة بـ« إذا »**) الفجائية (**ألا تكون إنشائية نحو : إن عصىٰ زيد . . فويل له ، وألا تقترن بأداة نفي نحو : إن قام زيد . . فما بكر قائم ، ولا بـ« إن »**) المكسورة المشددة (**نحو : إن**

قام زيد . . فإن بشراً قائم ، فهـٰذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء ، ولا يجوز فيها (إذا) ، واستغنى المؤلف عن ذكرها ؛ إحالةً على المثال فإنه جامع لها ، وقد اقتضت عبارته : أن الجواب إذا صلح أن يجعل شرطاً . . لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيما إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ(لا)، وقال الرضي :

قام زيد . . فإن بشراً قائم ، فهـٰذه المواضع الثلاثة تتعين) وتجب (**فيها الفاء ، ولا يجوز فيها**) أي : في هـٰذه المواضع الثلاثة (« إذا ») الفجائية ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة الفاء ؛ لأنها فرع عنها ، فلذلك اشترط فيها أن تكون الجملة الاسمية غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة ، فتتعين الفاء في هـٰذه المواضع الثلاثة المذكورة كما مثلها الشارح .

(**واستغنى المؤلف عن ذكرها**) أي : عن ذكر هـٰذه المواضع الثلاثة (**إحالة**) أي : حوالة (**على المثال فإنه جامع لها**) أي : لهـٰذه الشروط الثلاثة ، وقولهم : (إذا الفجائية) ـ بضم الفاء والمد ـ من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : (إذا) الدالة علىٰ وقوع ما بعدها فجأة ؛ أي : بغتة ، وهل (إذا) هـٰذه حرف ، أو ظرف زمان ، أو مكان خلاف . انتهىٰ « خضري » .

(**وقد اقتضت عبارته**) أي : عبارة المصنف حيث قال : (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطاً . . وجب اقترانه) : (**أن الجواب إذا صلح أن يجعل شرطاً . . لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز**) اقترانه بها وإسقاطها عنه (**وبه**) أي : وبجواز اقترانه بها (**صرح ابن الحاجب فيما إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً**) نحو : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ ، (**أو منفياً بـ« لا »**) نحو : ﴿ فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾ ، أما المنفي بـ(لم) . . فلا تدخله الفاء أصلاً على القاعدة ؛ لأنه يقع شرطاً ، وقال أبو جعفر : (يجوز دخول الفاء وتركه ، ولم يثبت) (**وقال الرضي** :

(الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطاً . . فلا حاجة إلىٰ رابط بينه وبين الشرط ؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه) .

(وذكر صاحب « الآجرومية » في الجوازم كيفما نحو : كيفما تفعل . . أفعل) والمشهور فيها عدم الجزم (والجزم بها مذهب كوفي) وهو شاذ ؛ لاستحالة المعنىٰ ، فإنها لازمة لعموم الأحوال فإذا قلت : كيفما تقرأ أقرأ . . كان معناه علىٰ أي حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها ، وهـٰذا المعنىٰ متعذر ؛ لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب ، . . . .

الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطاً . . فلا حاجة إلىٰ رابط بينه) أي : بين الجزاء (**وبين الشرط ؛ لأن بينهما**) أي : بين الجزاء وبين الشرط (**مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه**) أي : وقوع الجزاء (**موقعه**) أي : موقع الشرط .

(**وذكر صاحب « الآجرومية »**) ومؤلفها (**في الجوازم كيفما**) أي : عدها منها ؛ وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال مثالها (**نحو : كيفما تفعل . . أفعل ، و**) القول (**المشهور**) عند البصريين (**فيها**) أي : في (كيفما) (**عدم الجزم**) وإنما لم تجزم عندهم ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو : كيفما تجلس . . أجلس فلا يصح : كيفما تجلس أذهب .

(**والجزم بها مذهب كوفي ، وهو**) أي : الجزم بها (**شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم في الجوازم ، وإنما كان شاذاً (**لاستحالة المعنى**) الذي تدل عليه وتعذره ؛ وهو تعميم الأحوال (**فإنها لازمة لعموم الأحوال**) وشمولها .

(**فإذا قلت : كيفما تقرأ أقرأ . . كان معناه**) أي : معنىٰ قولك هـٰذا : (**علىٰ أي حال وكيفية تقرأ أقرأ أنا مثلها ، وهـٰذا المعنىٰ**) أي : قراءته علىٰ جميع كيفيات قراءة المخاطب (**متعذر**) أي : غير ممكن ؛ لاختلاف أحوال الناس في كل شيء (**لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب**) أي : متعسر لا يمكن

ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال (ما) بها ، قال المؤلف ، كالدماميني : (ولم نقف لها علىٰ شاهد في كلام العرب ، . . . .

الإتيان به (**ولا يتقيد الجزم بها عند**) الفريق (**الكوفي باتصال « ما » بها**) فتقول : كيف تجلس أجلس ؛ كما تقول : كيفما تجلس أجلس ؛ أي : علىٰ أي حالة من حالات جلوسك أجلس : من تربع ، وتورك ، وافتراش ، وإقعاء .

(**قال المؤلف**) رحمه الله تعالىٰ : (**كالدماميني**) اسمه : محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي ، بدر الدين الدماميني ، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٢هـ) قدم القاهرة ، ودخل دمشق ، ومكة ، واليمن ، والهند ، توفي في الهند سنة (٨٣٧هـ) .

(**ولم نقف لها علىٰ شاهد في كلام**) فصحاء (**العرب**) يستدل به على الجزم بها ، ولفظة (مثال) زيادة من النساخ لا معنىٰ له ؛ كما هو ساقط في نسخة « الكواكب » .

والغالب مجيئها استفهاماً عن حال الشيء وصفته ، فإذا قلت : كيف زيد ؛ أي : علىٰ أي حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجر عليها نحو : علىٰ كيف تبيع الأحمرين ؛ أي : اللحم والخمر ، ويلزم في جوابها التنكير ؛ كصالح ، في جواب من قال لك : كيف زيد ، قال الخبيصي : (ولا يقع مرجعاً للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدأ في الحال ، أو في الأصل ؛ فالأول نحو : كيف أنت ، والثاني : كيف كنت ، وكيف ظننت زيداً ، وكيفما كنتَ كنتُ ، وكيفما ظننته كذلك ، أو حالاً نحو : كيف جئت ؛ أي : علىٰ أي حال راكباً أم ماشياً ، أو مفعولاً مطلقاً نحو : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ أي : أي فعل فعل ربك ، وهي عند الجمهور ظرف فمحلها نصب أبداً وتقديرها : علىٰ أي حال أفي أي حال ، وعند الأخفش والسيرافي : اسم ، فمحلها رفع مع المبتدأ ، ونصب مع غيره) انتهىٰ « كواكب » .

وقد يجزم بإذا) لـكن لا يقع ذلك إلا (**في ضرورة الشعر** ؛ **كقوله**) :

استغـن مـا أغنـاك ربـك بـالغنـىٰ (**وإذا تصبـك خصـاصـةٌ فتجمَّـل**)

بالجيم أو بالحاء المهملة ، وقوله :

وإذا تصبك خصاصة فارجُ الغنىٰ وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب

وهو أيضاً شاذ ؛ للمنافاة بين (إذا ، وإن) الشرطية ؛ وذلك أن كلمات الشرط

(**وقد يجزم بإذا**) الظرفية الدالة على المستقبل ؛ لأن فيها معنى الشرط غالباً ، ولذا اختير بعدها الفعل والعامل فيها (ما) هو جواب لها .

(**لـكن**) استدراك علىٰ قوله : (وقد يجزم بإذا) رفع بها توهم جزمها مطلقاً ؛ أي : لـكن (**لا يقع ذلك**) المذكور من الجزم بها (**إلا في**) حال (**ضرورة الشعر**) وذلك (**كقوله**) أي : كقول عبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة شاعر إسلامي بيتاً (من الكامل) :

(**استغـن مـا أغنـاك ربـك بـالغنـىٰ وإذا تصبـك خصـاصـةٌ فتجمَّـل**)

بالجيم أو بالحاء المهملة ، وقوله) أي : قول الآخر :

(**وإذا تصبك خصاصة فارج الغنىٰ وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب**)

وقول الآخر أيضاً :

وإذا تصبـك مـن الحـوادث نكبـة فـاصبـر فكـل غمـامـة فستنجلـي

والشاهد في الأبيات ظاهر (**وهو**) أي : الجزم بـ(إذا) (**أيضاً**) أي : كما أنها لا تجزم إلا في الشعر (**شاذ**) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم لأدوات الشرط ؛ قياساً علىٰ (إن) الشرطية ، وإنما قلنا شاذ : (**للمنافاة**) والمباينة (**بين** « **إذا** ») الشرطية (و) بين (« **إن** » **الشرطية** ؛ **وذلك**) التنافي (**أن كلمات الشرط**) وأدواته

إنما تجزم ؛ لتضمنها معنىٰ (إن) التي هي موضوعة للإبهام والشك ، وكلمة (إذا) موضوعة للتحقيق فهما متنافيان .

(**إنما تجزم**) فعلين (**لتضمنها**) أي : لتضمن تلك الأدوات (**معنىٰ « إن »**) الشرطية (**التي**) صفة لـ(إن) (**هي موضوعة للإبهام والشك ، وكلمة « إذا » موضوعة للتحقيق**) والتعيين (**فهما**) أي : الإبهام والتعيين (**متنافيان**) أي : متباينان ومتخالفان ، وعبارة « يس على المجيب » : (لأن « إذا » الموضوعة لزمن معين واجب الوقوع ، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه) انتهىٰ منه .

وهـٰذا ؛ أي : تخصيص جزمها بالشعر ما جرىٰ عليه ابن مالك في « الكافية » ، وظاهر كلامه في « التسهيل » جواز جزمها في النثر علىٰ قلة ، وهو ما صرح به في « التوضيح » فقال : (هو في النثر نادر وفي الشعر كثير ، وجعل قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله تعالىٰ عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما . . فكبرا أربعاً وثلاثين . . . » الحديث) .

وذهب بعضهم إلىٰ أنها تجزم في النثر إذا أريد بعدها ما قال أبو حيان في « شرح التسهيل » : (إذا استعملت « إذا » شرطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا قولان ؟ قيل : تكون مضافةً وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وبين غيره ، وقيل : ليست مضافة معمولة للفعل بعدها ؛ لأنها لو كانت مضافة . . لكان الفعل من تمامها فلا يحصل بها الربط قال : وينبني علىٰ ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال : إنها مضافة . . أعمل الجزاء فيها ولا بد ، ومن منع ذلك . . أعمل فيها فعل الشرط ؛ كسائر الأدوات) انتهى

وظاهره أن الخلاف جاء فيها وإن كانت جازمة ، وهو خلاف ما في « المغني » فليراجع . انتهىٰ « يس » .

ولما أنهى الكلام علىٰ ما يعرب بالأصالة والاستقلال.. أخذ يتكلم علىٰ ما يعرب تبعاً لغيره ؛ وهو أربعة أشياء : وبدأ منها بالنعت فقال : . . . .

قال الشارح : (**ولما أنهىٰ**) وأتم المصنف (**الكلام علىٰ ما يعرب بالأصالة والاستقلال**) عطف مرادف علىٰ ما قبلها ؛ وهو المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات (. . **أخذ**) أي : شرع (**يتكلم علىٰ ما يعرب تبعاً لغيره ؛ وهو أربعة أشياء : و**) قد (**بدأ منها بالنعت**) أي : أراد أن يشرع فيه (**فقال**) :

باب النعت

[ص] :

(باب النعت)

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

ولما أنهى المصنف الكلام علىٰ ما يعرب علىٰ غير وجه التبع . . أخذ يتكلم علىٰ ما يعرب تبعاً ؛ وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسق ، وإنما بدأ منها بالنعت ؛ لأنها ترتب علىٰ هـٰذا الترتيب إذا اجتمعت ، وقد نظمها بعضهم علىٰ هـٰذا الترتيب فقال :

نعت البيان مؤكد بدل نسق ... هـٰذا هو الترتيب في القول الأحق

والنعت **لغةً** : وصف الشيء بما هو فيه ، **واصطلاحاً** : إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه ، وهـٰذا تعريف النعت بالمعنى المصدري ، وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به ؛ وهو المراد هنا ، ويرادفه : الصفة والوصف على الصحيح ، وعرفوه علىٰ هـٰذا : بأنه التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به ، فخرج بقولهم : (يتمم متبوعه) البدل وعطف النسق ؛ لأن البدل مقصود في نفسه وليس القصد به إتمام متبوعه ، ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه ، وخرج بقولهم : (لبيان صفة من صفاته . . .) إلخ ، عطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما تبعاه ، لـٰكن لا يدلان علىٰ معنىً فيه ؛ أما البيان . . فلأنه عين الأول ، وأما التوكيد . . فلأنه يكون بالنفس مثلاً ، ونفس الشيء هو الشيء لا معنىً فيه . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وقيل : النعت ما يمكن زواله عن محله ؛ كاللون العارض ، وعدم العالمية في

النعت : هو التابع

المخلوق والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله ؛ كاللون الخلقي ، والعالمية في الخالق ، ولذا يقال : صفة الله سبحانه ، ولا يقال : نعت الله ، والوصف أعم منهما ؛ لأنه يقال : الحال والخبر وصف معنوي ، ولا يقال : نعت معنوي . انتهىٰ « كواكب » .

وهٰذا التعريف الذي ذكرناه شامل لجميع أنواع النعت ؛ فإنه إما لتخصيص نكرة نحو : مررت برجل كاتب ، أو توضيح معرفة نحو : مررت بزيد التاجر ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات ، والتوضيح : رفع الاحتمال في المعارف أو لمدح نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، أو لذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو الترحم نحو : اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين ، أو لتوكيد نحو ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، وهٰذا هو المراد بقولهم في التعريف : (الذي يتمم متبوعه) ، فإن المراد به : ما يطالبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة ولذلك لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً ؛ لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها علىٰ معان منسوبة إلىٰ غيره ، ومعنى المشتق : ما دل علىٰ حدث وصاحبه ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ؛ كما بيناها في « الفتوحات » بما لا مزيد عليه .

ومعنى المؤول به : هو ما أقيم مقامه في معناه ؛ كاسم الإشارة ، وذي بمعنىٰ صاحب ، والمنسوب ، والجملة ، والمصدر الملتزم تذكيره وإفراده نحو : عدل .

وعرفه المصنف : علىٰ أنه بمعنى المنعوت به ، وهو المعروف في استعمال النحاة بقوله : (النعت) : المصطلح عليه عند النحاة (هو) الاسم (التابع) لما قبله ؛ أي : التالي له فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح : نفس العامل في متبوعه ، وقيل العامل فيه : التبعية استقلالاً ، وعليه الأخفش ، ونسبه أبو حيان إلىٰ سيبويه وأكثر المحققين ، وقوله : (التابع) جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله :

المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه ، والمراد بالمشتق : اسم الفاعل ؛ كضارب ، واسم المفعول ؛ كمضروب ، والصفة المشبهة ؛ كحسن ، واسم التفضيل ؛ كأعلم ، والمراد بالمؤول بالمشتق :

(**المشتق أو المؤول به**) فصل أخرج جميع التوابع غير النعت ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ متبوعه نحو : زيد قائم قائم ، فإنه أخرجه بقوله : (**المباين**) أي : المخالف لفظه (**للفظ متبوعه**) فإن قائم الثاني في المثال المذكور غير مباين لمتبوعه ؛ بل مساو له في لفظه فأخرجه بقوله : (المباين للفظ متبوعه) ، لأنه توكيد لفظي (**والمراد بالمشتق**) هنا : المشتق الاصطلاحي لا اللغوي ؛ لأن المشتق **لغةً** : اللفظ المأخوذ من غيره ؛ كاسم المكان واسم الزمان ، واسم الآلة ؛ كالمفتاح والمكسحة ، فإنها كلها مشتقة من المصدر اشتقاقاً لغوياً وليس مراداً هنا ؛ بل المراد بالمشتق هنا : **المشتق الاصطلاحي** : وهو ما دل علىٰ حدث وصاحبه ، وتضمن معنى الفعل وحروفه ، وهو خمسة أنواع : الأول : (**اسم الفاعل ؛ كضارب**) ، والثاني : أمثلة المبالغة ؛ كضراب ، (و) الثالث : (**اسم المفعول ؛ كمضروب** ، و) الرابع : (**الصفة المشبهة ؛ كحسن** ، و) الخامس : (**اسم التفضيل ؛ كأعلم**) تقول في الوصف بها : هـٰذا رجل ضارب ، وهـٰذا رجل ضراب ، وهـٰذا عبد مضروب ، ورأيت رجلاً حسن الوجه ، ومررت برجل أعلم منك ، وإنما وصف بها ؛ لأن كلاً منها مأخوذ من لفظ المصدر ؛ للدلالة علىٰ معنىً منسوب إلى المنعوت ، فخرج من المشتق : المعرف بالضابط المذكور : ما اشتق من المصدر ؛ للدلالة علىٰ زمان أو مكان نحو : مرمىً ، اشتق من الرمي ؛ للدلالة علىٰ زمان الرمي أو مكانه ، أو علىٰ آلة ؛ كمفتاح فإنه لا ينعت بها ، فلا ترد نقضاً على قولهم المشتق .

(**والمراد بالمؤول بالمشتق**) هنا : الجامد الذي يفيد من المعنىٰ ما يفيده

اسم الإشارة نحو : مررت بزيد هـٰذا ، واسم الموصول نحو : مررت بزيد الذي قام ، وذو بمعنىٰ صاحب نحو : مررت برجل ذي مال ،

المشتق ، وتضمن معنىٰ فعل دون حروفه ، فأشبه المشتق في إفادة معناه فجرىٰ مجراه ؛ وهو قسمان : **قياسي** : وهو ما جرىٰ مجرى المشتق باطراد ، **وسماعي** : وهو ما جرىٰ مجراه بحال دون حال لا باطراد ؛ فالقياسي سبعة أنواع : الأول : (**اسم الإشارة**) غير الظرف المكاني وهو (ثم ، وهنا) فإنه لا يوصف به فلا تقول : مررت برجل هنا أو ثم علىٰ أنه نعت لرجل ؛ لتعلقه بمحذوف هو الصفة في الحقيقة ؛ بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أو المشار إليه ؛ وذلك (**نحو : مررت بزيد هـٰذا**) أي : الحاضر ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (بزيد) : جار ومجرور متعلق به (هـٰذا) : الهاء : حرف تنبيه (ذا) : اسم إشارة للمفرد المذكر في محل الجر صفة لـ(زيد) .

(و) **الثاني** : (**اسم الموصول**) الذي معناه المعهود أو المعلوم ، بخلاف من ، وما ، وأي ، وذا ، فلا يوصف بها فلا تقول : مررت بزيد من جاءك ؛ بل يوصف بـ(الذي) ونحوه ؛ وذلك (**نحو : مررت بزيد الذي قام**) أي : المعلوم قيامه ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (بزيد) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(زيد) مبني على السكون (قام) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على الموصول ، والجملة صلة الموصول ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : مررت بزيد المعلوم قيامه .

(و) **الثالث** : (**ذو بمعنىٰ صاحب**) فإنه يوصف به ؛ وذلك (**نحو : مررت برجل ذي مال**) ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (برجل) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (ذي) : صفة لـ(رجل) والصفة تتبع الموصوف تبعه

وأسماء النسب نحو : مررت برجل دمشقي ، ومن ذلك الجملة ، وشرط المنعوت بها : أن يكون نكرة نحو : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ،

بالجر ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف (مال) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وهو جامد مؤول بمشتق تقديره : مررت برجل صاحب مال ، ومثلها (ذو) الطائية فإنه يوصف بها تقول : جاءني ذو قام ؛ أي : الذي قام .

(و) **الرابع** : (**أسماء النسب**) بفتح النون ، وينعت بها المعارف نحو : مررت بالرجل الدمشقي ، والنكرات (**نحو** : **مررت برجل دمشقي**) أي : منسوب إلىٰ دمشق ، ونظرت إلىٰ رجل تمار ؛ أي : منسوب إلى التمر ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (برجل) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (دمشقي) : صفة رجل مجرور بالكسرة تقديره : مررت برجل منسوب إلىٰ دمشق .

والخامس : الجملة ، وذكره المصنف بقوله : (**ومن ذلك**) أي : ومن المؤول بالمشتق (**الجملة**) فإنه ينعت بها ؛ بشرط كونها خبرية مشتملة علىٰ ضمير يعود إلى المنعوت ولو مقدراً يربطها بالموصوف ، وفصلها عما قبلها بقوله : (ومن ذلك) لأن الوصف بها مشروط بشرط ذكره بقوله : (**وشرط المنعوت بها**) أي : بالجملة ، وكذا شبهها ؛ وهو الظرف والجار والمجرور (**أن يكون نكرة**) لأنها في حكم النكرة ؛ لتأويلها بمفرد منكر ، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة ؛ لعدم توافقهما .

ثم إما أن يكون المنعوت نكرةً لفظاً ومعنىً ؛ وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن (اتقوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل (يوماً) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (ترجعون) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بثبات النون ؛ لأنه من الأمثلة

وكذلك المصدر ، ويلزم إفراده وتذكيره تقول : مررت برجل عدل وامرأة عدل ،

الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع نائب فاعل (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(ترجعون) ، وكذا قوله : (إلى الله) متعلق بـ(ترجعون) ، والجملة الفعلية في محل النصب صفة لـ(يوماً) ، ولـكنها صفة سببية تقديره : واتقوا يوماً راجعين فيه إلى الله .

وإما أن يكون المنعوت بها نكرة معنىً فقط على الأصح : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ، فجملة (يحمل أسفاراً) نعت لـ(الحمار) ، لأنه ليس المراد به حماراً بعينه ؛ فهو وإن كان معرفةً لفظاً لـكنه نكرة من حيث المعنىٰ ؛ لأنه اسم جنس فهو بمنزلة النكرة ، فجاز أن ينعت بالجملة .

والسادس : شبه الجملة نحو : جاء رجل في الدار ، ورأيت رجلاً عندك .

والسابع : ما يدل على الكمال ؛ كأي الوصفية نحو : زيد رجل ؛ أي : رجل في الدار ؛ أي : كامله .

وغير القياسي أربعة أنواع : **الأول منها** : ما ذكره بقوله : (**وكذلك المصدر**) فصله عما قبله ؛ لأنه غير قياسي ، ولما فيه من الشروط ؛ أي : ينعت به كثيراً ، ولـكنه مع ذلك سماعي ، ثم إن أردت المبالغة . . فلا تأويل فيه ، وإلا . . فهو مؤول عند البصريين علىٰ حذف مضاف فتقول في جاءني رجل عدل : جاءني رجل ذو عدل ، وعند الكوفيين مؤول بالوصف أي : عادل .

(**و**) علىٰ كل من القولين (**يلزم**) أي : يشترط فيه ثلاثة أمور : (**إفراده وتذكيره**) لأن المصدر من حيث هو لا يثنىٰ ، ولا يجمع ، ولا يؤنث فأجروه علىٰ أصله ، وكونه غير ميمي ، وكونه مصدراً ثلاثياً ؛ كعدل ورضاً (**تقول**) في المفرد المذكر : (**مررت برجل عدل ، و**) في المفرد المؤنث : مررت بـ(**امرأة عدل** ،

وبرجلين عدل وبرجال عدل ، والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وتعريفه

و) في المثنىٰ : مررت **(برجلين عدل ، و)** في الجمع : مررت **(برجال عدل)** وعلى القولين تقول في إعرابه : (عدل) : صفة لما قبله ، والصفة تتبع الموصوف تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره .

والنوع الثاني : العدد نحو : مررت بقوم ثمانين ؛ أي : معدودين بهٰذا العدد .

والثالث : المقدار نحو : عندي بر قفيز ؛ أي : مكيل به ، وعندي سمن رطل ؛ أي : موزون به ، ويجوز إعراب هٰذا النوع بدلاً أو عطف بيان .

والرابع : اسم جنس قام به معنىً ينزله منزلة المشتق نحو : هٰذا رجل أسد ؛ أي : شجاع ، وهٰذا ماءٌ عسلٌ ؛ أي : حال أصلُه حالي .

(والنعت) حقيقياً كان أو سببياً ؛ **فالحقيقي** : هو الذي رفع ضميراً مستتراً يعود إلى المنعوت ، **والسببي** : هو الذي رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، فكل منهما **(يتبع المنعوت)** في اثنين من خمسة **(في رفعه)** أي : في نوع رفعه لا في شخصه إن كان مرفوعاً نحو : جاء رجل عاقل ، أو رجل عاقل أبوه .

(و) في **(نصبه)** أي : في نوع نصبه إن كان منصوباً نحو : رأيت رجلاً عالماً ، أو رجلاً عالماً أبوه .

(و) في **(خفضه)** أي : في نوع خفضه إن كان مخفوضاً نحو : مررت برجل كريم ، أو برجل كريم أبوه ؛ أي : يتبعه في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة .

(و) في **(تعريفه)** إن كان معرفة نحو : جاء زيد العالم ، أو العالم أبوه بشرط : ألا يكون النعت أعرف من منعوته ؛ بل يكون مساوياً له نحو : مررت بزيد صاحبك أو دونه نحو : مررت بزيد العالم ؛ لأن المقصود بالنسبة : هو المنعوت ،

وتنكيره ، ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه . . تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه ، وفي إفراده وتثنيته

والمقصود بالنعت : هو الدلالة على المعنى الذي في المنعوت ، فليس مقصوداً من الكلام فنحو صاحبك في قولك : مررت بالرجل صاحبك بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لا نعت له ؛ لأن صاحبك مضاف إلى الضمير ، فهو أعرف من الرجل المعرف بالألف واللام .

(و) في (تنكيره) إن كان نكرة نحو : مررت برجل عالم أو عالم أبوه ؛ أي : يتبعه في واحد منهما ؛ فلا تنعت نكرة بمعرفة ولا بالعكس .

(ثم) بعدما ذكرنا أن النعت مطلقاً يتبع منعوته في اثنين من الخمسة السابقة . . نذكر الحكم الخاص بالنعت الحقيقي فنقول : (إن رفع) النعت (ضمير المنعوت) أي : ضميراً يعود على المنعوت (المستتر) ذلك الضمير (فيه) أي : في النعت استتاراً واجباً ؛ كما مر في مبحث الضمير المستتر ، أو وقع موقع ما يرفعه ؛ كاسم الإشارة ، واسم الموصول ، وذي بمعنىٰ صاحب ، فإن هـٰذه الثلاثة لا تتحمل الضمير ، ولـٰكنها لما وقعت موقع ما يرفع الضمير . . جعلت كأنها رافعة للضمير ، ويسمىٰ حينئذ : نعتاً حقيقياً ؛ لجريانه علىٰ صاحبه حقيقةً (. . تبعه) أي : تبع النعت المنعوت (أيضاً) أي : كما تبعه في الاثنين من الخمسة السابقة في اثنين من خمسة أخرىٰ (في تذكيره) أي : في تذكير المنعوت إن كان المنعوت مذكراً .

(و) في (تأنيثه) أي : تأنيث المنعوت إن كان المنعوت مؤنثاً ؛ أي : تبعه في واحد منهما .

(و) في (إفراده) إن كان المنعوت مفرداً .

(و) في (تثنيته) إن كان مثنىً .

وجمعه . . . .

(و) في (جمعه) إن كان جمعاً ؛ أي : تبعه في واحد منها ، فيصير النعت الحقيقي بهـٰذه الخمسة مع الخمسة السابقة في النعت مطلقاً مطابقاً لمنعوته في أربعة من عشرة .

وفائدة النعت حقيقياً كان أو سببياً ، واحد من عشرة : **الأول** : التخصيص .

والثاني : التوضيح .

والثالث : مجرد المدح .

والرابع : مجرد الذم .

والخامس : الترحم ؛ أي : الاستعطاف للمنعوت .

والسادس : التوكيد ؛ كما مرت هـٰذه الستة مع أمثلتها في أول الباب .

والسابع : التفصيل نحو : مررت برجلين عربي وعجمي .

والثامن : الإبهام نحو : تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة .

والتاسع : التعميم نحو : يحشر الله عباده الأولين والآخرين .

والعاشر : التفسير ، وتسمى : الصفة الكاشفة ؛ وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية ؛ كقولهم : قديم لا ابتداء له ، والإعلام للمخاطب : بأن المتكلم عالم بحال المنعوت ؛ كأن يقال : أرأيت فقيهاً فقال مجيباً : رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، فهـٰذه عشرة في العشرة السابقة بمئة صورة ، وعلىٰ كل منها أن النعت : إما مشتق وهو خمسة أنواع ، وإما مؤول ؛ فالمؤول أن القياسي منه سبعة ، والسماعي أربعة ؛ فالأربعة مع السبعة إحدىٰ عشرة ، ومع خمسة المشتق ست عشرة صورة ، اضربها في المئة السابقة بألف وست مئة صورة .

تقول : قام زيد العاقل ، ورأيت زيداً العاقل ، ومررت بزيد العاقل ، وجاءت هند العاقلة ، ورأيت هنداً العاقلة ، ومررت بهند العاقلة ، وجاء رجل عاقل ، ورأيت رجلاً عاقلاً ، ومررت برجل عاقل ،

ثم شرع المصنف في بيان أمثلتها فقال : (**تقول**) في النعت في حالة الرفع مع الإفراد والتذكير والتعريف : (**قام زيد العاقل**) ، **وإعرابه** : (قام) : فعل ماض مبني على الفتح (زيد) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (العاقل) : نعت حقيقي لـ(زيد) موافق له في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر .

(و) تقول في حالة النصب مع المطابقة المذكورة : (**رأيت زيداً العاقل** ، و) في حالة الخفض مع المطابقة المذكورة (**مررت بزيد العاقل**) وإعرابهما ظاهر مما ذكر في حالة الرفع .

(و) تقول في حالة الرفع مع التأنيث والإفراد والتعريف : (**جاءت هند العاقلة**) ، **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض (هند) : فاعل مرفوع (العاقلة) : نعت لـ(هند) مطابق له في رفعه وتأنيثه وإفراده وتعريفه ، والنعت يتبع المنعوت تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ؛ لأنه مفرد صحيح الآخر .

(و) تقول في حالة النصب مع المطابقة المذكورة : (**رأيت هنداً العاقلة** ، و) في حالة الخفض مع المطابقة المذكورة : (**مررت بهند العاقلة**) وإعرابهما ظاهر مما ذكر في حالة الرفع .

(و) تقول في حالة الرفع مع التنكير والإفراد والتذكير : (**جاء رجل عاقل** ، و) تقول في حالة النصب مع الثلاثة المذكورة : (**رأيت رجلاً عاقلاً** ، و) تقول في حالة الخفض مع الثلاثة المذكورة : (**مررت برجل عاقل**) وإعراب هذه الأمثلة ظاهر عما قبله .

وجاء الزيدان العاقلان ، ورأيت الزيدين العاقلين ، ومررت بالزيدين العاقلين ، وجاء الزيدون العاقلون ، . . . .

(و) تقول في حالة الرفع مع التثنية والتذكير والتعريف : **(جاء الزيدان العاقلان)** ، **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض (الزيدان) : فاعل مرفوع بالألف (العاقلان) : صفة له ، والصفة تتبع الموصوف تبعه في رفعه وتثنيته وتذكيره وتعريفه ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

(و) تقول في نصبه مع الثلاثة المذكورة : **(رأيت الزيدين العاقلين)** فالعاقلين : نعت لـ(الزيدين) تابع له في نصبه وتثنيته وتذكيره وتعريفه ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه من المثنىٰ .

(و) تقول في خفضه مع الثلاثة المذكورة : **(مررت بالزيدين العاقلين)** فالعاقلين : نعت لـ(الزيدين) تابع له في جره ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنىٰ .

وتقول في رفعه مع التثنية والتذكير والتنكير : جاء رجلان عاقلان ، فعاقلان : نعت لـ(الرجلين) تابع له في رفعه وتثنيته وتذكيره وتنكيره ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

وتقول : في نصبه مع التثنية والتذكير والتنكير : رأيت رجلين عاقلين ، وفي خفضه مع الثلاثة المذكورة : مررت برجلين عاقلين ، وإعرابه كإعراب الذي قبله ؛ لأن كلاً منهما مثنىً .

(و) تقول في رفعه مع الجمع والتذكير والتعريف : **(جاء الزيدون العاقلون)**

ورأيت الزيدين العاقلين ، ومررت بالزيدين العاقلين ، وجاءت الهندان العاقلتان ، ورأيت الهندين العاقلتين ، ومررت بالهندين العاقلتين ، وجاءت الهندات العاقلات ، ورأيت الهندات العاقلات ، ومررت بالهندات العاقلات ،

فالعاقلون : نعت لـ(الزيدون) تابع له في رفعه وجمعه وتذكيره وتعريفه ، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الجمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

(و) تقول في حالة نصبه مع الثلاثة المذكورة : (**رأيت الزيدين العاقلين**) بكسر ما قبل الياء فيهما ؛ لأنهما جمع مذكر ؛ فالعاقلين : نعت لـ(الزيدين) تابع له في نصبه مع الثلاثة المذكورة ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(و) تقول في حالة جره مع الثلاثة المذكورة : (**مررت بالزيدين العاقلين**) فالعاقلين : نعت لـ(الزيدين) تابع له في جره مع الثلاثة المذكورة ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم .

(و) تقول في حالة الرفع مع التثنية والتأنيث والتعريف : (**جاءت الهندان العاقلتان** ، و) في حالة النصب مع الثلاثة المذكورة : (**رأيت الهندين العاقلتين** ، و) في حالة الخفض مع الثلاثة المذكورة (**مررت بالهندين العاقلتين**) وإن كان المنعوت منكراً . تقول : في حالة الرفع مع الثلاثة المذكورة : جاءت امرأتان عاقلتان ، وفي حالة النصب مع الثلاثة المذكورة : رأيت امرأتين عاقلتين ، وفي حالة الخفض معها : مررت بامرأتين عاقلتين .

(و) تقول في حالة الرفع مع الجمع والتأنيث والتعريف : (**جاءت الهندات العاقلات** ، و) في حالة النصب معها : (**رأيت الهندات العاقلات** ، و) في حالة الخفض معها : (**مررت بالهندات العاقلات**) وهٰذا مثال الجمع المؤنث المعرف ،

وإن رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير البارز . . لم يعتبر حال المنعوت في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ؛

ومثال المنكر منه : جاءت نساء عاقلات ، ورأيت نساء عاقلات ، ومررت بنساء عاقلات .

وتقول في الجمع المكسر المذكر : جاءني رجال عقلاء برفع (عقلاء) بلا تنوين ، ورأيت رجالاً عقلاء بنصب (عقلاء) بلا تنوين ، ومررت برجال عقلاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة ؛ وهي ألف التأنيث الممدودة .

وتقول في الجمع المكسر المؤنث : جاءت هنود عاقلات ، ورأيت هنوداً عاقلات ، ومررت بهنود عاقلات ، فالنعت في هـٰذا كله من قوله : (ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر) إلىٰ هنا . . رافع لضمير المنعوت وتابع لمنعوته في أربعة من عشرة ، وهـٰذا هو الغالب في النعت الحقيقي ، وإلا . . فقد يتبع منعوته في ثلاثة من ثمانية : بأن لزم التذكير فقط ، أو التأنيث فقط ؛ كهـٰذا رجل مطعام ، وامرأة مطعام ، ورجل ربعة ، وامرأة ربعة ، ورجل همزة ، وامرأة همزة ، وقد يتبعه في اثنين من خمسة : بأن لزم الإفراد والتذكير نحو : مررت بامرأة عدل ، ورجل عدل ، وامرأتين عدل ، وبرجلين عدل ، ونسوة عدل ، ورجال عدل .

ثم شرع المصنف في أحكام النعت السببي فقال : (**وإن رفع النعت الاسم الظاهر**) الملابس لضمير يعود على المنعوت (**أو**) رفع (**الضمير البارز**) المنفصل العائد إلىٰ غير المنعوت ، ويسمىٰ هـٰذا النعت : السببي ؛ لجريانه علىٰ غير صاحبه مع ما بينهما من الملابسة نحو : جاءتني امرأتان كريم أبوهما ، وجاءني غلام امرأة ضاربته هي (. . **لم يعتبر**) في هـٰذا القسم (**حال المنعوت في**) الأحوال الخمسة الأخيرة ؛ أعني : (**التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع**) أي : لا يتبع

بل يعطى النعت حكم الفعل ؛ فإن كان فاعله مؤنثاً . . أنث وإن كان المنعوت به مذكراً ، وإن كان فاعله مذكراً . . ذكر وإن كان المنعوت به مؤنثاً ، ويستعمل النعت بلفظ الإفراد ، ولا يثنىٰ ولا يجمع تقول : جاء زيد القائمة أمه ،

منعوته في هـٰذه الخمسة ؛ بل يتبع منعوته في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي واحد من التعريف والتنكير (**بل يعطىٰ**) هـٰذا (**النعت**) السببي فيما عدا هـٰذه الخمسة الأخيرة ؛ وهو الخمسة الأولىٰ (**حكم الفعل**) الذي حل هو محله ؛ لمساواته له في المعنىٰ والعمل ؛ إذ معنىٰ قولك : جاءتني امرأتان كريم أبوهما ، فيعطىٰ حينئذ حكم الفعل فيجب موافقته لما بعده في التذكير والتأنيث لا موافقته لمنعوته فيهما ، ويجب إفراده كالفعل ، ولأجل هـٰذا قال : (**فإن كان فاعله**) أي : فاعل النعت (**مؤنثاً . . أنث**) أي : النعت ؛ نظراً لفاعله (**وإن كان المنعوت به**) أي : بذلك النعت (**مذكراً**) مثال ذلك نحو : مررت برجل حسنة أمه ، فحسنة : نعت لـ(رجل) ، وإنما أنث ؛ لأن فاعله مؤنث ؛ وهو لفظة (أمه) .

(**وإن كان فاعله**) أي : فاعل النعت (**مذكراً . . ذكر**) النعت (**وإن كان المنعوت به**) أي : بذلك النعت (**مؤنثاً**) نحو : مررت بامرأة قائم أبوها ، فقائم : نعت لـ(امرأة) ، وإنما ذكر ؛ لأن فاعله مذكر ؛ وهو لفظ أبوها .

(**ويستعمل**) أي : (**النعت**) حينئذ ؛ أي : حين إذ رفع الاسم الظاهر أو الضمير البارز (**بلفظ الإفراد**) وجوباً ؛ لحلوله محل الفعل (**ولا يثنىٰ ولا يجمع**) ذلك النعت وإن كان منعوته مثنىً أو مجموعاً ؛ كما هو اللغة الفصيحة في الفعل فتقول : جاء الزيدان ، وجاء الزيدون ، فلا تقول : جاءا الزيدان ولا جاؤوا الزيدون ، ويجوز جعله تابعاً لمنعوته في التثنية والجمع علىٰ لغة أكلوني البراغيث .

(**تقول**) في مثال النعت السببي في التعريف والإفراد : (**جاء زيد القائمة أمه**)

وجاءت هند القائم أبوها ، وتقول : مررت برجل قائمة أمه ، وبامرأة قائم أبوها ، وتقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، . . . .

بتأنيث النعت كما تقول : قامت أمه ، **وإعرابه** : (جاء) : زيد فعل وفاعل (القائمة) : نعت لـ(زيد) نعتاً سببياً ، والنعت تابع لمنعوته في إعرابه تبعه في رفعه ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، و(قائم) : اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، ولكن هنا لازم لا يتعدىٰ إلى المفعول (أم) : فاعله مرفوع به (أم) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم .

(**وجاءت هند القائم أبوها**) بتذكير النعت ؛ كما تقول : قام أبوها ، **وإعرابه** : (جاء) : فعل ماض ، التاء علامة تأنيث الفاعل (هند) : فاعل مرفوع (القائم) : صفة لـ(هند) مرفوع بالضمة (القائم) : اسم فاعل يعمل عمل الفعل (أبوها) : فاعل القائم مرفوع بالواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (أبو) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

(**وتقول**) في التنكير والإفراد : (**مررت برجل قائمة أمه**) كما تقول : قامت أمه (**وبامرأة قائم أبوها**) كما تقول : قام أبوها .

(**وتقول**) في التثنية والجمع مع التنكير : (**مررت برجلين قائم أبواهما**) بإفراد النعت ؛ كما تقول : قام أبواهما ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (برجلين) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (قائم) : نعت رجلين مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعلم عمل الفعل يرفع الفاعل (أبوا) : فاعله مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية .

ومررت برجال قائم آباؤهم ، إلا أن سيبويه قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً ؛ كالمثال الأخير . . فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال : مررت برجال قيام آباؤهم ، ومررت برجال قعود غلمانهم ، فهو أفصح من : قائم آباؤهم ، وقاعد غلمانهم بالإفراد ، والإفراد كما تقدم

(و) تقول في الجمع مع التنكير : (**مررت برجال قائم آباؤهم**) كما تقول : قام آباؤهم ، فقائم : نعت لـ(رجال) مجرور بالكسرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل (آباؤهم) : فاعل قائم مرفوع بالضمة الظاهرة ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (**إلا أن سيبويه**) أي : لـكنَّ سيبويه : استثنىٰ من كونه ؛ كالفعل في الإفراد مسألة واحدة فـ(**قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً ؛ كالمثال الأخير** . . **فالأحسن في النعت**) أي : الأرجح ؛ كما عبر به ابن هشام ؛ أي : الأرجح حينئذ (**أن يجمع جمع تكسير**) ليطابق النعت مرفوعه في الجمع (**فيقال : مررت برجال قيام آباؤهم**) بخفض (قيام) نعت لـ(رجال) وهو جمع تكسير لـ(قائم) فهو لفظ مشترك بين المصدر وجمع التكسير (آباؤهم) : فاعل قيام مرفوع بالضمة الظاهرة .

(و) يقال أيضاً : (**مررت برجال قعود غلمانهم**) بخفض (قعود) نعت لـ(رجال) وهو جمع قاعد ، و(غلمانهم) : فاعل قعود (**فهو**) جمع التكسير (**أفصح من**) قولك : مررت برجال (**قائم آباؤهم**) بالإفراد (و) برجال (**قاعد غلمانهم بالإفراد**) للنعت ، وإن كان ذلك الإفراد هو القياس في الفعل ؛ إذ لو قيل فيه : جاءني رجل قعدوا غلمانه . . لم يجز ذلك إلا علىٰ لغة أكلوني البراغيث .

(**والإفراد**) أي : إفراد النعت (**كما تقدم**) بقوله : (ويستعمل النعت بلفظ الإفراد) أو كالمثال الذي تقدم قبل (إلا) الاستدراكية بقوله : مررت برجال قائم

أفصح من جمع التصحيح نحو : مررت برجال قائمين آباؤهم ، وبرجال قاعدين غلمانهم .

هـٰذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر ، ومثال الرافع للضمير البارز قولك : جاءني غلام امرأة ضاربته هي ،

آباؤهم (**أفصح من جمع**) النعت جمع (**التصحيح نحو : مررت برجال قائمين آباؤهم ، وبرجال قاعدين غلمانهم**) بل هو ؛ أي : جمع النعت جمع التصحيح ، ضعيف لا فصيح ؛ لأنه ؛ أي : لأن جمعه جمع التصحيح يشبه : يقومون آباؤهم ، ويقعدون غلمانهم ؛ وهـٰذا ؛ أي : قولك : (يقومون آباؤهم . . .) إلخ ، ضعيف أيضاً ؛ أي : كما أن جمعه جمع تصحيح ضعيف ؛ لاختصاصه ؛ أي : لاختصاص قولهم : (يقومون آباؤهم . . .) إلخ ، بلغة طيء ؛ كما مر في (باب الفاعل) .

(**هـٰذه**) الأمثلة المذكورة من قوله : (وإن رفع النعت الاسم الظاهر أو الضمير) إلىٰ هنا (**أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر**) الملابس ؛ أي : المتصل لضمير المنعوت ، ويسمىٰ هـٰذا النعت : نعتاً سببياً ؛ لجريانه علىٰ غير من ؛ أي : علىٰ غير منعوت هو ؛ أي : ذلك النعت له ؛ أي : لذلك المنعوت ؛ وهـٰذا الكلام توطئة لما بعده ، وهو قوله : (**ومثال**) النعت (**الرافع للضمير البارز**) العائد إلىٰ غير المنعوت (**قولك : جاءني غلام امرأة ضاربته هي**) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون (غلام) : فاعل مرفوع وهو مضاف (امرأة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ضاربته) : (ضاربة) : نعت لـ(غلام) والنعت يتبع المنعوت تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله (هي) : ضمير

وجاءتني أمة رجل ضاربها هو ، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما ، وجاءني غلام رجال ضاربه هم ،

منفصل للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع فاعل لـ(ضاربة) ، وهٰذا المثال مثل قولك : جاءني غلام امرأة ضربته هي .

(وجاءتني أمة رجل ضاربها هو) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (أمة) : فاعل جاء وهي مضاف (رجل) : مضاف إليه (ضاربها) : (ضارب) : صفة سببية لـ(أمة) وهو مضاف إلىٰ مفعوله (هو) : ضمير منفصل في محل الرفع فاعل ضارب ، وهٰذا المثال مثل قولك : جاءتني أمة رجل ضربها هو .

(وجاءني غلام رجلين ضاربه هما) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض والنون للوقاية (غلام) : فاعل وهو مضاف (رجلين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ (ضارب) : صفة سببية لـ(غلام) تبعه بالرفع وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله (هما) : ضمير منفصل في محل الرفع فاعل ضارب مبني على الضم ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، وهٰذا المثال مثل قولك : جاءني غلام رجلين ضربه هما .

(وجاءني غلام رجال ضاربه هم) ، وإعرابه : (جاءني) : فعل ماض ونون وقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعوله (غلام) : فاعل مرفوع وهو مضاف (رجال) : مضاف إليه (ضارب) : صفة سببية لـ(غلام) تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله (هم) : ضمير لجماعة

وفائدته : تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو : مررت برجل صالح ، وتوضيحه إن كان معرفة نحو : جاء زيد العالم ،

الذكور الغائبين في محل الرفع ضارب ، وهـٰذا المثال مثل قولك : جاءني غلام رجال ضربه هم .

(و) النعت (فائدته) : أي : والفائدة التي وضعوا النعت لأجلها ؛ حقيقياً كان ذلك النعت أم سببياً ، واحدة من عشرة ذكر المصنف منها ستة ، والباقي ذكرناها فيما سبق أحدها : (**تخصيص المنعوت إن كان**) المنعوت (**نكرة**) ، **والتخصيص** : تقليل الاشتراك في النكرات مثاله (**نحو : مررت برجل صالح**) فصالح : نعت مخصص لـ(رجل) أي : رافع عنه احتمال غير الصالح .

(و) ثانيها : (**توضيحه**) أي : توضيح المنعوت ، **والتوضيح** : رفع الاحتمال في المعارف (**إن كان**) المنعوت (**معرفة نحو : جاء زيد العالم**) فالعالم : نعت موضح لـ(زيد) أي : مخرج له من الإبهام ، ومظهر للمراد به فيما إذا كان هناك زيدان ، أو زيود واحد منهما ، أو منهم عالم ؛ فلو لم يوصف بالعالم . . لالتبس بغيره ولم يتميز ، والفرق بين التخصيص والتوضيح : أن التخصيص : يرفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرة بحسب الوضع فهو يجري مجرىٰ تقييد المطلق بالصفة .

فإذا قلت : جاءني رجل : تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع ، فإذا قلت : صالح : أخرج من ليس بصالح ؛ فالنعت أخرج ما تناوله معنى المنعوت الوضعي ، والتوضيح : رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف علىٰ سبيل الاتفاق في اللفظ ، فهو يجري مجرىٰ بيان المجمل ، فإذا قلت : جاء زيد : تناول لفظ زيد لكل من تسمىٰ بهـٰذا الاسم ، وتناوله لذلك من حيث اللفظ لا من حيث الوضع ، فإذا قلت : العالم مثلاً : أخرج من ليس عالماً من الزيدين أو الزيود ؛ فالنعت أخرج

وقد يكون لمجرد المدح نحو : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، أو لمجرد الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو الترحم نحو : اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين ، أو للتوكيد نحو : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ،

ما تناوله لفظ المنعوت بحسب اللفظ ؛ كما هو ظاهر . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

والأصل في النعت : أن يؤتىٰ به لأحد هـٰذين المعنيين (**وقد يكون**) النعت (لـ) غيرهما كـ (**مجرد المدح**) وهو الثالث من الفوائد العشرة ؛ أي : وثالثها : مجرد المدح ؛ أي : المدح المجرد عن التخصيص والتوضيح ؛ أي : مجرد الثناء عليه ببيان صفة كماله ؛ وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت مثاله (**نحو** : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾) ، فالرحمـٰن الرحيم : نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالىٰ ، وكذلك جميع صفات الباري جل وعلا نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ . . . ﴾ إلخ .

(**أو**) يكون النعت (**لمجرد الذم**) للمنعوت ببيان خصائصه الخبيثة ، وهـٰذا أيضاً إذا استغنى المنعوت في تعينه عن النعت ؛ أي : ورابعها : مجرد الذم (**نحو** : **أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**) فالرجيم بالخفض : صفة (الشيطان) بمعنى المرجوم ؛ أي : المطرود عن رحمة الله تعالىٰ ، ووصف الشيطان بالرجيم ليس لغرض التخصيص والتوضيح ؛ بل لمجرد الذم .

(**أو**) لمجرد (**الترحم**) والاستعطاف على المنعوت ؛ أي : وخامسها : الترحم (**نحو** : **اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين**) وليس الغرض في العادة من وصفه بالمسكين مدحه ولا ذمه ؛ بل مجرد استعطاف للسامع عليه .

(**أو**) يكون النعت (لـ) مجرد (**التوكيد**) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (**نحو** : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾) ، فإن (كاملة) نعت لـ(عشرة) ومعنى

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت . . جاز في النعت الإتباع والقطع ، ومعنى القطع : أن ترفع النعت علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو تنصبه بفعل محذوف

النعت مفهوم من لفظ عشرة ؛ لاشتماله عليه ضمناً ، وفائدة ذكر النعت : تأكيد ذلك المفهوم من عشرة ضمناً .

(**وإذا كان المنعوت معلوماً**) للسامع (**بدون**) ذكر (**النعت**) حقيقة نحو : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ أو ادعاء : بأن نزل المجهول منزلة المعلوم ؛ كمررت بزيد التاجر إذا ادعيت تعيُّنَ زيدٍ بدون الصفة (. . **جاز في النعت الإتباع**) لما قبله في إعرابه ؛ وهو الأصل (**و**) جاز (**القطع**) عنه ؛ لعدم احتياجه إلى النعت ، ومحل جواز الأمرين إذا لم يكن النعت مؤكداً نحو : رميته رمية واحدة ، أو ملتزماً نحو : نظرت إلى الشعرى العبور ، وإلى السماك الأعزل ، أو جارياً على اسم الإشارة نحو : مررت بهٰذا العالم ؛ فإن كان المنعوت غير معلوم بدون النعت . . لم يجز القطع ؛ لأن المنعوت حينئذ محتاج إلى النعت ؛ لتبينه وتميزه ولا قطع مع الحاجة .

(**ومعنى القطع : أن ترفع النعت علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف**) إن كان المنعوت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (**أو**) أن (**ينصب**) النعت إن كان المنعوت مرفوعاً أو مجروراً ، ويكون نصبه علىٰ أنه مفعول (**بفعل محذوف**) مناسب للمقام ؛ كأعني في نعت التوضيح ، أو أمدح في نعت المدح ، أو أذم في نعت الذم ، أو أرحم في نعت الترحم ، أو غير ذلك مما يناسب الصفة . انتهىٰ من « المجيب مع القطر » .

فيقطع من الجر إلى النصب أو الرفع ، ومن الرفع إلى النصب أو الرفع ، ومن النصب إلى الرفع فقط ، فيكون في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، في نعت المنصوب وجهان فقط ، إلا أن ابن عنقاء قال : (إنه يجوز قطع المنصوب إلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع منه) انتهىٰ « كواكب » .

نحو : الحمد لله الحميد ، أجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع والرفع بتقدير : (هو) ، والنصب بتقدير : أمدح ، وإذا تكررت النعوت لواحد ؛ فإن كان المنعوت معلوماً بدونها . . جاز إتباعها كلها وقطعها كلها ، وإتباع البعض وقطع البعض الآخر بشرط تقديم المتبع ،

فيقطع من الجر إلى الرفع والنصب (**نحو : الحمد لله الحميد**) ، **وإعرابه** : (الحَمْدُ) : مبتدأ (لله) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف تقديره : الحمد مستحق لله ، وأما الحميد . . فقد (**أجاز فيه سيبويه**) ثلاثة أوجه : (**الجر على الإتباع**) للفظ الجلالة وهو الأصل ، ومعنى الحميد في أسمائه تعالى : المحمود في ذاته وصفاته وأفعاله (**والرفع بتقدير : « هو »**) علىٰ أنه مبتدأ ، والحميد خبره ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ لأنها في تقدير جواب سؤال مقدر (**والنصب**) على المفعولية بتقدير فعل محذوف مناسب للمقام ؛ ولذلك قال المصنف في تقدير الفعل العامل في (الحميد) : (**بتقدير : أمدح**) لأنه المناسب له ؛ لأن (الحميد) لم ينعت به للتخصيص ولا للتوضيح ، ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده ، فالمتحدة قد سبق مثاله .

(**وإذا تكررت النعوت**) أي : تعددت (لـ) منعوت (**واحد ؛ فإن كان المنعوت معلوماً**) ولو ادعاءً (بدون) ذكر (ها) بأن استغنىٰ عن جميعها (. . **جاز إتباعها كلها وقطعها كلها و**) جاز الجمع بين الإتباع والقطع بـ(**إتباع البعض**) منها (و) بـ(**قطع البعض الآخر**) منها ؛ لكن إنما يجوز الجمع بينهما (**بشرط تقديم**) النعت (**المتبع**) منها على النعت المقطوع ، والمتبع : بضم الميم وسكون التاء ؛ وفتح الباء علىٰ صيغة اسم المفعول من أتبع الرباعي ، وإنما اشترط تقدم المتبع ؛ لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز ؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، أو لما فيه من القصور

وإن لم يعرف إلا بمجموعها. . وجب إتباعها كلها ، وإن تعين ببعضها. . جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة .

بعد الكمال ؛ لأن القطع أبلغ في المعنىٰ ، ولذا قال غير واحد : قطع النعوت في مقام المدح والذم أقوىٰ من إجرائها ، وقال الفارسي : (إذا تكررت صفات في معرض المدح والذم. . فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ؛ فإذا خولف في الإعراب. . كان المقصود أكمل ؛ لأن المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وإن لم يعرف**) أي : المنعوت ؛ أي : مسماه (**إلا بمجموعها**) أي : إلا بذكر جميعها : بأن احتاج المنعوت إليها كلها في تخصيصه أو توضيحه (. . **وجب إتباعها كلها**) له ؛ لتنزيلها منزلة الشيء الواحد نحو : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهـٰذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس ؛ اسم كل واحد منهم زيد ، وأحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب ، فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب إتباعها كلها .

(**وإن تعين**) المنعوت (**ببعضها**) أي : بذكر بعضها دون البعض الآخر : بأن استغنىٰ عن بعضها دون بعض (. . **جاز فيما عدا ذلك البعض**) الذي تعين به المنعوت (**الأوجه الثلاثة**) الإتباع لكلها ، والقطع لكلها إلى الرفع أو النصب ، وقطع بعض ، وإتباع بعض بشرط تقديم المتبع على المقطوع لما مر ، وأما البعض الذي تعين به المنعوت. . فيتعين فيه الإتباع ، نعم إن كان المنعوت نكرةً. . وجب في نعته الأول الإتباع لأجل التخصيص ، وجاز فيما عداه القطع وإن لم يتعين بدونه ؛ لأن المقصود من النعت بها التخصيص وقد حصل بتبعية الأول . انتهىٰ « كواكب » .

* *

إعراب المتن

(**باب النعت** :) (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (هٰذا) ، (ها) : حرف تنبيه لتنبيه المخاطب علىٰ ما يلقىٰ إليه ، أو لإزالة الغفلة عنه مبني على السكون (ذا) : اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (باب) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (باب) : مضاف (النعت) : مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**النعت : هو التابع المشتق**) : (النعت) : مبتدأ مرفوع (هو) : ضمير فصل لفصله بين التابع والخبر حرف لا محل له من الإعراب على الأصح مبني على الفتح ، وإنما حرك ؛ لشبهه بـ(هو) الاسمية ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل المبنيات (التابع) : خبر المبتدأ مرفوع (المشتق) : صفة للتابع مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**أو المؤول**) : معطوف على (المشتق) علىٰ كونه صفة لـ(التابع) ، (**به**) : جار ومجرور متعلق بـ(المؤول) ، (**المباين للفظ متبوعه**) : (المباين) : صفة ثانية لـ(التابع) مرفوع بالضمة الظاهرة (للفظ) : جار ومجرور متعلق بـ(المباين) وهو مضاف (متبوعه) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر .

(**والمراد بالمشتق : اسم الفاعل**) : الواو : استئنافية (المراد) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بالمشتق) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، لأنه اسم مفعول من أراد الرباعي (اسم الفاعل) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**كضارب**) : جار ومجرور متعلق بواجب

الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كضارب ، والجملة الاسمية اعتراضية أو مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**واسم المفعول**) : معطوف على (اسم الفاعل) علىٰ كونه خبراً لـ(المراد) ، (**كمضروب**) : جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كمضروب ، والجملة مستأنفة أو معترضة .

(**والصفة**) : معطوف على (اسم الفاعل) ، (**المشبهة**) : صفة لـ(الصفة) ، (**كحسن**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره : وذلك كائن كحسن ، والجملة معترضة أو مستأنفة .

(**واسم التفضيل**) : معطوف على (اسم الفاعل) ، (**كأعلم**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**والمراد بالمؤول بالمشتق : اسم الإشارة**) : الواو : مستأنفة أو عاطفة (المراد) : مبتدأ مرفوع (بالمؤول) : جار ومجرور متعلق بـ(المراد) ، (بالمشتق) : جار ومجرور متعلق بـ(المؤول) ، (اسم الإشارة) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والمراد بالمشتق) أو مستأنفة ، (**نحو : مررت بزيد هـٰذا**) : (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (مررت بزيد هـٰذا) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ألف (هـٰذا) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**واسم الموصول**) : الواو : عاطفة (اسم الموصول) : معطوف على (اسم الإشارة) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة

مستأنفة (نحو) : مضاف ، (مررت بزيد الذي قام) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (قام) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وذو) : معطوف محكي على (اسم الإشارة) ، (بمعنىٰ صاحب) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (ذو) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنىٰ صاحب ، (نحو) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (مررت برجل ذي مال) : مضاف إليه محكي وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ لام (مال) .

(وأسماء النسب) : معطوف على (اسم الإشارة) علىٰ كونه خبر المبتدأ وهو مضاف (النسب) : مضاف إليه ، (نحو) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (مررت برجل دمشقي) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ياء (دمشقي) .

(ومن ذلك) : جار ومجرور خبر مقدم ، (الجملة) : مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة تقديره : والجملة كائنة من ذلك المؤول ، (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) : الواو : استئنافية (شرط) : مبتدأ وهو مضاف (المنعوت) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(المنعوت) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المنعوت) ، (نكرة) : خبر يكون منصوب بها ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه خبر المبتدأ تقديره وشرط المنعوت بها كونه نكرةً ، والجملة مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف

جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾) : مضاف إليه محكي وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء الجلالة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وكذلك المصدر**) : الواو : عاطفة (كذلك) : جار ومجرور خبر مقدم (المصدر) : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والتقدير : والمصدر كائن كذلك ؛ أي : كالجملة في كونه مؤولاً بمشتق ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ومن ذلك الجملة) .

(**ويلتزم إفراده وتذكيره**) : الواو : عاطفة (يلتزم) : فعل مرفوع (إفراده) : فاعل ومضاف إليه (وتذكيره) : معطوف علىٰ (إفراده) ، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية المذكورة قبلها ، (**تقول**) : فعل مضارع وفاعل مستتر ، والجملة مستأنفة ، (**مررت برجل عدل**) : مقول محكي لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ لام (عدل) ، (**وامرأة عدل ، وبرجلين عدلين وبرجال عدل**) : معطوفات محكيات علىٰ (مررت برجل عدل) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) .

(**والنعت**) : مبتدأ ، (**يتبع**) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (النعت) ، (**المنعوت**) : مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (**في رفعه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يتبع) ، (**ونصبه ، وخفضه ، وتعريفه ، وتنكيره**) : معطوفات علىٰ قوله : (في رفعه) .

(**ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضاً في تذكيره**) : (ثم) : حرف

عطف وترتيب للترتيب الذكري مبني على الفتح (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (رفع) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى (النعت) ، (ضمير) مفعول به منصوب وهو مضاف (المنعوت) : مضاف إليه مجرور (المستتر) : صفة لـ(الضمير) ، (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(المستتر) ، (تبعه) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى (النعت) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (أيضاً) : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره : إضت أيضاً ، وجملة (أيضاً) معترضة بين الجار ومتعلقه لا محل لها من الإعراب (في تذكيره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تبعه) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ مقدر تقديره : وقد ذكرنا بعض أحكام النعت من أول الباب إلىٰ هنا ، ثم نذكر باقيها فنقول : إن رفع النعت ضمير المنعوت . . . إلخ ، علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب ، (وتأنيثه) : معطوف علىٰ (تذكيره) ، (وفي إفراده) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في تذكيره) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تبعه) ، و(تثنيته وجمعه) : معطوفان علىٰ (إفراده) ، (تقول) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (قام زيد العاقل) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام العاقل ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(ورأيت زيداً العاقل ، ومررت بزيد العاقل) : معطوفان محكيان علىٰ (قام زيد

العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (العاقل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاءت هند العاقلة ، ورأيت هنداً العاقلة ، ومررت بهند العاقلة) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ تاء (العاقلة) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاء رجل عاقل ، ورأيت رجلاً عاقلاً ، ومررت برجل عاقل) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ لام (العاقل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاء الزيدان العاقلان ، ورأيت الزيدين العاقلين ، ومررت بالزيدين العاقلين) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (العاقلين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاء الزيدون العاقلون ، ورأيت الزيدين العاقلين ، ومررت بالزيدين العاقلين) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (العاقلين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاءت الهندان العاقلتان ، ورأيت الهندين العاقلتين ، ومررت بالهندين العاقلتين) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم

المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (العاقلتين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وجاءت الهندات العاقلات ، ورأيت الهندات العاقلات ، ومررت بالهندات العاقلات) : معطوفات محكيات علىٰ (قام زيد العاقل) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ تاء (العاقلات) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وجملة ما ذكره المصنف من أمثلة النعت الحقيقي إحدىٰ وعشرون مثالاً .

(وإن رفع النعت) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (رفع) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لهما (النعت) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(الاسم)** : مفعول به لـ(رفع) ، **(الظاهر)** : صفة لـ(الاسم) ، **(أو الضمير)** : معطوف على (الاسم) ، **(البارز)** صفة للضمير **(لم يعتبر حال المنعوت في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع)** : (لم) : حرف نفي وجزم (يعتبر) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، (حال) : نائب فاعل مرفوع (حال) : مضاف (المنعوت) : مضاف إليه مجرور (في التذكير) : جار ومجرور متعلق بـ(يعتبر) ، (والتأنيث) : معطوف على (التذكير) مجرور (والإفراد والتثنية) : والجمع معطوفات على (التذكير) مجرورات ، وجملة (يعتبر) من الفعل ونائب الفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (ثم إن رفع ضمير المنعوت المستتر) ، **(بل يعطى النعت حكم الفعل)** : (بل) : حرف عطف وإضراب مبني على السكون (يعطىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة المقدرة على الألف المحذوفة

للتخلص من التقاء الساكنين (النعت) : نائب فاعل لـ(يعطىٰ) وهو المفعول الأول لـ(أعطىٰ) ، (حكم الفعل) : مفعول ثان لـ(أعطىٰ) ومضاف إليه ، والجملة الفعلية في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة (لم يعتبر) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية .

(**فإن كان فاعله مؤنثاً . . أنث**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن النعت يعطىٰ حكم الفعل إذا رفع الظاهر أو الضمير البارز ، وأردت بيان ذلك الحكم الذي يعطىٰ . . فأقول لك : إن كان فاعله . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح (فاعله) : اسم كان ومضاف إليه (مؤنثاً) : خبر كان منصوب بها (أنث) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها ، ونائب فاعله ضمير يعود على النعت ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**وإن كان المنعوت به مذكراً**) : الواو : غائية مبنية على الفتح (إن) : حرفُ وَصْلٍ ورَبْطٍ لا تجزمُ إلا فعلاً واحداً مبنية على السكون ذكره في « يس على المجيب » ، (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح (المنعوت) : اسم كان مرفوع (به) : جار ومجرور متعلق بـ(المنعوت) ، (مذكراً) : خبر كان منصوب ، وجملة (إن) الرابطة جملة غائية لا محل لها من الإعراب .

(**وإن كان فاعله مذكراً . . ذكر**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط

لها (فاعله) : اسم كان ومضاف إليه (مذكراً) : خبر كان منصوب (ذكر) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) علىٰ كونه جواب الشرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (النعت) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان فاعله مذكراً . . أنث) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**وإن كان المنعوت به مؤنثاً**) : الواو : غائية (إن) : حرف ربط ووصل تجزم فعلاً واحداً (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح (المنعوت به) : اسم كان (مؤنثاً) : خبرها ، وجملة (إن) الرابطة جملة غائية لا محل لها من الإعراب .

(**ويستعمل بلفظ الإفراد ، ولا يثنىٰ ولا يجمع**) : الواو عاطفة يستعمل فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير يعود على النعت السببي ، والجملة من الفعل ونائب فاعله معطوفة علىٰ جملة (يعطىٰ) ، (بلفظ الإفراد) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يستعمل) ، (ولا يثنى) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يثنىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة على الألف ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، ونائب فاعله ضمير يعود على (النعت) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (يستعمل) عطف تفسير (ولا يجمع) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (النعت) والجملة معطوفة علىٰ جملة (يستعمل) ، (**تقول**) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**جاء زيد القائمة أمه**) : مقول محكي لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (أمه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وجاءت هند القائم**

أبوها) : معطوف محكي على المثال الأول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ (أبوها) .

(**وتقول** : **مررت برجل قائمة أمه**) : الواو : عاطفة (تقول) : فعل مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، وجملة القول معطوفة علىٰ جملة القول الأول (مررت برجل قائمة أمه) مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (أمه) ، (**وبامرأة قائم أبوها**) : معطوف محكي علىٰ ما قبله منصوب بفتحة مقدرة علىٰ هاء (أبوها) .

(**وتقول**) : فعل وفاعله مستتر معطوف علىٰ جملة القول الأول ، (**مررت برجلين قائم أبواهما**) : مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ألف (أبواهما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**ومررت برجال قائم آباؤهم**) : معطوف محكي علىٰ ما قبله منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ميم (هم) .

(**إلا أن سيبويه قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً ؛ كالمثال الأخير . . فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير**) : (إلا) : أداة استدراك بمعنىٰ لكن مبنية على السكون (أن) : حرف نصب وتوكيد مبني على الفتح (سيبويه) : في محل النصب اسمها مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ لتضمنه اسم الصوت المشبه بأسماء الأفعال ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص (قال) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (سيبويه) ، وجملة (قال) في محل الرفع خبر (أن) تقديره : إلا أن سيبويه قائل ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ

خبره محذوف تقديره : لكن قول سيبويه : فالأحسن أن يجمع النعت جمع تكسير فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً موجودٌ ، والجملة من المبتدأ والخبر المحذوف جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب (فيما) : (في) : حرف جر مبني على السكون (ما) : كافة لكفها ما قبلها عن العمل فيما بعدها مبنية على السكون (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح (الاسم) : اسمها مرفوع (المرفوع) : صفة لـ(الاسم) ، (بالنعت) : جار ومجرور متعلق بـ(المرفوع) ، (جمعاً) : خبر كان منصوب ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها (كالمثال) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كالمثال (الأخير) : صفة لـ(المثال) مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين فعل الشرط وجوابه (فالأحسن) : الفاء : رابطة لجواب إذا الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (الأحسن) : مبتدأ مرفوع (في النعت) : جار ومجرور متعلق بـ(الأحسن) ، (أن) : حرف نصب ومصدر مبني على السكون (يجمع) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (النعت) ، (جمع تكسير) : مفعول مطلق مبين للنوع منصوب على المفعولية المطلقة وهو مضاف (تكسير) : مضاف إليه مجرور ، وجملة (يجمع) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ والتقدير : فالأحسن في النعت جمعه جمع تكسير ، والجملة من المبتدأ والخبر جواب إذا الشرطية لا محل لها من

الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول (قال) .

(**فيقال : مررت برجال قيام آباؤهم ، وبرجال قعود غلمانهم**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة معطوف علىٰ (يجمع) منصوب (مررت برجال قيام آباؤهم) : نائب فاعل محكي مرفوع بضمة مقدرة علىٰ ميم (هم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة مفرعة علىٰ جملة (يجمع) ، (ومررت برجال قعود غلمانهم) : معطوف محكي على المثال المذكور قبله علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يقال) ، (**فهو أفصح**) : الفاء : حرف عطف وتعليل (هو) : ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ (أفصح) : خبره مرفوع ، والجملة الاسمية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المدلول عليها بالفاء التعليلية تقديره : وإنما يقال ذلك لكونه أفصح ، (من) : حرف جر مبني على السكون ، (**قائم آباؤهم وقاعد غلمانهم**) : مجرور محكي بـ(من) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ميم (غلمانهم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بـ(أفصح) ، (**بالإفراد**) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (قائم آباؤهم وقاعد غلمانهم) .

(**والإفراد**) : مبتدأ ، (**كما تقدم**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر بـ(الكاف) مبني على السكون (تقدم) : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (ما) ، والجملة صلة (ما) الموصولة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالإفراد الذي تقدم قبل (إلا) الاستدراكية بقوله : (مررت برجال قائم

آباؤهم) ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المبتدأ والخبر ، (**أفصح**) : خبر قوله : (والإفراد) والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**من جمع التصحيح**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(أفصح) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجال قائمين آباؤهم ، وبرجال قاعدين غلمانهم**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (غلمانهم) ، (**هٰذه**) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ ، (**أمثلة**) : خبره مرفوع ، والجملة مستأنفة (أمثلة) : مضاف ، (**النعت**) : مضاف إليه مجرور ، (**الرافع**) : صفة لـ(النعت) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**للاسم**) : جار ومجرور متعلق بـ(الرافع) ، (**الظاهر**) : صفة لـ(الاسم) مجرور .

(**ومثال الرافع للضمير البارز قولك**) : الواو : عاطفة (مثال) : مبتدأ مرفوع وهو مضاف ، (الرافع) : مضاف إليه مجرور (للضمير) : جار ومجرور متعلق بـ(الرافع) ، (البارز) : صفة لـ(الضمير) ، (**قولك**) : خبر المبتدأ ومضاف إليه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (هٰذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) علىٰ كونها مستأنفة ، (**جاءني غلام امرأة ضاربته هي**) : مقول محكي لقولك منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ياء (هي) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وقوله : (**وجاءتني أمة رجل ضاربها هو**) ، وقوله : (**وجاءني غلام رجلين ضاربه هما**) ، وقوله : (**وجاءني غلام رجال ضاربه هم**) : معطوفات محكيات على المثال الأول علىٰ كونها مقولاً لـ(قولك) ، وجملة ما ذكره من أمثلة النعت السببي الرافع للاسم الظاهر : ستة ، ومن أمثلة النعت السببي الرافع للضمير البارز : أربعة ؛ فجملة أمثلة النعت السببي : عشرة ،

وتقدم لك أنه ذكر من أمثلة النعت الحقيقي : إحدىٰ وعشرين ، فجملتها إحدىٰ وثلاثون مثالاً

(**وفائدته**) : الواو : استئنافية (فائدته) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**تخصيص المنعوت**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**إن**) : حرف وَصْلٍ وربطٍ تجزم فعلاً واحداً مبنية على السكون ، (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الوصلية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المنعوت) ، (**نكرة**) : خبرها منصوب ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها جملة غائية لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجال صالح**) : مضاف إليه محكي .

(**وتوضيحه**) : (توضيح) : معطوف علىٰ (تخصيص) علىٰ كونه خبر المبتدأ وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**إن كان معرفة**) : (إن) : حرف ربط ووصل مبني على السكون (كان) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الغائية مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر يعود على (المنعوت) ، (معرفة) : خبر كان منصوب ، وجملة (كان) جملة غائية لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد العالم**) : مضاف إليه محكي .

(**وقد يكون لمجرد المدح**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق (يكون) : فعل مضارع ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (النعت) ، (لمجرد المدح) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق

بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(يكون) تقديره : وقد يكون النعت كائناً لمجرد المدح ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ ميم (الرحيم) .

(**أو**) : حرف عطف وتفصيل ، (**لمجرد الذم**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ قوله : (لمجرد المدح) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (الرجيم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو الترحم**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (الترحم) : معطوف على (الذم) تقديره : أو لمجرد الترحم ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ نون (المسكين)

(**أو للتوكيد**) : معطوف علىٰ قوله : (لمجرد المدح) تقديره : أو يكون للتوكيد ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(**وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت . . جاز في النعت الإتباع والقطع**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (كان) : فعل ماض

ناقص (المنعوت) : اسمها مرفوع (معلوماً) : خبرها منصوب (بدون النعت) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(معلوماً) ، وجملة (كان) في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل الشرط لها (جاز) : فعل ماض مبني على الفتح (في النعت) : جار ومجرور متعلق بـ(جاز) ، (الإتباع) : فاعل مرفوع (والقطع) : معطوف على (الإتباع) ، وجملة (جاز) جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة .

(ومعنى القطع : **أن ترفع النعت علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف**) : الواو : استئنافية (معنىٰ) : مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور (معنىٰ) : مضاف (القطع) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره (أن ترفع) : (أن) : حرف نصب ومصدر (ترفع) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (أنت) ، (النعت) : مفعول به منصوب ، وجملة (ترفع) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره : ومعنى القطع رفعك النعت (علىٰ) : حرف جر مبني على السكون (أنه) : (أن) : حرف نصب ومصدر وتوكيد ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (خبر) : خبرٌ لـ(أنَّ) مرفوع (لمبتدأ) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفةً لخبر ؛ أي : خبر كائن لمبتدأ (محذوف) : صفة لمبتدأ مجرور بكسرة ظاهرة ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، الجار والمجرور متعلق بـ(ترفع) والتقدير : ومعنى القطع رفعك النعت علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**أو تنصبه بفعل محذوف**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل (تنصب) : فعل مضارع معطوف علىٰ (ترفع) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (بفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(تنصب) ، (محذوف) : صفة فعل ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (ترفع) والتقدير : ومعنى القطع رفعك النعت علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف ، أو نصبك إياه بفعل محذوف ، (**نحو : الحمد لله الحميد**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف (الحمد لله الحميد) : مضاف إليه محكي ، (**أجاز فيه سيبويه**) : (أجاز) : فعل ماض مبني على الفتح (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(أجاز) ، (سيبويه) : فاعل في محل الرفع مبني على الكسر ، والجملة الفعلية في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة المتعلقة بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما مثلنا للقطع والإتباع بهٰذا المثال ؛ لأن سيبويه أجاز فيه (**الجر على الإتباع**) : مفعول أجاز منصوب به (على الإتباع) : جار ومجرور متعلق بـ(الجر) ، (**والرفع**) : معطوف على (الجر) ، (**بتقدير : هو**) : جار ومجرور متعلق بـ(الرفع) (تقدير) : مضاف (هو) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**والنصب**) : معطوف على (الجر) منصوب ، (**بتقدير**) : جار ومجرور متعلق بـ(النصب) (تقدير) : **مضاف** (**أمدح**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(**وإذا تكررت النعوت لواحد**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (تكرر) : فعل ماض مبني على الفتح ،

التاء علامة تأنيث الفاعل مبنية علىٰ سكون مقدر (النعوت) : فاعل مرفوع (لواحد) : جار ومجرور حال من (النعوت) أي : حالة كونها لمنعوت واحد ، (**فإن كان المنعوت معلوماً بدونها.. جاز إتباعها كلها وقطعها كلها**) : الفاء : حرف عطف وتفصيل (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها مبني على الفتح (المنعوت) : اسم كان مرفوع (معلوماً) : خبرها منصوب (بدونها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(معلوماً) ، (جاز) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها (إتباعها) : فاعل مرفوع وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (كلها) : توكيد لضمير (إتباعها) ، والتوكيد يتبع المؤكد تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة (كل) : مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون (وقطعها) : معطوف علىٰ (إتباعها) علىٰ كونه فاعلاً لـ(جاز) ، (قطع) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (كلها) : توكيد لضمير (قطعها) ، والتوكيد يتبع المؤكد تبعه بالجر (كل) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (**وإتباع البعض وقطع البعض**) : (وإتباع) : معطوف علىٰ (إتباعها) علىٰ كونه فاعلاً لـ(جاز) مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف (البعض) : مضاف إليه (وقطع) : معطوف أيضاً علىٰ (إتباعها) وهو مضاف (البعض) : مضاف إليه ، (**بشرط تقديم المتبع**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (إتباع البعض وقطع البعض) تقديره : حالة كون جواز (إتباع البعض وقطع

البعض) مشروطاً ؛ أي : مقيداً بشرط تقديم المتبع على المقطوع (شرط) : مضاف (تقديم) : مضاف إليه (تقديم) : مضاف (المتبع) : مضاف إليه .

(**وإن لم يعرف إلا بمجموعها.. وجب إتباعها كلها**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (لم) : حرف نفي وجزم (يعرف) : فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه سكون آخره ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المنعوت) ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها (إلا) : أداة استثناء مفرغ مبني على السكون (بمجموعها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يعرف) ، (وجب) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها مبني على الفتح (إتباعها) : فاعل وجب ومضاف إليه (كلها) : توكيد لضمير (إتباعها) مجرور وهو مضاف ، والضمير المتصل في محل الجر مضاف إليه ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية المذكورة قبلها ؛ أعني : بها ، قوله : (فإن كان المنعوت معلوماً) علىٰ كونها جواباً لـ(إذا) الشرطية .

(**وإن تعين ببعضها.. جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (تعين) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (ببعضها) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تعين) ، (جاز) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها (فيما) : (في) : حرف جر (ما) : اسم موصول في محل الجر مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بـ(جاز) ، (عدا) : فعل ماض مبني بفتح مقدر على الألف ، لأنه فعل معتل بالألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره :

(هو) يعود علىٰ (ما) ، (ذلك) : اسم إشارة في محل النصب مفعول عدا (البعض) : بدل من اسم الإشارة (الأوجه) : فاعل جاز مرفوع (الثلاثة) : صفة لـ(الأوجه) مرفوع ، وجملة (إن) الشرطية معطوفة علىٰ جملة (إن) الأُولىٰ ؛ أعني : قوله : (فإن كان المنعوت معلوماً) علىٰ كونها جواب إذا الشرطية .

(باب النعت)

[ش] : ويقال له : الوصف والصفة (النعت : هو التابع) أي : التالي لما قبله فلا يتقدم عليه ؛ وهو كالجنس ....

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب النعت)

(ويقال له) أي : للنعت : (الوصف والصفة) وعبارته في « شرح القطر » : (ويرادفه الوصف والصفة) والمعنىٰ واحد ، قال ابن إياز في « شرح الفصول » : (قال بعض المتأخرين : الوصف يطلق علىٰ ما لا يتغير وعلىٰ ضده ، والنعت لا يطلق إلا علىٰ ما يتغير فقط ، ولهـٰذا يقال : صفات الله ولا يقال : نعوته) انتهىٰ .

ووقع في عباراتهم ما يخالفه ، وقال المصنف في « شرح اللمحة » : (الصفة والنعت واحد ، وقيل : النعت يكون بالحلية ؛ كالطويل والقصير ، والصفة بالفعل ؛ كضارب وخارج ، فعلىٰ هـٰذا يقال للباري سبحانه وتعالىٰ : موصوف ولا يقال : منعوت ، وعلى الأول يقال له : موصوف ومنعوت ، وقيل : غير ذلك) انتهىٰ « يس على المجيب » .

ولـٰكن النعت عبارة الكوفيين ، وهما للبصريين . انتهىٰ « خضري » .

(النعت) المصطلح عليه عند النحويين : (هو) الاسم (التابع ؛ أي : التالي لما قبله) أي : (فلا يتقدم عليه) أي : علىٰ ما قبله ؛ لأنه وصف لما قبله فلا يتقدم هو عليه (وهو) أي : لفظ التابع (كالجنس) والجنس عند المناطقة : كلي مقول علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ؛ كالحيوان ، وإنما قال : كالجنس ولم يقل جنس ؛

شامل لغيره من التوابع ، وقوله : (**المشتق أو المؤول به**) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو : زيد قائم قائم ؛ فإنه خارج بقوله : (**المباين للفظ متبوعه** ، **والمراد بالمشتق**) : ما دل علىٰ حدث وصاحبه ، وهو (**اسم الفاعل ؛ كضارب ، واسم المفعول ؛ كمضروب ، والصفة المشبهة ؛ كحسن ، واسم التفضيل ؛ كأعلم**) ....

لأنه ليس جنساً حقيقياً معروفاً عند المناطقة ؛ لأن ما هنا ألفاظ ، وإنما أشبه الجنس في إطلاقه علىٰ كثيرين من الألفاظ ، ولذلك قال هو : (**شامل لغيره من التوابع**) كالجنس يشمل حقائق مختلفة ؛ يعني : أن قوله : (**هو التابع**) للإدخال لا للإخراج .

(**وقوله : المشتق أو المؤول به مخرج لغيره**) أي : لغير النعت (**منها**) من سائر التوابع (**ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع**) وهو لفظ (قائم) الثاني في المثال المذكور (**نحو : زيد قائم قائم ؛ فإنه**) أي : فإن التابع المشتق المكرر (**خارج بقوله**) أي : بقول المصنف : (**المباين**) أي : المخالف ذلك التابع ؛ أي : المخالف لفظه (**لِلَفْظ متبوعه**) لأن (قائم) الثاني في المثال المذكور توكيد لفظي وإن كان مشتقاً تابعاً لما قبله في إعرابه ؛ لموافقة لفظه لفظ متبوعه .

(**والمراد بالمشتق**) هنا : (**ما دل علىٰ حدث وصاحبه**) أي : صاحب ذلك الحدث ؛ وهو من وقع منه ، أو عليه ، أو قام به ذلك الحدث (**وهو**) أي : المشتق المراد هنا : (**اسم الفاعل ؛ كضارب**) لأنه وقع منه الضرب ، ومثله أمثلة المبالغة ؛ كضراب (**واسم المفعول ؛ كمضروب**) لأنه وقع عليه الضرب (**والصفة المشبهة ؛ كحسن**) لأنه قام به الحسن (**واسم التفضيل ؛ كأعلم**) لأنه قام به زيادة العلم ، وخرج بزيادتي هنا : المشتق عند الصرفيين : وهو ما أخذ من لفظ المصدر ؛ للدلالة علىٰ معنىً منسوب إلى المصدر ، فشمل اسم الزمان والمكان

بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها ؛ لعدم دلالتها علىٰ ذلك وإن كانت مشتقة من المصدر ؛ للدلالة علىٰ معنىً منسوب إليه (**والمراد بالمؤول بالمشتق**) : ما يفيد من المعنىٰ ما يفيده المشتق وهو (**اسم الإشارة**) غير المكاني (**نحو** : **مررت بزيد هـٰذا**) أي : الحاضر (**واسم الموصول**) غير (من وما) . . . .

والآلة ، وهي لا ينعت بها ؛ لعدم دلالتها علىٰ حدث ؛ كما ذكره الشارح بقوله : (**بخلاف اسم الزمان**) نحو قولك : اليوم مرمىٰ زيد (و) اسم (**المكان**) نحو قولك : هـٰذا المكان مرمىٰ زيد (و) اسم (**الآلة**) كالمفتاح والمِكْنَسة (**فلا ينعت بها**) أي : بهـٰذه الثلاثة (**لعدم دلالتها علىٰ ذلك**) أي : علىٰ حدث وصاحبه (**وإن كانت مشتقة من المصدر ، للدلالة علىٰ معنىً منسوب إليه**) أي : إلى المصدر ؛ وهو فتح الباب ، وكنس البيت مثلاً ، والأقرب أن قوله : (والمراد بالمشتق. . .) إلخ ، تفسير مراد ، وأنه مجاز من إطلاق العام على الخاص علىٰ ما فيه مما هو مقرر في محله ؛ لأنه لا يعرف اصطلاح للنحاة في المشتق . انتهىٰ « يس » .

(**والمراد بالمؤول بالمشتق** : **ما يفيد من المعنىٰ ما يفيده المشتق**) وهو الحدث وصاحبه من الأسماء العارية عن الاشتقاق (**وهو**) أي : المؤول بالمشتق (**اسم الإشارة غير المكاني**) كهنا .

فإن قلت : ما وجه إخراجه مع أنه ينعت به نحو : مررت برجل هنا . . **قلت** : الكلام فيما يكون نعتاً بنفسه حقيقة ، وإلا . . لم يصح التقييد بالمشتق وشبهه ، والنعتُ حقيقةً في المكان هو المتعلَّق ؛ وهو إما مفرد فيدخل في المشتق ، أو فعل فيدخل في الجملة ، ومِن ثَمَّ لم يذكروا الظرف والمجرور . انتهىٰ « يس » .

(**نحو** : **مررت بزيد هـٰذا** ؛ **أي** : **الحاضر**) أو المشار إليه (**واسم الموصول**) المبدوء بهمزة وصل ؛ كالذي والتي وأخواتهما كما في « التسهيل » فخرج ما ليس مبدوءاً بهمزة وصل بأن بدىء بـ(غير) ها ؛ كالميم كما في (« من وما ») أو بدىء

(**نحو : مررت بزيد الذي قام**) أي : المعلوم قيامه (**وذو بمعنىٰ صاحب نحو : مررت برجل ذي مال**) أي : صاحبه ، ومثلها (ذو) الطائية (**وأسماء النسب نحو : مررت برجل دمشقي**) أي : منسوب إلىٰ دمشق ، ونظرت إلىٰ رجل تمار ، أي : منسوب إلى التمر (**ومن ذلك**) أي : المؤول بالمشتق (**الجملة**) **فإنها قد ينعت بها** نحو : جاءني رجل قام أبوه ؛ لأن ذلك في معنىٰ : قائم أبوه ، وشرطها : أن تكون خبرية ،

بهمزة قطع ؛ كأي ، ولم أقف علىٰ علة عدم النعت بها (**نحو : مررت بزيد الذي قام ؛ أي : المعلوم قيامه**) أو القائم (**وذو بمعنىٰ صاحب نحو : مررت برجل ذي مال ؛ أي : صاحبه**) ومثلها فروعها ؛ كذات وذوات ، ومثلها أيضاً أُولي وأُولات .

(**ومثلها**) **أيضاً** (« **ذو** » **الطائية**) أي : المنسوبة إلىٰ طيء ؛ لأن كونها موصولة علىٰ لغتهم نحو : جاء زيد ذو قام ؛ أي : الذي قام (**وأسماء النسب**) بفتح النون ؛ أي : الأسماء الدالة على الشيء المنسوب إلىٰ غيره ، وينعت بها المعارف نحو : مررت بالرجل المكي والنكرات (**نحو : مررت برجل دمشقي ؛ أي : منسوب إلىٰ دمشق ، ونظرت إلىٰ رجل تمار ؛ أي : منسوب إلى التمر**) وحناط ؛ أي : منسوب إلى الحنطة ، وخياط ؛ أي : منسوب إلى الخياطة .

(**ومن ذلك ؛ أي :**) من (**المؤول بالمشتق الجملة ، فإنها قد ينعت بها**) أي : يصح النعت بها ؛ لأنها تدل علىٰ معنىً في المتبوع ، وكل ما كان كذلك صح النعت به إلا لمانع ؛ كأن تكون إنشائية . انتهىٰ « يس » .

(**نحو : جاءني رجل قام أبوه ؛ لأن ذلك**) أي : قولك : (قام أبوه) (**في معنىٰ : قائم أبوه ، وشرطها**) أي : شرط جواز الوصف بالجملة : (**أن تكون**) تلك الجملة (**خبرية**) أي : محتملة للصدق والكذب ، بخلاف الإنشائية ، ومنها الطلبية

مشتملة علىٰ ضمير يربطها بالموصوف ؛ ليحصل بها تخصيصه ، وإلا . . لكانت أجنبية عنه .

(وشرط المنعوت بها : أن يكون نكرة) أو ما في معناها ؛ لأنها

فلا يصح النعت بها ، وما أوهم ذلك . . فمؤول وإن صح الإخبار بها ؛ لأن النعت يُعيِّن المنعوتَ ويخصِّصه فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعتاً معلومةً للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص بها ولا يكون كذلك إلا الخبرية ؛ لأن لها خارجاً يمكن أن يكون معلوماً ، بخلاف الإنشائية ؛ لأنها لا خارج لها . انتهىٰ « يس » .

(مشتملة علىٰ ضمير) ولو مقدراً **(يربطها بالموصوف ؛ ليحصل بها تخصيصه ، وإلا)** أي : وإن لم تربط بالضمير **(. . لكانت)** تلك الجملة **(أجنبية عنه)** أي : عن الموصوف فلا يصح الوصف بها ، ولا بد في الرابط هنا من أن يكون ضميراً ، قال الحفيد : (لك أن تقول : ما الحكمة في أنهم جعلوا في باب المبتدأ والخبر إذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميراً ، وقصروه هنا ؛ أي : في باب النعت علىٰ كونه ضميراً مع أن المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها) انتهىٰ .

قال الشهاب القاسمي : (قد يقال : لما كان المبتدأ يستلزم الخبر . . قويَ طلبه له فاكتفىٰ بأي رابط ، بخلاف النعت ؛ لما كان لا يستلزم المنعوت . . ضَعُفَ طلبُه له فاختصَّ بأقوى الروابط ؛ وهو الضمير . انتهىٰ « يس » .

(وشرط المنعوت بها) أي : بالجملة : **(أن يكون)** المنعوت بها **(نكرة)** لفظاً ومعنىً ؛ كيوماً في المثال الآتي **(أو)** أن يكون المنعوت بها **(ما في معناها)** أي : ما في معنى النكرة ؛ أي : أو أن يكون نكرة معنىً لا لفظاً ؛ كالحمار في قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ، وإنما اشترط ذلك **(لأنها)** أي : لأن

في حكم النكرة ؛ لتأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة (**نحو** : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾) ، فجملة (ترجعون) في محل نصب نعت لـ(يوماً) وهو نكرة ، وقوله :

ولقـد أمـر علـى اللئيـم يسبنـي

فجملة (يسبني) في محل جر نعت لـ(اللئيم) ، وهو وإن كان معرفة لفظاً لـٰكنه نكرة معنىً ، فجاز أن ينعت بها ؛ نظراً إلىٰ معناه ، وإن نظر إلىٰ لفظه . . فهي حال

الجملة (**في حكم النكرة ؛ لتأولها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها**) أي : بالجملة (**المعرفة**) لعدم توافقها المنعوتَ في التعريف ، مثال كون المنعوت بها نكرة لفظاً ومعنىً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ، **فجملة « ترجعون » في محل نصب نعت لـ« يوماً » وهو**) أي : لفظ (يوماً) (**نكرة**) لفظاً ومعنىً (**و**) مثال كون المنعوت نكرة معنىً لا لفظاً نحو (**قوله**) أي : قول رجل من بني سَلُول :

(**ولقـد أمـر علـى اللئيـم يسبنـي**) فـأعــف ثـم أقــول لا يعنينـي

(**فجملة « يسبني » في محل الجر نعت لـ« اللئيم »**) تقديره : ولقد أمر على اللئيم الساب لي ، واللئيم : هو الدنيء الأصل الشحيح النفس ، وصح نعته بالجملة ؛ لأنه (**وهو وإن كان معرفة لفظاً لـٰكنه نكرة معنىً**) لأن المعرف بـ(أل) الجنسية لفظه معرفه ومعناه نكرة ؛ لأنه اسم جنس شائع في أفراد جنسه (**فجاز أن ينعت بها**) أي : بالجملة (**نظراً إلىٰ معناه ، وإن نظر إلىٰ لفظه . . فهي**) أي : فالجملة المذكورة بعده (**حال**) منه قيل ، والأظهر : كون الجملة حالية ؛ لما فيه من الاستغناء عن بيان القَدْر في توصيف المفرد بالجملة ، ورُدَّ : بأنه ليس المعنىٰ علىٰ أنه يسبه حالَ المرور ، والغرضُ أنَّ ذلك دَأْبُهُ .

(**وكذلك المصدر**) ينعت به كثيراً ، ولـٰكنه مع ذلك سماعي ، وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق ، وعند البصريين علىٰ تقدير مضاف (و) علىٰ كل من القولين (**يلتزم إفراده وتذكيره**

نعم ؛ إن جعلت الحال مؤكدة فلا محذور ، وكونه لئيماً يلائم ذلك ؛ لأن الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور ، وقيل : الحالية أولىٰ ؛ لأنها أدل على المقصود ؛ لأن الوصفية تحتمل أمرين : **أحدهما** : مقصود ؛ وهو أن الوصف دأبه وديدنه ، مر أو لم يمر ، **وثانيهما** : وهو غير مقصود أن هـٰذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره ، وأما الحالية . . فلا تحتمل خلاف المقصود ؛ لأن معناها : أنه يمر حال السب وهو يُعْرِض عنه تكرماً . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وكذلك**) أي : ومثل الجملة (**المصدر ينعت به كثيراً**) في كلامهم (**ولـٰكنه**) أي : ولـٰكن الوصف بالمصدر (**مع ذلك**) أي : مع كثرته في كلامهم (**سماعي**) أي : يُقتصر فيه علىٰ موضع السماع فلا يقاس غيره عليه (**وهو**) أي : المصدر الذي وصف به (**عند الكوفيين مؤول بالمشتق**) كتأويل عدل بعادل في قولك : مررت برجل عدل (**وعند البصريين علىٰ تقدير مضاف**) فإنهم يقولون في المثال المذكور : مررت برجل ذي عدل (**وعلىٰ كل من القولين**) أي : المذهبين الكوفي والبصري (**يلتزم**) وفي بعض النسخ (يلزم) وهو أوضح إلا أن يقال : الزيادةُ في (افتعل) لتأكيد معنى الثلاثي ؛ كما في قرأ واقترأ ؛ أي : يجب (**إفراده وتذكيره**) أي : بشرط أن يكون مصدر ثلاثي ، أو مزيد مصدر ثلاثي ، وألا يؤنث ، وألا يكون مبهماً ؛ كما يشير إلىٰ ذلك قوله نحو : مررت برجل عدل .

فإن قلت : الوصف بالمصدر مقصور على السماع ، وحينئذ فما انتفت فيه الشروط غير مسموع ، فما فائدة هـٰذه الشروط ؟ . . **قلت** : فائدتها ضبط ما سمع .

تقول : مررت برجل عدل وبامرأة عدل ، وبرجلين عدل وبرجال عدل) وإنما التزم ذلك على القول الأول ؛ لأن المصدر من حيث هو لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه علىٰ أصله ، وأما على الثاني . . فكأنهم قصدوا بذلك التنبيه علىٰ أن أصله : برجل ذي عدل ، وامرأة ذات عدل ، وبرجلين ذوي عدل ، وبرجال ذوي عدل ؛ فلما حذفوا المضاف . . تركوا المضاف إليه علىٰ ما كان عليه .

(**تقول**) في مثال الوصف بالمصدر : (**مررت برجل عدل وبامرأة عدل ، وبرجلين عدل وبرجال عدل**) بالإفراد والتذكير في الكل (**وإنما التزم ذلك**) أي : إفراده وتذكيره (**على القول الأول**) وهو مذهب الكوفيين (**لأن المصدر من حيث هو**) هو لا من حيث كونه عددياً ؛ كضربت ضربتين أو ضربات (**لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه علىٰ أصله**) من الإفراد والتذكير عند الوصف به (**وأما على**) القول (**الثاني**) وهو مذهب البصريين (. . **فكأنهم**) أي : فكأن أهل القول الثاني (**قصدوا بذلك**) أي : بتقدير المضاف (**التنبيه علىٰ أنَّ أصله**) أي : أصل قولهم : (مررت برجل عدل وامرأة عدل . . .) إلخ ، مررت (**برجل ذي عدل ، وامرأة ذات عدل ، وبرجلين ذوي عدل ، وبرجال ذوي عدل ؛ فلما حذفوا المضاف**) الذي هو لفظ (ذي) وأخواته (. . **تركوا المضاف إليه**) الذي هو لفظ (عدل) (**علىٰ ما كان عليه**) أولاً عند تقدير المضاف من الإفراد والتذكير ، وأفهم كلامه ؛ يعني : قوله : (وكذلك المصدر) أنه من المؤول بالمشتق على القولين وهو كذلك ، أما عند الكوفيين . . فواضح ، وأما عند البصريين . . فلأنه علىٰ حذف ذي الصاحبية ؛ فالنعت بها في الحقيقة وهي من المؤوَّل بالمشتق وأنه ملتزم الإفراد والتذكير على القولين وهو كذلك ؛ إذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنىٰ ولا يجمع فأجروه علىٰ أصله ، وعبارة « التوضيح » توهم خلاف ذلك في الأمرين ، هـٰذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في (باب الحال) في : أَتَيْتُهُ ركضاً ؛ فقد قال البصريون : إن

(والنعت) حقيقياً كان أو سببياً (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة ؛ أي : (في رفعه ونصبه وخفضه) أي : في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي : في واحد منهما ؛ فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته ؛ بل مساوياً له أو . . . .

ركضاً بمعنىٰ راكضاً ، والكوفيون أنه علىٰ حذف مضاف عكس ما قالوا هنا ، وقد يقال : إن كلاً ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(والنعت حقيقياً كان أو سببياً يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ؛ أي : في رفعه ونصبه وخفضه ؛ أي : في الواحد منها) أي : من هـٰذه الثلاثة ؛ أي : وإن اختلفا لفظاً أو تقديراً أو محلاً ؛ كما علم مما مر ؛ ومن الاختلاف : هـٰذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ ، بجر (خرب) فإنه تابع لـ(جحر) ورفعه مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المجاورة ، وبهـٰذا يندفع أن التابع والمتبوع في المثال اختلفا في الإعراب . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وفي تعريفه وتنكيره ؛ أي : في واحد منهما ؛ فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة) ولا يرد علىٰ هـٰذا قوله تعالىٰ : ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ ، لأنه وصف النكرة ؛ وهي كل همزة بالمعرفة وهو : الذي ؛ وذلك لأن (الذي) بدل لا وصف ، أو وصف مقطوع ، وهو تجوز مخالفته للمتبوع تعريفاً وتنكيراً ، ولا قولُه تعالىٰ : ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ حيث وقع (مالك) صفة للمعرفة وهو نكرة ؛ لأن إضافة الوصف لمعموله لفظية ؛ لأن محل ذلك كما سلف ما لم يُرَدْ به الاستمرار في جميع الأزمنة ، وإلا . . فالإضافة معنوية . انتهىٰ من « يس » .

(ولا يكون النعت أعرف من منعوته) فلا تقول : رأيت الرجل صاحبك (بل) يكون النعت (مساوياً له) أي : لمنعوته نحو : رأيت زيداً صاحبك (أو) يكون

دونه (**ثم إن رفع**) النعت (**ضمير المنعوت المستتر فيه . . تبعه أيضاً**) **في اثنين من خمسة** ؛ أي : (**في تذكيره وتأنيثه**) أي : **في واحد منهما** (**وفي إفراده وتثنيته وجمعه**) أي : **في واحد منها ، فيصير بهـٰذه مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة ، سواء كان معناه له ؛ كالأمثلة الآتية ، أم لسببيه** . . . .

النعت (**دونه**) دون منعوته في الأعرفية نحو : مررت بزيد الذي ضربك ؛ لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة ، والمقصود بالنعت إنما هو الدلالة على المعنى الذي في الذات فنحو (صاحبك) في مررت برجل صاحبك ، بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لا نعت له ؛ لأن (صاحبك) مضاف إلى الضمير فهو أعرف من الرجل المعرف بالألف واللام .

و(**ثم**) في قوله : (**ثم إن رفع النعت**) للترتيب الذكري لا للترتيب المعنوي ، والمعنىٰ : ثم بعدما ذكرنا من أحكام النعت من أول الباب . . . إلىٰ هنا نذكر باقيها فنقول : إن رفع النعت (**ضمير المنعوت**) أي : ضميراً يعود على المنعوت (**المستتر**) ذلك الضمير (**فيه**) أي : في النعت (. . **تبعه**) أي : تبع ذلك النعت منعوته (**أيضاً**) أي : كما تبعه في اثنين من الخمسة السابقة (**في اثنين من خمسة**) آتية (**أي**) تبعه (**في تذكيره**) إن كان المنعوت مذكراً (**و**) في (**تأنيثه**) إن كان المنعوت مؤنثاً (**أي**) تبعه (**في واحد منهما ، وفي إفراده**) إن كان مفرداً (**وتثنيته**) إن كان مثنىً (**وجمعه**) إن كان جمعاً (**أي**) تبعه (**في واحد منها**) أي : من هـٰذه الثلاثة (**فيصير**) النعت (**بهـٰذه**) أي : بتبعيته في هـٰذه الخمسة المذكورة هنا (**مع**) تبعيته في (**ما مر**) من الخمسة السابقة (**مطابقاً له في أربعة من عشرة**) أي : موافقاً لمنعوته (**سواء كان معناه**) أي : معنى النعت (**له**) أي : لمنعوته ، كما في النعت الحقيقي ؛ وذلك (**كالأمثلة الآتية**) في النعت الحقيقي (**أم**) كان معناه (**لسببيه**) أي : لما أضيف إلىٰ ضمير المنعوت ، سمي سببياً ؛ لأن الربط بين النعت

نحو : جاء الرجلُ الحسنُ الوجهَ ، بنصب الوجه (**تقول**) في النعت الجاري علىٰ مدلوله حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف : (**قام زيد العاقل** ، و) حالة النصب (**رأيت زيداً العاقل** ، و) حالة الخفض (**مررت بزيد العاقل** ، و) تقول مع التأنيث والإفراد والتعريف : (**جاءت هند العاقلة**) في الرفع (**ورأيت هنداً العاقلة**) في النصب (**ومررت بهند العاقلة**) في الخفض .

(و) تقول مع التنكير والإفراد والتذكير : (**جاء رجل عاقل**) في الرفع (**ورأيت رجلاً عاقلاً**) في النصب (**ومررت برجل عاقل**) في الخفض .

(و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف : (**جاء الزيدان العاقلان**) في الرفع (**ورأيت الزيدين العاقلين**) في النصب . . . .

والمنعوت حصل بسببه (**نحو : جاء الرجل الحسن الوجه ، بنصب الوجه**) لأن أصله : جاء الرجل الحسن وجهه ؛ لأن الحسن والجمال للوجه لا للرجل ، وعبارة « يس » : (لأن معنى الحسن للوجه لا للرجل) .

(**تقول في النعت الجاري علىٰ مدلوله**) أي : علىٰ مدلول المنعوت ومعناه ؛ وهو النعت الحقيقي (**حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف : قام زيد العاقل** ، و) تقول في (**حالة النصب**) مع تلك الثلاثة : (**رأيت زيداً العاقل** ، و) تقول في (**حالة الخفض**) مع تلك الثلاثة : (**مررت بزيد العاقل ، وتقول مع التأنيث والإفراد والتعريف : جاءت هند العاقلة في**) حالة (**الرفع ، ورأيت هنداً العاقلة في**) حالة (**النصب ، ومررت بهند العاقلة في**) حالة (**الخفض ، وتقول مع التنكير والإفراد والتذكير : جاء رجل عاقل في**) حالة (**الرفع ، ورأيت رجلاً عاقلاً في**) حالة (**النصب ، ومررت برجل عاقل في**) حالة (**الخفض ، وتقول مع التثنية والتذكير والتعريف : جاء الزيدان العاقلان في الرفع ، ورأيت الزيدين العاقلين في النصب** ،

(ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض ، وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ، ورأيت رجلين عاقلين ، ومررت برجلين عاقلين .

(و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف : **(جاء الزيدون العاقلون)** في الرفع **(ورأيت الزيدين العاقلين)** في النصب **(ومررت بالزيدين العاقلين)** في الخفض .

وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير : جاء رجال عاقلون ، ورأيت رجالاً عاقلين ، ومررت برجال عاقلين .

(و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف : **(جاءت الهندان العاقلتان)** في الرفع **(ورأيت الهندين العاقلتين)** في النصب **(ومررت بالهندين العاقلتين)** في الخفض وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير : جاءت امرأتان عاقلتان ، ورأيت امرأتين عاقلتين ، ومررت بامرأتين عاقلتين .

ومررت بالزيدين العاقلين في الخفض ، وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير : جاء رجلان عاقلان) في حالة الرفع **(ورأيت رجلين عاقلين)** في حالة النصب **(ومررت برجلين عاقلين)** في حالة الخفض .

(وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف : جاء الزيدون العاقلون في) حالة **(الرفع ، ورأيت الزيدين)** بكسر الدال **(العاقلين)** بكسر اللام ؛ لأنه جمع **(في)** حالة **(النصب ، ومررت بالزيدين)** بكسر الدال ؛ لأنه جمع **(العاقلين)** بكسر اللام **(في)** حالة **(الخفض ، وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير : جاء رجال عاقلون ، ورأيت رجالاً عاقلين ، ومررت برجال عاقلين)** .

(وتقول مع التثنية والتأنيث والتعريف : جاءت الهندان العاقلتان في الرفع ، ورأيت الهندين العاقلتين في النصب ، ومررت بالهندين العاقلتين في الخفض ، وتقول مع التثنية والتأنيث والتنكير : جاءت امرأتان عاقلتان) في الرفع **(ورأيت امرأتين عاقلتين)** في النصب **(ومررت بامرأتين عاقلتين)** في الخفض .

(و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف : (جاءت الهندات العاقلات) في الرفع (ورأيت الهندات العاقلات) في النصب (ومررت بالهندات العاقلات) في الخفض .

وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير : جاءت نساء عاقلات ، ورأيت نساء عاقلات ، ومررت بنساء عاقلات ، والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر ، ويسمىٰ : نعتاً حقيقياً .

(**وتقول مع الجمع والتأنيث والتعريف : جاءت الهندات العاقلات في الرفع ، ورأيت الهندات العاقلات في النصب ، ومررت بالهندات العاقلات في الخفض ، وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير : جاءت نساء عاقلات ، ورأيت نساء عاقلات ، ومررت بنساء عاقلات ، والنعت في ذلك**) المذكور (**كله**) من الأمثلة التي ذكرها المصنف والتي زادها الشارح فجملتها ثلاثة وثلاثون مثالاً (**رافع لضمير المنعوت المستتر ، ويسمىٰ : نعتاً حقيقياً**) .

والنعت الحقيقي : هو الجاري علىٰ من هو له في الواقع ؛ أي : المسند إلىٰ من هو له في الواقع ؛ أي : المسند إليه في الواقع ؛ أي : يسميه علماء هـٰذا الفن حينئذ ؛ أي : حين إذ رفع النعت ضمير المنعوت حقيقياً ، وظاهر هـٰذا الكلام شموله لنحو : مررت برجل حسن الوجه ، بنصب الوجه ؛ لكونه رفع ضميراً يعود على المنعوت ، فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت ؛ ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي ، وسماه بعضهم : مجازياً ، وعليه فأقسام النعت ثلاثة : حقيقي وسببي ومجازي ؛ فالحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة : هي الرفع والنصب والجر ، والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتنكير والتعريف ، وإنما لم يكمل له جميع العشرة ؛ لأنه لا يكون الاسم متصفاً بجميعها في وقت

(وإن رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز . . . .

واحد ؛ لما بَيْنَها من التضاد ، ألا ترىٰ أن الاسم لا يكون مرفوعاً منصوباً مجروراً في حالة ، ولا معرفةً نكرةً معاً ، ولا مفرداً مثنىً مجموعاً كذلك ، ولا مذكراً مؤنثاً كذلك ، وإنما يَكْمل له في حالة واحدة أربعةُ أمور : واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هو : الرفع والنصب والجر ، وواحدٌ من الإفراد والتثنية والجمع ، وواحدٌ من التعريف والتنكير ، وواحدٌ من التذكير والتأنيث . انتهىٰ من « أبي النجا » .

ثم اعلم : أن إتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع ؛ أما إذا منع مانع ؛ كأن يكون النعت أفعل تفضيل المجرد عن (أل) والإضافة . . فإنه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ؛ بل يكون مفرداً مذكراً علىٰ كل حال فتقول : مررتُ برجل أفضلَ منك ، وبرجلين أفضلَ منك ، وبرجال أفضل منك ، وبامرأتين أفضلَ منك ، وبنسوة أفضل منك .

أو كأن يكون النعتُ صفةً يستوي فيها المذكر والمؤنث ؛ كفعول بمعنىٰ فاعل نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور .

أو فعيل بمعنىٰ مفعول ؛ كرجل جريح ، وامرأة جريح ، وكأن يكون النعت بجملة ؛ فإنها لا توصف بتعريف ولا تنكير ، ولا إفراد وتثنيه وجمع ، ولا تذكير وتأنيث ، وإن كان توصف بالإعراب باعتبار محلها ، نعم ؛ بالنظر لتأويل الجملة بمفرد . . يصح أن يقال : إنها تُوافق المنعوت في أربعة من عشرة : بالنظر للمفرد الذي تؤول به ، وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد . انتهىٰ من « العطار » .

(وإن رفع النعت الاسم الظاهر الملابس لضمير المنعوت) أي : لضمير يعود إلى المنعوت (أو رفع الضمير البارز) المنفصل العائد إلىٰ غير المنعوت ، ويسمىٰ

لم يعتبر حال المنعوت) في الخمسة الأخيرة ؛ أي : (في التذكير والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع ؛ بل يعطى النعت حكم الفعل) الحال محله ، فيجب إفراده لرفعه ما ذكر ، وموافقته في التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته ؛ ولهٰذا قال : (فإن كان فاعله مؤنثاً . . أنث) النعت (وإن كان المنعوت به مذكراً) كمررت برجل حسنة أمه (وإن كان فاعله مذكراً . . ذكر) النعت (وإن كان المنعوت به مؤنثاً) كمررت بامرأة قائم أبوها (ويستعمل) النعت (بلفظ الإفراد) وجوباً لما تقدم .

هٰذا النعت : بـ(السببي) لجريانه علىٰ غير صاحبه مع ما بينهما من الملابسة (. . لم يُعتبر) في ذلك النعت (حال المنعوت في الخمسة الأخيرة) أي : لم يعتبر موافقته للمنعوت في الخمسة الأخيرة (أي : في التذكير والتأنيث والإفراد ، والتثنية والجمع ؛ بل يُعطى النعت) المذكور (حكم الفعل الحال محله) أي : النازل منزله (فيجب إفراده) أي : إفراد هٰذا النعت ؛ أي : تجريده عن علامة التثنية والجمع (لرفعه) أي : لرفع ذلك النعت (ما ذكر) أي : الاسم الظاهر أو الضمير البارز .

(و) تجب (موافقتُه في التذكير والتأنيث مرفوعه) الذي هو الاسم الظاهر ، أو الضمير البارز (لا منعوته) لمساواته له في المعنىٰ والعمل .

(ولهٰذا) أي : ولأجل وجوب موافقته لمرفوعه (قال) المصنف : (فإن كان فاعله) أي : مرفوعه (مؤنثاً . . أنث) ذلك (النعت وإن كان المنعوت به مذكراً ؛ كمررت برجل حسنة أمه ، وإن كان فاعله) أي : مرفوع ذلك النعت (مذكراً . . ذكر) ذلك (النعت وإن كان المنعوت به مؤنثاً ؛ كمررت بامرأة قائم أبوها ، ويستعمل) هٰذا (النعت) السببي (بلفظ الإفراد وجوباً لما تقدم) بقوله : (بل يعطىٰ حكم الفعل الحال محله فيجب إفراده) .

(ولا يثنىٰ ولا يجمع) لحلوله محل الفعل وإن كان المنعوت مثنىً أو مجموعاً (تقول) في التعريف والإفراد : (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت ؛ كما تقول : قامت أمه ، (وجاءت هند القائم أبوها) بتذكير النعت ؛ كما تقول : قام أبوها .

(وتقول) في التنكير والإفراد : (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول : قامت أمه ، (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول : قام أبوها .

(وتقول) في التثنية مع التنكير : (مررت برجلين قائم أبواهما) كما تقول : قام أبواهما ، ومع التعريف : مررت بالزيدين القائم أبواهما .

(و) تقول في الجمع مع التنكير : (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول : قام آباؤهم ، ومع التعريف : مررت بالمسلمين القائم آباؤهم (إلا أن سيبويه) استثنىٰ من كونه كالفعل في الإفراد مسألة

(ولا يثنىٰ ولا يجمع لحلوله محل الفعل) فكما أن الفعل لا يثنىٰ ولا يجمع فكذلك هـٰذا النعت (وإن كان المنعوت مثنىً أو مجموعاً ، تقول في التعريف والإفراد : جاء زيد القائمة أمه بتأنيث النعت ؛ كما تقول : قامت أمه ، وجاءت هند القائم أبوها بتذكير النعت ؛ كما تقول : قام أبوها ، وتقول في التنكير والإفراد : مررت برجل قائمة أمه ؛ كما تقول : قامت أمه ، وبامرأة قائم أبوها ؛ كما تقول : قام أبوها ، وتقول في التثنية مع التنكير : مررت برجلين قائم أبواهما ؛ كما تقول : قام أبواهما ، ومع التعريف : مررت بالزيدين القائم أبواهما ، وتقول في الجمع مع التنكير : مررت برجال قائم آباؤهم ؛ كما تقول : قام آباؤهم ، ومع التعريف : مررت بالمسلمين القائم آباؤهم ، إلا أن سيبويه) أي : لـٰكن أن سيبويه إمام البصريين (استثنىٰ من كونه) أي : من كون النعت السببي (كالفعل في الإفراد مسألة

واحدة ، فإنه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً ؛ كالمثال الأخير . . فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال : مررت برجال قيام آباؤهم ، ومررت برجال قعود غلمانهم ، فهو أفصح من) قولك : مررت برجال (قائم آباؤهم ، و) برجال (قاعد غلمانهم بالإفراد) للنعت الذي هو قياس الفعل (والإفراد كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح نحو : مررت برجال قائمين آباؤهم ، وبرجال قاعدين غلمانهم)

واحدة ، فإنه) أي : فإن سيبويه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعاً ؛ كالمثال الأخير) يعني : قوله : (مررت برجال قائم آباؤهم) أي : قال (. . فالأحسن) أي : فالأرجح كما عبر به ابن هشام (في النعت أن يجمع) أي : النعت (جمع تكسير) ليطابق النعت مرفوعه (فيقال) حينئذ : (مررت برجال قيام آباؤهم) بخفض (قيام) نعت لـ(رجال) وهو جمع قائم جمع تكسير ، و(آباؤهم) : فاعل بـ(قيام) ، ولفظ (قيام) صيغة مشتركة بين المصدر وجمع التكسير ، ومثله لفظ (قعود) في المثال التالي (ومررت برجال قعود غلمانهم) بخفض (قعود) نعت لـ(رجال) وهو جمع قاعد جمع تكسير ؛ كما مر آنفاً ، و(غلمانهم) : فاعل بـ(قعود) (فهو) أي : جمع التكسير (أفصح) أي : أرجح (من قولك : مررت برجال قائم آباؤهم ، وبرجال قاعد غلمانهم بالإفراد) في المثالين (للنعت الذي) نعت للإفراد ؛ أي : حالة كون المثالين مقروءين بالإفراد الذي (هو قياس الفعل) أي : بالإفراد الذي هو موافق لقياس النعت على الفعل الحال محله .

(والإفراد) أي : إفراد النعت (كما تقدم) مثاله قبل قوله : (إلا أن سيبويه) (أفصح) وأرجح ؛ لموافقته القياس (من جمع النعت جمع التصحيح) مثال جمعه جمع التصحيح (نحو : مررت برجال قائمين آباؤهم ، وبرجال قاعدين غلمانهم ؛

بل هو ضعيف لا فصيح ؛ لأنه يشبه : يقومون آباؤهم ، ويقعدون غلمانهم ؛ وهٰذا ضعيف أيضاً ؛ لاختصاصه بلغة طيء .

(هٰذه أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر) الملابس لضمير المنعوت ، ويسمىٰ : نعتاً سببياً ؛ لجريانه علىٰ غير من هو له .

بل هو) أي : جمعه جمع التصحيح (**ضعيف لا فصيح** ؛ **لأنه**) أي : لأن جمعه جمع التصحيح (**يشبه**) قول بني طيء : (**يقومون آباؤهم ، ويقعدون غلمانهم** ؛ **وهٰذا**) القول ، أي : قول بني طيء : يقومون آباؤهم ، ويقعدون غلمانهم (**ضعيف أيضاً**) أي : كما أن جمع النعت جمع تصحيح ضعيف (**لاختصاصه**) أي : لاختصاص قولهم : يقومون ويقعدون (**بلغة طيء**) كما سبق في (باب الفاعل) .

(**هٰذه**) الأمثلة المذكورة من قوله : (وإن رفع النعت الاسم الظاهر . . .) إلىٰ هنا (**أمثلة النعت الرافع للاسم الظاهر الملابس**) ذلك الاسم ؛ أي : المصاحب (**لضمير المنعوت**) أي : المضاف ذلك الاسم الظاهر إلىٰ ضمير يعود إلى المنعوت ، وبه يحصل الربط بين النعت والمنعوت ، وإلا . . لكان أجنبياً عنه .

(**ويسمىٰ**) هٰذا النعت الرافع للاسم المضاف إلىٰ ضمير المنعوت : (**نعتاً سببياً**) أي : نعتاً عاملاً في السببي الذي أضيف إلىٰ ضمير المنعوت الذي كان سبباً في ربط النعت بالمنعوت (**لجريانه**) أي : لوقوع معناه (**علىٰ غير من**) أي : علىٰ غير منعوت (**هو**) أي : ذلك النعت وصف (**له**) أي : لذلك المنعوت ؛ وذلك الغير مرفوعه ، وفي « حاشية العطار على الأزهرية » قوله : (ويسمىٰ سببياً ؛ نسبة إلى السببي ، بياء النسبة في المنسوب إليه أيضاً ؛ فلما نسب إليه . . حذفت ياء النسبة من المنسوب إليه ؛ كما تقول في النسبة إلى الشافعي ؛ أي : إلى الإمام الذي يقال له شافعي ؛ لنسبته إلىٰ جده شافع شافعي ؛ أي : رجل متعبد علىٰ مذهبه ؛ فإن

(ومثال) النعت (الرافع للضمير البارز قولك : جاءني غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول : ضربته هي (وجاءتني أَمَةُ رجلٍ ضاربها هو) كما تقول : ضربها هو (وجاءني غلام رجلين ضاربه هما) كما تقول : ضربه هما (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) كما تقول : ضربه هم ، ومن قال ضربوه هم. . قال : ضاربوه هم ، وجمع التكسير ؛ كضواربه هم أفصح من جمع التصحيح ؛ كما تقدم حرفاً بحرف .

المنسوب إليه وهو الإمام الشافعي. . فيه الياء ؛ أي : ياء النسبة ؛ لنسبته إلىٰ جده شافع ، لكنه ؛ أي : لكن الشافعي الإمام عند النسبة إليه ؛ أي : عند نسبة من تمسك بمذهبه إليه : تحذف الياء من المنسوب إليه ، وإنما نسب هٰذا النعت إلى السببي الذي هو مرفوعه ؛ لكون ذلك النعت وصفاً قائماً به ؛ أي : بالسببي الذي هو مرفوعه ورافعاً له ؛ وذلك السببي المنسوب إليه نسبة للسبب ؛ وهو الضمير أطلق عليه سبب ؛ لأن السبب لغةً : الحبل ، والحبل شأنه أن يربط به ؛ فلما كان الضمير كذلك ؛ أي : يقع به الربط في الجمل التي تقع خبراً ، وفي جملة الصلة بالموصول ، والصفة بالموصوف. . أطلق عليه لفظ السبب لذلك ، وقيل : للفظ المتصل به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي ؛ لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير) انتهىٰ من « العطار » .

(ومثال النعت الرافع للضمير البارز) العائد إلىٰ غير المنعوت (قولك : جاءني غلام امرأة ضاربته هي ؛ كما تقول : ضربته هي ، وجاءتني أمة رجل ضاربها هو ؛ كما تقول : ضربها هو ، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما ؛ كما تقول : ضربه هما ، وجاءني غلام رجال ضاربه هم ؛ كما تقول : ضربه هم ، ومن قال) في الفعل (ضربوه هم) وهم بنو طيء (. . قال) في النعت : (ضاربوه هم ، وجمع التكسير ؛ كضواربه هم أفصح من جمع التصحيح ؛ كما تقدم) أفصحية جمع التكسير من جمع الصحيح آنفاً (حرفاً بحرف) أي : مفصلاً كلمة كلمة بقوله آنفاً ،

(و) النعت (**فائدته**) حقيقياً كان أو سببياً : (**تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو : مررت برجل صالح**) فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة .

(**وتوضيحه**) في المعارف (**إن كان معرفة نحو : جاء زيد العالم**) فيما إذا كان زيدان أو زيود ؛ فالعالم أخرج زيداً عن الإبهام وأظهر المراد به ، والفرق بين التخصيص والتوضيح : أن التناول في التخصيص بحسب المعنىٰ ، وفي التوضيح بحسب اللفظ ،

والإفراد أفصح من جمع التصحيح . . . إلخ .

(**والنعت فائدته حقيقياً كان أو سببياً : تخصيص المنعوت إن كان**) المنعوت (**نكرة**) والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات (**نحو : مررت برجل صالح ، فصالح خصص الرجل**) بالصلاح (**ورفع عنه احتمال الشركة**) فأخرج الطالح .

(**وتوضيحه**) أي : توضيح المنعوت ؛ وهو رفع الاحتمال (**في المعارف إن كان**) المنعوت (**معرفة نحو : جاء زيد العالم**) فـ(العالم) : نعت موضح لـ(زيد) ، أي : مخرج له عن الإبهام ومظهر للمراد به (**فيما إذا كان**) هناك (**زيدان أو زيود ؛ فـ**) وصفه بـ(**العالم أخرج زيداً عن الإبهام وأظهر المراد به ، والفرق بين التخصيص والتوضيح : أن التناول**) والشمول لغير المراد (**في التخصيص بحسب المعنىٰ**) أي : باعتبار معنى الموصوف ؛ فإن معنى الرجل : ذكر بالغ من بني آدم ، فهـٰذا المعنىٰ شائع في أفراد جنسه .

(و) أن التناول (**في التوضيح بحسب اللفظ**) أي : لفظ الموصوف ؛ فإذا قلت : جاء زيد . . تناول هـٰذا اللفظ لكل من تسمىٰ بهـٰذا الاسم ، وتناوله لذلك من حيث اللفظ لا من حيث الوضع ؛ فإذا قلت : العالم أخرج من ليس عالماً . . فالنعت أخرج ما تناول لفظ المنعوت .

والأصل في النعت : أن يؤتىٰ به لأحد هٰذين المعنيين (**وقد يكون لمجرد المدح**) أي : مدح المنعوت ؛ أي : الثناء عليه ؛ وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (**نحو** : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، **أو لمجرد الذم**) له إذا تعين كذلك (**نحو** : **أعوذ بالله من الشيطان الرجيم** ؛ **أو الترحم**) عليه (**نحو** : **اللهم** ؛ **ارحم عبدك المسكين** ،

(**والأصل**) أي : الغالب الكثير (**في النعت** : **أن يؤتىٰ به لأحد هٰذين المعنيين**) أي : التخصيص والتوضيح .

(**وقد يكون لمجرد المدح** ؛ **أي** : **مدح المنعوت** ؛ **أي** : **الثناء عليه**) ببيان صفة كماله (**وذلك**) أي : كونه لمجرد المدح (**فيما إذا تعين**) وعُلم (**المنعوت عند المخاطب**) والسامع (**بدون**) ذكر (**النعت نحو** : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾) فالرحمٰن الرحيم : صفتان للجلالة ذكرتا لبيان صفة كماله تعالىٰ لا لتخصيصها ولا لتوضيحها .

(**أو**) يكون النعت (**لمجرد الذم له**) أي : للمنعوت ؛ وذلك (**إذا تعين**) المنعوت (**كذلك**) أي : عند المخاطب بدون ذكر النعت (**نحو** : **أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**) فالرجيم بالخفض : صفة ذم للشيطان ؛ بناء علىٰ أن رجيم بمعنىٰ مرجوم ، والمراد : مرجوم بالشهب ؛ أما إذا أريد بالرجيم مرجوم باللعنة ، والمقت وعدم الرحمة . . فالنعت للتأكيد ؛ لأن كل شيطان كذلك . انتهىٰ « يس » .

(**أو**) يكون النعت لمجرد (**الترحم**) أي : لطلب إنزال الرحمة (**عليه**) أي : علىٰ المنعوت والإحسان إليه (**نحو** : **اللهم** ؛ **ارحم عبدك المسكين**) فـ(المسكين) : نعت لـ(العبد) ، وليس الغرض عادةً من وصفه بذلك مدحه ولا ذمه ؛ بل استعطاف للسامع عليه .

أو للتوكيد) أي : لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (**نحو** : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾) ، **فإن معنى النعت مفهوم من لفظ (عشرة) ضمناً ، وفائدة ذكره : تأكيد ذلك المعنىٰ (وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت) حقيقة أو ادعاءً (. . جاز في النعت الإتباع) لما قبله في إعرابه ؛** . . . .

(**أو**) يكون النعت (**للتوكيد** ؛ **أي : لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت نحو** : ﴿ تِلْكَ ﴾) الأيام المجموعة من الثلاثة والسبعة (﴿ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾) أي : غير ناقصة (**فإن معنى النعت**) الذي هو (كاملة) ، ومعناه : عدم النقص (**مفهوم من لفظ « عشرة »**) لاشتمال لفظ (عشرة) ودلالته عليه ؛ أي : علىٰ معنىٰ (كاملة) (**ضمناً**) أي : دلالة تضمن ؛ أي : دل لفظ (عشرة) على العدد المعلوم دلالة مطابقة ، ودل علىٰ عدم نقصه دلالة تضمن ؛ كما قال عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » :

دلالـة اللفـظ علـىٰ مـا وافقـه ... يـدعـونهـا دلالـةَ المطـابقـة

وجـزئـه تضمنـاً ومـا لـزم ... فهـو التـزام إن بعقـل التـزم

فدلالة الإنسان مثلاً على الحيوان الناطق دلالة مطابقة ، ودلالته على الحيوان أو على الناطق دلالة تضمن ، ودلالته على الضاحك دلالة التزام .

(**وفائدة ذكره**) أي : ذكر النعت الذي هو (كاملة) : (**تأكيد ذلك المعنى**) التضمني الذي دل عليه (عشرة) تضمناً (**وإذا كان المنعوت معلوماً**) للمخاطب (**بدون**) ذكر (**النعت حقيقة**) أي : علم حقيقة نحو : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ (**أو ادعاء**) أي : معلوماً علم ادعاء : بأن نزل المجهول منزلة المعلوم ؛ كمررت بزيد التاجر ؛ إذا ادعيت تعين زيد بدون ذكر الصفة (. . **جاز في النعت الإتباع**) أي : إتباعه (**لما قبله في إعرابه**) رفعاً أو نصباً أو خفضاً .

وهو الأصل (و) جاز فيه (القطع) عنه إذا لم يكن للتأكيد ، أو جارياً علىٰ مشار به (ومعنى القطع : أن ترفع النعت) الجاري علىٰ وفق ما قبله من نصب أو جر (علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو تنصبه) إن كان علىٰ وفق ما قبله من رفع أو جر (بفعل محذوف) فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب (نحو : الحمد لله الحميد)

(**وهو**) أي : الإتباع (**الأصل**) أي : الغالب الكثير في كلامهم .

(**وجاز فيه القطع عنه**) أي : عما قبله (**إذا لم يكن**) النعت (**للتأكيد**) أي : لتأكيد معنى المنعوت نحو : رميته رمية واحدة ؛ أي : إذا لم يكن النعت مؤكداً أو ملتزماً للمنعوت ؛ كالسماك الأعزل (**أو جارياً علىٰ مشارٍ به**) أي : أو لم يكن نعتاً لاسم الإشارة نحو : مررت بهـٰذا العالم ؛ فإن كان واحداً من هـٰذه الثلاثة . . لم يجز القطع ؛ لأن المنعوت حينئذ محتاج إليه لتبيينه وتمييزه له ، ولا قطع مع الحاجة إليه .

(**ومعنى القطع**) أي : قطع النعت عن المنعوت : (**أن ترفع النعت الجاري**) في إعرابه (**علىٰ وفق**) إعراب (**ما قبله**) من المنعوت حالة كون إعراب ما قبله (**من نصب أو جر**) أو رفع ؛ أي : قطعه عما قبله إلى الرفع (**علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن ذلك النعت (**خبر لمبتدأ محذوف**) وجوباً ؛ إجراءً له مجرى المثل نحو : جاء زيد العالم بالرفع تقديره : أي : هو العالم إن كان المنعوت مرفوعاً ؛ كما مثلنا ، أو منصوباً نحو : رأيت زيداً العالم ، أو مجروراً نحو : مررت بزيد العالم .

(**أو تنصبه**) أي : تنصب النعت (**إن كان علىٰ وفق**) إعراب (**ما قبله**) حالة كون إعراب ما قبله (**من رفع أو جر**) أي : إن كان المنعوت مرفوعاً أو مجروراً ، ويكون نصبه (**بفعل محذوف ، فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب نحو : الحمد لله الحميد**) فتقول : هو الحميد أو أمدح ، والحاصل : أنه يقطع النعت من الجر إلى

فقد (**أجاز فيه سيبويه**) ثلاثة أوجه : (**الجر على الإتباع**) وهو الأصل (**والرفع بتقدير : هو**) علىٰ أنه مبتدأ ، والحميد خبره (**والنصب**) على المفعولية (**بتقدير : أمدح**) ويجوز القطع من النصب إلى الرفع ، ومنه إلى الرفع أيضاً ، فيصير في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، والمنصوب وجهان ، ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد مدح أو ذم ، أو ترحم . . . .

النصب أو الرفع ؛ كما في (الحميد) ، ويقطع من الرفع إلى النصب أو الرفع نحو : جاء زيد العالم ، ويقطع من النصب إلى الرفع فقط نحو : رأيت زيداً العالم ، ولا يجوز الجر ؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً ، فيكون في نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفي نعت المنصوب وجهان فقط ، إلا أن ابن عنقاء قال : (إنه يجوز قطع المنصوب إلى النصب فيما يظهر ؛ إذ لا مانع منه نحو : الحمد لله الحميد) (**فقد أجاز فيه**) أي : في (الحميد) (**سيبويه ثلاثة أوجه : الجر على الإتباع وهو الأصل ، والرفع بتقدير : هو علىٰ أنه**) أي : علىٰ أن (هو) (**مبتدأ ، والحميد خبره ، والنصب على المفعولية بتقدير : أمدح ، ويجوز القطع من النصب إلى الرفع**) نحو : رأيت زيداً العالم برفع (العالم) (و) يجوز القطع (**منه**) أي : من الرفع (**إلى الرفع**) بتقدير : هو جاء زيد العالم ؛ أي : هو العالم (**أيضاً**) أي : كما يجوز القطع من النصب إلى الرفع (**فيصير في نعت كل من المرفوع**) ثلاثة أوجه : الرفع على الإتباع ، والرفع على القطع ، والنصب على المفعولية (و) في كل من (**المجرور ثلاثة أوجه**) : الجر على الإتباع ، والقطع إلى الرفع بتقدير : (هو) ، وإلى النصب على المفعولية (و) في (**المنصوب وجهان**) : النصب على الإتباع ، والقطع إلى الرفع ، ولا يجوز القطع إلى الجر ؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً كما مر آنفاً .

(**ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد مدح أو ذم ، أو ترحم**) كما تقدم أمثلته

وجب حذف المبتدأ أو الفعل ، وإن كان لغير ذلك . . جاز ذكره ، ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده (**وإذا تكررت النعوت**) أي : تعددت (**لواحد ؛ فإن كان المنعوت معلوماً بدونها**) بأن استغنىٰ عن جميعها (. . **جاز إتباعها كلها وقطعها كلها**) وجاز الجمع بينهما (**و**) هو (**إتباع البعض وقطع البعض**) لـٰكن (**بشرط تقديم**) النعت (**المتبع**) على النعت المقطوع ، وإنما اشترط ذلك ؛ لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز ؛ لما فيه

(. . **وجب حذف المبتدأ أو الفعل ، وإن كان لغير ذلك**) أي : لغير ما ذكر من المدح ، وما بعده كالتأكيد (. . **جاز ذكره**) أي : ذكر المبتدأ أو الفعل (**ولا فرق في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده**) وهـٰذا الكلام توطئة من الشارح لكلام المصنف : (**وإذا تكررت النعوت** ؛ **أي : تعددت لـ**) منعوت (**واحد فـ**) فيه تفصيل ذكره بقوله : (**إن كان**) ذلك (**المنعوت معلوماً**) للسامع (**بدون**) ذكر (**ها**) جميعها (**بأن استغنى**) المنعوت (**عن**) ذكر (**جميعها . . جاز**) في تلك الحالة (**إتباعها كلها**) للمنعوت في إعرابه ؛ نظراً إلىٰ أنه الأصل (**و**) جاز (**قطعها**) أي : قطع تلك النعوت (**كلها**) إما إلى الرفع ، وإما إلى النصب على التفصيل المار ؛ نظراً إلى استغناء المنعوت عنها (**وجاز الجمع بينهما**) أي : بين الإتباع والقطع (**وهو**) أي : الجمع بينهما (**إتباع البعض**) منها للمنعوت ؛ نظراً إلىٰ أنه الأصل (**وقطع البعض**) منها إلى الرفع أو النصب ؛ نظراً إلى استغنائه عنها .

(**لـٰكن**) إنما يجوز الجمع بينهما (**بشرط تقديم النعت المتبع**) منها : بضم الميم وفتح الموحدة ؛ لأنه اسم مفعول من أتبع الرباعي ؛ أي : إنما يجوز الجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع (**على النعت المقطوع ، وإنما اشترط ذلك**) أي : تقديم المتبع على المقطوع (**لأن الإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه**) أي : لما

من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (**وإن لم يعرف**) مسماه (**إلا بمجموعها**) أي : بجميعها : بأن احتاج إليها في تخصيصه أو توضيحه (. . **وجب إتباعها كلها**) له ؛ لتنزيلها منه

في الإتباع بعد القطع (**من الفصل بين النعت**) التابع (**والمنعوت بجملة أجنبية**) عن المتبوع ؛ أي : مستقلة عنه ؛ وهي جملة النعت المقطوع إلى الرفع أو إلى النصب (**أو**) يقال في تعليل عدم الجواز : (**لما فيه**) أي : لما في الإتباع بعد القطع (**من الرجوع إلى الشيء**) وهو الإتباع (**بعد الانصراف**) والإعراض (**عنه**) بالقطع ، أو لما فيه من القصور بعد الكمال ؛ لأن القطع أبلغ في المعنىٰ ، ولذا قال غير واحد : كقطع النعوت في مقام المدح والذم أقوىٰ من إجرائها وإتباعها .

واعلم : أنهم عللوا ما الأصح من وجوب الإتباع بثلاثة أوجه : لزوم الفصل بين النعت والمنعوت ، أو بين النعتين بجملة أجنبية ، وأن طباع العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه ، ولزوم التسفل بعد التصعد ، والقصور بعد الكمال ؛ لأن القطع أقوىٰ في المعنى المراد من الإتباع ؛ اعتباراً بتكثير الجمل ، وعلى الأخيرين لا يرد أن يقال : منع الفصل لا يجيء علىٰ مذهب من يجوز الفصل بالأجنبي إما مطلقاً ، أو إذا لم تتمحض أجنبيته وسقط التوقف في عدم تجويز الوجهين في (بسم الله الرحمـٰن الرحيم) وهما جر (الرحيم) بعد رفع (الرحمـٰن) أو نصبه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**وإن لم يعرف**) ولم يعين (**مسماه**) أي : مسمى المنعوت (**إلا بمجموعها** ؛ **أي** :) إلا (بـ) ذكر (**جميعها** : **بأن احتاج**) المنعوت (**إليها في تخصيصه**) إذا كان نكرة (**أو**) إلىٰ (**توضيحه**) إذا كان معرفة (. . **وجب إتباعها**) أي : إتباع النعوت (**كلها له**) أي : للمنعوت (**لتنزيلها**) أي : لتنزيل النعوت كلها (**منه**)

منزلة الشيء الواحد (**وإن تعين ببعضها**) بأن استغنىٰ عن بعضها دون بعض (. . **جاز فيما عدا ذلك البعض**) الذي تعين به (**الأوجه الثلاثة**) الإتباع والقطع إلى الرفع أو النصب ، والجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع ، وتعين الإتباع في البعض الذي تعين به .

أي : من المنعوت (**منزلة الشيء الواحد**) الذي يحتاج إليه ، مثال ذلك نحو : مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب ، إذا كان زيد الموصوف بهٰذه الصفات . . يشاركه في اسمه ثلاثة أشخاص ؛ اسم كل واحد منهم زيد ، وأحدهم تاجر كاتب ، والثاني تاجر فقيه ، والثالث فقيه كاتب ، فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب إتباعها كلها .

(**وإن تعين**) المنعوت عن غيره وتميز (**ببعضها**) أي : بذكر بعضها (**بأن استغنىٰ عن بعضها دون بعض . . جاز فيما عدا**) وخالف (**ذلك البعض الذي تعين به**) المنعوت (**الأوجه الثلاثة**) المذكورة آنفاً (**الإتباع**) للمنعوت في إعرابه (**والقطع إلى الرفع أو النصب ، والجمع بين الإتباع والقطع**) لٰكن (**بشرط تقديم المتبع**) على المقطوع للعلة السابقة (**وتعين الإتباع في البعض الذي تعين به**) أي : تميز به عن غيره ؛ وذلك كما إذا تسمىٰ ثلاثة باسم زيد وكانوا طوالاً لا تميميين ، واختص واحد بالخياطة ، وذكرت هٰذا الأخير فقلت : جاء زيد الخياط التميمي الطويل ، فيجب إتباع الخياط ؛ لأنه تعين به ، ويجوز ذلك القطع في التميمي والطويل والإتباع فيهما .

تَنْبِيهٌ

محل التفصيل المتقدم إذا كان المنعوت معرفةً ؛ أما النكرة . . فيتعين إتباع الأول من نعوتها ، ويجوز في الباقي القطع ، سواء افتقر إلىٰ جميعها أم لا ؛ لأن القصد

من نعتها تخصيصها وقد حصل بالأول ؛ فإن كان واحداً فقط . . امتنع قطعه على المشهور إلا في الشعر . انتهىٰ « خضري » .

قال الشاطبي : (وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب ؛ إذ القطع مقتض للاستئناف . انتهى) انتهىٰ من « المجيب » .

خاتمة

اعلم : أن الأسماء في نعتها والنعت بها علىٰ أربعة أقسام : قسم لا ينعت ولا ينعت به ؛ كاسم الفعل وكالمضمر ولو لغائب ؛ لأنه لما شابه الحرف من جهة افتقاره إلىٰ ما يفسره . . لم ينعت ، ولكونه غير مشتق ولا في حكمه . . لم ينعت به ، وما أحسن قول القائل :

أضمرت في القلب هوىٰ شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له ... فقال لي المضمر لا يوصف

يقال : ظبي قد شدن ؛ أي : ترعرع .

وقسم ينعت ولا ينعت به ؛ كالعلم ، وإنما نعت لإزالة الاشتراك ولم ينعت به لما مر .

وقسم ينعت وينعت به ؛ وهو اسم الإشارة .

وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ؛ أيّ : كمررت برجل أيِّ رجل ؛ أي : كامله . انتهىٰ من « المجيب » .

قوله في القسم الأول (كالمضمر) أي : مطلقاً ؛ خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة ؛ تمسكاً بما سمع من قولهم : صلى الله عليه وسلم الرؤوف الرحيم ، وغيره

يجعله بدلاً من الضمير ؛ لوضوحه في غير الغائب ، وحملاً له على أخواته ، وعللوا عدم نعت الضمير : بأنه أعرف المعارف ، ولا حاجة إلىٰ وصف يزيل إبهامه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

باب العطف

[ص] : والعطف نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق ؛ فعطف البيان :

[التتمة] : **قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :**

(باب العطف)

وهو الثاني من التوابع (**والعطف**) **لغة** : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف والإعراض عنه ، يقال : عطفت من مكة إلىٰ داري بعد قضاء نسكي ، أي : رجعت منها إليها ، وإنما أطلق على التابع المخصوص ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني في عطف البيان ، أو شرّكه معه في الحكم والإعراب في عطف النسق ، **واصطلاحاً** : (**نوعان**) : باعتبار الواسطة وعدمه (**عطف بيان**) أي : معطوف مبين للمعطوف عليه بتوضيحه إن كان معرفة ، أو تخصيصه إن كان نكرة (**وعطف نسق**) بفتح السين : اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه من باب (نصر) عطفت بعضه علىٰ بعض ، والمصدر نَسْقاً بالسكون ، قيل : ويكون المصدر بالفتح أيضاً ؛ يقال : نسقت الدُّرَّ أَنْسُقه نسقاً بالفتح إذا نظمته في خيط ، ونسقت الشيء بالشيء نسقاً إذا أتبعته إياه ، والمراد : المنسوق من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ أي : وتابعٌ منسوقٌ ؛ أي : مَسُوقٌ علىٰ حكم ما قبله . انتهىٰ « خضري » .

وإضافة عطف إلىٰ نسق بمعنىٰ منسوق ؛ أي : منظوم : من إضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ أي : معطوف منسوق علىٰ حسب ما قبله ، أو من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ أي : المعطوف المسمىٰ بالنسق . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وعرف المصنف الأول من النوعين فقال : (**فعطف البيان**) أي : إذا عرفت أن

هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة نحو :

أقسم بالله أبو حفص عمر

العطف نوعان : بيان ونسق ، وأردت تعريف عطف البيان . . فأقول لك : عطف البيان ، فهو من إضافة الموصوف إلىٰ صفته والبيان : اسم مصدر لبين بمعنى اسم الفاعل ؛ أي : فالمعطوف المبين لما قبله بتوضيحه إن كان معرفة ، أو تخصيصه إن كان نكرة ، أو من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ أي : فالمعطوف المسمىٰ بالبيان (هو) الاسم الجامد ، فلا يكون فعلاً ولا مشتقاً ، قال في « التسهيل » : (وقد يكون مشتقاً بمنزلة الجامد : بأن كان في أصله صفةً فصار علماً بالغلبة ؛ كالرحمـٰن الرحيم) (التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان) متبوعه (معرفة) لـٰكن النعت يوضح متبوعه باعتبار المعنىٰ ، وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات ، فهـٰذا هو الفرق بينهما .

وبهـٰذا يعلم : أن النعت يدل علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كالمدح أو الذم مثلاً مما سبق ، وعطف البيان لا يدل علىٰ معنىً في متبوعه ، بل يدل علىٰ ذاته ؛ وذلك (نحو) قول عبد الله بن كيسبة : بفتح الكاف وسكون التحتانية بعدها سين فباء موحدة ؛ كما في شواهد « ابن عقيل » أي : كقول عبد الله المذكور من (مشطور الرجز) :

(أقسم بالله أبو حفص عمر)
ما مسها من نقب ولا دبر
فاغفر له اللهم إن كان فجر

والمشطور من البيت : ما ذهب نصفه ، والمنهوك : ما ذهب ثلثاه كما في محله .

[اللغة] : (أقسم) حلف ، (أبو حفص) كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه ، و(النقب) ـ بفتح النون والقاف ـ : رقة خف البعير ، و(الدبر) بفتحتين : مصدر دبر بكسر الباء من باب (فرح) إذا حصلت جراحة في ظهره ، وأصل هـٰذا الشعر : أن قائله أتىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : إن أهلي بعيد ، وإني علىٰ ناقة عجفاء نقباء ، واستحمله ، فظنه كاذباً فقال : (كذبت) وأبىٰ أن يَحْمِلَه ، وحلف علىٰ ذلك ، فانطلق وحمل بعيره ، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره : أقسم بالله. . . إلخ ، وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل يقول إذا قال : فاغفر له اللهم إن كان فجر : (اللهم ؛ صدَقَ) حتى التقيا فأخذ بيده فقال : (ضع عن راحلتك) فوضع فإذا هي نقباء عجفاء ، فحمله علىٰ بعير وزوده وكساه .

الإعراب : (أقسم) : فعل ماض (بالله) : جار ومجرور متعلق بـ(أقسم) ، (أبو) : فاعل مرفوع بالواو (حفص) : مضاف إليه (عمر) : عطف بيان من أبو حفص (ما) : نافية (مس) : فعل ماض ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (من) : زائدة (نقب) : فاعل مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائدة (ولا دبر) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (دبر) : معطوف علىٰ (نقب) ، (فاغفر) : الفاء : عاطفة تفريعية (اغفر) : فعل دعاء سلوكاً مسلك الأدب مع الباري ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) فالجملة معطوفة علىٰ جملة (أقسم) ، (اللهم) : منادىً مفرد العلم ، وجملة النداء جواب الخطاب لا محل لها (إن) : حرف وصل وربط لما بعدها بما قبلها لا جواب لها مبني على السكون (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح ، واسمها ضمير يعود علىٰ (عمر) ،

وتخصيصه إن كان نكرة نحو : هـٰذا خاتم حديد بالرفع ، ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق ،

وجملة (فجر) في محل النصب خبر كان ، والشاهد في قوله : (عمر) فإنه عطف بيان عن قوله : (أبو حفص) ووقع متبوعه معرفة فأوضحه ، ووقوع عطف البيان موضحاً هو الأغلب .

(و) المشبه للنعت في **(تخصيصه)** أي : في تخصيص متبوعه **(إن كان)** متبوعه **(نكرةً)** بناءً علىٰ تجويزه في النكرات وهو الأصح ، ومن ثم اختاره الزمخشري وابن مالك ، وصححه ابن هشام ؛ خلافاً لجمهور البصريين ، وحملوا ما يوهم ذلك علىٰ أنه بدل ، مثاله **(نحو)** قولك : **(هـٰذا خاتم حديد)** فحديد **(بالرفع)** عطف بيان لـ(خاتم) ذكر لتخصيص الخاتم بالحديد ، وإنما قيد المصنف بالرفع ؛ لأنه يجوز نصب (حديد) علىٰ أنه تمييز لـ(خاتم) وجره بإضافة (خاتم) إليه ، وقد يجيء عطف البيان لغير التوضيح والتخصيص ؛ كالمدح ، ومنه قول الزمخشري : (إن البيت الحرام . . عطف بيان على الكعبة في قوله تعالىٰ : ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ ﴾ ، جيء به لمجرد المدح) انتهىٰ « عطار » .

ويسمىٰ عطف بيان ؛ لأن أصله العطف ؛ فإذا قلت : جاء أخوك زيد . . فالأصل فيه : جاء أخوك وهو زيد ، فحذف حرف العطف والضمير ، وأقيم زيد مقام ذلك ، ولذلك لا يكون إلا في الأسماء الظاهرة ، نقل ذلك عن « البسيط » قاله أبو حيان . انتهىٰ « ع » .

(ويفارق) عطف البيان **(النعت : في كونه)** أي : في كون عطف البيان **(جامداً غير مؤول بمشتق)** وإنما اشترط كونه جامداً غير مؤول ؛ لأن المقصود منه

والنعت مشتق أو مؤول بمشتق ، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة : في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع .

ويصح في عطف البيان : أن يعرب بدل كل من كل في الغالب ،

بيان ذات متبوعه لا بيان معنىً فيه ، وذلك حاصل بالجامد فلا حاجة إلىٰ كونه مشتقاً .

(**والنعت**) إما (**مشتق**) نحو : جاء رجل فاضل (**أو مؤول بمشتق**) نحو : جاء رجل قرشي ؛ أي : منسوب إلىٰ قريش ، وإنما اشترط كونه مشتقاً أو مؤولاً به ؛ لأن المقصود منه الدلالة علىٰ معنىً في متبوعه ، والجامد لا دلالة علىٰ ذلك بالوضع .

(**ويوافق**) عطف البيان (**متبوعه**) كالنعت الحقيقي (**في أربعة من عشرة : في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة**) الرفع والنصب والخفض (**وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، ويصح في عطف البيان**) أي : فيما حكم عليه أنه عطف بيان باعتبار كونه موضحاً ، أو مخصصاً لمتبوعه (**أن يعرب**) عطف بيان وأن يعرب (**بدل كل من كل**) نظراً لكونه مقصوداً بالإسناد إليه ، وجيء بالأول ؛ توطئة له مبالغة في الإسناد إليه (**في الغالب**) أي : في غالب استعمالاتهم .

فخرج بقوله : (في الغالب) إحدىٰ عشرة مسألة مما يفارق فيها عطف البيان البدل ؛ **الأولىٰ منها** : أن عطف البيان لايكون مضمراً ولا تابعاً لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، فكما أن الضمير لا ينعت ولاينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه . انتهىٰ .

الثانية : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ؛ كما مر آنفاً .

الثالثة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك ؛ كما سيأتي في (باب البدل) .

الرابعة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه ؛ كما ستعرفه في بابه ، وهو كون الثاني معه زيادة بيان ؛ كما في قراءة يعقوب ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾ بنصب (كل) الثانية على البدل من (كل) الأولىٰ ؛ فإن الثانية قد اتصل بها ذكر سبب الجثو .

السابعة : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل .

الثامنة : أنه ليس في التقدير من جملة أخرىٰ ، بخلاف البدل .

والتاسعة : كون المتبوع في نية الطرح في البدل ، بخلاف البيان .

والعاشرة : كون البدل يجوز قطعه ؛ كما سيأتي في بابه ، بخلاف البيان إلا علىٰ قول .

والحادية عشرة : جواز حذف المتبوع في البدل عند بعضهم ، وخَرج عليه ابنُ مالك كالأخفش قولَه تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ ، فجعل الكذب بدلاً من الضمير المحذوف ؛ أي : تصفه ، بخلافه في البيان . انتهىٰ من « الأشموني مع الصبان » .

والحاصل : أن عطف البيان هو التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفةً ، أو المخصص له إن كان نكرة ، الجامد غير المؤول بالمشتق ، الموافق لمتبوعه في أربعة من العشرة السابقة .

وأما عطف النسق . . فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هـٰذه الحروف العشرة ؛ وهي : الواو والفاء ، وثم وحتىٰ ، وأم وأو ، وإما وبل ، ولا ولـٰكن ؛ فالسبعة الأولىٰ تقتضي التشريك في الإعراب والمعنىٰ ، والثلاثة الباقية تقتضي التشريك

(**وأما عطف النسق**) أي : المعطوف المنسوق علىٰ نسق ما قبله ؛ أي : الجاري علىٰ نسق ما قبله في إعرابه ، سمي هـٰذا التابع نسقاً ؛ لأن ما بعد حرف العطف علىٰ نظم ما قبله في إعرابه ، وهـٰذا تسمية الكوفيين ، وهو المتداول علىٰ ألسنة المعربين ، وسيبويه وأصحابه يسمونه : (باب الشركة) لأن هـٰذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب (. . **فهو التابع الذي يتوسط**) أي : يكون واسطة (**بينه**) أي : بين ذلك التابع (**وبين متبوعه حرف**) واحد (**من هـٰذه الحروف العشرة**) المذكورة في هـٰذا الباب ؛ يعني : أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة ، وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف ؛ فإذا قلت : جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبه المجيء إليه ؛ كما قصد نسبته إلىٰ زيد ، والعامل فيه هو العامل في زيد وهو (جاء) .

(**وهي**) أي : تلك الحروف العشرة (**الواو والفاء**) أي : مسماهما لا نفسهما (**وثم وحتىٰ ، وأم وأو ، وإما**) بكسر الهمزة في رأي ضعيف (**وبل ، ولا ولـٰكن**) أي : لفظها ونفسها (**فـ**) هـٰذه العشرة بالنسبة إلىٰ مفادها تنقسم علىٰ قسمين : القسم الأول ما ذكره بقوله : (**السبعة الأولىٰ**) وهي : الواو وإما وما بينهما (**تقتضي**) وتفيد (**التشريك**) بين المعطوف والمعطوف عليه (**في الإعراب والمعنىٰ**) .

والقسم الثاني ما ذكره بقوله : (**والثلاثة الباقية**) من العشرة (**تقتضي التشريك**)

في الإعراب فقط ؛ فإن عطفت بها علىٰ مرفوع . . رفعت ، أو علىٰ منصوب . . نصبت ، أو علىٰ مخفوض . . خفضت ، أو علىٰ مجزوم . . جزمت

بين المعطوف والمعطوف عليه (**في الإعراب فقط**) دون المعنىٰ وهي : بل ولا ولٰكن .

وفي اقتصاره على العشرة رد لما قيل : إن منها : إلا ، وليس ، وأي التفسيرية . انتهىٰ من « أبي النجا » .

فإذا تقرر أن هٰذه الحروف العشرة تشرك ما بعدها بما قبلها في الإعراب (. . فـ) أقول لك : (**إن عطفت**) أنت (**بها**) أي : بإحداها (**علىٰ مرفوع**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، سواء كان من الأسماء أو الأفعال (. . **رفعت**) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً أو محلاً (**أو**) عطفت بها (**علىٰ منصوب**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (. . **نصبت**) ذلك المعطوف كذلك (**أو**) عطفت (**على**) اسم (**مخفوض**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (. . **خفضت**) ذلك المعطوف كذلك (**أو**) عطفت بها (**علىٰ**) مضارع (**مجزوم**) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (. . **جزمت**) ذلك المعطوف ، كذلك فعطف النسق جار في جميع وجوه الإعراب ؛ لأنه يدخل الأسماء والأفعال والجملة وشبهها ، بخلاف النعت وما شابهه ؛ كعطف البيان والتوكيد ، فإنه لا يدخل فيه الجزم ؛ لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل وعكسه .

وشرط عطف الفعل علىٰ مثله : اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي ، سواء اتحد نَوْعُهما في الفعلية أو اختلف ، وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه : كونُ الاسم في معنى الفعل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة نحو : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ ﴾ أي : الخيول اللاتي أغرن فأثرن نقعاً ، ونحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ .

نحو : ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ ، ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ ، ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ، . .

مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الرفع (نحو : ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾) ، وإعرابه : (صدق) : فعل ماض مبني على الفتح ، ولفظ الجلالة فاعل مرفوع (ورسوله) : الواو : عاطفة (رسول) : معطوف علىٰ لفظ الجلالة مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الضم ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن .

ومثال عطف الاسم على الاسم في حالة النصب نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾) ، وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (يطع) : فعل مضارع مجزوم بـ(من) علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه سكون مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، ولفظ الجلالة مفعول به لـ(يطع) منصوب بالفتحة الظاهرة (ورسوله) : معطوف علىٰ لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وخبر (من) الشرطية جملة الشرط ، أو الجواب المذكور في القرآن ، أو هما على الخلاف المشهور بينهم ، وجواب الشرط جملة قوله : ﴿ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

ومثال عطف الاسم على الاسم في الخفض نحو قوله تعالىٰ : (﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾) ، وإعرابه : (آمنوا) : فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ، وواو الجماعة في محل الرفع فاعل (بالله) : جار ومجرور متعلق بـ(آمنوا) ، (ورسوله) : معطوف علىٰ لفظ الجلالة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه .

﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ .

ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ .

ومثال عطف الفعل في حالة النصب نحو : ﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ .

ومثال عطف الفعل على الفعل في الجزم نحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾) ، وإعرابه : (وإن تؤمنوا) : الواو بحسب ما في القرآن (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (تؤمنوا) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون ، (وتتقوا) : الواو : عاطفة (تتقوا) : فعل مضارع معطوف علىٰ (تؤمنوا) علىٰ كونه فعل شرط لـ(إن) الشرطية ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجزم ، وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون (يؤتكم) : (يؤت) : فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواب الشرط لها ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) وهو متصرف من أتىٰ بمعنىٰ أعطىٰ يتعدىٰ لمفعولين ، والكاف ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول أول مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع (أجوركم) : (أجور) : مفعول ثان لـ(أتىٰ) منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، الكاف ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر مضاف إليه (ولا يسألكم) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يسأل) : فعل مضارع معطوف علىٰ (يؤت) علىٰ كونه جواباً لـ(إن) الشرطية ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، الكاف ضمير

والواو لمطلق الجمع

لجماعة الذكور المخاطبين في محل النصب مفعول أول مبني على الضم ، والميم حرف دال على الجمع (أموالكم) : (أموال) : مفعول ثان لـ(سأل) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل لجماعة الذكور المخاطبين في محل الجر مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع مبني على السكون ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها بحسب ما في القرآن ، والله أعلم .

(و) تلك الحروف العشرة أولها : (الواو) أي : مسماها كما مر قدمها لأصالتها ؛ لأنها أم الباب ؛ لأنها تعطف المصاحب ، والسابق واللاحق ، والمهمل ؛ وهي كلمة موضوعة للدلالة على اجتماع أمرين ، أو أمور في حكم واحد من غير تقييد بقبلية ولا بعدية ، ولا معية ولا ترتيب ؛ بل هي أعم من أن تكون مهملة عن الترتيب أو لا ؛ كما قال المصنف : والواو العاطفة (**لمطلق الجمع**) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه ؛ إثباتاً كان أو نفياً بمعنىٰ أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية ، لا علىٰ سبيل الظهور ولا علىٰ سبيل الاشتراك ؛ بل هي أجنبية عن ذلك ، وإنما يستفاد ذلك من الظرف ، وقوله : (لمطلق الجمع) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : للجمع بين المتعاطفين لمطلق ذلك الجمع عن التقييد بقبلية أو بعدية أو معية ، والأكثر الأرجح : عطفها للشيء علىٰ مصاحبه نحو : ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ ، ويكثر عطفها علىٰ سابقه نحو : ﴿ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ ، ويقل عطفها له علىٰ لاحقه نحو : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ﴾ ، فإذا قلت : جاء زيد وعمرو . . احتمل مجيئهما معاً ، وسبق زيد لعمرو بمهملة وبدونها والعكس .

نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده .

والفاء للترتيب والتعقيب نحو : ﴿ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ .

ومن ثم جاز (نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده ، و) ثانيها : (الفاء) وهي : (للترتيب) أي : موضوعة للدلالة على الترتيب ؛ أي : كون ما بعدها واقعاً بعد ما قبلها ولو في الذكر ، فدخل فيه عطف المفصل على المجمل (والتعقيب) أي : علىٰ كون ما بعدها واقعاً عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة ولا تراخ ، لـٰكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه نحو : تزوج زيد فولد له ، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل وإن كانت مدة الحمل طويلة ، قاله في « المغني » ، وتقول : دخلت البصرة فبغداد ، إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين .

واعترض : ذكر الترتيب مع التعقيب فإن الترتيب ملازم له ، فذكر التعقيب يغني عنه ، وأجيب : بأنه نص عليه ؛ ليعلم اعتباره في الوضع . انتهىٰ « عطار » .

وعبارة « الفتوحات » هنا : والفاء : وهي موضوعة للدلالة على الترتيب والتعقيب .

والترتيب لغةً : وضع كل شيء في مرتبته ، واصطلاحاً : قسمان : معنوي : وهو هنا : كون ما بعد الفاء واقعاً بعد ما قبلها في الوجود ؛ كما في قام زيد فعمرو ، وذكري : وهو هنا : أن يكون المذكور بعد الفاء كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل نحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى . . . ﴾ الآية ، والتعقيب : هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لـٰكنه في كل شيء بحسبه كما مر . انتهىٰ ، مثالها : (نحو : ﴿ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾) ، وإعرابه : (أمات) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب

وثُمَّ للترتيب والتراخي نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ .

مفعول به (فأقبره) : الفاء : حرف عطف وترتيب مبني على الفتح (أقبر) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (أقبره) أي : أمات الله الإنسان فأقبره ، وعد الإماتة من النعم ؛ لأنها وُصْلَةٌ في الجملة إلى الحياة الأبدية ، والنعيم المقيم ، وعد الإقبار من النعم ؛ لما فيه من ستر الميت ، وعدم إلقاء جثته للطير والسباع ، وقال (أقبره) ولم يقل قَبَره ؛ لأن القابر : هو الدافن بيده ، والمقبر : هو الله تعالىٰ .

(و) ثالثها : (ثُمَّ) أي : لفظها كما مر : بضم المثلثة لا بفتحها ؛ لأنها حينئذ ظرف بمعنىٰ هناك وليست عاطفة ، وقد تلحقها تاء ساكنة أو مفتوحة ؛ فإذا لحقتها التاء . . اختصت بعطف الجمل ؛ كقوله :

فمضيــت ثمــت قلــت لا يعنينــي

وهي موضوعة (للترتيب) بين المعطوف والمعطوف عليه (والتراخي) وهو بمعنى المهملة : بأن يكون المعطوف بها متراخياً زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه ، مثالها (نحو : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾) ، وإعرابه : (ثم) : حرف عطف وترتيب مع التراخي (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون ، والظرف متعلق بالجواب (شاء) : فعل وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، ومفعول المشيئة محذوف جوازاً تقديره : إن شاء إنشاره (أنشره) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به .

والعطف بـ(حتىٰ) قليل ، ويشترط فيه : أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً ، وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه وغاية له . . . .

ورابعها : (حتىٰ) في بعض المواضع ؛ كما في أصله ، ولذلك قال المصنف : (**والعطف بـ« حتىٰ » قليل**) في كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، وحملوا نحو : جاء القوم حتىٰ أبوك ، علىٰ أن (حتىٰ) فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها علىٰ إضمار عامل ، وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين والغاية والتدريج ؛ أي : وهي كلمة موضوعة للدلالة على التدريج والغاية التي هي آخره ، فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة .

(**ويشترط فيه**) أي : في العطف بـ(حتىٰ) أربعة شروط : **الأول** : (**أن يكون المعطوف بها اسماً**) فلا يعطف بها الفعل ، خلافاً لابن السيد ، فإنه أجاز نحو : أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتىٰ أقمت نفسي خادماً له .

والثاني : أن يكون ذلك الاسم (**ظاهراً**) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال : قام الناس حتىٰ أنا .

(**و**) **الثالث** : (**أن يكون بعضاً من المعطوف عليه**) ليفيد قوةً أو ضعفاً ، سواء كان بعضاً حقيقة نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وكمثال المصنف الآتي ، أو حكماً نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ حديثها ؛ لأن الكلام ؛ أي : حديثها في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالي ، وامتنع نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ ولدها ، وجاء زيد حتىٰ عمرو ؛ لأن ما بعد (حتىٰ) فيهما ليس جزءاً مما قبلها .

(**و**) **الرابع** : أن يكون المعطوف (**غايةً**) أي : آخراً (**له**) للمعطوف عليه ،

نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، بالنصب ، ويجوز الجر علىٰ أن (حتىٰ) جارة ؛ كما تقدم في المخفوضات ، ويجوز الرفع علىٰ أن (حتى) ابتدائية ، و(رأسها) : مبتدأ ، والخبر محذوف ؛

ومعنى الغاية : آخر الشيء ، سواء كان غاية له في زيادة أو نقص حِسِّيَّين نحو : فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، والمؤمن يجزىٰ بالحسنات حتىٰ مثقال الذرة ، أو معنويين نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وهلك الناس حتى النساء ، ومن الحسي قول المصنف : (**نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، بالنصب**) أي : بنصب ما بعد (حتىٰ) علىٰ تقدير كونها عاطفة ، **وتقول في إعرابها حينئذ** : (حتىٰ) : حرف عطف وغاية مبنية على السكون (رأس) : معطوف على (السمكة) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ، ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها في الحكم .

(**ويجوز الجر**) له ؛ أي : لما بعد (حتىٰ) (**علىٰ أن « حتىٰ »**) في المثال المذكور (**جارة**) ، **وتقول في إعرابها حينئذ** : (حتىٰ) : حرف جر وغاية مبنية على السكون (رأس) : مجرور بـ(حتىٰ) وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (**كما تقدم**) كونها جارةً في هٰذا المثال (**في**) باب (**المخفوضات**) وفي دخول ما بعدها فيما قبلها حينئذ احتمالان ؛ كما تقدم في (باب المخفوضات) .

(**ويجوز الرفع**) له ؛ أي : لما بعد (حتىٰ) (**علىٰ أن « حتىٰ »**) فيه (**ابتدائية**) : وهي الداخلة علىٰ جملة مستأنفة ، لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق به من حيث المعنىٰ (**و« رأسها »**) حينئذ : (**مبتدأ ، والخبر محذوف**) جوازاً ، وإنما جاز فيها ذلك ؛ لأن ما بعدها جزء مما قبلها ، ولم

أي : حتىٰ رأسها مأكول .

و(أم) لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين .

يتعذر دخوله فيما قبله ، والتقدير : (أي : حتى رأسها مأكول) وتقول في إعرابها حينئذ : (حتىٰ) : حرف ابتداء مبني على السكون (رأس) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (مأكول) : خبره مرفوع، والجملة الاسمية مستأنفة من حيث الإعراب لا محل لها من الإعراب.

(و) خامسها : (« أم ») وهي كلمة موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشيئين المستويين في الحكم ، وإنما تكون لطلب التعيين (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين فيطلب بها ، وبـ(أم) تعيين المحكوم عليه منهما فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو. . فهو عالم بأن أحدهما عندك ، لكنه جاهل بعينه ، وسؤاله بالهمزة وبـ(أم) عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك : بالتعيين ، فيقال في الجواب عن السؤال المذكور : زيد ، أو يقال : عمرو ، ولا يقال : لا ، ولا نعم ، ولا أحدهما عندي ؛ لعدم الإفادة ؛ فإن لم تقع (أم) بعد الهمزة المذكورة. . لم تكن لطلب التعيين ، غير أنها تكون عاطفة إن وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد بها الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصها كما قد يتوهم ، بل المراد بها الواقعة بعد كلمة (سواء) ، أو بعد (ما أبالي) ، أو بعد (لا أدري) ، أو بعد (ليت شعري) مع وقوع (أم) بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين في تأويل المفرد ؛ أي : يصح حلول المصدر محلها نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ أي : استغفارك وعدمه سواء ، ونحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، و(أم) في هاتين الحالتين عاطفة وتسمىٰ متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر .

و(أو)

وتقول في إعراب القسم الأول : (أم) : حرف عطف وتعيين ، **وفي القسم الثاني** : (أم) : حرف عطف وتسوية ، **وأما المنقطعة**.. فهي الواقعة بين جملتين ، كل منهما مستقلة لا تحتاج إلى الأخرىٰ في الإفادة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ ، وسميت منقطعة ؛ لأنها يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس ، ومعناها : الإضراب ؛ كـ(بل) فهي حرف ابتداء على الأصح ؛ أي : تبتدأ بها الجمل ، فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، **وتقول في إعرابها** : أم منقطعة بمعنىٰ بل ؛ لأنها ليست من حروف العطف ، وذِكْرُها هنا من باب الاستطراد ، والحاصل : أن (أم) في كلامهم علىٰ قسمين : متصلة ومنقطعة ؛ **فالمتصلة** : هي الموضوعة للدلالة علىٰ طلب التعيين إن وقعت بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين ؛ كقولك لبكر : أعندك زيد أم عمرو ، أو الموضوعة للدلالة على التسوية بين شيئين لا يستغنىٰ أحدهما عن الآخر ، وهي الواقعة بعد همزة التسوية أو نحوها ، ولا تدخل هـٰذه إلا علىٰ جملة في تأويل مصدر نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، فالمتصلة في نفسها قسمان ؛ وهي المقصودة في هـٰذا الباب ، **والمنقطعة** : هي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ ، فهي حرف ابتداء بمعنىٰ (بل) الإضرابية ، وليست عاطفة . انتهىٰ من « الفتوحات » بتصرف .

(و) سادسها : (« أو ») وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ أحد معنيين إن وقعت بعد الطلب ، والمراد بالطلب : ما يشمل الأمر والنهي ، سواء كان بصيغة الفعل أم بغيرها ؛ كالتمني والعرض ، وإما على التخيير بين المتعاطفين إن امتنع الجمع بينهما نحو : تزوج هنداً أو أختها ؛ إذ لا يجوز الجمع بين الأختين ، وإما على الإباحة إن جاز الجمع بينهما نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، أو موضوعة للدلالة

للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو : تزوج هنداً أو أختها ، وجالس العلماء أو الزهاد ، وللشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل بعد الخبر نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ، ﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ .

علىٰ أحد معان خمسة إن وقعت بعد الخبر ؛ أي : بعد الكلام الخبري الذي يحتمل الصدق والكذب ؛ إما للدلالة على الإبهام : وهو إخفاء المتكلم على السامع مراده مع ظهوره له نحو : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ ، أو على الشك : وهو خفاء المراد على المتكلم نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، أو على التفصيل نحو : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ ، أو على التقسيم نحو : الكلمة اسم أو فعل أو حرف ، أو على الإضراب نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ ، فجملة معانيها سبعة : ثنتان بعد الطلب ، وخمسة بعد الخبر . انتهىٰ من « الفتوحات » .

وذكرها المصنف بقوله : (وأو) موضوعة (**للتخيير أو الإباحة**) إن وقعت (**بعد الطلب**) مثال التخيير (**نحو : تزوج هنداً أو أختها** ، و) مثال الإباحة نحو : (**جالس العلماء أو الزهاد**) ، أ(و للشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل بعد الخبر) مثال الشك (**نحو** : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، ومثال الإبهام نحو : (﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾) ، ومثال التفصيل نحو : (﴿ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾) ، وإعراب **المثال الأول** من أمثلة المصنف : (تزوج هنداً أو أختها) : (تزوج) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة مستأنفة (هنداً) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (أو) : حرف عطف وتخيير مبني على السكون (أخت) : معطوف علىٰ (هنداً) منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون .

وإعراب الثاني : (جالس) : فعل أمر مبني بسكون مقدر ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (العلماء) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والجملة الفعلية مستأنفة (أو) : حرف عطف وإباحة مبني بسكون مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين (الزهاد) : معطوف على (العلماء) منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويشمل الطلب التحضيض ، مثاله في الإباحة نحو : هلا تتعلم الفقه أو النحو ، ومثاله في التخيير نحو : هلا تتزوج هنداً أو أختها ، والتمني مثاله في الإباحة نحو : ليت لي فرساً أو حماراً ، وفي التخيير ليت لي هنداً أو أختها .

وإعراب المثال الثالث من أمثلة المصنف ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ : (لبثنا) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (لبث) ، (لبث) : فعل ماض مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل الرفع فاعل ، والجملة بحسب ما في القرآن (يوماً) : منصوب على الظرفية الزمانية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهر ، والظرف متعلق بـ(لبثنا) ، (أو) : حرف عطف وشك مبني على السكون (بعض) : معطوف علىٰ (يوماً) منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (يوم) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

وإعراب المثال الرابع : ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ : الواو بحسب ما في القرآن (إنا) : (إن) : حرف نصب وتوكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، مبني بفتحة على النون المدغمة في نون (نا) ، (نا) : ضمير لجماعة المتكلمين في محل النصب اسمها (أو) : حرف عطف وتشكيك مبني على السكون (إيا) :

و(إما) بكسر الهمزة مثل (أو) بعد الطلب والخبر نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها ، وبقية الأمثلة واضحة ، وقيل : إن العطف إنما هو بالواو ،

ضمير نصب منفصل في محل النصب ، معطوف على اسم إن مبني على السكون ، الكاف : حرف دال على الخطاب مبني على الضم ؛ تشبيهاً له بكاف الضمير ، والميم حرف دال على الجمع (لَعَلَى) : اللام : حرف ابتداء مبني على الفتح (علىٰ هدىً) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(إن) تقديره : لكائنون علىٰ هدىً ، وجملة (إن) بحسب ما في القرآن .

وتقول في إعراب المثال الخامس : (كونوا) : فعل أمر ناقص مبني علىٰ حذف النون ، والواو في محل الرفع اسمها (هوداً) : خبرها منصوب (أو) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون (نصارىٰ) : معطوف علىٰ (هوداً) .

(**و**) **سابعها** : (**« إما »**) حالة كونها مقروءة (**بكسرة الهمزة**) وهي : المسبوقة بمثلها ؛ يعني : الثانية لا الأولىٰ ؛ لأنها حرف تفصيل لا عاطفة ، وهي (**مثل « أو »**) مفيدة (**بعد الطلب**) التخيير أو الإباحة (**و**) مفيدة بعد (**الخبر**) الشك أو التشكيك أو التفصيل ، مثالها بعد الطلب (**نحو** : **تزوج إما هنداً وإما أختها**) تعلم إما فقهاً وإما نحواً .

(**وبقية الأمثلة واضحة**) من أمثلة ، أو مثال الشك : جاء إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما ، ومثال الإبهام نحو : قام إما زيد وإما عمرو إذا كنت تعلم القائم منهما ، وإنما أردت الإبهام على السامع ، ومثال التفصيل : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ، وانتصبا بهما على الحال من الهاء في : ﴿ هَدَيْنَٰهُ ﴾ ، وإعرابها معلوم من إعراب أمثلة (أو) السابقة آنفاً .

(**وقيل**) : إن (إما) الثانية غير عاطفة و(**إن العطف إنما هو بالواو**) لئلا يلزم

وإن (إما) حرف تفصيل كالأولىٰ ، فإنها حرف تفصيل .

و(بل) للإضراب غالباً نحو : قام زيد بل عمرو .

اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغواً (وإن « إما ») الثانية (**حرف تفصيل** كـ) إما (**الأولىٰ** ، **فإنها**) أي : فإن (إما) الأولىٰ (**حرف تفصيل**) لا حرف عطف باتفاق ، واختار هٰذا القول ابن مالك ، وأجيب عنه : أن الواو تعطف (إما) الثانية علىٰ (إما) الأولىٰ ، و(إما) الثانية تعطف ما بعدها علىٰ ما بعد (إما) الأولىٰ ، قال ابن هشام : (وعطف الحرف على الحرف غريب) انتهىٰ « فاكهي » ، وهٰذا القيل هو الأصح . انتهىٰ « كواكب » .

(**و**) ثامنها : (« **بل** ») وهي كلمة موضوعة (**للإضراب**) والإعراض عما قبلها ، موجباً كان أو منفياً (**غالباً**) أي : في أغلب أحوالها ، وإلا . . فقد تكون لترك الشيء إلى الأهم نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، مثال الموجب : (**نحو** : **قام زيد بل عمرو**) ومثال المنفي نحو : ما جاء زيد بل عمرو ، وإعرابه : (قام) : فعل ماض مبني على الفتح (زيد) : فاعل مرفوع (بل) : حرف عطف وإضراب مبني على السكون (عمرو) : معطوف علىٰ (زيد) مرفوع .

وللعطف بها ثلاثة شروط : **الأول** : إفراد معطوفها ؛ فإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وهي حينئذ للإضراب الإبطالي نحو : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ أي : بل هم عباد ، أو للإضراب الانتقالي نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ۞ بَلْ تُؤْثِرُونَ . . . ﴾ إلخ .

والثاني منها : ألا تقترن بالواو .

والثالث : أن تسبق بإيجاب نحو : قام زيد بل عمرو ، أو بأمر نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، أو بنهي نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، أو بنفي نحو : ما قام زيد

و(لكن) للاستدراك نحو : ما مررت برجل صالح لكن طالح .

و(لا)

بل عمرو ، لا باستفهام فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً ، فإن سبقت بإيجاب أو أمر دلت علىٰ نفي الحكم عن الأول وإثباته للثاني ، وجعل الأول كالمسكوت عنه وإن سبقت بنهي أو نفي . . دلت علىٰ تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات نقيضه لمابعدها .

(و) تاسعها : (« لكن ») بسكون النون لا بفتحها مع التشديد ، فإنها تقدمت في النواسخ وهي : موضوعة للدلالة علىٰ تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو : لا تضرب زيداً لكن عمراً ؛ كما قال المصنف وهي : موضوعة (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه مثالها (**نحو : ما مررت برجل صالح لكن طالح**) أي : لكن مررت برجل طالح ؛ وهو ضد الصالح ، وإعرابه : (مررت) : فعل وفاعل (برجل) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (لكن) : حرف عطف واستدراك مبني على السكون (طالح) : معطوف علىٰ (صالح) تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة وهـٰذا مثال النفي ، ومثال النهي : لا تضرب زيداً لكن عمراً .

وللعطف بها ثلاثة شروط : إفراد معطوفها .

وأن تسبق بنفي أو نهي كما مرَّ مثالهما آنفاً .

وألا تقترن بالواو ، وإن وقعت بعد جملة . . فهي حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ، ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو : ﴿ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ ، وإن وقعت بعد أمر أو إثبات . . فهي حرف ابتداء واستدراك أيضاً نحو : اضرب زيداً لكن عمراً ، ونحو : قام زيد لكن أبوك .

(و) عاشرها : (« لا ») وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحكم عن

لنفي الحكم عما بعدها نحو : جاء زيد لا عمرو .

تاليها وقصره علىٰ متلوها ؛ كما قال المصنف وهي : موضوعة (لـ) الدلالة علىٰ (**نفي الحكم عما بعدها**) وقصره علىٰ ما قبلها (**نحو : جاء زيد لا عمرو**) .

وللعطف بها شروط أربعة : إفراد معطوفها .

وأن تسبق بإيجاب أو أمر .

وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يقال : جاءني رجل لا زيد .

وألا تجتمع مع عاطف آخر فلا يقال : جاءني زيد لا بل عمرو ، فالعاطف فيه (بل) ولا رد لما قبلها ، وليست عاطفة .

إعراب المتن

(**باب**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب العطف (باب) : مضاف (**العطف**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**والعطف نوعان**) : الواو : استئنافية (العطف) : مبتدأ مرفوع (نوعان) : خبر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**عطف بيان**) : بدل من (نوعان) بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع وهو مضاف (بيان) : مضاف إليه ، (**وعطف نسق**) : الواو : عاطفة (عطف) : معطوف علىٰ (عطف بيان) علىٰ كونه بدلاً من (نوعان) ، (عطف) : مضاف (نسق) : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

(**فعطف البيان هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن العطف نوعان ، وأردت بيان حد كل من النوعين وحكمه . . فأقول لك : عطف البيان (عطف) : مبتدأ (البيان) : مضاف إليه مجرور (هو) : ضمير فصل حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح (التابع) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً بيانياً (المشبه) : صفة لـ(التابع) مرفوع بالضمة الظاهرة (للنعت) : جار ومجرور متعلق بـ(المشبه) لأنه اسم فاعل من أشبه الرباعي (في توضيح) : جار ومجرور متعلق بـ(المشبه) أيضاً وهو مضاف (متبوع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة وهو مضاف ، الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (إن) : حرف ربطٍ ووُصلةٍ تجزم فعلاً واحداً لا جواب لها مبنية على السكون (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن)

الرابطة مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المتبوع) ، (معرفة) : خبرها منصوب بالفتحة ، وجملة (إن) الرابطة جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب ، (**نحو : أقسم بالله أبو حفص عمر**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (أقسم بالله أبو حفص عمر) : مضاف إليه مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ راء (عمر) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وتخصيصه**) : الواو : عاطفة (تخصيص) : معطوف علىٰ (توضيح) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، (**إن كان نكرة**) : (إن) : حرف ربط ووصلة تجزم فعلاً واحداً لا جواب لها مبنية على السكون (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المتبوع) ، (نكرة) : خبرها منصوب ، وجملة (إن) الرابطة جملة تقييدية لا محل لها من الإعراب ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (هٰذا خاتم حديد) : مضاف إليه مجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (حديد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ دال (حديد) ، (بالرفع) : جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً حال من (حديد) تقديره : حالة كونه مقروءاً بالرفع علىٰ كونه عطف بيان من (خاتم) .

(**ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق**) الواو : استئنافية (يفارق) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو)

يعود علىٰ (عطف البيان) ، (النعت) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (في كونه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يفارق) ، والكون مصدر متصرف من كان الناقصة أضيف إلى اسمه (جامداً) : خبره منصوب (غير) : صفة لـ(جامداً) لأنه بمعنىٰ مغاير وهو مضاف (مؤول) : مضاف إليه مجرور (بمشتق) : جار ومجرور متعلق بـ(مؤول) .

(**والنعت مشتق**) مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (يفارق) ، (**أو مؤول**) : معطوف علىٰ (مشتق) علىٰ كونه خبر المبتدأ ، (**بمشتق**) : جار ومجرور متعلق بـ(مؤول) .

(**ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة**) : الواو : عاطفة (يوافق) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود علىٰ (عطف البيان) ، (متبوعه) : مفعول به ومضاف إليه (في أربعة) : جار ومجرور متعلق بـ(يوافق) والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (يفارق) (من عشرة) : جار ومجرور صفة لـ(أربعة) ، (**في واحد**) : جار ومجرور بدل من الجار والمجرور في قوله : (في أربعة) بدل تفصيل من مجمل ، (**من أوجه الإعراب**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صفة لـ(واحد) أي : في واحد كائن من أوجه الإعراب ، (**الثلاثة**) : صفة لـ(أوجه) مجرور بالكسرة .

(**وفي واحد من التذكير والتأنيث**) : (وفي واحد) : جار ومجرور معطوف علىٰ جار ومجرور في قوله : (في واحد من أوجه الإعراب) علىٰ كونه بدلاً من الجار والمجرور في قوله : (في أربعة من عشرة) ، (من التذكير) : جار ومجرور صفة لـ(واحد) ، (والتأنيث) : معطوف على (التذكير) مجرور .

(**وفي واحد من التعريف والتنكير**) : جار ومجرور معطوف على الجار

والمجرور من قوله : (في واحد من أوجه الإعراب) علىٰ كونه بدلاً (من التعريف) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(واحد) (والتنكير) : معطوف على (التعريف) .

(**وفي واحد من الإفراد**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في واحد من أوجه الإعراب) علىٰ كونه بدلاً (من الإفراد) : جار ومجرور صفة لـ(واحد) ، (**والتثنية والجمع**) : معطوفان على (الإفراد) .

(**ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل من كل في الغالب**) : الواو : عاطفة (يصح) : فعل مضارع مرفوع (في عطف البيان) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يصح) ، (أن) : حرف نصب ومصدر (يعرب) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (عطف البيان) ، (بدل كل) : مفعول مطلق لـ(يعرب) ، لأنه صفة لمصدر محذوف (بدل) : مضاف (كل) : مضاف إليه (من كل) : جار ومجرور متعلق بـ(بدل) لأنه اسم مصدر من أبدل الرباعي ، وجملة (يعرب) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه فاعلاً لـ(يصح) تقديره : ويصح في عطف البيان إعرابه بدل كل من كل (في الغالب) : جار ومجرور متعلق بـ(يعرب) .

(**وأما عطف النسق**) : الواو : عاطفة مبنية على الفتح (أما) : حرف شرط (عطف) : مبتدأ أول (النسق) : مضاف إليه مجرور ، (**فهو**) : الفاء : رابطة لجواب (أما) ، (هو) : مبتدأ ثان ، (**التابع**) : خبر للمبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول ، والجملة من المبتدأ الأول وخبره جواب (أما) ، وجملة (أما) من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (فعطف البيان) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**الذي يتوسط بينه وبين**

متبوعه حرف من هـٰذه الحروف العشرة) : (الذي) : اسم موصول في محل الرفع صفة لـ(التابع) مبني على السكون (يتوسط) : فعل مضارع مرفوع (بينه) : منصوب على الظرفية الاعتبارية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(يتوسط) ، (وبين) : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف (متبوع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والظرف معطوف على الظرف الذي قبله (حرف) : فاعل يتوسط (من هـٰذه) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(حرف) ، (الحروف) : بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان له (العشرة) : صفة لـ(الحروف) أي : المعدودة بالعشرة ، وجملة (يتوسط) من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، وهو جامد مؤول بمشتق مأخوذ من الصلة تقديره : (هو) التابع المتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هـٰذه الحروف ، أو من ضد معناه تقديره : المعلوم توسط . . . إلخ .

(**وهي الواو**) : الواو استئنافية (هي الواو) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**والفاء**) : معطوف على (الواو) مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**وثم وحتىٰ ، وأم وأو ، وإما وبل ، ولا ولـٰكن**) : معطوفات محكيات على (الواو) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ أواخرها ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو بسكون الحكاية .

(**فالسبعة الأولىٰ تقتضي التشريك في الإعراب والمعنىٰ**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت عدد حروف العطف وألفاظها ، وأردت بيان أقسامها بالنسبة إلىٰ مفادها . . فأقول لك : (السبعة الأولىٰ) : مبتدأ مرفوع (الأولىٰ) : صفة لـ(السبعة) وهو جامد مؤول بمشتق

تقديره : فالسبعة الموصوفة بالأولية (تقتضي) : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (السبعة) ، (التشريك) : مفعول به منصوب (في الإعراب) : جار ومجرور متعلق بـ(التشريك) ، (والمعنىٰ) : معطوف على (الإعراب) مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، وجملة (تقتضي) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : فالسبعة الأولىٰ مقتضيات التشريك في الإعراب ، والمعنىٰ : والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا القدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(والثلاثة) : مبتدأ ، **(الباقية)** : صفة لـ(الثلاثة) مرفوع بالضمة الظاهرة ، **(تقتضي)** : فعل مضارع وفاعله مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) ، **(التشريك)** : مفعول به منصوب ، **(في الإعراب)** : جار ومجرور متعلق بـ(التشريك) ، وجملة (تقتضي) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : والثلاثة الباقية مقتضيات التشريك بينهما في الإعراب ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فالسبعة الأولىٰ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، **(فقط)** : الفاء : زائدة زيدت لتحسين الخط مبنية على الفتح (قط) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ يكفي مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود على التشريك في الإعراب ؛ أي : يكفي في هـٰذه الثلاثة التشريك في الإعراب دون المعنىٰ .

(فإن عطفت بها علىٰ مرفوع . . رفعت) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن حروف العطف

تقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ، وأردت بيان كيفية التشريك بينهما فأقول لك : فإن عطفت . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون (عطفت) : فعل وفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع مبني على الفتح (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(عطفت) ، وكذا قوله : (علىٰ مرفوع) : متعلق به ، (رفعت) : فعل وفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على السكون ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (أو علىٰ منصوب) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (علىٰ مرفوع) علىٰ كونه متعلقاً بـ(عطفت) ، (. . نصبت) : فعل وفاعل في محل الجزم معطوف علىٰ (رفعت) علىٰ كونه جواب الشرط ، (أو علىٰ مخفوض) : معطوف علىٰ (مرفوع) أيضاً ، (خفضت) : فعل وفاعل في محل الجزم معطوف علىٰ (رفعت) ، (أو علىٰ مجزوم) : معطوف علىٰ (مرفوع) أيضاً ، (. . جزمت) : معطوف علىٰ (رفعت) أيضاً علىٰ كونه جواب الشرط ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (رسوله) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾) : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ، ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾) : معطوفان محكيان على المثال الأول علىٰ كونهما مضافين إليهما لـ(نحو) .

(**والواو**) : الواو : استئنافية (الواو) : مبتدأ مرفوع ، (**لمطلق الجمع**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ تقديره : والواو موضوعة لمطلق الجمع ، والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً ، وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (بعده) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والفاء**) : مبتدأ مرفوع ، (**للترتيب**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : والفاء موضوعة للترتيب ، (**والتعقيب**) : معطوف على (الترتيب) ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (﴿ **أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ** ﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة .

(**وثم**) : مبتدأ محكي ، (**للترتيب**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وثم موضوعة للترتيب ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو) ، (**والتراخي**) : معطوف على (الترتيب) مجرور بكسرة مقدرة للثقل ، (**نحو**) : خبر لمحذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : مضاف ، (**و﴿ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (أنشره) .

(**والعطف**) : مبتدأ مرفوع ، (**بحتىٰ**) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(العطف) ، (**قليل**) : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، (**ويشترط فيه**) :

الواو : استئنافية (يشترط) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (فيه) : جار ومجرور متعلق بـ(يشترط) ، **(أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً)** : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة (المعطوف) : اسمها مرفوع (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(المعطوف) (اسماً) : خبر يكون منصوب (ظاهراً) : صفة اسماً منصوب ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يشترط) تقديره : ويشترط فيه كون المعطوف بها اسماً ظاهراً ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه وغايةً له)** : الواو : عاطفة (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على المعطوف بها (بعضاً) : خبر يكون منصوب (من المعطوف عليه) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(بعضاً) تقديره : بعضاً كائناً من المعطوف عليه (وغايةً) : معطوف علىٰ (بعضاً) منصوب (له) : جار ومجرور صفة لـ(غاية) ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف علىٰ مصدر متصيد من الكون علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يشترط) والتقدير : ويشترط فيه كون المعطوف بها اسماً ظاهراً وكونه بعضاً وغايةً للمعطوف عليه ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(أكلت السمكة حتىٰ رأسها)** : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (رأسها) ، **(بالنصب)** : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (رأسها) تقديره : حالة كونه مقروءاً بالنصب .

(**ويجوز الجر علىٰ أن حتىٰ جارة ؛ كما تقدم في المخفوضات**) : الواو : استئنافية (يجوز الجر) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة (علىٰ) : حرف جر (أن) : حرف نصب وتوكيد (حتى) : اسمها منصوب محكي (جارة) : خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كون حتىٰ جارةً ، الجار والمجرور متعلق بـ(يجوز) ، (كما تقدم) : الكاف : حرف جر وتنظير (ما) : مصدرية (تقدم) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ كونها جارة ، (في المخفوضات) : جار ومجرور متعلق بـ(تقدم) ، وجملة (تقدم) صلة ما المصدرية ، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ(الكاف) ، الجار والمجرور متعلق بـ(يجوز) تقديره : ويجوز الجر بها علىٰ كونها جارة كتقدم كونها جارة في المخفوضات ، الجار والمجرور متعلق بـ(يجوز) .

(**ويجوز الرفع**) : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويجوز الجر) ، (**علىٰ أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ**) : (علىٰ) : حرف جر (أن) : حرف نصب (حتى) : اسمها محكي (ابتدائية) : خبرها مرفوع ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(علىٰ) تقديره : علىٰ كونها ابتدائية ، الجار والمجرور متعلق بـ(يجوز) (ورأسها مبتدأ) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (أن) علىٰ كونها مجرورة بـ(علىٰ) ، (**والخبر محذوف**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (أن) أيضاً ، (**أي : حتىٰ رأسها مأكول**) : (أي) : حرف عطف وتفسير مبني على السكون (حتىٰ رأسها مأكول) : مفسر محكي لقوله محذوف ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ لام (مأكول) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وأم**) : مبتدأ محكي ، (**لطلب التعيين**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وأم موضوعة لطلب التعيين ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**إن كانت بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين**) : (إن) : حرف ربط ووصلة تجزم فعلاً واحداً مبني على السكون (كانت) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث اسمها ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (أم) ، (بعد همزة) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لكان تقديره : إن كانت واقعة بعد همزة (داخلة) : صفة همزة مجرورة بالكسرة الظاهرة (علىٰ أحد) : جار ومجرور متعلق بـ(داخلة) ، (أحد) : مضاف (المستويين) : مضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، وجملة (إن) الرابطة جملة غائية لا محل لها من الإعراب .

(**وأو**) : مبتدأ محكي ، (**للتخيير**) : جار ومجرور خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**أو الإباحة**) : معطوف على (التخيير) ، (**بعد الطلب**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (أو) تقديره : حالة كونها واقعة بعد الطلب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**تزوج هنداً أو أختها ، جالس العلماء أو الزهاد**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (الزهاد) ، (**وللشك**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (للتخيير) علىٰ كونه خبر المبتدأ تقديره : وأو مفيدة للشك بعد الخبر ، (**أو الإبهام**) : معطوف على (الشك) مجرور بالكسرة الظاهرة ،

وكذا قوله : (**أو التفصيل**) : معطوف على (الشك) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**بعد الخبر**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (أو) تقديره : حالة كونها واقعة بعد الخبر ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ، ﴿ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ ألف (نصارىٰ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**وإما**) : الواو : عاطفة (إما) : مبتدأ محكي مرفوع ، (**بكسر الهمزة**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (إما) علىٰ رأي سيبويه تقديره : حالة كونها مقروءة بكسر الهمزة ، (**مثل أو**) : (مثل) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف و(أو) : مضاف إليه مجرور محكي ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**بعد**) : منصوب على الظرفية الزمانية وهو مضاف (**الطلب**) : مضاف إليه ، (**والخبر**) : معطوف على (الطلب) والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (إما) تقديره : حالة كونها واقعة بعد الطلب أو الخبر ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**تزوج إما هنداً وإما أختها**) : مضاف إليه محكي .

(**وبقية الأمثلة واضحة**) : الواو : استئنافية (بقية) : مبتدأ (الأمثلة) : مضاف إليه مجرور (واضحة) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة مستأنفة .

(**وقيل : إن العطف إنما هو بالواو ، وإن إماحرف تفصيل كالأولىٰ ، فإنها حرف تفصيل**) : الواو : استئنافية (قيل) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح

(إن) : حرف نصب وتوكيد (العطف) : اسم إن (إنما) : أداة حصر مبنية على السكون (هو) : للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ (بالواو) : جار ومجرور خبر المبتدأ تقديره : إنما هو كائن بالواو ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع خبر إن ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الرفع نائب فاعل لـ(قيل) ، وجملة (قيل) من الفعل المغير ونائب فاعله مستأنفة (وإن إما) : الواو : عاطفة (إن) : حرف نصب وتوكيد (إما) : اسمها محكي منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (حرف تفصيل) : خبر إن ومضاف إليه ، وجملة (إن) من اسمها وخبرها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (إن) الأولىٰ علىٰ كونها نائب فاعل لـ(قيل) ، (كالأولىٰ) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (إما) والتقدير : إن إما الثانية حرف تفصيل حالة كونها كائنة ؛ كالأولىٰ في كونها حرف تفصيل فقط ، (فإنها حرف تفصيل) : الفاء : تعليلية (إن) : حرف نصب ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (حرف تفصيل) : خبر إن ومضاف إليه ، وجملة (إن) في محل الجر بـ(لام) التعليل المقدرة ، المدلول عليها بالفاء التعليلية المتعلقة بمعلول محذوف تقديره : وإنما قلنا كالأولىٰ ؛ لكونها حرف تفصيل .

(وبل للإضراب غالباً) : الواو : عاطفة (بل) : مبتدأ محكي مرفوع (للإضراب) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وبل موضوعة للإضراب ، (غالباً) : منصوب بنزع الخافض تقديره : في الغالب ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) :

مضاف ، (**قام زيد بل عمرو**) : مضاف إليه محكي .

(**ولكن للاستدراك**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ما مررت برجل صالح لكن طالح**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ حاء (طالح) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولا**) : الواو : عاطفة (لا) : مبتدأ محكي ، (**لنفي الحكم**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ولا موضوعة لنفي الحكم ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (والواو لمطلق الجمع) ، (**عما بعدها**) : (عما) : (عن) : حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم (ما) ، (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(عن) مبني على السكون ، الجار والمجرور متعلق بنفي (بعدها) : ظرف ومضاف إليه صلة لـ(ما) الموصولة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف ، (**جاء زيد لا عمرو**) : مضاف إليه محكي ، والله أعلم .

(باب العطف)

[ش] : هو لغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحاً : (نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق) ولكل واحد منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته (فعطف البيان) أي : فمعطوف البيان

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب العطف)

(هو) أي : العطف المذكور في الترجمة (لغةً) أي : من جهة وضع اللغة : (الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف) والإعراض (عنه) أي : عن ذلك الشيء ، ومنه الرجعة في النكاح ، أطلق ذلك المعنى اللغوي على التابع المخصوص ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني ، أو شركه معه في الحكم . انتهىٰ « خضري » .

(والعطف اصطلاحاً : نوعان : عطف بيان ، وعطف نسق ، ولكل واحد منهما) أي : من النوعين (أحكام تخصه) أي : تخص الكل عن قسيمه (معرفتها) أي : معرفة تلك الأحكام (بعد معرفته) أي : معرفة الكل ككون عطف البيان جامداً غير مؤول ، وكون عطف النسق بواسطة حرف .

واعلم : أن هـٰذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما في النعت ؛ حيث قال في الترجمة : (باب النعت) وقدم أول الترجمة تقسيم التابع . انتهىٰ « حمدون » .

(فعطف البيان ؛ أي : فمعطوف البيان) أي : فالمعطوف المبين لمتبوعه بإيضاحه إن كان معرفة ، أو تخصيصه إن كان نكرة ، وأشار الشارح بقوله :

(هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه بحسب معنىً فيه ، وعطف البيان يوضحه بحسب الذات (نحو) قوله :

(أقسم بالله أبو حفص عمر)

ما مسها من نقب ولا دبر

فـ(عمر) : عطف بيان لـ(أبي حفص) ذكره لإيضاحه (و) في (تخصيصه إن كان نكرة) بناءً على تجويزه في النكرات . . . .

(فمعطوف البيان) إلىٰ أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول ، وقد يقال : إنه صار حقيقةً عرفيةً في التابع المخصوص فلا حاجة إلى التأويل . انتهىٰ « يس » .

(هو التابع) أي : هو الاسم التابع (لما قبله) من المتبوع في إعرابه (المشبه للنعت) الاصطلاحي (في توضيح متبوعه إن كان) متبوعه (معرفة) وقوله : (لكن النعت) استدراك علىٰ قوله : (المشبه للنعت) رفع به ما يتوهم منه من اتحاد جهة توضيحهما للمتبوع ؛ أي : لكن الفرق بينهما أن النعت (يوضح متبوعه بحسب معنىً) كان (فيه) أي : في متبوعه ؛ كالمدح والذم (وعطف البيان يوضحه) أي : يوضح متبوعه (بحسب الذات) أي : باعتبار الذات مثلاً ، فبينَ عمرُ ذات أبي حفص : بأنه الذاتُ المسمىٰ بعمر ، مثال توضيحه للمتبوع المعرفة (نحو قوله) أي : كقول عبد الله بن كيسبة :

(أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسها من نقب ولا دبر)

(فـ« عمر » عطف بيان لـ« أبي حفص » ذكره لإيضاحه) من حيث الذات لا من حيث المعنىٰ (وفي تخصيصه) أي : وفي تخصيص متبوعه (إن كان) متبوعه (نكرةً ؛ بناءً علىٰ تجويزه) أي : علىٰ تجويز عطف البيان (في النكرات) وهو

(نحو : هٰذا خاتم حديد) فـ(حديد) (بالرفع) : عطف بيان لـ(خاتم) ذكر لتخصيصه ، وإنما قال بالرفع ؛ لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضاً كما تقدم ، وخرج بقوله : (المشبه للنعت) النعت ، فإن شبه الشيء غيره ، . . . .

مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ؛ منهم الفارسي وابن جني ، وجماعةٍ من المتأخرين : منهم الزمخشري وابن عصفور ، وابن مالك وولده ، وجوزوا أن يكون من عطف البيان للنكرة قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ ﴾ في قراءة من نوَّنَ (كفارة) ، (فطعام مساكين) : عطف بيان علىٰ (كفارة) ونحو : ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ ، فـ(صديد) : عطف بيان علىٰ (ماء) ، و(**نحو : هٰذا خاتم حديد** ، فـ« **حديد** » **بالرفع : عطف بيان لـ** « **خاتم** » **ذكر لتخصيصه**) أي : لتخصيص الخاتم بالحديد ، والباقون من البصريين وغيرُهم من الكوفيين يوجبون في ذلك المذكور من الآيتين البدلية : بدل كل من كل ، ويخصون عطف البيان بالمعارف محتجين : بأن البيان بيان كاسمه ، والنكرة مجهولة ، والمجهول لا يبين المجهول ، ودفع : بأن بعض النكرات أخص ، والأخص يبين غير الأخص . انتهىٰ « تصريح مع التوضيح » .

(**وإنما قال**) المصنف (**بالرفع**) أي : برفع (الحديد) علىٰ أنه عطف بيان من (خاتم) (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يجوز فيه**) أي : في حديد (**النصب**) على التمييز من خاتم (**والجر**) بإضافة خاتم إليه (**أيضاً**) أي : كما يجوز رفعه (**كما تقدم**) جواز نصبه وجره في (باب المخفوصات) .

(**وخرج بقوله**) أي : بقول المصنف في تعريف عطف البيان : (« **المشبه للنعت** » **النعت**) فاعل خرج (**فإن شبه الشيء غيره**) أي : غير ذلك الشيء ومغايره ؛ فكأنه قال : هو التابع غير النعت . انتهىٰ « تصريح » .

وبما بعده بقية التوابع ؛ لكونها غير موضحة ولا مخصصة ، وفهم منه : أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً ، وسمي هـٰذا عطف بيان ؛ لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به ، ولم يحتج إلىٰ حرف ؛ لأنه عين الأول ....

(و) خرج (بما بعده) أي : بما بعد قوله : (المشبه للنعت) يعني : قوله : (في توضيح متبوعه إن كان معرفة . . .) إلخ ، (بقية التوابع) وعبارة « التصريح » هنا : (وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص : التوكيد ، وعطف النسق ، والبدل) ، قال الدنوشري : (إن عطف النسق إذا كان مرادفاً للمعطوف عليه نحو : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ . . لا يخلو من إيضاح فكيف يخرج ، وكذا بدل الكل ، وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله تعالى : الآية ليست كذلك ، فإن الرحمة أعم من الصلاة ؛ كما قاله شيخنا في هامش « المختصر » ناقلاً من شيخه العلامة الطبلاوي ، ثم لا نسلم حصول الإيضاح بما ذكر ، ولئن سلمناه . . فليس مقصوداً ، بخلاف عطف البيان) انتهىٰ « يس على التصريح » .

أي : خرج بما بعده بقية التوابع ؛ أي : غير النعت من التوكيد ، وعطف النسق ، والبدل (لكونها) أي : لكون بقية التوابع (غير موضحة) للمتبوع إن كان معرفة (ولا مخصصة) فيما إذا كان نكرة .

(وفهم منه) أي : من قوله : (المشبه للنعت) : (أن البيان) أي : المعطوف (والمبين) أي : المعطوف عليه (لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً) كما لا يختلف النعت منعوته في ذلك .

(وسمي هـٰذا) العطف الذي بلا واسطة حرف (عطف بيان ؛ لأن المتكلم رجع) فيه (إلى الأول) أي : إلى المتبوع (فأوضحه) أي : فأوضح الأول (به) أي : بعطف البيان (ولم يحتج) المتكلم في إيضاحه به (إلىٰ) واسطة (حرف) عطف ؛ كما في النسق (لأنه) أي : لأن عطف البيان (عين الأول) أي : نفس

(ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق ، والنعت مشتق أو مؤول بمشتق) لأنه يدل علىٰ معنىً منسوب إلىٰ غيره ، والجامد لا دلالة له علىٰ غير ذلك بالوضع (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة : في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة ،

متبوعه ذاتاً وإن اختلفا مفهوماً .

(**ويفارق**) عطف البيان (**النعت في كونه**) أي : في كون عطف البيان (**جامداً غير مؤول بمشتق ، والنعت**) إما (**مشتق**) نحو : جاء الرجل الفاضل (**أو مؤول بمشتق**) نحو : جاء الرجل القرشي (**لأنه**) أي : لأن المشتق (**يدل علىٰ معنىً منسوب إلىٰ غيره ، والجامد لا دلالة له علىٰ غير ذلك**) أي : على المعنى المنسوب إلىٰ غيره (**بالوضع**) أي : في أصل وضعه ، خرج بقوله : (بالوضع) ما إذا نسب إليه ، كقرشي ومكي .

ويفارق النعت أيضاً : بأنه قد يكون أعرف من متبوعه نحو : جاء الرجل زيد ؛ بل أوجبه ابن عصفور ؛ تبعاً لظاهر كلام الزمخشري والجرجاني ، والصحيح : أن شرطه كونه أجلىٰ عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه نحو : مررت بغضنفر أسد . انتهىٰ « كواكب » .

(**ويوافق عطف البيان متبوعه**) أي : المبين به (**كالنعت الحقيقي**) أي : كما أن النعت الحقيقي يوافق متبوعه (**في أربعة من عشرة**) والظاهر جواز القطع فيه ؛ كما يجوز في النعت والبدل ؛ أي : يوافقه (**في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة**) : الرفع والنصب والخفض ، وأما قولُ ذي الرمة في رجزه :

إنــي وأسطــار سُطــرن سطــرا   لقــائــل يــا نصــر نصــر نصــرا

. . فـ(نصر) الثاني : عطف بيان عن الأول باعتبار اللفظ ، والثالث عطف بيان

وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع) وهـٰذه العشرة هي التي مرت في النعت .

(ويصح في عطف البيان) أي : ويصح فيما حكم عليه : بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحاً أو مخصصاً لمتبوعه **(أن يعرب بدل كل** . . . .

أيضاً عن الأول باعتبار المحل ؛ لأن المنادى المبني على الضم محله النصب (وأسطار) : مقسم به مجرور بواو القسم ، متعلق بفعل قسم محذوف ؛ أي : أقسم بأسطار (سطرن) : بالبناء للمفعول ، والنون ضمير النسوة ، والأسطار جمع سطر ؛ وهو الخط والكتابة ؛ يعني : الكتب التي أنزلها الله تعالىٰ علىٰ رسله ؛ أي : أقسم بها ، وجملة القسم معترضة بين إن وخبرها ، والمراد به (نصر) : نصر بن يسار يطلب منه الاستغاثة .

(و) يوافقه أيضاً **(في واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع ، وهـٰذه العشرة هي التي مرت في النعت)** وليس في كلام المصنف ما يشعر : بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه ، وفي « المغني » ذهب ابن طراوة : إلىٰ أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه علىٰ ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتهم : أن الشيء لا يبين نفسه ، وفيه نظر ؛ لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول . . اتجه كون الثاني بياناً لما فيه من زيادة البيان . انتهىٰ .

وقال ابن عنقاء : (الأصح : أنه لا يكون بلفظ متبوعه إلا إذا اشتمل علىٰ زيادة بيان) انتهىٰ « كواكب » .

(ويصح في عطف البيان ؛ أي : ويصح فيما حكم عليه : بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحاً) لمتبوعه **(أو)** باعتبار كونه **(مخصصاً لمتبوعه ، أن يعرب بدل كل**

من كل) باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة علىٰ نية تكرار العامل ؛ لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده (في الغالب) أي : في غالب استعمالهم ، وخرج به : ما إذا وجب ذكره ، أو امتنع إحلاله محل الأول ، ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية ؛ فالأولىٰ نحو قولك : هند قام زيد أخوها ، فـ(أخوها) : عطف بيان لـ(زيد) لا بدل منه ؛ لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرىٰ ، فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدأ .

الثانية نحو : يا زيد الحارث ، فـ(الحارث) : عطف بيان لا بدل ؛ إذ لا يحل

من كل باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة علىٰ نية تكرار العامل ؛ لإفادة تقرير معنى الكلام وتوكيده) أي : يصح أن يعرب بدلاً (**في الغالب** ؛ **أي** : **في غالب استعمالهم**) وحكمهم بجواز إعراب عطف البيان بدلاً .

(**وخرج به**) أي : بالغالب (**ما إذا وجب ذكره**) أي : ذكر عطف البيان (**أو امتنع إحلاله**) أي إحلال عطف البيان (**محل الأول**) أي : محل المبين لمانع يمنع من ذلك (**ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه**) أي : علىٰ عطف البيان (**بالبدلية**) من الأول .

(**فالأولىٰ**) أي : فالمسألة الأولىٰ من المسألتين (**نحو قولك** : **هند قام زيد أخوها** ، **فـ« أخوها » عطف بيان لـ« زيد » لا بدل منه**) أي : من زيد (**لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير**) لفظ (أخوها) إذا قدر العامل لكونه بدلاً (**من جملة أخرىٰ**) يعني : جملة العامل المقدر لكونه بدلاً ؛ بأن تقول : هند قام زيد قام أخوها (**فتخلو الجملة المخبر بها**) عن المبتدأ وهو جملة (قام زيد) (**من رابط**) يربط (**لها بالمبتدأ**) وهو لفظ (هند) .

المسألة (**الثانية**) وهي امتناع إحلاله محل الأول ، مثالها (**نحو** : **يا زيد الحارث** ، **فـ« الحارث »** : **عطف بيان**) عن زيد (**لا بدل**) منه (**إذ لا يحل**) الثاني

محل الأول ؛ لاستلزامه اجتماع (أل) وحرف النداء وهو ممتنع ، وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلاً لا عطف بيان ؛ وذلك إذا كان الأول أوضح من الثاني نحو : قرأ قالون عيسىٰ ، فـ(عيسىٰ) : بدل لا عطف بيان ؛ لأن البيان لا يكون دون مبينه في الإيضاح ؛ بل مثله أو أوضح .

(وأما عطف النسق) أي : المعطوف بالحرف عطف نسق ، بفتح السين ، والنسق ما جاء علىٰ نظم واحد يقال :

وهو الحارث (**محل الأول**) وهو زيد (**لاستلزامه**) أي : لاستلزام إحلاله محل الأول (**اجتماع « أل »** وحرف النداء ، **وهو**) أي : اجتماعهما (**ممتنع**) عندهم فلا يقال : يا الحارث ؛ إذ لا يدخل حرف النداء على المحلىٰ بـ(أل) لما فيه من اجتماع معرفين علىٰ معرف واحد ؛ وهو لايجوز .

(**وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلاً لا عطف بيان**) لمانع يمنعه أن يعرب عطف بيان (**وذلك**) للتعين لكونه بدلاً (**إذا كان**) الاسم (**الأول أوضح**) في المعنىٰ (**من الثاني**) وذلك (**نحو**) قولك : (**قرأ قالون عيسىٰ**) كذا وكذا (**فـ« عيسىٰ »** : **بدل**) من قالون (**لا عطف بيان**) منه (**لأن**) عطف (**البيان لا يكون دون مبينه في الإيضاح** ؛ **بل**) يكون البيان (**مثله**) أي : مثل مبينه في الوضوح (**أو**) يكون (**أوضح**) مبينه ، وقالون : هو لقب عيسى بن مينا ـ بالمد والقصر ـ المدني ، معلم العربية ، ويكنىٰ أبا موسىٰ ، وقالون لقب له أيضاً ، يروىٰ أن نافعاً شيخه : لقبه به لجودة قراءته ؛ لأن قالون بلسان الروم جيد ؛ وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومئتين (٢٢٠هـ) انتهىٰ من « الدرر الزاهرة » .

قوله : (**وأما عطف النسق**) مقابل قوله : (**أولاً : فعطف البيان**) (**أي : المعطوف بالحرف عطف نسق ، بفتح السين**) أي : عطفاً بواسطة حرف .

(**والنسق ما جاء**) كلاماً كان أو غيره (**علىٰ نظم واحد**) وهيئة متحدة (**يقال**)

هـٰذا علىٰ نسق هـٰذا ؛ أي علىٰ نظمه ، فيسمى التابع المذكور : نسقاً ؛ لأن ما بعد حرف العطف علىٰ نظم ما قبله في إعرابه (. . **فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هـٰذه الحروف العشرة**) فقوله : (التابع) يتناول سائر التوابع ، وقوله : (الذي يتوسط . . .) إلىٰ آخره مخرج لما عداه ، والمراد بتوسط الحرف : أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة علىٰ مثلها ،

قولاً موافقاً لقانون اللغة : (**هـٰذا**) الخرز (**علىٰ نسق هـٰذا**) الخرز وهيئته وشكله (**أي : علىٰ نظمه**) وتركيبه (**فيسمى التابع المذكور**) يعني : المتوسط بينه وبين متبوعه : واحد من الحروف العشرة (**نسقاً ؛ لأن ما بعد حرف العطف**) يكون (**علىٰ نظم**) وشكل (**ما قبله**) أي : قبل حرف العطف (**في إعرابه**) أي : في إعراب ما بعد حرف العطف رفعاً ونصباً مثلاً .

(. . **فهو التابع الذي يتوسط**) ويفصل (**بينه وبين متبوعه حرف**) واحد (**من هـٰذه الحروف العشرة**) المذكورة قريباً .

(**فقوله**) أي : قول المصنف : هو (« **التابع** » **يتناول**) ويشمل (**سائر التوابع**) أي : جميع التوابع الخمسة حتىٰ عطف البيان في نحو : مررت بغضنفر ؛ أي : أسد وإن توسط بينه وبين متبوعه ؛ أي : التفسيرية ؛ لأنها ليست من الحروف الآتية . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**وقوله** : « **الذي يتوسط** » . . . **إلىٰ آخره**) أي : إلىٰ آخر قوله : (**مخرج لما عداه**) أي : لما عدا عطف النسق (**والمراد بتوسط الحرف** : **أن تكون تبعية الثاني**) من المتعاطفين (**للأول بواسطة الحرف**) المذكور وبسببه (**فلا ترد**) اعتراضاً (**الصفة المعطوفة علىٰ مثلها**) نحو : جاءني زيد العالم والعاقل ؛ لأنها باقية علىٰ ما كانت عليها من الوصفية وإن حسن دخول العاطف عليها بنوع من التشبيه

ولا الجملة المقرونة بـ(ثم) المؤكد بها جملة أخرىٰ ؛ لأن التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف ، وإطلاق العاطف عليه مجاز ، وقد صرح ابن الحاجب في « أماليه »: بأن مثل : جاء زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق ، وإنما هو باق علىٰ ما كان عليه في الوصفية ، وإنما حسن دخول العاطف بنوع من الشبه بالمعطوف ؛

بالمعطوف ؛ لما بينهما من التغاير (**ولا**) ترد أيضاً (**الجملة المقرونة بـ« ثم » المؤكد بها جملة أخرىٰ**) سابقة عليها نحو قوله تعالىٰ : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ، (**لأن التبعية حاصلة فيهما**) أي : في هاتين الصورتين ؛ يعني : الصفة المعطوفة علىٰ مثلها ، والجملة المقرونة بـ(ثم) (**بغير الحرف**) أي : بغير حرف العطف ؛ لأن التبعية في الصورة الأولىٰ حصلت بالوصفية ، وفي الصورة الثانية بكونها مؤكدة لما قبلها توكيداً لفظياً .

(**وإطلاق العاطف عليه**) أي : على الحرف (**مجاز**) مرسل من إطلاق اسم المجاور على المجاور والعلاقة المجاورة ؛ لأن كلاً من النعت والعطف وغيرهما يشملها اسم التوابع ؛ أي : من إطلاق اسم تابع ، وهو العطف علىٰ تابع آخر وهو النعت ؛ لأن كلاً منهما يطلق عليه اسم التابع .

(**وقد صرح ابن الحاجب**) اسمه : عثمان بن عمر (**في « أماليه »**) اسم كتاب له في النحو (**بأن مثل : جاء زيد العالم والعاقل**) من كل تركيب عطفت فيه الصفة على الصفة (**ليس بعطف**) أي : ليست تبعيته للأول بواسطة حرف عطف (**على التحقيق**) أي : على القول المحقق بالأدلة عند المحققين (**وإنما هو**) أي : وإنما الوصف المعطوف علىٰ ما قبله من الصفة (**باق علىٰ ما كان عليه**) أي : باق على الحكم الذي كان عليه قبل دخول العاطف عليه (**في الوصفية**) أي : من الوصفية ؛ ففي بمعنىٰ من ؛ أي : من تبعيته للأول بالوصفية لا بالمعطوفية (**وإنما حسن دخول العاطف**) عليه (**بنوع**) أي : بسبب نوع (**من الشبه**) أي : من شبهه (**بالمعطوف**)

لما بينهما من التغاير (وهي الواو والفاء ، وثم وحتىٰ) في بعض المواضع (وأم وأو ، وإما) في رأي ضعيف (وبل ولا ، ولـٰكن) وهـٰذه الحروف قسمان ؛ لأنها إما أن تقتضي التشريك في الإعراب والمعنىٰ ، أو في

الحقيقي المغاير للمعطوف عليه لفظاً ومعنىً (لما بينهما) أي : لما بين الوصف الأول ؛ وهو العالم ، وبين الوصف الثاني ؛ وهو العاقل (من التغاير) والتخالف لفظاً ومعنىً ، كما أن المتعاطفين متغايران كذلك ، وعبارة « العطار » هنا : قيل : يرد علىٰ هـٰذا التعريف : بأنه لا يخرج النعت المعطوف نحو : جاءني زيد العالم العاقل ، فإنه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف ، وأجيب : بمنع أن المعطوف نعت في الحقيقة ؛ بل هو معطوف على العالم ، وإطلاق النعت عليه ؛ لما أن المعطوف على النعت نعت . انتهىٰ « حاشية الأزهرية »

قال العليمي : (وشمل النعوت المعطوفة وهو صحيح ؛ لأن إعرابها بالعطفية لا بالتبعية ؛ لأن المعطوف منها لا يسمىٰ نعتاً في الاصطلاح) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وهي) أي : الحروف العشرة (الواو والفاء ، وثم وحتىٰ في بعض المواضع) أشار الشارح بهـٰذا القيد إلىٰ أن العطف بها قليل ، وهـٰذا وجه تخصيصه (حتىٰ) بهـٰذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع ؛ لأن كل واحد منها له معان غير العطف علىٰ أنه يحتمل عود ذلك القيد إلىٰ جميع الحروف لا خصوص (حتى) انتهىٰ من « أبي النجا » . (وأم وأو ، وإما في رأي ضعيف) كما سيأتي البحث فيها من الشارح (وبل ولا ، ولـٰكن) هـٰكذا الترتيب فيها بتأخير لـٰكن عن لا كما سيأتي في آخره البحثُ عن معانيها (وهـٰذه الحروف) العشرة بالنظر إلىٰ مفادها (قسمان ؛ لأنها إما أن تقتضي التشريك) بين المعطوف والمعطوف عليه (في الإعراب والمعنىٰ) أي : الحكم المفهوم من العامل (أو) التشريك (في

الإعراب فقط (**فالسبعة الأولىٰ**) وهي : الواو وإما وما بينهما (**تقتضي التشريك في الإعراب**) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع أو غيره (**والمعنىٰ**) لأن ما قبلها إن كان مثبتاً أو منفياً فما بعدها يشاركه في ذلك (**والثلاثة الباقية تقتضي التشريك في الإعراب فقط**) أي : دون المعنىٰ ؛ فإذا تقرر أن هـٰذه الحروف تشرك ما بعدها بما قبلها في الإعراب (**فإن عطفت**) أنت (**بها علىٰ مرفوع**) لفظاً أو تقديراً ، من اسم أو فعل (. . رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً (**أو علىٰ منصوب**) كذلك (. . **نصبت**)

الإعراب فقط) دون المعنىٰ ، وإذا أردت بيان كل من القسمين (فـ) أقول لك : (**السبعة الأولىٰ وهي : الواو وإما وما بينهما**) من الحروف الخمسة (**تقتضي**) وتفيد (**التشريك**) بين المتعاطفين (**في الإعراب**) واللفظ (**لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع أو غيره**) كنصب وخفض وجزم (**و**) التشريك بينهما في (**المعنىٰ**) والحكم إثباتاً أو نفياً (**لأن ما قبلها إن كان مثبتاً**) أي : موجباً (**أو منفياً فما بعدها**) من المعطوف (**يشاركه**) أي : يشارك ما قبلها وهو المعطوف عليه (**في ذلك**) أي : في كونه مثبتاً أو منفياً .

(**والثلاثة الباقية**) من العشرة ؛ وهي : بل ، ولـٰكن ، ولا (**تقتضي**) أي : تفيد (**التشريك**) بينهما (**في الإعراب**) واللفظ (**فقط ؛ أي : دون المعنىٰ**) وكذا : أم ، وأو إن اقتضيا إضراباً : بأن كان معناهما (بَلْ) فإنهما يشركان في اللفظ دون المعنىٰ .

(**فإذا تقرر أن هـٰذه الحروف تشرك ما بعدها بما قبلها في الإعراب . . فـ**) أقول لك : (**إن عطفت أنت**) أيها النحوي (**بها**) أي : بهـٰذه الحروف (**علىٰ مرفوع لفظاً أو تقديراً**) سواء كان (**من اسم أو فعل . . رفعت ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً ، أو**) عطفت بها (**علىٰ منصوب كذلك**) أي : لفظاً أو تقديراً (. . **نصبت**

ذلك المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (. . خفضت) ذلك المخفوض كذلك (أو علىٰ) مضارع (مجزوم) كذلك (. . جزمت) ذلك المعطوف كذلك ، فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب ؛ لوروده في الأسماء والأفعال ، بخلاف النعت وما شابهه ، فإنه لا يدخل فيه الجزم ؛ لخصوصيته بالأسماء ، وشرط عطف الفعل على الفعل : اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي ، سواء اتحد نوعاهما في الفعلية أم اختلف

ذلك المعطوف كذلك) أي : لفظاً أو تقديراً (**أو**) عطفت بها (**على اسم مخفوض كذلك**) أي : لفظاً أو تقديراً (. . **خفضت ذلك المخفوض كذلك**) أي : لفظاً أو تقديراً (**أو**) عطفت (**علىٰ مضارع مجزوم كذلك**) أي : لفظاً أو حذفاً (. . **جزمت ذلك المعطوف كذلك**) أي : لفظاً أو حذفاً .

(**فتبعية عطف النسق**) أي : فتبعية المعطوف عطف نسق (**تكون في جميع**) أوجه (**الإعراب**) الأربعة (**لوروده**) أي : لورود عطف النسق وجريانه (**في الأسماء والأفعال ، بخلاف النعت وما شابهه**) أي : وما شابه النعت من عطف البيان والتوكيد المعنوي (**فإنه**) أي : فإن الشأن والحال (**لا يدخل فيه**) أي : في النعت وما شابهه (**الجزم ؛ لخصوصيته**) أي : لخصوصية النعت وما شابهه (**بالأسماء**) لأنه لا يجري في الأفعال .

(**وشرط عطف الفعل على الفعل : اتحاد زمانيهما**) أي : زمان الفعل المعطوف وزمان الفعل المعطوف عليه (**في الاستقبال**) بأن كانا مضارعين ؛ كيقوم ويقعد زيد (**والمضي**) بأن كانا ماضيين ؛ كقام وقعد زيد (**سواء اتحد نوعاهما في الفعلية**) كما مثل (**أم اختلف**) نوعاهما ؛ كقولك : إن أتيتك وتكرمني . . أزرك وأكرمتك .

وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه : كون الاسم في معنى الفعل ؛ كاسم

(نحو : ﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾) ، مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع نحو : (﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾) ، مثـال فـي النصـب ، ونحـو : (﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾) ، مثال في الخفض ، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو : ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ ، وفي النصب : ﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ ، (و) في الجزم نحو : ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾ ، وإنما تعددت هـٰذه الحروف ؛ لتعدد معانيها . . . .

الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة نحو : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ ، مثال لعطف الفعل على الاسم ؛ لأنه في تقدير : فاللاتي أغرن فأثرن ، ونحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ ، مثال لعطف الاسم على الفعل ؛ لأنه في تقدير : يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي .

ثم ذكر المصنف بعض أمثلة العطف بالواو من الأسماء والأفعال فقال : وذلك **(نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ﴾ ، **مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ ، **مثال)** لعطف الاسم على الاسم **(في النصب ، ونحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ ، **مثال)** عطف الاسم على الاسم **(في الخفض ، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ ﴾ ، **و)** مثال عطف الفعل على الفعل **(في النصب)** قوله تعالىٰ : (﴿ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ ، **و)** مثال عطف الفعل على الفعل **(في الجزم نحو)** قوله تعالىٰ : (﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ﴾) .

ثم شرع المصنف في بيان معاني حروف العطف فرداً فرداً ؛ إشارةً إلىٰ تعددها **(وإنما تعددت هـٰذه الحروف ؛ لتعدد معانيها)** لأنها وإن اجتمعت واتفقت في إفادة معنى الجمع بين المتعاطفين ؛ لـٰكن إن لكل واحد منها بعد ذلك معنىً يخصه ؛

(و) ذلك أن (**الواو لمطلق الجمع**) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه ، من غير ملاحظة فيها بقيد معية ولا غيره ، وإن كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ؛ ولهٰذا قال في « المغني » : (وقول بعضهم : للجمع المطلق غير سديد ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد) . . . .

كمطلق الجمع في الواو ، والترتيب والتعقيب في الفاء ، والترتيب والتراخي في (ثم) ، والتفصيل والتقسيم في (أو) ، والإضراب في (بل) ، والاستدراك في (لٰكن) . . . إلىٰ غير ذلك من معانيها .

(و) بيان (**ذلك**) التعدد ؛ أي : تعدد معانيها (**أن الواو لمطلق الجمع**) أي : لمطلق الجمع (**بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم**) والمعنى (**الذي للمعطوف عليه**) موجباً كان أو منفياً (**من غير ملاحظة**) ونظر (**فيها**) أي : في الواو (**بقيد معية**) ومصاحبة (**ولا**) نظر بـ(**غيره**) أي : بغير قيد معية كقيد قبلية وبعدية بمعنىٰ أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية ؛ بل هي أجنبية عن ذلك ، بل يستفاد ذلك من الظرف ؛ أعني : معه قبله بعده (**وإن كانت في الخارج لا تنفك**) ولا تخلو (**عن ذلك**) أي : عن قيد معية وقبلية وبعدية .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم انفكاكها عن القيود المذكورة في الخارج (**قال**) ابن هشام (**في « المغني »**) أي : في « مغني اللبيب » : (**وقول بعضهم**) أي : بعض النحاة : (**للجمع المطلق**) عن قيد المعية والقبلية والبعدية (**غير سديد**) أي : غير صواب (**لتقييد**) ه (**الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي**) أي : الواو (**للجمع**) بين المتعاطفين من حيث هو هو (**لا**) للجمع المقيد (**بقيد**) سواء كان قيد إطلاق ، أو قيد معية أو قبلية مثلاً ؛ لأنه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة . . كان مجازاً ، وهٰذا جار في كل عام استعمل في فرد من أفراده . انتهىٰ « يس » .

فقولك : جاء زيد وعمرو ، يحتمل مجيئهما معاً ، وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها ، والعكس .

ومن ثم جاز (نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) قال ابن مالك : (وكونها للمعية راجح ، وللترتيب كثير ، وعكسه قليل) والقول بأنها للترتيب يرده

(فقولك : جاء زيد وعمرو ، يحتمل مجيئهما معاً ، وسبق زيد لعمرو بمهلة) أي : مع مهلة عمرو وتأخره عن زيد بشيء قليل (وبدونها) أي : ومجيئه بعده بدون مهلة ولا تأخر (والعكس) أي : ويحتمل العكس ؛ أي : سبق عمرو لزيد بمهلة وبدونها قوله : (لمطلق الجمع) أي : للجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق فقوله : من غير تقييد في معنى التفسير للإطلاق ، وإضافة مطلق للجمع : من إضافة الصفة للموصوف ، فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة ، وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق. . فإنما هو اصطلاح ، ولا مشاحة فيه . انتهىٰ « عطار » .

(ومن ثم) أي : ومن أجل الاحتمال المذكور ؛ أي : مجيئهما معاً ، وسبق زيد لعمرو والعكس (جاز نحو : جاء زيد وعمرو قبله) أي : قبل زيد (أو) جاء زيد وعمرو (معه ، أو) جاء زيد وعمرو (بعده) بقيد المعية أو القبلية أو البعدية (قال ابن مالك : وكونها) أي : كون الواو (للمعية) أي : للمصاحبة (راجح) أي : أكثر (و) كونها (للترتيب) أي : للقبلية أو البعدية (كثير ، وعكسه) أي : سبق عمرو لزيد (قليل) إذا أطلقت ولم تقيد ، وعبارة « المجيب » هنا : (فلو قيل : جاء زيد وعمرو. . احتمل المعاني الثلاثة المذكورة) وهي مختلفة في الكثرة والقلة ، فمجيئها للمعية أكثر ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل ؛ فقد ظهر لك أن استعمالها في كل من هـٰذه الثلاثة حقيقي ؛ لأنه استعمال للكلمة فيما وضعت له (والقول بأنها) أي : بأن الواو تستعمل (للترتيب يرده) أي : يرد هـٰذا القول

قولك : اختصم زيد وعمرو ، وتضارب بكر وخالد ، والمال بين هـٰذا وابني ، وقد ترد للتقسيم نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف ، وقوله :

كما الناس مجروم عليه وجارم

وذكر ابن مالك : أن استعمالها فيه أجود من (أو) .

(والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم ، و(للترتيب) المعنوي : بأن يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه . . . .

استعمالها فيما استحال فيه الترتيب ، وهو كل ما لا يقوم إلا باثنين نحو (**قولك : اختصم زيد وعمرو ، وتضارب بكر وخالد ، والمال بين هـٰذا وابني**) وهـٰذا القول ؛ أي : كونها للترتيب : نقل عن الكسائي والفراء ، وعزي إلى الإمام الشافعي ، والحق : أنه لا يرىٰ ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته ، وإنما أوجب الترتيب في الوضوء ؛ لدليل خارجي وهو الإتباع ؛ لأن الأحاديث مصرحة : بأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه مدة عمره . انتهىٰ من « الكواكب » بتصرف .

(**وقد ترد**) الواو (**للتقسيم نحو : الكلمة اسم وفعل وحرف ، وقوله**) :

ونَنصرُ مولانا ونعلمُ أنه (**كما الناس مجروم عليه وجارم**

وذكر ابن مالك : أن استعمالها فيه) أي : في التقسيم أحسن و(**أجود من**) استعمال (« **أو** ») فيه .

واعلم : أن الواو تختص من بين أخواتها بنيف وأربعين حكماً ، ذكر منها في « التصريح » إحدىٰ وعشرين حكماً ، فقد ضربنا عنها صفحاً ؛ خوفاً من الإطالة فعليك بالمطولات .

(**والفاء**) موضوعة (**للجمع بين المتعاطفين في الحكم**) والمعنىٰ (**و**) مفيدة (**للترتيب المعنوي**) وذلك مصور : (**بأن يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه**) وخرج بقيد المعنوي : الترتيب الذكري ؛ كما سنذكره .

(والتعقيب) أي : وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة (نحو : ﴿ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ ، والتعقيب في كل شيء بحسبه يقال : تزوج فلان فولد له ، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ، مع لحظة الوطء ومقدمته وإن كانت مدته متطاولة ، وتقول : دخلت مكة فالمدينة ، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ، ولا يعترض على هـٰذا الترتيب بقوله تعالىٰ : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ ، لأن المعنىٰ : أردنا

والترتيب لغةً : وضع كل شيء في مرتبته ، واصطلاحاً : قسمان : معنوي : وهو هنا ؛ أعني : في مقام الفاء لا في مقام (ثُمَّ) كما سيأتي ، كون ما بعد الفاء واقعاً بعدما قبلها في الوجود ؛ كما في قام زيد فعمرو .

وذكري : وهو هنا : أن يكون المذكور بعد الفاء كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل نحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى . . . ﴾ الآية . انتهىٰ من « الفتوحات » .

(و) مفيدة لـ (التعقيب ؛ أي : وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة) وتأخر عنه (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ ، و) لكن (التعقيب في كل شيء بحسبه) أي : بحسب ذلك الشيء واعتباره وإن احتاج إلىٰ مدة طويلة ؛ وذلك التعقيب كأن (يقال : تزوج فلان فولد له ، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل) قال في « المغني » : (وإن كانت مدة متطاولة) انتهىٰ .

(مع لحظة الوطء ومقدمته) أي : مقدمة الوطء : من المباشرة ، والمعانقة ، والمفاخذة ، والمضاجعة (وإن كانت مدته متطاولة) كأربع سنين (و) كأن (تقول : دخلت مكة فالمدينة ، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق) ومدة سيرها (ولا يعترض علىٰ هـٰذا الترتيب) الذي ذكرناه ؛ أي : لا ينتقض (بقوله تعالىٰ : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾) أي : عذابنا (لـ) أنه يجاب عنه : بـ(أن المعنىٰ : أردنا

إهلاكها ، وقد تكون الفاء للترتيب الذكري : بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط ، لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل هو هو في المعنىٰ نحو : توضأ ، فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ،

إهلاكها) فجاءها بأسنا ، ووجه الاعتراض : أن مجيء البأس سبب للهلاك ، فيكون مجيء البأس متقدماً على الهلاك ، والآية أفادت تأخره عنه فهـٰذا من عكس الترتيب ، ومن هنا قال الفراء : (إن الفاء لاتفيد الترتيب) ، ووجه الجواب عنه أن يقال : إن الإهلاك مستعمل في الإرادة علىٰ طريق المجاز المرسل التبعي ، من إطلاق المسبب ، وهو الإهلاك ، وإرادة سببه ؛ وهو الإرادة ، ثم اشتق منه أهلكنا بمعنىٰ أردنا ؛ فهو من قبيل : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ أي : إذا أردت قراءته ، ومن قبيل قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ أي : أردتم القيام لها . انتهىٰ من « العطار » .

(وقد تكون الفاء للترتيب الذكري) وذلك مصور **(بأن يكون وقوع المعطوف بعد)** وقوع **(المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر)** عطف مرادف علىٰ ما قبله ؛ أي : باعتبار اللفظ **(فقط)** لا بحسب الزمان والحكم ، والمعنىٰ : أن ذكر المعطوف وقع بعد ذكر المعطوف عليه **(لا أن معنى الثاني)** وحكمه ؛ وهو المعطوف **(وقع بعد زمان وقوع الأول)** وهو المعطوف عليه .

(وأكثر ما يكون هـٰذا) الترتيب ؛ أعني : الذكري ؛ أي : أكثر كونه ووجوده **(في عطف مفصل علىٰ مجمل هو)** أي : ذلك المفصل **(هو)** أي : ذلك المجمل **(في المعنىٰ)** مثاله **(نحو)** قول رواة الحديث : **(توضأ)** صلى الله عليه وسلم **(فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه)** لأن غسل هـٰذه الأعضاء تفصيل للوضوء المجمل أولاً .

وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملة نحو : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ ، ونحو : زنىٰ ماعز فرجم .

(وثم) كالفاء في إفادتها (لـ) الجمع و(الترتيب ، و) لـكنها تخالفها في أنها للمهلة ؛ أي : (التراخي) بأن يكون المعطوف بها متراخياً عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان (نحو) : ﴿ فَأَقْبَرَهُ ۞ (ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ ﴾) .

وأما قوله

(وتقتضي) الفاء وتفيد (السببية) أي : كون ما بعدها مسبباً عما قبلها (كثيراً) أي : اقتضاءً كثيراً في كلامهم (إن كان المعطوف) بها (جملة نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾) أي : لطمه فمات ؛ لأن الموت مسبب عن الوكز (ونحو) قولهم : (زنىٰ ماعز) بن مالك (فرجم) أي : قتل حداً بالرجم ؛ وهو الرمي بالحجارة ؛ لأن الرجم مسبب عن الزنا ، والفاء تأتي لعشرة معان ؛ ذكرناها في « رفع الحجاب علىٰ كشف النقاب » ، وقد نظم بعضهم أربعة منها فقال :

والفـاء للتفـريـع جـاءت إن يكـن	مـا قـدمـوه علـة لـلاحـق
والعكـس للتعليـل وهـي فصيحـة	مهمـا أتـت لجـواب شـرط سـابـق
وإذا أتــت بعــد إجمــال فلتـ	فصيــل فــاحفظـه بنظـم رائـق

(وثم) بضم الثاء المثلثة وتشديد الميم (كالفاء) السابقة (في إفادتها للجمع) بين المتعاطفين (والترتيب) بينهما (ولـكنها) أي : ولـكن (ثم) (تخالفها) أي : تخالف الفاء (في أنها) أي : في إفادتها (للمهلة ؛ أي : التراخي) والتأخر (بأن يكون المعطوف بها متراخياً) أي : متأخراً (عن المعطوف عليه في حكمه) ووقوعه (بالزمان) أي : بأن يكون المعطوف بها متراخياً زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه ؛ وذلك (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ فَأَقْبَرَهُ ۞ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ ﴾) أي : ثم إذا شاء نشره وبعثه : أنشره وبعثه (وأما) الاعتراض : علىٰ إفادتها الترتيب بـ(قوله

تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ . . فالتقدير : خلقنا أباكم ثم صورناكم ، بحذف مضاف ، وقد تتخلف عن التراخي تقول : أعجبني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعته أمس أعجب ؛ لأن (ثم) في ذلك لترتيب الأخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين .

(والعطف بحتىٰ قليل) في كلامهم ، وأنكره الكوفيون بالكلية ، ويحملون نحو : جاء القوم حتىٰ أبوك ، ورأيتهم حتىٰ . . . .

تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ) ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ ، (. . فـ) يجاب عنه : بأن (التقدير) : والمعنىٰ : (خلقنا أباكم) آدم (ثم صورناكم ، بحذف مضاف) ولا يخفىٰ أن أمر الملائكة لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا ؛ فإذا قدرنا المضاف ؛ أي : خلقنا أباكم . . حصل الترتيب ؛ لأن المراد بالآية : آدم عليه السلام ، وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره ، وعلىٰ هـٰذا التقدير : ذكر آدم بعدُ مِنْ إقامة الظاهر مقام المضمر ؛ لأن المقام علىٰ تقدير ذلك المضاف يكون للإضمار ؛ أي : ثم قلنا للملائكة اسجدوا له ، فعدل عنه إلى الظاهر ؛ وهو آدم ، وقد يجاب عنه بجواب آخر وهو : أن (ثم) هنا نائبة عن الواو ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ انتهىٰ من « العطار » .

(وقد تتخلف) (ثم) وتتجرد (عن) إفادة (التراخي تقول) في مثال ذلك : (أعجبني ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعته أمس أعجب) منه (لأن « ثم » في ذلك) المثال (لترتيب الأخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين) أي : الإخبار عما صنع اليوم ، والإخبار عما صنع أمس .

(والعطف بحتىٰ قليل في كلامهم ، وأنكره الكوفيون) العطف بها (بالكلية) أي : لا قليلاً ولا كثيراً (ويحملون نحو : جاء القوم حتىٰ أبوك ، ورأيتهم حتىٰ

أباك ، ومررت بهم حتىٰ أبيك ، علىٰ أن (حتىٰ) فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها علىٰ إضمار عامل ؛ وهي كالواو للجمع بين المتعاطفين ، وفي إفادتها للترتيب خلاف ، وجعل في « التسهيل » القول بعدم إفادتها له هو الأصح ، واقتصر عليه ابن هشام في « المغني » .

(و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسماً

أباك ، ومررت بهم حتىٰ أبيك ، علىٰ أن « حتىٰ » فيه ابتدائية) بمعنىٰ أنها دخلت علىٰ جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنىٰ **(وأن ما بعدها علىٰ إضمار عامل)** تقدير ذلك العامل في المثال المذكور : جاء القوم حتىٰ جاء أبوك ، ورأيت القوم حتىٰ رأيت أباك ، ومررت بالقوم حتىٰ مررت بأبيك **(وهي)** أي : (حتىٰ) حالة كونها **(كالواو)** موضوعة **(للجمع بين المتعاطفين ، وفي إفادتها للترتيب خلاف)** بين النحاة هل تفيده أم لا تفيده ؟ **(وجعل)** ابن مالك **(في « التسهيل » القول بعدم إفادتها له)** أي : للترتيب **(هو الأصح)** أي : الراجح علىٰ مقابله **(واقتصر عليه)** أي : على القول بعدم إفادتها للترتيب ؛ أي : علىٰ ذكره اقتصر **(ابن هشام في « المغني »)** ولم يذكر مقابله ، ومقابله ما قاله الزمخشري : من أنها تفيد الترتيب ؛ كالفاء ؛ لأنك تقول : حفظت القرآن حتىٰ سورة البقرة ، وإن كانت أول ما حفظت ، وتقول : مات كل أب لي حتىٰ آدم ، ومن ادعىٰ أنها للترتيب.. فمراده : الترتيب الذهني علىٰ سبيل التدريج ؛ كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازاني في « المطول » ، والكافيجي في « شرح القواعد » انتهىٰ « مجيب » .

(والعطف بها) أي : بـ(حتىٰ) **(يشترط فيه)** أي : في العطف بها **(أمور ثلاثة)** بل أربعة أمور : **الأول** : **(أن يكون المعطوف بها اسماً)** فلا يعطف بها الفعل ، خلافاً لابن السيد ، فإنه أجاز نحو : أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتىٰ

ظاهراً) كما أن ذلك شرط مجرورها ، فلا يقال : قام الناس حتىٰ أنا ، وكونه ظاهراً لم يشترطه إلا ابن هشام الخضراوي، قال في « المغني » : (ولم أقف عليه لغيره).

(وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه) حقيقةً أو حكماً ؛ ليفيد قوة أو ضعفاً فلا يقال : جاء زيد . . . .

أقمت نفسي خادماً له .

والثاني : أن يكون الاسم (**ظاهراً كما أن ذلك**) أي : كونه اسماً ظاهراً (**شرط مجرورها ، فلا يقال** : **قام الناس حتىٰ أنا ، وكونه ظاهراً لم يشترطه**) أحد (**إلا ابن هشام الخضراوي**) نسبة إلى الجزيرة الخضراء ؛ بلد من بلاد الأندلس « دماميني » انتهىٰ « صبان » .

اسمه : محمد بن يحيى بن هشام (**قال**) ابن هشام الأنصاري : اسمه عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري (**في « المغني »** : **ولم أقف عليه**) أي : على اشتراط كونه ظاهراً (**لغيره**) أي : لغير الخضراوي ، لـٰكن القياس علىٰ مجرورها يؤيده ، ومن ثم جرىٰ عليه المصنف وغيره . انتهىٰ .

(**و**) **الثالث** : (**أن يكون**) المعطوف بها (**بعضاً من المعطوف عليه حقيقة**) كان نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وكالمثال الآتي في المتن (**أو حكماً**) نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ كلامها ؛ لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كالجزء منها ؛ لما بينهما من علقة الاشتمال ، وامتنع نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ ولدها ، وجاء الرجال حتى النساء ؛ لأن ما بعد (حتىٰ) فيهما ليس جزءاً مما قبلها ، وإنما اشترط كونه بعضاً (**ليفيد قوة**) في المعطوف عليه ؛ كما في الشطر الأخير من البيت الآتي .

(**أو**) ليفيد (**ضعفاً**) في المعطوف عليه ؛ كما في الشرط الأول من البيت المذكور (**فـ**) لأجل اشتراط كونه بعضاً من المعطوف عليه (**لا يقال** : **جاء زيد**

حتىٰ عمرو ، ولا الرجال حتى النساء ، **وأن يكون (غاية له)** أي : للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية : آخر الشيء ، نحو قوله :

قهرناكم حتى الكماة فأنتمُ　　　تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا

وقولك : (**أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، بالنصب**) لما بعدها ، بتقديو كونها عاطفة ، ولا خلاف حينئذ في

حتىٰ عمرو ، **ولا**) جاء (**الرجال حتى النساء**) لأن ما بعد (حتىٰ) في المثالين ليس جزءاً مما قبلها .

(**و**) الرابع : (**أن يكون**) المعطوف بها (**غاية**) أي : آخراً (**له** ؛ أي : **للمعطوف عليه**) في الشرف ؛ كما في الشطر الأول من هٰذا البيت ، أو في النقص ؛ كما في الشطر الثاني منه (**ومعنى الغاية : آخر الشيء**) سواء كان غاية له في الشرف أو في النقص ؛ كما مثلناه من البيت ، ونحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، و(**نحو** : **قوله** :

قهرناكم حتى الكماة فأنتمُ　　　تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا)

البيت من (بحر الطويل) ، ولم أر من ذكر قائله ، **والكماة** : جمع كمي ؛ كغني علىٰ غير قياس ، وهو الشجاع مأخوذ من الكم ؛ وهو الستر ؛ لأنه يستر نفسه بالدرع البيضة ، وهو معطوف على الكاف من (قهرناكم) ، وهو غاية في القوة ، والبنين : جمع ابن معطوف علىٰ (نا) من تهابوننا وهم غاية في الضعف لوصفهم بالصغر ، وقد اجتمع في البيت الضعف والقوة .

(**و**) نحو (**قولك : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، بالنصب لما بعدها**) أي : بعد (حتىٰ) وهو لفظ (رأسها) أي : بنصبه (**بتقدير كونها**) أي : كون (حتىٰ) (**عاطفة ، ولا خلاف**) عندهم (**حينئذ**) أي : حين إذا قدر كونها عاطفة (**في**

وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجر) له على أن (حتىٰ) في المثال (جارة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان (ويجوز الرفع) له (على أن حتىٰ) فيه (ابتدائية) أي : يكون ما بعدها مستأنفاً لا تعلُّق له بما قبله من حيث الإعراب (ورأسها مبتدأ ، والخبر محذوف ؛ أي : حتىٰ رأسها مأكول) وإنما جاز فيها ذلك ؛ لأن ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، وقد منع بعض البصريين الرفع في هـٰذا المثال ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور ؛ لئلا يلزم تهيؤ العامل للعمل وقطعه عنه ، ثم

وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها ، ويجوز الجر له) أي : لما بعدها (**على أن « حتىٰ » في المثال**) المذكور (**جارة كما تقدم ذلك**) أي : جواز جرها (**في المخفوضات ، وفي دخول الغاية**) الذي هو ما بعد (حتىٰ) (**حينئذ**) أي : حين إذ كانت جارةً (**فيما قبلها**) أي : فيما قبل (حتىٰ) (**احتمالان**) الدخول وعدمه ؛ كما يعلم مما مر في المخفوضات .

(**ويجوز الرفع له**) أي : لما بعد (حتىٰ) (**على أن حتىٰ فيه**) أي : في حالة الرفع (**ابتدائية ؛ أي : يكون ما بعدها مستأنفاً لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب**) لا من حيث المعنىٰ (**ورأسها**) حينئذ (**مبتدأ ، والخبر محذوف**) جوازاً تقديره : أي : تقدير ذلك الخبر (**أي : حتىٰ رأسها مأكول ، وإنما جاز فيها**) أي : في (حتىٰ) (**ذلك**) أي : رفع ما بعدها (**لأن ما بعدها جزء مما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، وقد منع بعض البصريين الرفع في هـٰذا المثال**) يعني : قوله : (أكلت السمكة حتىٰ رأسها) (**و**) في (**نحوه مما الخبر فيه غير مذكور**) نحو : رأيت القوم حتىٰ بنيهم (**لئلا يلزم**) علينا (**تهيؤ العامل**) الذي قبل (حتىٰ) (**للعمل**) فيما بعدها (**وقطعه**) وقطع ذلك العامل (**عنه**) أي : عن العمل فيما بعدها .

(**ثم**) بعد ما ذكرنا من شروط (حتىٰ) وبيان الأوجه الجائزة فيما بعدها نذكر

الغاية تكون غاية في زيادة حسية نحو : فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، أو معنوية نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو في نقص كذلك نحو : المؤمن يجزىٰ بالحسنات حتىٰ مثقال ذرة ، ونحو : غلبك الناس حتى الصبيان .

(وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو . . فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب ، والسؤال بـ(أم) والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين ؛ لأنه هو المطلوب المستفهم ، فيقال في الجواب عن

تفاصيل الغاية فنقول : (الغاية تكون غايةً في زيادة حسية) أي : محسوسة بحاسة البصر (نحو) قولهم : (فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف ، أو) تكون غاية في زيادة (معنوية) أي : غير محسوسة (نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو) تكون غاية (في نقص) كائن (كذلك) أي : معنوي (نحو : المؤمن يجزىٰ بالحسنات حتىٰ مثقال ذرة ، و) حسي (نحو : غلبك الناس حتى الصبيان ، وأم موضوعة لطلب التعيين من المخاطب) لأحد الشيئين وإنما تكون كذلك (إن كانت واقعة بعد همزة داخلة علىٰ أحد المستويين في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده) غير معين فيطلب بها ، وبـ(أم) تعيين المحكوم عليه منهما (فإذا قيل) للمخاطب : (أزيد عندك أم عمرو . . فهو) أي : فالقائل ـ يعني : المتكلم ـ (عالم بأن أحدهما عند المخاطب ، والسؤال) أي : والحال أن سؤال المتكلم (بـ« أم » والهمزة إنما هو) إنما ذلك السؤال (عن تعيينه) أي : عن تعيين ذلك الأحد المجهول الذي عنده (فيجاب) السائل (بالتعيين) أي : بتعيين المخاطب الأحد المجهول الذي عنده (لأنه) أي : لأن ذلك التعيين (هو المطلوب المستفهم) عنه (فيقال في الجواب) أي : يقول المخاطب في الجواب (عن

السؤال المذكور : زيد ، أو يقال : عمرو ، ولا يقال : لا ، ولا نعم ، ولا أحدهما عندي .

واعلم : أن (أم) نوعان : متصلة ومنقطعة ؛ فالمتصلة : هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين ؛ كما مثلنا ، أو بهمزة التسوية ؛ وهي الداخلة علىٰ جملة في محل المصدر ، سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها . . . .

السؤال المذكور) بقوله : أزيد عندك أم عمرو ؛ أي : يقال له في جواب سؤاله : (**زيد**) عندي إن كان الذي عنده زيداً (**أو يقال**) في جواب سؤاله : (**عمرو**) عندي إن كان هو هو .

(**ولا يقال**) في جواب سؤاله : (**لا**) أي : ما عندي (**ولا**) يقال في جوابه : (**نعم**) عندي بلا تعيين (**ولا**) يقال في جوابه : (**أحدهما عندي**) لعدم الفائدة في الجواب بذلك ، وما ذكره المصنف أحد قسمي المتصلة .

(**واعلم : أن « أم »**) في كلامهم (**نوعان**) : باعتبار الاتصال والانقطاع : (**متصلة ومنقطعة ؛ فالمتصلة : هي المسبوقة بهمزة يطلب بها وبـ« أم » التعيين**) أي : تعيين أحد المستويين في الحكم مثالها (**كما مثلنا**) أي : كالمثال الذي مثلناه لها آنفاً بقولنا : أزيد عندك أم عمرو .

(**أو**) هي المسبوقة (**بهمزة التسوية**) أي : بهمزة مسبوقة بلفظ (سواء) ونحوه ؛ كما أبالي ، ولا أدري ، وليت شعري .

(**وهي**) أي : أم المسبوقة بهمزة التسوية ونحوها ضابطها : هي (**الداخلة علىٰ جملة في محل المصدر**) أي : في تأويل المصدر ؛ كما في عبارة غيره كـ« أبي النجا » (**سواء كانت هي**) أي : تلك الجملة التي دخلت عليها (أم) وهي قوله : ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في المثال الآتي (**والجملة المعطوف عليها**) وهي جملة

فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ ، وسميت (أم) فيها متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر ، والفرق بينهما : أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنىٰ معها ليس على الاستفهام ، والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب ؛ لأنه . . . .

﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ في المثال المذكور (فعليتين) وهو الأكثر نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ . . . ﴾ الآية (أو) كانتا (اسميتين) كقوله :

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن واقع

والبيت (من الطويل) ، والنائي : هو البعيد ، ولفظ (هو) في قوله : (أم هو) : مبتدأ خبره واقع ، و(الآن) : ظرف متعلق بـ(واقع) ، والشاهد في أن (أم) المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين .

(أو) كانتا (مختلفتين) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ ، (نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾) ، مثال للفعليتين (ونحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾) ، هٰذا مثال ما إذا كانتا مختلفتين ، وهٰذه الثانية من قسمي المتصلة ؛ وهي الواقعة بعد همزة التسوية ، أو نحوها ؛ وهي الداخلة علىٰ جملة في تأويل مصدر لا يستحق ما بعدها جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر .

(وسميت « أم » فيها) أي : في هٰذه الثانية وفي التي قبلها (متصلة ؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر ، والفرق بينهما) أي : بين (أم) التي يطلب بها التعيين وبين المسبوقة بهمزة التسوية : (أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنىٰ معها ليس على الاستفهام ، والكلام معها) أي : مع هٰذه الثانية المسبوقة بهمزة التسوية (يحتمل التصديق والتكذيب ؛ لأنه) أي : لأن

خبر ، ولا تقع إلا بين جملتين هما معها في تأويل المصدر ، بخلاف (أم) التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك ، وأما المنقطعة . . فهي الخالية من ذلك ومعناها الإضراب ؛ كـ (بل) ، ولم يتعرض لها المؤلف ، وتختص بالجمل نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ أي : بل هل .

الكلام معها (خبر) لا إنشاء فلا يستحق الجواب (ولا تقع) (أم) هذه ؛ أي : المسبوقة بهمزة التسوية (**إلا بين جملتين هما معها**) أي : مع (أم) (**في تأويل المصدر**) تقديره : إنذارك إياهم وعدم إنذارك إياهم سواء وهي ملتبسة (**بخلاف « أم » التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك**) المذكور فيها ؛ وهي التي يطلب بها وبالهمزة التعيين ؛ لأن تلك لا تقع إلا بين مفردين ، وتستحق جواباً ؛ لأنها يستفهم بها عن المجهول ، والكلام معها إنشاء لا خبر .

ثم ذكر الشارح النوع الثاني من النوعين ؛ وهي المنقطعة بقوله : (**وأما المنقطعة . . فهي الخالية**) أي : المجردة (**من ذلك**) الحكم المذكور في المتصلة ، وسميت منقطعة ؛ لأنها وقعت بين جملتين : كل منهما مستقلة ومنقطعة عن الأخرىٰ ؛ فتختص بالجمل ، وعطفها للمفرد قليل ؛ بل قيل : إنها لا تكون عاطفة أصلاً : لا مفرداً ولا جملةً ، ولذا لم يشر إليها المصنف ، وتقدر بـ(بل) وعلامتها : ألا تسبق بشيء من الهمزتين ، وتشرك حينئذ في اللفظ فقط ؛ كـ(بل) ولا يفارقها معنى الإضراب ، قال في « الخلاصة » :

وبانقطاع وبمعنىٰ بل وفت إن تك مما قيدت به خلت

كما قال الشارح : (**ومعناها الإضراب ؛ كـ« بل »** ، **ولم يتعرض لها**) أي : لـ(أم) المنقطعة (**المؤلف**) أي : لم يذكرها .

(**وتختص**) (أم) المنقطعة (**بالجمل نحو** : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ **أي : بل هل**) وسميت منقطعة ؛ لأن الكلام معها مشتمل علىٰ كلامين ؛ فقد انقطع

(وأو) موضوعة لأحد الشيئين ، أو الأشياء مبهماً مفيدة (للتخيير) بعد الطلب ، وقيل : ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله (أو الإباحة بعد الطلب) أيضاً ،

ولم يتصل ما بين متعاطفيها ؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستا في تأويل المفرد ، أو لعدم صيرورتها مع الهمزة ؛ كالكلمة الواحدة ، وجواب المنقطعة : لا أو نعم ؛ لأنه استفهام مستأنف ، ثم حصر (أم) في هـٰذين النوعين هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها تكون زائدة ، وقال في قوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۞ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ إن التقدير : أفلا تبصرون أنا خير . انتهىٰ من « العطار » .

(وأو موضوعة لـ) إثبات (أحد الشيئين) حالة كون ذلك الأحد مبهماً غير معين نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

(أو) موضوعة لإثبات أحد (الأشياء) حالة كون ذلك الأحد (مبهماً) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . . . ﴾ الآية . انتهىٰ من « الرفع » نقلاً عن « المجيب » .

وهي (مفيدة للتخيير) بين المتعاطفين إن وقعت (بعد) ما يدل على (الطلب) أي : بعد صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر ، بخلاف غيرها من صيغ الطلب ؛ كالاستفهام نحو : أزيد عنك أو عمرو ، والتمني نحو : ليت لي فرساً أو حماراً ، والتحضيض نحو : هلا تتعلم الفقه أو النحو ، والعرض نحو : هلا تضرب زيداً أو عمراً . انتهىٰ من « الرفع » نقلاً عن « يس » .

أي : مفيدة للتخيير بعد الطلب مطلقاً (وقيل) : مفيدة للتخيير بعد (ما يمتنع فيه الجمع مع ما قبله) لحرمة الجمع بينهما (أو) مفيدة لـ(الإباحة بعد الطلب) مطلقاً (أيضاً)أي : كما تفيد التخيير بعد الطلب .

وقيل : ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله ؛ فالأول (**نحو : تزوج هنداً أو أختها**) ويمتنع الجمع بينهما ، ومن التخيير : آيتا الكفارة والفدية .

(و) الثاني (**نحو : جالس العلماء أو الزهاد**) ويجوز الجمع بينهما ، وإذا أدخلت (لا) الناهية . . امتنع فعل الجميع

(**وقيل**) مفيدة بالإباحة بعد (**ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله ؛ فالأول**) أي : فمثال الأول وهو التخيير ، أو ما يمتنع الجمع فيه (**نحو : تزوج هنداً أو أختها ، ويمتنع الجمع بينهما**) أي : بين هند وأختها ؛ لامتناع الجمع بين الأختين .

(**ومن**) أمثلة (**التخيير : آيتا الكفارة**) في اليمين (**والفدية**) في النسك ؛ فآية الكفارة قوله تعالىٰ : ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ . . .﴾ إلخ ، وآية الفدية قوله تعالىٰ : ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ .

فإن قلت : يمكن الجمع بين خصالها فكيف يكون مثالاً للتخيير ؟ **قلت** : يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير من حيث إن كلاً منها كفارة ، ويمتنع الجمع بين الصيام والصدقة والنسك من حيث إن كلاً منها فدية ؛ فإن جمع بينها من حيث إن كلاً منها كفارة أو فدية . . تقع واحدة منهن كفارة أو فدية ، والباقي قربة مستقلة خارجة عن التكفير والتفدية . انتهىٰ « مغني » انتهىٰ من « الصبان » .

(و) مثال (**الثاني**) وهو الإباحة أو ما يجوز فيه الجمع (**نحو**) قولك لصديقك : (**جالس العلماء أو الزهاد ، ويجوز الجمع بينهما**) أي : بين العلماء والزهاد في المجالسة ؛ لأن معنىٰ كون الشيء مباحاً : أنه يستوي طرفاها فعلاً وتركاً ولا حرج ، وإذا أدخلت عليه (لا) الناهية . . امتنع فعل الجمع ؛ كما قال الشارح .

(**وإذا أدخلت « لا » الناهية**) علىٰ ما كان مباحاً (. . **امتنع فعل الجميع**) أي :

نحو : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ أي : لا تطع واحداً منهما ؛ لأنها تدخل للنهي عما كان مباحاً ، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر ، وشك المخاطب ناشىء عنه (أو الإبهام) على السامع بعد الخبر أيضاً مع علم المتكلم بالحال ، ويعبر عنه بالتشكيك ؛ أي : إيقاع السامع في الشك (أو التفصيل) في ذي النسبة بعد الخبر أيضاً ؛ فالأول نحو : (﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾) ، والثاني نحو : (﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾) ، والثالث نحو :

فعل ما قبل (أو) وما بعدها (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ أي : **لا تطع واحداً منهما**) لأن (لا) لا تدخل علىٰ ما كان مباحاً إلا للنهي عنه ؛ كما قال الشارح : (**لأنها تدخل للنهي عما كان مباحاً ، وكذا**) أي : ومثل هـٰذا النهي الداخل على الإباحة (**حكم النهي الداخل على التخيير**) فإذا قلت : لا تتزوج هنداً ولا أختها . . كان نهياً عن الجميع .

(و) (**أو**) (**مفيدة للشك من المتكلم**) إذا وقعت (**بعد الخبر ، وشك المخاطب ناشىء عنه**) أي : عن شك المتكلم وتردده (**أو**) مفيدة لـ(**الإبهام**) والتشكيك (**على السامع**) إن وقعت (**بعد الخبر أيضاً**) أي : كما قلنا في الشك لفظة (بعد الخبر) آنفاً ؛ أي : التعمية والإخفاء للأمر على السامع (**مع علم المتكلم بالحال**) والأمر الواقع من الأمرين (**ويعبر عنه**) أي : عن الإبهام عند بعضهم (**بالتشكيك ؛ أي : إيقاع السامع في الشك ، أو**) مفيدة بـ(**التفصيل في ذي النسبة**) بعد الإجمال فيه ، وقد يعبر عنه بالتفريق وبالتقسيم ؛ كما قاله ابن عنقاء ، وإفادتها لهـٰذه المعاني الثلاثة إذا وقعت (**بعد الخبر أيضاً**) أي : كما قلنا هـٰذا القيد في الشك والإبهام (فـ) مثال (**الأول**) وهو الشك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، و) مثال (**الثاني**) وهو الإبهام (**نحو** : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ﴾ ، و) مثال (**الثالث**) وهو التفصيل (**نحو** :

﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ أي : قالت اليهود كونوا هوداً ، وقالت النصارىٰ كونوا نصارىٰ ، وقد تأتي للتقسيم نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ، والإضراب نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بل يزيدون ، ولمطلق الجمع ؛ كقوله :

لنفسي تقاها أو عليها فجورها

أي : وعليها .

(وإما بكسر الهمزة) المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة (و) بعد (الخبر) الشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل . . . .

﴿ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾ أي : قالت اليهود كونوا هوداً ، وقالت النصارىٰ كونوا نصارىٰ ، وقد تأتي) (أو) (للتقسيم) بعد الخبر (نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ، و) قد تأتي لـ(الإضراب) بعد الخبر أيضاً (نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَـٰهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بل يزيدون ، و) قد تأتي (لمطلق الجمع) كالواو بعد الخبر أيضاً (كقوله) أي : كقول توبة بن الحمير بيتاً (من الطويل) :

وقد زعمت ليلىٰ بأني فاجر ... (لنفسي تقاها أو عليها فجورها

أي : وعليها) فجورها ، زعمت : أي : قالت قولاً باطلاً ؛ الفاجر : ضد الصالح ، والتقوىٰ : فعل المأمورات واجتناب المنهيات .

(وإما) مبتدأ حالة كونها مقروءة (بكسر الهمزة) قيدها به ؛ احترازاً عن (أما) المفتوحة الهمزة ، فإنها غير عاطفة ؛ بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بـ(مهما يكن من شيء) ، وعند الأخفش (إن يكن من شيء) قاله الشارح في « شرح الملحة » .

(المسبوقة بمثلها) المقرونة بالواو (مثل أو) السابقة آنفاً في كونها (مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة ، و) مفيدة (بعد الخبر الشك ، أو الإبهام ، أو التفصيل

(**نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها**) مثال للتخيير (**وبقية الأمثلة واضحة**) **نحو** : تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، ونحو : جاء إما زيد وإما عمرو ، ونحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ، وقد يستغنىٰ عن (إما) الثانية بـ(إلا) كقوله :

فـإمـا أن تكـون أخـي بصـدق ... فـأعـرف منـك غثـاً مـن سميـن
وإلا فـاطـرحنـي واتخـذنـي ... عـدواً أتقيـك وتتقينـي

نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها) هـذا (**مثال**) كونها (**للتخيير** ، **وبقية الأمثلة**) الباقية لـ(إما) (**واضحة**) أي : ظاهرة معلومة من أمثلة أو السابقة ؛ وذلك (**نحو : تعلم إما فقهاً وإما نحواً**) مثال للإباحة (**ونحو : جاء إما زيد وإما عمرو**) مثال للشك (**ونحو** : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾) ، مثال للتفصيل ، ونحو : قام إما زيد وإما عمرو ، إذا كنت تعلم القائم منهما ، ولـٰكن أردت الإبهام على السامع .

(**وقد يستغنىٰ عن « إما » الثانية بـ« إلا » كقوله**) أي : كقول الشاعر ، ولم أر من ذكر اسم قائله ، وهو (من الخفيف) :

(**فـإمـا أن تكـون أخـي بصـدق ... فـأعـرف منـك غثـاً مـن سميـن**
وإلا فـاطـرحنـي واتخـذنـي ... عـدواً أتقيـك وتتقينـي)

أي : فاختر إما أن تكون أخي وصديقي بصدق وإخلاص من غير غش ومداهنة فأعرف ، بالنصب معطوف علىٰ (أن تكون) أي : فأعرف منك ؛ أي : فأعرف غثاً واقعاً منك ؛ أي : كذباً ومزاحاً وهزلاً واقعاً منك ، (من سمين) أي : من صدق ونصيحة وجد واقع منك ، وفي « الصبان على الأشموني » : (قوله : « غثي » من غثت الشاة غثاً من باب « ضرب » إذا ضعفت ، ويقال في الكلام : الغث والسمين ؛ أي : الرديء والجيد ، ولعل المعنىٰ : فأعرف بك الرديء والجيد مني ؛ لتبيينك لي الرديء وإبعادك لي عنه ، ولتبيينك لي الجيد وإعانتك لي عليه) انتهىٰ منه .

وقد يستغنىٰ عنها وعن الواو بـ(أو) نحو : قام إما زيد أو عمرو ، وقد يستغنىٰ عن الأولىٰ ؛ كقوله :

سقتــه الــرواعــد مــن صيــف وإمــا خــريــف فلــن يعــدمــا

والفاء في قوله : (فإما) للعطف وإما للتفصيل ، فـ(أعرف) بالنصب عطفاً علىٰ (أن تكون) أي : أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام ، والشاهد في (إلا) حيث ناب (إلا) مناب (إما) كما في قولك : إما أن تتكلم بخير وإلا . . فاسكت ؛ وهو شاذ . انتهىٰ من « العيني على الأشموني » .

وقوله : (وإلا) هو محل الشاهد نابت (إلا) عن (إما) الثانية ؛ أي : فاختر إما أن تكون أخاً صادقاً فأعرف كذبك من صدقك ، وإما أن تكون عدواً مجاهراً ، فإذاً ؛ أي : فإذا كنت عدواً مجاهراً . . فاطرحني ؛ أي : فاطرح صداقتي واتخذني عدواً فأتقيك إذاً وتتقيني ؛ أي : أتحفظ من شرك وضررك ، وأنت تتقيني ؛ أي : تتحفظ وتتقي شري وضرري لك .

والغث من الكلام : الرديء والكذب والمداهنة ، والسمين : الصدق والجيد والجد والنصيحة ، يقال غثت الشاة من باب (ضرب) إذا هزلت وضعفت عن المشي ، وسمنت الشاة إذا كانت سمينة ذات لحم وشحم ففيه استعارة تصريحية أصلية مرشحة .

(وقد يستغنىٰ عنها) أي : عن (إما) الثانية **(وعن الواو)** المقترنة بها **(بـ« أو » نحو : قام إما زيد أو عمرو)** أي : وإما عمرو **(وقد يستغنىٰ عن)** إما **(الأولىٰ)** مع ذكر الثانية المقترنة بالواو **(كقوله :**

سقتــه الــرواعــد مــن صيــف وإمــا خــريــف فلــن يعــدمــا)

أي : سقت زرعي الرواعد : جمع رعد ؛ وهو صوت الملك في السحاب ،

(وقيل) : إنها غير عاطفة ؛ كالأولىٰ وإن أفادت ما أفادته (أو) ، و(إن العطف إنما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغواً (وإن إما حرف تفصيل ؛ كالأولىٰ فإنها حرف تفصيل) لا عطف باتفاق ، واختار هٰذا القول ابن مالك ، وأجيب : بأن الواو تعطف (إما) الثانية علىٰ (إما) الأولىٰ ، و(إما) تعطف ما بعدها علىٰ ما بعد (إما)

والمراد : السحائب إما من صيف ؛ وهٰذا محل الشاهد ، وإما من خريف . . فلن يعدم زرعي للقحط ، والألف فيه للإطلاق .

(**وقيل** : **إنها**) أي : إن (إما) الثانية (**غير عاطفة ؛ كالأولىٰ**) أي : كما أن (إما) الأولىٰ غير عاطفة باتفاق (**وإن أفادت**) (إما) الثانية (**ما أفادته « أو »**) العاطفة من المعاني الخمسة ، أو السبعة السابقة قريباً في (أو) .

(**وإن العطف**) أي : عطف ما بعدها (**إنما هو**) أي : العطف (**بالواو**) المقترنة بها ؛ لأنها أم حروف العطف فلا يعمل غيرها معها ، وإنما قلنا إنها غير عاطفة (**لئلا يلزم**) ويثبت (**اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغواً**) أي : ملغياً عن العمل ، وحينئذ تكون الواو للعطف .

(**وإن إما**) الثانية (**حرف تفصيل ؛ كالأولىٰ فإنها**) أي : فإن (إما) الأولىٰ (**حرف تفصيل لا**) حرف (**عطف باتفاق**) من النحاة (**واختار هٰذا القول**) أي : هٰذا القيل القائل إن (إما) الثانية غير عاطفة وإن العطف بالواو (**ابن مالك**) في « **الألفية** » وفي غيرها .

(**وأجيب**) عن هٰذا القيل ؛ أي : عن احتجاجه بقوله : (لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف) علىٰ معطوف واحد ؛ أي : رد احتجاجه (**بأن الواو تعطف « إما »** **الثانية علىٰ « إما » الأولىٰ** ، و« **إما** ») الثانية (**تعطف ما بعدها علىٰ ما بعد « إما »**

المتقدمة ، قال ابن هشام : (وعطف الحرف على الحرف غريب) .

(وبل) موضوعة (للإضراب غالباً) وشرط العطف بها : إفراد معطوفها ، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ، ومعناها بعد الأولين : صرف الحكم عن . . .

المتقدمة) أي : (إما) الأولىٰ فسقط احتجاجه باجتماع حرفي عطف علىٰ معطوف **(قال ابن هشام)** الأنصاري : **(وعطف الحرف على الحرف غريب)** شاذ غير معروف في استعمالاتهم .

(وبل موضوعة للإضراب) والإعراض عما قبلها ، وجعله كالمسكوت عنه موجباً كان ما قبلها أو غير موجب **(غالباً)** أي : في أغلب استعمالاتهم ، وإلا . . فقد تجيء لترك الشيء إلى الأهم نحو : وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ ﴾ ، وهم في كل واحدة من هٰذه المقالات مبطلون ، والمبطل رجَّاعٌ يتلوَّنُ ألواناً ولا يثبتُ علىٰ حالة واحدة .

(وشرط العطف بها) ثلاثة : الأول : **(إفراد معطوفها)** فإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي نحو : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ أي : بل هم عباد ، أو للإضراب الانتقالي نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۞ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۞ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ .

(و) الثاني : **(أن تسبق بإيجاب)** نحو : قام زيد بل عمرو **(أو أمر)** نحو : اضرب زيداً بل عمراً **(أو نفي)** نحو : ما قام زيد بل عمرو **(أو نهي)** نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، لا باستفهام فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً .

(ومعناها بعد الأولين) وهما الأمر والإيجاب **(صرف الحكم)** ونقله **(عن**

المعطوف عليه إلى المعطوف (نحو : قام زيد بل عمرو) أي : بل قام عمرو ، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ؛ فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه ، والإخبار عنه بالقيام ابتداءً لم يكن عن قصد فلهـٰذا صرف عنه بـ(بل) ، ومعناها بعد الأخيرين : تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو : ما قام زيد بل عمرو ؛ أي : بل قام عمرو ، وزيد منفي عنه القيام ، وأجاز المبرد مع هـٰذا صرف حكم ما قبلها إلىٰ ما بعدها ، والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه ، فعلىٰ قوله : يجوز ما زيد قائماً بل قاعداً ، بالنصب

المعطوف عليه إلى المعطوف نحو : قام زيد بل عمرو ؛ أي : بل قام عمرو ، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ؛ فكأنه لم يجر عليه حكم) أصلاً (**لا بالقيام ولا بعدمه ، والإخبار عنه بالقيام ابتداء**) أي : أولاً قبل الإضراب (**لم يكن**) ذلك الإخبار (**عن قصد**) بل وقع اتفاقاً .

(**فلهـٰذا**) أي : فلأجل عدم كونه عن قصد (**صرف**) ذلك الإخبار (**عنه**) وحول إلى المعطوف (**بـ« بل »** ، **ومعناها**) أي : معنىٰ (بل) (**بعد الأخيرين**) أي : فيما إذا سبق بنفي أو نهي (**تقرير حكم ما قبلها**) أي : ترك حكم ما قبلها علىٰ حاله إثباتاً كان أو نفياً بلا صرف عنه (**وإثبات نقيضه**) أي : نقيض حكم ما قبلها (**لما بعدها**) أي : لما بعد (بل) إثباتاً كان أو نفياً ، مثال النفي (**نحو : ما قام زيد بل عمرو ؛ أي : بل قام عمرو ، وزيد منفي عنه القيام ، وأجاز المبرد**) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد ؛ إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، ثقةً إخبارياً علاَّمةً ؛ أي : جوز أبو العباس المبرد (**مع هـٰذا**) أي : مع تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها (**صرف حكم ما قبلها**) وتحويله (**إلىٰ ما بعدها ، والمعطوف عليه كأنه مسكوت عنه ، فعلىٰ قوله**) أي : قول المبرد من صرف حكم ما قبلها إلىٰ ما بعدها (**يجوز ما زيد قائماً بل قاعداً ، بالنصب**)

علىٰ معنىٰ ما هو قاعداً ، واستعمال العرب علىٰ خلاف ما أجازه .

(ولٰكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بالواو ؛ وهي كـ(بل) بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها (نحو : ما مررت برجل صالح لٰكن طالح) أي : لٰكن مررت برجل طالح ، فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر ، أو تلت واواً

أي : بنصب (قاعداً) **(علىٰ معنىٰ ما هو قاعداً ، واستعمال)** علماء **(العرب علىٰ خلاف ما أجازه)** المبرد ؛ وهو تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها .

والشرط الثالث من شروط (بل) : ألا تقترن بالواو ، ذكره العشماوي شارح « الآجرومية » .

(ولٰكن) بسكون النون : قيدناها بذلك ؛ احترازاً عن مفتوحتها مع التشديد ، فإنها سبقت في النواسخ تعمل عمل (إن) : وهي **(موضوعة للاستدراك)** يعني : في أصلها ، وإلا . . فهي كـ(بل) موضوعة للدلالة علىٰ تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو : لا تضرب زيداً لٰكن عمراً .

(وشرط العطف بها) ثلاثة : **(إفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي)** نحو : ما قام زيد لٰكن عمرو **(أو نهي)** نحو : لا تضرب زيداً لٰكن عمراً **(وعدم اقترانها بالواو ؛ وهي)** أي : (لٰكن) **(كـ« بل »)** أي : مثل (بل) المذكورة **(بعدهما)** أي : بعد نفي أو نهي **(في أنها)** أي : في أن (لٰكن) **(تقرر حكم متلوها)** أي : ما قبلها **(وتثبت نقيضه لتاليها)** أي : لما بعدها ، مثالها **(نحو : ما مررت برجل صالح لٰكن طالح ؛ أي : لٰكن مررت برجل طالح)** ، والطالح : الفاسد .

(فإن وقعت بعد إيجاب) نحو : جاء زيد لٰكن أبوك **(أو)** وقعت بعد **(أمر)** نحو : اضرب زيداً لٰكن عمراً **(أو تلت واواً)** نحو : قام زيد ولٰكن عمرو ،

أو تلتها جملة . . فهي حرف ابتداء لا استدراك .

(ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه ؛ إذ لا يعطف بها إلا بعد إيجاب (نحو : جاء زيد لا عمرو) فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمرو ، أو أمر نحو : اضرب زيداً لا عمراً ، أو نداء نحو : يا بن أخي لا ابن عمي ،

ونحو : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ ، (أو تلتها جملة) نحو : زيد قائم لٰكن عمرو جالس (. . فهي) أي : لٰكن في جميع ذلك (حرف ابتداء واستدراك) يقدر لما بعدها ما يتم به الكلام من غيره .

وقول الشارح : (حرف ابتداء لا استدراك) تحريف من النساخ ، والصواب ما ذكرناه ؛ كما في « الكواكب » ، والله أعلم .

(ولا موضوعة لـ) الدلالة علىٰ (نفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها ، وقصره على المعطوف عليه ؛ إذ لا يعطف بها إلا بعد إيجاب) أو أمر أو نداء ؛ كما نص عليه سيبويه ، ونص عليه ابن هشام في « الأوضح » وغيره ، مثال الإيجاب (نحو : جاء زيد لا عمرو) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (زيد) : فاعل مرفوع (لا) : حرف نفي وعطف (عمرو) : معطوف علىٰ (زيد) (فالمجيء) في هٰذا المثال (ثابت لزيد منفي عن عمرو ، أو) إلا بعد (أمر) مثال الأمر (نحو : اضرب زيداً لا عمراً) شمل الأمر التحضيض نحو : هلاَّ تكرم زيداً لا عمراً ، والدعاء نحو : غفر الله للمسلم لا للكافر (أو) إلا بعد (نداء) مثاله (نحو : يا بن أخي لا ابن عمي) وللعطف بها شروط أربعة : الأول : إفراد معطوفها .

والثاني : أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نداء ؛ كما مثل لها المصنف والشارح .

ومحل العطف بها ما إذا لم تقترن بعاطف ؛ فإن اقترنت به نحو : جاء زيد لا بل عمرو . . فالعاطف بل ، ولا رد لما قبلها وليست عاطفة .

والثالث : ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يقال : جاءني رجل لا زيد ؛ لأن زيد يصدق عليه أنه رجل ، خلافاً للدماميني .

والرابع : عدم اقترانها بعاطف كما ذكره الشارح بقوله : (**ومحل العطف بها ما إذا لم تقترن بعاطف ؛ فإن اقترنت به نحو : جاء زيد لا بل عمرو . . فالعاطف بل ، ولا رد**) ونفي (**لما قبلها**) وهو مجيء زيد (**وليست**) (لا) (**عاطفةً**) بل العاطف (بل) ، ونحو : ما جاء زيد ولا أبوهُ ، فـ(لا) لتوكيد النفي .

والله سبحانه وتعالى أعلم

باب التوكيد

[ص] : والتوكيد ضربان : لفظي ومعنوي ؛ فاللفظي : إعادة اللفظ الأول بعينه ، سواء كان اسماً نحو : جاء زيد زيد ، أو فعلاً نحو : أتاك أتاك اللاحقون ،

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التوكيد)

ويقال فيه : التأكيد ، يقال : أكد يؤكد توكيداً وتأكيداً بالهمزة ، ويقال فيه : التاكيد بإبدالها ألفاً ، ولـٰكنه بالواو أفصح ، وبه جاء القرآن كما قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ، وهو هنا مصدر بمعنى المؤكد ، بكسر الكاف من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل .

(و التوكيد) لغةً : التقوية والتشديد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ أي : تقويتها بذكر اسم الله تعالىٰ وصفته ، **واصطلاحاً** : **هو(ضربان)** أي : نوعان : أحدهما : **(لفظي)** وهو إعادة اللفظ الأول بعينه ؛ أي : بلفظه نحو : أخاك أخاك ، أو بمرادفه في المعنىٰ نحو : هـٰذا أسد غضنفر ؛ لدفع غفلة السامع ، ولأجل تقريره وإثباته في ذهنه ؛ اسماً كان ذلك الأول كما مثلنا ، أو فعلاً نحو : قام قام زيد ، أو حرفاً نحو : نعم نعم ، أو جملة نحو : احبس احبس .

(و) ثانيهما : (معنوي) وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومة عندهم مذكرة هنا ، ولا يقاس عليها ألفاظ أخر ؛ لأنها سماعية ، وذكر المصنف اللفظي بقوله : **(فاللفظي: إعادة اللفظ الأول بعينه)** أي : بلفظه **(سواء كان)** اللفظ **(اسماً نحو : جاء زيد زيد ، أو فعلاً)** خالياً عن الفاعل **(نحو)** قوله : **(أتاك أتاك اللاحقون)** أو

احبس احبس ، أو حرفاً نحو :

لا لا أبــوح بحــب بثنــة إنهــا أخــذت علــي مــواثقــاً وعهــودا

أو جملة نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً .

فعلاً مع فاعله المضمر نحو : (احبس احبس ، أو حرفاً نحو) قوله :

(لا لا أبــوح بحــب بثنــة إنهــا أخــذت علــي مــواثقــاً وعهــودا)

(أو جملة نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً) ، وقوله : (أتاك أتاك اللاحقون . . .) هو عجز بيت (من الطويل) بلا نسبة في « الأشباه والنظائر » :

فــأيــن إلــىٰ أيــن النجــاء ببغلتــي أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

[اللغة] : (النجاء) بالمد : الإسراع والخلاص (اللاحقون) يروىٰ بالنون ، ويروىٰ بالكاف بدل النون ، وهو الذي في أكثر النسخ ، وهو من لحق من باب (تعب) بمعنىٰ أدرك ، و(احبس) من الحبس بمعنى المنع ، والمراد : الكف عن السير .

الإعراب : (فأين) : الفاء : عاطفة (أين) : اسم استفهام في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الفتح ، والظرف متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : فأين تذهب إلىٰ أين متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، و(النجاء) : مبتدأ مؤخر (ببغلتي) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(النجاء) ، (أتاك) : (أتىٰ) : فعل ماض ، والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، و(أتاك) الثاني : توكيد لفظي للأول ، ولكونه توكيداً لم يطلب فاعلاً ، ولم يحصل بينه وبين الأول تنازع (اللاحقون) : فاعل لـ(أتى) الأول مرفوع بالواو ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، والنون حذفت لأجل الإضافة وهو مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (احبس) : فعل أمر وفاعله مستتر فيه ، و(احبس) الثاني :

توكيد لفظي ، وفاعل الأول : ضمير مستتر فيه تقديره : (أنت) ومفعول (احبس) محذوف تقديره : احبس نفسك ، والمعنىٰ : في أي محل أنجو ، وإلىٰ أي مكان تكون النجاة والخلاص ببغلتي من الأعداء ، وقد أدركني اللاحقون منهم فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار والإمساك عن السير ، والشاهد في قوله : (أتاك أتاك) حيث كرر الفعل الأول بعينه ، قال السجاعي : (وأما قوله : « احبس احبس » . . فليس محل الشاهد ؛ لأنه من توكيد الجملة) انتهىٰ .

وأما قوله : (لا لا أبوح بحب بثنة . . .) إلخ . . فهو من (بحر الكامل) قائله جميل بثينة .

[اللغة] : (أبوح) مأخوذ من باح سره إذا أظهره وأفشاه ، و(بثنة) : بفتح الموحدة وسكون المثلثة وفتح النون ؛ اسم محبوبة الشاعر ، و(المواثق) : جمع موثق ؛ كمواعد وموعد بمعنىٰ ميثاق ، وأصل مواثقاً : مواثيقاً : فحذفت الياء تخفيفاً ، (وعهوداً) جمع عهد ، عطف تفسير علىٰ (مواثقاً) .

الإعراب : (لا) : نافية ، و(لا) الثانية : توكيد لفظي (أبوح) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (بحب) : جار ومجرور متعلق بـ(أبوح) وهو مضاف (بثنة) : مضاف إليه مجرور بالفتحة ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظي (إن) : حرف نصب وتوكيد ، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (أخذت) : (أخذ) : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (بثنة) ، (علي) : جار ومجرور متعلق بـ(أخذت) ، (مواثقاً) : مفعول به لـ(أخذ) ، (وعهوداً) : معطوف علىٰ (مواثقاً) عطف تفسير ، والمعنىٰ : لا أظهر حب معشوقتي بثنة ؛ لأنها أخذت عليَّ العهد والميثاق علىٰ ألا أظهر حبها ، والشاهد في قوله : (لا لا)

والمعنوي : ألفاظ معلومة ؛ وهي النفس والعين ،

قوله : (أو جملة) سواء كانت فعلية نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً ، والأكثر اقترانها بالعاطف نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ، أو اسمية نحو : زيد قائم زيد قائم .

(و) التوكيد (المعنوي) هو الاسم التابع لما قبله ، الرافع لاحتمال تقدير الإضافة إلى المتبوع إن كان بالنفس والعين ، أو الرافع لاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم إن كان بـ(كلا) وكلتا ، وكل ، وأجمع وجميع ، وعامة وطر ، وقاطبة مثلاً ، وهو يختص بـ(ألفاظ معلومة) عندهم مذكورة هنا تحفظ ، ولا يقاس عليها غيرها (وهي) أي : تلك الألفاظ (النفس) بسكون الفاء الذات (والعين) المعبر بها عن الذات مجازاً من التعبير بالبعض عن الكل ، ويؤكد بهما لرفع احتمال المجاز عن الذات .

فإذا قلت : جاء زيد . . احتمل أن يكون : أردت كتابه أو رسوله ، فإذا قلت : جاء زيد نفسه أو عينه . . ارتفع احتمال المجاز وثبتت الحقيقة ، وشرط التوكيد بهما أن يكونا مع ضمير يطابق مؤكَّدهما فتقول : جاء زيد نفسه أو عينه ، وجاءت هند نفسها أو عينها ، فيجوز الجمع بينهما فتقول : جاء زيد نفسه عينه ، وجرهما بباء زائدة ، ثم إنهما إن تبعا مفرداً . . أفردتهما لا غير ، وإن تبعا جمعاً . . جمعتهما لا غير فتقول : جاء الزيدون أنفسهم أعينهم .

وإن تبعا مثنىً . . جاز فيهما ثلاثة أوجه : الإفراد على إرادة الجنس ؛ وهو أضعفها فتقول : جاء الزيدان نفسهما عينهما ، والتثنية على الأصل فتقول : جاء الزيدان نفساهما عيناهما ؛ وهو ضعيف ؛ كراهية تكرار التثنية ، والجمع على (أفعل) على أن المراد به ما فوق الواحد ؛ وهو أرجحها فتقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما . انتهى من « الفتوحات » .

وكل ، وجميع وعامة ، وكلا وكلتا ، ويجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد نحو : جاء الخليفة نفسه أو عينه ،

(وكل) وأجمع في المذكر وجمعه أجمعون ؛ أما في المؤنث . . فجمعاء ، وجمعه جمع علىٰ وزن (زفر) .

(وجميع وعامة) قال الفاكهي : (والتأكيد بهما غريب) انتهىٰ .

وهو كما قال ، إلا أن المصنف تبع ابن مالك ، فإنه ذكر في « التسهيل » : أنه يؤكد بكل منهما ، وذكر مع (كل) : جميعاً وعامةً ؛ كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك عامة النحاة سهواً أو جهلاً .

(وكلا وكلتا) وهـٰذه كلها يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ؛ فإنك إذا قلت : جاء أهل مكة . . فظاهره مجيء كلهم ، ويحتمل أنك أردت بهـٰذا اللفظ العام معنىً خاصاً فأردت مجيء أشرافهم أو علمائهم أو غالبهم ؛ لأن استعمال العام في بعض أفراده مجاز شائع ، فبقولك (كلهم) ونحوه ارتفع المجاز وعلم أن المراد جميعهم حقيقةً ، وأنه لم يتخلف منهم أحد ، وكذا إذا قلت : جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما ؛ فإذا ذكرت (كلا وكلتا) . . ارتفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى المرأتين .

(و) هـٰذه الألفاظ كلها من النفس والعين ، وكلا وكلتا وما بينهما (يجب) في صحة التأكيد بها ؛ أي : يشترط (اتصالها) أي : اتصالُ كلها (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف المشددة ؛ إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ؛ لترتبط بالمؤكد ولتدل علىٰ من هو له .

ثم شرع المصنف في التمثيل لها مع اتصالها بضمير مطابق للمؤكد فقال : (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وجاءت هند نفسها أو عينها ، والقوم كلهم أو جميعهم ،

ولك أن تجمع بينهما : بشرط أن تقدم النفس ، ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد ، وجمعهما علىٰ (أفعل) مع المثنىٰ والجمع ، تقول : جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما ، وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، وجمعهما علىٰ (أفعل)

والقبيلة كلها ، والزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وليس ما ذكر من إضافة الشيء إلىٰ نفسه بل من باب إضافة العام إلى الخاص ، ولا يكفي نية الضمير بل لا بد من ذكره ، وبهٰذا يعلم : أنه ليس من التوكيد نحو : جاء الناس عامةً أو قاطبةً ، أو كافةً أو جميعاً وإن كان فيها معنى التوكيد ؛ لفقدان الضمير المطابق ؛ بل هي منصوبة على الحال المؤكدة لصاحبها على الأصح ، أو على المفعول المطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه . انتهىٰ « كواكب » .

(**ولك أن تجمع بينهما**) أي : بين النفس والعين مبالغةً في التأكيد (**بشرط أن تقدم النفس**) على العين تقديماً للحقيقة على المجاز ؛ لأن النفس حقيقة في الذات والعين مجاز فيها فتقول : جاء زيد نفسه عينه .

(**ويجب إفراد النفس والعين**) في التأكيد بهما (**مع المفرد**) المذكر والمؤنث ؛ كما تقدم مثاله (**وجمعهما**) جمع قلة (**علىٰ**) وزن (« **أفعل** » **مع المثنىٰ والجمع**) عند التأكيد بهما (**تقول**) في تثنية المذكر : (**جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما**) ، وفي تثنية المؤنث : جاءت الهندان أنفسهما أو أعينهما ، فكان القياس نفساهما أو عيناهما ، لٰكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحىٰ ؛ كراهية اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد ، وقال أبو حيان : (وترك الأصل كراهة اجتماع تثنيتين وصِير إلى الجمع ؛ لأن التثنية جمع في المعنىٰ) .

(**و**) تقول في جمع المذكر (**جاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم**) ، وفي جمع المؤنث : جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن (**وجمعهما**) أي : جمع النفس والعين (**علىٰ**) وزن (« **أفعل** ») جمع قلة ، احترز به عن جمع الكثرة نحو : نفوس وعيون

مع الجمع واجب ، وكل وجميع وعامة يؤكد بها المفرد والجمع ولا يؤكد بها المثنىٰ تقول : جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته ، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها ، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن ، وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنىٰ

فلا يؤكد بهما ، وقيد بكون جمع القلة علىٰ (أفعل) احترازاً عن جمع عين جمع قلة أيضاً علىٰ أعيان ، فإنه لا يؤكَّد به (**مع الجمع**) مذكراً أو مؤنثاً (**واجب**) طلباً للمطابقة بين المؤكد والمؤكد ، ومع المثنىٰ راجح لا واجب كما هو قضية كلامه ؛ بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما ، أو نفساهما أو عيناهما .

(**وكل وجميع وعامة يؤكد بها**) أي : يؤكد بكل منها (**المفرد**) المذكر والمؤنث إن تجزأ باعتبار عامله نحو : اشتريت العبد كله ، والأمة جميعها ؛ لأن هـٰذه الألفاظ لرفع إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن لم يتجزأ باعتبار ذاته . . فلا يجوز : جاء زيد كله ؛ لعدم الفائدة ؛ لأنه لا يتجزأ باعتبار ذاته ولا بعامله (و) يؤكد بها أيضاً (**الجمع**) المذكر والمؤنث ؛ لأنه يتجزأ بذاته ، فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر .

(**ولا يؤكد بها المثنى**) استغناء عنها بـ(كلا) وكلتا (**تقول**) في المفرد المذكر : (**جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته** ، و) في المفرد المؤنث : (**جاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها** ، و) في الجمع المذكر : (**جاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم** ، و) في الجمع المؤنث : (**جاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن**) وهـٰذه الأمثلة كلها جامعة للشروط يصح التأكيد فيها ، وقس عليها ما أشبهها .

(**و**) أما (**كلا وكلتا**) . . فـ(**يؤكد بهما المثنىٰ**) خاصةً ؛ لأنهما مثنيان معنىً

نحو : جاء الزيدان كلاهما ، وجاءت الهندان كلتاهما ، وإذا أريد تقوية التأكيد . . فيجوز أن يؤتىٰ بعد (كله) بأجمع ، وبعد (كلها) بجمعاء ، وبعد (كلهم) بأجمعين ، وبعد (كلهن) بجمع ، . . . .

فلا يستعملان في المفرد والجمع ، وإنما يؤكد بهما المثنىٰ إن صح حلول المفرد محله ؛ لإمكان توهم إرادة البعض بالكل مثاله (**نحو : جاء الزيدان كلاهما**) .

وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (الزيدان) : فاعل مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه مثنىً (كلاهما) : توكيد ، والتوكيد يتبع المؤكد تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الألف ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء (كلا) : مضاف (هما) : مضاف إليه .

(**وجاءت الهندان كلتاهما**) ، وإعرابه : كإعراب الذي قبله فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ إذ لا يحتمل إرادة أحدهما ؛ لأن الاختصام لا يقع إلا من اثنين ، ولا بد مع ذلك : أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال : عاش زيد ومات عمرو كلاهما .

(**وإذا أريد تقوية التأكيد**) الحاصل أولاً ، والمبالغة فيه عند احتياج المقام إليه (. . **فيجوز أن يؤتىٰ بعد « كله »**) أي : بعد لفظة (كله) (**بأجمع**) بوزن (أحمد) في توكيد المفرد المذكر (**وبعد « كلها »**) في توكيد المفردة المؤنثة أن يؤتىٰ (**بجمعاء**) بوزن (فعلاء) (**وبعد « كلهم » بأجمعين ، وبعد « كلهن » بجمع**) بوزن (عمر وزحل) فالثلاثة ؛ يعني : أجمع وجمع وجمعاء ممنوعة من الصرف ؛ للتعريف المقدر فيهن ؛ وهو العلمية ووزن الفعل .

واعلم : أنه يؤكد بـ(كل) ومثلها (عامة) بشرطين : أن يكون المؤكد بهما غير مثنىً ، وهو المفرد : بشرط التجزؤ حقيقةً أو حكماً والجمع ، وأن يتصل بهما

قال الله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ، وتقول : جاء الجيش كله أجمع ،

ضمير عائد على المؤكد ، وأما (أجمع) . . فإنما يؤكد بها غالباً بعد (كل) فلهٰذا استغنت عن الضمير .

واعلم : أن (أجمع وجمعاء) لا يثنيان ؛ لأنهم استغنوا بـ(كلا) وكلتا عن تثنيتهما فيؤكد المثنىٰ بـ(كلا) في المذكر ، وبـ(كلتا) في المؤنث .

وإنما يؤكد بهما بأربعة شروط : أن يكون المؤكد بهما دالاً على اثنين ، وأن يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول : اختصم الزيدان كلاهما ؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين ، وأن يكون ما أسند إليهما غير المختلف المعنىٰ فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما ، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما . انتهىٰ من « الفتوحات » .

ثم بين المصنف بعض أمثلة تقوية التأكيد بهٰذه الألفاظ فقال : (قال الله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾) ، هٰذا مثال التقوية بأجمعين بعد (كلهم) ، وإعرابه : الفاء : عاطفة (سجد) : فعل ماض (الملائكة) : فاعل مرفوع (كلهم) : توكيد أول للملائكة مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والميم حرف دال على الجمع (أجمعون) : توكيد ثان للملائكة مرفوع بالواو ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والنون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد .

قال بعضهم : فائدة ذكر (أجمعون) بعد (كلهم) : رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد ؛ بل سجدوا في أوقات مختلفة ، فـ(كل) تفيد : رفع احتمال الخصوص ، و(أجمع) تفيد : رفع احتمال التفرق .

(وتقول : جاء الجيش كله أجمع) هٰذا مثال التقوية بعد (كله) بأجمع ،

والقبيلة كلها جمعاء ، والنساء كلهن جمع ، وقد يؤكد بـ(أجمع ، وجمعاء ، وأجمعين ، وجمع) بدون (كل) نحو : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

وقد يؤتىٰ بعد (أجمع) بتوابعه ؛ وهي : أكتع وأبصع

فـ(أجمع) : توكيد ثان لـ(الجيش) جيء به لغرض زيادة التقوية ، ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف للعلمية المقدرة ، أو الوصفية ووزن الفعل (**والقبيلة كلها جمعاء**) ، و(جمعاء) : توكيد ثان لـ(القبيلة) مرفوع بالضمة الظاهرة ، ولم ينون ؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة (**والنساء كلهن جمع**) ، (جمع) : توكيد ثان لـ(النساء) مرفوع بالضمة ، والمانع له من الصرف العلمية المقدرة والعدل ؛ لأنه جمع لجمعاء ، فحقه جمع بسكون الميم ؛ كحمراء وحمر ، فهو معدول من جمعاوات على الأصح . انتهىٰ من « خضري » بزيادة .

(**وقد يؤكد بـ« أجمع ، وجمعاء ، وأجمعين ، وجمع » بدون**) سبق (« **كل** ») عليها ؛ أي : يؤكد بكل منها استقلالاً بدون ذكر (كل) قبلها ، وهو وإن كان كثيراً في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها بعد (كل) وذلك (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾) مثال للتأكيد بـ(أجمعين) بدون ذكر (كل) قبله ، ومثله قوله : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، قال الدماميني : (وما صرح به في « المغني » من أنه إنما يؤكد بـ« أجمع » وأخواته بعد التوكيد بـ« كل » . . سهو من أمثال هـٰذه الآيات) .

(**وقد يؤتىٰ**) أي : قليلاً يؤتىٰ (**بعد « أجمع » بتوابعه**) لزيادة تقوية التأكيد ، سميت توابعه ؛ لأنه لا يؤتىٰ بها استقلالاً ، ولا يؤتىٰ بها إلا متأخرة عنه (**وهي**) أي : توابعه (**أكتع**) في المذكر وجمعه أكتعون ، وكتعاء في المؤنث وجمعه كتع ، وكذا تقول فيما بعده مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع من الحرارة ، أو من قولهم : حول أكتع ؛ أي : تام (**وأبصع**) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع ؛ وهو العرق

وأبتع نحو : جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، وهي بمعنىً واحد ، ولذلك لا يعطف بعضها علىٰ بعض ؛ لأن الشيء الواحد لا يعطف علىٰ نفسه .

المجتمع (**وأبتع**) مأخوذ من البتع ؛ وهو طول العنق مثالها (**نحو**) قولهم : (**جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون**) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (القوم) : فاعل مرفوع (كلهم) : توكيد أول (أجمعون) وما بعده توابع لكل تابعة له في الرفع ، وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة ؛ لأنها ملحقات بجمع المذكر السالم ، وقيل : توكيد للمؤكد ، وقيل : كل منها توكيد لما قبله .

(**وهي**) أي : ألفاظ التوكيد المعنوي (**بمعنىً واحد**) أي : متحدة المعنىٰ (**ولذلك**) أي ولأجل كونها متحدة المعنىٰ (**لا يعطف بعضها علىٰ بعض**) إذا اجتمعت ؛ بل تورد متتابعة من غير فصل ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لأن العطف يدل علىٰ تعدد المعاني واختلافها ، وهٰذه معناها واحد فلا يحسن عطف بعضها علىٰ بعض (**لأن الشيء الواحد لا يعطف علىٰ نفسه**) بخلاف الصفات ، فإنه يجوز عطف بعضها علىٰ بعض لتعدد معانيها .

واعلم : أنه إذا أردت أن تجمع بين ألفاظ التوكيد المذكورة . . قدمت النفس ، ثم العين ، ثم كُلاً ، ثم أجمع ، ثم توابع أجمع ، وإنما قدمت النفس على العين ؛ لأن النفس موضوعة للماهية والذات حقيقةً ، والعين مستعارة لها من الجارحة المخصوصة ، والحقيقة مقدمة على المجاز ، وقدما علىٰ كل ؛ لأنها للإحاطة ، والإحاطة وصف النفس ومعنىً قائم بها ، والنفس تقدم علىٰ وصفها ، وقدم كل علىٰ أجمع ؛ لأن كلاً جامد وقد يقع مبتدأ ، وأجمع مشتق ولا يكون إلا توكيداً ، والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف ، وقدم أجمع علىٰ توابعه ؛ لأنه أقوىٰ في النص على الجمعية من توابعه ، وقدم أكتع ؛ لكونه أظهر فيها من أبصع ، وهو أظهر من أبتع . انتهى « الفتوحات » .

والتوكيد تابع للمؤكد في رفعه ونصبه ، وخفضه وتعريفه ، ولا يجوز توكيد النكرة عند البصريين .

(والتوكيد) بمعنى المؤكد ، بكسر الكاف من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل (تابع للمؤكَّد) بفتحها : اسم مفعول من أكد (في رفعه) إن رفع المؤكَّد بفتح الكاف إن كان المؤكد بفتحها مرفوعاً تقول في تأكيد المفرد المذكر عند اجتماعها : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبتع أبصع .

(و) في (نصبه) إن كان المؤكد منصوباً تقول في الجمع المذكر : رأيت الرجال كلهم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين .

(و) في (خفضه) إن كان مخفوضاً تقول في الجمع المؤنث : مررت بالنساء كلهن ، جمع كتع بتع بصع بلا تنوين في الجميع ؛ لأنها ممنوعة من الصرف ؛ للوصفية ، أو العلمية المقدرة والعدل عن جمعاوات ، كتعاوات بتعاوات بصعاوات .

(و) في (تعريفه) أي : تعريف المؤكد إن كان معرفة كما مثل ، ولم يقل وتنكيره ؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف ؛ لإضافتها لضمير المؤكد لفظاً ، وما لم يضف منها.. هو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية ، قال ابن عنقاء : (والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية علىٰ جنس الإحاطة والشمول ، فمنع أجمع وتوابعه للعلمية والوزن ، وجمع وتوابعه للعلمية والعدل ، وقيل العلمية ؛ بناءً علىٰ أنها تعرف بنية الإضافة ، فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة) انتهىٰ .

(و) لهٰذا (لا يجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوي (عند البصريين) مطلقاً ؛ أي : سواء أفاد توكيدها أم لا ، وذهب الكوفيون والأخفش إلىٰ جواز

توكيدها إن أفاد : بأن كانت النكرة محدودة ؛ كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ، وكان التوكيد من ألفاظ الإحاطة لكل وما بعده ، واختاره ابن مالك في جميع كتبه ؛ لصحة السماع به ، ولأن فيه فائدة ؛ لأن من قال : صمت شهراً قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد .

قال ابن هشام في « الأوضح » : (وهذا المذهب هو الصحيح) واستدل عليه بقول عائشة رضي الله تعالى عنها « ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله إلا رمضان » ، وقول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت : « يا ليت عدة شهر كله رجب » قال ابن هشام : (وهو تحريف) ، قال الأزهري : (لأن المعنى يفيد عليه ؛ لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجب ، قال لما رأى فيه من الخير ، ولا يصح فيه أن يتمنى عدة شهر كله رجب ؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجب) انتهى .

إعراب المتن

(**باب التوكيد**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف (التوكيد) : مضاف إليه ، (**والتوكيد ضربان**) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**لفظي**) : بدل من (ضربان) بدل تفصيلي من مجمل ، أو بدل بعض من كل ، (**ومعنوي**) : معطوف علىٰ (لفظي) .

(**فاللفظي**) : الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن التوكيد ضربان ، وأردت بيان كل من النوعين تعريفاً وأمثلةً . . فأقول لك : اللفظي إعادة اللفظ الأول . . . إلخ ، (**اللفظي**) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**إعادة**) : خبر مرفوع وهو مضاف ، (**اللفظ**) : مضاف إليه مجرور ، (**الأول**) : صفة لـ(اللفظ) مجرور ، (**بعينه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(إعادة) والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(**سواء**) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعده من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، (**كان**) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على اللفظ الأول ، (**اسماً**) : خبر كان منصوب ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً لـ(سواء) تقديره : كون اللفظ الأول اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، سواء في كون الثاني بدلاً لفظياً من الأول ، والجملة الاسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**نحو**) :

خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والخبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد زيد**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو فعلاً**) معطوف على (اسماً) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس**) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ سين (احبس) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو حرفاً**) : معطوف على (اسماً) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة أو مستأنفة (نحو) : مضاف، (**لا لا أبوح بحب بثنة إنها * * أخذت علي مواثقاً وعهودا**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (عهوداً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**أو جملةً**) : معطوف على (اسماً) علىٰ كونه خبراً لـ(كان) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ضربت زيداً ضربت زيداً**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والمعنوي**) : الواو عاطفة (المعنوي) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ،

(**ألفاظ**) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، (**معلومة**) : صفة (ألفاظ) مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فاللفظي) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ ، (**النفس**) : خبره مرفوع ، (**والعين**) : معطوف على (النفس) والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (**وكل وجميع وعامة**) معطوفات على (النفس) مرفوعات على الخبرية بضمة ظاهرة ، (**وكلا وكلتا**) : معطوفان محكيان على (النفس) وعلامة رفعهما ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**ويجب**) : الواو : استئنافية (يجب) : فعل مضارع مرفوع ، (**اتصالها**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**بضمير**) : جار ومجرور متعلق بـ(اتصالها) ، (**مطابق**) : صفة لـ(ضمير) مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**للمؤكد**) : جار ومجرور متعلق بـ(مطابق) ، (**نحو**) : خبر لمحذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**جاء الخليفة نفسه أو عينه**) : مضاف إليه محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (عينه) .

(**ولك أن تجمع بينهما**) : الواو : استئنافية (لك) : جار ومجرور خبر مقدم (أن) : حرف نصب (تجمع) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يعود على المخاطب (بين) : من الظروف الاعتبارية منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف ، الهاء ضمير للمثنى الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والظرف متعلق بـ(تجمع) ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ مؤخراً (ولك) :

جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم تقديره : وجمعك بينهما كائن لك ، والجملة مستأنفة ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بـ(تجمع) ، (شرط) : مضاف ، (أن تقدم النفس) : (أن) : حرف نصب ومصدر (تقدم) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (النفس) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور على كونه مضافاً إليه لـ(شرط) تقديره : ولك أن تجمع بينهما بشرط تقديمك النفس على العين .

(ويجب) : الواو : استئنافية (يجب) : فعل مضارع مرفوع ، (إفراد) : فاعل مرفوع وهو مضاف ، (النفس) : مضاف إليه مجرور ، (والعين) : معطوف على (النفس) ، (مع) : منصوب على الظرفية الاعتبارية وهو مضاف ، (المفرد) : مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ(إفراد) والجملة الفعلية مستأنفة .

(وجمعهما) : الواو : عاطفة (جمع) : معطوف على (إفراد) مرفوع بالضمة وهو مضاف ، والهاء ضمير للمثنى الغائب في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، (على أفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(جمعهما) ، (مع المثنى) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(جمعهما) أيضاً .

(والجمع) : معطوف على (المثنى) ، (تقول) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة مستأنفة ، (جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما) : مقول محكي لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ألف (أعينهما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم) : معطوف محكي

على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم (أعينهم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**وجمعهما علىٰ أفعل مع الجمع واجب**) : الواو : استئنافية (جمع) : مبتدأ ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية (علىٰ أفعل) : جار ومجرور متعلق بـ(جمعهما) ، (مع الجمع) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(جمعهما) أيضاً (واجب) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية مستأنفة .

(**وكل**) : الواو : استئنافية (كل) : مبتدأ وجاز الابتداء به ؛ لأنه معرفة علم لما في المثال ، و(**جميع وعامة**) : معطوفان علىٰ (كل) مرفوعان بالضمة الظاهرة ، (**يؤكد**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، (**بها**) : جار ومجرور متعلق بـ(يؤكد) ، (**المفرد**) : نائب فاعل مرفوع ، (**والجمع**) : معطوف على (المفرد) والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وكل وجميع وعامة مؤكد بها المفرد ، والجملة الاسمية مستأنفة ، والجمع معطوف على (المفرد) علىٰ كونه نائب لـ(يؤكد) .

(**ولا يؤكد بها المثنىٰ**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يؤكد) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(يؤكد) ، (المثنىٰ) : نائب فاعل لـ(يؤكد) مرفوع بضمة ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (يؤكد) علىٰ كونها خبر المبتدأ والتقدير : وكل وجميع وعامة مؤكد بها المفرد والجمع وعادم تأكيد المثنىٰ بها ، (**تقول**) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة مستأنفة ، (**جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته**) : مقول

محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (عامته) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، **(وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها)** : معطوف محكي على المثال المذكور قبله علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (عامتها) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، **(وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم)** : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ميم (عامتهم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، **(وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن)** : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (عامتهن) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وكلا وكلتا يؤكد بهما المثنىٰ) : الواو : استئنافية (كلا) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر (وكلتا) : معطوف علىٰ (كلا) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر (يؤكد) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (بهما) : جار ومجرور متعلق بـ(يؤكد) ، (المثنىٰ) : نائب فاعل لـ(يؤكد) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وكلا وكلتا مؤكد بهما المثنىٰ ، والجملة الاسمية مستأنفة ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة وهو مضاف ، **(جاء الزيدان كلاهما ، وجاءت الهندان كلتاهما)** : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (كلتاهما) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وإذا أريد تقوية التأكيد) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان (أريد) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (تقوية) : نائب فاعل

مرفوع (تقوية) : مضاف (التأكيد) : مضاف إليه مجرور ، والجملة الفعلية في محل الخفض بإضافة إذا إليها على كونها فعل شرط لها ، (. . **فيجوز أن يؤتىٰ بعد كله بأجمع**) : الفاء رابطة لجواب إذا الشرطية جوازاً (يجوز) : فعل مضارع (أن) : حرف نصب ومصدر (يؤتىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) المصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (بعد كله) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يؤتىٰ) ، (بأجمع) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يؤتىٰ)، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على كونه فاعلاً لـ(يجوز) تقديره : فيجوز الإتيان بأجمع بعد كله ، وجملة (يجوز) جواب إذا لا محل لها من الإعراب ، والظرف متعلق بالجواب ، وجملة (إذا) من فعل شرطها وجوابها مستأنفة .

(**وبعد كلها**) : ظرف ومضاف إليه معطوف على قوله : (بعد كله) على كونه متعلقاً بـ(يؤتىٰ) ، (**بجمعاء**) : جار ومجرور معطوف على قوله : (بأجمع) على كونه نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) .

(**وبعد كلهم**) : ظرف ومضاف إليه معطوف على قوله : (بعد كله) على كونه متعلقاً بـ(يؤتىٰ) ، (**بأجمعين**) : جار ومجرور معطوف على قوله : (بأجمع) على كونه نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) .

(**وبعد كلهن**) : معطوف على قوله : (بعد كله) على كونه متعلقاً بـ(يؤتىٰ) ، (**بجمع**) : جار ومجرور معطوف على قوله : (بأجمع) على كونه نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) ، (**قال الله**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة استئنافاًبيانياً ، وجملة (تعالىٰ) حالة لازمة من لفظ الجلالة ، (﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾) : مقول محكي لـ(قال) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة

نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (أجمعون) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وتقول) : الواو : عاطفة (تقول) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (قال الله تعالىٰ) ، **(جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والنساء كلهن جمع)** : مقول محكي لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ عين (جمع) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وقد يؤكد بأجمع) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يؤكد) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (بأجمع) : جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يؤكد) والجملة الفعلية مستأنفة ، **(وجمعاء وأجمعين وجمع)** : معطوفات علىٰ (أجمع) ، **(بدون كل)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يؤكد) ، **(نحو)** : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾) : مضاف إليه محكي .

(وقد يؤتىٰ بعد أجمع بتوابعه) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تقليل (يؤتىٰ) : فعل مضارع مغير الصيغة (بعد أجمع) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يؤتىٰ) ، (بتوابعه) : جار ومجرور ومضاف إليه في محل الرفع نائب فاعل لـ(يؤتىٰ) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، **(وهي)** : الواو : استئنافية (هي) : في محل الرفع مبتدأ ، **(أكتع)** : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية مستأنفة ، **(وأبصع وأبتع)** : معطوفان علىٰ (أكتع) ، **(نحو)** : خبر لمحذوف ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، **(جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)** : مضاف إليه محكي ، **(وهي)** : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ ، **(بمعنىً)** : جار

ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، (**واحد**) : صفة معنىً مجرور بكسرة ظاهرة ، والتقدير : وهي كائنة بمعنىً واحد ، والجملة مستأنفة ، (**ولذلك**) : الواو : عاطفة ، الجار والمجرور متعلق بـ(يعطف) المذكور بعده ، (**لا**) : نافية ، (**يعطف**) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، (**بعضها**) : نائب فاعل ومضاف إليه ، (**علىٰ بعض**) : جار ومجرور متعلق بـ(يعطف) ، وجملة (يعطف) معطوفة علىٰ جملة قوله : (وهي بمعنىً) علىٰ كونها مستأنفة (**لأن الشيء الواحد لا يعطف علىٰ نفسه**) : اللام : حرف جر وتعليل (أن) : حرف نصب (الشيء) : اسمها منصوب (الواحد) : صفة لـ(الشيء) ، (لا) : نافية (يعطف) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الشيء) ، (علىٰ نفسه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يعطف) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لعدم عطف الشيء الواحد علىٰ نفسه ، الجار والمجرور متعلق بـ(لا يعطف) .

(**والتوكيد**) : الواو : استئنافية (التوكيد) : مبتدأ (**تابع**) : خبره ، والجملة مستأنفة ، (**للمؤكد**) : جار ومجرور متعلق بـ(تابع) ، (**في رفعه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تابع) ، (ونصبه) مضاف ومضاف إليه معطوف علىٰ (في رفعه) (و) كذا (**خفضه وتعريفه**) : معطوفان علىٰ (رفعه) ، (**ولا يجوز**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (يجوز) : فعل مضارع ، (**توكيد النكرة**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**عند البصريين**) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يجوز) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب التوكيد)

[ش] : ويقال له : التأكيد ؛ وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف ، وعرفه ابن مالك في « شرح الكافية » : (بأنه تابع يقصد به كون المتبوع علىٰ ظاهره) .

(والتوكيد ضربان) : توكيد (لفظي) منسوب إلى اللفظ ؛ لحصوله من تكريره (و) توكيد (معنوي) منسوب إلى المعنىٰ ؛ لحصوله

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التوكيد)

(ويقال له : التأكيد) بالهمزة ، ويقال له أيضاً : التاكيد بقلب الهمزة ألفاً ، والأول أفصح لقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ ، (وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف) وهو بالواو أكثر من الهمزة ، وبها جاء التنزيل ، ويقال : أكد ووكد تأكيداً وتوكيداً ، أطلق على التابع الآتي من إطلاق المصدر على اسم الفاعل . انتهىٰ « خضري » .

(وعرفه) أي : عرف التوكيد وحدده (ابن مالك في « شرح الكافية » : بأنه تابع يقصد به كون المتبوع علىٰ ظاهره) وقوله : (تابع) جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله : (يقصد به) بمعنىٰ أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، يخرج ما عدا التوكيد . انتهىٰ « يس » .

(والتوكيد) المصطلح عليه عند النحاة (ضربان) أي : نوعان : أحدهما : (توكيد لفظي) أي : (منسوب إلى اللفظ لحصوله) أي : لحصول التوكيد والتقوية (من تكريره) أي : من تكرير اللفظ وإعادته .

(و) ثانيهما : (توكيد معنوي) أي : (منسوب إلى المعنىٰ لحصوله) أي :

من ملاحظته (**فاللفظي : إعادة اللفظ الأول بعينه**) وإنما يكون عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع ، أو ظنه بالمتكلم الغلط ، وهو جار في كل لفظ (**سواء كان اسماً نحو : جاء زيد زيد** ،

لحصول التوكيد (**من ملاحظته**) أي : من ملاحظة المعنىٰ واعتباره .

(**فاللفظي**) بدأ به ؛ لأنه الأصل لجريانه في الكلم الثلاث ، ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتمعا ، ويجري في كل لفظ إعادة اللفظ الأول بعينه ؛ وذلك كالأمثلة الآتية ، أو بمرادفه ؛ أي : بموافقه في المعنىٰ نحو : فجاجاً سبلاً ؛ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا في اللفظ ، قال الدماميني : (وبموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وإن لم يكن له في حال الإفراد معنىً نحو : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وعفريت نفريت ، فهٰذه الألفاظ ونحوها ليست من المرادف معنىً كما في « أصول ابن الحاجب ») انتهىٰ « كواكب » .

(**إعادة اللفظ الأول**) إما (**بعينه**) كما مثله ، ولا يضر فيه بعض تغيير نحو : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾ ، كما قاله السيوطي ، أو بمرادفه ؛ كقوله : أنت بالخير حقيق قمن ، ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل ، والمراد بإعادته : تكراره إلىٰ ثلاث فقط ؛ لاتفاق الأدباء على انتفاء أكثر منها في كلام العرب ، وأما ما في سورة (الرحمٰن والمرسلات) . فليس بتأكيد ؛ لأنها لم تتعدد علىٰ معنىً واحد ؛ بل كل آية قيل فيها ذلك ؛ فالمراد التكذيب بما ذكر فيها . انتهىٰ « خضري » .

(**وإنما يكون**) التوكيد اللفظي (**عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع ، أو**) أن يدفع (**ظنه**) أي : ظن السامع (**بالمتكلم الغلط ، وهو جار في كل لفظ**) ونوع من أنواع الكلام اسماً أو فعلاً أو حرفاً ؛ أي : واقع في كل نوع من أنواع الكلام (**سواء كان**) ذلك اللفظ المعاد (**اسماً**) معرباً (**نحو : جاء زيد زيد**) أو اسماً

أو فعلاً) خالياً عن الفاعل (نحو) قوله : (أتاك أتاك اللاحقون) أو مع فاعله المضمر نحو : (احبس احبس) .

(أو حرفاً نحو) قوله :

(لا لا أبــوح بحــب بثنــة إنهــا   أخــذت علــي مــواثقــاً وعهــودا)

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفرداً ؛ كما تقدم ، أو مركباً إضافياً أو مزجياً (أو جملة) اسميةً أو فعليةً ،

مبنياً ؛ كضربت هـٰذا هـٰذا ، أو مركباً إضافياً ؛ كجاء عبد الله عبد الله ، أو مزجياً ؛ كرأيت بعلبك بعلبك .

(أو فعلاً خالياً عن الفاعل نحو قوله) أي : قول الشاعر بلا نسبة (من الطويل) :

فـأيــن إلـىٰ أيــن النجـاء ببغلتـي   (أتــاك أتــاك الــلاحقــون. . .)

(أو) فعلاً (مع فاعله المضمر نحو : احبس احبس) قال السجاعي : (أما « احبس احبس » . . فليس محل الشاهد ؛ لأنه من توكيد الجملة كما سيأتي) .

(أو) كان اللفظ المعاد (حرفاً نحو قوله) أي : قول جميل بثينة (من الكامل) :

(لا لا أبــوح بحــب بثنــة إنهــا   أخــذت علــي مــواثقــاً وعهــودا

ولا فرق في اللفظ المكرر) في كونه توكيداً لفظياً (بين أن يكون مفرداً ؛ كما تقدم) من الأمثلة (أو مركباً إضافياً أو) مركباً (مزجياً) كما ذكرناه آنفاً (أو جملةً اسميةً) نحو : زيد قائم زيد قائم (أو) جملةً (فعليةً) نحو : (احبس احبس) علىٰ ما قاله السجاعي .

والأكثر اقترانها بالعاطف نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ ، وقد يتعين تركه إذا توهم التعدد (نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً) . . . .

(والأكثر) في كلامهم (اقترانها) أي : اقتران الجملة المكررة للتوكيد ؛ اسمية كانت أو فعلية (بالعاطف نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾) ، لكن الجملة الاسمية الأكثر فيها عدم اقترانها بعاطف ؛ كقول الشاعر (من الهزج) :

لـــــــــــك الله علـــــــــــىٰ ذاك لـــــــــــك الله لـــــــــــك الله

حيث أكدت الجملة الاسمية بإعادة لفظها ولم تقترن بعاطف .

(وقد يتعين تركه) أي : ترك العاطف (إذا توهم التعدد) أي : تعدد الجملة واستقلال كل منها إذا اقترنت بعاطف (نحو : ضربت زيداً ضربت زيداً) فجملة (ضربت زيداً) الثانية : توكيد للأولىٰ ، ولو جيء بالعاطف بينهما . . لأوهم تكرر الضرب وليس مراداً ، ونحو : طلقت فلانة طلقت فلانة .

ومما ذكر : يعلم أنه يشترط اتفاق معنى المؤكد والتوكيد اللفظي .

فائدة

فنحو : أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد ، فلا جائز أن يكونا خبريتين ؛ لأن الجملة الخبرية غير الإنشائية ، والجملة الأولىٰ إنشائية ، فلا تؤكد الإنشائية بالخبرية ؛ لاختلاف معناهما .

وشرط التأكيد : أن يكون من جنس الأول ، فهما لإنشاء التوكيد ، ولا يقع بهما شيء ، وإنما تقع طلقة واحدة بالأولىٰ ، وليستا لإنشاء الإيقاع ، وإلا . . لحصل بهما طلقتان ، والتوكيد لا يكون فوق ثلاث مرات كما مر ، فحينئذ : إذا أتىٰ بالرابعة . . تقع بها طلقة واحدة ، ثم إذا أتىٰ بالسابعة . . تقع بها طلقة ثالثة ؛ لأنه

قيل : وجريانه في كل لفظ مناف لتعريف التابع : بأنه كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة ، ثم التوكيد اللفظي ليس مقصوراً علىٰ إعادة الأول بعينه ؛ بل يكون أيضاً تقوية الأول بموافق له معنىً نحو : سبلاً فجاجاً ؛ لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا لفظاً ، قال الدماميني :

لا يقبل منه قصد التأكيد في الرابعة والسابعة ؛ لأن التأكيد لا يزيد علىٰ مرتين .

وقول الفقهاء والمحدثين لو قال : أنت طالق مئة مرة وقصد بكل مرة التأكيد . . تقع طلقة واحدة غير صواب ؛ لأن شرط التأكيد : ألا يزيد علىٰ مرتين ؛ كما هو قاعدة النحاة ؛ تدبر .

(**قيل**) : عند بعض النحاة : (**وجريانه**) أي : وجريان التوكيد اللفظي (**في كل لفظ**) وكلمة (**مناف**) أي : مناقض (**لـ**) قولهم في (**تعريف**) جنس (**التابع** : **بأنه كل ثان أعرب بإعراب سابقه**) حالة كون إعرابه وإعراب سابقه (**من جهة واحدة**) رفعاً ونصباً وخفضاً وجزماً ، إلا أن يستثنى التوكيد اللفظي من تعريفهم هـٰذا ؛ لأنه يجري في الحروف والأفعال وسائر المبنيات تدبر ؛ أي : جريانه في كل الكلمات مناف بهـٰذا التعريف ؛ لعدم شمول هـٰذا التعريف توكيد الفعل والحرف ؛ لأنهما لا يعربان ، وأجيب عنه : بأن المراد : كل ثان أعرب بإعراب سابقه وجوداً وعدماً ، فاندفع بهـٰذا الاعتبار الاعتراض . انتهىٰ « ملا جامي » .

(**ثم التوكيد اللفظي ليس مقصوراً علىٰ إعادة الأول بعينه ؛ بل يكون أيضاً**) أي : كما يكون بعينه (**تقوية الأول بموافق له معنىً نحو : سبلاً فجاجاً ؛ لأن معنى الفجاج والسبل واحد**) وهو الطريق الواضح (**وإن اختلفا**) أي : السبل والفجاج (**لفظاً** ، **قال الدماميني**) اسمه : محمد بن عمر بن أبي بكر بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي بدر الدين الدماميني ، ولد في الإسكندرية ، وتوفي في الهند سنة (٨٢٧هـ) كما تقدمت ترجمته .

(أو بموافق في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ وإن لم يكن له في حال الإفراد معنىً نحو : حسن بسن وشيطان ليطان) .

(و) التوكيد (المعنوي) : وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول ، وله (ألفاظ معلومة) تحفظ ، ولا يقاس عليها ألفاظ أخر

(أو) يكون أيضاً تقوية الأول (**بموافق له في الزنة**) لفظاً (**يحصل به**) أي : بذلك الموافق في الزنة (**مع التقوية**) له بالتكرار (**تزيين اللفظ وإن لم يكن له**) أي : لذلك الموافق (**في حال الإفراد**) عن المؤكد (**معنىً**) معلوم في الخارج (**نحو : حسن بسن وشيطان ليطان**) وعفريت نفريت ؛ كما مر .

(**والتوكيد المعنوي : وهو تابع يقرر**) ويحقق (**أمر المتبوع في النسبة**) أي : في نسبة الحكم إليه : بأن يرفع توهم الإسناد إلىٰ غيره ؛ وذلك يكون في النفس والعين نحو : جاء زيد نفسه أو عينه ؛ فلو اقتصرت على المؤكَّد ـ بفتح الكاف ـ . لاحتمل أن الجائي خبره أو متاعه أو رسوله بارتكاب المجاز ، فبذكر التوكيد ارتفع ذلك الاحتمال مما ظاهره الحقيقة . انتهىٰ « مجيب » .

(**أو**) يقرر أمر المتبوع في (**الشمول**) والإحاطة : بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهرة العموم ؛ كما في (كل) وتوابعه ؛ كجاء القوم كلهم ، فإنه يرفع توهم احتمال أن المجيء وقع من بعضهم ، وأسند إلى الجميع مجازاً ؛ للعلاقة ، ويمكن توهم تقدير مضاف ، فإن تقدير لفظ (بعض) اندفع بالتأكيد بـ(كل) وأخواته . انتهىٰ « يس » .

(**وله**) أي : للتوكيد المعنوي (**ألفاظ معلومة**) عندهم (**تحفظ ، ولا يقاس عليها ألفاظ أخر**) وهي الألفاظ التي سيذكرها المصنف ، قال الأندلسي : (التوكيد المعنوي علىٰ ضربين ؛ لأنه : إما أن تكون ألفاظه محصورة أو لا ، والثاني : كثير

(**وهي النفس والعين**) **ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلىٰ غير المتبوع ، ألا ترىٰ أن قولك : جاء زيد . . ظاهر في نسبة المجيء إلىٰ زيد ، ومحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه ، أو غير ذلك بارتكاب مجاز ؛ فإذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بها عنها وقلت : جاء زيد نفسه أو عينه . . ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكد .**

واسع مثل : ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ ، فالغرابيب : هو السود في المعنى الإفرادي لا في النسبة والشمول ، ومنه : ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ ،ونحو : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ، وغيرُ ذلك مما يراد من اللفظ ؛ لتمكن المعنىٰ ، ومنها الألفاظ الموضوعة لهـٰذا المعنىٰ مثل : إنَّ ، ولام التوكيد ، والمصدر المؤكد لعامله . . . إلىٰ غير ذلك) .

(**وهي**) أي : تلك الألفاظ المعلومة (**النفس والعين ، ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلىٰ غير المتبوع ، ألا ترىٰ أن قولك : جاء زيد . . ظاهر في نسبة المجيء إلىٰ زيد ، ومحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه ، أو غير ذلك**) ككتابه وغلامه ورسوله (**بارتكاب مجاز**) بالحذف ، أو مجاز عقلي من إسناد الشيء إلىٰ غير ما هو له .

(**فإذا أتيت بالنفس أو العين المعبر بها عنها**) أي : عن النفس (**وقلت : جاء زيد نفسه أو عينه . . ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل لحقيقة المؤكد**) بفتح الكاف ، قوله : (بارتكاب مجاز) أي : مجاز بحذف مضاف ، أو مجاز لغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له ، أو مجاز عقلي بالإسناد إلىٰ غير ما هو له احتمالات ثلاثة ؛ كذا في المحشي .

أقول : وكلام الشارح لا يأبىٰ هـٰذه الاحتمالات الثلاثة فقولك : جاء زيد . . يحتمل أنه علىٰ حذف مضاف ـ أي : كتابه أو رسوله ـ فيكون المجاز بالحذف ، ويحتمل أنك استعملت زيداً في كتابه مثلاً ؛ لعلاقة المجاورة فيكون المجاز لغوياً ،

(وكل ، وجميع وعامة ، وكلا وكلتا) وهـٰذه يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ؛ فإنك إذا قلت : جاء أهل مكة . . احتمل مجيء الكل وهو ظاهر ، واحتمل إرادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك : كلهم أو جميعهم أو عامتهم . . ارتفع ذلك الاحتمال المجازي ، وعلم أن المراد جميعهم ولم يتخلف منهم أحد ، وكذا إذا قلت : جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما . . أفاد ذكر (كلا وكلتا) رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى

ويحتمل أنك أسندت المجيء لزيد ؛ لكونه سبباً في مجيء كتابه مثلاً ، والواقع أن الجائي كتابه فيكون المجاز عقلياً ، فإذا قلت بعده : نفسه أو عينه . . رفعت قوة أحد هـٰذه الاحتمالات . انتهىٰ من « أبي النجا » .

قوله : (ارتفع ذلك الاحتمال المجازي) أي : قوته وثبتت الحقيقة ؛ أي : قوتها ؛ فبالتوكيد يضعف المجاز على الأقرب ولم يرتفع بالكلية ؛ لأنك إذا قلت : جاء زيد نفسه عينه . . احتمل أن يكون نفسه عينه توكيداً للمضاف المقدر ، وقيل : يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ، ويؤيد الأول : الجمع بين التوكيدين فأكثر ؛ لأنه إذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الأول . . لا حاجة إلىٰ غيره . انتهىٰ من المحشي بزيادة . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(و) منها (كل ، وجميع وعامة ، وكلا وكلتا ، وهـٰذه) الكلمات الخمس **(يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ؛ فإنك إذا قلت : جاء أهل مكة . . احتمل مجيء الكل وهو ظاهر)** اللفظ ؛ لأن ظاهره مجيء كلهم **(واحتمل إرادة مجيء علمائهم وأشرافهم بما ظاهره العموم فبقولك : كلهم أو جميعهم أو عامتهم . . ارتفع ذلك الاحتمال المجازي ، وعلم أن المراد)** مجيء **(جميعهم ولم يتخلف منهم أحد ، وكذا)** الحكم **(إذا قلت : جاء الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما . . أفاد ذكر « كلا وكلتا » رفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى**

المرأتين ، والتوكيد بجميع وعامة غريب .

(و) هـٰذه الألفاظ كلها (**يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد**) بفتح الكاف ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ؛ ليرتبط به وليدل علىٰ من هو له (**نحو : جاء الخليفة نفسه أو عينه**) وهند نفسها أو عينها ، والقوم كلهم أو جميعهم ، والقبيلة كلها ، والزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما (**ولك أن تجمع**

المرأتين ، و) أما (**التوكيد بجميع وعامة**) . . فـ (**غريب**) أي : نادر ، وهو كما قال الشارح ، إلا أن المصنف تبع ابن مالك فذكرهما ؛ لأن ابن مالك ذكر في « التسهيل » : أنه يؤكد بكل منهما ، فيقال : جاء القوم جميعهم أو عامتهم ؛ كما يقال جاؤوا كلهم والمعنىٰ واحد ، وفي « الإفصاح » أن المبرد يفسر عامة بأكثر لا بجميع ، وأنه خالف سيبويه في ذلك ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكون بدل (كل) لا توكيداً ، ويفيد تخصصاً لا تعميماً ، والتاء فيها بمنزلتها في نافلة ، فتصلح مع المذكر والمؤنث . انتهىٰ « كواكب » .

(**وهـٰذه الألفاظ**) الموضوعة للتوكيد المعنوي (**كلها يجب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد ـ بفتح الكاف ـ إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ؛ لترتبط**) تلك الألفاظ (**به**) أي : بذلك الضمير المؤكد (**ولتدل**) تلك الألفاظ (**علىٰ من**) أي : علىٰ مؤكد (**هو**) أي : ذلك الضمير عائد (**له**) أي : لذلك المؤكد به ، وفي بعض النسخ (**ليرتبط به**) أي : ليحصل الربط بذلك الضمير بين المؤكد والمؤكد (**وليدل**) ذلك الضمير (**علىٰ من هو**) أي : علىٰ مؤكد هو ؛ أي : ذلك الضمير عائد (**له**) والأولىٰ أوضح ، تقول في بيان أمثلة اتصالها بالضمير (**نحو : جاء الخليفة نفسه أو عينه ، و**) جاءت (**هند نفسها أو عينها ، والقوم كلهم أو جميعهم ، والقبيلة كلها ، والزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، ولك أن تجمع**) في التوكيد

بينهما) أي : النفس والعين (**بشرط أن تقدم النفس**) على العين ؛ لأن النفس هي الجملة ، والعين مستعارة لها فتقول : جاء زيد نفسه عينه (**ويجب إفراد النفس والعين**) والأولىٰ إفرادهما (**مع المفرد**) المذكر والمؤنث ؛ إذ يؤكد بهما كما تقدم (**وجمعهما**) جمع قلة (**علىٰ أفعل**) بضم العين (**مع المثنى**) المذكر والمؤنث ، أو ما في معناه . . . .

(**بينهما** ؛ **أي** :) بين (**النفس والعين** : **بشرط أن تقدم النفس على العين** ؛ **لأن النفس هي الجملة**) أي : الجثة والذات (**والعين مستعارة لها**) أي : للذات ؛ أي : لأن لفظ (النفس) هي حقيقة في الذات ، والعين مستعارة من الجارحة المخصوصة ؛ وهي الباصرة للذات من إطلاق اسم الجزء على الكل ؛ لعلاقة الجزئية والكلية ، فالحقيقية مقدمة على المجاز طبعاً وكذا وضعاً (**فتقول**) في مثال جمعهما : (**جاء زيد نفسه عينه** ، **ويجب إفراد النفس والعين** ، **والأولىٰ**) للمصنف أن يقول : (**إفرادهما**) بالضمير ؛ لأن المقام مقام الإضمار لتقدم المرجع ؛ أي : إفراد لفظهما عن علامة التثنية والجمع (**مع**) المؤكد (**المفرد**) سواء (**المذكر**) منه (**والمؤنث**) في ذلك (**إذ يؤكد**) المفرد (**بهما**) وذلك (**كما تقدم**) أي : كالمثال الذي تقدم في المتن بقوله : (جاء الخليفة نفسه أو عينه) ، (**و**) يجب (**جمعهما**) أي : جمع النفس والعين (**جمع قلة**) وهو ما كانت أفراد ما صدقه من ثلاثة إلىٰ تسعة ، لا جمع كثرة ؛ وهو ما كانت أفراده من عشرة إلىٰ ما لا نهاية ؛ كعيون ونفوس ؛ أي : جمع قلة كان (**علىٰ**) خصوص وزن (**أفعل بضم العين**) لا علىٰ أفعال ؛ كأنفاس وأعيان ، فقوله : (علىٰ أفعل) قيد في قيد ، فخرج بقوله : (جمع قلة) ما كان علىٰ وزن جمع كثرة ؛ كنفوس وعيون ، وبقوله : (علىٰ أفعل) جمع قلة كان علىٰ وزن (أفعال) كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (**مع المثنى المذكر والمؤنث** ، **أو**) مع (**ما في معناه**) أي : معنى المثنىٰ ؛

(و) مع (**الجمع**) كذلك (**تقول**) في تثنية المذكر : (**جاء الزيدان**) أو زيد وعمرو (**أنفسهما أو أعينهما**) وفي تثنية المؤنث : جاءت الهندان أو هند وسعدىٰ أنفسهما أو أعينهما ، وكان القياس نفساهما أو عيناهما ؛ لـكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحىٰ ؛ كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكر : (**جاء الزيدون**) أو زيد وعمرو وبكر (**أنفسهم أو أعينهم**) وفي جمع المؤنث : جاءت الهندات أو هند وسعدىٰ وسلمىٰ أنفسهن أو أعينهن (**وجمعهما**

كالمتعاطفين (**ومع الجمع كذلك**) أي : المذكر والمؤنث ، أو ما في معناه ؛ أي : معنى الجمع ؛ كالمتعاطفات (**تقول في**) تأكيد (**تثنية المذكر**) أو ما في معناه : (**جاء الزيدان أو زيد وعمرو أنفسهما أو أعينهما** ، **وفي**) تأكيد (**تثنية المؤنث**) أو ما في معناه (**جاءت الهندان أو هند وسعدىٰ أنفسهما أو أعينهما** ، **وكان القياس**) أي : قياس المؤكد على المؤكد أن يقال في المؤكد : (**نفساهما أو عيناهما** ؛ **لـكنهم**) أي : لـكن العرب أو النحاة (**عدلوا**) في وضع الكلمات العربية أو في أحكامهم النحوية (**عن ذلك**) أي : عن نفساهما وعيناهما ؛ أي : عدلوا عن تثنيتهما إلىٰ جمعهما (**في اللغة الفصحىٰ**) أي : المشتملة على الفصاحة (**كراهة**) أي : لأجل كراهة (**اجتماع تثنيتين**) تثنية النفس والعين ، وتثنية الضمير (**فيما**) أي : في أي تركيب كان (**هو**) أي : ذلك التركيب (**كالشيء الواحد**) أي : كالكلمة الواحدة في عدم استغناء أحدهما عن الآخر ؛ وهو المضاف والمضاف إليه .

(**وتقول في**) تأكيد (**جمع المذكر**) أو ما في معناه : (**جاء الزيدون أو زيد وعمرو وبكر أنفسهم أو أعينهم** ، **و**) تقول (**في**) تأكيد (**جمع المؤنث**) أو ما في معناه : (**جاءت الهندات أو هند وسعدىٰ وسلمىٰ أنفسهن أو أعينهن** ، **وجمعهما**)

علىٰ أفعل مع الجمع واجب) ومع المثنىٰ راجح لا واجب كما هو قضية كلامه ؛ بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما أو نفساهما أو عيناهما ، والحاصل : أن لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الإفراد والجمع ، وأما في التثنية . . فيجوز فيه الجمع والإفراد والتثنية ، وكل وجه أفصح مما بعده .

أي : جمع النفس والعين (**علىٰ**) وزن (**أفعل مع**) تأكيد (**الجمع**) مذكراً كان أو مؤنثاً (**واجب**) لا يجوز العدول عنه .

(**و**) جمعهما (**مع**) تأكيد (**المثنىٰ راجح**) على الإفراد ؛ أي : جائز مع رجحانه (**لا واجب**) متحتم (**كما هو**) أي : كما كون جمعه راجحاً مع المثنىٰ .

(**قضية كلامه**) أي : مقتضىٰ كلام المصنف حيث ذكر وجوب جمعهما في الجمع ، وترك ذكر وجوب جمعهما في المثنىٰ (**بل يجوز معه**) أي : مع المثنىٰ (**إفرادهما وتثنيتهما نحو : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما**) في إفرادهما (**أو**) جاء الزيدان (**نفساهما أو عيناهما**) في تثنيتهما (**والحاصل**) أي : حاصلُ ما ذكره المصنف : (**أن لفظ النفس والعين طبق المؤكَّد**) بفتح الكاف ؛ أي : مطابقه (**في الإفراد**) مع المفرد (**و**) في (**الجمع**) مع الجمع (**وأما**) لفظهما (**في التثنية**) أي : مع المثنىٰ (. . **فيجوز فيه**) أي : في لفظهما (**الجمع**) أي : جمع لفظهما فتقول : جاء الزيدان أنفسهما أو أعينهما (**والإفراد**) فتقول : جاء الزيدان نفسهما أو عينهما (**والتثنية**) فتقول : جاء الزيدان نفساهما أو عيناهما .

(**وكل وجه**) من هـٰذه الأوجه الثلاثة الجارية في لفظ النفس والعين مع المثنىٰ (**أفصح مما بعده**) أي : فجمعهما أفصح من الإفراد ، والإفراد أفصح من التثنية .

قلت : وما اقتضاه كلام المصنف من عدم وجوب جمع النفس والعين في توكيد المثنىٰ . . هو الذي صرح به ابن مالك في « التسهيل » ، وجزم به ابن هشام في

(وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أي : بكل منها (المفرد) المذكر والمؤنث إن تجزأ بعامله نحو : اشتريت العبد كله والأمة جميعها ؛ لأنها لرفع توهم إرادة الخصوص فلا بد من القيد المذكور ؛ ليمكن توهم إرادة البعض بالكل فلا يقال : جاء زيد كله لعدم الفائدة ؛ لأن زيداً لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله

« القطر » ، وقال في « الجامع وشرحه » : (وصرح به ابن مالك وولده بتثنية النفس والعين في توكيد المثنىٰ نحو : قام الزيدان نفساهما أو عيناهما) ، ومنع ذلك أبو حيان وقال : (إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين) انتهىٰ .

لـٰكن قال في « شرح الشذور » : (إذا أكد المثنىٰ بالنفس أو العين . . ففيهما ثلاث لغات : أفصحها : الجمع ، ودونه الإفراد ، ودون الإفراد التثنية ، وهي الأوجه الجائزة في قطعت رؤوس الكبشين) انتهىٰ .

قال العصامي : (وإنما اختير الجمع على الإفراد ؛ لأن التثنية جمع في المعنى) انتهىٰ « كواكب » .

(وكل وجميع وعامة يؤكد بها ؛ أي : بكل منها المفرد المذكر والمؤنث إن تجزأ) وانقسم ذلك المفرد **(بعامله)** أي : بالنظر إلىٰ عامله ؛ كالشراء والبيع وإن لم يتجزأ بالنظر إلىٰ ذاته **(نحو : اشتريت العبد كله و)** بعت **(الأمة جميعها)** وإنما قلنا يؤكد به المفرد إن تجزأ **(لأنها)** أي : لأن هـٰذه الألفاظ الثلاثة ؛ أعني : كلاً وجميعاً وعامةً موضوعة **(لرفع توهم إرادة الخصوص)** بما ظاهره العموم **(فلا بد)** ولا غنىٰ في صحة التأكيد بها المفرد **(من القيد المذكور)** بقولنا : إن تجزأ بعامله **(ليمكن)** رفع **(توهم إرادة البعض بالكل)** أي : إرادة بعض المفرد بكله **(فلا يقال : جاء زيد كله لعدم الفائدة)** في هـٰذا الكلام **(لأن زيداً لا يتجزأ بنفسه)** أي : بالنظر إلىٰ نفسه وذاته **(ولا بـ)** النظر إلىٰ **(عامله)** الذي هو المجيء ، بخلاف شراء العبد والأمة .

(**والجمع**) المذكر والمؤنث ؛ لصحة قيام الحكم ببعض أجزائه (**ولا يؤكد بها المثنى**) استغناءً بكلا وكلتا (**تقول : جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته ، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها ، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن ، و**) أما (**كلا وكلتا**) . . فإنما (**يؤكد بهما المثنىٰ**) خاصة ؛ لأنهما مثنيان معنىً فلا يستعملان في المفرد والجمع ، وإنما يؤكد بهما المثنىٰ إن صح حلول المفرد محله ؛ ليمكن توهم إرادة البعض بالكل (**نحو : جاء الزيدان كلاهما ، وجاءت الهندان كلتاهما**)

(**و**) يؤكد بها ؛ أي : بتلك الألفاظ الثلاثة السابقة (**الجمع المذكر والمؤنث ؛ لصحة قيام الحكم**) المفهوم من العامل (**ببعض أجزائه**) أي : أجزاء الجمع وأفراده دون بعض ؛ كما في قولك : جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم .

(**ولا يؤكد بها**) أي : بهٰذه الألفاظ الثلاثة (**المثنى ؛ استغناء**) عن التأكيد بها بتأكيده (**بكلا وكلتا ، تقول**) في مثال تأكيد المفرد بهٰذه الثلاثة : (**جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته ، وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها ، و**) تقول في مثال الجمع المذكر : (**جاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم ، و**) في مثال جمع المؤنث (**جاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن ، وأما كلا وكلتا . . فإنما يؤكد بهما المثنىٰ خاصة**) وما في معناه ، وقوله : (**خاصة**) منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً تقديره : خص المثنىٰ بهما خاصةً ؛ أي : خصوصاً فلا يؤكدان غيره من الجمع والمفرد (**لأنهما**) أي : لأن كلا وكلتا (**مثنيان معنىً**) أي : في المعنىٰ (**فلا يستعملان في المفرد والجمع**) لعدم المطابقة (**وإنما يؤكد بهما**) أي : بكلا وكلتا (**المثنىٰ إن صح حلول المفرد**) بالنظر إلىٰ عامله (**محله**) أي : محل المثنىٰ (**ليمكن**) رفع (**توهم إرادة البعض بالكل**) مثال تأكيد المثنىٰ بكلا وكلتا (**نحو : جاء الزيدان كلاهما ، وجاءت الهندان كلتاهما**) ، وقوله :

فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ؛ إذ لا يحتمل إرادة أحدهما ، ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما (**وإذا أريد تقوية التأكيد**) عند احتياج المقام إليه (. . **فيجوز أن يؤتىٰ بعد كله**) أي : بعد لفظة (كله) (**بأجمع ، وبعد كلها بجمعاء ، وبعد كلهم بأجمعين ، وبعد كلهن بجمع**

(**فلا يقال**) مفرع علىٰ قوله : (**إن صح حلول المفرد محله**) أي : لعدم صحة حلول المفرد محله لا يقال : (**اختصم الزيدان كلاهما ؛ إذ لا يحتمل إرادة أحدهما**) لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين .

(**ولا بد**) أيضاً (**مع ذلك**) أي : مع صحة حلول المفرد محله من (**أن يتحد معنى**) العامل (**المسند إلى المؤكَّد**) بفتح الكاف (**فلا يقال : مات زيد وعاش عمرو كلاهما**) لعدم اتحاد معنى العامل المسند إلى المؤكد ؛ لأن المسند إلىٰ زيد الموت ، والمسند إلىٰ عمرو العيش ، ثم المراد بالمثنىٰ هنا : ما دل على اثنين ، فيدخل فيه نحو : جاء زيد وعمرو كلاهما ؛ وجاءت زينب وهند كلتاهما .

(**وإذا أريد تقوية التأكيد**) والمبالغة فيه (**عند احتياج المقام إليه**) أي : إلى التقوية ؛ كأن كان في المقام إيهام شيء غير مراد ، فزيد في التأكيد ؛ لدفع ذلك الإيهام ، والفاء في قوله : (. . **فيجوز**) رابطة لجواب إذا جوازاً ؛ كما في « التتمة » أي : إذا أريد تقوية التأكيد يجوز (**أن يؤتىٰ بعد كله** ؛ **أي : بعد لفظة كله بأجمع**) بفتحتين بينهما جيم ساكنة (**وبعد**) لفظة (**كلها بجمعاء**) بوزن (حمراء) مؤنث أجمع ؛ كأحمرم وحمراء (**وبعد كلهم بأجمعين ، وبعد كلهن بجمع**) علىٰ وزن (زحل) فكل من (أجمع وجمعاء وجمع) ممنوعة من الصرف ؛ للتعريف المقدر فيهن ووزن الفعل في أجمع ، والتأنيث بالألف الممدودة في جمعاء والعدل في جمع ؛ لأنه معدول عن جمع بضم الجيم وسكون الميم ؛ كحمر وحمراء . انتهىٰ « سجاعي » .

قال الله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ، وتقول : **جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والنساء كلهن جمع**) ، ولما كان الغالب في هٰذه الألفاظ ألا يؤكد بها إلا بعد (كل) . . جيء بها غير مضافة إلىٰ ضمير المؤكد كما مثل ، والتوكيد بها بعد (كل) توكيد بالمرادف نحو : أكتعين أو أبصعين ،

مثال التقوية بـ(أجمعين) بعد (كلهم) نحو ما (**قال الله تعالىٰ** : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾) ، قال بعضهم : (فائدة : ذكر أجمعون بعد كلهم : رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد ؛ بل سجدوا في أوقات مختلفة ، فـ« كل » تفيد : رفع احتمال الخصوص بما ظاهره العموم ، و« أجمع » تفيد : رفع احتمال التفرق ؛ لأنه بمعنىٰ مجتمعين لا متفرقين) انتهىٰ من « الكواكب » باختصار .

(**وتقول**) في مثال المفرد المذكر : (**جاء الجيش كله أجمع ، و**) في مثال المفردة المؤنثة : جاءت (**القبيلة كلها جمعاء ، و**) في مثال الجمع المؤنث : جاء (**النساء كلهن جمع ، ولما كان الغالب**) والكثير على الألسنة (**في هٰذه الألفاظ**) الثلاثة (أجمع جمعاء جمع) ، (**ألا يؤكد بها إلا بعد**) لفظة (« **كل** » . . **جيء بها**) أي : بهٰذه الألفاظ الثلاثة (**غير مضافة إلىٰ ضمير**) يعود على (**المؤكَّد**) بفتح الكاف ؛ وذلك (**كما مثل**) أي : كما ذكر من أمثلتها غير مضافة إلى الضمير ؛ استغناء عنه بضمير كله .

(**والتوكيد بها**) أي : بهٰذه الألفاظ الثلاثة (**بعد**) لفظة (« **كل** » **توكيد بالمرادف**) أي : بالموافق لكل في المعنىٰ ؛ لأنها كلفظ (كل) موضوعة لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم حالة كونها (**نحو : أكتعين أو أبصعين**) أو أبتعين في كونها مرادفة لـ(أجمعين) أي : في كون التأكيد بهما بعد (أجمعين) تأكيداً بالمرادف لـ(أجمعين) فيكون التأكيد بهما بعد (أجمعين) تأكيداً بالمرادف

وسيأتي ، وقيل : إن (كل) ترفع احتمال التخصيص ، و(أجمع) يرفع احتمال التفريق ، ورد بقوله تعالىٰ : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت (وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي : بكل منها استقلالاً ؛ أي : (بدون كل) وهو وإن كان كثيراً في نفسه لـٰكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كل (نحو : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾) ، ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ،

(وسيأتي) فيما بعد ذكر (أكتعين أبتعين أبصعين) ، (وقيل : إن) لفظ (« كل » ترفع احتمال التخصيص) فيما ظاهره العموم (و« أجمع » يرفع احتمال التفريق) في أوقات متعددة وليسا بمرادفين (ورد) هـٰذا القيل (بقوله تعالىٰ : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت) بل يدل على التفريق في أوقات متعددة ، وقد يقال : هي دالة في قوله تعالىٰ : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، على اتحاد الوقت ؛ لأن المراد به في الآية جميع أيام الدنيا ؛ بدليل قوله تعالىٰ بعده : ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴾ ، فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال الفراء والمازني والمبرد بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل . انتهىٰ « كواكب » .

(وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع ؛ أي : بكل منها استقلالاً ؛ أي : بدون كل) أي : من غير ذكر لفظة (كل) قبلها (وهو) أي : التأكيد بهـٰذه الألفاظ من غير سبق كل (وإن كان كثيراً) في كلامهم (في نفسه لـٰكنه) أي: لـٰكن التأكيد بها من غير سبق كل عليها (قليل بالنسبة) والاعتبار (إلى التوكيد بها مع كل) أي : فالتوكيد بها مع (كل) أكثر من التوكيد بها بلا سبق (كل) مثال التأكيد بها بلا سبق كل (نحو) قوله تعالىٰ: (﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾)، ونحو: (﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾) ، ونحو: (﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾) ، ونحو : (﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ،

قال الدماميني : (وما صرح به في « المغني » من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بـ« كل ».. سهو) .

(وقد يؤتىٰ بعد أجمع بتوابعه ؛ وهي أكتع وأبصع) بالصاد المهملة **(وأبتع نحو : جاء)** الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، وجاء **(القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)** والجميع توكيد للمؤكد السابق ؛ كالصفات المتوالية ، وقيل : كل منها توكيد لما قبله **(وهي)** أي : ألفاظ التوكيد **(بمعنىً واحد)** أي : متحدة المعنىٰ ....

قال الدماميني : وما صرح به) ابن هشام **(في « المغني » من أنه)** أي : من أن الشأن والحال **(إنما يؤكد بأجمع وأخواته)** أي : نظائره في المعنىٰ ؛ وهو أكتع أبتع أبصع **(بعد التوكيد بـ« كل ».. سهو)** وغفلة منه عن هٰذه الآيات المذكورة آنفاً ؛ لأنها ترد عليه .

(وقد يؤتىٰ بعد أجمع بتوابعه ؛ وهي أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع وتقلص لحرارة أصابته كحرارة النار **(وأبصع بالصاد المهملة)** من البصع ؛ وهو العرق المجتمع **(وأبتع)** من البتع ؛ وهو طول العنق ؛ كما سبق كله في « التتمة » ، مثالها **(نحو : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع ، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون ، والجميع)** أي : وجميع هٰذه الألفاظ **(توكيد للمؤكَّد السابق)** أي : المذكور قبل كل حالة كونها **(كالصفات المتوالية)** أي : المتتابعة من غير فصل بينها بعاطف ، فإنها كلها تابعة للمنعوت المذكور أولاً .

(وقيل : كل منها توكيد لما قبله ، وهي ؛ أي : ألفاظ التوكيد) المعنوي من **(كل)** وما بعده **(بمعنىً واحد ؛ أي : متحدة المعنىٰ)** لأنها وضعت لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم .

(ولذلك لا يعطف بعضها علىٰ بعض) إذا اجتمعت ؛ بل تورد متتابعة من غير فصل (لأن الشيء الواحد لا يعطف علىٰ نفسه) بخلاف الصفات يجوز أن تتعاطف لتعدد معانيها ، وقد أفهمت عبارته : أنه لا يجوز تقدم توابع (أجمع) عليه وهو كذلك ؛ لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية ، وذكرها دونه ضعيف ؛ لعدم ظهور دلالتها علىٰ معنى الجمعية ؛ بل قيل : لا معنىٰ لها في حال الإفراد ،

(ولذلك) أي : ولأجل كونها متحدة المعنىٰ (لا يعطف بعضها علىٰ بعض إذا اجتمعت ؛ بل تورد متتابعة من غير فصل) بينها بعاطف ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لأن العطف يوهم تعدد المعاني ، وهـٰذه معناها واحد فلا يحسن عطف بعضها علىٰ بعض (لأن الشيء الواحد لا يعطف علىٰ نفسه بخلاف الصفات) فإنه (يجوز أن تتعاطف) بعضها علىٰ بعض (لتعدد معانيها ، وقد أفهمت عبارته) أي : عبارة المصنف حيث قال : (وقد يؤتىٰ بعد أجمع بتوابعه) (أنه) أي : أن الشأن والحال (لا يجوز تقدم توابع « أجمع » عليه) أي : علىٰ (أجمع) (وهو) أي : الحكم المعلوم في توابعه في الخارج كائن (كذلك) أي : كما أفهمته عبارته (لأنه) أي : لأن تأخرها عنه (أدل) أي : أكثر دلالة (على المقصود) من تقدمها عليه (وهو) أي : المقصود منها (الجمعية) أي : الدلالة على الجمعية والإحاطة ؛ أي : دلالة المؤكد علىٰ جميع أفراده ، والإحاطة بها (وذكرها) أي : ذكر هـٰذه التوابع (دونه) أي : بدون ذكر (أجمع) (ضعيف) أي : قول ضعيف (لعدم ظهور دلالتها علىٰ معنى الجمعية) والإحاطة استقلالاً (بل قيل : لا معنىٰ لها في حال الإفراد) والجمهور علىٰ أنه لا يؤكد بها إلا بعد (أجمع) ، وأجازه الكوفيون وابن كيسان ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

يـا ليتنـي كنـت صبيـاً مـرضعـاً تحملنـي الـذلفـاء حـولاً أكتعـا

وهـٰذا البيت (من الرجز) بلا نسبة إلىٰ قائله ، و(الذلفاء) وصف لمؤنث

وكما يؤتىٰ بعد (أجمع) بما ذكر يؤتىٰ بعد (جمعاء) : بكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وبعد (جمع) : بكتع وبصع وبتع ، وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الإتيان بها علىٰ هـٰذا النمط ، ومجيئها علىٰ خلافه نادر .

(والتوكيد) أي : المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في رفعه) . .

الأذلف ، مأخوذ من الذلف بالتحريك ؛ وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة ، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة (حولاً) أي : عاماً (أكتعا) أي : تاماً كاملاً ، والشاهد فيه قوله : (أكتعا) حيث إنه أكد حولاً بدون أن يأتي قبلها بـ(أجمع) ، وفيه شاهد آخر وهو قوله : (حولاً أكتعاً) حيث أكد النكرة وهو حول بـ(أكتعا) وهو مذهب الكوفيين من جواز توكيدها إذا كانت محدودة : بأن يكون لها أول وآخر معروفان ؛ كيوم وشهر وعام وحول وغير ذلك ، والبصريون يأبون ذلك مطلقاً ، سواء كانت محدودة أو غير محدودة . انتهىٰ من هامش « الكواكب » .

(**وكما يؤتىٰ بعد « أجمع » بما ذكر**) من الألفاظ الثلاثة (**يؤتىٰ بعد « جمعاء »** : **بكتعاء وبصعاء وبتعاء ، وبعد « جمع »** : **بكتع وبصع وبتع ، وظاهر كلام بعضهم**) أي : بعض النحاة (**أنه يتعين**) أي : يجب (**الإتيان بها**) أي : بهـٰذه الألفاظ الثلاثة (**علىٰ هـٰذا النمط**) أي : علىٰ هـٰذا الترتيب ، فتقدم مادة أكتع ثم أبصع ثم أبتع ؛ وهو الأصح .

(**ومجيئها علىٰ خلافه**) أي : علىٰ خلاف هـٰذا الترتيب (**نادر**) أي : قليل شاذ ، وقيل : هو راجح لا واجب ، وجزم به ابن مالك في « التسهيل » ، وقيل : لا ترتيب بين (أبصع وأبتع) خاصة ، فيجوز تقديم أيهما شئت على الآخر ، وعليه ابن هشام كابن عصفور ، والأصح : أنه لا يجوز استعمال شيء من (أجمع) وتوابعه في غير التأكيد .

(**والتوكيد** ؛ **أي** : **المؤكد ـ بكسر الكاف ـ** : **تابع للمؤكَّد ـ بفتحها ـ في رفعه**

إن كان مرفوعاً (**ونصبه**) إن كان منصوباً (**وخفضه**) إن كان مخفوضاً (**وتعريفه**) إن كان معرفة ، ولم يقل : وتنكيره ؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها لضمير المؤكد لفظاً ، وما لم يضف منها . . فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية ، وإذا كان كذلك . . فلا تجري إلا على المعارف (و) لهٰذا (**لا يجوز توكيد النكرة**) بها (**عند البصريين**) مطلقاً ، وأجازه بعض الكوفيين إن كانت النكرة محدودة ؛ كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل علىٰ مدة معلومة المقدار ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة ؛ كصمت أسبوعاً كله ، وعليه جاء قوله :

يا ليت عدة حول كله رجب

إن كان مرفوعاً ، ونصبه إن كان منصوباً ، وخفضه إن كان مخفوضاً ، وتعريفه إن كان معرفة ، ولم يقل) المصنف : (و) في (تنكيره ؛ **لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها لضمير المؤكد لفظاً ، وما لم يضف منها**) لفظاً (. . **فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية ، وإذا كان كذلك . . فلا تجري إلا على المعارف ، ولهٰذا**) أي : ولأجل كون ألفاظ التوكيد كلها معارف (**لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين مطلقاً**) أي : سواء أفاد توكيدها : بأن كانت النكرة محدودة أم لا (**وأجازه**) أي : أجاز توكيد النكرة بهٰذه الألفاظ (**بعض الكوفيين**) والأخفش (**إن كانت النكرة محدودةً ؛ كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل علىٰ مدة معلومة المقدار ، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة**) ككل (**كصمت أسبوعاً كله**) لإفادته ؛ لأن من قال : صمت أسبوعاً . . قد يريد جميع الأسبوع وقد يريد أكثره ؛ **ففي قوله** احتمال يرفعه التوكيد .

(**وعليه**) أي : علىٰ هٰذا المذهب (**جاء قوله**) أي : قول الشاعر ؛ وهو عبد الله بن مسلم الهذلي ، والبيت (من البسيط)

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   (**يا ليت عدة حول كله رجب**)

وفي بعض الرواية (يا عدة شهر كله رجب) قال ابن هشام : (وهو تحريف) ، قال الأزهري : (لأن المعنىٰ يفسد عليه ؛ لأن الشاعر تمنىٰ أن يكون عدة الحول من أوله إلىٰ آخره رجباً ، قال لِمَا رأىٰ فيه من الخيرات ، ولا يصح فيه أن يتمنَّىٰ أن يكون عدة شهر كله رجب ؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتىٰ يتمنىٰ أن يكون كله رجب) انتهىٰ .

[اللغة] : (شاقه) أي : أعشقه وأعجبه ويروىٰ (ساقه) من السوق .

الإعراب : (لـٰكن) : حرف نصب واستدراك ، الهاء : اسمه (شاق) : فعل ماض ، الهاء : مفعول به (أن) : حرف نصب ومصدر (قيل) : فعل ماض مغير الصيغة في محل النصب بـ(أن) المصدرية مبني على الفتح (ذا) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ (رجب) : خبره ، والجملة الاسمية في محل الرفع نائب فاعل لـ(قيل) علىٰ أنه مقول محكي ، وجملة (قيل) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ أنه فاعل لـ(شاقه) تقديره : لـٰكنه شاقه وأعجبه قول الناس هـٰذا الشهر رجب ، وجملة (شاق) من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر لـٰكن ، ولـٰكنه خبرٌ سببي تقديره : لـٰكنه شائق إياه قولُ الناس هـٰذا الشهر القابلُ شهرُ رجبَ (يا) : حرف تنبيه أو حرف نداء ، والمنادىٰ محذوف تقديره : يا قوم (ليت) : حرف تمن ونصب (عدة) : اسم ليت وهو مضاف (حول) : مضاف إليه مجرور (كله) : توكيد لـ(حول) مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، والهاء مضاف إليه (رجب) : خبر ليت مرفوع ، والمعنىٰ : يا قوم أتمنىٰ كون شهور الحول كلها رجباً ؛ لما فيه من الخيرات من العبادات والصدقات .

والشاهد في قوله : (حول كله) حيث أكد النكرة وهي حول بـ(كل) علىٰ مذهب الكوفيين ، والبصريون يمنعون ذلك ويؤولون البيت : بأن (كله) : مبتدأ ،

بخلاف صمت زمناً كله ؛ لانتفاء الشرط الأول ، وبخلاف نحو : صمت شهراً نفسه ؛ لانتفاء الشرط الثاني ، واختاره ابن مالك ، وصححه ابن هشام في « توضيحه » ، ولم يتعرض المؤلف للجزم ؛ إذ لا مدخل له هنا ؛ لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكد بها إلا الأسماء .

و(رجب) : خبره ، والجملة الاسمية خبر ليت .

(بخلاف صمت زمناً كله) فلا يجوز اتفاقاً **(لانتفاء الشرط الأول)** وهو كون النكرة محدودة ؛ لأن الزمن وقتٌ مجهولٌ ليس له بداية ولا نهاية **(وبخلاف نحو : صمت شهراً نفسه)** فإنه لا يجوز اتفاقاً **(لانتفاء الشرط الثاني)** وهو كون التوكيد من ألفاظ الإحاطة ؛ لأن النفس ليست من ألفاظ الإحاطة بل هي لرفع توهم الإسناد إلىٰ غير المتبوع ؛ كما مر .

(واختاره) أي : واختار هـٰذا المذهب مذهب الكوفيين المُجَوِّزُ تأكيدَ النكرة بشرطين **(ابن مالك)** في جميع كتبه لصحة السماع ، ولأن فيه فائدة ؛ لأن من قال : صمت شهراً.. قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ؛ ففي قوله احتمال يرفعه التأكيد .

(وصححه) أي : وصحح هـٰذا المذهب **(ابن هشام في « توضيحه »)** وقال في « الأوضح » : (وهـٰذا المذهب هو الصحيح) ، واستدل عليه بقول عائشة : (ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كله إلا رمضان) ، وبالبيت المذكور **(ولم يتعرض المؤلف)** أي : لم يذكر في أوجه إعراب التوكيد **(للجزم ؛ إذ لا مدخل له)** أي : للجزم **(هنا)** أي : في التوكيد المعنوي **(لأن الألفاظ المذكورة)** في التوكيد المعنوي **(لا يؤكد بها إلا الأسماء)** المعارف ؛ لأن كلها أسماء معارف .

* * *

باب البدل

[ص] : هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ، وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل . . تبعه . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله ونفعنا بعلومه آمين :

(باب البدل)

والتعبير به : اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه بـ(الترجمة والتبيين والتكرير) ، (هو) أي : البدل لغةً : العوض ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ ، أي : أن يُعوِّضَنا فهو مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : المُبْدَل ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : هو (التابع المقصود بالحكم) المفهوم من العامل دون متبوعه ، بلا واسطة بينه وبين متبوعه ، فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع ، والمقصود بـ(الحكم) فصلٌ أول أخرج عطف البيان والنعتَ والتوكيدَ ؛ لأنها مكملات للمقصود وليست مقصودة ، و(بلا واسطة) فصل آخر أخرج عطف النسق ، وظاهر هـٰذا التعريف المذكور : أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم ، وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل ؛ لأن ذكر المقصود بالحكم والنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ، ولهـٰذا كان في حكم تقرير العامل عند الجمهور ولا ينوىٰ بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين المبدل منه في حكم الطرح : إنما يعنون به من جهة المعنىٰ غالباً دون اللفظ ؛ بدليل جواز : ضربت زيداً رأسه ؛ إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لم يكن للضمير ما يعود إليه ، قاله ابن عنقاء .

ثم البدل يدخل : الأسماء والأفعال ، وحكمه : التشريك في الإعراب ، ولهـٰذا قال المصنف (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل . . تبعه) أي : تبع البدل

في جميع إعرابه .

والبدل علىٰ أربعة أقسام : **الأول** : بدل الشيء من الشيء ،

المبدل منه (**في جميع إعرابه**) أي : في جميع إعراب المبدل منه ؛ من رفع ونصب وخفض في الاسم ، ومن رفع ونصب وجزم في الفعل ، وعامله : مقدر من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيراً إن كان حرف جر فيوافق متبوعه في واحد ممَّا ذُكِر ، فقوله : (تبعه في جميع إعرابه) أي : في واحد مما ذكر إن كان له إعراب : لفظاً أو محلاً أو تقديراً ، وهـٰذا حيث لم يقطع ؛ فإن قطع . . فيقال له حينئذ : بدل مقطوع . انتهىٰ من « عبد المعطي » .

(**والبدل**) المصطلح عليه عند النحاة من حيث هو هو (**علىٰ أربعة أقسام**) على المشهور ، ومقابله : أنها خمسة أقسام ؛ بزيادة بدل الكل من البعض ؛ كقوله :

كـأنـي غـداة البَيْـن يـوم تحملـوا ... لدىٰ سمرات الحي ناقف حنظل

حيث أبدل (يوم) وهو من الكل من (غداة) ، وهو من البعض ، ونفاه الجمهور ، وتأولوا البيت : بأن اليوم بمعنى الوقت فهو : من بدل الكل من الكل ، وقوله : (تحملوا) أي : ارتحلوا من باب (تفعل) ، و(ناقف حنظل) من يخرج حب الحنظل . انتهىٰ « سم » انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**الأول**) منها : (**بدل الشيء من الشيء**) أي : بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا عليه ؛ أي : في المعنىٰ ، وإنما فسرنا الشيء بذلك ؛ دفعاً للاعتراض على المتن بأن قوله : (بدل الشيء من الشيء) صادق بالأنواع الأربعة ؛ فإن بدل البعض من الكل يصدق عليه : أنه بدل الشيء من الشيء ، وكذا بدل الاشتمال ، ففسرنا ذلك : بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وضابط هـٰذا البدل : أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول وإن تغاير مفهوماهما

ويقال له : بدل الكل من الكل نحو : جاء زيد أخوك ، قال الله تعالىٰ : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ ،

نحو : جاء زيد أخوك ، فإن المراد بالأخ هو زيد ، وإن كان بين الأخ وزيد عموم وخصوص مطلق . . فمفهومهما متغايران . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(**ويقال له**) أي : لهٰذا القسم الأول : (**بدل الكل من الكل**) ، وسماه ابن مالك : البدل المطابق ؛ أي : الموافق لمعنى البدل منه ، قال : (لأن هٰذه العبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنىٰ ، بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل ، فإنها لا تصدق إلا علىٰ ذي أجزاء) ، وهٰذا يقع في اسم الله تعالىٰ ، والله تعالىٰ منزه عن الأجزاء ؛ فالعبارة الجيدة أن يقال : بدل موافق من موافق ، أو بدل الشيء من الشيء ، أو البدل المطابق ، ثم إدخال المصنف (أل) علىٰ كل مبني علىٰ ما وقع لكثيرين ، وهو معترض بقول بعض الأئمة : لا يجوز إدخال (أل) علىٰ كل وبعض عند الجمهور ، قال ابن خالويه في كتابه : (ليس يغلط كثير من الخواص بإدخال (أل) علىٰ كل وبعض وليس من لغة العرب ؛ لأنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ وبذلك نزل القرآن) ، وفي « القاموس » : (وكل وبعض معرفتان لم تجىء عن العرب بالألف واللام ؛ وهو جائز) انتهىٰ من « الكواكب » .

مثاله (**نحو : جاء زيد أخوك**) ، وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (زيد) : فاعل (أخو) : بدل من (زيد) بدل كل من كل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه الواو ؛ لأنه من الأسماء الستة (أخو) : مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، فزيد وأخوك يصدقان علىٰ ذات واحدة ، ومفهوماهما مختلفان ، ونحو ما (**قال**) ـه (**الله تعالىٰ**) في التنزيل من قوله : (﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وإعرابه : (اهد) : فعل دعاء مبني علىٰ حذف حرف العلة ؛ وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ينصب مفعولين ، والأصل فيه : أن يتعدىٰ إلىٰ ثاني مفعوليه بـ(اللام) أو بـ(إلىٰ)

وقال الله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ ، في قراءة الجر .

الثاني : بدل البعض من الكل ،

يقال : هداه لكذا وهداه إلىٰ كذا ، وقد يتوسع فيه فيتعدىٰ إلىٰ ثاني مفعوليه بنفسه ؛ كما في هـٰذه الآية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يا إلـٰهنا ، و(نا) : ضمير متصل في محل النصب مفعول أول (الصراط) : مفعول ثان منصوب (المستقيم) : نعت الصراط منصوب بالفتحة (صراط) : بدل من الصراط الأول بدل كل من كل منصوب بالفتحة (صراط) : مضاف (الذين) : اسم موصول للجمع المذكر في محل الجر مضاف إليه ، مبني على الكسر أو على الياء ، وفائدة البدل : التوكيد والتوضيح .

(و) نحو ما (قال) ـه (الله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾ ، في قراءة الجر) أي : جر لفظ الجلالة علىٰ أنه بدل من (العزيز) بدل الشيء من الشيء ، وهي قراءة غير نافع وابن عامر من بقية السبعة .

وإعرابه : (إلىٰ صراط) : جار ومجرور متعلق بما سبق في القرآن وهو مضاف (العزيز) : مضاف إليه (الحميد) : صفة للعزيز (الله) : بدل من (العزيز) ، ولا يصح جعله نعتاً ثانياً من العزيز ؛ لأنه جامد (الله) : بدل من (العزيز) بدل الشيء من الشيء ، ولا ينبغي أن يقال : بدل الكل من الكل ؛ لأن الكل يطلق علىٰ ذي أجزاء كما مر ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ ويجوز قطع لفظ الجلالة إلى الرفع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو الله ، وإلى النصب علىٰ أنه مفعول لفعل محذوف تقديره : أمدح الله ، ولا يحتاج في بدل الشيء من الشيء إلىٰ رابط بينهما ؛ لأن الثاني عين الأول .

و(**الثاني**) من أقسام البدل الأربعة : (**بدل البعض من الكل**) أي : بدل الجزء

سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه ؛ إما مذكور ؛ كالأمثلة ، أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ أي : منهم .

من كله قليلاً كان ذلك الجزء : كأكلت الرغيف ثلثه ، أو كثيراً ؛ كأكلت الرغيف ثلثيه ، أو مساوياً له ؛ كأكلت الرغيف نصفه ، وضابطه : هو ما كان الثاني فيه بعضاً من الأول ؛ كما مثّلنا وكما قال المصنف (**سواء**) في كونه بدل البعض من الكل (**كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً نحو : أكلت الرغيف ثلثه**) وضربت زيداً رأسه ، وهـٰذا راجع إلى القليل (**أو**) مساوياً نحو : أكلت الرغيف (**نصفه أو ثلثيه**) راجع إلى الكثير ، وإعرابه : (أكلت) : فعل وفاعل (الرغيف) : مفعول به (ثلثه) : بدل بعض من كل ، وكذا (نصفه وثلثيه) منصوب بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ ، والهاء في الجميع في محل جر مضاف إليه .

(**ولا بد**) في هـٰذا القسم (**من اتصاله**) أي : من اتصال البدل (**بضمير يرجع**) منه (**للمبدل منه**) ليحصل به الربط بينهما ، وهـٰذا ما عليه الجمهور ، وخالف في ذلك ابن مالك : فجعل اتصاله كثيراً لا شرطاً (**إما مذكور**) ذلك الضمير أي : ملفوظ (**كـ**) ما في (**الأمثلة**) المذكورة (**أو مقدر ؛ كـ**) ما في (**قوله تعالىٰ** : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ** ﴾ **أي : منهم**) وإعرابه : الواو بحسب ما في القرآن (لله) : جار ومجرور خبر مقدم (على الناس) : جار ومجرور حال من الضمير المستكن في الخبر (حج) : مبتدأ مؤخر وهو مضاف (البيت) : مضاف إليه ، والتقدير : وحج البيت واجب لله حالة كونه على الناس (من) : اسم موصول في محل الجر بدل من (الناس) بدل بعض من كل ؛ لأن (الناس) يعم المستطيع وغيره فهو عام مخصوص بالمستطيع (استطاع) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على الموصول ، والجملة صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر

الثالث : بدل الاشتمال نحو : أعجبني زيد علمه ، ولا بد من اتصاله بضمير ؛ إما مذكور ؛ كالمثال ، أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ أي : فيه .

فيه ، والضمير العائد من البدل إلى المبدل منه الرابط بينهما محذوف تقديره : أي : منهم ؛ أي : من الناس .

و(**الثالث**) من أقسام البدل الأربعة : (**بدل الاشتمال**) ، وضابطه : ما كان فيه بين الأول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية ، سواء كان الأول مشتملاً على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ أو كان الثاني مشتملاً على الأول نحو : سلب زيد ثوبه ، أو لا اشتمال أصلاً (**نحو : أعجبني زيد علمه**) ، وإعرابه : (أعجب) : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به (زيد) : فاعل (علم) : بدل اشتمال من (زيد) ، (علم) : مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، فخرج بقولنا : (أن يكون بين الأول والثاني ارتباط) بدل الغلط بأقسامه ، وبقولنا : (بغير الكلية والجزئية) بدل الكل وبدل البعض .

(**ولا بد**) أيضاً في بدل الاشتمال (**من اتصاله**) أي : من اتصال البدل (**بضمير**) يعود إلى المبدل منه ؛ ليحصل الربط بينهما (**إما مذكور**) ذلك الضمير (**كـ**) ما في (**المثال**) المذكور في المتن ؛ يعني : قوله : (أعجبني زيد علمه) وقد مر إعرابه آنفاً (**أو مقدر**) ذلك الضمير ؛ وذلك (**كقوله تعالىٰ** : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾) ، وإعرابه : (قتل) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (أصحاب) : نائب فاعل مرفوع وهو مضاف (الأخدود) : مضاف إليه (النار) : بدل اشتمال من (الأخدود) مجرور بالكسرة ، والضمير العائد إلى المبدل منه مقدر عند الجمهور تقديره : (**أي : فيه**) أي : قتل أصحاب النار الكائنة في ذلك الأخدود .

الرابع : البدل المباين ؛ وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط ، وبدل النسيان ، وبدل الإضراب نحو : رأيت زيداً الفرس ؛ لأنك إن أردت أن تقول : رأيت الفرس

والقسم (**الرابع**) من الأقسام الأربعة : (**البدل المباين**) المخالف للمبدل منه بحيث لا يشعر به المبدل منه ، وهو أحد أقسام البدل الذي علىٰ معنىٰ بل ؛ وهي ثلاثة : **بدل إضراب** : وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد ولا علاقة بينهما ، وضابطه : أن يخبر المتكلم بشيء ، ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال الأول ، ولهـٰذا يسمىٰ أيضاً : بدل البداء .

وبدل غلط : وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان إليه .

وبدل نسيان : وهو ما يقصد ذكر متبوعه ، ثم يتبين فساد ذلك القصد .

فإذا قلت مثلاً : تصدقت بدرهم دينار ؛ فإن قصدت التكلم بهما ولـٰكن بدا لك الإضراب عن الأول إلى الثاني . . فهو بدل إضراب وبداء ، وإن قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم . . فبدل غلط ، وإن قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار . . فبدل نسيان ، فالغلط في اللسان ، والنسيان في الجنان ؛ فالأحسن في هـٰذه الثلاثة : العطف بـ(بل) فيكون من (باب عطف النسق) لا من (باب البدل) انتهىٰ من « أبي النجا » .

وذكره المصنف بقوله : (**وهو**) أي : البدل المباين (**ثلاثة أقسام** : **بدل الغلط**) : وهو الذي لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق إليه اللسان .

(**وبدل النسيان**) : وهو الذي قصد فيه ذكر متبوعه ، ثم تبين فساد قصده .

(**وبدل الإضراب**) : وهو ما قصد فيه ذكر البدل والمبدل منه جميعاً قصداً صحيحاً ، مثال بدل المباين (**نحو** : **رأيت زيداً الفرس**) وهـٰذا المثال يصلح لكل واحد من الأقسام الثلاثة (**لأنك إن أردت أن تقول**) ابتداءً : (**رأيت الفرس**

فغلطت فقلت : زيداً . . فهٰذا بدل الغلط ، وإن قلت : رأيت زيداً ، ثم لما نطقت به تذكرت أنك إنما رأيت الفرس فأبدلته منه . . فهٰذا بدل نسيان ، وإن أردت الإخبار أولاً : بأنك رأيت زيداً ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس . . فهٰذا بدل الإضراب ، ومثال الفعل من الفعل قوله تعالىٰ :

فغلطت) منه إلىٰ غيره ؛ أي : سبق لسانك إلىٰ زيد (**فقلت**) : رأيت (**زيداً**) من غير قصد ، ثم نطقت بالصواب فقلت : (الفرس) بدلاً من (زيداً) الذي ذكر غلطاً (. . **فهٰذا بدل الغلط**) بالإضافة ؛ أي : بدل عن اللفظ الذي هو الغلط ؛ فالمبدل منه الذي هو زيد هو الغلط ؛ لا البدل الذي هو لفظ الفرس ، ويسمى التابع هنا : بدل الغلط ، من حيث إن سبب الإتيان به هو الغلط في ذكر المبدل منه ، ولم يرد أن البدل نفسه غلط ، وكيف يكون غلطاً وهو المقصود بالنسبة (**وإن قلت : رأيت زيداً**) قاصداً الإخبار عن رؤيته (**ثم لما نطقت به تذكرت أنك**) لم تر زيداً و(**إنما رأيت الفرس فأبدلته**) أي : أبدلت لفظ الفرس (**منه**) أي : من زيد بأن قلت : رأيت زيداً الفرس (. . **فهٰذا بدل نسيان**) أي : بدل عن شيء ذكر نسياناً ، وهٰذا كالذي قبله لا يقع في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان ، وبدل الغلط متعلقه اللسان .

(**وإن أردت الإخبار أولاً : بأنك رأيت زيداً ثم بدا**) وظهر (**لك**) أن تضرب وتعرض عن ذلك الإخبار الذي قصدته أولاً ، و(**أن تخبر بأنك رأيت الفرس**) ويكون الأول في حكم المتروك (. . **فهٰذا بدل الإضراب**) أي : بدل أضرب فيه عن الإخبار بما قصده أولاً إلى الإخبار بما قصده ثانياً ، ويسمىٰ أيضاً : بدل البداء ، بالدال المهملة والمد ؛ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول .

ولما ذكر المصنف الأقسام الأربعة المتعلقة بإبدال الاسم عن الاسم . . أشار إلىٰ إبدال الفعل من الفعل فقال : (**ومثال**) إبدال (**الفعل من الفعل قوله تعالىٰ** :

﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ ،

﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾) ، وإعرابه : (من) : اسم شرط جازم يجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون (يفعل) : فعل مضارع مجزوم بـ(من) علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (ذلك) : (ذا) : اسم إشارة يشار به إلى المفرد المذكر البعيد في محل النصب مفعول به ، مبني على السكون (يلق) : فعل مضارع مجزوم بـ(من) علىٰ كونه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ؛ وهي الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (من) ، (أثاماً) : مفعول به منصوب ، وخبر المبتدأ فعل الشرط ، وهو الأصح ، أو جوابه أو هما ، والجملة من المبتدأ والخبر بحسب ما في القرآن (يضاعف) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(من) علىٰ كونه بدلاً من (يلق) بدل كل من كل ، وعلامة جزمه سكون آخره (له) : جار ومجرور متعلق بـ(يضاعف) (العذاب) : نائب فاعل لـ(يضاعف) .

وقد أجرى الشاطبي في « المقاصد الشافية علىٰ خلاصة الكافية » الأقسام الأربعة في البدل في الفعل كما هو مقتضىٰ عبارة المتن ، فبدل الكل من الكل كما مثل ، ومثال بدل البعض من الكل نحو : إن تصل تسجد لله . . يرحمك ، وبدل الاشتمال نحو : من يصل إلينا يستعن بنا . . يعن ، وبدل الغلط : إن تأتنا تسألنا . . نعطك .

واعلم : أنه إذا أبدل اسم من اسم . . وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب ؛ كما تقدم ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ، ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير ،

ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ . . . . .

والإظهار والإضمار ؛ فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة ؛ كما تقدم ، ومن النكرة نحو : ﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ مَفَازًا حَدَآئِقَ ﴾ ، (ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾) ، فـ(قتال) : نكرة ؛ وهو بدل اشتمال من الشهر ، وهو معرفة .

إعراب المتن

(**باب البدل**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هـٰذا باب البدل (باب) : مضاف (البدل) : مضاف إليه . والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**هو**) : مبتدأ ، (**التابع**) : خبر مرفوع . (**المقصود**) : صفة لـ(التابع) ، (**بالحكم**) : جار ومجرور متعلق بـ(المقصود) والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**بلا واسطة**) : الباء : حرف جر مبني على الكسر (لا) : اسم بمعنىٰ غير في محل الجر بـ(الباء) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (لا) : مضاف ، (واسطة) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في (المقصود) تقديره : هو التابع ، المقصود هو بالحكم حالة كونه كائناً بلا واسطة بينه وبين متبوعه .

(**وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل**) : الواو : استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافضة لشرطها منصوبة بجوابها مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً أو معنوياً ، والظرف متعلق بالجواب (أبدل) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (اسم) : نائب فاعل لـ(أبدل) مرفوع بالضمة الظاهرة (من اسم) : جار ومجرور متعلق بـ(أبدل) ، وجملة الشرط لا محل لها من الإعراب (أو فعل) : معطوف على (اسم) علىٰ كونه نائباً لـ(أبدل) ، (من فعل) : جار ومجرور معطوف بعاطف مقدر على الجار والمجرور في قوله : (من اسم) ، (.. **تبعه في جميع إعرابه**) : (تبع) : فعل ماض مبني على الفتح ، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على اسم مذكور أولاً ، أو فعل الأول (في جميع إعرابه) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(تبع) ، وجملة (إذا) من فعل

شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب .

(**والبدل أربعة أقسام**) : الواو : استئنافية (البدل) : مبتدأ (أربعة) : خبر مرفوع وهو مضاف (أقسام) : مضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**الأول**) : مبتدأ مرفوع ، (**بدل الشيء من الشيء**) : خبر محكي ، والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ همزة (من الشيء) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع بدل من (أربعة) بدل بعض من كل ، (**ويقال له : بدل الكل من الكل**) : الواو : استئنافية (يقال) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (له) : جار ومجرور متعلق بـ(يقال) ، (بدل الكل من الكل) : نائب فاعل محكي لـ(يقال) والنائب مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ لام (من الكل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة أو مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد أخوك**) : مضاف إليه محكي ، (**قال الله**) : فعل وفاعل ، والجملة الفعلية في تأويل مصدر من غير سابك لإصلاح المعنىٰ معطوف بعاطف مقدر علىٰ ما قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) والتقدير : نحو جاء زيد أخوك ، ونحو قوله تعالىٰ ، وجملة (تعالىٰ) حال من لفظ الجلالة ، (﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ * صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾) ، مقول محكي لـ(قال) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ نون (الذين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وقال الله تعالىٰ**) : الواو : عاطفة مثال علىٰ مثال ، وجملة (قال الله تعالىٰ) في تأويل مصدر مجرور معطوف على المثال المذكور قبله من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ * ٱللَّهِ ﴾) ، مقول

محكي لـ(قال) .

(**الثاني** : **بدل البعض من الكل**) : (الثاني) : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل (بدل البعض من الكل) : خبر محكي والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ لام (من الكل) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة قوله (الأول) علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أقسام) بدل بعض من كل ، (**سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً**) : (سواء) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعدها من غير سابك لإصلاح المعنىٰ والخبر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره (كان) : فعل ماض ناقص (ذلك) : اسم إشارة في محل الرفع اسمها (البعض) : بدل من اسم الإشارة مرفوع (قليلاً) : خبر كان منصوب (أو كثيراً) : معطوف علىٰ (قليلاً) ، وجملة (كان) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ من غير سابك لإصلاح المعنىٰ تقديره : وكون ذلك البعض قليلاً أو كثيراً سيان ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب حال من الخبر ، والتقدير : والثاني بدل البعض من الكل حالة كونه مستوياً كون ذلك البعض قليلاً أو كثيراً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (ثلثيه) .

(**ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية للجنس تعمل عمل إن (بد) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح (من اتصاله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(بد) وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : ولا بد موجود ، وجملة (لا) مستأنفة (بضمير) : جار ومجرور متعلق

بـ(اتصاله) ، (يرجع) : فعل مضارع وفاعله مستتر (للمبدل منه) : جار ومجرور متعلق بـ(يرجع) ، وجملة (يرجع) في محل الجر صفة لـ(ضمير) تقديره : ولا بد من اتصاله بضمير راجع للمبدل منه ؛ ليحصل الربط بينهما ، (**إما**) : حرف تفصيل مبني على السكون ، (**مذكور**) : بدل من (ضمير) بدل تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، (**كالأمثلة**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالأمثلة المذكورة ؛ يعني : ثلثه نصفه ثلثيه ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه ، (**أو مقدر**) : معطوف علىٰ (مذكور) ، (**كقوله تعالىٰ**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله تعالىٰ ، والجملة مستأنفة ، (﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ عين (استطاع) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**أي : منهم**) : (أي) : حرف تفسير (منهم) : مفسر لـ(استطاع) ببيان متعلقه ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالنصب علىٰ كونه مقولاً لـ(قوله) وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(**الثالث : بدل الاشتمال**) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله (الأول) بدل الكل علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أقسام) بدل تفصيل من مجمل ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**أعجبني زيد علمه**) : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (علمه) ؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة

الحكاية ، (**ولا بد من اتصاله بضمير**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية (بد) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح (من اتصاله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(بد) لأنه اسم مصدر لـ(بد) الثلاثي (بضمير) : جار ومجرور متعلق بـ(اتصاله) وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : ولا بد موجود من اتصاله بضمير ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها مستأنفة ، (**إما**) : حرف تفصيل ، (**مذكور**) : بدل من ضمير بدل تفصيل من مجمل ، (**كالمثال**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالمثال المذكور ؛ يعني : علمه ، والجملة معترضة ، (**أو مقدر**) : معطوف علىٰ (مذكور) ، (**كقوله تعالىٰ**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله تعالىٰ ، والجملة مستأنفة (﴿ **قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ** ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (النار) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**أي : فيه**) : (أي) : حرف تفسير مبني على السكون (فيه) : مفسر لـ(النار) ببيان متعلقه ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (فيه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**الرابع : البدل المباين**) : مبتدأ وخبر وصفة ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله (الأول) بدل الكل علىٰ كونها بدلاً من (أربعة أقسام) بدل بعض من كل ، أو بدل تفصيل من مجمل ، (**وهو ثلاثة أقسام**) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**بدل الغلط**) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل وهو مضاف (الغلط) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**وبدل النسيان ، وبدل الإضراب**) : معطوفان علىٰ بدل (الغلط) علىٰ كونهما بدل بعض من (ثلاثة

أقسام) ، (النسيان) : مضاف إليه ، وكذا (الإضراب) : مضاف إليه ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (**نحو**) : مضاف ، (**رأيت زيداً الفرس**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ سين (الفرس) ، (**لأنك إن أردت أن تقول**) : اللام : حرف جر (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها (إن) : حرف شرط جازم (أردت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (أرد) ، (أرد) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح (أن) : حرف نصب ومصدر (تقول) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) المصدرية ، (**رأيت الفرس**) : مقول محكي لـ(تقول) وفاعل القول : ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، وجملة (تقول) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لـ(أردت) تقديره : لأنك إن أردت القول رأيت الفرس ، (**فغلطت**) : فعل وفاعل ، والجملة في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة (أردت) علىٰ كونها فعل شرط لـ(إن) الشرطية ، (**فقلت**) : فعل وفاعل في محل الجزم معطوفة علىٰ جملة (غلطت) ، (**زيداً**) : مفعول به لـ(قلت) لأنه بمعنىٰ ذكرت ، (. . **فهٰذا بدل الغلط**) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (هٰذا) : مبتدأ (بدل الغلط) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً له ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع خبر أن من قوله : (لأنك) تقديره : لأنك غالط إن أردت القول رأيت الفرس فذكرت

زيداً ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بـ(اللام) تقديره : لغلطك إن أردت القول رأيت الفرس فذكرت زيداً ، الجار والمجرور متعلق بمعلول محذوف جوازاً تقديره : وإنما مثلنا لبدل الغلط بهٰذا المثال ؛ لغلطك إن أردت القول رأيت الفرس فذكرت زيداً ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب .

(وإن قلت : رأيت زيداً) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم لفعلين (قلت) : فعل وفاعل ، وحد الفعل (قل) ، (قل) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التمييز بين الفاعل والمفعول ، **(رأيت زيداً)** : مقول محكي لـ(قلت) ، **(ثم لما نطقت به)** : (ثم) : حرف عطف وترتيب (لما) : حرف شرط غير جازم (نطقت) : فعل وفاعل (به) : جار ومجرور متعلق بـ(نطقت) ، والجملة فعل شرط لـ(لما) لا محل لها من الإعراب ، **(تذكرت)** : فعل وفاعل ، والجملة جواب لما لا محل لها من الإعراب لـ(إن) الشرطية ، **(أنك إنما رأيت الفرس)** : (أنك) : ناصب واسمه (إنما) : أداة حصر (رأيت الفرس) : فعل وفاعل ومفعول ، ورأىٰ هنا بصرية ، وجملة (إنما رأيت الفرس) في محل الرفع خبر أن تقديره : تذكرت أنك راءٍ للفرس ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل النصب مفعول تذكرت تقديره : تذكرت رؤيتك الفرس ، **(فأبدلته)** : فعل وفاعل ومفعول معطوف علىٰ (تذكرت) علىٰ كونه جواب (لما) (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(أبدلته) ، **(. . فهٰذا)** : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية (هٰذا) : مبتدأ ، **(بدل النسيان)** : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية المذكورة بقوله (وإن قلت : رأيت زيداً)

علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الرفع معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية المذكورة بقوله : (إن أردت أن تقول. . .) إلخ ، علىٰ كونها خبراً لـ(إن) المذكورة بقوله : (لأنك) تقديره : ولأنك ناسٍ إن قلت : رأيت زيداً ، ثم لما نطقت. . . إلخ .

(**وإن أردت الإخبار أولاً : بأنك رأيت زيداً**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (أردت) : فعل وفاعل وحد الفعل (أرد) ، (أرد) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها مبني علىٰ فتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون التميز بين الفاعل والمفعول ، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل (الإخبار) : مفعول به منصوب (أولاً) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(الإخبار) (بأنك) : الباء : حرف جر (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها (رأيت زيداً) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل الرفع خبر أن تقديره : بأنك رَاءٍ زيداً ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء) تقديره : برؤيتك زيداً ، الجار والمجرور متعلق بـ(الإخبار) والتقدير : وإن أردت الإخبار أولاً برؤيتك زيداً ، (**ثم بدا لك أن تخبر بأنك رأيت الفرس**) : (ثم) : حرف عطف وترتيب (بدا) : فعل ماض مبني بفتح مقدر ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (أن) : حرف نصب ومصدر (تخبر) : فعل مضارع منصوب بـ(أن) وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية لـ(بدا) تقديره : ثم بدا لك إخبارك ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (إن أردت) علىٰ كونها فعل شرط لـ(أن) الشرطية (بأنك) : الباء : حرف جر (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل

النصب اسمها (رأيت الفرس) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر أن تقديره : بأنك راءِ الفرس ، وجملة (أن) في تأويل مصدر مجرور بـ(الباء) تقديره : برؤيتك الفرس ، الجار والمجرور متعلق بـ(تخبر) والتقدير : ثم بدا لك الإخبار برؤيتك الفرس ، وجملة (بدا) معطوفة على جملة (إن أردت) على كونها فعل شرط لـ(إن) الشرطية ، (. . **فهـٰذا بدل الإضراب**) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً (هـٰذا) : مبتدأ (بدل الإضراب) : خبر ومضاف إليه ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية على كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية في محل الرفع معطوفة على جملة (إن) الشرطية في قوله : (لأنك إن أردت أن تقول رأيت الفرس) على كونها خبراً لـ(أن) ، **تأمل في هـٰذا الإعراب بدقة ؛ لأنه محل زلت فيه أقدام الطلبة** .

(**ومثال الفعل من الفعل قوله تعالى** : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾) : الواو : استئنافية (مثال) : مبتدأ (الفعل) : مضاف إليه (من الفعل) : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(الفعل) تقديره : ومثال الفعل المبدل من الفعل (قوله) : (قول) : خبر المبتدأ وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وجملة (تعالى) حال من الضمير المضاف إليه ، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب (ومن يفعل ذلك . . يلق أثاماً يضاعف له العذاب) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على باء (العذاب) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويجوز إبدال النكرة من المعرفة**) : الواو : استئنافية (يجوز) : فعل مضارع مرفوع (إبدال) : فاعل مرفوع وهو مضاف (النكرة) : مضاف إليه (من

المعرفة) : جار ومجرور متعلق بـ(إبدال) ، والجملة الفعلية مستأنفة ، (نحو) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (فيه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب البدل)

[ش] : ويسمىٰ بالتكرير (هو التابع) شامل لجميع التوابع ، وقوله : (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات ، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود وليست مقصودة ، والمعطوف بـ(لا) ، وبـ(بل) بعد النفي ، وبـ(لٰكن) ليس مقصوداً بالحكم قبله ؛ بل المقصود به إنما هو م قبله ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب البدل)

هٰذه الترجمة عبارة بصرية (ويسمىٰ) عند الكوفيين (بالتكرير) لأن البدل علىٰ نية تكرير العامل ، وقيل : بالترجمة وبالتبيين ، وهو لغةً : العوض ، قال تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ ، واصطلاحاً : ما ذكره المصنف بقوله : (هو) أي : البدل المصطلح عليه عند النحاة (التابع) أي : اللفظ التابع لما قبله : اسماً كان أو فعلاً ، فالتابع جنس (شامل لجميع التوابع ، وقوله : المقصود بالحكم) أي : بالحكم المنسوب إلىٰ متبوعه إثباتاً أو نفياً (دون متبوعه) وقوله : (المقصود) فصل (مخرج لبقية التوابع) من النعت والتوكيد وعطف البيان (ما عدا المعطوف بـ« بل » بعد الإثبات ، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود) بالنسبة بتخصيصه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو إيضاحه . انتهىٰ « خضري » .

(وليست مقصودة) بالحكم (والمعطوف بـ« لا » ، وبـ« بل » بعد النفي) نحو : ما ضربت زيداً لا عمراً ، وما ضربت بكراً بل خالداً (وبـ« لٰكن ») نحو : ما ضربت زيداً لٰكن عمراً (ليس) ذلك المعطوف بها (مقصوداً بالحكم) المذكور (قبله ؛ بل المقصود به) أي : بالحكم المذكور قبله (إنما هو ما قبله) أي :

وأما المعطوف ببقية أحرف العطف . . فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وإن صدق عليه أنه مقصود به ؛ إذ المقصود به إنما هو المعطوف والمعطوف عليه ، وخرج بقوله : (**بلا واسطة**) المعطوف بـ(بل) بعد الإثبات ، فإنه وإن كان مقصوداً بالحكم لكن بواسطة ، وظاهر التعريف المذكور : أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم ، وإنما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه ، . . . .

ما قبل المعطوف بها وهو المعطوف عليه ، والحكم المذكور قبله هو الحدث المنفي (**وأما المعطوف ببقية أحرف العطف**) من الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وغيرها (. . **فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم**) دون متبوعه (**وإن صدق عليه أنه مقصود به**) أي : بالحكم مع متبوعه لا استقلالاً (**إذ المقصود به**) أي : بالحكم (**إنما هو المعطوف والمعطوف عليه**) جميعاً ، والمعطوف عليه مقصود به على طريق الأصالة ، والمعطوف مقصود به على طريق التبعية .

(**وخرج بقوله : بلا واسطة ، المعطوف بـ« بل » بعد الإثبات ، فإنه وإن كان مقصوداً بالحكم لكن بواسطة**) والحاصل : أن عطف النسق ثلاثة أنواع : ما ليس مقصوداً أصلاً بالحكم الأول ، وهو هذه الثلاثة (لكن وبل ولا) ، فتخرج بقيد المقصود ؛ كسائر التوابع .

وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف (بل ولكن) في الإثبات ، فيخرج بعدم الواسطة .

وما هو مقصود مع ما قبله ؛ وهو ما عدا ذلك ؛ كالمعطوف بالواو ، والفاء ، وثم مثلاً . انتهى « خضري » .

(**وظاهر التعريف المذكور**) في المتن : (**أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم ، وإنما ذكر**) المبدل منه (**توطئةً**) وتمهيداً (**ومقدمةً لتابعه**) فظهر أن المبدل منه

والبدل جار في الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك في الإعراب ، ولهٰذا قال (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل . . تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم ؛ لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر ،

ليس مقصوداً أصلاً وهو معنىٰ قولهم في نية الطرح ؛ لـٰكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره ، فإنه لا يصح حذف زيد من قولك : قطعت زيداً رأسه ، والرغيف من قولك : أكلت الرغيف ثلثه ؛ لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال : معنىٰ كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه ، فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر ؛ كعود الضمير ، وكتأنيث الخبر في قوله :

إن السيــوف غــدوهــا ورواحهــا تركت هوازن مثل قرن الأعضب

و(الأعضب) مؤنثه عضباء : الحيوان المشقوق الأذن ، أو المراد : أن عامله مطروح ليس عاملاً في البدل ، وقال الزمخشري : (معنىٰ طرحه : أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له) انتهىٰ « خضري » .

(والبدل جار في الأسماء والأفعال ، وحكمه) أي : حكم البدل (التشريك) بين البدل والمبدل منه (في الإعراب ، ولهٰذا) أي : ولأجل كون حكمه التشريك بينهما (قال) المصنف رحمه الله تعالىٰ : (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل . . تبعه) أي : تبع البدل المبدل منه (في جميع إعرابه) أي : إعراب المبدل منه (من رفع ونصب وخفض وجزم ؛ لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر) من الأوجه الأربعة ؛ أي : يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقاً ؛ أي : سواء كان اسماً أو فعلاً ، وخفضه إن كان اسماً ، وجزمه إن كان فعلاً ، وقوله : (في جميع إعرابه) أي : إن كان له إعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، وهـٰذا حيث لم يقطع ؛ فإن قطع . . فيقال حينئذ : بدل مقطوع . انتهىٰ من « أبي النجا » .

وسيأتي الكلام علىٰ بقية العشرة .

(والبدل) من حيث هو **(علىٰ أربعة أقسام : الأول : بدل الشيء من الشيء)** أي : بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا عليه لا في المفهوم **(ويقال له : بدل الكل من الكل)** والبدل المطابق ، والأولىٰ أن يقال : بدل كل من كل ،

(وسيأتي الكلام) في آخر الباب **(علىٰ بقية العشرة)** التي يوافق فيها النعت الحقيقي منعوته .

(والبدل من حيث هو) هو لا من حيث كونه البدل المباين ، أو بدل البعض من الكل ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره وهو محال ، مشتمل **(علىٰ أربعة أقسام)** اشتمال الكلي علىٰ جزئياته **(الأول)** منها : **(بدل الشيء من الشيء ؛ أي : بدل شيء من شيء)** وإنما فسر الشيء بذلك ؛ دفعاً للاعتراض على المتن بأن قوله : (بدل الشيء من الشيء) صادق بالأنواع الأربعة ، فإن بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء ، وكذا بدل الاشتمال . . . إلخ ، ففسر الشارح ذلك : بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي . انتهىٰ من « أبي النجا » .

(هما) الشيئان **(متحدان فيما)** أي : في ذات **(صدقا عليه لا في المفهوم)** والمعنىٰ ، وفي « حاشية الأزهرية » : وضابط بدل الكل من الكل : أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وإن لم يكن مفهومهما واحداً ، وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين ، ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لأنه عينه) انتهىٰ من « العطار » .

(ويقال له : بدل الكل من الكل ، و) يقال له أيضاً : **(البدل المطابق)** كما هو عند ابن مالك ؛ كما سيأتي آنفاً **(والأولىٰ)** في التعبير **(أن يقال : بدل كل من كل)** بتجريده من (أل) لأن مذهب الجمهور : أن إدخال (أل) علىٰ (كل وبعض)

وسماه ابن مالك : البدل المطابق ؛ لوقوعه في اسم الله تعالىٰ كما سيأتي ، وإنما يطلق الكل علىٰ ذي أجزاء ، وهو ممتنع هنا (**نحو : جاء زيد أخوك**) فـ(**أخوك**) : بدل من (زيد) بدل شيء من شيء ، ويصدقان علىٰ ذات واحدة وإن اختلفا مفهوماً (**قال الله تعالىٰ** : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾) ، فـ(صراط الذين) : بدل من (الصراط المستقيم) بدل الشيء من الشيء (**وقال الله تعالىٰ** : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ﴾ ، **في قراءة الجر**) فالاسم الكريم بدل من (العزيز

لحن ، قالوا : لأنها مضافة تقديراً ؛ أي : كل الشيء أو بعضه ، و(أل) تجامع الإضافة . انتهىٰ « عطار » .

(**وسماه**) أي : سمىٰ هـٰذا القسم (**ابن مالك : البدل المطابق ؛ لوقوعه**) أي : لوقوع هـٰذا القسم (**في اسم الله تعالىٰ كما سيأتي**) قريباً في مثال المصنف بقوله : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ﴾ في قراءة الجر .

(**وإنما يطلق الكل**) ويصدق (**علىٰ**) شيء (**ذي أجزاء**) أي : مركب منها (**وهو**) أي : التركيب من الأجزاء (**ممتنع هنا**) أي : في ذات الله ـ تعالىٰ عن ذلك علواً كبيراً ـ ليس كمثله شيء ، مثال هـٰذا القسم (**نحو : جاء زيد أخوك** ، فـ« **أخوك** » : **بدل من** « **زيد** » **بدل شيء من شيء ، ويصدقان**) أي : يصدق زيد وأخوك (**علىٰ ذات واحدة وإن اختلفا مفهوماً**) أي : مدلولاً ؛ لأن زيداً يدل على العلمية ، وأخوك يدل علىٰ قرابة الأخوة ، ونحو ما (**قال الله تعالىٰ**) في التنزيل : (﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ ، **فـ« صراط الذين »** : **بدل من « الصراط المستقيم » بدل الشيء من الشيء ، و**) نحو ما (**قال الله تعالىٰ** : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ﴾ ، **في قراءة الجر**) وهي قراءة غير نافع وابن عامر ، وأما هما . . . فقرأا بالقطع فلا شاهد فيه (**فالاسم الكريم بدل من «العزيز»**) لامتناع

الحميد) بدل مطابق ، ولا يقال فيه : بدل كل ، ولا يحتاج هـٰذا البدل إلىٰ رابط يربطه بالمبدل منه ؛ لاتحادهما .

(الثاني : بدل البعض من الكل) بأن يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأول **(سواء كان ذلك البعض قليلاً أو كثيراً)** أو مساوياً ، خلافاً لمن زعم أنه لا يكون إلا فيما دون النصف **(نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه)** ، وضربت زيداً رأسه **(ولا بد من اتصاله بضمير يرجع)** منه **(للمبدل منه)** . . . .

الوصفية فيه لجموده ، وأما (« **الحميد** ») . . فصفة (العزيز) لأنه مشتق ، أي : فالاسم الكريم بدل من (العزيز) (**بدل مطابق**) أي : مساو للمبدل منه في الذات .

(**ولا يقال فيه**) حينئذ : (**بدل كل**) من كل لما مر آنفاً ، وقد يقال : لا محذور في ذلك ؛ لأن قولهم : بدلَ الكل من الكل . . صار علماً بالغلبة على البدل المطابق . انتهىٰ « كواكب » .

(**ولا يحتاج هـٰذا**) القسم من (**البدل إلىٰ رابط يربطه بالمبدل منه ؛ لاتحادهما**) ذاتاً ؛ أي : لاتحاد البدل والمبدل منه ذاتاً لا مفهوماً فهو عينه .

القسم (**الثاني** : **بدل البعض من الكل** : **بأن يكون مدلول الثاني**) منهما (**بعضاً من مدلول الأول**) وهو المبدل منه (**سواء كان ذلك البعض قليلاً**) كثلثه في المثال الآتي (**أو كثيراً**) منه ؛ كثلثيه (**أو مساوياً**) له ؛ كنصفه (**خلافاً لمن زعم أنه لا يكون**) الثاني (**إلا فيما دون النصف**) كالثلث والربع ؛ كالكسائي وابن هشام ، مثال هـٰذا القسم الثاني بجميع أنواعه (**نحو : أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، وضربت زيداً رأسه**) ، وضابط هـٰذا القسم : هو الذي تكون ذاته بعضاً من ذات الأول مطلقاً ؛ أي : سواء كان قليلاً أو كثيراً أو مساوياً ، وهو يفيد أيضاً توكيد النسبة . انتهىٰ « عطار » .

(**ولا بد**) فيه ؛ أي : في القسم (**من اتصاله بضمير يرجع منه للمبدل منه** ؛

ليحصل به الربط بينهما (إما مذكور) ذلك الضمير (كالأمثلة) المذكورة (أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، فـ(من استطاع) : بدل بعض من (الناس) ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي : منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثيراً لا شرطاً .

(الثالث : بدل الاشتمال) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة

ليحصل به) أي : بذلك الضمير (الربط) والعلقة (بينهما) أي : بين البدل والمبدل منه (إما مذكور ذلك الضمير ؛ كالأمثلة المذكورة) آنفاً في المتن (أو مقدر) ذلك الضمير (كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ، فـ« من استطاع » : بدل بعض من « الناس » ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر) تقديره : (أي : منهم) أي : من الناس .

(وجعل ابن مالك اتصاله) أي : اتصال هـٰذا القسم (به) أي : بالضمير (كثيراً) أي : غالباً (لا شرطاً) لصحته ، وأما عكس هـٰذا القسم ؛ وهو بدل الكل من البعض . فقد أثبته طائفة منهم ونفاه آخرون ، ومن أمثلته قوله تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۞ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ﴾ ، فـ(جنات عدن) : بدل كل من بعض وهو (الجنة) ، ورد بأن (أل) في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل . انتهىٰ من « العطار » كما سيأتي في كلام الشارح بقوله : (تنبيه) .

(و) القسم (الثالث) من الأقسام الأربعة : (بدل الاشتمال) ويقال له : بدل انتقال : وهو أن يكون المبدل منه مشتملاً على البدل : بأن يكون دالاً عليه ؛ بحيث إذا ذكر المبدل منه . . تتشوَّفُ النفس وتنتظرُ إلى البدل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، فـ(قتال) : بدل من (الشهر) ، والشهر مشتمل عليه من حيث وقوعه فيه . انتهىٰ من « العشماوي » .

(بأن يكون بينه) أي بين البدل (وبين الأول) وهو المبدل منه (ملابسة) أي :

بغير الكلية والجزئية ، سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس ، وشرطه : أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة إليه (نحو : **أعجبني زيد علمه**) ، وسلب عمرو ثوبه ، وسمي بذلك ؛ لاشتمال معنى الكلام عليه ، فإنك إذا قلت : أعجبني زيد . . فمعلوم أن ذاته لم يكن معجباً لك ؛ فكأنك قلت : أعجبني شيء من زيد ، وهـٰذا المعنىٰ بطريق الإجمال شامل للعلم وغيره ، وهـٰذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولا بد . . . .

علقة (**بغير الكلية والجزئية**) خرج به بدل البعض من الكل ، سمي بذلك ؛ لاشتمال معنى الكلام عليه ؛ لأن العامل في المتبوع يشتمل علىٰ معناه بطريق الإجمال (**سواء اشتمل الأول على الثاني**) نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ .

(**أو العكس**) أي : أو حصل الاشتمال بعكس ما ذكر : بأن اشتمل الثاني على الأول نحو : سلب زيد ثوبه ، أو لم يشمل أحدهما على الآخر نحو : سرق زيد فرسه ، فتسمية هـٰذا بدل الاشتمال من حيث اشتمال المتبوع على التابع ، لـٰكن لا كاشتمال الظرف على المظروف كما قد يتوهم ؛ بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً .

(**وشرطه**) أي : وشرط هـٰذا البدل : (**أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوفة إليه**) أي : منتظرة له ، مثاله (**نحو : أعجبني زيد علمه ، وسلب عمرو ثوبه ، وسمي**) هـٰذا القسم (**بذلك**) أي : ببدل الاشتمال (**لاشتمال معنى الكلام**) وحكم العامل (**عليه**) أي : علىٰ هـٰذا البدل (**فإنك إذا قلت : أعجبني زيد . . فمعلوم أن ذاته لم يكن معجباً لك ، فكأنك قلت : أعجبني شيء من زيد ، وهـٰذا المعنى**) الذي هو الإعجاب (**بطريق الإجمال شامل للعلم وغيره**) كالحلم والكرم والشجاعة (**وهـٰذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال**) وجميع أنواعه المذكورة بقوله : (سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس) أو لا اشتمال أصلاً (**ولا بد**)

من اتصاله بضمير) يرجع إلى المبدل منه **(إما مذكور كالمثال)** المذكور **(أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ** : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ ، فـ(النار) : بدل اشتمال من (الأخدود) والضمير العائد إليه مقدر (أي) النار (فيه) وقيل : لا تقدير ، والأصل : ناره ، ثم نابت (أل) عن الضمير ، وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيراً لا شرطاً ؛ كبدل البعض ، ولا بد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ، ولأجل ذلك جعل نحو : أعجبني زيد

في هٰذا القسم ؛ أعني : بدل الاشتمال **(من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه ؛ إما مذكور)** أي : ملفوظ ذلك الضمير **(كالمثال المذكور)** بقوله : أعجبني زيد علمه **(أو مقدر ؛ كقوله تعالىٰ** : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ﴾ ، **فـ« النار » : بدل اشتمال من « الأخدود » ، والضمير العائد إليه)** أي : إلى (الأخدود) : **(مقدر)** تقديره : **(أي : النار فيه)** أي : لعن أصحاب النار الموقدة فيه ؛ أي : في الأخدود **(وقيل : لا تقدير)** للضمير فيه **(والأصل)** لعن أصحاب الأخدود **(ناره)** أي : أصحاب نار الأخدود **(ثم نابت « أل » عنه)** أي : عن **(الضمير)** فصار أصحاب الأخدود النار ، **والأخدود** : الشق في الأرض الذي جعلوه للمؤمنين ، وأوقدوا فيه النار وألقوا فيه المؤمنين .

(وجعل ابن مالك اتصاله) أي : اتصال بدل الاشتمال **(بالضمير كثيراً)** أي : غالباً **(لا شرطاً)** لصحة الإبدال **(كبدل البعض)** أي : كما جعل الاتصال بالضمير كثيراً لا شرطاً في بدل البعض من الكل .

(ولا بد فيه) أي : في بدل الاشتمال **(من إمكان فهم معناه عند حذفه ، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه)** نحو : سلب زيد ثوبه .

(ولأجل ذلك) أي : ولأجل اشتراط هٰذا الشرط **(جعل نحو : أعجبني زيد**

أخوه بدل إضراب ؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول ، وكذلك نحو : أسرجت زيداً فرسه ؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله ، وإن جاء شيء منه . . حمل على الإضراب أو الغلط .

(الرابع : البدل المباين) للمبدل منه ؛ بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام : بدل الغلط) إن لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق إليه اللسان (وبدل النسيان) إن قصد ذكر متبوعه ، ثم تبين فساد قصده (وبدل الإضراب)

أخوه بدل إضراب ؛ لعدم صحة الاستغناء عنه) أي : عن البدل (**بالأول**) أي : بذكر المبدل منه (**وكذلك**) أي : ومثل ذلك المثال المذكور ؛ يعني : أعجبني زيد أخوه في عدم صحة جعله بدل اشتمال (**نحو : أسرجت زيداً فرسه ؛ لأنه**) أي : لأن هـٰذا المثال (**وإن فهم معناه**) ومراده (**في الحذف**) أي : عند حذف البدل ؛ لأن زيداً لا يسرج بل الذي يسرج فرسه عادةً (**فلا يحسن استعمال مثله**) أي : مثل هـٰذا المثال في الكلام الفصيح فلا يقال : أسرجت زيداً .

(**وإن جاء شيء منه**) أي : من مثل هـٰذا المثال (. . **حمل على الإضراب أو الغلط**) أي : حمل علىٰ أنه بدل إضراب أو بدل غلط .

(**والرابع**) من الأقسام الأربعة : (**البدل المباين**) أي : المخالف (**للمبدل منه ؛ بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه**) أي : بألا يكون مطابقاً له ، ولا جزءاً منه ، ولا ملابساً له .

(**وهو**) أي : البدل المباين (**ثلاثة أقسام**) الأول : (**بدل الغلط**) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً من اللسان (**إن لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق إليه اللسان** ، و) الثاني : (**بدل النسيان**) أي : بدل عن اللفظ ذكر نسياناً بلا قصد الجنان (**إن قصد ذكر متبوعه ، ثم تبين فساد قصده** ، و) الثالث : (**بدل الإضراب**) أي : بدل

بأن قصد كل منهما قصداً صحيحاً (**نحو : رأيت زيداً الفرس**) هٰذا مثال يصلح للثلاثة ؛ لأنك إن أردت أن تذكر المقصود بالنسبة بأن (**تقول**) ابتداءً : (**رأيت الفرس فغلطت**) بأن سبق لسانك إلىٰ غيره (**فقلت**) : رأيت (**زيداً**) الفرس (**فهٰذا بدل الغلط**) بالإضافة ؛ أي : بدل عما ذكر غلطاً ؛ وهو المبدل منه لا البدل ، ولهٰذا قالوا : بدل الغلط ولم يقولوا البدل الغلط ، ولا يقع هٰذا في فصيح الكلام

عن اللفظ الذي قصد ذكره ، ثم أضرب وأعرض عنه إلىٰ ذكر البدل (**بأن قصد كل منهما**) أي : كل من البدل والمبدل منه (**قصداً صحيحاً**) بلا غلط من اللسان ولا خطأ من الجنان ، وأنكر قوم من النحاة منهم المبرد : الثلاثة ، وخرجوا ما أوهم ذلك ، علىٰ حذف العاطف ؛ وهي الواو المفيدة للتقسيم ، مثال كل من الثلاثة (**نحو : رأيت زيداً الفرس**) كما قال الشارح : (**هٰذا**) المثال (**مثال يصلح للثلاثة**) أي : يصلح لكل من الثلاثة باعتبارات مختلفة بينها المصنف بقوله : (لأنك. . .) إلخ ، وإنما قلنا هٰذا مثال يصلح للثلاثة (**لأنك إن أردت أن تذكر المقصود بالنسبة بأن تقول ابتداءً : رأيت الفرس ، فغلطت بأن سبق لسانك إلىٰ غيره**) أي : إلىٰ غير الفرس (**فقلت : رأيت زيداً الفرس ، فهٰذا بدل الغلط بالإضافة** ؛ **أي :**) بإضافة بدل إلى الغلط ؛ أي : فقولك الفرس ثانياً : (**بدل عما ذكر**) أولاً (**غلطاً** ؛ **وهو**) لفظ زيد ، وهو ؛ أي : الذي ذكر غلطاً (**المبدل منه**) الذي هو لفظ (زيد) ، (**لا البدل**) الذي هو لفظ (الفرس) .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الغلط المبدل منه (**قالوا : بدل الغلط**) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً (**ولم يقولوا البدل الغلط**) بجعل الغلط وصفاً للبدل (**ولا يقع هٰذا**) أي : بدل الغلط (**في فصيح الكلام**) أي : في الكلام الفصيح الذي خلا عن التعقد والغرابة .

(**وإن قلت : رأيت زيداً**) قاصداً الإخبار عن رؤيته (**ثم لما نطقت به**) تبين لك فساد ذلك القصد : بأن (**تذكرت**) أنك (**إنما رأيت فرساً**) الأحسن : الفرس (**فأبدلته**) أي : لفظ (الفرس) (**منه**) أي : من (زيد) (. . **فهـٰذا بدل النسيان**) أي : بدل شيء ذكر نسياناً ، وهـٰذا لا يقع أيضاً في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان ، وبدل الغلط متعلقه اللسان ، وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ، وسموا القسمين : بدل الغلط . . . .

(**وإن قلت : رأيت زيداً قاصداً الإخبار عن رؤيته ، ثم لما نطقت به**) أي : بزيد (**تبين لك فساد ذلك القصد**) وخطؤه : (**بأن تذكرت أنك إنما رأيت فرساً** ، **الأحسن**) للمصنف أن يقول : (**الفرس**) لأن المعرفة إذا أعيدت نكرة . . كانت غيرالأولىٰ ، وليس كذلك ؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفةً . . كانت نفس الأولىٰ ، والأمر كذلك هنا ؛ كما قال في عقود الجمان : (توافقا كذا المعرفان) .

(**فأبدلته** ؛ **أي : لفظ « الفرس »**) أي : جعلت لفظ (الفرس) بدلاً (**منه** ؛ **أي : من**) لفظ (« **زيد** ») بأن قلت : رأيت زيداً الفرس (. . **فهـٰذا**) التركيب (**بدل النسيان**) أي : إبدال شيء عن لفظ ذكر نسياناً ؛ كما قال الشارح (**أي : بدل شيء ذكر نسياناً ، وهـٰذا**) أي : بدل النسيان (**لا يقع أيضاً**) أي : كما لا يقع بدل الغلط (**في فصيح الكلام ومتعلقه**) أي : متعلق بدل النسيان ؛ أي : مصدره (**الجنان**) أي : القلب (**وبدل الغلط متعلقه**) أي : مصدره (**اللسان ، وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما**) أي : بين بدل الغلط وبدل النسيان .

(**وسموا القسمين : بدل الغلط**) ولا أدري لأي شيء جزموا : بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لا ينافي الفصاحة ؛ اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشياً فيه فحكموا بأنه غير فصيح ؛ نظراً إلىٰ هـٰذا

(وإن أردت الإخبار أولاً : بأنك رأيت زيداً ثم بدا لك أن) تضرب عنه من غير أن يتبين لك فساده : بأن (تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم المتروك (. . فهـٰذا بدل الإضراب) ويسمىٰ أيضاً : بدل البداء ـ بالدال المهملة والمد ـ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول ، والأحسن في هـٰذه الثلاثة : أن يعطف فيها التابع بـ(بل) فيكون من عطف النسق ؛ لأن (بل)

المعنىٰ ، وليس المراد أن الإنسان إذا سبق لسانه إلىٰ ذكر ما لم يقصده فتنبه ، فذكر المقصود بحكم : بأن لفظه المذكور علىٰ سبيل السهو غير فصيح . انتهىٰ « كواكب » .

(وإن أردت الإخبار أولاً : بأنك رأيت زيداً ثم بدا) وظهر (لك أن تضرب) وتعرض (عنه) أي : عن ذكر زيد (من غير أن يتبين) ويظهر (لك فساده) أي : فساد ذكر زيد ؛ أي : بدا لك (بأن تخبر بأنك رأيت الفرس ، ويكون الأول) أي : ذكر زيد (في حكم المتروك) والمسكوت عنه (. . فهـٰذا) التركيب (بدل الإضراب) أي : بدل حصل بسببه الإضراب والإعراض عن المبدل منه (ويسمىٰ) هـٰذا البدل (أيضاً) أي : كما يسمىٰ بدل الإضراب : (بدل البداء ـ بالدال المهملة والمد ـ لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو) ويظهر (له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول) فكل من التابع والمتبوع فيه مقصود قصداً صحيحاً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ، ثلثها ، ربعها ، خمسها ، سدسها ، سبعها ، ثمنها ، تسعها ، عشرها » ، فـ(ثلثها) وما بعده : بدل إضراب من (نصفها) ، أو كل واحد بدل مما قبله ، وهو إضراب انتقال لا إضراب إبطال .

(والأحسن في هـٰذه) الأقسام (الثلاثة) يعني : بدل الغلط ، وبدل النسيان ، وبدل الإضراب (أن يعطف فيها التابع بـ« بل » فيكون من عطف النسق ؛ لأن « بل »

تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد ، إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان .

تَنْبِيهٌ

ذكر بعض النحاة قسماً خامساً : وهو بدل كل من بعض ، واحتج له بقوله :

رحــم الله أعظمــاً دفنــوهــا بسجستــان طلحــة الطلحــات

فيمن رواه بنصب (طلحة) علىٰ أنه بدل من (أعظماً) ، وأجيب : بأنه علىٰ تقدير مضاف ، أي : أعظم طلحة علىٰ أن المراد بها . . . .

تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد ، إلا أنه) أي : أن المتكلم (**أضرب**) وأعرض (**عنه**) أي : عما قبلها (**فيخرج الكلام**) بسبب وقوعه قصداً (**عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ، تنبيه**) : أي : هـٰذا الآتي كلام منبه للسامع عن الغفلة عما سيأتي ، وقد تقدم البحث فيه في أول الكتاب فراجعه .

(**ذكر بعض النحاة**) في هـٰذا الباب (**قسماً خامساً : وهو بدل كل من بعض**) وهو ما كان الثاني فيه كلاً للأول (**واحتج**) أي : استدل ذلك البعض (**له**) أي : لوقوع هـٰذا القسم في كلامهم (**بقوله**) أي : بقول عبيد بن قيس الرقيات بيتاً من (بحر الخفيف) :

(**رحــم الله أعظمــاً دفنــوهــا بسجستــان طلحــة الطلحــات**)

(**فيمن رواه**) أي : روىٰ هـٰذا البيت (**بنصب « طلحة »**) فيه (**علىٰ أنه بدل من « أعظماً »**) لأن طلحة كل للأعظم ؛ لأن العظام بعض من الجسم المركب من عظم ، ولحم ، ودم ، وأعصاب ، وعروق (**وأجيب**) عنه ؛ أي : عن ادعائه قسماً خامساً (**بأنه**) أي : بأن طلحة (**علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : أعظم طلحة**) الطلحات ، فيكون من البدل المطابق ، أو (**علىٰ أن المراد بها**) أي : بالأعظم

الذات ؛ تسمية للكل بالجزء ، وعلىٰ كل : فهو من بدل الكل ،

(الذات) والجثة ؛ كأنه قال : رحم الله جثةً دفنوها (تسمية للكل) وهو الجسم (بالجزء) أي : باسم جزئه ؛ وهو الأعظم .

(وعلىٰ كل) من التقديرين : (فهو) أي : طلحة (من بدل الكل) من الكل فلا شاهد فيه .

[اللغة] : (سجستان) ناحية معروفة في أرض العجم (طلحة الطلحات) هو أحد الأجواد المشهورين في الإسلام ، واسمه : طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، وأضيف إلى الطلحات ؛ لأنه فاق في الجود خمسة أجواد ، اسم كل واحد منهم طلحة ، وحينئذ فالإضافة فيه : للتشريف والكمال ، ومعناه : أفضل الطلحات وأجودهم ؛ وهم : طلحة بن عبيد الله التيمي ؛ وهو (طلحة الفياض) ، وطلحة بن عمرو بن عبد الله بن عبد الله بن معمر التيمي أيضاً ؛ وهو (طلحة الجواد) ، وطلحة بن عبد الله بن عوف الزهري أخو عبد الرحمـٰن بن عوف ؛ وهو (طلحة الندىٰ) ، وطلحة بن الحسن بن علي بن أبي طالب ؛ وهو (طلحة الخير) ، وطلحة بن عبد الرحمـٰن بن أبي بكر الصديق ويسمىٰ : (طلحة الدراهم) ، وطلحة بن عبد الله بن خلف ؛ وهو سادسهم المشهور بـ(طلحة الطلحات) أي : أفضلهم غنىً وأكثرهم جوداً ، وقيل لقب بذلك ؛ لأنه كان في أجداده جماعة اسم كل واحد منهم طلحة ، وقيل : لأنه وهب في عام واحد ألف جارية ، فكانت جارية منهن إذا ولدت غلاماً تسميه طلحة اسم سيدها ، وقال ابن بري : (سمي طلحة الطلحات : بسبب أمه ؛ وهي صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة ، وأخوها طلحة بن الحارث ؛ فقد تكنفه الطلحات كما ترىٰ ، وهـٰذا القول هو الصواب ؛ لأنه لا يمكن أن يكون أكرم من طلحة بن عبيد الله الذي سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم (طلحة الفياض) ، ويكفي من كرمه : أنه باع ضيعة

وأما نحو : رأيت درجة الأسد برجه . . فهو داخل في بدل الاشتمال ؛ لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ، وكذلك قولك : نظرت إلى القمر فلكه ؛ فإن الفلك ملابس للقمر بغير الكلية .

ولما أن ذكر المؤلف أمثلة الأقسام الأربعة المتعلقة بإبدال الاسم من الاسم . .

له في مال كثير وقسمه في مجلسه ذلك ، ولم يحضر الصلاة ذلك اليوم ؛ لأنه لم يجد ثوباً يخرج به) انتهىٰ من « شرح همع الهوامع » .

الإعراب : (رحم الله) : فعل وفاعل (أعظماً) : مفعول به ، وجملة (دفنوها) صفة لـ(أعظماً) ، (بسجستان) : جار ومجرور متعلق بـ(دفنوها) وهو مجرور بالفتحة للعلمية والتأنيث المعنوي (طلحة) : بدل كل من بعض من (أعظماً) وهو مضاف (الطلحات) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والشاهد فيه قوله : (طلحة الطلحات) حيث جاء منصوباً علىٰ أنه بدل من (أعظماً) بدل كل من بعض علىٰ ما قاله بعض النحاة . انتهىٰ هامش « الكواكب » .

(**وأما نحو**) قولك : (**رأيت درجة الأسد برجه**) **والدرجة** : بضم الدال وسكون الراء ، يجمع علىٰ درج نظير غرفة وغرف : وهي طبقات مأواه ومنزله في الغابة ، **والبرج** : جمع برجة ؛ وهي بمعنى الدرجة ؛ لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات (. . **فهو داخل في بدل الاشتمال ؛ لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ، وكذلك**) أي : ومثل برج الأسد في كونه داخلاً في بدل الاشتمال (**قولك : نظرت إلى القمر فلكه ، فإن الفلك ملابس للقمر بغير الكلية**) والجزئية فهو داخل في بدل الاشتمال ، والمناقشة فيه : بأن القمر ليس جزءاً من فلكه ؛ بل هو مركوز فيه ، مناقشة في المثال فلا مشاحة فيه كما أنه لا مشاحة في الاصطلاح . انتهىٰ « ملا جامي » .

(**ولما أن ذكر المؤلف أمثلة الأقسام الأربعة المتعلقة بإبدال الاسم من الاسم . .**

أشار إلىٰ إبدال الفعل من الفعل بقوله : (**ومثال**) إبدال (**الفعل من الفعل قوله تعالىٰ** : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾) ، فـ(**يضاعف**) : بدل كل من (يلق) ، لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام ، والفعلان مجزومان : الأول بالحذف ، والثاني بالسكون ، وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل ؛ كما هو مقتضىٰ عبارة المتن ، فبدل الكل ؛ كما مثل ، وبدل البعض . . . .

أشار إلىٰ إبدال الفعل من الفعل بقوله : ومثال إبدال الفعل من الفعل قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ ، **فـ« يضاعف » : بدل كل من « يلق » ، لأن مضاعفة العذاب هي**) نفس (**لقي الآثام** ، **والفعلان مجزومان**) بـ(من) الشرطية (**الأول**) منهما : مجزوم (**بالحذف**) أي : بحذف حرف العلة ؛ وهي الألف ؛ لأنه فعل معتل بالألف يقال : لقي يلقىٰ من باب (رضي يرضىٰ) .

(**والثاني**) منهما : وهو (يضاعف) مجزوم (**بالسكون**) لأنه فعل صحيح الآخر .

(**وقد أجرى الشاطبي**) اسمه : هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي المتوفىٰ سنة (٧٩٠هـ) كان أصولياً حافظاً من أئمة المالكية في الأندلس ؛ من مؤلفاته : « المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية » انتهىٰ من « الحدود » .

(**الأقسام الأربعة**) من البدل (**في الفعل**) ومثل لها (**كما هو**) أي : جريان الأقسام الأربعة من البدل في الفعل (**مقتضىٰ عبارة المتن**) حيث قال : (ومثال الفعل من الفعل) ظاهرها أنه يجري فيه الأقسام الأربعة من البدل (**فـ**) مثال (**بدل الكل**) من الكل في الفعل (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثل به المصنف من قوله : (ومن يفعل ذلك. . .) إلخ ، (**و**) مثال (**بدل البعض**) من الكل في الفعل

نحو : إن تصل تسجد لله . . يرحمك ، وبدل الاشتمال نحو : من يصل إلينا يستعن بنا . . يعن ، وبدل الغلط نحو : إن تأتنا تسألنا . . نعطك ، وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفىٰ بتأدية المعنى المقصود من الأولىٰ نحو : ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ ،

(نحو : إن تصل تسجد لله . . يرحمك) فإن السجود بعض من الصلاة ، فأبدل (تسجد) من (تصل) بدل بعض من كل (و) مثال (بدل الاشتمال) في الفعل (نحو) قولهم : (من يصل إلينا يستعن بنا . . يعن) أي : من يصل إلينا ؛ أي : معشر الكرام الذين لا يخيب قاصدُ الاستعانةِ بهم فاندفع ما قيل : إن الشخص قد يصل ويستعين ولا يعان . انتهىٰ « صبان » .

(يستعن بنا) : فيستعن : بدل اشتمال من (يصل) ، لأن وصول قاصد الاستعانة ، يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل : إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة وجعله الشاطبي بدل إضراب أو غلط فراجعه ، قال شيخنا : (على القول : بأن البدل من جملة أخرىٰ ، وأنه علىٰ نية تكرار العامل ، فالقياس أن الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير : من يصل إلينا . . يعن ، من يستعن بنا . . يعن) انتهىٰ من « الصبان » .

(و) مثال (بدل الغلط نحو : إن تأتنا تسألنا . . نعطك) ذكر أولاً (تأتنا) غلطاً ثم أبدل منه (تسألنا) .

(وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت) الجملة (الثانية أوفىٰ) وأكمل وأتم وأوضح (بتأدية المعنى المقصود) من الكلام (من) الجملة (الأولىٰ نحو) قوله تعالىٰ : (﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾) ، فجملة (أمدكم بأنعام) بدل بعض من الأولىٰ ؛ لأن ما اشتملت عليه بعض (ما تعلمون) من نعمه ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ علىٰ

وقوله :

أقـول لـه ارحـل لا تقيمـن عنـدنـا

قراءة حمزة والكسائي بكسر همزة (إنهم) فجملة (إنهم) بدل كل أو بدل اشتمال من جملة (إني جزيتهم اليوم. . .) إلخ ، (**وقوله**) أي : وكقول الشاعر بيتاً (من الطويل) وهو بلا نسبة :

(أقول له ارحل لا تقيمن عندنا) وإلا فكن في السر والجهر مسلما

الإعراب : (أقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة مستأنفة (له) : جار ومجرور متعلق بـ(أقول) ، (ارحل) : فعل أمر وفاعله مستتر مبني على السكون ، والجملة في محل النصب مقول لـ(أقول) ، (لا تقيمن) : (لا) : ناهية (تقيمن) : فعل مضارع في محل الجزم بـ(لا) الناهية مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل لها من الإعراب مبني على الفتح ، والجملة الفعلية في محل النصب بدل اشتمال من قوله : (ارحل) ، (عندنا) : ظرف مكان ومضاف إليه متعلق بـ(تقيمن) ، (وإلا) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين ، مبني بسكون على النون المدغمة في لام (لا) ، و(لا) نافية بمعنىٰ لم مبنية على السكون ، وفعل الشرط محذوف تقديره : وإن لا ترحل (فكن) : الفاء : رابطة لجواب الشرط وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية (كن) : فعل أمر ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية مبني على السكون ، واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره : (أنت) ، (في السر والجهر) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بـ(مسلماً) ، و(مسلماً) : خبر كن ، والشاهد في قوله : (لا تقيمن) فإنه جملة ، وهي بدل اشتمال من جملة قوله : (ارحل) .

واعلم : أنه إذا أبدل اسم من اسم . . وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم ، وفي واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع ، ولا يجب موافقته له في التعريف والتنكير ، والإظهار والإضمار ، فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدم ، . . .

وفي « حاشية الصبان » : (مثل به في « التصريح » لبدل الاشتمال ، وهو مبني علىٰ أن الأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده) .

قال الدماميني : (لا تتعين التبعية في البيت ؛ لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول ، وكل واحدة جزء المقول) انتهىٰ .

قال في « التصريح » : (وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض وبدل الاشتمال في الأفعال والجمل ؛ لتعذر عود الضمير عليها) انتهىٰ من « الصبان » .

(**واعلم : أنه إذا أبدل اسم من اسم . . وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب**) الأربعة (**كما تقدم**) في أول الباب بقول المصنف : (تبعه في جميع إعرابه) ، (**و**) وجب موافقته أيضاً (**في واحد من التذكير والتأنيث ، و**) في (**واحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض**) فإنه لا يكون إلا جزءاً من المبدل منه ؛ قليلاً كان أو كثيراً أو مساوياً ، قال شيخنا : (أما فيه . . فلا يجب موافقة البدل للمبدل منه ؛ لأنه يكون نصفَه أو ثلثه أو ثلثيه) انتهىٰ .

أي : تجب موافقته في واحد من هٰذه الثلاثة : من الإفراد والتثنية والجمع (**ما لم يمنع مانع**) من جمعه ؛ ككونه مصدراً ، أو اسم تفضيل ، أو علىٰ وزن (فعيل) كقتيل ، أو فعول ؛ كصبور .

(**ولا يجب موافقته**) أي : موافقة البدل (**له**) أي : للمبدل منه (**في التعريف والتنكير ، والإظهار والإضمار ، فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدم**) إبدالها

ومن النكرة نحو : ﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، والنكرة من النكرة نحو : ﴿ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ ﴾ .

(ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾) ، فهٰذه أربعة أقسام ، والبدل أربعة أيضاً في أربعة بستة عشر ، ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر كما مر ، والمضمر من المضمر الموافق له نحو : رأيتك إياك ، ومن الظاهر ؛ كرأيت زيداً إياه ، وخالف في ذلك ابن مالك فمنع وقوع الضمير بدلاً ؛

منها في أول الباب بقول المصنف : (قال الله تعالىٰ : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۞ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾) .

(و) إبدال المعرفة (**من النكرة نحو** : ﴿ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، و) إبدال (**النكرة من النكرة نحو** : ﴿ مَفَازًا ۞ حَدَآئِقَ ﴾ ، **ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو** : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، **فهٰذه**) الصور المذكورة في إبدال المعرفة من النكرة وفي العكس (**أربعة أقسام**) أي : أربع احتمالات .

(**والبدل**) المصطلح عليه عند النحاة (**أربعة**) أقسام (**أيضاً**) أي : كما أن الصور الجارية في المعرفة والنكرة أربعة أقسام اضرب هٰذه المذكورة هنا (**في أربعة**) أقسام البدل يخرج المضروب (**بستة عشر**) قسماً .

(**ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر كما مر**) من الأمثلة في كلام الشارح وكلام المصنف (**و**) إبدال (**المضمر من المضمر الموافق له**) أي : للبدل : إفراداً وتثنية وجمعاً ، تكلماً وخطاباً وغيبةً (**نحو : رأيتك إياك و**) إبدال المضمر (**من الظاهر ؛ كرأيت زيداً إياه** ، **وخالف**) الجمهور (**في ذلك**) أي : في إبدال المضمر من المضمر ، وفي إبدال المضمر من الظاهر (**ابن مالك فمنع**) ابن مالك (**وقوع الضمير بدلاً**) سواء أبدل من الضمير أو من الظاهر .

فإن وقع في الكلام ما يوهم الثاني . . فهو توكيد، أو الثالث . . فمن وضع النحويين، وإبدال الظاهر من المضمر نحو : ضربته زيداً ، نعم ؛ لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل إلا إذا أفاد الإحاطة نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ ،

(فإن وقع في الكلام) الفصيح (ما يوهم الثاني) وهو إبدال المضمر من المضمر . . (. . فهو) أي : فذلك الضمير الذي يوهم كونه بدلاً من الضمير ؛ كرأيتك إياك ، فذلك الضمير (توكيد) أي : مؤكد للضمير الأول .

(أو) وقع في الكلام ما يوهم (الثالث) وهو إبدال الضمير من الظاهر (. . فـ) هو ؛ أي : فذلك الضمير الذي يوهم كونه بدلاً من الظاهر ؛ كرأيت زيداً إياه (من وضع النحويين) لا من وضع فصحاء العرب ، فلا يحتج به ؛ لأنه من وضع المولدين .

(و) يجوز أيضاً (إبدال الظاهر من المضمر نحو : ضربته زيداً) .

وقوله : (نعم) استدراك علىٰ جواز إبدال الظاهر من المضمر ؛ أي : لكن ليس جواز إبدال الظاهر من المضمر علىٰ إطلاقه ؛ بل (لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر) سواء كان متكلماً أو مخاطباً (بدل كل) من كل (إلا إذا أفاد) ذلك الظاهر (الإحاطة) والشمول ، مثال ذلك الظاهر الذي يفيد الإحاطة (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾) ، هـٰذا مثال ضمير المتكلم ، ومثال ضمير المخاطب نحو : هـٰذا لكم صغيركم وكبيركم ، ومعنىٰ قوله : (لأولنا وآخرنا) أي : لجميعنا ؛ لأن عادة العرب التعبير بالطرفين وإرادة الجميع ، فـ(أولنا وآخرنا) بدل من ضمير (لنا) بإعادة الجار ؛ فإن لم يكن في الظاهر معنى الإحاطة . . ففيه أقوال : أحدها : المنع لعدم الفائدة ؛ إذ ضمير الحاضر في غاية الوضوح ، وهو مذهب الجمهور البصريين .

فهٰذه أقسام أربعة أيضاً مع الأقسام الأربعة للبدل تصير ستة عشر علىٰ ما عرفت ، وأمثلة جميع ذلك ظاهر لمن تأمل .

والثاني : الجواز ؛ وهو قول الأخفش والكوفيين .

والثالث : أنه يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربتكم إلا زيداً ؛ وهو قول قطرب ، نظر فيه ابن قاسم : بأن زيداً ليس بدل كل من ضمير المخاطب بل بدل بعض .

ويظهر لي : أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنىٰ بدل كل من المستثنىٰ منه ؛ فتأمل . انتهىٰ من « الأشموني » مع « الصبان » .

(**فهٰذه**) الصور المذكورة من قوله : (ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر . . .) إلىٰ هنا (**أقسام أربعة**) أي : أربع احتمالات (**أيضاً**) أي : كما أن صور إبدال المعرفة من المعرفة ومن النكرة . . . إلخ : أربعة : مضروبة في أقسام البدل ؛ أي : فهٰذه أقسام أربعة (**مع الأقسام الأربعة للبدل**) أي : مضروبة في الأقسام الأربعة للبدل (**تصير**) أي : يخرج المضروب بـ(**ستة عشر**) قسماً أيضاً ؛ أي : كما أن تلك السابقة مع أقسام البدل تخرج بستة عشر ، وقوله : (**علىٰ ما عرفت**) إشارةً إلى اعتراض ابن مالك في الصورتين الثانية والثالثة ؛ أي : فهٰذه الصور المذكورة أربعة أقسام مع ما عرفت في بعضها من اعتراض ابن مالك فيه .

(**وأمثلة جميع ذلك**) المذكور من الستة عشر (**ظاهر**) أي : واضح (**لمن تأمل**) فيها وبحث عنها ؛ فإذا ضربت ما هنا من الستة عشر فيما سبق من الستة عشر . . تبلغ الصور العقلية في البدل : مئة وستة وتسعين صورة ؛ فإذا ضربت أوجه الإعراب الأربعة في الحاصل . . تبلغ سبع مئة صورة وأربعاً وثمانين صورة .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

[ص] : اعلم : أن أصل العمل للأفعال ، فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة : ....

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الأسماء العاملة عمل الفعل)

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ، ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور (**اعلم : أن أصل العمل**) أن يكون (**للأفعال**) وما عمل من الأسماء.. فلشبهه بالفعل في دلالته على الحدث ، وإنما كان الأصل في العمل أن يكون للفعل ؛ لدلالته على الزمان تضمناً وعلى المكان التزاماً ، اللذين هما لا يستغني كل كون عنهما .

(**فيعمل عمل الفعل**) الذي هو رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان فعله متعدياً (**من الأسماء سبعة**) على الأصح ، وقيل : عشرة ، مع زيادة اسم المصدر ، والظروف ، والجار والمجرور ؛ كما في « الشذور » ، وهي : المصدر ، واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل .

وقد ذكرها المصنف في التفصيل علىٰ هـٰذا الترتيب ، ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر : وهو ما كان مدلوله ؛ كالغسل ـ بضم الغين المعجمة وفتحها ـ اسم مصدر لاغتسل الخماسي ، فهو بمعنى المصدر الذي هو الاغتسال لندور إعماله ، بل البصريون يمنعون إعماله ؛ نظراً إلىٰ أن أصل وضعه بغير صيغة المصدر ، وأولوا ما أوهم إعماله بالمصدر ؛ كحديث « من قبلة الرجل المرأة الوضوء » أي : من تقبيل الرجل المرأة الوضوء ، ولا الظرف والجار والمجرور ،

الأول : المصدر بشرط أن يحُل محله فعل مع (أن) أو مع (ما) نحو : يعجبني ضربك زيداً ؛ . . . .

المعتمدين علىٰ نفي أو استفهام ؛ للاختلاف في إعمالهما ، قاله الفاكهي ، وقال غيره : وإنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل بشروط المصدر ؛ لرجوعه إلى المصدر ، ولا الظرف والجار والمجرور ؛ لرجوعهما إلى اسم الفعل ، فلا حاجة إلىٰ عدها عشرة ؛ كما فعل صاحب « الشذور » .

والاعتذار عن المصنف بما ذكرنا أولىٰ ، وإلا . . فيعمل اسم المصدر إذا توفرت فيه شروط المصدر ، وكذا الجار والمجرور والظرف ، المعتمدان علىٰ نفي أو استفهام أو موصوف يعملان على الأصح .

(**الأول**) من الأسماء السبعة : (**المصدر**) وهو اسم يدل على الحدث المشتمل علىٰ جميع حروف فعله الأصول لفظاً ؛ كضرب ضرباً ، أو تقديراً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ ، لأنه في تقدير : إنباتاً ، فخرج بقولنا : (المشتمل) اسم المصدر ؛ لخلوه عن بعض حروف فعله ؛ كاغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، وبدأ به ؛ لأنه أصل الفعل في الاشتقاق وإن كان فرعاً له في العمل ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضياً أو مستقبلاً نحو : أعجبني ضرب زيد عمراً أمس أو الآن أو غداً ، فيرفع الفاعل وينصب المفعول ، لكن إنما يعمل عمل فعله (**بشرط** : **أن يحُل**) بضم الحاء (**محله**) أي : في محله (**فعل مع « أن »**) المصدرية إن أريد به المضي أو الاستقبال (**أو**) يحل محله فعل (**مع « ما »**) المصدرية إن أريد به الحال ؛ وذلك لأجل أن يشابه الفعل ؛ فالأول : (**نحو** : **يعجبني ضربك زيداً**) غداً أو أمس .

وإعرابه : (يعجب) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به (ضرب) : فاعل مرفوع بالضمة

أي : أن تضرب زيداً ، ونحو : يعجبني ضربك زيداً ؛ أي : ما تضربه .

الظاهرة وهو مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ، وفاعله ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، و(زيداً) : مفعول به منصوب به بالفتحة الظاهرة ، وإنما عمل عمل فعله لإمكان حلول الفعل مع (أن) المصدرية محله تقديره : (أي) يعجبني (أن تضرب زيداً) غداً ، أو أن ضربته أمس .

(و) الثاني (نحو : يعجبني ضربك زيداً) الآن ؛ فضرب فيه مصدر في تقدير الفعل مع (ما) المصدرية تقديره : (أي) يعجبني (ما تضربه) الآن ؛ أي : يعجبني الضرب الذي تضربه الآن ، ولا يصح حلول أن محله إذا كان بمعنى الحال ؛ لأن (أن) المصدرية إذا دخلت على المضارع . . خلصته للاستقبال ، وإن دخلت على الماضي . . فإنه يبقىٰ معها على المضي ، فهي ممتنعة مع الحال جائزة مع غيره ، بخلاف (ما) فإنه يجوز تقديرها مع الفعل في جميع الحالات ، سواء أريد بالفعل الماضي أو الاستقبال أو الحال علىٰ ما اقتضاه كلام الدماميني في « المنهل الصافي » ، بخلاف مايوهمه كلام الجماعة في هٰذا الموضع .

فَائِدَة

وذكر ابن هشام في « شرح القطر » لعمله ثمانية شروط : **الأول** : ما ذكره هنا ؛ وهو أن يحل محله فعل مع (أن) أو مع (ما) كما مثل له المصنف .

الثاني : ألا يكون مصغراً فلا يجوز : أعجبني ضريبك زيداً ، ولم يختلف النحويون في هٰذا .

الثالث : ألا يكون مضمراً فلا تقول : ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح ؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل وحروفه .

الرابع : ألا يكون محدوداً فلا تقول : أعجبني ضربتك عمراً .

وهو ثلاثة أقسام : مضاف ،

الخامس : ألا يكون موصوفاً قبل العمل فلا يجوز : أعجبني ضربك الشديد زيداً ؛ فإن أخرت الشديد . . جاز .

السادس : ألا يكون محذوفاً ، وبهـٰذا ردوا علىٰ من قال في : مالك وزيداً ، إن التقدير : وملابستك زيداً ، وعلىٰ من قال في : باسم الله ، إن التقدير : ابتدائي باسم الله حاصل ، فحذف المبتدأ والخبر وأبقىٰ معمول المبتدأ ، ويمكن الجواب عنه : بأن هـٰذا من حذف العامل لا من عمل المحذوف ، تدبر .

السابع : ألا يكون مفصولاً عن معموله ، ولهـٰذا ردوا علىٰ من قال : ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ ، إنه معمول لـ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾ ، لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

الثامن : ألا يكون مؤخراً عنه فلا يجوز : أعجبني زيداً ضربك ، وأجاز في « التسهيل » : تقديم الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ ، وقولهم : اللهم ؛ اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً . انتهىٰ بتلخيص واختصار ، قال السجاعي : وقد نظمتُ ما ذكره المصنف من الشروط في أربعة أبيات فقلت :

اعمل كفعل مصدراً بشرط أن ... يكون فرداً ظاهراً مكبرا
وغير محدود ومتبوع ولا ... يكون محذوفاً ولا مؤخرا
وغير مفصول كذا حلول أن ... أو ما وفعل في محله اذكرا
وقال في « التسهيل » هـٰذا غالب ... فاحفظ له يا صاحبي لتنصرا

انتهىٰ منه .

(**وهو**) : أي : المصدر العامل عمل الفعل باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله : (**ثلاثة أقسام**) لا رابع لها ؛ بدليل الاستقراء (**مضاف**) لما بعده ؛

ومنون ، ومقرون بـ(أل) ، وإعماله مضافاً أكثر من إعمال القسمين ؛ كالمثالين ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ،

وهو ضربان : مضاف للفاعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ ، ومضاف للمفعول ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ، وقوله :

ألا إن ظلـمَ نفسـه المـرءُ بيِّـنٌ   إذا لم يصنها عن هوىً يغلب العقلا

(ومنون) أي : مجرد عن (أل) والإضافة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۞ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ .

(ومقرون بـ« أل ») وهو يعمل عمل فعله علىٰ أي حال كان من الأحوال الثلاثة إذا توفرت شروطه المذكورة آنفاً (و) لـٰكن (إعماله مضافاً) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلام العرب (من إعمال القسمين) الباقيين ؛ يعني : بهما المنون والمقرون بـ(أل) ، وعمله مضافاً إلى الفاعل أكثر من عمله مضافاً إلى المفعول ؛ لأن نسبة الحدث لمن وقع منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه ؛ وذلك المضاف إلى الفاعل (كالمثالين) السابقين في المتن (وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾) ، أي : ولولا أن يدفع الله الناس ، أو أن دفع الله الناس .

وإعرابه : (لولا) : حرف امتناع لوجود (دفع) : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وهو مضاف إلىٰ فاعله ، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (الناس) : مفعول به للمصدر منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ؛ لقيام جواب لولا مقامه تقديره : موجود ، والجملة الاسمية شرط

وعمله منوناً أقيس نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾ ، وعمله مقروناً بـ(أل) شاذ ؛ كقوله :

لـ(لولا) لا محل لها من الإعراب، وجواب لولا قوله : ﴿ لَفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ ﴾ .

(وعمله) أي : وعمل المصدر حالة كونه (منوناً) أي : مجرداً عن (أل) والإضافة اللذين هما من خواص الاسم (أقيس) أي : أظهر وأوضح ؛ قياساً له على الفعل ؛ أي : أقوىٰ في القياس من عمله مضافاً أو مقروناً بـ(أل) ، لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل ، وبالتنكير يقوىٰ شبهه به ؛ لأن الفعل نكرة في المعنىٰ ، مثاله (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا) ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ .

وإعرابه : (أو) : حرف عطف وتنويع علىٰ قوله : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وهو مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف تقديره : أو إطعامه ، والضمير للإنسان المذكور قبله (في يوم) : جار ومجرور متعلق بـ(إطعام) ، (ذي) : نعت لـ(يوم) مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ، و(مسغبة) : أي : مجاعة مضاف إليه (يتيماً) : مفعول إطعام منصوب به بالفتحة الظاهرة .

(وعمله) عمل الفعل حالة كونه (مقروناً بـ« أل » شاذ) أي : قليل ؛ قياساً واستعمالاً لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل) ، وكان القياس ألا تدخل عليه ؛ لأنه مؤول بالفعل ، والفعل لا تدخل عليه (أل) لـٰكنه لما كان علىٰ صورة الاسم . . ساغ ذلك ، وإنما لم تبعده الإضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بـ(أل) لأنها متأخرة عنه قبلها واقع موقع الفعل ، بخلاف المقرون بـ(أل) ولذا وقع المصدر المضاف في القرآن عاملاً ولم يأت فيه المقرون بـ(أل) عاملاً في فاعل ولا مفعول ، وقد ورد عمل المقرون بـ(أل) في الشعر (كقوله) (من المتقارب) ، والبيت بلا نسبة إلىٰ قائله :

ضعيــف النكــايــة أعــداءه

(ضعيــف النكــايــة أعــداءه)   يخــال الفــرار يــراخــي الأجــل

[اللغة] : (النكاية) مصدر نكيت في العدو من باب (رميت) إذا قتلت منهم وجرحت (يخال) أي : يظن (يراخي) أي : يؤخر (الأجل) أي : الموت .

الإعراب : (ضعيف) : خبر مبتدأ محذوف جوازاً تقديره : (هو) ضعيف النكاية (ضعيف) : مضاف (النكاية) : مضاف إليه ، وهو مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله محذوف (أعداءه) : مفعول به ، والتقدير : ضعيف نكايته أعداءه (يخال) : فعل مضارع مرفوع بالضمة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) ، (الأجل) مفعوله ، والجملة الفعلية في محل النصب مفعول ثان لـ(يخال) أي : يخال ويظن الفرار من العدو مراخياً أجله ، والمعنىٰ : أن هـٰذا الشخص لا يصيب أعداءه إلا إصابةً ضعيفة ؛ لضعف إقدامه على العدو ؛ لأنه يظن أن فراره من العدو يطيل بقاءه في الدنيا ، فلا ينال من أعدائه منالاً ينكيهم به ، والشاهد في قوله : (النكاية) فإنه مصدر معرف بـ(اللام) وقد عمل عمل فعله ، ومِن عمل المقرون بـ(أل) قوله من (بحر الطويل) :

عجبت من الرزق المسيء إلـٰهه   ومن ترك بعض الصالحين فقيراً

والرزق : ـ بكسر أوله ـ اسم للمرزوق ؛ وهو ما انتفع به عندنا معاشر أهل السنة ولو محرماً ، خلافاً للمعتزلة ، وبالفتح مصدر ؛ وهو المراد هنا ، و(المسيء) : مفعول للمصدر ، و(إلـٰهه) بالرفع : فاعل له ، وقوله : (بعض) : بالنصب مفعول ترك ، والمعنىٰ : عجبت من رزق الإلـٰه للمسيء ؛ أي : العاصي ، ومن تركه بعض الصالحين ؛ أي : المطيعين فقراء ، ولا عجب في ذلك ؛ لأنه علىٰ ما اقتضته الحكم الإلـٰهية يفعل ما يشاء ، ولا يسأل عما يفعل . انتهىٰ من

الثاني : اسم الفاعل ؛ كضارب ومكرم ، فإن كان بـ(أل) . . عمل مطلقاً نحو : هـٰذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً ،

« السجاعي على القطر » .

(**الثاني**) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**اسم الفاعل**) ولو مثنىً أو مجموعاً : وهو ما اشتق من مصدر الفعل المبني للفاعل ؛ للدلالة على الذات التي قام بها الفعل علىٰ معنى الحدوث والتجدد ، وصيغته من مصدر الثلاثي علىٰ وزن (فاعل) ، (**كضارب و**) عامل وشاكر ، ومن غير الثلاثي علىٰ صيغة المضارع المبني للمعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ؛ كـ(**مكرم**) في الرباعي المزيد ، ومدحرج في الرباعي المجرد ، ومنطلق في الخماسي ، ومستخرج في السداسي .

(**فإن كان**) اسم الفاعل مقروناً (**بـ« أل »**) الموصولة (. . **عمل**) عمل فعله (**مطلقاً**) أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء اعتمد أم لم يعتمد ، وإنما قيدنا (أل) بالموصولة ؛ لأنها متىٰ قدرت للتعريف . . اقتضى القياس ألا تعمل شيئاً ، كما في « شرح اللمحة » انتهىٰ « سجاعي » .

وإنما عمل اسم الفاعل مطلقاً بلا شرط شيء : إذا كان مقروناً بـ(أل) الموصولة ؛ لأنه حينئذ صلة للموصول الذي هو (أل) ، فهو فعل بحسب المعنىٰ وإن كان اسماً بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ ، مثال المقرون بـ(أل) الموصولة (**نحو : هـٰذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً**) .

وإعرابه : (**ها**) : حرف تنبيه (**ذا**) : اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ (**الضارب**) : خبره مرفوع ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله الصحيح يرفع الفاعل

وإن كان مجرداً من (أل) . . عمل بشرطين :

وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (أل) الموصولة (زيداً) : مفعوله منصوب (أمس) : ظرف لما مضىٰ من الزمان في محل النصب على الظرفية ، مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التعريف وهو (أل) المعرفة ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة ؛ لأنه الأصل في حركة التخلص ، والظرف متعلق بـ(الضارب) ، أو حرف تفصيل ؛ لأنه بمعنىٰ (أو) تقول : هـٰذا الضارب زيداً الآن ، و(الآن) : ظرف للزمان الحاضر في محل النصب على الظرفية مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التعريف ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل البناء ، والظرف متعلق بـ(الضارب) ، أو تقول : هـٰذا الضارب زيداً غداً ، و(غداً) : ظرف للزمان المستقبل منصوب ، وعلامة نصبة فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(الضارب) أيضاً .

(وإن كان) اسم الفاعل (مجرداً من « أل ») الموصولة (. . عمل) عمل فعله متعدياً كان أو لازماً (بشرطين) لأنه بالأول من الشرطين : وهو كونه للحال أو للاستقبال يتم له مشابهة الفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومشابهته له معنىً من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين الحال أو الاستقبال ، وبالشرط الثاني : وهو اعتماده علىٰ واحد من الأمور الآتية من نفي أو استفهام مثلاً تقوي مشابهته له ؛ لأن مقتضىٰ كونه وصفاً أن يكون له موصوف فقياسه : ألا يقع إلا مع صاحبه ؛ إذ ذكره بدونه يُخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده الصاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام ؛ لأنهم قصدوا به قصد الفعل فجرىٰ مجراه ، وقد علم

كونه للحال أو الاستقبال ، واعتماده علىٰ نفي أو استفهام ، أو مخبر عنه

بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام .

الأول من الشرطين : (**كونه**) أي : كون اسم الفاعل (**للحال**) وهو زمن بين الماضي والمستقبل ؛ أي : كونه دالاً على الزمن الحاضر حقيقةً نحو : أنا ضارب زيداً الآن ، أو حكايةً للحال الماضية ، ومعنىٰ حكاية الحال الماضية : أن يفرض ما وقع أولاً كأنه واقع الآن ، قيل : وإنما يفعل في الماضي المستغرب ، كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له ، فيتعجب منه ، وقيل معنىٰ حكاية الحال الماضية : أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان ، فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به إذ ذاك ؛ كما في قولهم : دعنا من تمرتان ، ورد هٰذا القيل : بأن المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ . انتهىٰ « يس » انتهىٰ من « السجاعي » .

مثال كونه للحال حكايةً لا حقيقةً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ ، فـ(ذراعيه) : مفعول لـ(باسط) فإنه وإن كان ماضياً لـٰكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقدر المتكلم بذلك : كأنه موجود في ذلك الزمان ، أو يقدر ذلك الزمان : كأنه موجود الآن ؛ فالجملة حالية ، والواو فيه واو الحال ، ويدل عليه عطف (ونقلبهم) عليه ، ولم يقل : وقلبناهم .

(**أو**) لـ(**الاستقبال**) أي : أو كونه دالاً على الزمان المستقبل نحو : هٰذا ضارب زيداً غداً .

(**و**) الشرط الثاني : (**اعتماده**) ولو تقديراً (**علىٰ**) واحد من أمور خمسة ؛ إما علىٰ (**نفي أو**) على (**استفهام ، أو**) علىٰ (**مخبر عنه**) في الحال أو في الأصل

أو موصوف نحو : ما ضارب زيد عمراً ، وأضارب زيد عمراً ، وزيد ضارب عمراً ، ومررت برجل ضارب عمراً .

(أو) علىٰ (**موصوف**) أو علىٰ ذي حال ، مثال اعتماده علىٰ نفي (**نحو : ما ضارب زيد عمراً**) الآن أو غداً .

(و) مثال اعتماده على استفهام نحو : (**أضارب زيد عمراً**) الآن أو غداً .

(و) مثال اعتماده علىٰ مخبر عنه في الحال نحو : (**زيد ضارب عمراً**) الآن أو غداً ، أو علىٰ مخبر عنه في الأصل نحو : ظننت زيداً ضارباً عمراً الآن أو غداً .

(و) مثال اعتماده علىٰ موصوف نحو : (**مررت برجل ضارب عمراً**) الآن أو غداً ، ومثال اعتماده علىٰ ذي حال نحو : جاء زيد ضارباً عمراً الآن أو غداً ، ومثال اعتماده علىٰ مقدر نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه ؛ أي : أمهين ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ ، أي : صنف مختلف .

ومحل اشتراط هٰذين الشرطين لعمله النصب ؛ أما عمله الرفع . . فلا يشترط فيه شيء ، ويشترط فيه : ألا يصغر ولا يوصف ؛ فإن صغر أو وصف . . لم يعمل ؛ لأن كلاً من التصغير والوصف يُزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال : جاء رجلٌ ضويربٌ زيداً غداً ، ولا رأيتُ ضارباً مسيئاً زيداً ، فجملة الشروط في عمله أربعة ، وإعراب **المثال الأول** : (ما ضارب زيد عمراً الآن أو غداً) : (ما) : نافية تميمية (ضارب) : مبتدأ ليس له خبر مرفوع بالضمة ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليه (زيد) : فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالضمة الظاهرة (عمراً) : مفعول به لـ(ضارب) منصوب بالفتحة الظاهرة (الآن) : في محل النصب على الظرفية مبني على الفتح ، والظرف متعلق بـ(ضارب) ، (أو) : حرف تفصيل (غداً) :

الثالث : أمثلة المبالغة ؛ وهي ما كان علىٰ وزن فعال ، أو فعول ، أو مفعال ، أو فعيل ، أو فَعِل ؛ وهي كاسم الفاعل ؛

منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والظرف متعلق بـ(ضارب) .

وإعراب الثاني : (أضارب زيد عمراً) : الهمزة للاستفهام التقريري مبنية على الفتح (ضارب) : مبتدأ ليس له خبر مرفوع بالضمة الظاهرة (زيد) : فاعل سد مسد الخبر مرفوع بالضمة الظاهرة (عمراً) : مفعول به لـ(ضارب) .

وإعراب الثالث : (زيد) : مبتدأ مرفوع (ضارب) : مرفوع على الخبرية ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيد) ، (عمراً) : مفعول ضارب منصوب به ، وبقية الأمثلة إعرابها ظاهر مما ذكرناه .

و(**الثالث**) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**أمثلة المبالغة**) فتعمل عمل الفعل ولو مثناة أو مجموعة ، وهي خمسة أوزان عند النحاة ، وخمسة عشر عند الصرفيين ؛ كما بيناها في « مناهل الرجال » .

(**و**) ضابطها : (**هي ما**) حُوِّل وغُيِّر عن صيغة اسم الفاعل إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ للدلالة على المبالغة والتأكيد والكثرة في المعنىٰ : بأن (**كان علىٰ وزن فعال**) بتشديد العين ؛ كضراب (**أو**) علىٰ وزن (**فعول**) بضم العين ؛ كضروب (**أو**) علىٰ وزن (**مفعال**) بكسر الميم ؛ كمضراب (**أو**) علىٰ وزن (**فعيل**) ؛ كضريب (**أو**) علىٰ وزن (**فعل**) بفتح الفاء وكسر العين ؛ كضرب ، فكلها بمعنىٰ : كثير الضرب ، وأكثرها استعمالاً : فعال وفعول ، ثم مفعال ، ثم فعيل ، ثم فعل .

(**وهي**) أي : هـٰذه الأوزان الخمسة (**كاسم الفاعل**) **في عمله** : الرفع

فما كان صلة لـ(أل) . . عمل مطلقاً نحو : جاء الضراب زيداً ، وإن كان مجرداً منها . . عمل بالشرطين نحو : ما ضراب زيد عمراً .

والنصب ، وفي شروط عمله الأربعة ؛ كما مرت هناك .

وإعمال هـٰذه الأوزان عمل الفعل : قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم في ذلك : السماع والقياس علىٰ أصلها الذي هو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة والتكثير ؛ لأنها كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال : ضراب مثلاً لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجز الكوفيون إعمالها كلها ؛ لمخالفتها لأوزان المضارع ، ومعناه : ومتىٰ وجدوا بعدها شيئاً منصوباً . . قدروا له فعلاً ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل ، وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه : من إعمالها كلها لما سبق .

(فما كان) منها (صلة لـ« أل ») الموصولة (. . عمل) عمل فعله (مطلقاً) أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء اعتمد علىٰ واحد من الأمور الخمسة أم لا ، فهـٰذه الجملة مفرعة علىٰ جملة التشبيه المذكورة قبلها مثالها **(نحو : جاء الضراب زيداً)** أمس أو الآن أو غداً .

وإعرابه : (جاء) : فعل ماض مبني على الفتح (الضراب) : فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل الصحيح يرفع الفاعل وينصب المفعول ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (أل) الموصولة (زيداً) : مفعوله منصوب به ، وقوله : (وإن كان) كذا في بعض النسخ ، والصواب **(وما كان مجرداً منها)** أي : من (أل) الموصولة ليناسب ما قبله **(. . عمل بالشرطين)** السابقين في اسم الفاعل : عدم المضي والاعتماد علىٰ واحد من الأمور الخمسة السابقة ، مثالها من المجرد **(نحو : ما ضراب زيد عمراً)** الآن أو غداً .

وإعرابه : (ما) : نافية تميمية (ضراب) : مبتدأ ليس له خبر مرفوع بالابتداء ، وسوغ الابتداء بالنكرة : تقدم حرف النفي عليه (زيد) : فاعل لـ(ضراب) سد مسد الخبر مرفوع بالضمة الظاهرة (عمراً) : مفعوله منصوب به ؛ لاعتماده على النفي ، ويجري في هٰذه الأمثلة ما تقدم في (اسم الفاعل) من أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل هٰذه الأمثلة ؛ بل يجوز إعمالها وإضافتها إلىٰ مفعولها ، ولا تضاف إلىٰ فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لا يضاف إلىٰ فاعله ، بخلاف (المصدر) فإنه أقوىٰ منهما شبهاً بالفعل ، فيجوز إضافته إلى الفاعل ، وإنما عملت هٰذه الأوزان مع عدم المشابهة اللفظية بالمضارع فيها ؛ لما فيها من المبالغة في المعنىٰ فقامت مقامها ، وعدها قسماً ثالثاً علىٰ تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفعل ، قاله الفاكهي .

وحكىٰ سيبويه : أما العسل . . فأنا شراب ، وإنه لمنحار بوائكها ، ومنحار مبالغة في ناحر ، والبوائك جمع بائكة ؛ وهي السمينة الحسناء من النوق ، وقال بعضهم : إن الله غفور ذنب العاصيين ، وإن الله سميع دعاء من دعاه ، وقال الشاعر :

حــذر أمــوراً لا تضيــر وآمــن ... مــا ليــس ينجيــه مــن الأقــدار

فَائِدَةٌ

ذكر الحريري : أن العرب بنوا لمن فَعل مرةً فاعلاً ؛ كقاتل وضارب ، ولمن كرر الفعل فعّالاً ؛ كقتال وفتاكٍ ، ولمن بالغ في الفعل وكان قوياً عليه فعولاً نحو : صبور ، ولمن اعتاد الفعل مفعالاً ؛ كامرأة مذكار أو مئناثٍ أو معقاب إذا كان عادتها أن تلد الذكور أو الإناث ، أو نوبةً كذا ونوبةً كذا ، ولمن كان آلة للفعل وعدةً له

الرابع : اسم المفعول نحو : مضروب ومكرم ، ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول ، وشرط عمله ؛ كاسم الفاعل نحو : جاء المضروب عبده ،

مفعلاً ، وكتب عليه ابن بري : (هٰذا الذي ذكره سيبويه فعول وفعّال لا تعرفه النحويون ، وكذلك مفعال كلها بمعنىً واحد : ضروب وضراب ومضراب) انتهىٰ « يس على المجيب » .

و(**الرابع**) من الأسماء العاملة عمل الفعل (**اسم المفعول**) ولو مثنىً أو مجموعاً ، وهو ما اشتق من مصدر الفعل المبني للمجهول ؛ للدلالة على الذات التي وقع عليها الفعل (**نحو : مضروب ومكرم**) عدد المثال مع أنه يكفي في المثال واحد ؛ لأنه جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ؛ إشارةً إلىٰ أنه اسم المفعول ، إن بني من الثلاثي . . يكون علىٰ وزن (مفعول) كمضروب ومأكول ومشروب ، وإن بني من غير الثلاثي ، سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً . . يكون علىٰ صيغة المضارع المبني للمجهول ؛ بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره ؛ كمكرم ومنطلق ومستخرج ، بفتح ما قبل الآخر في الجميع .

(**ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول**) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ؛ فإن كان من متعد لاثنين أو ثلاثة . . رفع واحداً ونصب ما سواه .

(**وشرط عمله**) أي : عمل اسم المفعول (**كاسم الفاعل**) أي : كشرط عمل اسم الفاعل ؛ فإن كان صلة لـ(أل) الموصولة . . عمل مطلقاً ، سواء كان بمعنى المضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء اعتمد علىٰ واحد من الأمور السابقة أم لا ، مثاله (**نحو : جاء المضروب عبده**) أمس أو الآن أو غداً ، هٰذا مثال ما إذا كان صلة لـ(أل) .

وإعرابه : (جاء) : فعل ماض (المضروب) : فاعل لـ(جاء) مرفوع به ،

ونحو : زيد مضروب عبده ، فـ(عبده) : نائب الفاعل في المثالين .

الخامس : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلىٰ واحد ؛

وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول (عبد) : نائب فاعل لـ(المضروب) مرفوع به وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، كما تقول : جاء الذي ضرب عبده ، وإن كان مجرداً من (أل) . . عمل بشرط أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وبشرط أن يعتمد علىٰ واحد من الأمور السابقة .

(و) مثاله (**نحو : زيد مضروب عبده ، فـ« عبده » : نائب فاعل في المثالين**) اللذين ذكرهما المصنف ، فـ(عبده) : مرفوع علىٰ كونه نائب فاعل لـ(مضروب) لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير الصيغة .

(**الخامس**) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلىٰ واحد**) من حيث إنها تثنىٰ وتجمع ، تذكر وتؤنث ؛ كاسم الفاعل ، ولهٰذا أعملت عمله وإن كان أصلها ألا تعمل النصب ؛ لمباينتها الفعل من حيث كونها تدل على الثبوت والدوام ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ؛ أي : لازم ، أو متعد منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصاراً ، أو بنقله إلىٰ باب (فعل) المضموم ؛ كالراحم القلب ، واقتصر في عملها النصب علىٰ واحد ؛ لكونه أدنىٰ درجات المتعدي ، ويشترط لصحة عملها : إذا تجردت الاعتماد علىٰ واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال ؛ لأنها بمعنى الثبوت فلا معنىٰ لاشتراطه ؛ لأن ما لا يدل علىٰ حدث لا تعلق له بالزمان ، وقولنا الاعتماد علىٰ واحد مما سبق ، يعني : في عمل النصب علىٰ طريق المفعول به ؛ أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر . . فلا يتوقف علىٰ ذلك ، كما أن اسم الفاعل كذلك ، قال في « النهاية » : (الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنىٰ والظرفين والمفعول له والمفعول معه . انتهى) انتهىٰ « يس » .

كحسن وظريف .

ولمعمولها ثلاث حالات الرفع على الفاعلية

والمراد بها : ما اشتق من مصدر فعل لازم ؛ للدلالة علىٰ ذات ومعنىً قائم بها علىٰ سبيل الثبوت والاستمرار ، وسميت صفة مشبهة ؛ لشبهها باسم الفاعل في دلالتها علىٰ ذات ومعنىً قائم بها ، وقبولها الإفراد والتذكير وغيرهما . انتهىٰ « خضري » .

مثالها (كحسن وظريف) فإن كلاً منهما صفة مشتقة من مصدر فعله اللازم ؛ للدلالة علىٰ من قام به الفعل علىٰ معنى الثبوت والاستمرار ؛ إذ معنىٰ زيد حسن ظريف ثبوت الحسن والظرف له ، واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث ؛ فإذا أريد بها الحدوث. . حولت إلىٰ بناء اسم الفاعل ، وقيل : زيد حاسن ظارف ، وعلىٰ هـٰذا القياس : فرح وفارح ، وجزل وجازل ؛ فالحسن : الجمال ، والظرف : بفتح الظاء والراء من ظرف ؛ ككرم ظرفاً وظرافة ، وفي « القاموس » : (الظرف في اللسان ، أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون في الوجه واللسان ، أو البراعة وذكاء القلب ، أو الحذق) ، ولا يوصف به : إلا الفتيان الأزوال ، والفتيات الزُّولات ، لا الشيوخ ولا السادة ، ومما ذكرناه : يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم ؛ أي : الماضي المستمر إلىٰ زمان الحال ، فلا تكون للماضي المنقطع ولا للمستقبل ، بخلاف اسم الفاعل ، ويشترط لعملها أيضاً : ألا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ، بخلافه في اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق .

(ولمعمولها) الذي تَعْمَلُ فيه عملَ الفعل (ثلاثُ حالات) لا يخلو عن واحد منها : **الأول** : (الرفع) له ؛ إما (على الفاعلية) وهـٰذا الوجه متفق عليه ،

نحو : مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه ، والنصب على التشبيه بالمفعول إن كان معرفة نحو : مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه ، وعلى التمييز إن كان نكرة نحو : مررت برجل حسن

وحينئذ : فالصفة خالية عن الضمير ؛ إذ لا يكون للشيء الواحد فاعلان ، أو على البدلية من ضمير مستتر في الصفة يعود علىٰ موصوفها بدل بعض من كل بعد تحويل إسنادها إليه ، وهٰذا الوجه نقله ابن هشام عن الفارسي ، مثالها (**نحو : مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه**) ، **وإعرابه** : (مررت) : فعل وفاعل (برجل) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (حسن) : صفة رجل مجرور بكسرة ظاهرة ، وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول (وجه) : فاعل حسن مرفوع به ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم (وظريف) : معطوف علىٰ (حسن) وهو صفة مشبهة (لفظه) : فاعله مرفوع به ، ويجوز إعراب كل من (وجهه ولفظه) بدلاً من الضمير المستتر في الصفة ، ويكون فاعل الصفة ضميراً مستتراً يعود علىٰ رجل .

(**و**) الحالة الثانية : (**النصب**) إما (**على التشبيه بالمفعول**) به (**إن كان**) معمولها (**معرفة**) بـ(أل) أو بالإضافة (**نحو : مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه**) ، فـ(حسن) : نعت رجل مجرور بالكسرة الظاهرة وهو صفة مشبهة ، وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الرجل) ، (الوجه) : منصوب على التشبيه بالمفعول به ، أو نحو : مررت برجل حسن وجهه ، بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به ، والفاعل مستتر في حسن جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (رجل) أو عليه ؛ أي : أو النصبُ على التشبيه بالمفعول به ، أ(**و على التمييز إن كان**) معمولها (**نكرة نحو : مررت برجل حسن**

وجهاً ، والجر على الإضافة نحو : مررت برجل حسن الوجه ، ولا يتقدم معمول الصفة عليها ، ولا

وجهاً) ، فـ(حسن) : صفة مشبهة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (رجل) ، (وجهاً) : منصوب على التمييز ، وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز في النكرة النصب على التشبيه بالمفعول به ، وهو ما اقتضاه كلام غيره ، لـٰكن قال ابن هشام في « الجامع » ، و« شرح القطر » ، و« شرح اللمحة » : بتجويز النصب على الوجهين في النكرة ؛ أي : النصب على التشبيه بالمفعول به والنصب على التمييز ، ولـٰكن النصب على التمييز أرجح .

(و) الحالة الثالثة : **(الجر على الإضافة)** بالمضاف **(نحو : مررت برجل حسن الوجه)** ، وإعرابه : (مررت) : فعل وفاعل (برجل) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (حسن) : نعت لرجل مجرور بالكسرة الظاهرة وهو صفة مشبهة ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (رجل) وهو مضاف (الوجه) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

نعم ؛ تمتنع الإضافة إذا كانت الصفة مقرونة بـ(أل) ومعمولها عار عنها ؛ لأن ما فيه (أل) من الوصف لا يضاف إلا إلىٰ ما فيه (أل) ، أو إلىٰ مضاف إلىٰ ما هي فيه فلا يقال : زيد الحسن وجهه ، ولا زيد الحسن وجه بالجر .

(ولا يتقدم معمول الصفة) أي : معمول الصفة المشبهة الذي هو فاعل في المعنىٰ **(عليها)** أي : على الصفة ؛ لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل ، فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال : زيد وجهه حسن ، وبهـٰذا فارقت اسم الفاعل .

(و) من وجوه الافتراق أيضاً : أن معمولها لا يكون أجنبياً عن موصوفها بل **(لا**

بد من اتصاله بضمير الموصوف ؛ إما لفظاً : كما في زيد حسن وجهه ، أو معنىً نحو : مررت برجل حسن الوجه .

السادس : اسم التفضيل نحو : أكرم وأفضل ، ولا ينصب المفعول به اتفاقاً ،

بد من اتصاله بضمير الموصوف ؛ إما لفظاً : كما في زيد حسن وجهه ، أو معنىً) أي : أو تقديراً ؛ كما عبر به غيره (**نحو : مررت برجل حسن الوجه**) أي : منه فلا يقال : زيد حسن عمراً ، كما يقال : زيد ضارب عمراً ؛ لأن هـٰذه الصفة لازمة ، وقد صارت صفة لموصوفها فلا تقتضي حينئذ إلا ضميره ؛ أي : إلا ضميراً يعود إلىٰ موصوفها ، أو سببيه وهو ما أضيف إلىٰ ضمير موصوفها ؛ كما في اسم الفاعل القاصر ؛ كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه .

و(**السادس**) من الأسماء العاملة عمل الفعل (**اسم التفضيل**) وهو الوصف المبني علىٰ أفعل لفظاً أو تقديراً ؛ للدلالة علىٰ زيادة صاحبه علىٰ غيره في الفعل الذي اشتق هو منه ، فدخل في ذلك خير وشر ؛ لكونهما في الأصل علىٰ أخير وأشر ، فخففا بالحذف ، ولكثرة الاستعمال الموجب للثقل ؛ أي : بحذف الهمزة ؛ بدليل ظهورها في قراءة أبي قلابة : (سيعلمون غداً من الكذاب الأشرُ) ، وفي قوله : « بلال خير الناس وابن الأخير » في مدح بلال بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

ولا يبنىٰ إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ؛ كحمر ، ولا عيب ؛ كعور ، سواء كان ذلك الفعل لازماً (**نحو : أكرم وأفضل**) أو متعدياً ؛ كاعلم واضرب .

(**ولا ينصب**) أفعل التفضيل المفعول له فلا يقال : زيد أعلى الناس اجتهاداً ، ولا المفعول معه فلا يقال : أنا أسير الناس والنيل ، ولا المفعول المطلق فلا يقال : زيد أحسن الناس حسناً ، ولا (**المفعول به**) فلا يقال : زيد أشرب الناس عسلاً (**اتفاقاً**) أي : إجماعاً ، وعبارة الشارح في « شرح القطر » : (ولا ينصب المفعول

ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل ، وبعده اسم مفضل علىٰ نفسه باعتبارين نحو : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، . . . .

به على الأصح مطلقاً ؛ أي : سواء كان ظاهراً أو ضميراً ؛ بل يصل إليه باللام ؛ كزيد أدعىٰ للعلم وأبذل للمعروف ، أو بالباء ؛ كخالد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه ؛ لأنه التحق بالأفعال الغريزية ؛ أي : الطبيعية ؛ كحرص وشره ونهم وطمع فلا يقال : زيد أشرب الناس لبناً ؛ فإن كان من فعل متعد لاثنين.. نصب الآخر بفعل مقدر نحو : زيد أكسى الناس للفقراء الثياب ؛ أي : يكسوهم الثياب) .

(**ولا يرفع**) اسم التفضيل غالباً الاسم (**الظاهر**) ولا ضميراً منفصلاً فلا يقال : جاءني رجل أحسن منه أبوه ، أو رجل أجمل منه هو ؛ لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ، ويرفع ضميراً مستتراً نحو : زيد أفضل منك وأعلم منك .

(**إلا في مسألة الكحل**) فإنه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر إجماعاً ؛ لأنه حينئذ : يصح أن يحل محله فعل من مادة لفظه ، وأن يراد معنى التفضيل حقيقة ؛ لأنه يصح أن يقال فيها : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وسميت بذلك ؛ لأن أشهر مثالها : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد .

(**وضابطها : أن يكون في الكلام نفي**) أو شبهه (**و**) يكون (**بعده**) أي : بعد النفي (**اسم جنس موصوف باسم التفضيل**) وهو لفظ (رجل) ، (**و**) يكون (**بعده**) أي : بعد اسم التفضيل (**اسم**) أجنبي عن الموصوف ، مرفوع ذلك الأجنبي باسم التفضيل (**مفضل**) ذلك الأجنبي (**علىٰ نفسه باعتبارين**) مختلفين مثاله (**نحو**) قولهم : (**ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد**) ألا ترىٰ أن رجلاً في هـٰذا المثال اسم جنس نكرة تالٍ لنفي ؛ أي : واقع بعد نفي (ما)

ويعمل في التمييز نحو : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ ، وفي الجار والمجرور والظرف . . .

النافية ، وموصوف باسم التفضيل ؛ وهو أحسن ، وبعده ؛ أي : بعد اسم التفضيل اسم مرفوع به ؛ أي : باسم التفضيل وهو ؛ أي : ذلك الاسم المرفوع الكحل وهو ؛ أي : لفظ الكحل أجنبي من الرجل الموصوف باسم التفضيل لعدم اتصاله ؛ أي : لعدم اتصال ذلك الأجنبي بضميره ؛ أي : بضمير الموصوف ، ومفضل ذلك الأجنبي علىٰ نفسه باعتبارين مختلفين ؛ إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره ؛ أي : غير زيد من الرجال ، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هـٰذه الأمور ؛ لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ؛ كما مر آنفاً .

وإعراب هـٰذا المثال : (ما) : نافية (رأيت) : فعل وفاعل (رجلاً) : مفعول به ؛ لأن الرؤية بصرية (أحسن) : صفة لـ(رجلاً) ولـٰكنها صفة سببية ، وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول (في عينه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من الكحل قدمت عليه (الكحل) : فاعل لـ(أحسن) مرفوع بالضمة الظاهرة (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(أحسن) لأنه ظرف له ، بخلاف في عينه ؛ لأنه ظرف مستقر وقع حالاً (في عين) : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير منه (عين) : مضاف ، و(زيد) : مضاف إليه ، فهـٰذا المثال جمع الشروط التي ذكرها المصنف بقوله : (وضابطها . . .) إلخ .

(ويعمل) اسم التفضيل **(في التمييز نحو** : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا) وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ ، لأن التمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ؛ كالذات نحو : عندي رطل زيتاً ، واسم التفضيل أولىٰ منه بالعمل فيه ؛ لأنه مشتق **(وفي الجار والمجرور والظرف)** لأنه

نحو : زيد أفضل منك اليوم .

السابع : اسم الفعل ، وهو ثلاثة أنواع : ما هو بمعنى الأمر ؛ وهو الغالب ؛ كصه بمعنى اسكت ، ومه بمعنى انكفف ،

يكفي في العمل فيهما ما فيه رائحة الفعل ، مثال عمله فيهما (**نحو : زيد أفضل منك اليوم**) ، **وإعرابه** : (زيد) : مبتدأ (أفضل) : خبره ، و(أفضل) : اسم تفضيل يعمل عمل الفعل (منك) : جار ومجرور متعلق به (اليوم) : منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(أفضل) أيضاً ، وفاعل (أفضل) ضمير مستتر فيه تقديره : (هو) ، ويعمل أيضاً في الحال نحو : زيد أحسن الناس متبسماً . و(**السابع**) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**اسم الفعل**) وهو ما ناب عن الفعل ، وليس فضلة ولا متأثراً بعامل ، بمعنىٰ أنه عامل أبداً غير معمول ولا فضلة ، وتقدم في أول الكتاب أنه مبني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً .

وضابطه : أن يشبه الاسم الحرف في كونه عاملاً غير معمول (**وهو**) أي : اسم الفعل باعتبار معناه (**ثلاثة أنواع**) لا رابع لها ؛ بدليل الاستقراء : **الأول منها** : (**ما هو بمعنىٰ**) فعل (**الأمر ؛ وهو الغالب**) الكثير في كلامهم ، ولهٰذا قدمه مثاله : (**كصه بمعنى اسكت**) عن الكلام ؛ فإذا قلت : صه . . فكأنك قلت : اسكت في إفادة السامع ؛ لأن أسماء الأفعال موضوعة بإزاء الأفعال : من حيث إنه يراد بها معانيها .

وإعرابه : (صه) : اسم فعل أمر بمعنى اسكت مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب تقديره : (أنت) ، وجملة اسم الفعل مع فاعلها لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها عاملة غير معمولة ، وكذا تقول في إعراب (مه) المذكور بعده .

(**ومه**) وهو اسم فعل أمر (**بمعنى انكفف**) أي : انكفف بنفسك وامتنع عن

وآمين بمعنى استجب ، وعليك زيداً بمعنى الزمه ، ودونك بمعنىٰ خذه . . . .

عمل هـٰذا الشيء لا بمعنى اكفف ؛ لأن مه غير متعد ، واكفف متعد ؛ فالأحسن تفسيره بغير المتعدي ، وهو انكفف بمعنى امتنع عن هـٰذا العمل ؛ فإذا قلت : مه . . فكأنك قلت : انكفف ؛ أي : امتنع ؛ لأن بناء باب انفعل اللزوم .

(و) مثلهما (آمين) بفتح النون (بمعنى استجب) لنا دعاءنا في كونه اسم فعل أمر ، ويقال : آمين بالمد اسم سرياني ؛ لأن هـٰذا الوزن ليس إلا من أوزانه ؛ كهابيل وقابيل ، فعرب وجعل اسم فعل أمر ، فإذا قلت : آمين . . فكأنك قلت : استجب .

وإعرابه : (آمين) : اسم فعل دعاء سلوكاً مسلك الأدب في حق الباري بمعنى استجب مبني على الفتح ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل البناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) يا مولانا ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، وهـٰذه الثلاثة اسم فعل أمر مرتجل ؛ لأنه لم يبق لها استعمال في غير اسم الفعل .

(و) منه (عليك زيداً بمعنى الزمه) وهـٰذا منقول من الجار والمجرور ، وكذا ما بعده منقول من الظرف ، **وإعرابه** : (عليك) : اسم فعل أمر بمعنى الزم مبني على الفتح ، وإنما حرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل البناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (زيداً) : مفعول به منصوب باسم الفعل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها عاملة غير معمولة .

(و) منها (دونك) درهماً (بمعنىٰ خذه) وهو في الأصل ظرف مكان مضاف إلىٰ ضمير المخاطب ، ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر بمعنىٰ خذ ؛ فإذا قلت :

وما هو بمعنى الماضي ؛ كهيهات بمعنىٰ بعد ، وشتان بمعنى افترق .

وما هو بمعنى المضارع نحو : أوه

دونك بكراً . . فكأنك قلت : خذه ، ومن هٰذا النوع : إليك بمعنىٰ تنح وراءك ؛ أي : تأخر ، وأمامك ؛ أي : تقدم ، وهيَّا مثقلاً ومخففاً ؛ أي : أسرع . . . إلىٰ غير ذلك .

(و) النوع **الثاني** : (**ما هو بمعنى الماضي**) وهو أكثر من الذي يليه (**كهيهات**) وفيها ست وثلاثون لغةً ، أو أربعون لغةً علىٰ ما قيل ؛ كما سيأتي في الحاشية إن شاء الله ، كلها (**بمعنىٰ بعد**) بضم العين ، ثم من فتح التاء . . وقف عليها بالهاء ، ومن كسرها . . وقف بالتاء ، ومن ضمها . . فقيل : يقف بالهاء ، وقيل : بالتاء يقال : هيهات العقيق ، وإعرابه : (هيهات) : اسم فعل ماض بمعنىٰ بعد مبني على الكسر أو الفتح أو على الضم (العقيق) : فاعل مرفوع ، والعقيق : اسم موضع بالحجاز قريب من المدينة النبوية ، (و) من هٰذا النوع (**شتان**) بفتح أوله وتشديد ثانيه (**بمعنى افترق**) الأمران : الجهل والعلم ، فيقال في إعرابه : (شتان) : اسم فعل ماض بمعنى افترق مبني على الفتح (الأمران) : فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنىً .

(و) **الثالث** : (**ما هو بمعنى المضارع**) وهو أقل مما قبله ؛ بل كون اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ ذلك ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت ، فـ(أوه) عنده بمعنىٰ توجعت ، و(أف) عنده معنىٰ تضجرت مراداً بهما الإنشاء ، لٰكن قد سبق في أول الكتاب أنها إنما بنيت لمشابهتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة لما يقوله ابن الحاجب .

ومن هٰذا النوع (**نحو : أوه**) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات الثلاث ،

بمعنىٰ أتوجع ، وأف بمعنىٰ أتضجر ، ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه ، ولا يضاف ولا يتقدم معموله عليه ، وما نون منه . . فنكرة ،

وفيه ثلاث عشرة لغة ؛ كما يستفاد من « القاموس » ، ومن جملتها (أواه) ، وكلها يقال في إعرابها : اسم فعل مضارع (بمعنىٰ أتوجع) مبني على الضم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً .

(و) منه (أف) بضم الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أربعون لغةً ، وكلها يقال في إعرابها : اسم فعل مضارع (بمعنىٰ أتضجر) قال تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ ﴾ ، ومنه (أُخّ) بالتشديد بمعنىٰ أتكره ، و(كخّ) بالتشديد بمعنىٰ أتقذر ، و(قد وقط) بلغاته بمعنىٰ يكفي .

(ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهراً أو مستتراً ، ويتعدىٰ إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم عدي حيهل بنفسه لما كان بمعنى ائت في نحو : حيهل الثريد ، وبالباء لما كان بمعنىٰ عجل في نحو : إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ، وبعلىٰ لما كان بمعنىٰ أقبل في نحو : حيهل علىٰ كذا .

(ولا يضاف) اسم الفعل كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ، ولهٰذا قالوا في نحو : بله زيد ؛ أي : ترك زيد ورويد زيد ؛ أي : إمهال زيد بالجر إنهما مصدران ، والفتحة فيهما فتحة إعراب .

(ولا يتقدم معموله) المنصوب (عليه) أي : على اسم الفعل ؛ بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول : زيداً عليك ، كما تقول : زيداً الزم ، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك ؛ إلحاقاً للفرع بأصله (وما نون منه) أي : من اسم الفعل ؛ أي : وما يلازم التنوين منه (. . فنكرة) كواهاً بمعنىٰ أعجب ، وويهاً بمعنىٰ أغريك

وما لم ينون . . معرفةً .

(**وما لم ينون منه**) أي وما لا ينون منه ؛ كنزال بمعنى انزل ، ودراك بمعنىٰ أدرك . . فـ (**معرفة**) وما استعمل بالوجهين ؛ أي : بالتنوين وعدمه ؛ كصه ومه وأف . . ففي حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

إعراب المتن

(باب الأسماء العاملة عمل الفعل) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (باب) : مضاف (الأسماء) : مضاف إليه مجرور بالكسرة (العاملة) : صفة لـ(الأسماء) مجرور بالكسرة عمل منصوب بالعاملة ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل علىٰ أنه مفعول مطلق وهو مضاف (الفعل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة .

(اعلم : أن أصل العمل للأفعال) : (اعلم) : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره : (أنت) والجملة مستأنفة (أنَّ) : حرف نصب وتوكيد (أصل) : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (العمل) : مضاف إليه مجرور (للأفعال) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(أن) ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي اعلم تقديره : اعلم كون أصل العمل للأفعال .

(فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) : الفاء : حرف عطف وتفريع (يعمل) : فعل مضارع مرفوع (عمل) : منصوب على المفعولية المطلقة وهو مضاف (الفعل) : مضاف إليه (من الأسماء) : جار ومجرور متعلق بـ(يعمل) أو متعلق بمحذوف حال من سبعة (سبعة) : فاعل مرفوع بالضمة ، والجملة الفعلية معطوفة مفرعة علىٰ جملة (أن) والتقدير : اعلم كون أصل العمل للأفعال فعمل سبعة من الأسماء عملَ الفعل .

(الأول المصدر) : مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (سبعة) بدل تفصيل من مجمل ، (بشرط) : جار ومجرور متعلق بواجب

الحذف ؛ لوقوعه حالاً من المصدر تقديره : الأول المصدر حالة كونه ملتبساً بشرط أن يحل محله . . . إلخ ، (شرط) : مضاف ، (**أن يحل محله فعل مع أن أو مع ما**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يحل) : فعل مضارع منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (محله) : ظرف مكاني ومضاف إليه متعلق بـ(يحل) (فعل) : فاعل مرفوع (مع) : منصوب على الظرفية الاعتبارية بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (أن) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لـ(فعل) تقديره : فعل كائن مع (أن) المصدرية (أو) : حرف عطف وتقسيم (مع) : منصوب على الظرفية وهو مضاف (ما) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ألف (ما) ، والظرف معطوف على الظرف المذكور قبله علىٰ كونه صفة لـ(فعل) ، وجملة (يحل) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(شرط) تقديره : بشرط حلول فعل مع أن أو مع ما محله ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (**يعجبني ضربك زيداً**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**أي**) : حرف تفسير مبني على السكون ، (**أن تضرب زيداً**) : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**ونحو**) : الواو عاطفة مثال علىٰ مثال (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (نحو) الأول علىٰ كونها

مستأنفة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (**يعجبني ضربك زيداً**) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة ؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ دال زيداً ، (**أي**) : حرف تفسير مبني على السكون ، (**ما تضربه**) : مفسر لما قبله ، والمفسر يتبع المفسر تبعه بالجر علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (تضربه) .

(**وهو ثلاثة أقسام : مضاف ، ومنون ، ومقرون بأل**) : (وهو ثلاثة) : مبتدأ وخبر (أقسام) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (مضاف) : بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل ، أو تفصيل من مجمل ، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع (منون ومقرون) : معطوفان علىٰ (مضاف) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع ، وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة في آخرهما (بأل) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(مقرون) .

(**فإعماله**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسامه ثلاثة ، وأردت بيان مراتبها بالنظر إلى القلة والكثرة . . فأقول لك إعماله مضافاً . . . إلخ ، (إعماله) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**مضافاً**) : حال من ضمير إعماله ؛ أي : إعماله حالة كونه مضافاً ، (**أكثر**) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (**من إعمال القسمين**) : جار ومجرور ومضاف إليه مجرور بالياء ؛ لأنه من المثنى ، الجار والمجرور متعلق بـ(أكثر) ، (**كالمثالين**) : جار ومجرور بالياء ؛ لأنه من المثنىٰ متعلق بمحذوف وجوباً ؛ لوقوعه خبر المبتدأ المحذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كالمثالين ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**وكقوله**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف

على الجار والمجرور قبله علىٰ كونه خبراً لمبتدأ ، وجملة (تعالىٰ) : حال من ضمير الجلالة ، (﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ سين (الناس) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وعمله منوناً أقيس) : الواو : عاطفة (عمله) : مبتدأ ومضاف إليه (منوناً) : حال من الضمير المضاف إليه (أقيس) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإعماله) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (يتيماً) .

(وعمله مقروناً بأل شاذ) : الواو : عاطفة (عمله) : مبتدأ ومضاف إليه (مقروناً) : حال من الضمير في عمله (بأل) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(مقروناً) ، (شاذ) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإعماله مضافاً) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (كقوله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك كائن كقوله ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب ، (ضعيف النكاية أعداءه) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ هاء (أعداءه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(الثاني : اسم الفاعل) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (الأول : المصدر) علىٰ كونها بدلاً من (سبعة) بدل

تفصيل من مجمل ، (**كضارب ومكرم**) : (كضارب) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك ؛ أي : مثاله كائن كضارب (ومكرم) : معطوف علىٰ (ضارب) والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (**فإن كان بأل . . عمل مطلقاً**) : الفاء : فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن اسم الفاعل من الأسماء العاملة عمل الفعل وعرفت مثاله ، وأردت بيان أقسامه وبيان شرط كل قسم من أقسامه . . فأقول لك : إن كان بأل . . . إلخ ، (إن) : حرف شرط جازم يجزم فعلين (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على اسم الفاعل (بأل) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف خبر كان تقديره : فإن كان مقروناً بـ(أل) ، (عمل) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على اسم الفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح (مطلقاً) : حال من فاعل عمل ، وجملة (إن) الشرطية في محل النصب مقول لجواب إذا الشرطية ، وجملة (إذا) الشرطية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**هٰذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (غداً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وإن كان مجرداً من أل . . عمل بشرطين**) : الواو : عاطفة جملة علىٰ جملة (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً

تقديره : (هو) يعود على اسم الفاعل (مجرداً) : خبرها منصوب (من أل) : جار ومجرور محكي متعلق بـ(مجرداً) ، (عمل) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود على اسم الفاعل في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه جواباً لها مبني على الفتح ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (فإن كان بأل) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (بشرطين) : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه من المثنىٰ متعلق بـ(عمل) ، (**كونه**) : مضاف مجرور ومضاف إليه علىٰ كونه بدل من (شرطين) بدل تفصيل من مجمل ، وهو مصدر مضاف إلى اسمه من كان الناقصة ، (**للحال**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً للكون تقديره : بشرط كونه كائناً للحال ، (**أو الاستقبال**) : معطوف على (الحال) مجرور بالكسرة الظاهرة .

(**واعتماده**) : معطوف علىٰ (كونه) علىٰ أنه بدل من (شرطين) بدل تفصيل من مجمل وهو مضاف ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الكسر ، (**علىٰ نفي**) : جار ومجرور متعلق بـ(اعتماده) ، (**أو استفهام**) : معطوف علىٰ (نفي) .

(**أو مخبر عنه أو موصوف**) : معطوفان علىٰ (نفي) مجروران بالكسرة الظاهرة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ما ضارب زيد عمراً**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ راء (عمراً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وأضارب زيد عمراً ، وزيد ضارب عمراً ، ومررت برجل ضارب عمراً**) : معطوفات محكيات على المثال الأول علىٰ كونها مضافاً إليها لـ(نحو) وعلامة جر كل واحد منهن كسرة مقدرة علىٰ أواخرهن .

(**الثالث**) : مبتدأ ، (**أمثلة المبالغة**) : خبر ومضاف إليه ، والجملة معطوفة بعاطف مقدر علىٰ قوله : (الأول : المصدر) ، (**وهي ما كان علىٰ وزن فعال**) : الواو : استئنافية (هي) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (كان) : فعل ماض ناقص مبني على الفتح ، واسمها ضمير يعود علىٰ (ما) الموصولة (علىٰ وزن فعال) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(كان) تقديره : ما كان كائناً علىٰ وزن فعال ، وجملة (كان) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، (**أو فعول ، أو مفعال ، أو فعيل ، أو فعل**) : معطوفات مجرورات علىٰ (فعال) علىٰ كونها مضافاً إليها لـ(وزن) وعلامة جرهن كسرة ظاهرة في أواخرهن .

(**وهي**) : الواو : استئنافية (هي) : مبتدأ ، (**كاسم الفاعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة ، (**فما كان صلة لأل . . عمل مطلقاً**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أمثلة المبالغة كاسم الفاعل ، وأردت بيان كيفية كونها كاسم الفاعل . . فأقول لك : (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) الموصولة (صلة) : خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة (لأل) : جار ومجرور محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفةً لـ(صلةً) تقديره : صلةً كائنةً لـ(أل) أو متعلق بـ(صلة) لأنه اسم مصدر لوصل الثلاثي (عمل) : فعل ماض مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) الموصولة (مطلقاً) : حال من الضمير

المستتر في (عمل) ، وجملة (عمل) في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة تقديره : فما كان صلة لأل . . عامل مطلقاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (جاء الضراب زيداً) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) .

(**وما كان مجرداً منها . . عمل بالشرطين**) : الواو عاطفة جملة علىٰ جملة (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، (مجرداً) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة (منها) : جار ومجرور متعلق بـ(مجرداً) ، (عمل) : فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) ، وجملة (عمل) في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وما كان مجرداً منها . . عامل بالشرطين السابقين (بالشرطين) : جار ومجرور متعلق بـ(عمل) ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فما كان منها صلة لأل) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (ما ضراب زيد عمراً) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ راء (عمراً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**الرابع**) : مبتدأ ، (**اسم المفعول**) : خبره ، والجملة الاسمية معطوفة بعاطف مقدر علىٰ جملة قوله : (**الأول : المصدر**) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ،

(**مضروب**) : مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة ، (**ومكرم**) : معطوف علىٰ (مضروب) مجرور بكسرة ظاهرة .

(**ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول**) : الواو : استئنافية (يعمل) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (اسم المفعول) ، والجملة مستأنفة (عمل) : منصوب على المفعولية المطلقة بالفتحة الظاهرة وهو مضاف (الفعل) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (المبني) : صفة لـ(الفعل) مجرور بالكسرة الظاهرة (للمفعول) : جار ومجرور متعلق بـ(المبني) .

(**وشرط عمله**) : مبتدأ ومضاف إليه فمضاف إليه ، (**كاسم الفاعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : وشرط عمله كائن كشرط عمل اسم الفاعل ، والجملة مستأنفة (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو (نحو) : مضاف ، (**جاء المضروب عبده**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ هاء (عبده) ، (**وزيد مضروب عبده**) : معطوف محكي على المثال الأول ، (**فعبده نائب الفاعل في المثالين**) : الفاء فاء الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت المثالين ، وأردت بيان إعرابهما . فأقول لك : عبده نائب الفاعل (عبده) : مبتدأ محكي ، والمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء (عبده) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (نائب الفاعل) : خبر ومضاف إليه (في المثالين) : جار ومجرور متعلق بـ(نائب) الفاعل ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة .

(**الخامس**) : مبتدأ ، (**الصفة المشبهة**) : خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية

معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول : المصدر) علىٰ كونها بدلاً من (سبعة) ، (**باسم الفاعل**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(المشبهة) ، (**المتعدي**) : صفة لـ(اسم) الفاعل مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ، (**إلىٰ واحد**) : جار ومجرور متعلق بـ(المتعدي) ، (**كحسن**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كحسن ، (**وظريف**) : معطوف علىٰ (حسن) والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ولمعمولها**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ، (**ثلاث حالات**) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والتقدير : وثلاث حالات كائنة لمعمولها ، والجملة مستأنفة ، (**الرفع**) : بدل من (ثلاث) بدل تفصيل من مجمل تبعه بالضمة الظاهرة ، (**على الفاعلية**) : جار ومجرور متعلق بـ(الرفع) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (لفظه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**والنصب**) : معطوف على (الرفع) علىٰ كونه بدلاً من (ثلاث حالات) ، (**على التشبيه**) : متعلق بـ(النصب) ، (**بالمفعول**) : متعلق بـ(التشبيه) ، (**إن كان معرفة**) : (إن) : حرف ربط ووصلة تجزم فعلاً واحداً لا جواب لها ، مبنية على السكون (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ معمولها (**معرفة**) : خبرها منصوب بها ، وجملة (إن) الرابطة جملة غائية لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة

(نحو) : مضاف ، (مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (وجهه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وعلى التمييز**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (على التشبيه) ، (**إن كان نكرة**) : (إن) : حرف ربط ووصل ، مبني على السكون (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الرابطة مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود علىٰ معمولها (نكرة) : خبرها ، وجملة (إن) الرابطة جملة غائية لا محل لها من الإعراب ؛ كما مر نظيرها آنفاً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجل حسن وجهاً**) : مضاف إليه محكي .

(**والجر**) : معطوف علىٰ قوله : (الرفع) علىٰ كونه بدلاً من (ثلاث حالات) ، (**على الإضافة**) : جار ومجرور متعلق بـ(الجر) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجل حسن الوجه**) : مضاف إليه محكي مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (الوجه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولا يتقدم معمول الصفة عليها**) : الواو : استئنافية مبنية على الفتح (لا) : نافية (يتقدم) : فعل مضارع مرفوع (معمول الصفة) : فاعل ومضاف إليه (عليها) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) والجملة مستأنفة ، (**ولا بد من اتصاله بضميره الموصوف ؛ إما لفظاً**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (بد) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح (من اتصاله) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(بد) ، (بضميره) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(اتصاله) ،

(لفظاً) : منصوب على التمييز أو بنزع الخافض ، وخبر (لا) محذوف جوازاً تقديره : ولا بد موجود من اتصاله ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها معطوفة على جملة قوله : (ولا يتقدم معمول الصفة) ، (**كما في زيد حسن وجهه**) : الكاف : حرف جر وتمثيل (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(الكاف) (في زيد حسن وجهه) : جار ومجرور محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور في (كما) متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك الاتصال اللفظي كائن كالاتصال الذي استقر في نحو : زيد حسن وجهه ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

وقوله : (**أو معنىً**) : أي : تقديراً معطوف على (لفظاً) فيما له من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك الاتصال التقديري نحو مررت برجل ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**مررت برجل حسن الوجه**) : أي : منه مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على هاء (الوجه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**السادس : اسم التفضيل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوف بعاطف مقدر على جملة قوله : (**الأول : المصدر**) على كونه بدلاً من (سبعة) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أكرم وأفضل**) : مضاف إليه محكي ، (**ولا ينصب المفعول به اتفاقاً**) : الواو استئنافية (لا) : نافية (ينصب) : فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على اسم التفضيل ، والجملة مستأنفة (المفعول به) : منصوب على أنه مفعول به لـ(ينصب) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على هاء (به) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (اتفاقاً) : منصوب على

المصدرية ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره : نصباً اتفاقياً ، أو بنزع الخافض ؛ أي : بالاتفاق .

(**ولا يرفع الظاهر**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً يعود على (اسم التفضيل) ، ومفعول به ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا ينصب المفعول به) ، (**إلا في مسألة الكحل**) : (إلا) : أداة استثناء مفرغ مبنية على السكون (في مسألة الكحل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يرفع)

(**وضابطها**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**أن يكون في الكلام نفي**) : (أن) : حرف نصب ومصدر (يكون) : فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) المصدرية (في الكلام) :جار ومجرور خبر مقدم لـ(يكون) ، (نفي) : اسمها مؤخر ، والتقدير : أن يكون نفي كائناً في الكلام ، وجملة (يكون) صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ تقديره : وضابطها كون نفي في الكلام ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل**) : الواو : عاطفة (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر يكون المقدر تقديره : ويكون بعده ؛ أي : بعد النفي اسم جنس (اسم) : يكون مؤخراً (موصوف) : صفة لـ(اسم) جنس (باسم التفضيل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بموصوف ، وجملة (يكون) المقدر معطوفة علىٰ جملة (يكون) المذكور أولاً علىٰ كونها خبر المبتدأ والتقدير : وضابطها كون نفي في الكلام ، وكون اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعده ؛ أي : بعد ذلك النفي ، (**وبعده**) : خبر مقدم لـ(يكون) المقدر ، (**اسم**) : اسم يكون المقدر ، (**مفضل**) : صفة اسم ، (**علىٰ نفسه**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(مفضل) ، (**باعتبارين**) : جار ومجرور متعلق بـ(مفضل) أيضاً ، وجملة

(يكون) المقدر معطوفة أيضاً علىٰ جملة (يكون) الأول علىٰ كونها خبر المبتدأ والتقدير : وضابطها كون نفي في الكلام ، وكون اسم جنس موصوف باسم التفضيل بعد ذلك النفي ، وكون اسم مفضل علىٰ نفسه باعتبارين بعده ؛ أي : بعد اسم التفضيل ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في زيد**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويعمل**) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود على (اسم التفضيل) ، (**في التمييز**) : جار ومجرور متعلق بـ(يعمل) والجملة مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾) : مضاف إليه محكي ، (**وفي الجار**) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في التمييز) ، (**والمجرور**) : معطوف على (الجار) ، (**و**) : كذا ، (**الظرف**) : معطوف على (الجار) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**زيد أفضل منك اليوم**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ميم (اليوم) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**السابع : اسم الفعل**) : مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول : المصدر) علىٰ كونها بدلاً من (سبعة) ، (**وهو ثلاثة أنواع**) : مبتدأ وخبر ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**ما هو بمعنى الأمر ؛ وهو الغالب**) : (ما) : اسم موصول في محل الرفع بدل من (ثلاثة) بدل بعض من كل (هو) : مبتدأ (بمعنى الأمر) : جار ومجرور ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق

بواجب الحذف ، لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ما هو كائن بمعنى الأمر ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ(ما) الموصولة ، (وهو الغالب) : مبتدأ وخبر ، والجملة معترضة ، (**كصه**) : جار ومجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (صه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كصه ، والجملة مستأنفة ، (**بمعنى اسكت**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (اسكت) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (صه) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنى اسكت .

(**ومه**) : معطوف محكي علىٰ (صه) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (مه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، (**بمعنى انكفف**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (مه) تقديره : ومه حالة كونه كائناً بمعنى انكفف .

(**وآمين**) : معطوف محكي علىٰ (صه) ، (**بمعنى استجب**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (آمين) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنى استجب ، (**وعليك زيداً**) : معطوف محكي علىٰ (صه) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**بمعنى الزمه**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره

كسرة مقدرة علىٰ هاء (الزمه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (عليك زيداً) تقديره : حالة كونه بمعنى الزمه .

(ودونك) : معطوف محكي علىٰ (صه) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ كاف (دونك) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (بمعنىٰ خذه) : جار ومجرور ومضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ هاء (خذه) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(وما هو بمعنى الماضي) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع ، معطوف علىٰ (ما) الموصولة المذكورة في قوله : (ما هو بمعنى الأمر) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة أنواع) بدل تفصيل من مجمل ، مبني على السكون (هو) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (بمعنى الماضي) : جار ومجرور ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ما هو كائن بمعنى الماضي ، والجملة الاسمية صلة لـ(ما) الموصولة ، (كهيهات) : جار ومجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ تاء (هيهات) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كهيهات ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (بمعنىٰ بعد) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (بعد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (هيهات)

تقديره : حالة كونه كائناً بمعنىٰ بعد .

(**وشتان**) : معطوف محكي علىٰ (هيهات) وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ نون (شتان) . . . إلخ ، (**بمعنى افترق**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي ، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (شتان) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنى افترق .

(**وما هو بمعنى المضارع**) : (وما) : الموصولة في محل الرفع معطوفة علىٰ (ما) في قوله : (ما هو بمعنى الأمر) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة أنواع) ، (هو) : ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ (بمعنى المضارع) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : ما هو كائن بمعنى المضارع ، والجملة الاسمية صلة لـ(ما) الموصولة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أوه**) : مضاف إليه محكي ، (**بمعنىٰ أتوجع**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (أوه) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنىٰ أتوجع .

(**وأف**) : معطوف محكي علىٰ (أوه) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**بمعنىٰ أتضجر**) : جار ومجرور ومضاف إليه محكي متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه حالاً من (أف) تقديره : حالة كونه كائناً بمعنىٰ أتضجر .

(**ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه**) : الواو : استئنافية (يعمل اسم الفعل) : فعل وفاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية مستأنفة (عمل الفعل) : منصوب على المفعولية المطلقة ومضاف إليه (الذي) : اسم موصول في محل الجر صفة لـ(الفعل) ، (هو) : مبتدأ (بمعناه) : جار ومجرور ومضاف

إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ تقديره : الذي هو كائن بمعناه ، والجملة الاسمية صلة الموصول .

(**ولا يضاف**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يضاف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (اسم الفعل) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (يعمل) ، (**ولا يتقدم معموله عليه**) : الواو : عاطفة (لا) : نافية (يتقدم) : فعل مضارع مرفوع ، معموله فاعل ومضاف إليه ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويعمل اسم الفعل) علىٰ كونها مستأنفة (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(يتقدم) .

(**وما نون منه . . فنكرة ، وما لم ينون منه . . معرفة**) الواو : استئنافية (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (نون) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) الموصولة ، والجملة الفعلية صلة (ما) الموصولة (فنكرة) : خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة الاسمية مستأنفة (وما لم ينون) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ (لم) : حرف نفي وجزمٍ مبني على السكون (ينون) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما نون منه) ، (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(ينون) ، والجملة صلة لـ(ما) الموصولة (معرفة) : خبر لـ(ما) الموصولة ، والجملة الاسمية معطوفة على الجملة التي قبلها .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب الأسماء العاملة عمل الفعل)

[ش] : (**اعلم : أن أصل العمل للأفعال**) وما عمل من الأسماء. . فلشبهه بالفعل (**فيعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة**) : المصدر ، واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وإنما لم يتعرض لاسم المصدر ؛ لندرة إعماله ؛ بل منع البصريون إعماله ؛ نظراً إلىٰ أن أصل وضعه بغير المصدر ،

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الأسماء العاملة عمل الفعل)

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ، ويتعلق بها الظرف والجار والمجرور (**اعلم : أن أصل العمل**) أن يكون (**للأفعال ، وما عمل من الأسماء . . فلشبهه بالفعل**) في دلالته على الحدث والزمان ، وإنما كان الفعل أصلاً في العمل ؛ لأنه لا يشترط في عمله شرط ، والأسماء العاملة يشترط في عملها شروط ، وما لا يشترط في عمله شيء : أصل لما يشترط في عمله شيء ، كذا قيل ، راجع ما كتبنا في « التتمة » .

(**فيعمل عمل الفعل**) الذي هو رفع الفاعل ونصب المفاعيل (**من الأسماء سبعة**) بالاتفاق (**المصدر ، واسم الفاعل ، وأمثلة المبالغة ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل ، وإنما لم يتعرض**) المصنف ولم يذكر (**لاسم المصدر**) وهو ما كان مدلوله مدلول المصدر ، أو ما نقص حروفه عن حروف فعله ؛ كالغسل من اغتسل ، والوضوء من توضأ (**لندرة إعماله**) أي : لقلة إعماله في كلامهم (**بل منع البصريون إعماله ؛ نظراً إلىٰ أن أصل وضعه**) وهيئةِ مادتهِ وحروفهِ (**بغير المصدر**) أي : علىٰ غير هيئة المصدر ووضعه في اللفظ ؛ لأنه

وأولوا ما أوهم ذلك ، ولا للظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما .

(الأول) منها : (المصدر) وهو اسم الحدث

ما نقص عن حروف فعله فلفظهما مختلفان ؛ كالاغتسال والغسل ، ولأنه في المعنىٰ غير المصدر ، فإن الصحيح الذي صوَّبه بعضهم : أن مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث . . فهٰذا فرق معنوي بينهما ، وما ذكره الشارح . . فرق لفظي ، ومما افترقا فيه في المعنىٰ فقط نحو : الكحل والدهن ، بضم أولهما ، فإنه وإن اشتمل علىٰ حروف فعله لم يدل على الحدث ؛ بل علىٰ ذات وهو الجوهر المعلوم . انتهىٰ « خضري » بتصرف .

(**وأولوا**) أي : أول البصريون (**ما أوهم**) أي : تركيباً أوهم (**ذلك**) أي : إعمال اسم المصدر ؛ أي : حملوا ما جاء مما يوهم إعماله علىٰ حذف عامل من مصدر الاسم المذكور ؛ وذلك كحديث الموطأ « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » فالقُبلة اسم مصدر من قبَّل مضاف لفاعله ، وامرأته مفعوله ، والجار والمجرور خبر مقدم عن الوضوء ، فأولوه بالمصدر فقالوا : المعنىٰ من تقبيل الرجل امرأته الوضوء .

(**ولا للظرف**) أي : ولم يتعرض المصنف للظرف (و) لا الجار (**والمجرور المعتمدين**) علىٰ نفي أو استفهام مثلاً (**للاختلاف**) الجاري (**في إعمالهما**) وقال غير الشارح : إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل ؛ لرجوعه إلى المصدر ، والأصح : وفاقاً لأكثر المتأخرين جواز إعماله بشروط المصدر الآتية ، ولا الظرف والجار والمجرور ؛ لرجوعهما إلى اسم الفعل فلا حاجة إلىٰ عدها عشرة ؛ كما فعل صاحب « الشذور » ، وهٰذا الاعتذار أولىٰ مما ذكره الشارح . انتهىٰ « كواكب » بتصرف واختصار .

(**الأول منها**) أي : من الأسماء العاملة (**المصدر** : **وهو اسم الحدث**) أي :

الجاري على الفعل وبدأ به ؛ لأنه أصل الفعل في الاشتقاق ، ولأنه يعمل عمل فعله ماضياً وغيره ؛ فيرفع الفاعل وينصب المفعول ؛ لكن . . . .

اسم دال على الحدث ، **والحدث** : ما يحدثه الفاعل بعد العدم ؛ كالضرب والقيام والجلوس ، وقوله : (**الجاري**) صفة لـ(الاسم) أي : المشتمل ذلك الاسم (**على**) حروف (**الفعل**) أي : على حروف فعله الذي اشتق منه أصوله وزائده ؛ كالاغتسال من اغتسل ، والغسل من غسل (**وبدأ**) المصنف من الأسماء العاملة (**به**) أي : بالمصدر (**لأنه**) أي : لأن المصدر (**أصل الفعل**) أي : مأخذ الفعل (**في الاشتقاق**) والفعل أصل للوصف ، والمصدر أصل الكل على الأصح عند البصريين ، ولذلك سمي مصدراً ؛ لأن الكل صدر ؛ أي : أخذ منه .

والاشتقاق معناه : رد لفظ إلى آخر ؛ لمناسبة بينهما في المعنى ولو مجازياً مع اتفاقهما في الحروف الأصول ؛ فإن اتفقا في كلها على الترتيب . . فاشتقاق صغير ؛ كناطق ونطق بمعنى التكلم حقيقةً ، أو بمعنى الدلالة مجازاً ؛ كنطقت الكلمة على كذا ؛ أي : دلت ، وإن اختلفا ترتيباً فقط . . فاشتقاق كبير ؛ كما في جبذ وجذب ، وإن اختلفا فيهما ببعض الأصول . . فاشتقاق أكبر ؛ كثلب من الثلم ، فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع . انتهى « خضري » .

(**ولأنه**) أي : ولأن المصدر (**يعمل عمل فعله**) حالة كونه (**ماضياً**) أي : بمعنى الماضي ؛ كعجبت من ضربك زيداً أمس (**و**) حالة كونه (**غيره**) أي : غير ماض : بأن كان حالاً ؛ كعجبت من ضربك زيداً الآن ، أو مستقبلاً ؛ كعجبت من ضربك زيداً غداً .

وقوله : (**فيرفع الفاعل وينصب المفعول**) إن كان فعله متعدياً مفرع على قوله : (**يعمل عمل فعله**) ، وقوله : (**لكن**) استدراك على قوله : (**فيعمل عمل**

بشرطين : وجودي وعدمي ، أشار إلى الأول بقوله : (**بشرط أن يحل محله فعل مع أن**) المصدرية إن أريد به المضي أو الاستقبال (**أو**) فعل (**مع ما**) المصدرية إن أريد به الحال ؛ فالأول (**نحو : يعجبني ضربك زيداً**) غداً أو أمس ، والتقدير : (**أي : أن تضرب زيداً**) غداً ، أو أن ضربته أمس (**و**) الثاني (**نحو : يعجبني ضربك زيداً**) الآن التقدير : (**أي : ما تضربه**) الآن ؛ فإن لم يحل محله ذلك أو حل محله الفعل وحده . . امتنع إعماله ، فلا يصح . . . .

فعله) ، رفع به توهم عمله مطلقاً ؛ أي : لكن إنما يعمل عمل فعله (**بشرطين : وجودي وعدمي** ، **أشار**) المصنف (**إلى الأول**) منهما وهو الوجودي (**بقوله**) فيعمل عمله (**بشرط أن يحل محله فعل مع أن المصدرية إن أريد به**) أي : بالمصدر (**المضي**) أي : الحدث الماضي (**أو الاستقبال**) أي : الحدث المستقبل (**أو**) بشرط أن يحل محله (**فعل مع ما المصدرية إن أريد به الحال**) أي : الحدث الحاضر ؛ وذلك لأجل أن يشابه الفعل في دلالته على الأزمنة الثلاثة (**فالأول**) أي : فمثال الأول مثال حلول الفعل محله مع (أن) ، (**نحو : يعجبني ضربك زيداً غداً أو أمس** ، **والتقدير : أي**) يعجبني (**أن تضرب زيداً غداً** ، **أو أن ضربته أمس** ، **و**) مثال (**الثاني**) وهو حلول الفعل محله مع (ما) ، (**نحو : يعجبني ضربك زيداً الآن**) و(**التقدير : أي**) يعجبني (**ما تضربه الآن ؛ فإن لم يحل محله ذلك**) أي : فعل مع (أن) أو مع (ما) نحو : ضربت ضرباً زيداً . . امتنع عمله ، فإنه حينئذ يكون مفعولاً مطلقاً فلا يعمل شيئاً بل العمل للفعل ؛ إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود الأقوى . انتهىٰ « كواكب » .

(**أو حل محله الفعل وحده**) دون (أن) أو (ما) كما في نحو : ضرباً زيداً من المصدر النائب عن الفعل (. . **امتنع إعماله**) لأنه وإن صح حلول الفعل محله : بأن تقول بدله : اضرب زيداً ، لكن لا يصح حلوله محله مع (أن) ، (**فلا يصح**

نصب زيداً بضرباً في نحو : ضربت ضرباً زيداً ، ولا في نحو : ضرباً زيداً ، خلافاً لابن مالك في الثاني ، ووجه ما ذهب إليه : أن المصدر لما صار بدلاً من الفعل . . قام مقامه ، وأما الشرط العدمي . . فهو ألا يكون المصدر مصغراً فلا يقال : أعجبني ضُريبك زيداً ، ولا مضمراً فلا يقال : ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح ،

نصب زيداً بضرباً في نحو : ضربت ضرباً زيداً) لامتناع إعمال الضعيف الذي هو المصدر مع وجود الأقوى الذي هو الفعل ؛ لأن المصدر مؤكد لعامله ، فهو ضعيف بالنسبة إلى الفعل فلا يجوز إعماله .

(ولا) يجوز أيضاً نصب زيداً بضرباً **(في نحو : ضرباً زيداً)** من المصدر النائب عن الفعل ؛ لأن المصدر فيه إنما حل محل الفعل وحده بدون (أن وما) ، فـ(زيداً) : منصوب بالفعل المحذوف النائب عنه المصدر **(خلافاً لابن مالك في الثاني)** يعني قوله : (ضرباً زيداً) فإنه ذهب إلىٰ جواز إعماله **(ووجه ما ذهب إليه)** ابن مالك **(أن المصدر لما صار بدلاً عن الفعل . . قام مقامه)** أي : مقام الفعل فعمل عمله ؛ وصحح ابن هشام في « شرح القطر » المنع ؛ أي : منع عمل المصدر ، وعلله : بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون (أن وما) ، فـ(زيداً) في المثال : منصوب بالمصدر عند ابن مالك ، وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند ابن هشام ، وأما في المثال الأول ؛ يعني : ضربت ضرباً زيداً . . فلا يصح نصب المصدر زيداً اتفاقاً ؛ لما مر ، والله أعلم .

وذكر الشارح الشرط الثاني من الشرطين ؛ أعني : الشرط العدمي بقوله : **(وأما الشرط العدمي . . فهو ألا يكون المصدر مصغراً فلا يقال : أعجبني ضريبك زيداً)** لبعد شبهه بالفعل بالتصغير الذي هو من خواص الأسماء .

(و) أن **(لا)** يكون **(مضمراً فلا يقال : ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح)** لعدم حروف الفعل ، خلافاً للكوفيين .

ولا محدوداً بالتاء فلا يقال : أعجبني ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيداً ، ولا موصوفاً قبل العمل فلا يقال : أعجبني ضربك الشديد زيداً ، ولا مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال : إن ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ ، معمول لـ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾ ، للفصل بينهما بالخبر ، ولا مؤخراً عن معموله فلا يقال : أعجبني زيداً ضربك . . . .

(و) أن (لا) يكون (**محدوداً بالتاء فلا يقال : أعجبني ضربتك أو ضربتاك أو ضرباتك زيداً**) لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ؛ فإن ورد.. حُكم بشذوذه ؛ أما التي في أصل بنيته ؛ كرحمة.. فلا تضر . انتهىٰ « خضري » .

(و) أن (لا) يكون (**موصوفاً قبل العمل**) أي : قبل تمام عمله (**فلا يقال : أعجبني ضربك الشديد زيداً**) لأنه مع معموله كموصولٍ مع صلته فلا يُفصل بينهما ، ولو قال : (ولا متبوعاً قبل العمل).. لكان أولىٰ ؛ لأن حكم سائر التوابع كالنعت .

(و) أن (لا) يكون (**مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال : إن ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ ، معمول لـ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾ للفصل بينهما**) أي : بين المصدر ومعموله (**بالخبر**) أي : للفصل بين المصدر الذي هو (رجعه) وبين معموله الذي هو (يوم تبلى السرائر) بالخبر الذي هو (لقادر) لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما . انتهىٰ « مجيب » .

فـ(يوم) : معمول لمحذوف ؛ أي : يرجعه ، لا لرجعه للفصل بينهما بخبر إن . انتهىٰ « خضري » .

(و) أن (لا) يكون (**مؤخراً عن معموله**) ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (**فلا يقال : أعجبني زيداً ضربك**) لما مر آنفاً من أن معموله بمنزلة الصلة ، وهي لا تتقدم على الموصول ، قال التفتازاني : (والحق : جواز تقديم معمول المصدر إذا كان

ظرفاً ؛ لأنه مما يكفيه رائحة الفعل) ، وحاصل ما أشار إليه التفتازاني : أن المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج إلىٰ تأويله بـ(أن أو ما) والفعل ؛ لأن الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف ؛ لتنزيله من الشيء منزلة نفسه ؛ لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه . انتهىٰ « يس على المجيب » .

وقال الرضي : (بجواز تقديم معموله الظرفي) ، واختاره : السعد وغيره ؛ لتوسعهم فيه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ ، وقوله : ﴿ لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا ﴾ ، وقولهم : اللهم ؛ اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً ، وجعل الظرف متعلقاً بمحذوف حالاً من المصدر تكلف لا حاجة إليه . انتهىٰ من « الخضري » .

وظاهر اقتصاره علىٰ ما ذكر : أنه لا يشترط في إعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك ؛ لأنه عمل لكونه أصل الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه إنما عمل لمشابهته الفعل المضارع ، ولهٰذا اشترط لعمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . انتهىٰ « يس » .

وظاهر اقتصاره أيضاً : أنه لا يشترط فيه ألا يكون مثنىً ولا مجموعاً ، وقد اشترطه بعضهم : فمنع إعمال المثنىٰ والمجموع ، وجزم به ابن مالك قال : (لأن لفظهما مغاير للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل ؛ فإن ظفرنا عن كلام العرب بإعمال شيء من ذلك . . قبل ولم يقس عليه) انتهىٰ « مجيب » .

وقد جاء إعمال المجموع في قوله :

فجربوه فما زادت تجاربهم أبا قدامة إلا الحزم والفنعا

الفنع : ـ بالفاء والنون والعين المهملة ـ الخير والكرم والنفع والفضل ،

(وهو ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده ، ومنون ؛ أي : مجرد من (أل) والإضافة (ومقرون بأل) وعلىٰ كل حال هو يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل (وإعماله مضافاً) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من إعمال القسمين) الباقيين ، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول ؛ لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾) أي : لولا أن يدفع الله الناس ، أو أن دفع الله الناس ، ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ ....

والشاهد في قوله : (تجاربهم) لأنه جمع تجربة فأعمله في أبا قدامة ؛ وهو شاذ لا يقاس عليه .

(وهو) أي : المصدر باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف لما بعده ، ومنون ؛ أي : مجرد من « أل » والإضافة ، ومقرون بأل ، وعلىٰ كل حال) من الأحوال الثلاثة فـ(هو يعمل عمل فعله إذا وجد) فيه (شرط العمل) أي : جنسه من الشروط السابقة .

(و) لكن (إعماله مضافاً إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه ، أو) مضافاً (إلى المفعول مع ذكر الفاعل ، وتركه أكثر في كلامهم) أي : في كلام العرب (من إعمال القسمين الباقيين) يعني : بهما المنون والمقرون بـ(أل) .

(وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول ؛ لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر) وأكثر (من نسبته لمن وقع عليه) وذلك المضاف إلى الفاعل كائن (كالمثالين المتقدمين في المتن ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ أي : لولا أن يدفع الله الناس) إن أريد به الحال والاستقبال (أو) لولا (أن دفع الله الناس) إن أريد به المضي (ومن إضافته إلى المفعول قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ

مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ، وقد يضاف إلى الظرف توسعاً ، فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً .

(وعمله) حالة كونه (منوناً أقيس) من عمله مضافاً أو مقروناً بـ(أل) لأنه حينئذ يقوي شبهه بالفعل لكونه نكرة (نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾) ، فـ(إطعام) : مصدر منون فاعله محذوف ، و(يتيماً) : مفعوله ، والتقدير :

مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾) ، حيث أضاف الدعاء الذي هو المصدر إلىٰ مفعوله الذي هو الخير (**وقوله عليه الصلاة والسلام : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً »**) حيث أضاف (حج) الذي هو المصدر إلىٰ مفعوله الذي هو (البيت) وفاعله : (من استطاع) .

(**وقد يضاف**) المصدر (**إلى الظرف توسعاً**) أي : تجوزاً ؛ لأن الحقيقة إضافة الشيء إلىٰ فاعله أو مفعوله ، وإضافته إلىٰ زمنه أو مكانه مجاز مرسل علاقته الظرفية والمظروفية ، أو توسعة لدائرة الكلام (**فيعمل**) المصدر (**فيما بعده**) أي : فيما بعد الظرف (**الرفع**) على الفاعلية (**والنصب**) على المفعولية (**نحو : عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً ، وعمله**) أي : وعمل المصدر (**حالة كونه منوناً**) أي : مجرداً عن (أل) والإضافة (**أقيس**) أي : أوفق لقياسه على الفعل (**من عمله مضافاً أو مقروناً بـ« أل » لأنه**) أي : لأن المصدر (**حينئذ**) أي : حين إذ كان منوناً (**يقوي شبهه بالفعل لكونه نكرة**) كما أن الفعل نكرة في المعنىٰ ، وقولهم : (أقيس) أي : أجرىٰ على القواعد النحوية ، وقولهم : (أكثر في كلامهم) أي : أكثر جرياناً علىٰ ألسنة العرب فلا منافاة بينهما . انتهىٰ « عبادي » .

ومثال عمله منوناً (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ﴾) ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ ، (**فـ« إطعام »** : **مصدر**) لأطعم الرباعي (**منون**) لعدم إضافته (**فاعله محذوف**) جوازاً (**و« يتيماً »** : **مفعوله ، والتقدير**) أي : تقدير ذلك المحذوف :

أو إطعامه يتيماً .

(وعمله) حالة كونه (مقروناً بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ(أل) ، وكان ينبغي ألا تدخل عليه (أل) لأنه مؤول بـ(أن) والفعل ، و(أل) لا تدخل عليهما ، لكن لما كان علىٰ صورة الاسم . . ساغ ذلك (كقوله :

ضعيف النكاية أعداءه) يخال الفرار يراخي الأجل

(أو إطعامه يتيماً) .

(وعمله) أي : عمل المصدر (حالة كونه مقروناً بأل شاذ) أي : قليل ، قياساً واستعمالاً (لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بـ« أل » ، وكان ينبغي) ويطلب في القياس (ألا تدخل عليه « أل » لأنه) أي : لأن المصدر (مؤول بـ« أن » والفعل ، و« أل » لا تدخل عليهما) أي : علىٰ (أن) والفعل ، وعبارة « الكواكب » : (وأل لا تدخل عليه) أي : على الفعل (لكنـ) ـه (لما كان علىٰ صورة الاسم) ولفظه (. . ساغ) أي : جاز (ذلك) أي : دخول (أل) عليه ، ولو نظر إلىٰ معناه وهو الفعل . . ما جاز دخول (أل) عليه ، وإنما تبعده الإضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بـ(أل) في وجدان ما هو من خواص الاسم فيهما ؛ لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل ، بخلاف المقرون بـ(أل) ، ولذا وقع المصدر المضاف في القرآن عاملاً كقوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، ولم يأت فيه المقرون بـ(أل) عاملاً في فاعلٍ ولا مفعولٍ ، وقد ورد عمله في الشعر (كقوله) البيت (من المتقارب) وهو بلا نسبة كما مر في « التتمة » :

(ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل)

وقد تقدم ما في البيت في « التتمة » ، والشاهد في قوله : (النكاية) لأنه مصدر مقرون بـ(أل) وقد عمل عمل فعله فنصب (أعداءه) علىٰ أنه مفعول به ، كما قال

فـ(النكاية) : مصدر مقرون بـ(أل) ، وفاعله محذوف ، و(أعداءه) : مفعوله ، والتقدير : ضعيف نكايته أعداءه ، واعترض : بأن الإضافة كالتعريف بـ(أل) فهلا بعُدَ معها المصدر عن الفعل ، وأجيب : بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل ، بخلاف المقرون بـ(أل) .

واعلم : أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلاً . . فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وإن كان مفعولاً . . فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، إذا علمت ذلك . . فلك في تابع الفاعل الجر ؛ حملاً على اللفظ ، والرفع ؛ حملاً على المحل نحو : عجبت من ضرب

الشارح (**فـ« النكاية »** : **مصدر مقرون بـ« أل »** ، **وفاعله محذوف** ، **و« أعداءه »** : **مفعوله** ، **والتقدير** : **ضعيف نكايته أعداءه** ، **واعترض** : **بأن الإضافة**) في المصدر المضاف كما مر مثاله (**كالتعريف بـ« أل »**) في كون كل من الإضافة و(أل) من خواص الاسم (**فهلا بعُدَ معها**) أي : مع الإضافة (**المصدر عن**) شبه (**الفعل**) كما بعد (أل) عن شبه الفعل (**وأجيب**) عن هٰذا الاعتراض : (**بأنها**) أي : بأن الإضافة (**متأخرة عنه**) أي : عن المصدر (**فهو**) أي : المصدر (**قبلها**) أي : قبل الإضافة (**واقع موقع الفعل** ، **بخلاف المقرون بـ« أل »**) فإنه متأخر عن (أل) فهو واقع موقع الفعل بعد دخولها عليه .

(**واعلم** : **أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلاً . . فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل ، وإن كان مفعولاً . . فهو مجرور اللفظ منصوب المحل ، إذا علمت ذلك**) المذكور من إعرابهما المحلي واللفظي (. . **فلك في تابع الفاعل**) مطلقاً ؛ أي : سواء كان نعتاً أو غيره (**الجر ؛ حملاً على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ الفاعل ؛ لأنه مجرور بالإضافة (**والرفع ؛ حملاً على المحل**) أي : علىٰ محل الفاعل ؛ لأنه مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**عجبت من ضربِ**

زيد الظريف بالجر ، أو الظريف بالرفع ، وفي تابع المفعول الجر أيضاً على اللفظ ، والنصب على المحل نحو : عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر ، وإن شئت : والخبز بالنصب إن قدر المصدر بـ(أن) والفعل .

زيدٍ الظريفِ بالجر) تبعاً للفظ الفاعل (**أو الظريفُ بالرفع**) تبعاً لمحل الفاعل ؛ لأنه مرفوعُ المحل .

(**و**) لك : (**في تابع المفعول الجر أيضاً**) أي : كما لك الجر في تابع الفاعل المجرور ؛ حملاً (**على اللفظ**) أي : علىٰ لفظ المفعول ؛ لأنه مجرور اللفظ بالإضافة (**و**) لك (**النصب**) أيضاً في تابع المفعول ؛ حملاً (**على المحل نحو**) قولك : (**عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر**) أي : بجر (الخبز) تبعاً للفظ المفعول ؛ لأنه مجرور بالإضافة .

(**وإن شئت**) قلت : (**والخبز بالنصب**) حملاً علىٰ محل اللحم ؛ لأنه منصوب المحل ، ولك الأوجه المذكورة في تابع الفاعل والمفعول (**إن قدر المصدر**) أي : إن صح تقدير المصدر وتأويله (**بـ« أن » والفعل**) لأن ذلك شرط في صحة عمله عمل الفعل ؛ أي : ويجوز النصب في التابع إن قدر المصدر بـ(إن) وفعل الفاعل ؛ أي : عجبت من أن تأكل اللحم والخبز ، وأما إن قدر المصدر بـ(أن) وفعل المفعول ؛ أي : عجبت من أن يؤكل اللحم والخبز . . فلا يجوز في التابع إلا الرفع تبعاً للمحل ، وإلا . . الجر تبعاً للفظ ، وجواز الرفع في التابع ، بناءً علىٰ أن المصدر يرفع نائب الفاعل ، ويقدر : بالحرف المصدري وفعل ما لم يسم فاعله ؛ وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين ، ومشىٰ عليه في « التسهيل » ، ومنعه بعضهم لما فيه من الإلباس ؛ لأنه يتبادر من صيغة المصدر أنه من المبني للفاعل ، ومنه يؤخذ : أنه لا منع فيما كان فعله ملازماً للبناء للمفعول ؛ كزكم فيجوز : أعجبني زكام زيد ؛ أي : عجبت من أن يزكم زيد ؛ إذ لا مانع من الإتيان بحرف مصدري

(الثاني) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو مثنىً . . . .

موصول بفعل مبني للمفعول نحو : عجبت أن يضرب زيد . انتهىٰ « يس على المجيب » .

و(الثاني من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : اسم الفاعل) وعرفه في « التسهيل » : (بأنه الصفة الدالة علىٰ فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع ، من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي ، فخرج بـ« الدالة على الفاعل » اسم المفعول وما بمعناه ؛ كقتيل وجريح ، وبـ« الجارية على المضارع » الجارية على الماضي ؛ كفرح ، وغير الجارية علىٰ فعل ؛ ككريم ، وبالتأنيث نحو : أهيف ، فإنه لايجري على المضارع إلا في التذكير ؛ لأن مؤنثه علىٰ هيفاء) مأخوذ من الهَيَف بفتحتين ؛ وهو ضمر البطن والخاصرة ، يقال : رجل أهيف ، وامرأة هيفاء ، وقومٌ هِيفٌ ، وفرسٌ هيفاء ضامرة البطن . انتهىٰ من « المختار » ، (والمفيدة لمعناه ؛ أي : لمعنى الماضي لإخراج نحو : ضامر الكَشْحِ ، مما دل على الاستمرار ، ويخرج به أيضاً : أفعل التفضيل ؛ لأنه للدوام ؛ كما خرج بما قبله ، فهٰذه المخرجات ما عدا الأول والأخير . صفات مشبهة لا اسم فاعل ، هٰذا هو الاصطلاح المشهور في اسم الفاعل ، وإن شئت قلت في حد اسم الفاعل : هو ما دل علىٰ فاعل الحدث وجرىٰ مجرى الفعل في إفادة الحدوث ، فخرج بالأول اسم المفعول ، وبالثاني الصفة المشبهة بجميع أوزانها وأفعل التفضيل) انتهىٰ « خضري » .

(ولو مثنىً) كقول عنترة :

والنـاذريـن إذا لـم ألقهمـا دمـي

فـ(دمي) : منصوب بـ(الناذرين) وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة .

أو مجموعاً : وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به علىٰ معنى الحدوث ، وصيغته من مصدر الثلاثي علىٰ وزن (فاعل) ، (كضارب) وعامل وشاكر ، ومن غيره علىٰ صيغة المضارع المعلوم ، بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ؛ كمدحرج (ومكرم)

(**أو مجموعاً**) كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ، والذاكرين جمع ذاكر ، ولفظ الجلالة مفعوله .

فإن قلت : لِمَ لم تمنع التثنية والجمع في عمل اسم الفاعل كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالأسماء في كل . . **قلت** : أما الفرق بين التثنية والجمع وبين التصغير . . فلعدم تطرق الخلل إلىٰ صيغة مفرده من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية والجمع ، وأما الفرق بين التثنية والجمع وبين الوصف . . فلأن الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الأفعال الخمسة ، بخلاف الوصف ، فليتأمل . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**وهو**) أي : اسم الفاعل ؛ أي : ضابطه : هو (**ما اشتق**) وصيغ وأخذ (**من مصدر فعل لمن قام به**) أي : للدلالة علىٰ ذات قام به الفعل (**علىٰ معنى الحدوث**) أي : علىٰ جهة الحدوث والتجدد لا علىٰ جهة الثبوت والدوام (**وصيغته**) أي : صيغة اسم الفاعل ولفظه ، والصيغة : ما تركب من الحروف والحركات والسكنات حالة كونه مصوغاً (**من مصدر**) الفعل (**الثلاثي**) تكون (**علىٰ وزن « فاعل » كضارب وعامل وشاكر ، و**) صيغته حالة كونه مصوغاً (**من غيره**) أي : من غير الثلاثي ، سواء كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً تكون (**علىٰ صيغة**) ووزن (**المضارع**) المبني لـ(**المعلوم**) أي : للفاعل المعلوم ؛ أي : المسند إلى الفاعل المعلوم لا المجهول ، لكن (**بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة**) أي : بدله (**وكسر ما قبل الآخر ؛ كمدحرج**) للرباعي المجرد (**ومكرم**) للرباعي المزيد

ومستخرج ، ويعمل عمل فعله لازماً أو متعدياً (**فإن كان**) مقروناً (**بأل . . عمل مطلقاً**) أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء اعتمد أم لم يعتمد (**نحو : هـٰذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً**) لأنه حينئذ صلة للموصول ، فهو فعل بحسب المعنىٰ ، وإن كان اسماً بحسب الصورة ومن ثم . . جاز عطف الفعل عليه (**وإن كان مجرداً من أل . . عمل**) عمل فعله . . . .

(**ومستخرج**) للسداسي المزيد ، ومنطلق للخماسي .

(**ويعمل**) أي : اسم الفاعل (**عمل فعله لازماً**) كان فعله (**أو متعدياً**) والمراد بعمل فعله عمل التعدي : إن تعدىٰ فعله ، واللزوم إن لزم . انتهىٰ « خضري » .

إلا أن اسم الفاعل تجوز إضافته لمعموله ، ولا يجوز ذلك في الفعل ، وأن الفعل لا تدخل اللام علىٰ معموله المتأخر ، واسم الفاعل يجوز فيه ذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ .

(**فإن كان**) اسم الفاعل (**مقروناً بأل**) الموصولة ؛ لأنها متىٰ قدرت للتعريف اقتضى القياس ألا يعمل ، نص علىٰ ذلك أصحاب الأخفش : سعيد (. . **عمل**) عمل فعله (**مطلقاً** ؛ **أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ؛ وسواء اعتمد**) على الأمور الآتية من نفي أو استفهام أو غيرهما (**أم لم يعتمد**) مثاله (**نحو : هـٰذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً**) وإنما عمل عمل فعله مطلقاً إذا كان مقروناً بـ(أل) ، (**لأنه حينئذ**) أي : حين إذ كان مقروناً بـ(أل) (**صلة للموصول ، فهو فعل بحسب المعنىٰ ، وإن كان اسماً بحسب الصورة**) واللفظ (**ومن ثم**) أي : ولأجل كونه فعلاً بحسب المعنىٰ (. . **جاز عطف الفعل عليه**) في نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ أي : فاللاتي أغرن صبحاً فأثرن به نقعاً .

(**وإن كان**) اسم الفاعل (**مجرداً من أل**) الموصولة (. . **عمل عمل فعله**

(بشرطين) أحدهما : (**كونه للحال**) أي : بمعنى الحال تحقيقاً أو حكايةً (**أو الاستقبال**) أي : بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما : (**اعتماده**) ولو تقديراً

بشرطين) متعدياً كان أو لازماً ؛ لأنه بالأول منهما يتم له مشابهة الفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومعنىً من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين ، وبالشرط الثاني تقوىٰ مشابهته له ؛ لأن مقتضىٰ كونه وصفاً أن يكون له موصوف فقياسه ألا يقع إلا مع صاحبه ؛ إذ ذكره بدونه يخرجه عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام ؛ لأنهم قصدوا به قصد الفعل فجرىٰ مجراه ، وقد علم بالاستقراء : أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام .

(**أحدهما : كونه للحال ؛ أي : بمعنى الحال**) والحال : الزمن الحاضر ؛ وهو الذي كان بين الماضي والمستقبل ؛ أي : كونه للحال (**تحقيقاً**) أي : حقيقةً نحو : زيد ضارب عمراً الآن (**أو**) كونه للحال (**حكايةً**) لما مضىٰ كأنه واقع الآن نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ ، فـ(ذراعيه) معمول لـ(باسط) وهو وإن كان ماضياً لـكنه لحكاية الحال الماضية ، فيقدر المتكلم بذلك كأنه موجود في ذلك الزمان ، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ؛ فالجملة حالية والواو واو الحال ، ويدل عليه عطف (ونقلبهم) عليه ولم يقل : وقلبناهم .

(**أو الاستقبال ؛ أي : بمعناه**) أي : بمعنى الاستقبال (**لا بمعنى الماضي**) خلافاً لابن هشام والكسائي فإنهما أجازا عمله بمعنى الماضي .

(**وثانيهما**) أي : ثاني الشرطين (**اعتماده ولو تقديراً**) نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه ؛ أي : أمهين ، كما سيأتي قريباً .

(علىٰ) واحد من أمور خمسة (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الأصل (أو موصوف) أو ذي حال (نحو : ما ضارب زيد عمراً) الآن أو غداً : مثال اعتماده علىٰ نفي ، (و) نحو : (أضارب زيد عمراً) الآن أو غداً : مثال اعتماده على الاستفهام ، (و) نحو : (زيد ضارب عمراً) الآن أو غداً : مثال اعتماده على المخبر عنه ، (و) نحو : (مررت برجل ضارب عمراً) الآن أو غداً : مثال اعتماده على الموصوف ، ومثال ما اعتمد علىٰ ذي حال نحو : جاء زيد ضارباً عمراً الآن أو غداً ، ومثال ما اعتمد علىٰ مقدر نحو : مهين زيد عمراً أم مكرمه ؛ أي : أمهين ، ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أي : صنف ، ونحو : يا طالعاً جبلاً ؛ أي : يا رجلاً ،

(علىٰ واحد من أمور خمسة) إما علىٰ (نفي أو) على (استفهام أو) علىٰ (مخبر عنه في الحال) الراهنة وهو المبتدأ (أو في الأصل) كاسم إن وأخواتها (أو) علىٰ (موصوف أو) علىٰ (ذي حال) أي : علىٰ صاحب الحال (نحو : ما ضارب زيد عمراً الآن أو غداً : مثال اعتماده علىٰ نفي ، ونحو: أضارب زيد عمراً الآن أو غداً : مثال اعتماده على الاستفهام ، ونحو : زيد ضارب عمراً الآن أو غداً : مثال اعتماده على المخبر عنه) في الحال ، ومثال اعتماده على المخبر عنه في الأصل نحو : ظننت زيداً ضارباً عمراً الآن أو غداً ، وأعلمت زيداً عمراً ضارباً بكراً الآن أو غداً ، و(مثال اعتماده على الموصوف نحو : مررت برجل ضارب عمراً الآن أو غداً ، ومثال ما اعتمد علىٰ ذي حال نحو : جاء زيد ضارباً عمراً الآن أو غداً ، ومثال ما اعتمد علىٰ مقدر نحو : مهين زيد عمراً أم مكرِمُه ؛ أي : أمهين) بتقدير الاستفهام (ونحو : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أي : صنف) مختلف ألوانه بتقدير الموصوف (ونحو : يا طالعاً جبلاً ؛ أي : يا رجلاً) وأفهم كلامه : أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد علىٰ ما مر . . لم يعمل ؛

ومحل إعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف ؛ فإن صغر أو وصف . . لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ ، وإنما اشترط في المجرد من (أل) كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات ، واعتماده علىٰ ما ذكر

بل تجب إضافته ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، وذكر الشارح لإعمال اسم الفاعل في المفعول شرطين عدميين : **أحدهما** : ألا يكون مصغراً ، **والثاني** : ألا يكون موصوفاً قبل العمل ، وقد تركهما المصنف فقال : (**ومحل إعمال اسم الفاعل**) في المفعول (**إذا لم يصغر ولم يوصف**) قبل العمل (**فإن صغر**) نحو : جاء رجل ضويرب زيداً (**أو وصف**) نحو : رأيت ضارباً مسيناً عمراً (. . **لم يعمل**) عمل فعله (**لمباينته الفعل**) ومخالفته إياه (**حينئذ**) أي : حين إذ صغر أو وصف ؛ لأن كلاً من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ؛ لأن الفعل لا يصغر ولا يوصف ، وأجاز الكوفيون ما خلا الفراء والنحاس : إعمال المصغر مطلقاً ؛ وأجاز البصريون والفراء : إعمال الموصوف ، وصححه ابن هشام في « المغني » وهو الأصح ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ ﴾ ، فجملة (يبتغون) نعت لـ(آمين) لا حال منه ، خلافاً لأبي البقاء .

(**وإنما اشترط في المجرد من « أل » كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه**) أي : لأن المجرد (**حينئذ**) أي : حينئذ كان بمعنى الحال أو الاستقبال (**يشبه المضارع في معناه**) أي : في معنى المضارع ؛ لأن المضارع يدل علىٰ حدث يحتمل الحال أو الاستقبال (**كما أشبهه في لفظه**) أي : كما أشبه المجرد المضارع (**بجريانه**) أي : بجريان المجرد (**عليه**) أي : علىٰ وزن المضارع (**في الحركات والسكنات**) لأن ضارباً علىٰ وزن (يضرب) .

(**و**) إنما اشترط (**اعتماده علىٰ**) واحد مِن (**ما ذُكر**) من الأمور الخمسة

لتتقوىٰ مشابهته له ؛ لأن كلاً منهما يقربه منه . ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب ؛ كما في « المغني » ، وإذا وجدا . . لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلىٰ مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو : هـٰذا ضارب زيدِ الآن أو غداً ، بخفض زيد بالإضافة ، وإن شئت بنصبه ، وقد جرىٰ بالوجهين نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، فإن اقتضىٰ مفعولاً آخر . . تعين نصبه . . . .

المذكورة آنفاً (**لتتقوَّىٰ مشابهته**) أي : مشابهةُ المجرد (**له**) أي : للفعل (**لأن كلاً منهما**) أي : كلاً من الشرطين المذكورين ؛ يعني : كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده علىٰ واحد مما ذكر (**يقربه**) أي : يقرب المجرد (**منه**) أي : من المضارع .

(**ثم الشرطان المذكوران**) يعني : كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ، واعتماده علىٰ واحد مما ذكر (**معتبران**) أي : مشروطان (**لعمله في المنصوب**) أي : في المفعول (**كما**) ذكره (**في « المغني »** ، **وإذا وجدا**) أي : الشرطان المذكوران (. . **لا يتعين**) أي : لا يجب (**عمله**) في المنصوب (**بل يجوز**) نصبه كما تجوز (**إضافته إلىٰ مفعوله الذي يليه**) متصلاً به بلا فاصل (**تخفيفاً**) للَّفظ بحذف تنوينه ، مثال إضافته (**نحو**) قولك : (**هـٰذا ضارب زيدِ الآن أو غداً ، بخفض زيد بالإضافة ، وإن شئت بنصبه**) فتقول : هـٰذا ضارب زيداً الآن أو غداً .

(**وقد جرىٰ بالوجهين**) أي : بالنصب والخفض (**نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ** ﴾) ، بخفض (أمره) بالإضافة ، وبالغ أمره بنصب أمره على المفعولية لبالغ .

(**فإن اقتضى**) اسم الفاعل وطلب (**مفعولاً آخر**) أي : غير الأول لكون فعله معدىً لاثنين ؛ ككسا وأعطىٰ (. . **تعين**) أي : وجب (**نصبه**) أي : نصب ذلك

نحو : أنت كاس زيداً ثوباً الآن أو غداً .

وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله تعالىٰ : أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد . . لم يعمل بل يجب إضافته ؛ لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه ؛ وهو الماضي ، فهو مشبه له معنىً لا لفظاً ، فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه . . وجب نصبه بفعل مقدر نحو : زيد معطِ خالد درهماً أمس ، فـ(درهماً) : منصوب بـ(أعطى) المقدر ؛ كأنه لما قيل : زيد معطِ خالد . . قيل : ما أعطاه ، فقيل :

الآخر علىٰ كونه مفعولاً ثانياً لاسم الفاعل ؛ لأن الشيء الواحد لا يضاف إلى اثنين في آن واحد (**نحو**) قولك : (**أنت كاس زيداً ثوباً الآن أو غداً**) فيجوز نصب المفعولين وجر الأول ونصب الثاني لا جرهما معاً لما ذكر آنفاً .

(**وقد أفهم كلام المؤلف**) حيث قال : (كونه للحال أو الاستقبال ، واعتماده علىٰ نفي . . .) إلخ (**رحمه الله تعالىٰ : أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد**) علىٰ شيء مما مر (. . **لم يعمل**) النصب في المفعول (**بل يجب إضافته**) إلى المفعول (**لعدم جريانه**) أي : في الوزن (**على الفعل الذي هو**) أي : اسم الفاعل (**بمعناه ؛ وهو الماضي ، فهو**) أي : فاسم الفاعل (**مشبه له**) أي : لفعله (**معنىً**) أي : بدلالته على الماضي (**لا لفظاً**) لأن لفظ (ضارب) مغاير للفظ ضرب في الحركات والسكنات .

(**فإن كان له**) أي : لاسم الفاعل الذي هو بمعنى الماضي (**معمول**) أي : مفعول (**آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه**) لكونه يتعدىٰ إلىٰ مفعولين (. . **وجب نصبه بفعل مقدر نحو : زيد معطِ خالد درهماً أمس ، فـ« درهماً »** : **منصوب بـ« أعطى » المقدر ؛ كأنه**) أي : كأن الشأن والحال (**لما قيل : زيد معطِ خالد . . قيل : ما أعطاه**) أي : أي شيء أعطاه هل أعطاه درهماً أو ديناراً (**فقيل**) في جواب

درهماً ؛ أي : أعطاه درهماً .

(**الثالث**) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : (**أمثلة المبالغة**) ولو مثناة أو مجموعة (**وهي ما**) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته إلىٰ صيغة أخرىٰ : بأن (**كان علىٰ وزن فعَّال**) بتشديد العين (**أو فعول**) بضم العين (**أو مفعال**) بكسر الميم (**أو فعيل أو فعل**) بفتح الفاء وكسر العين .

(**وهي كاسم الفاعل**) في العمل ، . . . .

السائل : (**درهماً ؛ أي : أعطاه درهماً**) ، فـ(درهماً) نصب بفعل مقدر من جنس اسم الفاعل .

(**الثالث : من الأسماء التي تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة**) أي : أوزان خمسة تدل على المبالغة والزيادة في المعنىٰ ، فإنها تعمل عمل الفعل (**ولو مثناة أو مجموعة**) جمع سالم ، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع ؛ لما فيها من المبالغة في المعنىٰ ، فقامت تلك المبالغة في المعنىٰ مقام المشابهة اللفظية ، وعدها قسماً ثالثاً علىٰ تقدير أن تكو نصيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل .

(**وهي**) أي : أمثلة المبالغة (**ما**) أي : اسم فاعل (**حول**) ونقل (**للمبالغة**) أي : للدلالة على المبالغة (**والتكثير في الفعل من**) صيغة (**اسم فاعل بتغييرصيغته**) أي : صيغة اسم الفاعل (**إلىٰ صيغة أخرىٰ : بأن كان**) أي : حتىٰ كان وصار (**علىٰ وزن فعال بتشديد العين** ، **أو**) علىٰ وزن (**فعول بضم العين** ، **أو**) علىٰ وزن (**مفعال بكسر الميم** ، **أو**) علىٰ وزن (**فعيل** ، **أو**) علىٰ وزن (**فعل بفتح الفاء وكسر العين**) علىٰ وزن (**فخذ**) .

(**وهي**) أي : هـٰذه الأوزان الخمسة (**كاسم الفاعل في العمل**) أي : **في رفعها الفاعل إن كان فعله لازماً ، ونصبها المفعول إن كان متعدياً** .

وشروط عمله حتىٰ عدم التصغير والوصف (**فما كان**) منها (**صلة لأل**) بأن كان مقروناً بها (. . **عمل مطلقاً**) أي : ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، اعتمد أو لا (**نحو** : **جاء الضراب**) أو الضروب أو المضراب (**زيداً**) أمس أو الآن أو غداً (**وإن كان**) الأنسب وما كان (**مجرداً منها**) أي : من (أل) (. . **عمل بالشرطين**) السابقين في اسم الفاعل : عدم المضي والاعتماد ولو تقديراً علىٰ واحد مما مر

(و) في (**شروط عمله**) من الشرطين الوجوديين والشرطين العدميين ؛ كما قال الشارح : وهي كاسم الفاعل (حتىٰ) في اشتراط (**عدم التصغير وعدم الوصف**) قبل العمل .

ثم فرع علىٰ قوله : (وهي كاسم الفاعل) قوله : (**فما كان منها**) أي : من هٰذه الأمثلة (**صلة لأل**) الموصولة (**بأن كان مقروناً بها** . . **عمل**) عمل فعله (**مطلقاً** ؛ **أي**) سواء كان (**ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً**) وسواء (**اعتمد**) علىٰ واحد من الأمور الخمسة (**أو لا**) يعتمد ؛ لأنها حينئذ صلة للموصول ، فهي أفعال بحسب المعنىٰ وإن كانت أسماء بحسب الصورة ، مثال ما كان منها صلة لـ(أل) (**نحو** : **جاء الضراب أو الضروب أو المضراب**) أو الضريب أو الضرب (**زيداً أمس أو الآن أو غداً**) .

وقوله : (**وإن كان الأنسب**) لما قبله أن يقال بدله : (**وما كان مجرداً منها** ؛ **أي** : **من « أل »** . . **عمل بالشرطين السابقين في اسم الفاعل**) يعني : بهما (**عدم المضي**) بأن كان حالاً أو مستقبلاً (**والاعتماد**) علىٰ واحد من الأمور الخمسة (**ولو**) كان ذلك الاعتماد (**تقديراً**) لا لفظاً ؛ أي : والاعتماد (**علىٰ واحد مما مر**) من الأمور الخمسة ولو كان ذلك الاعتماد مقدراً لا ملفوظاً نحو : مهان زيد عمراً أم مكرمه ؛ أي : أمهان أم مكرمه بتقدير همزة الاستفهام ، مثال ما كان مجرداً من

(نحو : **ما ضراب زيد عمراً**) وحكىٰ سيبويه : **أما العسل . . فأنا شراب** ، **وإنه لمنحار بوانكها** ، وقال بعضهم : إن الله غفور ذنب العاصين ، وإن الله سميع دعاء من دعاه ، وقال الشاعر :

حــذر أمــوراً لا تضيــر وآمــن ... مــا ليــس ينجيــه مــن الأقــدار

(أل) (**نحو : ما ضراب زيد عمراً**) ، وإعرابه : (ما) : نافية (ضراب) : مبتدأ ليس له خبر (زيد) : فاعل مرفوع (عمراً) : مفعوله منصوب .

(**وحكىٰ سيبويه**) عن العرب قولهم : (**أما العسل . . فأنا شراب**) هـٰذا مثال لـ(فعال) ففي المثال دليل علىٰ جواز تقديم معمولها عليها . انتهىٰ « يس » .

(و) حكىٰ سيبويه أيضاً (**إنه**) أي : إن الممدوح (**لمنحار بوائكها**) لقرىٰ ضيفه ، منحار : بحاء مهملة مبالغة في ناحر ، **والبوائك** : جمع بائكة ؛ وهي السمينة الحسناء من النوق ، هـٰذا مثال لـ(مفعال) .

(**وقال بعضهم**) : وسمع من كلام الناس : (**إن الله غفور ذنب العاصين**) وسمع أيضاً : إن الله سموع دعاء من دعاه ، وهـٰذان مثال (فعول) وهـٰذه الثلاثة الأوزان تستعمل بكثرة في كلامهم ، ولهـٰذا وافق جميع البصريين سيبويه علىٰ جواز إعمالها بالشروط المذكورة ، فلا تعمل بمعنى الماضي بدون (أل) ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من (أل) لقوتها بالمبالغة ، ولأن السماع ورد بذلك ، وجرىٰ علىٰ ذلك الرضي ، وهو مردود ؛ لأن دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل ، وما أوهمه السماع . . فمحمول علىٰ حكاية الحال . انتهىٰ « يس » .

(و) قال بعضهم : وسمع من كلام الناس : (**إن الله سميع دعاء من دعاه**) هـٰذا مثال لـ(فعيل) بكسر العين (**وقال الشاعر**) :

(حــذر أمــوراً لا تضيــر وآمــن ... مــا ليــس ينجيــه مــن الأقــدار)

ويجري في هـٰذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل : من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها ، فتجوز إضافتها إلىٰ مفعولها ، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع ؛ لما فيها من المبالغة في المعنىٰ فقامت مقامها ، وعدها قسماً ثالثاً ....

البيت (من الكامل) كما مر في « التتمة » وهو لأبان اللاحقي ، والشاهد في قوله : (حذر أموراً) وهـٰذا مثال لـ(فعل) بفتح الفاء وكسر العين ، وهـٰذان الوزنان يستعملان بقلة ، ولهـٰذا منع بعضهم إعمالها ، وأما الكوفيون . . فمنعوا إعمال الخمسة كلها ؛ نظراً إلىٰ أنها لا تجاري الفعل ، وزادت عليه المبالغة فبعد شبهها عنه ، وقدروا للمنصوب بعدها عاملاً ، والصحيح : جواز إعمالها ؛ حملاً علىٰ أصلها وهو اسم الفاعل ؛ لإفادتها ما يفيده مكرراً ولورود السماع به . انتهىٰ « مجيب » .

(**ويجري في هـٰذه الأمثلة**) والأوزان الخمسة (**ما قدمناه في اسم الفاعل : من أن وجود الشرطين**) وهما كونها بمعنى الحال أو الاستقبال ، والاعتماد علىٰ واحد من الأمور الخمسة (**لا يوجبان عملها**) أي : عمل هـٰذه الأمثلة بل مجوزان له (**فتجوز إضافتها**) أي : إضافة هـٰذه الأمثلة (**إلىٰ مفعولها**) ولا تضاف إلىٰ فاعلها كأصلها .

(**وإنما عملت**) هـٰذه الأمثلة عمل الفعل (**مع فوات**) وعدم (**المشابهة اللفظية للمضارع**) فيها (**لما فيها**) أي : لما في هـٰذه الأمثلة (**من المبالغة**) والزيادة (**في المعنىٰ**) بإفادة التكرير (**فقامت**) تلك المبالغة (**مقامها**) أي : مقام المشابهة اللفظية فعملت عمل الفعل .

(**وعدُّها**) أي : وعد هـٰذه الأمثلة (**قسماً ثالثاً**) مستقلاً من الأسماء العاملة

علىٰ تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفعل .

(**الرابع**) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**اسم المفعول**) ولو مثنىً أو مجموعاً ، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه ، وصيغته من الثلاثي المجرد علىٰ وزن مفعول (**نحو** : **مضروب**) ومأكول ومشروب ، ومن غيره علىٰ صيغة المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل آخره

عمل الفعل جارٍ (**علىٰ تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفعل**) لا داخلةٌ فيه .

(**الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل** : **اسم المفعول** : **ولو مثنىً أو مجموعاً** ، **وهو**) أي : اسم المفعول ؛ أي : ضابطه : هو (**ما اشتق**) وصيغ (**من مصدر فعل لمن وقع عليه**) أي : للدلالة علىٰ من وقع عليه الفعل والحدث .

(**وصيغته**) أي : لفظه ، وقد تقدم مراراً أن الصيغة : ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ؛ أي : لفظه إذا كان مصوغاً (**من الثلاثي**) أي : من مصدر الفعل الثلاثي (**المجرد**) عن الزيادة يكون (**علىٰ وزن مفعول**) أي : علىٰ ما يوازن لفظ (مفعول) ، والوزن عندهم : مقابلة متحرك بمتحرك ، وساكن بساكن ، مع التعبير عن الأصول بالفاء والعين واللام ، وعن الزائد بلفظه . انتهىٰ من « المناهل » .

مثاله : (**نحو** : **مضروب**) من مصدر ضرب (**ومأكول**) من مصدر أكل (**ومشروب**) من مصدر شرب (**و**) لفظه (**من غيره**) أي : من غير الثلاثي المجرد يكون (**علىٰ صيغة**) أي : علىٰ لفظ (**المضارع**) المبني ؛ أي : المسند إلى الفاعل (**المجهول بإبدال**) أي : مع إبدال (**حرف المضارعة**) الداخل في أوله (**ميماً مضمومة**) لتدل علىٰ وزنه (**وفتح**) أي : ومع فتح (**ما قبل آخره**) سواء كان فعله

نحو : مدحرج (ومكرم) ومستخرج (**ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول**) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ؛ فإن كان من متعد لاثنين أو ثلاثة . . رفع واحداً ونصب ما سواه (**وشرط عمله كاسم الفاعل**) أي : كشرطه ؛ فإن كان صلة لـ(أل) . . عمل مطلقاً (**نحو** : جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غداً ، فـ(عبده) : مرفوع باسم المفعول ؛ كما ترفعه ....

رباعياً ؛ وذلك (**نحو** : **مدحرج**) من مصدر دحرج (**ومكرم**) من مصدر أكرم ، أو خماسياً ؛ كمنطلق من مصدر انطلق ، أو سداسياً (**كمستخرج**) من مصدر استخرج .

(**ويعمل**) اسم المفعول (**عمل الفعل المبني للمفعول**) أي : المسند إلى الفاعل المجهول (**فيرفع المفعول**) في الأصل (**لقيامه**) أي : لقيام المفعول (**مقام الفاعل** ؛ **فإن كان**) اسم المفعول مشتقاً (**من**) مصدر فعل (**متعد لاثنين**) ككسا وأعطىٰ (**أو**) متعد إلىٰ (**ثلاثة**) مفاعيل ؛ كأعلم وأرىٰ (. . **رفع**) اسم المفعول (**واحداً**) منهما ، أو منها على النيابة عن الفاعل ؛ لأن نائب الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ كالفاعل (**ونصب ما سواه**) أي : ما سوىٰ ذلك الواحد على المفعولية له نحو : كسا زيد جبة ، وأعلم زيد عمراً قائماً

(**وشرط عمله**) أي : عمل اسم المفعول في النائب عن الفاعل (**كاسم الفاعل** ؛ **أي** : **كشرطه**) أي : كشرط عمل اسم الفاعل في المفعول .

(**فإن كان**) اسم المفعول (**صلةً لـ« أل »**) أي : مقروناً بـ(أل) الموصولة (. . **عمل**) عمل الفعل المبني للمجهول (**مطلقاً**) أي : سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال ، وسواء اعتمد علىٰ واحد من الأمور الخمسة السابقة أو لا ، مثال ما كان منه صلة لـ(أل) (**نحو**) قولك : (**جاء المضروب عبده أمس أو الآن أو غداً** ، **فـ« عبده »**) في هـٰذا المثال : (**مرفوع باسم المفعول** ؛ **كما ترفعه**) أي :

بالفعل المبني للمفعول إذا قلت : زيد ضرب عبده ، وإن كان مجرداً من (أل) . . عمل بشرط عدم المضي والاعتماد علىٰ واحد مما سبق ولو تقديراً (و) ذلك نحو : (زيد مضروب عبده) الآن أو غداً (فعبده) مرفوع باسم المفعول ؛ لأنه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو : هـٰذا معطىً أبوه درهماً الآن أو غداً ، كما تقول : يُعطىٰ أبوه درهماً ، ويجوز لك أن تحول إسناده عن مرفوعه إلىٰ ضمير موصوفه ، ثم تضيفه إلىٰ مرفوعه معنىً . . . .

ترفع العبد (**بالفعل المبني للمفعول إذا قلت : زيد ضرب عبده ، وإن كان**) اسم المفعول (**مجرداً من « أل »**) الموصولة (. . **عمل**) عمل الفعل المبني للمفعول (**بشرط**) عدم دلالته على (**المضي**) أي : على الحدث الماضي : بأن كان دالاً على الحال أو الاستقبال (و) بشطر (**الاعتماد علىٰ واحد مما سبق**) من الأمور الخمسة (**ولو**) كان اعتماده عليه (**تقديراً**) نحو : مهان زيد أم مكرمه ؛ أي : أمهان أم مكرم ، بتقدير همزة الاستفهام ليعتمد عليها .

(و) مثال (**ذلك**) المجرد عن (أل) (**نحو : زيد مضروب عبده الآن أو غداً ، فعبده مرفوع باسم المفعول ؛ لأنه نائب الفاعل في المثالين**) واعتمد في المثال الثاني علىٰ مخبر عنه وكان بمعنى الحال أو الاستقبال (و) مثال ما تعدىٰ إلىٰ مفعولين (**نحو : هـٰذا معطىً أبوه درهماً الآن أو غداً**) ، و(هـٰذا) : مبتدأ (معطىً) : خبره (أبوه) : نائب فاعل لـ(معطىً) ، و(درهماً) : مفعول ثان لـ(معطىً) منصوب به .

(**كما تقول : يُعطىٰ أبوه درهماً ، ويجوز لك أن تحول إسناده**) أي : إسناد اسم المفعول (**عن مرفوعه**) الظاهر (**إلىٰ ضمير موصوفه**) أي : إلىٰ ضمير مستتر فيه يعود ذلك الضمير إلىٰ موصوفه (**ثم تضيفه**) أي : تضيف اسم المفعول (**إلىٰ مرفوعه معنىً**) وهو العبد في المثال المذكور ، فتخفض مرفوعه بإضافة اسم المفعول إليه .

أو تنصبه ؛ لأنه صار فضلة تقول : زيد مضروب العبد ، بخفض العبد أو نصبه ؛ لأنك أسندت اسم المفعول إلىٰ ضمير زيد، وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة .

الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل : (**الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلىٰ واحد**) من حيث إنها تثنىٰ وتجمع ، وتذكر وتؤنث ؛ كاسم الفاعل ، ولهٰذا عملت عمله ، وإن كان الأصل ألا تعمل النصب لمباينتها الفعل ؛ بدلالتها على الثبوت ،

(**أو تنصبه**) أي : أو تنصب ذلك المرفوع (**لأنه**) أي : لأن ذلك المرفوع معنىً (**صار فضلة**) فينصب على التشبيه بالمفعول به .

(**تقول**) في مثال خفضه بعد تحويل الإسناد عنه إلىٰ ضمير الموصوف : (**زيد مضروب العبد ، بخفض العبد**) بإضافة اسم المفعول إليه .

(**أو**) تقول زيد مضروب العبد بـ(**نصبه**) أي : بنصب العبد على التشبيه بالمفعول به (**لأنك أسندت اسم المفعول إلىٰ ضمير**) مستتر فيه يعود ذلك الضمير إلىٰ (**زيد ، وهو**) أي : اسم المفعول (**حينئذ**) أي : حين إذا حَوَّلْتَ إسنادَه عن مرفوعه إلىٰ ضمير موصوفه (**جار مجرى الصفة المشبهة**) في أن المنصوب بعده ينصب على التشبيه بالمفعول به .

(**الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلىٰ واحد ؛ من حيث إنها تثنىٰ وتجمع ، وتذكر وتؤنث ؛ كاسم الفاعل ، ولهٰذا**) أي : ولأجل تشبهها باسم الفاعل في ذلك المذكور : من التثنية والجمع والتذكير والتأنيث (**عملت عمله**) أي : عمل اسم الفاعل بتعديها إلىٰ واحد (**وإن كان الأصل**) فيها (**ألا تعمل النصب لمباينتها**) ومخالفتها (**الفعل ؛ بدلالتها على الثبوت**) والدوام مع أن الفعل يدل على الحدوث والتجدد .

ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ، واقتصرت علىٰ واحد ؛ لأنه أقل درجات المتعدي ، ويشترط لصحة عملها إذا تجردت : الاعتماد علىٰ واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال ؛ لأنها بمعنى الثبوت فلا معنىٰ لاشتراطه ؛ لأن ما لا يدل علىٰ حدث . . لا تعلق له بالزمان ، والمراد بها : ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به علىٰ معنى الثبوت (كحسن وظريف) فإن كلاً منهما صفة مشتقة . . . .

(**ولكونها**) علة ثانية معطوف علىٰ قوله : (لمباينتها) أي : وإن كان الأصل فيها ألا تعمل النصب ؛ لكونها (**مأخوذة**) أي : مشتقة (**من فعل قاصر**) أي : لازم .

(**واقتصرت**) هي ؛ أي : الصفة المشبهة (**علىٰ**) مفعول (**واحد**) ولم تتعد إلى اثنين فأكثر ؛ كاسم الفاعل (**لأنه**) أي : لأن الواحد (**أقل درجات**) ما يتعدىٰ إليه الفعل (**المتعدي ، ويشترط لصحة عملها**) النصب (**إذا تجردت**) عن (أل) والإضافة : (**الاعتماد علىٰ واحد مما سبق**) من الأمور الخمسة السابقة في اسم الفاعل ؛ أي : يشترط لصحة عملها الاعتماد علىٰ واحد مما سبق (**لا الحال أو الاستقبال**) فلا يشترطان فيها .

(**لأنها**) أي : لأن الصفة المشبهة (**بمعنى الثبوت**) أي : تدل على الثبوت والدوام (**فلا معنىٰ**) ولا فائدة ولا علة (**لاشتراطه**) فيها ؛ أي : لاشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال .

(**لأن ما لا يدل علىٰ حدث . . لا تعلق له بالزمان ، والمراد بها**) أي : بالصفة المشبهة : (**ما**) أي : وصف (**اشتق**) وأخذ (**من مصدر فعل لازم لمن قام به**) أي : للدلالة علىٰ من قام به الفعل (**علىٰ معنى الثبوت**) أي : علىٰ جهة الثبوت والدوام ، مثالها (**كحسن وظريف**) وإنما مثل بهما (**فإن كلاً منهما صفة مشتقة**)

لمن قام به الفعل علىٰ معنى الثبوت ؛ إذ معنىٰ زيد حسن : ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث ؛ فإذا أريد الحدوث . . حولت إلىٰ بناء اسم الفاعل وقيل : حاسن ، وعلىٰ هٰذا القياس : فرح وفارح ، وجزع وجازع .

(**ولمعمولها ثلاث حالات**) لا يخلو عن إحداها : الأولىٰ : (**الرفع**) له ؛ إما (**على الفاعلية نحو : مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه**) أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل إسنادها إليه

من الحسن والظرف بفتحتين (لـ) الدلالة علىٰ (**من قام به الفعل**) أي : الحدث (**علىٰ معنى الثبوت**) أي : علىٰ جهة الثبوت والدوام (**إذ معنىٰ زيد حسن : ثبوت الحسن له واستمراره**) له (**في سائر**) أي : في جميع (**أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث ؛ فإذا أريد**) به معنى (**الحدوث**) والتجدد (. . **حولت إلىٰ بناء**) أي : إلىٰ وزن (**اسم الفاعل ، وقيل**) : زيد (**حاسن ، وعلىٰ هٰذا**) الذي ذكرنا في حسن وحاسن (**القياس**) في (**فرح وفارح ، و**) في (**جزع وجازع**) **والحسن** ـ بسكون السين ـ : الجمال ، **والفرح** ـ بفتحتين ـ : السرور ، **والجزع** ـ بفتحتين ـ : فقدان الصبر ، **والظرف** ـ بفتح الطاء والراء من ظرف ككرم ظرفاً وظرافةً ـ : البراعة في اللسان ، والحذق في القلب وذكاؤه .

(**ولمعمولها**) بالنظر إلىٰ عملها (**ثلاث حالات : لا يخلو عن إحداها : الأولىٰ**) منها : (**الرفع له ؛ إما على الفاعلية نحو : مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه ، أو**) الرفع (**على البدلية من الضمير**) المستتر (**فيها بعد تحويل إسنادها**) أي : إسناد الصفة (**إليه**) إلىٰ ذلك الضمير ؛ فللرفع وجهان : الرفع على الفاعلية ، والرفع على البدلية .

(و) الثانية : (النصب) إما (على التشبيه بالمفعول) به (إن كان معرفة) بـ(أل) ، أو بالإضافة (نحو : مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه و) عليه ، أو (على التمييز إن كان نكرة نحو : مررت برجل حسن وجهاً ، و) الثالثة : (الجر على الإضافة) بالمضاف (نحو : مررت برجل حسن الوجه) إلا إذا كانت الصفة بـ(أل) وهو عار عنها فلا تجره ، فلا يقال : زيد الحسن وجهه ، ولا زيد الحسن وجه أبيه ، ولا زيد الحسن وجه أب ، ولا زيد الحسن وجه بالجر في شيء ؛

(والثانية) من الحالات الثلاث : (النصب ؛ إما على التشبيه بالمفعول به إن كان) معمولها (معرفة بـ« أل » ، أو بالإضافة نحو : مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه) أ (و) النصب (عليه) أي : على التشبيه بالمفعول به (أو على التمييز إن كان) معمولها (نكرة نحو : مررت برجل حسن وجهاً) فللنصب ثلاثة أوجه : النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، والنصب إما عليه ، وإما على التمييز إن كان نكرة .

(والثالثة) من الأحوال الثلاث (الجر على الإضافة بالمضاف نحو : مررت برجل حسن الوجه ، إلا إذا كانت الصفة) مقرونة (بـ« أل » وهو) أي : معمولها (عار عنها) أي : عن (أل) (فلا تجره) أي : لا تجر معمولها بإضافتها إليه (فلا يقال : زيد الحسن وجهه ، ولا زيد الحسن وجه أبيه ، ولا زيد الحسن وجه أب ، ولا زيد الحسن وجه) أي : فلا يقال : (بالجر) أي : بجر معمولها (في شيء) من ذلك المذكور من الأمثلة الأربعة ، وعبارة « المجيب » هنا : (وثالثها : أن يخفض معمولها بإضافة الصفة إليه ؛ كزيد حسن الوجه ، إلا إذا كانت الصفة بـ« أل » وهو مجرد منها ومن الإضافة ؛ كالحسن وجه ، أو مضاف للمجرد منها ؛ كالحسن وجه أب ، أو مضاف لضمير الموصوف ؛ كالحسن وجهه ، أو لمضاف

لامتناع إضافة ما فيه (أل) إلىٰ شيء من ذلك ، والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري ، وذهب الكوفي : إلىٰ أن النصب على التمييز في الجميع ؛ لأنه يجوز تعريفه .

واعلم : أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل . . . .

لضميره ؛ كالحسن وجه أبيه ؛ لامتناع إضافة ما فيه « أل » لشيء من ذلك) انتهىٰ منه .

ومحل امتناع ذلك : إذا كانت الصفة مفردة ؛ أما إذا كانت مثناة أو مجموعة . . فتجوز إضافتها إلىٰ ما ذكر ؛ لحصول الفائدة من التخفيف بحذف النون ، وفي « الرضي » بعد أن وجه الامتناع في الصور الأربع ما نصه : (وأما في المثنىٰ والمجموع نحو : الحسنا وجهِهما والحسنُو وُجوهِهم . . فالتخفيف حاصل في الصفة ، فيجوز إضافتها عند سيبويه ، لكن علىٰ قبح ؛ كما في حسن وجهه) انتهىٰ « يس » .

(**لامتناع إضافة ما فيه « أل » إلىٰ شيء من ذلك**) المذكور من هٰذه الصور الأربع (**والتفصيل بين المعرفة والنكرة**) أي : والتفصيل بين كون معمولها معرفة : فيجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، وبين كونه نكرة : فيجوز فيه النصب على التشبيه ، وعلى التمييز المذكور ذلك التفصيل في المتن آنفاً (**مذهب بصري ، وذهب**) الفريق (**الكوفي : إلىٰ أن النصب**) أي : نصب معمول الصفة (**على التمييز**) جائز (**في الجميع**) أي : في جميع أحوال المعمول ، سواء كان معرفةً أو نكرةً (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**يجوز تعريفه**) أي : تعريف التمييز عندهم ؛ لوروده في قوله : وطبت النفس يا قيس عن عمرو .

(**واعلم : أن مسائل الصفة**) المشبهة (**مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل**

ولا تنقص عنه كإفرادها وتثنيتها وجمعها ، وتذكيرها وتأنيثها . . ست وثلاثون مسألة ؛ لأن الصفة : إما نكرة أو معرفة ، وعلىٰ كل : إما رافعة أو ناصبة أو جارة فهـٰذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ، ومعمولها في كل واحد منها : إما بـ(أل) أو مضاف لما هي فيه ، أو للضمير ، أو لمضاف للضمير ، أو مجرد من (أل) والإضافة ، أو مضاف للمجرد منهما ، فهـٰذه أيضاً ستة ، وإذا ضربت ستة في ستة . . كان المجموع ستاً وثلاثين ، يمتنع منها الأربع التي

ولا تنقص عنه) وتلك الأمور (**كإفرادها وتثنيتها وجمعها ، وتذكيرها وتأنيثها . . ست وثلاثون مسألة**) وأما بالنظر إلىٰ تلك الأمور . . فتزيد صورها ، وقد أنهىٰ صورها بعضهم بالنظر إلىٰ ذلك وإلىٰ تنويع آخر : إلىٰ أربعة عشر ألفاً ومئتين وست وخمسين ؛ كما سيشير إليه الشارح قريباً . انتهىٰ « يس » .

وذلك ؛ أي : كونها ستاً وثلاثين (**لأن الصفة**) المشبهة (**إما نكرة**) كحسن (**أو معرفة**) كالحسن (**وعلىٰ كل**) أي : الصفة (**إما رافعة**) لمعمولها على الفاعلية ، أو على البدلية من الضمير فيها (**أو ناصبة**) له على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً ، أو عليه ، أو على التمييز إن كان نكرة (**أو جارة**) بالإضافة إليه (**فهـٰذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة ، ومعمولها في كل واحد منها**) أي : من هـٰذه الستة له ست حالات : (**إما**) مقرون (**بـ« أل »**) كالوجه (**أو مضاف لما هي**) أي (أل) (**فيه**) كوجه الأب (**أو**) مضاف (**للضمير**) كوجهه (**أو**) مضاف (**لمضاف للضمير**) كوجه أبيه (**أو مجرد من « أل » والإضافة**) كوجه (**أو مضاف للمجرد منهما**) كوجه أب .

(**فهـٰذه**) المذكورات (**أيضاً**) أي : كما أن السابقة ست صور (**ستة ، وإذا ضربت ستة**) هـٰذه (**في ستة**) سابقة (. . **كان المجموع**) والحاصل من الضرب (**ستاً وثلاثين**) صورة (**يمتنع منها**) أي : من هـٰذه الحاصلة بالضرب (**الأربع التي**

أشرنا إليها بالاستثناء ، والبقية جائزة وإن تفاوتت في الحسن والقبح .

أشرنا إليها بالاستثناء) أي : بقولنا : (إلا إذا كانت الصفة بـ« أل » وهو عار عنها فلا تجره ، فلا يقال : زيد الحسن وجهه ، ولا زيد الحسن وجه أبيه . . .) إلخ .

(**والبقية**) بعد إسقاط الأربعة ؛ وهي اثنتان وثلاثون صورةً (**جائزة ، وإن تفاوتت**) تلك البقية (**في الحسن والقبح**) والضعف . . فالقبيح أربع صور ، والضعيف ست صور ، والباقي وهو اثنتان وعشرون صورة حسن ، وبيان ذلك يطلب من المبسوطات . انتهىٰ « مجيب » .

وعبارة « التصريح » : وينقسم الجائز ؛ وهو اثنتان وثلاثون : إلىٰ قبيح وضعيف وحسن ؛ فأما القبيح . . فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع (أل) المجرد منها ومن الضمير ، والمضاف إلى المجرد ؛ وذلك أربع صور : وهو حسنٌ وجه ، وحسنٌ وجهُ أب ، والحسنَ وجهُ ، والحسنُ وجه أب ؛ ووجه قبحها : خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً ، ومع قبحها . . فهي جائزة في الاستعمال ، لوجود الضمير تقديراً .

وأما الضعيف . . فهو نصب الصفة المجردة من (أل) المعرف بـ(أل) والمضاف إلى المعرف بها ، أو المضاف إلىٰ ضمير الموصوف ، أو المضاف إلى المضاف إلىٰ ضميره ، ووجه ضعفه : أنه من إجراء وصف القاصر مجرىٰ وصف المتعدي ، وجر الصفة المضاف إلىٰ ضمير الموصوف ، أو المضاف إلى المضاف إلىٰ ضميره ، وذلك ست صور : وهي حسنٌ الوجه ، وحسنٌ وجهَ الأب ، وحسنٌ وجهَه ، وحسنٌ وجهَ أبيه ، بالنصب فيهن ، وحسنُ وجهِه ، وحسنُ وجهِ أبيه ، بالجر فيهما ، وهو ؛ أي : الجر عند سيبويه من الضرورات ، وأجازه الكوفيون في السعة ، وهو الصحيح ؛ لوروده في الحديث ؛ كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم : (شَثِنٌ أصابعه) أي : غليظها لا نحيفها ، وفي حديث أم زرع :

وقد أنهىٰ بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها : إلىٰ أربعة عشر ألف صورة ومئتين وست وخمسين صورة ، فليطلب ذلك من المطولات .

« صفر وشاحَها » يعني : أنها ضامرة البطن ، فكأن رداءها صفر ؛ أي : حال من شدة ضمور بطنها ، والصفر بمعنى الخالي ، وفي حديث الدجال : « أعورُ عينِه اليمنىٰ » ومع جوازه ففيه ضعف ؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلىٰ نفسه .

وأما الحسن : هو رفع الصفة المجردة من (أل) المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها ، أو إلىٰ ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلىٰ ضميره ، ونصب الصفة المجرد من (أل) والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منها ، وجر الصفة المعرف بـ(أل) والمضاف إلى المعرف بها ، والمجرد من (أل) والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، ورفع الصفة مع (أل) المعرف بها ، والمضاف إلى المعرف بها ، أو المضاف إلىٰ ضمير الموصوف ، أو المضاف إلى المضاف إلىٰ ضميره ، ونصب الصفة المعرف بـ(أل) والمضاف إلى المعرف بها ، أو إلىٰ ضمير الموصوف ، أو إلى المضاف إلىٰ ضميره ، والمجرد من (أل) والإضافة ، والمضاف إلى المجرد منهما ، وجر الصفة المعرف بـ(أل) والمضاف إلى المعرف بها .

فهٰذه اثنتان وعشرون صورة ، وهي : حسنُ الوجه ، وحسنُ وجه الأب ، وحسنُ وجهه ، وحسنُ وجهِ أبيه ، وحسنٌ وجهاً ، وحسنٌ وجهَ أب ، وحسنٌ الوجهَ ، وحسنٌ وجهَ الأب ، وحسنُ وجه ، وحسنُ وجه أب ، والحسنُ الوجهِ ، والحسنُ وجهاً ، والحسنُ وجهَ أب ، والحسنُ الوجهَ ، والحسنُ وجهَ الأب .

(وقد أنهىٰ بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها : إلىٰ أربعة عشر ألف صورة ومئتين وست وخمسين صورة) (١٤٢٥٦) **(فليطلب ذلك من المطولات)** وذلك أنه جعل الصفة : إما بـ(أل) أو لا ، فهٰذه حالتان ،

ومعمولها : إما بـ(أل) أو مضاف أو مجرد ، والمقرون نوع واحد ؛ كالحسن الوجه .

والمضاف ثمانية أنواع : **الأول** : مضاف إلىٰ ضمير الموصوف نحو : حسن وجهه .

والثاني : مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ ضميره نحو : حسن وجه أبيه .

والثالث : مضاف إلى المعرف بـ(أل) نحو : حسن وجه الأب .

والرابع : مضاف إلىٰ مجرد نحو : حسن وجه أب .

والخامس : مضاف إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير الموصوف نحو : جميلةٌ أنفِه من قولك : مررت بامرأة حسنٍ وجهُ جاريتها جميلةِ أنفه .

والسادس : مضاف إلىٰ ضمير معمول صفة أخرىٰ نحو : جميل خالها من قولك : مررت برجل حسن الوَجْنَةِ جميل خالِها .

والسابع : المضاف إلىٰ موصول ؛ كقول الفرزدق :

والطيبي كلُّ ما التاثت به الأُزُر

فإن كلاً معمولة للصفة ؛ وهو الطيبي ، و(كل) مضافةٌ إلىٰ (ما) الموصولة .

والثامن : مضاف إلىٰ موصوف بجملة نحو : رأيت رجلاً حديدَ سنانِ رمحٍ يَطْعَنُ به .

والمعمول المجرد من (أل) والإضافة : ثلاثة أنواع : **الأول** : الموصول ؛ كقول عمر بن أبي ربيعة :

أسيلات أبدان رقاق خصورها   وثيرات ما التفت عليه المآزر

و(أسيلات) جمع أسيلة ؛ وهي الطويلة ، والشاهد في (وثيرات ما التفت)

فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول : وهي جمع وثيرة : بفتح الواو وكسر المثلثة ، والمراد : وطيئات الأرداف والأعجاز ، وارتفاعه علىٰ أنه خبر بعد خبر و(أسيلات) : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هنَّ .

والثاني : الموصوف ؛ كقوله :

تــزور امــرأ جمــاً نــوال أعــده لمــن أمــه مستكفيــاً أزمــة الــدهــر

فإن (نوال) مرفوع بـ(جماً) مع أنه غير ملتبس بضمير صاحب الصفة لفظاً ، وفي التقدير : موجود ؛ لأن المعنىٰ : جماً نواله ؛ أي : عظيماً عطاؤه ، فـ(جماً) : حال من (امرأ) ، وجملة (أعده) من الإعداد قالوا : صفة لـ(نوال) ، قال العيني : (الأحسن أن يكون جماً : صفة (امرأ) ، وأمه بمعنىٰ قصده ، ومستكفياً : مفعول ثان لـ« أعده » ، واللام في لمن متعلق بـ« أعده » وأزمة : منصوب بـ« مستكفياً » أي : شدته) .

والثالث : نحو : مررت برجل حسن وجه ، فهـٰذه اثنتا عشرة صورة : ثمانية للمضاف ، وثلاثة للمجرد ، وواحد للمقرون مضروبة ، في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير : أربعاً وعشرين صورة ، وكل من هـٰذه الأربع والعشرين مضروبة في ثلاثة أوجه الإعراب : تبلغ اثنتين وسبعين صورة .

ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميراً ؛ وهي ثلاث : **الأولىٰ** : أن يكون مجروراً ؛ وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من (أل) نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه جميله .

الثانية : أن تفصل الصفة من الضمير ، وهي مجردة من (أل) نحو : قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها .

(**ولا يتقدم معمول**) هـٰذه (**الصفة**) الذي هو فاعل في المعنىٰ (**عليها**) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل ، فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم ، فلا

الثالثة : أن تتصلَ به ولـٰكن تكون الصفةُ بـ(أل) نحو : زيدٌ الحسنُ الوجهِ الجميلُه ، والضمير في هاتين الصورتين منصوب ، وإلا . . لزم إضافة الشيء إلىٰ نفسه فصارت الجملة : خمساً وسبعين .

والصفةُ : إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه ـ جمع سلامة ـ أو جمع تكسير ، أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموعه ـ جمع سلامة ـ أو جمع تكسير ، فهـٰذه ثمان في خمس وسبعين تصير ست مئة ، وإذا نوعت نفس الصفة إلىٰ مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الست مئة . . تصير ألفاً وثمان مئة ، وإذا نظر إلىٰ تنوع معمولها وانقسامه إلىٰ مفرد مذكر ومثناه ومجموعه ، وإلىٰ مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه . . كانت ثمانياً ، فإذا ضربتها في الألف والثمان مئة . . تصير أربعة عشر ألفاً وأربع مئة ، قال : (ويستثنىٰ من هـٰذه الصور الضمير ، فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة) ، وجملة صوره : مئة وأربع وأربعون صورة ؛ فالباقي أربعة عشر ألفاً ومئتان ، وست وخمسون صورة (١٤٢٥٦) بعضها ممتنع ، فيخرج منها الممتنع علىٰ ما تقدم . انتهىٰ من « التصريح » .

وقد أوصلها الخضري : إلىٰ إحدىٰ وعشرين ألف صورة ، وثمان مئة وثمانية وثمانين صورة فراجعها ، وقد ضربنا عنها صفحاً ؛ لأن كتابنا مختصر ليس محل الإطالة .

(ولا يتقدم معمول هـٰذه الصفة الذي هو فاعل في المعنىٰ عليها ؛ لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل ، فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم ، فلا

يقال : زيد وجهه حسن ، وبهٰذا فارقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضاً : أن معمولها لا يكون أجنبياً بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف : إما لفظاً ؛ كما في زيد حسن وجهه ، أو معنىً نحو : مررت برجل حسن الوجه) أي : منه ، فلا يقال : زيد حسن عمراً ، كما يقال : زيد ضارب عمراً ؛ لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذ

يقال : زيد وجهه حسن) وحينئذ لا يجوز أن يكون معمولها أجنبياً ؛ بل لا بد من اتصاله بضمير موصوفها ؛ أي : بضمير يعود علىٰ موصوفها .

(**وبهٰذا**) أي : وبعدم جواز تقدم معمولها عليها (**فارقت اسم الفاعل**) الذي هو أصلها ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها .

(**ومن وجوه الافتراق**) بينهما وأسبابه (**أيضاً**) أي : كما أن عدم تقدم معمولها عليها من وجوه الافتراق (**أن معمولها**) الذي هو الفاعل في المعنىٰ (**لا يكون أجنبياً**) عن موصوفها (**بل لا بد**) ولا غنىٰ في صحة عملها فيه (**من اتصاله**) أي : من اتصال ذلك المعمول (**بضمير الموصوف**) أي : بضمير يعود علىٰ موصوفها ؛ ليحصل الربط بين الصفة وموصوفها ؛ أي : لا بد من اتصاله (**إما**) اتصالاً (**لفظاً**) أي : اتصالاً لفظياً (**كما في**) قولك : (**زيد حسن وجهه ، أو**) اتصالاً (**معنىً**) أي : اتصالاً معنوياً ؛ أي : تقديرياً ؛ كما في (**نحو**) قولك : (**مررت برجل حسن الوجه ؛ أي : منه**) وهٰذا قول البصريين ، وقال الكوفيون : (لا حذف فـ« أل » فيه خَلَفٌ عن الضمير المضاف إليه ، والأصل وجهه) ، وردَّ بسماع التصريح بالضمير مع (أل) ، (**فلا**) يجوز أن (**يقال : زيد حسن عمراً**) لعدم اتصال المعمول بالضمير (**كما**) يجوز أن (**يقال : زيد ضارب عمراً ؛ لأن الصفة**) المشبهة (**لازمة**) أي : مشتقة من فعل لازم (**وقد جرت على الاسم**) أي : صارت صفة للاسم الموصوف بها (**فلا تقتضي**) أي : فلا تطلب (**حينئذ**) أي : حين إذ صارت

إلا ضميره أو سببيه ؛ كما في اسم الفاعل القاصر ؛ كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه ، ومما امتازت به أيضاً : أنها للحال الدائم ؛ أي : الماضي المستمر إلىٰ زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل .

(السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (اسم التفضيل)

صفة للاسم الموصوف بها (**إلا ضميره**) أي : إلا الضمير العائد على الاسم الموصوف بها (**أو سببيه**) أي : أو إلا سببيه ؛ أي : إلا اسماً مضافاً إلىٰ ضمير يعود علىٰ موصوفها ؛ ليحصل الربط بين الصفة والموصوف ، وإلا . . صارت أجنبياً منه فلا تفيد السامع .

(**كما في اسم الفاعل**) أي : كما أنه لا بد في اسم الفاعل (**القاصر**) أي : المشتق من الفعل اللازم من اتصاله بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً ، أو من اتصاله بسببيه ؛ وذلك الاتصال (**كـ**) ما في نحو : (**مررت بزيد القائم**) أي : هو ففيه اتصال بالضمير تقديراً (**أو القائم أبوه**) وفي هـٰذا اتصال بسببيه ؛ وإلا . . لصار أجنبياً عن موصوفه فلا يفيد السامع .

(**ومما امتازت به**) هـٰذه الصفة اسم الفاعل ، أي : ومن الأمور التي افترقت وامتازت هـٰذه الصفة به عن اسم الفاعل (**أيضاً**) أي : كما أنه مما امتازت به عن اسم الفاعل : عدم تقدم معمولها عليها ، ووجوب اتصاله بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً (**أنها**) أي : أن هـٰذه الصفة موضوعة (**للحال الدائم ؛ أي :**) موضوعة للزمن (**الماضي المستمر إلىٰ زمن الحال دون**) الماضي (**المنقطع ودون**) الزمن (**المستقبل**) بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يكون للماضي وللحال وللمستقبل .

و(**السادس : من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم التفضيل**) أي : اسم يدل علىٰ زيادة صاحبه علىٰ غيره في معنىً من المعاني فضيلة كانت ؛ كأكرم وأعلم ، أو

وهو الوصف المبني علىٰ (أفْعَلَ) لزيادة صاحبه علىٰ غيره في الفعل المشتق هو منه ، فدخل في ذلك خير وشر ؛ لكونهما في الأصل علىٰ أخير وأشر ، فخففا بالحذف ؛ لكثرة الاستعمال ،

رذيلة ؛ كأبخل وأجهل ، قال ابن هشام في « حواشي التسهيل » : (الأحسن الترجمة بأفعل الزيادة ؛ لأنه قد يبنىٰ مما لا تفضيل فيه نحو : أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب : بأن هٰذه العبارة في الاصطلاح صارت اسماً للدال على الزيادة) انتهىٰ « يس على المجيب » .

وأخره عما قبله ؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (**وهو**) أي : اسم التفضيل في الاصطلاح : (**الوصف المبني**) أي : المشتق من مصدر فعله (**علىٰ**) وزن (« **أفعل** » لـ) الدلالة علىٰ (**زيادة صاحبه علىٰ غيره في**) معنى (**الفعل المشتق هو**) أي : اسم التفضيل (**منه**) أي : من ذلك الفعل ؛ أي : من مصدره .

وعرفه في « القطر » بقوله : (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها علىٰ غيره في أصل الفعل .

وشرط التفضيل : أن يكون علىٰ وزن (أفعل) (فـ)ـلا يرد خير وشر ؛ لأنه قد (**دخل في ذلك**) الوصف الذي علىٰ وزن (أفعل) (**خير وشر**) نظراً إلىٰ أصلهما (**لكونهما في الأصل**) أي : في أصل وضعهما (**علىٰ أخير وأشر ، فخففا بالحذف**) أي : بحذف أولهما ؛ فراراً من ثقلهما على اللسان (**لكثرة الاستعمال**) الموجب للثقل .

وعرفه الخضري : (بأنه الوصف المُوازن لأفعل ؛ أي : ولو تقديراً الدال علىٰ زيادة صاحبه في أصل الفعل فالوصف جنس يدخل فيه اسم الفاعل واسم المفعول

ولا يبنىٰ إلا من فعل ثلاثي مجرد ، ليس بلون ولا عيب ،

مثلاً ، والموازن لأفعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب ، والدال. . . إلخ ، مخرج لموازنه من ذلك ، وقولنا : ولو تقديراً ؛ لإدخال خير وشر ، فأصلهما : أخير وأشر ، وقد يستعملان كذلك ؛ كقراءة : (من الكذاب الأشرُ) ، وقوله : « بلال خير الناس وابن الأخير » حذفت همزتهما ؛ لكثرة الاستعمال ، فهو شاذ قياساً لا استعمالاً ، وفيهما شذوذ آخر : وهو كونهما لا فعل لهما ، وقد يحمل عليهما في الحذف أحب ؛ كقوله :

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

وهو قليل)

(ولا يبنىٰ) أي : لا يشتق اسم التفضيل (إلا من فعل) لا من اسم فلا يصاغ مما لا فعل له ؛ كالحمار ، قيل : والجلف فلا يقال : زيد أحمر من عمرو ، ولا أجلف من بكر ، والأجلف : الجافي القلب .

(ثلاثي مجرد) من الزيادة ، فلا يبنىٰ من رباعي مطلقاً ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود ، أما ما أصوله أربعة. . فلأنه يؤدي إلىٰ حذف بعض الأصول ، ولا خفاء في إخلاله بالدلالة ، وأما المزيد. . فلأنه يؤدي إلىٰ حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود ، ولا يبنىٰ من ثلاثي مزيد لما مر آنفاً : من أن حذف الزيادة يخل بالمقصود .

(ليس) ذلك الثلاثي (بلون) أي : دالاً علىٰ لون ؛ كسود وحمر وسمر ، فلا يقال : أسود من زنج ، ولا أحمر من روم ، ولا أسمر من عرب ؛ لئلا يلتبس باسم فاعله .

(ولا) بـ(عيب) أي : ليس دالاً علىٰ عيب فلا يقال : أعور من زيد ،

سواء كان ذلك الفعل لازماً (نحو : أكرم وأفضل) أو متعدياً ؛ كأعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقاً) لأنه التحق بأفعال الغريزة ، فلا يقال : زيد أشرب الناس لبناً ، وإنما يصل إليه بالحرف ؛

ولا أحول من عمرو ؛ لما ذكر فيبنىٰ من الثلاثي المذكور

(**سواء كان ذلك الفعل**) الثلاثي (**لازماً**) لا يتعدىٰ إلىٰ مفعول (**نحو : أكرم**) من كرم (**وأفضل**) من فضل (**أو متعدياً ؛ كأعلم**) من علم (**وأضرب**) من ضرب .

(**ولا ينصب**) اسم التفضيل (**المفعول له**) فلا يقال : زيد أعلى الناس اجتهاداً (**ولا**) المفعول (**معه**) فلا يقال : أنا أسير الناس والنيل (**ولا المفعول المطلق**) فلا يقال : زيد أحسن الناس حسناً (**ولا المفعول به**) فلا يقال : زيد أشرب الناس عسلاً (**اتفاقاً**) الأولىٰ أن يقال : على الأصح ؛ لأن فيه خلافاً ، وهو راجع إلى المفعول به فقط كما سنذكره (**لأنه التحق بأفعال الغريزة**) أي : الطبيعة نحو : حرص ، وطمع ، ونهم ، وظرف ، وكرم ، فلا يتعدىٰ إلى المفاعيل كما لا تتعدىٰ أفعال الغريزة إلى المفاعيل (**فلا يقال**) في تعديه إلى المفعول به : (**زيد أشرب الناس لبناً** ، **وإنما يصل**) اسم التفضيل (**إليه**) أي : إلى المفعول به (**بالحرف**) أي : بواسطة حرف الجر ، فيقال : زيد أوعىٰ للعلم ، وأبذل للمعروف ، وأعلم بالنحو ، وأجهل بالفقه .

تَنْبِيهٌ

ما ذكره المصنف من الاتفاق علىٰ منع عمل اسم التفضيل في المفعول به . . تبع فيه ابن هشام في « شرحه على القطر » ، وابن مالك في « شرح الكفاية » ، وفيه

فإن كان من متعد لاثنين . . نصب الآخر بفعل مقدر نحو : زيد أكسى الناس للفقراء الثياب ؛ أي : يكسوهم الثياب ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ . . فـ(من) : منصوب بفعل محذوف دل عليه (أعلم) أي : يعلم المضلين ، ودعوى المؤلف رحمه الله تعالى : الاتفاق علىٰ منع عمله في المفعول به ، تبع فيه ابن هشام في « شرحه على القطر » ،

نظر ؛ فقد نقل في « المغني » عن بعضهم : جواز نصبه للمفعول به ، وقال ابن عنقاء في « الدرر البهية » : (وبعضهم ينصب باسم التفضيل المفعول به إن أول اسم التفضيل بما لا تفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقاً) انتهىٰ ، ونقل في « شرح التسهيل » : عن محمد بن مسعود أنه قال : (غلط من قال : إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به ؛ لورود السماع بذلك ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ ، وليس تمييزاً ؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنىٰ ؛ كما في زيد أحسن وجهاً) انتهىٰ من « الكواكب » .

(فإن كان) اسم التفضيل مشتقاً (من) مصدر فعل (متعد لاثنين) نحو : كسا (. . نُصِبَ) بالبناء للمفعول المفعولُ (الآخر) أي : المفعولُ الثاني (بفعل مقدر) من مادته (نحو : زيد أكْسَى الناس للفقراء الثياب) ، فـ(الثياب) : منصوب بفعل مقدر تقديره : (أي : يَكْسُوهُم الثيابَ ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾ . . فـ« من » منصوب بفعل محذوف دل عليه « أعلم ») تقديره : (أي : يعلم المضلين ، ودعوى المؤلف) يعني : محمداً الحطَّاب (رحمه الله تعالى : الاتفاق) أي : الإجماع (علىٰ منع عمله) أي : عمل اسم التفضيل (في المفعول به ، تبع فيها) أي : في تلك الدعوىٰ ، والأولىٰ تأنيث الضمير كما قررناه ؛ لأن الدعوىٰ فيه ألف التأنيث المقصورة (ابن هشام) أي : تبع فيها لما ذكره ابن هشام (في « شرحه على القطر ») وعبارة ابن هشام في ذلك

وفيه نظر ، بيناه في « شرحنا » عليه .

« الشرح » : (وأجمعوا علىٰ أنه لا ينصب المفعول به ، ولهـٰذا قالوا في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾) ، إن « من » ليست منصوبة بـ« أعلم » لأنه لا ينصب المفعول به ، وليست مضافاً إليه لـ« أعلم » لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير : أعلم المضلين ، وليس بصحيح ؛ بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم ؛ أي : يعلم من يضل) انتهت .

(وفيه) أي : وفي دعوى الإجماع علىٰ منع ذلك (نظر) أي : اعتراض (بيناه) أي : بينا ذلك النظر (في « شرحنا » عليه) أي : على « القطر » يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » .

وعبارة الشارح في « المجيب » بعد قول ابن هشام : « ولا ينصب المفعول به مطلقاً ؛ أي : سواء كان اسماً ظاهراً أم ضميراً منفصلاً » ، وأجاز بعضهم : نصبه مطلقاً ، ونقله المصنف في « حواشي التسهيل » : عن محمد بن مسعود ، وأن بعضهم أول بما لا تفضيل فيه .

قال الدماميني : (وهـٰذا الرأي حسن ، فينصب المفعول به حين التأويل. . .) إلخ ، ثم قال الفاكهي : (فقد استبان لك أن ما في الشرح من حكاية الإجماع علىٰ منع عمله فيه منظور فيه) انتهىٰ كلام الفاكهي في « شرحه » .

أي : لأن في المسألة خلافاً قوياً ، فكيف يدعي الإجماع علىٰ منع عمله فيه ، ودعوى الإجماع علىٰ ذلك غير صحيح ؛ بل غير صواب ؛ لما عرفت من الخلاف .

نعم ؛ قد يجاب عنه : بأنه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم ؛ لإمكان تأويل ما ذكر في قوله : ﴿ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾ : بأنه علىٰ تقدير فعل ، وأن

ويرفع الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً نحو : زيد أفضل منك (ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضميراً منفصلاً فلا يقال : جاءني رجل أحسن منه أبوه ، أو هو ؛ إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله (إلا في مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعاً

(سبيلاً) تمييز محول عن المبتدأ ، والأصل : بمن سبيله أهدى . انتهىٰ « كواكب » .

ثم استأنف المؤلف الكلام علىٰ رفعه الفاعل بعدما قال الشارح توطئة لكلامه (ويرفع) اسم التفضيل (الفاعل إذا كان) الفاعل (ضميراً مستتراً) فيه (نحو : زيد أفضل) هو (منك ، ولا يرفع) اسم التفضيل (غالباً) أي : في أغلب استعمالاته ، احترز به عن مسألة الكحل فلا حاجة إليه ؛ لأنه معلوم من الاستثناء الآتي ، أو في أغلب اللغات وأكثرها ، وسيأتي محترزه (الفاعل الظاهر ولا ضميراً منفصلاً فلا يقال : جاءني رجل أحسن منه أبوه ، أو) جاءني رجل أحسن (هو) من أبيه (إذ ليس له فعل بمعناه في الزيادة) واقع موقعه (ليعمل عمله) ولأنه يشبه فعل التعجب وزناً وأصلاً ؛ لأنه لا يصاغ إلا مما يصاغ منه فعل التعجب .

(إلا في مسألة الكحل) بفتح الكاف بمعنى المصدر ؛ وهو استعمال الكحل في العين ، وبضمها : اسم لما يكتحل به . انتهىٰ من « شرح شمائل الترمذي » .

(فيجوز ذلك) أي : لأنه يجوز ذلك ؛ أي : رفعه الظاهر (فيها) أي في مسألة الكحل (إجماعاً) أي : اتفاقاً بين النحاة ؛ لأنه حينئذ يصح أن يحل محله فعل من مادة لفظه ، وأن يراد به معنى التفضيل حقيقةً ؛ لأنه يصح أن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وسميت بذلك ؛ لأن أشهرَ مُثُلِها : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد .

(وضابطها : أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه **(وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل ، وبعده اسم)** أجنبي عن الموصوف ، مرفوع **(مفضل)** ذلك الاسم **(علىٰ نفسه باعتبارين)** مختلفين **(نحو)** قولهم : **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)** ألا ترىٰ أن (رجلاً) اسم جنس تال لنفي ، موصوف باسم التفضيل ، وبعده اسم مرفوع وهو (الكحل) وهو أجنبي من الموصوف ؛ لعدم اتصاله بضميره ،

(وضابطها) أي : ضابط مسألة الكحل ومعرِّفها بكونه جامعاً مانعاً : **(أن يكون)** اسم التفضيل صفةً في المعنىٰ لاسم جنس : بأن يكون **(في الكلام نفي أو شبهه)** من نهي أو استفهام **(و)** أن يكون **(بعده)** أي : بعد ذلك النفي **(اسم جنس)** عام ، كرجل **(موصوف)** ذلك الاسم الجنسي معنىً **(باسم التفضيل)** بأن يكون نعتاً له أو غيره ؛ كالحال والخبر **(و)** يكون **(بعده)** أي : بعد اسم التفضيل **(اسم أجنبي عن الموصوف)** أي : خالٍ عن ضميره مكتنف غالباً بضميرين ؛ وهو لفظ (الكحل) ، **(مرفوع مفضل ذلك الاسم)** الأجنبي **(علىٰ نفسه باعتبارين مختلفين)** مثالها **(نحو قولهم)** أي : قول العرب : **(ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه)** أي : من الكحل **(في عين زيد ، ألا ترىٰ أن « رجلاً »)** في هـٰذا المثال **(اسم جنس تال)** أي : لاحق **(لنفي)** مذكور قبله **(و)** هو **(موصوف باسم التفضيل)** وهو (أحسن) ، **(وبعده)** أي : وبعد اسم التفضيل **(اسم مرفوع)** باسم التفضيل **(وهو)** أي : ذلك الاسم المرفوع **(« الكحل »)** أي : لفظه .

(وهو) أي : الكحل **(أجنبي من الموصوف)** وهو الرجل الموصوف باسم التفضيل ، وإنما كان أجنبياً عن الموصوف **(لعدم اتصاله)** أي : لعدم اتصال الكحل **(بضميره)** أي : بضمير يعود على الموصوف الذي هو الرجل .

ومفضل علىٰ نفسه باعتبارين مختلفين ؛ إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال ، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هـٰذه الأمور ؛ لأنه حينئذ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كأن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وهـٰذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ،

(و) هو ؛ أي : الاسم الأجنبي عن الموصوف ؛ وهو لفظ (الكحل) : (**مفضل**) هو (**علىٰ نفسه باعتبارين**) أي : باعتبار جهتين (**مختلفين**) فيه ، وإنما قلنا باعتبارين (**إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره**) أي : غير زيد (**من الرجال**) فهـٰذا المثال الذي مثل به المصنف جمع الشروط التي ذكرها المصنف ؛ كما بينه الشارح فرداً فرداً بقوله : (ألا ترىٰ أن رجلاً . . .) إلخ .

(**وإنما لم يرفع**) اسم التفضيل الفاعل (**الظاهر إلا عند اجتماع هـٰذه الأمور**) والقيود التي ذكرها المصنف (**لأنه**) أي : لأن الشأن والحال (**حينئذ**) أي : حين إذ اجتمعت هـٰذه الأمور (**يصح أن يقع موقعه فعل**) مفيد (**بمعناه**) أي : بمعنى اسم التفضيل ؛ وذلك الوقوع ؛ أي : وقوع فعل مفيد بمعناه موقعه (**كأن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، وهـٰذان التركيبان**) يعني : بهما مثال المصنف الذي مثله لاسم التفضيل ، ومثال الشارح الذي فيه وقوع الفعل موقع التفضيل الذي ذكره بقوله هنا : (كأن يقال : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل) ، (**مؤداهما**) أي : مفادهما ومعناهما (**واحد بحسب الأمر العرفي**) أي : باعتبار المعنى المعروف منهما (**لا**) بحسب (**الوضع اللغوي**) أي : لا باعتبار اللفظ الموضوع فيهما في لغة العرب ؛ لأن اللفظ في التركيب الأول الذي ذكره بلفظ (أحسن) بصيغة الاسم ، وهو يرفع وينفي الأعلىٰ ويثبت المساوي ،

ولأنا لو لم نعرب المرفوع فاعلاً ؛ بل أعربناه مبتدأ ، ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية . . لزم الفصل بين أفعل و(من) بأجنبي ؛ وهو (الكحل) ، وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه . . . .

وفي التركيب الثاني الذي ذكره الشارح (يحسن) بصيغة الفعل ، وهو يرفع وينفي المساوي ؛ فالتركيبان متحدان معنىً مختلفان لفظاً ، فبينهما من جهة اللفظ مخالفة .

(**ولأنا لو لم نعرب**) الاسم (**المرفوع**) في مثال المصنف ؛ وهو لفظ (الكحل) : (**فاعلاً**) لاسم التفضيل (**بل أعربناه مبتدأ**) مؤخراً (**ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية**) أي : علىٰ كونه خبراً مقدماً للاسم المرفوع ؛ وهو لفظ (الكحل) (. . **لزم الفصل بين أفعل**) التفضيل ؛ وهو (أحسن) ، (**و**) بين لفظ (« **من** ») اللازمة له (بـ) فاصل (**أجنبي**) عنها ؛ أي : عن (من) لأنها لا تتعلق به (**و**) ذلك الفاصل الأجنبي عنها (**هو**) لفظ (« **الكحل** ») وأشار الشارح إلىٰ محترز قوله غالباً فيما سبق في أول المسألة بقوله : (**وقد يرفع**) اسم التفضيل الفاعل (**الظاهر مطلقاً**) أي : سواء وجدت القيود المذكورة سابقاً أم لا (**في لغة حكاها سيبويه**) عن العرب ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**مررت برجل أفضل منه أبوه**) .

وزاد في « المجيب » : (وعنها) أي : وعن تلك اللغة (احترز بقوله) سابقاً (في الغالب) قوله : (لزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي) وهو المبتدأ ، قال الرضي : (ونعني بالأجنبي هنا : ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف ، و« الكحل » : مبتدأ ، و« أحسن » : خبره ، فله به تعلق من هـٰذا الوجه) انتهىٰ « يس » .

ومثل هـٰذا المثال الذي مثله المصنف قوله صلى الله عليه وسلم : « ما من أيام

(**ويعمل**) اسم التفضيل (**في**) التمييز (**نحو** : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا) وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ، لأن التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل ، كرطل زيتاً (**وفي الجار والمجرور والظرف**) لأنهما يكفيهما رائحة من الفعل (**نحو** : **زيد أفضل منك اليوم**) وفي الحال نحو : زيد أحسن الناس متبسماً ، لذلك ولا يستعمل إلا مع (من) ، أو اللام ، أو الإضافة ؛ لأن الغرض منه الزيادة علىٰ غيره ، وهو حاصل بأحدها ،

أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » ، فـ(الصوم) : نائب فاعل أحب ؛ لأنه هنا بمعنىٰ يحب ، مبنياً للفاعل . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**ويعمل اسم التفضيل في التمييز نحو** : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ ، **لأن التمييز ينصب بما يخلو**) أي : بما خلا وتجرد (**عن معنى الفعل**) وهو الاسم الجامد (**كـ**) قولك : عندي (**رطل زيتاً**) فنصبه باسم التفضيل من باب أولىٰ ؛ لأنه فيه معنى الفعل ، ولذلك عمل عمل الفعل .

(**و**) يعمل اسم التفضيل أيضاً (**في الجار والمجرور والظرف ؛ لأنهما يكفيهما**) يكفي في عاملهما أن يكون فيه (**رائحة من الفعل**) مثال عمله فيهما (**نحو** : **زيد أفضل منك اليوم ، و**) يعمل أيضاً (**في الحال نحو** : **زيد أحسن الناس متبسماً**) أي : يعمل في الحال النصب (**لذلك**) التعليل المذكور في الظرف والجار والمجرور ؛ أي : لأن عامل الحال يكفيه رائحة الفعل (**ولا يستعمل**) اسم التفضيل (**إلا مع « من »**) نحو : زيد أفضل من عمرو (**أو**) إلا مع الألف و(**اللام**) نحو : زيد الأفضل (**أو**) مع (**الإضافة**) نحو : زيد أفضل رجل (**لأن الغرض منه**) أي : من اسم التفضيل (**الزيادة علىٰ غيره**) أي : الدلالة علىٰ زيادة صاحبه علىٰ غيره (**وهو**) أي : الدلالة على الزيادة (**حاصل بأحدها**) أي : بأحد هذه الأمور الثلاثة : إما بـ(من) ، أو بالألف واللام ، أو بالإضافة .

فلا يجوز استعماله باثنين منه ، ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها

(**فلا يجوز استعماله باثنين منها**) أي : من هذه الثلاثة ؛ لأن الغرض يحصل بأحدها ، فلا حاجة إلى الجمع بين اثنين منه ؛ فإن حصل الجمع بينهما.. فمحمول على الشذوذ .

(**ولم يتعرض المؤلف**) أي : لم يذكر رحمه الله تعالىٰ (**لحكمه**) أي : لحكم اسم التفضيل (**بالنسبة لمطابقته لموصوفه وعدمها**) أي : عدم مطابقته له هل هي واجبة أم لا ؟ فلنذكر نحن شيئاً من ذلك فلنقل : إن اسم التفضيل إن كان معرفاً بـ(أل).. طابق وجوباً من هو له نحو : زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان... وهٰكذا .

وإن كان مجرداً من (أل) والإضافة ؛ وهو المقرون بـ(من) الجارة للمفضول ، أو مضافاً لنكرة.. أفرد وذُكِّرَ وجوباً فيهما نحو : زيدٌ أفضل من عمرو ، وهند أفضلُ من دَعْدٍ ، والزيدان أفضل من عمرو.. وهٰكذا ، وزيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، وهند أفضل امرأة... وهٰكذا .

وإن كان مضافاً لمعرفة.. جاز فيه وجهان : المطابقة نحو : الزيدان أفضلا الرجال وأفضل الرجال ، والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال ؛ فإن استعملت أفعل لغير التفضيل.. وجبت المطابقة ؛ كقولهم : الناقص والأشج أعدلا بني مروان ؛ أي : عادلاهم ؛ إذ ليس منهم عادل غيرهما حتىٰ يقصدا التفضيل . انتهىٰ « كواكب » .

والناقص : هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، لقب بذلك ؛ لأنه نقص أرزاق الجند ، **والأشج** : لقب عمر بن عبد العزيز ، لقب بذلك ؛ لشجة كانت بجبينه . انتهىٰ « يس » .

(السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل : (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل ، وليس فضلة ولا متأثراً بعامل ، وقد تقدم أنه مبني لشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الأول : (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب)

و(السابع من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفعل ؛ وهو ما ناب عن الفعل ، وليس فضلة ولا متأثراً بعامل) .

قوله : (هو ما ناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أنه يفيد ما يفيده من الحدث والزمان ، وهـٰذا صادق بالقول : بأن مدلوله لفظ الفعل ، والقول : بأن مدلوله معناه ، وإفادته ما يفيده على الأول بواسطة لفظ الفعل ، وعلى الثاني بلا واسطة لفظ الفعل ، والمراد الأول ؛ لموافقته الأصح الآتي ، لـٰكن لا يحتاج علىٰ هـٰذا لقوله : (وليس فضلة) ، المقصود به : إخراج الحرف في نحو : يا زيد وإن زيداً قائم ؛ لأنه لا دلالة له علىٰ زمان أصلاً فلم يدخل في الجنس ؛ وهو قوله : (ما ناب عن الفعل) حتىٰ يحتاج لقيد يخرجه ، ويحتمل : أنه أراد بنيابته عنه : أنه يفيد ما يفيده من الحدث فقط ، وعلىٰ هـٰذا فيصدق أيضاً بالقول : بأن مدلوله المصدر ، قوله : (ولا متأثراً بعامل) فصل خرج به المصدر في نحو : ضرباً زيداً ، والصفات في نحو : أقائم زيد ؛ فإنها وإن نابت عن الفعل إلا أنها تتأثر بالعوامل . انتهىٰ « يس » .

ويدل على اسميته : قبوله بعض علامات الاسم ؛ كالتنوين والتعريف ، ومخالفة أو زانه أوزان الفعل . انتهىٰ « مجيب » .

(وقد تقدم) في أول الكتاب (أنه مبني لشبهه بالحرف) شبهاً استعمالياً (وهو) أي : اسم الفعل (ثلاثة أنواع) لا رابع لها بدليل الاستقراء ، وبدليل أن الفعل الذي هو مدلوله ثلاثة أنواع (الأول : ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) الكثير في كلامهم

ولهٰذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت : صه . . فكأنك قلت : اسكت (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف ؛ فإذا قلت : مه . . فكأنما قلت : انكفف (وآمين بمعنى استجب) فإذا قلت : آمين . . فكأنما قلت : استجب (و) منه (عليك زيداً) وهو في الأصل جار ومجرور ، ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فإذا قلت : عليك زيداً . . فكأنك قلت : الزم زيداً ، قال تعالىٰ : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ،

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كونه الغالب (**قدمه**) على الأخيرين ؛ وذلك (**كصه**) فإنه اسم فعل أمر (**بمعنى اسكت** ؛ **فإذا قلت** : **صه** . . **فكأنك قلت** : **اسكت**) لأن أسماء الأفعال موضوعة بإزاء الأفعال من حيث إنه يراد بها معانيها .

(**ومه**) وهو اسم فعل أمر (**بمعنى انكفف**) عن حديثك وانزجر اللازم (**لا بمعنى اكفف**) المتعدي ؛ لأن (مه) غير متعد (**فإذا قلت** : **مه** . . **فكأنما قلت** : **انكفف**) وانزجر .

(**وآمين**) بفتح النون وهو اسم فعل أمر (**بمعنى استجب** ؛ **فإذا قلت** : **آمين** . . **فكأنما قلت** : **استجب**) لنا دعائنا يا إلٰهنا ؛ فهٰذه أسماء أفعال أمر مرتجلة ، أي : لم يسبق لها استعمال في غيرها ، ولذلك فصل الشارح ما بعده منه بقوله : (**ومنه**) أي : ومن اسم فعل الأمر (**عليك زيداً** ، **فهو في الأصل**) أي : في أصل وضعه (**جار ومجرور** ، **ثم**) بعدما وضع كذلك (**نقل عن ذلك**) الأصل (**وصار**) اسم فعل أمر (**بمعنى الزمه** ؛ **فإذا قلت** : **عليك زيداً** . . **فكأنك قلت** : **الزم زيداً**) واستشهد الشارح علىٰ كونه اسم فعل أمر بمعنى الزم بالآية حين قال (**قال تعالىٰ**) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ (عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾) ، فـ(عليكم) : اسم فعل أمر بمعنى الزموا مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : أنتم (أنفسكم) : مفعول به ومضاف إليه .

(ودونك) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ، ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنىٰ خذه) فإذا قلت : دونك بكراً . فكأنك قلت : خذه ، ومنه رويداً ؛ وهو منقول من مصدر أرود مصغراً ، تصغير الترخيم ، ومعناه : أمهل ؛ فإذا قلت : رويداً زيداً . فكأنك قلت : أمهل زيداً .

(و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو

(ودونك) و(هو في الأصل) أي : في أصل وضعه (ظرف) مكان (مضاف لضمير المخاطب ، ثم نقل عن ذلك) الأصل (وصار بمعنىٰ خذه ؛ فإذا قلت : دونك بكراً . فكأنك قلت : خذه) وقولنا : (ظرف مكان) أي : اسم لأدنىٰ مكان باعتبار مكان المضاف إليه ؛ كجلست دون زيد ، ثم استعمل في الرتب المتفاوتة ؛ كزيد دون عمرو ، ثم استعمل في مطلق التجاوز عن الحكم إلىٰ آخر نحو : فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة ، وعن محكوم عليه إلىٰ آخر نحو : أكرمت زيداً دون عمرو . انتهىٰ « سجاعي » .

(ومنه) أي : ومن اسم فعل الأمر المنقول (رويداً) بضم أوله علىٰ صورة المصغر في أحد استعماليه نحو : رويداً زيداً ؛ أي : أمهله (وهو منقول من مصدر أورد مصغراً ، تصغير الترخيم ، ومعناه : أمهل ؛ فإذا قلت : رويداً زيداً . فكأنك قلت : أمهل زيداً) وقد يستعمل مصدراً معنوياً كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا ﴾ أي : إمهالاً ، ومنه : بله زيداً بمعنىٰ دعه ، (وإليك) بمعنىٰ تنح ، و(وراءك) بمعنىٰ تأخر ، و(أمامك) بمعنىٰ تقدم ، و(هيا) مثقلاً ومخففاً ؛ أي : أسرع ، و(حي) أي : أقبل ؛ كحي على الصلاة ، و(إيهاً) بالتنوين ؛ أي : انكفف عن حديثك ، و(إيه) بالتنوين وعدمه بمعنى امض في حديثك .

(و) النوع (الثاني) من أسماء الأفعال : (ما هو بمعنى الماضي ، وهو) أي :

أكثر من الذي يليه (**كهيهات**) مثلث التاء ، وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون علىٰ ما قيل ، وكلها (**بمعنىٰ بعد**) ومَنْ فتح التاء . . وقف . . . .

هٰذا النوع (**أكثر**) في كلامهم (**من**) النوع (**الذي يليه**) وهو الذي بمعنى المضارع ، ولذلك قدمه عليه ؛ وذلك (**كهيهات مثلث التاء ، وفيها**) أي : في كلمة هيهات (**ست وثلاثون لغة**) وحكى الصاغاني فيها : ستاً وثلاثين لغةً : هيهات ، وأيهات ، وهيهاه ، وأيهاه ، وهيهان ، وأيهان ؛ فهٰذه ست لغات ، فكل واحدة من هٰذه الستة : إما مضمومة الآخر أو مفتوحته أو مكسورته ، فهٰذه ثلاثة في ستة بثمانية عشر ، وكلها : إما مع التنوين أو مع عدمه ، فهاتان ثنتان اضربها في ثمانية عشر بست وثلاثين لغة .

(**أو**) فيها (**أربعون**) لغةً (**علىٰ ما قيل**) أي : علىٰ ما قاله غير الصاغاني ، فزاد علىٰ ما قاله : هيهاك ، وأيهاك ، وأيهاً ، وأيهاه ، وهيهاه ؛ أي : فزاد علىٰ ما قاله الصاغاني خمس لغات ، فتكون الجملة إحدىٰ وأربعين لغةً ، ففي كلام الشارح حينئذ سقط ، والصواب : (أو إحدىٰ وأربعون لغة علىٰ ما قيل) أو يقال : أسقط الشارح الكسر ؛ وهي الواحدة ، وقوله : أيهاه بهاء السكت ؛ أي : إن الهاء في (أيهاه) التي كانت في كلام غير الصاغاني هاءُ سكت ، وفي كلامه ليست هاء سكتٍ ، فافترق الحال ، تأمل .

قال السجاعي : وقد نظمت تلك اللغات فقلت :

هيهاه أيهاه وهيهات كذا　　　أيهات هيهان وأيهان خذا
ثلِّثْ لآخرِ نوِّن واتْرُكا　　　هيهاك ضُمَّ يا فتىٰ لذلكا
أيهاك أيهاه بها سكت عُلِم　　　هيها وأيها ثم هيهاه خُتِمْ

(**وكلها**) أي : وكل هٰذه اللغات (**بمعنىٰ بعد ، ومَنْ فتح التاء . . وقف**

بالهاء ، ومن كسرها . . وقف بالتاء ، ومن ضمها . . فقيل : يقف بالهاء ، وقيل : بالتاء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق) .

(و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع)

بالهاء ، ومن كسرها . . وقف بالتاء ، ومن ضمها . . فقيل : يقف بالهاء ، وقيل : بالتاء) قال الشاعر من (بحر الطويل) :

فهيهات هيهات العقيق ومن به　　　وهيهات خل بالعقيق نواصله

أي : نريده ونحبه ، **والعقيق** : موضع بالحجاز قريب من المدينة المنورة ، كأن هذا البيت من بعض المحبين ، العاجزين عن زيارة الرسول صلى الله عليه وسلم كما قاله بعضهم أيضاً :

ربيعٌ في ربيعٍ في ربيعِ　　　عقيقٌ في عقيقٍ في عقيقِ

(**وشتان بفتح أوله وتشديد ثانيه**) وفتح النون آخره ، وحكي عن الفراء كسرها اسم فعل ماض (**بمعنى افترق**) كذا أطلقه الجمهور ، وقيده الزمخشري : بأن يكون الافتراق في المعاني والأحوال ؛ كالعلم والجهل والصحة والسقم ، قال : فلا يستعمل في غير ذلك فلا تقول : شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتتابعان عن محل العقد ، قاله في « التصريح » ، ومنه (بَخْ) بلغاته (وبَهْ) أي : عَظُمَ ، وفيه تعجبٌ ومدحٌ ، وأولىٰ لك ؛ أي : هلَكْتَ أو داناك الهلاكُ ، واللام للتبيين .

(**و**) النوع (**الثالث**) من الأنواع الثلاثة : (**ما هو بمعنى المضارع**) وهو أقل مما قبله ؛ كما مرت الإشارة إليه ، ولذلك أخره ، بل اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ ذلك ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت .

وذلك (**نحو** : **أوه**) بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات (**بمعنىٰ أتوجع**) ويقال فيها : أواه ، (**وأف**) بضم الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أربعون لغة ، وكلها (**بمعنىٰ أتضجر**)

(**وذلك**) النوع (**نحو** : **أوه** : **بفتح الهمزة وتشديد الواو بالحركات**) الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة ؛ كما يستفاد من « القاموس » ، وفي « الصبان » : فيها لغات أشهرها : فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ، ومنها : (أوه) ، ومنها : (آه) بقلب الواو ألفاً ، ومنها : (آوه) بفتح الهمزة ممدودة ، وكسر الواو مشددة ومخففة ، وسكون الهاء ، ومنها : (أوه) بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة ، وكسر الهاء ، وقد تمد الهمزة في هـٰذه ؛ كذا في « الدماميني » انتهىٰ « ص » .

اسم فعل مضارع (**بمعنىٰ أتوجع** ، **ويقال فيها** : **أواه** ، **و**) نحو : (**أف** : **بضم الهمزة وتشديد الفاء** ، **وفيها أربعون لغة**) وقد ذكر صاحب « القاموس » فيها أربعين لغةً : منها : تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه ، فهاتان اثنان في ثلاثة بستة ، و(أف) بتثليث الهمزة مع سكون الفاء ، فهـٰذه ثلاثة مع الستة بتسعة ، و(أف) بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه ، فهـٰذه ستة مع التسعة بخمسة عشر ، و(أف) بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة ، فهـٰذه ستة في الخمسة عشر بإحدىٰ وعشرين ، و(أُفَّىٰ) كحبلىٰ وذكرىٰ ، فهاتان ثنتان مع الحاصل بثلاث وعشرين و(إفِّي) بكسر الهمزة والفاء مشددة ، و(أَفَّىٰ) بفتح الهمزة ، فهاتان ثنتان مع الحاصل بخمس وعشرين صورة . انتهىٰ من « الصبان » .

(**وكلها**) اسم فعل مضارع (**بمعنىٰ أتضجر**) .

تَنْبِيهٌ

فائدة وضع اسم الفعل وعدم الاستغناء بمسماه عنه : قصد المبالغة ؛ فإن القائل

وكون الاسم بمعنى المضارع : هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ ذلك ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ؛ لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت ، فـ(أوه وأف) عنده بمعنىٰ توجعت وتضجرت مراداً بهما الإنشاء ، وقد علمت فيما سبق أنها تبنىٰ لشبهها بالحرف في كونها عاملةً غير معمولة لا لما يقوله ابن الحاجب ، وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل : مدلوله لفظ الفعل ، فصه مثلاً اسم لاسكت

أف : كأنه قال : أتضجر كثيراً جداً ، والقائل هيهات : كأنه قال : بعد جداً ؛ كما قاله ابن السراج ، أفاده « سم » انتهىٰ من « الصبان » .

(**وكون الاسم بمعنى المضارع : هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ**) ولا يقول (**ذلك**) أي : كون الاسم بمعنى المضارع (**لأن أسماء الأفعال مبنية**) عنده (**لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت**) أسماء الأفعال (**بمعنى المضارع . . لأعربت**) لشبهها بالمضارع شبهاً معنوياً .

(**فـ« أوه وأف » عنده**) أي : عند ابن الحاجب (**بمعنىٰ توجعت**) راجع لـ(أوه) ، (**وتضجرت**) راجع لـ(أف) ، (**مراداً بهما**) أي : بتوجعت وتضجرت (**الإنشاء**) لا الإخبار .

(**وقد علمت فيما سبق**) في باب الإعراب (**أنها**) أي : أن أسماء الأفعال (**تبنىٰ لشبهها بالحرف في كونها عاملةً غير معمولة لا**) أنها تبنىٰ (**لما يقوله ابن الحاجب**) من شبهها بالأفعال التي هي معناها ؛ وهي الماضي والأمر .

(**وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقيل : مدلوله لفظ الفعل ، فصه مثلاً**) أي : مثل مثلاً له ؛ كمه (**اسم لاسكت**) ومه اسم لانكفف

وهو الأصح ، وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل : مدلوله المصدر ، فصه اسم لقولك سكوتاً ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل : مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ، فصه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالىٰ ، وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل

(**وهو**) أي : كونه اسماً للفعل هو (**الأصح**) أي : الراجح (**وهو**) أي : كون مدلوله لفظ الفعل (**ظاهر كلام المؤلف فيما بعد**) حيث قال : (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) ، وذكر مقابل الأصح بقوله : (**وقيل**) أي : قال بعضهم (**مدلوله**) أي : مدلول اسم الفعل (**المصدر**) أي : مصدر الفعل الذي هو بمعناه .

(**فصه**) مثلاً (**اسم لقولك سكوتاً ، واختاره**) أي : اختار هـٰذا القيلَ (**ابن الحاجب ، وقيل : مدلوله مدلولُ الفعل**) الذي هو بمعناه (**وهو**) أي : مدلول الفعل (**الحدث والزمان ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة**) **وهو ما تركب من** الحروف والحركات والسكنات ، فإن ضرب : دلَّ على الزمان الماضي بهـٰذه الصيغة ، ويضرب : دل علىٰ زمن يحتمل الحال والمستقبل بهـٰذا اللفظ (**ودلالة اسم الفعل عليه**) أي : على الزمان (**بالوضع**) أي : بوضع العرب له ؛ لأنه يلزم صيغة واحدة .

(**فصه**) مثلاً (**اسم لمعنى الفعل**) الذي هو الحدث والزمان (**وعليه**) أي : وعلىٰ هـٰذا القول الذي يقول مدلول اسم الفعل مدلول الفعل (**جرى المؤلف رحمه الله تعالىٰ**) حيث قال : (اسم الفعل ثلاثة أنواع : ما هو بمعنى الأمر ، وما هو بمعنى الماضي. . .) إلخ ، فهـٰذا يدل علىٰ أن مدلولهما واحد (**وقد أفهم كلامه**) أي : كلام المصنف رحمه الله تعالىٰ (**أن اسم الفعل**) من حيث الارتجال

قسمان : ما وضع من أول الأمر كذلك ؛ كهيهات وشتان ، وما نقل من غيره ؛ كعليك ودونك .

(ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً ، ويتعدىٰ إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم عدي (حيهل) بنفسه لما كان بمعنى ائت في

والنقل (**قسمان**) الأول منهما : (**ما وضع من أول الأمر**) أي : من أول أمر وضعه كائناً (**كذلك**) أي : اسم فعل ، ولم يبق له استعمال في غيره ، وذلك (**كهيهات وشتان ، و**) ثانيهما : (**ما**) وضع لغير اسم الفعل في أول الأمر ؛ كالظرف والجار والمجرور ، ثم (**نقل من غيره**) أي : من غير اسم الفعل فجعل اسم فعل (**كعليك**) نقل من الجار والمجرور (**ودونك**) نقل من الظرف ، فهـٰذا القسم يسمىٰ منقولاً ، والأول مرتجلاً ، كما أن اسم العلم كذلك .

(**ويعمل اسم الفعل**) أياً كان من أنواعه (**عمل الفعل الذي هو**) أي : اسم الفعل كان (**بمعناه**) أي : بمعنىٰ ذلك الفعل (**فـ**) حينئذ : (**يرفع الفاعل ظاهراً**) كان ذلك الفاعل ؛ كهيهات العقيق ، أ(**و**) كان ذلك الفاعل ضميراً (**مستتراً**) فيه ؛ أي : في اسم الفعل ؛ كما في صه أنت ، ومه أنت .

(**ويتعدى**) اسم الفعل (**إلى المفعول بنفسه**) أي : بلا واسطة حرف جر إن كان فعله كذلك نحو : حيهل الثريد بمعنى ائت الثريد (**و**) يتعدىٰ إليه (**بـ**) واسطة (**حرف الجر**) إن كان فعله كذلك نحو : حي على الصلاة ؛ أي : أقبل على الصلاة .

(**ومن ثم**) أي : ومن أجل كونه كفعله في تعديه بنفسه أو بواسطة حرف الجر (**عدي**) بصيغة المجهول ؛ أي : عدي لفظ (« **حيهل** » **بنفسه**) أي : بلا واسطة حرف جر إلى المفعول (**لما كان**) أي : حين كان (**بمعنى ائت**) من الإتيان (**في**

نحو : حيهل الثريد ، وبالباء لما كان بمعنىٰ عجل في نحو : إذا ذكر الصالحون . . فحيهل بعمر ، وبعلىٰ لما كان بمعنىٰ أقبل في نحو : حيهل علىٰ كذا (**ولا يضاف**) كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ، ولهٰذا قالوا في نحو : بله زيد ، ورويد زيد بالجر : أنهما مصدران ، والفتحة فيهما فتحة إعراب ، . . . .

نحو) قولك :(**حيهل الثريد**) أي : ائت الثريد معنا فَكُلْهُ ، **والثريد** : خبز ثُرِّيَ ـ بالمثلثة بمعنىٰ فتت ـ وخلط بالإدام .

(**و**) عدي (**بالباء لما كان**) أي : حين كان حيهل (**بمعنىٰ عجل**) أي : أسرع (**في نحو**) قولك : (**إذا ذكر الصالحون**) بمناقبهم (. . **فحيهل بعمر**) بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه ؛ أي : عجل وأسرع بذكر عمر ؛ لأنه سيد الصالحين .

(**و**) عدي (**بعلىٰ لما كان**) أي : حين كان (**بمعنىٰ أقبل في نحو**) قولك : (**حيهل علىٰ كذا**) كقول المؤذن في الأذان : حيهل على الصلاة حيهل على الفلاح .

(**ولا يضاف**) اسم الفعل إلىٰ ما بعده (**كما أن مسماه وهو الفعل**) مطلقاً كائن (**كذلك**) أي : لا يضاف ؛ لأن الإضافة من خواص الاسم ؛ أي : لا يضاف ، حملاً له علىٰ مسماه الذي هو الفعل .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل عدم إضافته حملاً له علىٰ مسماه (**قالوا**) أي : قال النحاة (**في نحو**) قولك : (**بله زيد ، ورويد زيد**) حالة كون زيد مقروءاً (**بالجر**) في الموضعين ؛ أي : قالوا : (**إنهما**) أي : إن بله ورويد (**مصدران**) مضافان إلىٰ مفعوليهما (**والفتحة فيهما**) أي : في بله ورويد (**فتحة إعراب**) أي : منصوبان على المفعولية المطلقة بعامل محذوف لنيابتهما عنه ، وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة

في آخرهما ، وهما مضافان (زيد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأما (بله) . . فهو في الأصل مصدر فعل مهمل ؛ أي : أميت ولا ينطق ، مرادف : لدع واترك ، فقيل فيه : بله زيد بالإضافة إلىٰ مفعوله كما يقال : ترك زيد ، ومعنىٰ بله زيد على المصدرية : اترك زيداً تركاً ، وقيل فيه : بله زيداً ، بنصب زيد علىٰ أنه مفعول بله ، فـ(بله) حينئذ : اسم فعل أمر مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، و(زيداً) : مفعوله ، فيكون فتحة بله فتحة بناء ، وأما رويد زيداً . . فأصله : أرود زيداً إرواداً ، بمعنىٰ أمهله إمهالاً ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم ؛ أي : حذفوا الهمزة والألف الزائدتين ، وأوقعوا التصغير علىٰ أصوله فقالوا : رويد ، وسمي تصغير ترخيم ؛ لما فيه من حذف الزوائد ، والترخيم : حذف ؛ كما في « التصريح » ، وأقاموه مقام فعله ، واستعملوه تارةً مضافاً إلىٰ مفعوله فقالوا : رويدَ زيدٍ ، وإعرابه حينئذ : (رويد) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابته عنه تقديره : أرود زيداً إرواداً ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف (زيد) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، ومعناه : إمهال زيد ، وتارة استعملوه منوناً ناصباً للمفعول فقالوا : رويداً زيداً ، ثم إنهم نقلوه عن المصدرية وسموا به فعله فقالوا : رويد زيداً ، والفتحة علىٰ هـٰذا فتحة بناء ، فتقول في إعرابه : (رويد) : اسم فعل أمر مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (زيداً) : مفعوله منصوب بالفتحة الظاهرة ، والمعنىٰ : أمهل زيداً . انتهىٰ من « الأشموني مع الصبان » .

وعبارة « شرح الشذور » : ومن أحكام اسم الفعل : أنه لا يضاف كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ، ومن ثم قالوا إذا قلت : بله زيد ورويد زيد بالخفض . . كانا

ولـٰكنه يخالف مسماه ، فإن الفعل يعمل محذوفاً ، ويتقدم معموله المنصوب عليه ، واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل فلا تقول : زيداً دونك ، كما تقول : زيداً خذ ، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك ؛ إلحاقاً للفرع بأصله

مصدرين ، والفتحة فيهما حينئذ : فتحة إعراب ، وإذا قلت : بله زيداً ورويد زيداً . كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذ : فتحة بناء لعدم التنوين . انتهىٰ منه .

وقوله : (**ولـٰكنه**) استدراك علىٰ قوله : (ولا يضاف اسم الفعل) كفعله ، رفع به توهم موافقته لفعله في كل الأحكام ؛ أي : ولـٰكن اسم الفعل (**يخالف مسماه**) الذي هو الفعل في أكثر أحكامه (**فإن الفعل يعمل محذوفاً**) لأصالته في العمل نحو : صبغة الله وكتاب الله ؛ أي : الزموهما .

(**ويتقدم معموله**) أي : معمول الفعل (**المنصوب**) لا المرفوع ؛ كالفاعل مثلاً (**عليه**) أي : على الفعل نحو : زيداً ضربت زيداً اضرب .

(**واسم الفعل لا يعمل محذوفاً ولا يتقدم معموله**) المنصوب ؛ أي : معمول اسم الفعل (**عليه**) أي : على اسم الفعل (**بل يجب تأخيره**) أي : تأخير معموله (**عنه**) أي : عن اسم الفعل (**لضعفه**) أي : لضعف اسم الفعل (**في العمل**) لأنه إنما عمل قياساً علىٰ أصله الذي هو الفعل ، فمنع من ذلك حطاً لرتبته عن رتبة أصله (**فلا تقول : زيداً دونك ، كما تقول : زيداً خذ ، خلافاً للكسائي في إجازة ذلك**) أي : في إجازة تقديم معمول اسم الفعل عليه (**إلحاقاً للفرع بأصله**) واستدل علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ : ﴿ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله بمعنى الزموه ، وأجيب عنه : بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم

متعلق به أو بالعامل المحذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، حذف الفعل وأضيف المصدر إلىٰ فاعله علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴾ ، واستفيد من منع تأخيره عن معموله منع عمله محذوفاً ، وبه جزم ابن هشام في « المغني » وغيره ، وأما قول سيبويه في زيداً فاقتله ، وفي شأنك والحج . . إن التقدير : عليك زيداً وعليك الحج ، بحذف اسم الفعل العامل فيه ، فإنما أراد تفسير المعنىٰ لا الإعراب ، وإنما التقدير : الزم زيداً والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفاً . انتهىٰ « كواكب » .

(**وما نون منه**) أي : من اسم الفعل (. . **فنكرة**) أي : عام ليس خاصاً ببعض مدلوله ؛ وذلك (**كواهاً**) كقول الشاعر من (بحر الرجز) :

واهـاً لليلـىٰ ثـم واهـاً واهـا ... هـي المنـىٰ لـو أننـا نلنـاهـا
يـا ليـت عينـاهـا لنـا وفـاهـا ... بثمـن نـرضـي بـه أبـاهـا
إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا ... قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا

وواهاً : كلمة تعجب ، ثم واهاً عطف عليه ، وقوله : واهاً الأخير تأكيد ؛ وهو اسم فعل مضارع بمعنىٰ أعجب مبني على الفتح ، وفاعله ضمير فيه وجوباً تقديره : (أنا) وهو ملازم للتنوين .

(**و**) مثله (**ويهاً**) في « المختار » : (وَيْهَ إذا أغراه بالشيء يقال : ويهاً يا فلان ، وهو تحريض ؛ كما يقال : دونك يا فلان) انتهىٰ .

وإعرابه : (ويهاً) : اسم فعل مضارع بمعنىٰ أغريك وأنبهك علىٰ كل أمر محمود مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، وجملة اسم الفعل لا محل لها من الإعراب ، وهـٰذان بلازمان التنوين فهما نكرتان عامتان

(**وما لم ينون**) منه (. . **فمعرفة**) كنزال ودراك ، وما استعمل بالوجهين . . فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة ؛ كصه ومه وأف ، فصه مثلاً إذا أردت به اسكت سكوتاً ما . . نونته وحكمت عليه بأنه نكرة ، أو السكوت المعين . . تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة .

كلٌ عَجَبٍ وكُلٌ إغراء .

(**وما لم ينون منه**) أي : من اسم الفعل (. . **فمعرفة**) أي : فخاص ببعض مدلوله ؛ وذلك (**كنزال**) بفتح النون والزاي ؛ أي : انزل لنا النزول المعروف والمبارزة المعلومة بيننا ؛ وهي كلمة تقال عند طلب النزول للحرب . انتهىٰ « يس » .

(**ودراك**) بالدال والراء ؛ أي : أدرك الضالة والحقها الإدراك المعروف بيننا ، وتراك ؛ أي : اترك غريمك الترك التام حتىٰ لا تطالبه بشيء ، فهـٰذا النوع لا ينون أصلاً .

(**وما استعمل**) منه (**بالوجهين**) أي : بالتنوين والتعريف (. . **فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة**) وذلك (**كصه**) بمعنى اسكت (**ومه**) بمعنى انكفف (**وأف**) بمعنىٰ أتضجر (**فصه مثلاً**) أي : مثل مثلاً له ؛ كمه (**إذا أردت به اسكت سكوتاً ما**) أي : اسكت عن أي كلام ، فـ(ما) زائدة زيدت لتأكيد التنكير المفهوم من المصدر (. . **نونته**) أي : نونت صه (**وحكمت عليه**) أي : علىٰ صه (**بأنه نكرة**) عامة لأنواع السكوت (**أو**) أردت به (**السكوت المعين**) أي : السكوت عن الكلام المعين المعلوم بينهما ؛ كالسكوت عن كلام زيد مثلاً (. . **تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة**) فهـٰذا النوع يستعمل بالوجهين بالتنوين وبتركه .

تتمة

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : (لما كانت هٰذه الكلمات من قبل المعنىٰ أفعالاً ، ومن قبل اللفظ أسماء. . جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها : تجرده عن التنوين ؛ فصه مثلاً إذا جردته من التنوين. . فهو بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هٰذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره ، وعلامة تنكير المنكر منها : استعماله منوناً ؛ فصه مثلاً بمعنى اسكت سكوتاً ؛ أي : افعل مطلق السكوت عن كل كلام ؛ إذ لا تعيين فيه ، ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف ؛ كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلازم التنكير ؛ كأحد وعريب وديَّار : ثلاثتها مترادفة المعنىٰ ، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً ؛ كرجل وفرس وثوب. . جعلوا هٰذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضها التعريف ؛ كنزال وبله وآمين ، وألزموا بعضها التنكير ؛ كواهاً وويهاً ، واستعملوا بعضها بوجهين فنون مقصوداً تنكيره ، وجرد مقصوداً تعريفه ؛ كصهٍ وصهِ ، وأفٍ وأفِ ، ومهٍ ومهِ مثلاً .

تنبيه

وما ذكره ابن مالك. . هو المشهور ، وذهب قوم إلىٰ أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون . انتهىٰ من « الأشموني » مع شيء من « الصبان » .

فائدة

واستشكل قولهم : إن كان اسم الفعل لا محل له من الإعراب : بأن الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع في الإعراب ، وقد يجاب بالمنع ، والدليل علىٰ ذلك : ضمير الفصل ، وكون الاسم لا موضع له من الإعراب ، يقتضي ألا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية ، وهو ما دل عليه كلامه في هٰذا الباب في حكاية

الأقوال علىٰ أنه الأصح ، وصرح به في « التصريح » في (باب الإضافة) ، لٰكن كلامه في هٰذا الباب في شرح تعريفه يدل علىٰ أنه على الأصح ، يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية ، وهو الذي يقتضيه إنابته عن الفعل في الاستعمال ؛ لأن الفعل لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ، وقد يتأثر بالعوامل اللفظية ؛ كالنواصب والجوازم . انتهىٰ « يس على المجيب » .

باب التنازع في العمل

[ص] : وحقيقته : أن يتقدم عاملان . . . .

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التنازع في العمل)

ويسمىٰ أيضاً : بابَ الإعمال ، والتنازع لغةً : التخاصم والتجاذب والاختلاف ، وسمي به : ما في هٰذا الباب : إما للخلاف بين البصريين والكوفيين ، في « المختار » : إعماله من العاملين أو العوامل ، أو تشبيهاً للعاملين بالمتنازعين من جهة أن كلاً منهما يطلب العمل في المعمول ، وهٰذا الثاني أقرب إلىٰ ما في هٰذا الباب .

(وحقيقته) أي : وحقيقة التنازع وضابطه اصطلاحاً : (أن يتقدم عاملان) دخل فيه المذكوران والمحذوفان ؛ لقرينة كقولك : زيداً ، في جواب من قال لك : من ضربت أو أكرمت ، لٰكن ذكر في « التصريح » : أنهما لا بد أن يكونا مذكورين ، وأنه لا تنازع بين محذوفين ، ولا بين محذوف ومذكور فعلان متصرفان ؛ كضربت وأكرمت زيداً ، قال الموضح : كـ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، أو اسمان يشبهانهما ؛ كأسماء الفاعلين والمفعولين كقوله :

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته ... فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

أو فعل وشبهه ؛ أي : في العمل : بأن تضمن الحدث لا في التصرف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ، فإن (هاؤم) : اسم فعل جامد بمعنىٰ خذوا ، تنازع هو واقرؤوا في كتابيه ، فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول ؛ لكونه فضلة ، والهمزة بدل من كاف الخطاب .

أو أكثر ، ويتأخر

وتقول في إعرابه : (ها) : اسم فعل أمر مبني على السكون ، والهمزة عوض عن كاف الخطاب في هاك ، والميم حرف دال على الجمع ، فخرج بقولنا : (فعلان أو اسمان) الحرف ، فلا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، وأما نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ . . فـ(لم) جزمت الفعل وهما ؛ أي : لَمْ والفعلُ في محل جزم بـ(إن) الشرطية ، وخرج بقولنا : (متصرفان) فعلان جامدان فلا يقال : ليس وعسىٰ زيد أن يخرج ، أو فعل جامد وغيره ؛ لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله ، والفصل لازم في باب التنازع عند إعمال الأول ؛ فإذا بطل إعماله لذلك . . بطل التنازع ؛ إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما ، ومن هٰذا يؤخذ منع : زيد أفضل وأكرم من عمرو ؛ لأنه لا يفصل بين أفعل ومِنْ بأجنبي ، قال الروداني : (ما لم يتأخر الجامد عن غيره ، وإلا . . جاز لعدم فصله ، سواء أعمل الأول أم الثاني نحو : أعجبني ولست مثل زيد) ، وأجازه المبرد في فعل التعجب مطلقاً ، واغتفر فصل الأول من معموله إذا كان هو العامل ؛ لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما ، ولا بد في صحة التنازع من ارتباط بين العاملين : إما بعطف مطلقاً كما مثل ؛ أو بعمل أولهما في ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ ، فظنوا وظننتم : تنازعا في (أن لن يبعث الله) ، والثاني معمول للأول ؛ لأنه صفة لمصدره المحذوف ؛ أي : ظنوا ظناً كظنكم ، أو بكون الثاني جواباً للأول جواب السؤال نحو : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ ، أو جواب الشرط كـ : ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ ، ومنه كما في « الإسقاطي » : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ ، أو غيرَ ذلك من أوجه الارتباط كما في « المغني » ، فلا يجوز : قام قعد أخوك . انتهىٰ « خضري » .

(أو أكثر) منهما نحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد (ويتأخر) عنهما

معمول فأكثر ، ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ،

أو عنها (**معمول**) واحد (**فأكثر**) نحو : اللهم ؛ صل علىٰ محمد وعلىٰ آله وعلىٰ أصحابه ، فخرج المعمول المتوسط بين العاملين نحو : ضربت زيداً وأكرمت ، والمتقدم عليهما نحو : زيداً ضربت وأكرمت ؛ لتعين المعمول في الصورتين للعامل الأول ، ومعمول الثاني محذوف لدلالة الأول عليه (**ويكون كل واحد من**) العاملين المتقدمين أو (**العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر**) بحسب المعنىٰ أن يكون معمولاً له وطلبهما ذلك المتأخر : إما علىٰ جهة التوافق في الفاعلية نحو : قام وقعد زيد ، أو المفعولية (**نحو : قوله تعالىٰ** : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾) ، **وإعرابه** : (آتوا) : فعل أمر بمعنىٰ أعطوا ينصب مفعولين مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل ، والنون للوقاية مبني على الكسر ، والياء ضمير المتكلم في محل النصب مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : أتونيه يعود علىٰ (قطر) ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن (أفرغ) : فعل مضارع مجزوم بالطلب السابق ، وعلامة جزمه سكون آخره ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنا) ، (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(أفرغ) ، (قطراً) : مفعول به لـ(أفرغ) ، فآتوني يطلب (قطراً) مفعولاً ثانياً له ، و(أفرغ) يطلبه مفعولاً به ، وأعمل الثاني فيه ؛ لقربه علىٰ مذهب البصريين ، وأعمل الأول في ضميره ، وحذف ذلك الضمير لكونه فضلة ، والأصل آتونيه ، ولو أعمل الأول . . لقيل : **أفرِغْهُ** ، وهـٰذا القول من ذي القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، **والقطر** : النحاس المذاب ، أفرغ النحاس المذاب على الحديد المحميٰ فدخل بين زبره فصار شيئاً واحداً ، وهـٰذه كرامة له ، من حيث إن العملة

وقولك : ضربني وأكرمت زيداً ، ونحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد ،
ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل . . . .

لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الإيقاد ، أفاده الخازن .

(و) إما علىٰ جهة التخالف : بأن طلبه أحدهما للفاعلية ، والآخر للمفعولية نحو : ضرب وأكرم من (**قولك : ضربني وأكرمت زيداً**) ، **وإعرابه** : (ضربني) : فعل ومفعول ، والنون للوقاية ، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (زيداً) الآتي ، وفيه إضمار قبل الذكر ، وقد جاء كثيراً في كلامهم ، (وأكرمت) : . فعل وفاعل (زيداً) : مفعول به لـ(أكرمت) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (ضربني) ، وقد تنازع في (زيد) كل من الفعلين : الأول يطلبه للفاعلية ، والثاني يطلبه للمفعولية ، فأعمل فيه الثاني ، وقدر للأول ضميره ، وإما للفاعلية معاً أو للمفعولية معاً نحو : ضرب وأهان زيد عمراً ، فكل من (ضرب وأهان) يطلب زيداً للفاعلية ، وعمراً للمفعولية .

(و) مثال تنازع ثلاثة عوامل في معمول واحد (**نحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد**) ، **وإعرابه** : (اللهم) : (الله) : منادىً مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الضم ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء مبني على الفتح ، وجملة النداء مستأنفة (صل) : فعل دعاء سلوكاً مسلك الأدب ، مبني علىٰ حذف حرف العلة وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (وسلم وبارك) : معطوفان علىٰ (صل) مبنيان على السكون ، وفاعلهما مستتر فيهما (علىٰ محمد) : جار ومجرور تنازع فيه كل من الأفعال الثلاثة ، قال أبو حيان : (ولم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرىء) .

(**ولا خلاف**) بين البصريين والكوفيين (**في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل**

شئت ، وإنما الخلاف في الأولىٰ ، فاختار البصريون إعمال الثاني لقربه ، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه ؛

شئت) في الاسم المتنازع فيه (**وإنما الخلاف في الأولىٰ**) بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح اللام ؛ أي : وإنما الخلاف بين الفريقين فيما هو الأولىٰ والأرجح من العاملين بالإعمال .

(**فاختار البصريون**) بفتح الموحدة وكسرها لا بالضم ، قاله الدماميني (**إعمال الثاني**) من العاملين في المتنازع فيه (**لقربه**) إلى المتنازع فيه وكثرة إعماله في كلام العرب نثراً ونظماً ؛ أي : ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف ، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر هنا للضرورة ، علىٰ أن الرضي نص علىٰ جواز الفصل بالأجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل « إسقاطي » انتهىٰ « خضري » .

(**واختار الكوفيون إعمال الأول**) من العاملين أو العوامل (**لسبقه**) على الثاني ، ولسلامته من الإضمار قبل الذكر ؛ كما عند البصريين ، ومن حذف ضمير الرفع ؛ كما عند الكسائي ، ومحل الخلاف : ما لم يكن لأحدهما مرجح ، وإلا . . فيجب إعمال الثاني في نحو : ضربت بل أكرمت زيداً ؛ لأن (بل) حرف إضراب تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، والأول في ضربت لا أكرمت زيداً ؛ لأن (لا) لنفي الحكم عما بعدها وقصره علىٰ ما قبلها ؛ كما في النكت عن صاحب « البسيط » واستحسنه . انتهىٰ « خضري » .

ومحل الخلاف أيضاً : ما لم يتفقا في محل الرفع ؛ كجاء وقام زيد ، وإذا تنازع ثلاثة . . فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ، ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه إلى المعمول بالنسبة إلى الأول ،

فإن أعملت الأول . . أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول : قام وقَعَدا أخواك ، وضربني وأكرمته زيد ، وضربني وأكرمتهما أخواك ،

أو يستوي فيه الأمران ؟ قاله الأزهري في « التصريح » ، قال : (ولم أر في ذلك نقلاً) .

(**فإن**) تنازع اثنان و(**أعملتَ الأول**) منهما في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (. . **أعملت الثاني**) المهمل عن العمل في المتنازع فيه (**في ضمير**) يعود علىٰ (**ذلك الاسم المتنازع فيه**) مطابق له : إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، مرفوعاً كان ذلك الضمير أو منصوباً أو مجروراً ؛ لأن مرجع الضمير وإن تأخر لفظاً متقدم عليه رتبةً ؛ لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير إليه (**فتقول : قام وقعدا أخواك**) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل ؛ وهو ألف الاثنين العائد إلىٰ (أخواك) المتأخر عنه لتقدمه رتبةً ؛ لأنه فاعل قام .

وإعرابه : (قام) : فعل ماض (قعدا) : فعل وفاعل (أخواك) : فاعل لـ(قام) مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ (أخوا) : مضاف ، والكاف ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، وهـٰذا مثال إعمال الثاني في الضمير المرفوع .

(**و**) تقول في مثال إعمال الثاني في الضمير المنصوب : (**ضربني وأكرمته زيد**) **وإعرابه** : (ضرب) : فعل ماض ، والنون نون الوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول ضرب (وأكرمته) : فعل وفاعل ومفعول به (زيد) : فاعل ضرب مرفوع بالضمة الظاهرة .

(**و**) تقول في مثال إعمال الثاني في ضمير المثنى المنصوب المحل (**ضربني وأكرمتهما أخواك**) ، **وإعرابه** : (ضرب) : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به لـ(ضرب) ، (وأكرمتهما) : فعل وفاعل

ومر بي ومررت بهما أخواك ، واللهم ؛ صل وسلم وبارك عليه علىٰ محمد ، وإن أعملت الثاني ؛ فإن احتاج الأول إلىٰ مرفوع . . أضمرته

ومفعول به (أخواك) : فاعل ضربني مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

(و) تقول في مثال إعمال الثاني في ضمير المثنى المجرور بالباء (**مر بي ومررت بهما أخواك**) ، وإعرابه : (مر) : فعل ماض (بي) : جار ومجرور متعلق بـ(مر) ، (ومررت) : فعل وفاعل (بهما) : جار ومجرور متعلق بـ(مررت) ، (أخواك) : فاعل مر الأول مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

(و) تقول في مثال إعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده (**اللهم ؛ صل وسلم وبارك عليه علىٰ محمد**) : (علىٰ محمد) : جار ومجرور متعلق بـ(صل) ، وأعمل الثاني والثالث في الضمير المجرور العائد لما بعده .

(**وإن أعملت الثاني**) من العاملين في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين ؛ لقربه وهو الراجح ، ففي ذلك تفصيل ذكره بقوله : (**فإن احتاج**) العامل (**الأول**) الذي أهملته عن العمل في الاسم المتنازع فيه (**إلىٰ مرفوع**) بأن احتاج إلىٰ فاعل أو نائبه (. . **أضمرته**) أي : أضمرت ذلك المرفوع الذي احتاج إليه وجوباً ؛ أي : أتيت به ضميراً مطابقاً للمتنازع فيه : إفراداً وتذكيراً وغيرهما ؛ فإن كان مفرداً . . استتر في الفعل ، وإن كان مثنىً أو مجموعاً . . برز ، ولا يجوز حذفه ؛ لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر ؛ أي : لما فيه من عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً وهو ممتنع ، لـٰكنه مسموع في غير هـٰذا الباب ؛ كما تقدم في باب الضمير نحو : ربه رجلاً ونعم رجلاً ، ومسموع في هـٰذا الباب نثراً وشعراً ؛ كقول العرب : ضربوني وضربت قومك ، حكاه سيبويه عن العرب .

وكقول الشاعر (من الطويل) :

تقول : قاما وقعدا أخواك ، وإن احتاج إلىٰ منصوب أو مجرور . . حذفته ؛ كالآية ، وكقولك : ضربت وضربني أخواك ، ومررت ومر بي أخواك .

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني   لغير جميل من خليلي مهمل

(**تقول**) في مثاله : (**قاما وقعدا أخواك**) ، وإعرابه : (قام) : فعل ماض ، والألف ضمير المثنىٰ في محل الرفع فاعل (وقعد) : فعل ماض (أخواك) : فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ .

(**وإن احتاج**) العامل الأول الذي أهملته (**إلىٰ منصوب أو مجرور . . حذفته**) وجوباً إن استغنىٰ عنه العامل الأول المهمل ؛ لأنه فضلة ، مثاله في المنصوب (**كالآية**) المتقدمة أول الباب ؛ يعني : قوله تعالىٰ : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ .

(**و**) نحو(**قولك : ضربت وضربني أخواك**) فلا يجوز إضمار المنصوب فتقول : ضربتهما وضربني أخواك .

(**و**) مثاله في المجرور (**مررت ومر بي أخواك**) فلا يجوز إضمار المجرور أيضاً فتقول : مررت بهما ومر بي أخواك ؛ لأنه في الصورتين فضلة مستغنىً عنه ، فلا حاجة إلىٰ إضماره قبل الذكر ، وإنما جاز ذلك في الفاعل ؛ لكونه عمدةً ، فإن لم يستغن عنه : بأن أوقع حذفه في لبس ؛ كرغبت ورغب في الزيدان عنهما ، أو كان عمدةً في الأصل : بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو : كنت وكان زيد صديقاً إياه ، وظنني وظننت زيداً قائماً إياه . . وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه ؛ لخوف اللبس في الأول ، ولكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني ، لكن صحّح في « الأوضح » : جواز حذفه في الثاني ؛ لأنه حذف لدليل . انتهىٰ من « المجيب » .

*

إعراب المتن

(**باب التنازع**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً (باب) : مضاف (التنازع) : مضاف إليه مجرور بالكسرة ، (**في العمل**) : جار ومجرور متعلق بـ(التنازع) ، (**وحقيقته**) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**أن يتقدم**) : ناصب وفعل منصوب ، (**عاملان**) : فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنىً ، (**أو أكثر**) : معطوف علىٰ (عاملان) ولم ينون ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية ، أن مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره : وحقيقته تقدم عاملين أو أكثر ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً .

(**ويتأخر**) : فعل مضارع معطوف علىٰ (يتقدم) علىٰ كونه منصوباً بـ(أن) المصدرية ، (**معمول**) : فاعل لـ(يتأخر) مرفوع ، (**فأكثر**) معطوف علىٰ (معمول) مرفوع بالضمة ، وجملة (يتأخر) معطوفة علىٰ جملة (يتقدم) علىٰ كونها خبر المبتدأ تقديره : وحقيقته تقدم عاملين أو أكثر ، وتأخر معمول فأكثر .

(**ويكون**) : فعل مضارع ناقص معطوف علىٰ (يتقدم) ، (**كل**) : اسم يكون وهو مضاف ، (**واحد**) : مضاف إليه مجرور ، (**من العوامل**) : جار ومجرور صفة لـ(واحد) أي : تقديره : ويكون كل واحد كائن من العوامل ، (**المتقدمة**) : صفة لـ(العوامل) مجرور بالكسرة ، (**يطلب**) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (كل واحد) ، (**ذلك**) : اسم إشارة في محل النصب مفعول يطلب ، (**المتأخر**) : بدل من اسم الإشارة منصوب بالفتحة ، وجملة (يطلب) في محل النصب خبر يكون تقديره : ويكون كل واحد من العوامل المتقدمة طالباً ذلك المتأخر ، وجملة (يكون) معطوفة علىٰ جملة (يتأخر) علىٰ

كونها خبر المبتدأ تقديره : وحقيقته تقدم عاملين أو أكثر ، وتأخر معمول فأكثر ، وطلب كل واحد من العوامل المتقدمة ذلك المتأخر ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**قوله تعالىٰ**) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾) : مقول محكي لـ(قوله) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (قطراً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وقولك**) : معطوف علىٰ (قوله تعالىٰ) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) أي : ونحو قولك : (**ضربني وأكرمت زيداً**) : مقول محكي لـ(قولك) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ دال (زيداً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ونحو**) : معطوف علىٰ (نحو) الأول علىٰ كونه خبراً لمبتدأ محذوف (نحو) : مضاف ، (**اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد**) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (محمد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت**) : الواو : استئنافية (لا) : نافية للجنس تعمل عمل إن مبنية على السكون (خلاف) : في محل النصب اسمها مبني على الفتح (في جواز إعمال) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ(لا) تقديره : ولا خلاف موجود في جواز إعمال أي العاملين شئت ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها مستأنفة (إعمال) : مضاف (أي) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أي) : مضاف (العاملين) : مضاف إليه مجرور بـ(الياء) لأنه من المثنىٰ (أو العوامل) :

معطوف على (العاملين) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(أي) ، و(أي) من الأسماء التي تكون بحسب ما تضاف إليه ، وجملة (شنت) في محل الجر صفة لـ(أي) والعائد محذوف ، والتقدير في جواز إعمال أي العاملين شئته ؛ أي : شئت إعماله ، والإضافة فيها لا تعرفها ؛ لأنها لفظية .

(وإنما الخلاف في الأولىٰ) : الواو : عاطفة (إنما) : أداة حصر ونفي مبني على السكون (الخلاف) : مبتدأ مرفوع (في الأولىٰ) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف خبراً تقديره : وإنما الخلاف كائن في الأولىٰ منهما ، والجملةُ معطوفة علىٰ جملة قوله : (ولا خلاف) علىٰ كونها مستأنفة .

(فاختار البصريون إعمال الثاني لقربه) : الفاء : حرف عطف وتفريع ، أو فصيحة (اختار) : فعل ماض (البصريون) : فاعل مرفوع بالواو (إعمال) : مفعول به منصوب وهو مضاف (الثاني) : مضاف إليه (لقربه) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(اختار) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإنما الخلاف) .

(واختار الكوفيون) : فعل وفاعل معطوف علىٰ قوله : (فاختار البصريون) **(إعمال الأول)** : مفعول به ومضاف إليه ، **(لسبقه)** : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(اختار) .

(فإن أعملت الأول . . أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت الخلاف الجاري في الأولىٰ من العاملين بالعمل ، وأردت بيان حكم إعمال العامل الثاني . . فأقول لك : (إن) : حرف شرط جازم (أعملت الأول) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ

كونها فعل شرط لها (أعملت الثاني) : فعل وفاعل ومفعول به (في ضمير) : جار ومجرور متعلق بـ(أعملت) ، (ضمير) : مضاف (ذلك) : مضاف إليه (الاسم) : بدل من اسم الإشارة (المتنازع) : صفة لـ(الاسم) ، وجملة (أعملت الثاني) في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة .

(**فتقول**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه معطوف علىٰ جملة (أعملت الثاني) علىٰ كونها جواب إن الشرطية ، (**قام وقعدا أخواك**) : مقول محكي لـ(تقول) والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ كاف (أخواك) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (**وضربني وأكرمته زيد**) : معطوف محكي علىٰ ما قبله من المثال ، وكذا قوله : (**وضربني وأكرمتهما أخواك**) : معطوف محكي على المثال الأول علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) ، وكذلك قوله : (**ومر بي ومررت بهما أخواك**) : معطوف محكي على المثال ، وكذا قوله : (**اللهم ؛ صل وسلم وبارك عليه علىٰ محمد**) : معطوف محكي على المثال الأول .

(**وإن أعملت الثاني**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (أعملت الثاني) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، (**فإن احتاج الأول إلىٰ مرفوع**) : الفاء : تفصيلية مبنية على الفتح (إن) : حرف شرط جازم (احتاج) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها (الأول) : فاعل مرفوع (إلىٰ مرفوع) : جار ومجرور متعلق بـ(احتاج) .

(**أضمرته**) : فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الجزم بـ(إن) الشرطية الأولىٰ علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية الأولىٰ من فعل شرطها وجوابها في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (**فإن أعملت الأول**) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، (**تقول**) : فعل مضارع وفاعله مستتر مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة مستأنفة ، (**قاما وقعد أخواك**) : مقول محكي منصوب بالفتحة المقدرة علىٰ كاف (أخواك) .

(**وإن احتاج إلىٰ منصوب أو مجرور**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (احتاج) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلى (الأول) ، (إلىٰ منصوب) : جار ومجرور متعلق بـ(احتاج) أو مجرور معطوف علىٰ (منصوب) . . (**حذفته**) : فعل وفاعل ومفعول به في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها في محل الجزم معطوفة علىٰ قوله : (فإن احتاج) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الأولىٰ ، (**كالآية**) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك كائن كالآية المتقدمة ، والجملة مستأنفة ، (**وكقولك**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على الجار والمجرور في قوله : (كالآية) ، (**ضربت وضربني أخواك**) : مقول محكي لـ(قولك) ، (**ومررت ومر بي**) : معطوف محكي على المثال المذكور قبله .

(باب التنازع في العمل)

[ش] : ويسمىٰ أيضاً : باب الإعمال (**وحقيقته** : **أن يتقدم عاملان**) **فعلان** متصرفان ، أو شبههما ، أو فعل وشبهه

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التنازع في العمل)

هو لغةً : التخاصم والاختلاف (**ويسمىٰ أيضاً** : **باب الإعمال**) لعاملين أو للعوامل في معمول واحد (**وحقيقته**) أي : ضابطه اصطلاحاً : (**أن يتقدم عاملان فعلان**) لا حرفان أو حرف وغيره (**متصرفان**) لا جامدان نحو : ضربت وأكرمت زيداً ، فكل من (ضربت وأكرمت) يطلب زيداً بالمفعولية (**أو شبههما**) كأسماء الفاعلين ؛ كقوله :

عهـدت مغيثـاً مغنيـاً مـن أجـرتـه

وأسماء المفعولين ؛ كقوله :

وعـزة ممطـول معنّـىً غـريمهـا

(**أو فعل وشبهه**) كالفعل واسم الفعل نحو : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ، أو الفعل والمصدر ؛ كقوله :

لقيت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فلقيت والضرب تنازعا (مسمعا) ، وأنكل ؛ أي : أعجز من بابي (دخل وطرب) ، وكاسم المصدر والمصدر ؛ كما استظهره الصبان كأن يقال : من قبلة الرجل ومسه امرأته الوضوء ، ولم أر من ذكر الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ،

(أو أكثر) منهما ، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه (ويتأخر) عنهما أو عنها (معمول فأكثر ، ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين ، أو (العوامل المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنىٰ : أن يكون معمولاً له على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع

ولا مانع منهما فيما يظهر ؛ كزيد أضبط القوم وأجمعهم للعلم ، وزيد حذر وكريم أبوه . انتهىٰ من « الخضري » بتصرف .

(**أو**) يتقدم عوامل (**أكثر منهما**) نحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد (**اتفقا**) أي : العاملان (**في العمل**) كما مثلنا (**أو اختلفا فيه**) أي : **في العمل** ؛ كضربني وأكرمت زيداً .

(**ويتأخر عنهما**) أي : عن العاملين (**أو عنها**) أي : عن العوامل (**معمول**) واحد (**فأكثر ، ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين ، أو العوامل المتقدمة يطلب ذلك**) المعمول (**المتأخر**) عنهما أو عنها (**بحسب المعنىٰ**) وباعتباره متعلق بـ(**يطلب**) أي : يطلب كل واحد من العاملين ، أو العوامل بحسب ؛ أي : باعتبار إفادته المعنى المستقل .

(**أن يكون**) المتأخر (**معمولاً له**) أي : لكل منهما (**علىٰ**) سبيل (**البدل**) والتعاقب لا علىٰ سبيل الاجتماع عليه (**مع وقوعه**) أي : وقوع ذلك المتأخر (**في ذلك الموضع**) والتركيب ؛ يعني : بعدهما لا أولهما أو وسطهما ، فخرج بقوله : (بحسب المعنى) المستقل ما إذا كان أحدهما مؤكداً للآخر ، فخرج به نحو : أتاك أتاك اللاحقون ، وقد يقال : لا حاجة إلىٰ هـٰذا القيد مع قوله : (أن يتقدم عاملان) ، لأن المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلاً ولم يطلبه ؛ لأنه لم يؤت به للإسناد .

والطلب ؛ إما علىٰ جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية ، أو فيهما معاً ، أو مع التخالف فيهما ، مثال الفعلين في طلب الفاعلية نحو : قام وقعد زيد ، وفي طلب المفعولية (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، فآتوني يطلب (قطراً) مفعولاً ثانياً ، وأفرغ يطلبه مفعولاً به ، وأعمل الثاني فيه ، والأول في ضميره ، وحذف لكونه فضلةً ،

تَنْبِيهٌ

لا بد من رابط بين المتنازعين : بأن يكون الثاني ؛ إما معمولاً للأول نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطٗا ﴾ ، ﴿ وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ ﴾ ، أو معطوفاً عليه نحو : أرجو وأخشىٰ وأدعو الله ، أو جواباً له معنوياً نحو : ﴿ يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِ ﴾ ، أو صناعياً نحو : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، لأنه بمعنىٰ إن يستفتونك . . فقل : وإن تأتوني . . أفرغ . انتهىٰ من « يس على المجيب » .

(**والطلب**) أي : طلب العاملين للمعمول (**إما علىٰ جهة التوافق**) منهما (**في الفاعلية أو**) إما علىٰ جهة التوافق منهما في (**المفعولية** ، **أو**) إما علىٰ جهة التوافق منهما (**فيهما**) أي : في الفاعلية والمفعولية (**معاً**) أي : جميعاً .

(**أو**) يكون طلبهما له (**مع التخالف فيهما**) أي : في الفاعلية والمفعولية (**مثال الفعلين في طلب**) هما له من جهة (**الفاعلية**) لهما (**نحو** : **قام وقعد زيد** ، **وفي طلب**) هما له من جهة (**المفعولية نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، **فآتوني يطلب** « **قطراً** ») ليكون (**مفعولاً ثانياً**) له ؛ لأنه بمعنىٰ أعطىٰ فيتعدىٰ إلىٰ مفعولين (**وأفرغ يطلبه**) ليكون له (**مفعولاً به** ، **وأعمل**) العامل (**الثاني**) : وهو أفرغ (**فيه**) أي : في قطراً (**و**) أعمل العامل (**الأول**) وهو آتوني (**في ضميره**) أي : في ضمير يعود إلىٰ قطراً (**وحذف**) ذلك الضمير (**لكونه فضلةً**) أي : ليس

والأصل : آتونيه ، ولو أعمل الأول . . لقيل : أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية نحو : ضرب وأكرم من (قولك : ضربني وأكرمت زيداً) وفي طلبهما معاً نحو : ضرب وأهان زيد عمراً ، ومثال تنازع الاسمين قوله :

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته

والمختلفين نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ ﴾ ، وقد يتنازع ثلاثة معمولاً واحداً (و) ذلك (نحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد) وقد يكون مع ذلك

مسنداً ولا مسنداً إليه (والأصل) أي : وأصل التركيب قبل حذف الضمير (آتونيه) بإثبات المفعولين .

(ولو أعمل) العامل (الأول) وهو (آتوني) في قطراً علىٰ مذهب الكوفيين (. . لقيل : أفرغه) أي : آتوني قطراً أفرغه علىٰ موضع السد .

(و) المثال (في طلب أحدهما) له لـ(الفاعلية و) طلب (الآخر) له لـ(المفعولية نحو : ضرب وأكرم من قولك : ضربني وأكرمت زيداً ، و) المثال (في طلبهما) له للفاعلية والمفعولية (معاً) أي : جميعاً (نحو : ضرب وأهان زيد عمراً ، ومثال تنازع الاسمين) المتفقين جنساً ونوعاً (قوله :

عهدت مغيثاً مغنياً من أجرته) فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

قوله : (عهدت) بالبناء للمجهول ؛ أي : عرفت (فناءك) بكسر الفاء وبالمد : الساحة وحريم البيت (والموئل) الملجأ .

(و) مثال تنازع العاملين (المختلفين) جنساً (نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ ﴾ ، وقد يتنازع) ويطلب (ثلاثة) عوامل (معمولاً واحداً ، و) مثال (ذلك نحو : اللهم ؛ صل وسلم وبارك علىٰ محمد ، وقد يكون مع ذلك) أي : مع تعدد

المتنازع فيه متعدداً ؛ كما في الحديث : « تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين » ، فتنازع ثلاثة في اثنين : ظرف ونائب مصدر ، وشرط التنازع : أن يكون بين العاملين ارتباط : إما بعاطف ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ ، ﴿ وَأَنَّهُمْ

العوامل (**المتنازع فيه**) اسم يكون مؤخراً (**متعدداً**) خبرها ؛ أي : وقد يكون المتنازع فيه ؛ أي : المعمول متعدداً مع ذلك ؛ أي : مع تعدد العوامل ؛ وذلك (**كما**) ورد (**في الحديث**) الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : (« **تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين** » **فتنازع ثلاثة**) عوامل (**في اثنين**) معمولين ، وهما (**ظرف**) الذي هو : دبر كل صلاة (**ونائب مصدر**) الذي هو : ثلاثاً وثلاثين ، والدبر : ـ بضمتين وسكون الباء تخفيفاً ـ خلاف القبل من كل شيء ، ومنه يقال لآخر الأمر : دبر ، والمراد هنا : عقب كل صلاة ، و(ثلاثاً وثلاثين) : منصوب على المفعولية المطلقة ؛ لنيابته عن المصدر ؛ لأن الأصل : تسبحون تسبيحاً ثلاثاً وثلاثين ، وتكبرون تكبيراً ثلاثاً وثلاثين ، وتحمدون حمداً ثلاثاً وثلاثين ، فحذف المصدر ؛ لنيابة الأعداد عنه ، فأعمل الأخير ، وحذف الضميران من الأولين ؛ لكونهما فضلتين ؛ أي : تسبحون فيه إياها ، وتكبرون فيه إياها ، ولو أعمل غير الأخير . . لذكر الضميران فيما بعد العامل ؛ لأن الفضلة لا تُحذف إلا من الأول على المختار . انتهىٰ « خضري » .

ومثله قولهم : كما صليت وباركت ورحمت علىٰ إبراهيم ، فعلىٰ إبراهيم مطلوب لكل واحد من هـٰذه العوامل الثلاثة . انتهىٰ « سجاعي » .

(**وشرط**) صحة (**التنازع : أن يكون بين العاملين ارتباط**) وعلقة (**إما بعاطف**) كما مثل (**أو عمل أولهما في ثانيهما نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾) ، فكان ويقول تنازعا في : سفيهنا ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَنَّهُمْ

ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ ، أو يكون ثانيهما جواباً للأول ؛ كالآية التي ذكرها المؤلف ، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط ، قاله في « المغني » ، وقد علم مما قررناه : أنه لا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره ، ولا بين جامدين

ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾) ، فظنوا وظننتم تنازعا : أن لن يبعث الله ، والثاني معمول للأول ؛ لأنه صفة لمصدره المحذوف ؛ أي : ظنوا ظناً كظنكم . انتهىٰ « خضري » .

(أو يكون ثانيهما جواب) شرط (للأول ؛ كالآية التي ذكرها المؤلف) يعني : قوله تعالىٰ : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ ، كما تقدم جميع ذلك في « التتمة » فلا يجوز : قام قعد أخوك ؛ لعدم الارتباط بوجه من أوجه الارتباط .

(أو) يكون ثانيهما للأول (نحو ذلك) المذكور (من أوجه الارتباط) بين العاملين ؛ كأن يكون ثانيهما للأول جواب سؤال ؛ أي : جواباً معنوياً نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ ، ويستفتون ويفتيكم تنازعا في : الكلالة ؛ لأن الثاني جواب للأول في المعنىٰ ؛ لأنه بمعنىٰ : إن يستفتوك في الكلالة . . فقل الله يفتيكم في الكلالة . انتهىٰ « يس » بتصرف .

(قاله) أي : قال ما ذكر من شروط التنازع ابن هشام (في « المغني ») أي : ذكره فيه (وقد علم مما قررناه) وذكرناه في أول الباب من قولنا : (فعلان متصرفان أو شبههما . . .) إلخ ، (أنه) أي : أن الشأن والحال (لا تنازع بين حرفين) نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ ، كما مر ؛ أي : لا تنازع بين (إن) وبين (لم) في جزم تفعلوا ؛ لأن (لم) جزمت الفعل ، وهما في محل جزم بـ(إن) .

(ولا) بين (حرف وغيره ، ولا بين) فعلين (جامدين) نحو : ليس عسىٰ زيد

ولا جامد وغيره ، ولا في معمول متقدم أو متوسط ، ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكداً للآخر ؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول . وقد يعلم منه أيضاً امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً ؛ لأنه متصل بالثاني ، وهو مع كونه متصلاً به . . . .

أن يقوم (ولا) بين (جامد وغيره) نحو : لست وأعجبني مثل زيد ؛ لأن الجامد لضعفه لا يفصل من معموله ، والفصل لازم في التنازع عند إعمال الأول ، وقد مر بسط الكلام هنا في « التتمة » .

(ولا في معمول متقدم) عليهما نحو : زيداً ضربت وأكرمت (أو متوسط) نحو : ضربت زيداً وأكرمت ، لتعين أن يكون المعمول في الصورتين للعامل الأول ، ومعمول الثاني محذوف ؛ لدلالة الأول عليه ، ولـٰكن ليس هـٰذا بمتفق عليه ؛ فقد أجاز بعض المغاربة : التنازع في المتقدم مستدلاً بقوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، ولا حجة له في ذلك ؛ لإمكان تقدير معمول الثاني ، وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي فقال : (فقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً نحو : زيداً ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت) انتهىٰ « كواكب » باختصار .

(و) قد علم أيضاً مما قررناه أنه (لا) يكون التنازع (فيما إذا كان أحد العاملين مؤكداً للآخر) نحو أتاك أتاك اللاحقون (لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول) فقط ، والثاني لمجرد التوكيد ؛ كالحرف الزائد فلا فاعل له أصلاً ، ومثله هيهات هيهات العقيق . انتهىٰ « خضري » .

(وقد يعلم منه) أي : مما قررنا (أيضاً) أي : كما علم منه ما ذكرناه (امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً ؛ لأنه) أي : لأن الضمير (متصل بـ) العامل (الثاني ، وهو) أي : الضمير (مع كونه متصلاً به) أي : بالعامل الثاني

لا يجوز أن يكون معمولاً للأول كما لا يخفىٰ ، سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب (**ولا خلاف**) بين البصريين والكوفيين (**في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت**) في الاسم المتنازع فيه ، لـٰكن لا يحفظ من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة ، قاله المرادي ، وقال أبو حيان : (لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرىء) .

(**وإنما الخلاف في الأولىٰ**) منهما ....

(**لا يجوز أن يكون معمولاً للأول كما لا يخفىٰ**) ذلك علىٰ من له إلمام بالعربية ، بخلاف المنفصل مطلقاً ، وكذا المتصل المجرور علىٰ قول نحو : زيد إنما قام وقعد هو ، وما ضربت وأكرمت إلاإياه ، ووثقت وتقويت بك علىٰ خلاف في الأخير .

(**سواء**) في امتناع التنازع في الضمير المتصل (**كان**) ذلك الضمير (**ضمير متكلم**) نحو : ضرب وقبلت زيداً (**أو**) ضمير (**مخاطب**) نحو : ضرب وشتمك زيد (**أو**) ضمير (**غائب**) نحو : ضرب وشتمه زيد .

(**ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت في الاسم المتنازع فيه ، لـٰكن لا يحفظ**) أي : لم يسمع (**من كلامهم**) أي : من كلام العرب (**إعمال**) العامل (**الثاني من الثلاثة**) إذا اجتمعت (**قاله**) أي : قال هـٰذا الاستدراك (**المرادي**) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي بدر الدين المعروف بـ(ابن أم قاسم)، المتوفىٰ سنة (٧٤٩هـ) من مؤلفاته : « شرح الألفية »، و« شرح تسهيل الفوائد »، و« شرح الفصل » انتهىٰ من « كتاب الحدود » .

(**وقال أبو حيان : لم يوجد التنازع فيما**) أي : في العوامل التي (**زاد**) ت (**على الثلاثة**) كالأربعة (**فيما استقرىء**) أي : فيما نقل بالاستقراء والتتبع لكلام العرب (**وإنما الخلاف**) بين الفريقين (**في**) ما هو (**الأولىٰ**) بالعمل (**منهما**) أي : من العاملين .

(فاختار البصريون إعمال الثاني) المجاور (لقربه) من المعمول ، وكثرة استعماله في كلامهم نثراً ونظماً (واختار الكوفيون إعمال الأول ؛ لسبقه) واحترازاً عن الإضمار قبل الذكر ، وإذا تنازع ثلاثة . . فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق

(فاختار البصريون إعمال) العامل (الثاني المجاور) للمعمول اختاروه للعمل (لقربه من المعمول ، وكثرة استعماله) أي : إعمال العامل الثاني (في كلامهم) أي : في كلام العرب (نثراً) ضد النظم ؛ كقول العرب : ضربوني وضربت قومك ، حكاه سيبويه عنهم (ونظماً) كقول الشاعر من (البحر الطويل) :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني   لغيـر جميـل مـن خليلـي مهمـل

بكسر الميم الثانية من الإهمال ، والشاهد فيه : (جفوني ولم أجف الأخلاء) حيث أعمل العامل الثاني وهو لفظ (لم أجف) في لفظ المعمول المتأخر وهو قوله : (الأخلاء) ، ولما كان العامل الأول وهو قوله : (جفا) يحتاج إلىٰ مرفوع . . أضمره فيه ، وهـٰذا الضمير هو واو الجماعة في قوله : (جفوني) .

(واختار الكوفيون إعمال) العامل (الأول) في المتنازع فيه (لسبقه) أي : لسبق العامل الأول على العامل الثاني في الذكر (واحترازاً) أي : ولاحترازهم (عن الإضمار) أي : من الإتيان بالضمير (قبل الذكر) أي : قبل ذكر مرجعه اللازم لمذهب البصريين هـٰذا حكم ما إذا تنازع عاملان فقط (و) أما (إذا تنازع ثلاثة) من العوامل في معمول واحد (. . فالحكم) في إعمالها كائن (كذلك) أي : كحكم إذا ما تنازع عاملان في معمول واحد (بالنسبة إلى الأول والثالث) في أن الأولىٰ عند البصريين إعمال الأخير ، وعند الكوفيين إعمال الأول .

(ويتردد النظر) والقول والرأي (في) العامل (المتوسط هل يلحق) أي :

بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه الأمران ؟

(**فإن**) تنازع اثنان و(**أعملت الأول**) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين . . .

المتوسط (**بالأول**) في أولويته علىٰ مذهب الكوفيين (**لسبقه على الثالث ، أو**) يلحق المتوسط (**بالثاني**) في أولويته علىٰ مذهب البصريين (**لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول ، أو يستوي فيه**) أي : في المتوسط (**الأمران ؟**) أي : إلحاقه بالأول وإلحاقه بالثالث ؛ ففيه ثلاثة أقوال : إلحاقه بالأول ، وإلحاقه بالثالث ، واستواء الأمرين .

وعبارة الشارح في « شرح القطر » : (وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالأول لسبقه على الثالث ، أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران ؟ لم أر في ذلك نقلاً) انتهىٰ .

قال العصام في « شرح الكافية » : (وإذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الأقرب . . فالأقرب رعاية للقرب) انتهىٰ .

وقال الدماميني في « شرح التسهيل » : (وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق ؛ لكونه أفاد به الحكم ؛ مشعراً بشبهة كل من أهل البلدين ، ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين ، وإن كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص) انتهىٰ .

وينظر كيف يقال : إن الثاني أولىٰ من الثالث عند الكوفيين ، ومن الأول عند البصريين مع قوله في « التصريح » : (لم يسمع إعماله عند تنازع ثلاثة) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**فإن تنازع اثنان وأعملت الأول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين**) وجواب

(. . **أعملت الثاني**) المهمل (**في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه**) **مطابقاً له** ، مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ؛ لأن مرجعه وإن تأخر لفظاً متقدم رتبةً ؛ لأنه معمول للأول ، وجوز بعضهم حذف غير المرفوع وهو ضعيف (**فتقول**) :

الشرط قوله : (. . **أعملت الثاني المهمل**) أي : المعطل من العمل في المتنازع فيه (**في ضمير**) يعود إلىٰ (**ذلك الاسم المتنازع فيه مطابق**) ذلك الضمير (**له**) أي : للاسم المتنازع فيه : إفراداً وتذكيراً وغيرهما .

(**مرفوعاً كان**) ذلك الضمير كما في قولك : قام وقعدا أخواك ، (**أو منصوباً**) كما في قولك : ضربني وأكرمته زيد ، (**أو مجروراً**) كما في قولك : مر بي ومررت بهما أخواك ؛ كما ستأتي كل هـٰذه الأمثلة في المتن قريباً ، وإنما قلنا أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع المتأخر مع امتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً (**لأن مرجعه**) أي : مرجع ذلك الضمير (**وإن تأخر**) عن هـٰذا الضمير (**لفظاً متقدم**) ذلك المرجع علىٰ هـٰذا الضمير (**رتبةً ؛ لأنه**) أي : لأن ذلك المرجع (**معمول لـ**) العامل (**الأول**) فيجوز عود الضمير المتقدم عليه إليه ، ولأن المعنىٰ عليه فكان أدل على المعنى المراد وأنفىٰ للالتباس . انتهىٰ « كواكب » .

(**وجوز بعضهم**) كالكسائي (**حذف غير المرفوع**) أي : حذف هـٰذا الضمير إذا كان غير عمدة : بأن كان منصوباً أو مجروراً ؛ لما في ذكره من الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة وهو ممتنع (**وهو**) أي : جواز حذفه قول (**ضعيف**) لما في حذفه من الإلباس ، والمراد بغير المرفوع : المنصوب لفظاً أو محلاً ، والمراد بالمنصوب لفظاً : ما يصل إليه العامل بنفسه ، وبالمنصوب محلاً : ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر ؛ كضربت وضربني زيد ، ومررت ومر بي زيد . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**فتقول**) في مثال إعمال الأول في المتنازع فيه ، وإعمال الثاني في ضميره علىٰ

(**قام وقعدا أخواك**) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلىٰ (أخواك) لتقدمه رتبة (**وضربني وأكرمته زيد ، وضربني وأكرمتهما أخواك**) بإعماله أيضاً في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده (**ومر بي ومررت بهما أخواك ، اللهم ؛ صل وسلم عليه وبارك عليه علىٰ محمد**) بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده .

(**وإن أعملت الثاني**) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح

مذهب الكوفيين : (**قام وقعدا أخواك ؛ بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلىٰ « أخواك »**) المذكر بعده (**لتقدمه**) أي : لتقدم (أخواك) علىٰ هـٰذا الضمير (**رتبة**) لأن (أخواك) معمول للعامل الأول وإن تأخر عن الضمير لفظاً (**و**) تقول : (**ضربني وأكرمته زيد ، وضربني وأكرمتهما أخواك ؛ بإعماله**) أي : بإعمال الثاني (**أيضاً**) أي : كما أعملته (**في**) الضمير في المثال السابق (**الضمير المنصوب المحل**) وهو الهاء من (أكرمته) ، وهما من (أكرمتهما) ، (**العائد**) ذلك الضمير (**لما بعده**) وهو (زيد) في المثال الأول ، و(أخواك) في المثال الثاني .

(**و**) تقول في مثال المجرور المحل : (**مر بي ومررت بهما أخواك**) وتقول في مثاله أيضاً فيما إذا كان العوامل ثلاثة :(**اللهم ؛ صل وسلم عليه وبارك عليه علىٰ محمد ؛ بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده**) وهو لفظ (محمد) صلى الله عليه وسلم .

(**وإن أعملت**) العامل (**الثاني في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح**) على اختيار الكوفيين ؛ لقربه إلى المعمول ، ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وإن اغتفر هنا للضرورة ؛ أي : وإن أعملت الثاني في المتنازع فيه ، وأهملت الأول . . ففي ذلك

(**فإن احتاج الأول**) المهمل (**إلىٰ مرفوع . . أضمرته**) وجوباً ؛ أي : جئت به ضميراً مطابقاً للمتنازع فيه ؛ فإن كان مفرداً . . استتر في الفعل ، وإن كان مثنىً أو مجموعاً . . برز ، ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر ؛ لمجيئه في غير هـٰذا الباب وفي هـٰذا الباب ؛ كقوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني

(**وتقول**) : ضربني

تفصيل ذكره بقوله : (**فإن احتاج**) العامل (**الأول المهمل**) أي : المعطل عن العمل في المتنازع فيه (**إلىٰ مرفوع**) بأن لم يكن له فاعل أو نائبه (. . **أضمرته وجوباً ؛ أي : جئت به**) أي : بذلك المرفوع (**ضميراً مطابقاً للمتنازع فيه ؛ فإن كان**) ذلك الضمير (**مفرداً . . استتر في الفعل ، وإن كان**) ذلك الضمير (**مثنىً أو مجموعاً . . برز**) أي : أظهر وجيء به ضميراً بارزاً (**ولا تحذفه**) أي : لا تحذف الضمير ؛ لأنه عمدة (**لامتناع حذف العمدة وإن لزم منه**) أي : من عدم حذفه (**الإضمار قبل الذكر**) أي : قبل ذكر المرجع (**لمجيئه**) أي : لمجيء الإضمار قبل ذكر المرجع (**في غير هـٰذا الباب**) كباب نعم وبئس ؛ كنعم رجلاً وبئست امرأة ، وباب رب نحو : ربه رجلاً (**وفي هـٰذا الباب**) أيضاً (**كقوله** :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني) لغيـر جميـل مـن خليلـي مهمـل

[اللغة] : (**جفوني**) من الجفاء ؛ وهو خلاف البر (**والأخلاء**) جمع خليل ؛ كصديق وأصدقاء وزناً ومعنىً ، و(**الجميل**) الشيء الحسن من الجمال ؛ وهو الحسن (**مهمل**) اسم فاعل من الإهمال ؛ وهو الترك ، والشاهد في (**جفوني ولم أجف الأخلاء**) حيث أعمل العامل الثاني ، وأهمل الأول وأضمر له .

(**وتقول : ضربني**) أي : هو أي زيد ؛ بإضمار الفاعل لـ(ضرب) لإهمال

وأكرمني زيد ، و(قاما وقعدا أخواك) وأوجب الكسائي حذفه ؛ هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً ، ومنع الفراء إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل ؛ لما يلزم علىٰ إعماله من حذف الفاعل ، أو الإضمار قبل الذكر ، وأوجب إعمال الأول ؛ فإن اقتضى الثاني

الأول (وأكرمني زيد) بإعماله في الاسم المتنازع فيه (وقاما) بإهماله مع الإضمار له (وقعدا أخواك) بإعماله في الاسم المتنازع فيه .

(وأوجب الكسائي حذفه) أي : حذف الضمير الذي قدر للعامل الأول (هرباً) أي : فراراً (من الإضمار قبل الذكر) أي : ذكر المرجع (لفظاً) وفي أكثر النسخ زيادة لفظ (ورتبةً) وهو تحريف من النساخ ؛ لأن المرجع ذكر أولاً من جهة الرتبة ؛ لأنه معمول للعامل الأول ، وعبارة الشارح في « شرح القطر » : (هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً) ولم يقل لفظةَ رتبةً ؛ لأنه لا معنىٰ له وهو الصواب ، قوله : (وأوجب الكسائي حذفه هرباً من الإضمار . . .) إلخ ، قيل : ما فر إليه أشنع مما فر منه ؛ فإن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر ؛ ذلك أن العرب تضمر قبل الذكر ولا تحذف . انتهىٰ « يس » .

(ومنع الفراء إعمال) العامل (الثاني) في المتنازع فيه (مع اقتضاء الأول) وطلبه (الفاعل ، لما يلزم علىٰ إعماله) أي : علىٰ إعمال الثاني في المتنازع فيه (من حذف الفاعل) من الأول إن لم تضمر له (أو) من (الإضمار) أي : إضمار الفاعل للأول (قبل الذكر) أي : قبل ذكر مرجعه إن أضمرت له ، وهما ؛ أي : حذف الفاعل والإضمار قبل الذكر ممنوعان .

(وأوجب) الفراء معطوف علىٰ قوله : (ومنع الفراء) أي : وأوجب الفراء (إعمال) العامل (الأول) في المتنازع فيه (فإن اقتضى) العامل (الثاني) وطلب

الفاعل أيضاً . . أضمرته ، أو المفعول . . حذفته أو أضمرته ، ولا يلزم حينئذ محذور ، ويروىٰ عنه أيضاً تشريك الرافعين ، أو إضماره بعد الظاهر ؛ كما في صورة تأخير الناصب نحو : ضربني وأكرمني زيد هو ، وضربني وأكرمت زيداً هو .

(**الفاعل أيضاً**) أي : كما اقتضى الأول الفاعل (. . **أضمرته**) أي : أضمرت الفاعل للثاني ؛ أي : أتيت بفاعله ضميراً مستتراً فيه فتقول : قام وقعد أخوك ؛ ففاعل قام : هو لفظ (أخوك) وفاعل قعد : ضمير مستتر فيه يعود علىٰ (أخوك) .

(**أو**) اقتضى العامل الثاني (**المفعول . . حذفته**) أي : حذفت مفعوله ؛ لأنه فضلة نحو : ضربني وأكرمت أخوك ، فـ(أخوك) : فاعل ضربني ، ومفعول أكرمت محذوف تقديره : وأكرمت أخاك ، (**أو أضمرته**) أو أتيت بمفعول العامل الثاني ضميراً بارزاً بعد المتنازع فيه فتقول : ضربني وأكرمت أخوك إياه ، فـ(أخوك) : فاعل ضرب ، و(إياه) : مفعول أكرمت (**ولا يلزم حينئذ**) أي : حين إذ حذفت مفعوله ، أو أتيت به ضميراً بارزاً بعد المتنازع فيه (**محذور**) أي : أمر ممنوع من الإضمار قبل الذكر ، أو حذف الفاعل (**ويروىٰ عنه**) أي : عن الفراء (**أيضاً تشريك الرافعين**) أي : العاملين اللذين يطلبان المرفوع في فاعل واحد فتقول : ضربني وأكرمني زيد ، ففاعل العاملين لفظ (زيد) شركةً بينهما (**أو إضماره**) أي : أو الإتيان بفاعل العامل الثاني ضميراً بارزاً (**بعد**) الاسم (**الظاهر**) الذي عمل فيه الأول فتقول : ضربني وأكرمني زيد هو ، فـ(زيد) : فاعل ضربني ؛ وهو فاعل أكرمني (**كما**) تضمر فاعل العامل الثاني بعد الاسم الظاهر الذي عمل فيه العامل الأول (**في صورة تأخير**) العامل (**الناصب**) عن العامل الرافع .

وقوله : (**نحو : ضربني وأكرمني زيد هو**) راجع إلىٰ قوله : (أو إضماره بعد الظاهر) ، وقوله : (**وضربني وأكرمت زيداً هو**) راجع إلىٰ صورة تأخير الناصب ،

(**وإن احتاج**) الأول (**إلىٰ منصوب أو مجرور . . حذفته**) وجوباً إن استغنىٰ عنه (**كالآية**) المتقدمة أول الباب ؛ كما أشرنا إليه ثم ، (**وكقولك : ضربت وضربني أخواك ، ومررت ومر بي أخواك**) ولا يجوز إضماره ؛ لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل ؛ لكونه عمدةً ، فإن لم يستغن عنه : بأن أوقع حذفه في لبس ؛ كرغبت ورغب فيَّ الزيدان عنهما ،

فـ(زيداً) : مفعول أكرمت ؛ وهو فاعل ضربني ، وإنما أضمره مؤخراً ؛ فراراً من الإضمار قبل الذكر .

(**وإن احتاج**) العامل (**الأول إلىٰ منصوب أو مجرور . . حذفته**) أي : حذفت ذلك المنصوب أو المجرور (**وجوباً إن استغنى**) العامل الأول (**عنه**) أي : عن ذلك المنصوب أو المجرور (**كالاية المتقدمة أول الباب**) يعني : قوله تعالىٰ : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ ، (**كما أشرنا إليه**) أي : إلىٰ وجوب حذف منصوبه (**ثم**) أي : في أول الباب بقولنا هناك : (وأعمل الثاني في قِطر ، والأول في ضميره ، وحذف ذلك الضمير ؛ لأنه فضلة ، والأصل : آتونيه أفرغ عليه قطراً) .

(**وكقولك : ضربت وضربني أخواك**) ولو أضمرت للأول . . لقلت : ضربتهما (و) كقولك : (**مررت ومر بي أخواك**) ولو أضمرت للأول . . لقلت : مررت بأخويك .

(**ولا يجوز إضماره**) أي : إضمار المنصوب أو المجرور للأول (**لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل ؛ لكونه عمدة**) فالمنصوب أو المجرور ليس بعمدة ؛ بل هو فضلة فلا ضرورة قبل الذكر (**فإن لم يستغن**) العامل الأول (**عنه**) أي : عن ذلك المنصوب أو المجرور (**بأن أوقع حذفه**) أي : حذف ذلك المنصوب أو المجرور (**في لبس**) أي : في التباس المعنى المراد بغير المراد ، فمثال إيقاع حذفه في لبس (**كـ**) قولك : (**رغبت ورغب في الزيدان عنهما**) .

أو كان عمدة في الأصل : بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو : كنت وكان زيد صديقاً إياه ، وظنني وظننت زيداً قائماً إياه. . وجب إضماره مؤخراً عن المتنازع فيه ؛ لخوف اللبس في الأول ، ولكون المنصوب عمدةً في الأصل في الثاني ، . . .

واللبس : إيهام الكلام عند الحذف بغير المعنى المراد منه ، وجه اللبس : أن المراد من رغبت عند الحذف : إنما هو رغبت في الزيدين بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد منه : رغبت عن الزيدين ؛ أما لو أريد من رغبت الأول رغبت في الزيدين. . فينبغي جواز الحذف إذ لا لبس ؛ لأن الذي يتبادر حينئذ هو المراد ، فقول « التصريح » تعليلاً للبس ؛ لأنه مع الحذف لا يدري هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب ، فإنه إجمال لا لبس ، والمحذور إنما هو اللبس لا الإجمال . انتهىٰ « يس على المجيب » .

(**أو**) بأن (**كان**) المنصوب (**عمدةً في الأصل**) أي : قبل دخول الناسخ عليه (**بأن كان العامل**) فيه (**من باب كان أو**) من باب (**ظن**) مثال كونه من (باب كان) : (**نحو : كنت وكان زيد صديقاً إياه**) ، فـ(إياه) : خبر كان الأول ، فلا يجوز حذفه ؛ لكونه عمدةً في الأصل .

(**و**) مثال كونه من (باب ظن) نحو : (**ظنني وظننت زيداً قائماً إياه**) ، فـ(إياه) : مفعول لـ(ظن) الأول ، فلا يجوز حذفه ؛ لكونه في الأصل عمدةً (. . **وجب إضماره**) أي : إضمار ذلك المنصوب ؛ أي : الإتيان به ضميراً (**مؤخراً عن**) الاسم (**المتنازع فيه**) وذلك المنصوب لفظة (**عنهما**) في صورة اللبس ، ولفظة (إياه) في كان أو ظن ؛ أي : وجب إضماره ؛ دفعاً (**لخوف اللبس في**) الحال (**الأول**) وهو ما إذا أوقع حذفه في لبس (**و**) وجب إضماره (**لكون المنصوب عمدةً في الأصل**) أي : قبل دخول الناسخ عليه (**في**) الحال (**الثاني**)

لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، وتأخير جزء من المعطوف عليه .

وهو ما إذا كان العامل فيه من باب كان أو ظن ؛ وقوله : (لكن) استدراك على وجوب الإضمار ؛ أي : لكن (يلزم منه) أي : من الإضمار مؤخراً (**الفصل بين العامل**) الأول (**و**) بين (**معموله**) وهو الضمير المقدر (**بـ**) كلام (**أجنبي**) عنه وهو جملة العامل الثاني (**وتأخير جزء**) وهو الضمير المقدر (**من المعطوف عليه**) عنه إلىٰ ما بعد الأجنبي ، **والله تعالىٰ أعلم** ؛ فليتأمل .

باب التعجب

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التعجب)

أي : هٰذا باب معقود في بيان صفتي التعجب المشهورتين في كلامهم وهما : ما أفعل زيداً وأفعل به ، وله صيغ كثيرة تدل عليه ، ولٰكن لم توضع له ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ ، فهٰذه الصيغة في أصل وضعها للاستفهام ، واستعملت في التعجب مجازاً ، وكقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : « سبحان الله ؛ إن المؤمن لا ينجس » فهٰذا اللفظ في الأصل موضوع لتنزيه الله تعالىٰ ، ثم استعمل في التعجب. . . إلىٰ غير ذلك .

والتعجب لغة : مطلق انفعال النفس وتحركها وتجولها في الشيء ، سواء كان مما خفي سببه أم لا ، **واصطلاحاً** : انفعال يحدث في النفس عند شعورها بما خفي عليها سببه ، ولهٰذا يقال : إذا ظهر السبب. . بطل العجب ، هٰذا معناه في حق المخلوق ، وأما في حق الخالق. . فهو صفة ثابتة له تعالىٰ نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، وذلك كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل » أي وهم أسارى المشركين ، يؤول أمرهم إلى الإسلام فيدخلون الجنة ، وخرج بقولنا : (خفي سببها) الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يتعجب من شيء منها لقولهم : إذا ظهر السبب. . بطل العجب ، فلا يتعجب من الكتابة مثلاً من حيث كاتبها ؛ لأن سببها ظاهر ؛ وهو الكاتب ، نعم ؛ يتعجب منها من حيث زيادة حسنها . انتهىٰ « حمدون » .

وله صيغتان : إحداهما : ما أفعل زيداً نحو : ما أحسن زيداً وما أفضله وما أعلمه ؛ فـ(ما) : مبتدأ . . . .

والتعجب : هو سبب وضع هٰذا الفن ؛ أعني : النحو ؛ وذلك : أن ابنة أبي الأسود قالت : ما أشدُّ الحرِّ فرفعت أشد وجرت الحر ، فظن أبوها أنها مستفهمة فقال لها : (زمننا حر) ، فقالت : يا أبت إنما أردت التعجب ، وكان من حقها أن تنطق بأشد مفتوحاً ، والحر منصوباً ، علىٰ أنه مفعول به ، فذهب إلىٰ علي رضي الله عنه وقال له : (اختلطت ألسنة العرب بغيرها . . .) إلىٰ آخر ما مر . انتهىٰ منه .

(وله) أي : وللتعجب المصطلح عليه عند النحاة المبوب له في النحو (صيغتان) : أي : جملتان وضعتا لإنشاء التعجب ؛ لاطرادهما في كل معنىً يصح التعجب منه ، وما ذكره ابن هشام في « الشذور » : من جعلها ثلاث صيغ ـ عد منها فَعُل : بفتح الفاء وضم العين ؛ كشرف وحسن ـ . . خلاف ما اصطلحوا عليه في التعجب ، وهو إنشاءُ التعجب لا الإخبار عن الشيء ؛ لأن المراد من شرف وحسن الإخبار عن شرفه وحسنه ، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضي ، وإن كانت الثانية علىٰ صورة صيغة الأمر كما ستأتي .

(إحداهما) أي : إحدى الصيغتين الموضوعتين للتعجب (ما أفعل زيداً) أي : ما جاء علىٰ هٰذا الوزن (نحو : ما أحسن زيداً وما أفضله وما أعلمه) وما أشرفه وما أجوده ، وهٰذه الصيغة غير محصورة في تركيب ، وإذا أردت إعراب هٰذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل ، لا باعتبار المعنى المراد منها الآن وهو إنشاء التعجب . (فـ) أقول لك : (« ما » : مبتدأ) لتجردها عن العوامل اللفظية للإسناد إليها ، ويجب تقديمها إجماعاً ؛ لجريانها مجرى المثل ، فلا تغير تامة غير موصوفة بالجملة التي بعدها ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه ، فيناسبه

بمعنىٰ شيء عظيم ، و(أفعل) : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً يعود إلىٰ (ما) ، والاسم المنصوب المتعجب منه : مفعول به ، والجملة خبر (ما) .

التنكير ، والمسوغ للابتداء بالنكرة قصد الإبهام ؛ كما في « التسهيل » انتهىٰ « خضري » .

ولـٰكنها موصوفة بشيء محذوف ، ولهـٰذا قال : (بمعنىٰ شيء عظيم) وإنما قدر الوصف ؛ لأن استعمالها غير موصوفة نادر ، وقيل : المسوغ للابتداء بها تضمنها معنى التعجب مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً (و« أفعل ») في قولك : ما أفعل زيداً : (فعل ماض) مبني على الفتح ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به في نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله ، فإن النون فيه لازمة لا يستغنىٰ عنها بغيرها ، ففتحه فتح بناء ؛ كالفتحة في نحو : ضرب زيد ، وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب ، وهو خبر عن (ما) تقول العرب : ما أُحَيْسِنَه وما أُمَيْلحه ، والتصغير من خصائص الأسماء . وأجيب عنه : بأنه شاذ لا يصح الاحتجاجُ به .

(وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً) لجريانه مجرى المثل ، ولأنه لا يمكن حلول الظاهر محله . انتهىٰ « كواكب » .

تقديره : هو (يعود إلىٰ « ما ») ولذا أجمعوا على اسميتها ، ويجب إضماره مفرداً مذكراً غائباً ، لا يتبع بتابع بدلٍ أو نعت أو عطف . انتهىٰ « خضري » .

لجريانه مجرى المثل (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجبُ منه) وهو زيداً في المثال السابق (مفعول به) لأفعل ؛ لتعديه إليه بهمزة النقل ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (والجملة) الفعلية من الفعل والفاعل ؛ وهي (أفعل زيداً) في محل رفع علىٰ أنها (خبر « ما ») التعجبية ، والتقدير : شيء عظيم حسن زيداً ؛

والصيغة الثانية : أفعل بزيد نحو : أحسن بزيد وأكرم به ، فـ(أفعل) : فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب ، وليس فيه ضمير ، و(بزيد) : فاعله ، وأصل قولك : أحسن بزيد أحسن زيد ؛ أي : صار ذا حسن نحو : أورق الشجر ، ثم غيرت صيغته إلىٰ صيغة الأمر

وهـٰذا هو مذهب الجمهور ، وقيل : (ما) استفهامية ، والجملة بعدها خبر عنها ، قال الرضي : (وهو قوي من حيث المعنىٰ ؛ كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه) ، قالوا : (وهو ضعيف من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب ، والنقل من إنشاء إلىٰ إنشاء مما لا يثبت) .

(**والصيغة الثانية**) من الصيغتين هي : (**أَفْعِلْ بزيد**) بفتح الهمزة وكسر العين ، علىٰ صيغة الأمر من الرباعي المبدوء بالهمزة ؛ أي : ما كان علىٰ هـٰذا الوزن (**نحو : أحسن بزيد وأكرم به**) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب ؛ وهي كالأولىٰ غير محصورة ، وإذا أردت إعرابها . . (**فـ**) قل فيه : (« **أفعل** » **فعل**) باتفاق ، خلافاً لمن شذ ؛ كابن الأنباري فقال : (إنه اسم) ، ثم قال جمهور البصريين : (**لفظه لفظ الأمر**) وليس بفعل أمر ؛ إذ لا معنىٰ للأمر هنا (**ومعناه التعجب**) كأنك قلت : ما أحسن زيداً (**وليس فيه ضمير**) لأنه لو كان فعل أمر . .لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده .

(**و**) هو (« **بزيد** » **فاعله**) والباء زائدة لازمة ؛ رفعاً لقبح إسناد (ما) علىٰ صورة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فلا يجوز حذفها .

(**وأصل قولك : أحسن بزيد أحسن زيد**) بصيغة الماضي ؛ فالهمزة للصيرورة لا للنقل (**أي : صار ذا حسن نحو : أورق الشجر**) أي : صار ذا ورق ، وأَغَدَّ البعير ؛ أي : صار ذا غُدَّةٍ ، وأبقلت الأرض ؛ أي : صارت ذات بقل ، وأثمرت الشجرة ؛ أي : صارت ذات ثمر (**ثم غيرت صيغته**) من الماضي (**إلىٰ صيغة الأمر**)

فقبح إسنادها إلى الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل .

مع بقاء معنى التعجب ؛ إذ لا معنىٰ للأمر هنا (**فقبح إسنادها**) أي : إسناد صيغة الأمر (**إلى**) الاسم (**الظاهر** ، **فزيدت الباء في الفاعل**) لإصلاح اللفظ ؛ لأنَّ أَفْعَلَ لما غُيِّرتْ صيغته . . قَبُح إسناده للظاهر ؛ لكونه علىٰ صورة الأمر ، فزيدت الباء صوناً للفظ من الاستقباح . انتهىٰ « مجيب » .

وعلىٰ هـٰذا : فالظاهر أنه مبني علىٰ فتحة مقدرة ، منع من ظهورها مجيئه علىٰ صورة الأمر ، ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه : أنه ينبغي أن يكون مبنياً على السكون إن كان صحيح الآخر ، وعلىٰ حذف الآخر إن كان معتلاً ؛ نظراً لصورته الآن . انتهىٰ « يس » .

فلا يجوز حذف هـٰذه الباء إلا إذا كان الفاعل أن وصلتها ؛ كقول الإمام علي رضي الله تعالىٰ عنه :

وقـال أميـر المسلميـن تقـدمـوا وأحبـب إلينـا أن تكـون المقـدمـا

أي : بأن تكون المقدما ؛ لاطراد الحذف معها فصار في حكم الفضلة ، فلم يؤنث الفعل لتأنيثه ، وجاز حذفه للقرينة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ، والتقدير والله أعلم : وأبصر بهم ، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه . انتهىٰ « خضري » .

وتقول في إعراب (أحسن بزيد) : (أحسن) : فعل ماض لإنشاء التعجب لفظه لفظ الأمر ، مبني بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها مجيئه علىٰ صورة الأمر ، أو تقول : فعل ماض مبني على السكون إن كان صحيح الآخر ، أو علىٰ حذف حرف العلة إن كان معتله (بزيد) : الباء : زائدة لازمة ؛ زيدت لرفع قبح إسناد ما علىٰ صورة الأمر إلى الظاهر مبنية على الكسر (زيد) : فاعل متعجب منه مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ،

والجملة الفعلية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب .

فائدة

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب سبعة شروط : **أحدها** : أن يكون ثلاثياً ، فلا يبنيان مما زاد عليه نحو : دحرج وانطلق واستخرج ، وشذ ما أتقاه ، وما أملأ القربة من اتقىٰ وامتلأ .

الثاني : أن يكون متصرفاً ، فلا بنيان من فعل غير متصرف ؛ كنعم وبئس وعسىٰ وليس .

والثالث : أن يكون معناه قابلاً للمفاضلة ، فلا يبنيان من مات وفني ونحوهما ؛ إذ لا مزية فيها لشيء علىٰ شيء .

الرابع : أن يكون تاماً ، واحترز بذلك عن الأفعال الناقصة نحو : كان وأخواتها فلا تقول : ما أكون زيداً قائماً ، وأجازه الكوفيون .

الخامس : ألا يكون منفياً ، واحترز بذلك من المنفي لزوماً نحو : ما عاج فلان بالدواء ؛ أي : ما انتفع به ، أو جوازاً نحو : ما ضربت زيداً .

السادس : ألا يكون الوصف منه علىٰ أفعل ، واحترز بذلك : من الأفعال الدالة على الألوان ؛ كسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، أو العيوب ؛ كحول فهو أحول ، وعور فهو أعور ، فلا تقول : ما أسوده ، ولا ما أحمره ، ولا ما أحوله ، ولا ما أعوره ، ولا أحول به ، ولا أعور به .

السابع : ألا يكون مبنياً للمفعول نحو : ضرب زيد فلا تقول : ما أضرب زيداً ، تريد التعجب من ضرب أوقع عليه ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه . انتهىٰ من « ابن عقيل » .

إعراب المتن

(**باب التعجب**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب ، وهو مضاف (التعجب) : مضاف إليه مجرور ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (**وله صيغتان**) : (له) : جار ومجرور خبر مقدم (صيغتان) : مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف ؛ لأنه من المثنىٰ ، وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**إحداهما : ما أفعل زيداً**) : (إحداهما) : مبتدأ ومضاف إليه (ما أفعل زيداً) : خبر محكي والخبر مرفوع بالمبتدأ ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية علىٰ دال (زيداً) ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (صيغتان) علىٰ كونها بدلاً منه بدل تفصيل من مجمل ، (**نحو : ما أحسن زيداً وما أفضله وما أعلمه**) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف (ما أحسن زيداً) : مضاف إليه محكي ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وما أفضله وما أعلمه) : معطوفان محكيان على المثال الأول علىٰ كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) وعلامة جرهما كسرة مقدرة علىٰ هاء (أفضله) وهاء (أعلمه) .

(**فما مبتدأ بمعنىٰ شيء عظيم**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت مثال الصيغة الأولىٰ ، وأردت بيان إعرابه . . فأقول لك : (ما) : مبتدأ محكي ؛ لأن مرادنا لفظها لا معناها ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (مبتدأ) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة

ظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (بمعنىٰ شيء عظيم) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وصفة متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صفة لمبتدأ تقديره : فما مبتدأ كائن بمعنىٰ شيء عظيم .

(**وأفعل فعل ماض**) : الواو : عاطفة (أفعل) : مبتدأ محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (فعل) : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ماض) : صفة لـ(فعل) مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فما مبتدأ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إلىٰ ما**) : الواو : عاطفة (فاعله) : مبتدأ ومضاف إليه (ضمير) : خبر مرفوع (مستتر) : صفة لـ(ضمير) ، (وجوباً) : صفة لمصدرٍ محذوفٍ جوازاً تقديره : استتاراً واجباً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فما مبتدأ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (يعود) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ضمير) ، (إلىٰ ما) : جار ومجرور محكي ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ، الجار والمجرور متعلق بـ(يعود) ، وجملة (يعود) في محل الرفع صفة ثانية لـ(ضمير) تقديره : وفاعله ضمير مستتر وجوباً عائد إلىٰ ما .

(**والاسم المنصوب المتعجب منه مفعول به ، والجملة خبر ما**) : الواو : عاطفة (الاسم) : مبتدأ (المنصوب) : صفة أولىٰ لـ(الاسم) ، (المتعجب) :

صفة ثانية له (منه) : جار ومجرور متعلق بـ(المتعجب) (مفعول به) : خبر المبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ هاء (به) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فما مبتدأ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة ، والجملة مبتدأ (خبر ما) : خبر المبتدأ ومضاف إليه محكي ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (فما مبتدأ) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(**والصيغة**) : مبتدأ ، (**الثانية**) : صفة للمبتدأ مرفوع ، (**أفعل بزيد**) : خبر المبتدأ محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله : (إحداهما : ما أفعل زيداً) علىٰ كونها بدل بعض من كل ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (أحسن بزيد) : مضاف إليه محكي ، (وأكرم به) : معطوف محكي علىٰ ماقبله .

(**فأفعل : فعل لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب**) : الفاء : فاء الفصيحة مبنية على الفتح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت مثال الصيغة الثانية ، وأردت إعرابه لك.. فأقول : (أفعل) : مبتدأ محكي مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (فعل) : خبر مرفوع بضمة ظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة ، وجملة (إذا) المقدرة مستأنفة (لفظه) : مبتدأ ومضاف إليه (لفظ الأمر) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لـ(فعل) تقديره : فأفعل فعل موصوف بكون لفظه لفظ الأمر (ومعناه) : مبتدأ ومضاف إليه (التعجب) : خبر له ، والجملة الاسمية معطوفة علىٰ جملة قوله :

(لفظه لفظ الأمر) علىٰ كونها صفة لـ(فعل) أي : وموصوف بكون معناه التعجب ، (وليس فيه ضمير) : الواو : عاطفة (ليس) : فعل ماض ناقص (فيه) : جار ومجرور خبر مقدم لـ(ليس) (ضمير) : اسمها مؤخر ، وجملة (ليس) معطوفة أيضاً علىٰ جملة (لفظه لفظ الأمر) علىٰ كونها صفة لـ(فعل) والتقدير : فأفعل فعل موصوف بكون لفظه لفظ الأمر ، وموصوف بكون معناه التعجب ، وموصوف بأنه ليس فيه ضمير .

(وبزيد فاعله) : الواو : عاطفة (بزيد) : مبتدأ محكي (فاعله) : خبر ومضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة علىٰ جملة قوله : (فأفعل : فعل لفظه لفظ الأمر) علىٰ كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة .

(وأصل قولك : أحسن بزيد : أحسن زيد ؛ أي : صار ذا حسن) : الواو : استئنافية (أصل قولك) : مبتدأ ومضاف إليه فمضاف إليه (أحسن بزيد) : مقول محكي لـ(قولك) : منصوب وعلامة نصبه فتحة علىٰ دال (بزيد) ، (أحسن زيد) : خبر محكي لـ(أصل) مرفوع بضمة مقدرة علىٰ دال (زيد) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً أو نحوياً (أي) : حرف تفسير (صار ذا حسن) : مفسر لـ(أحسن زيد) والمفسر بتبع المفسَّر تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ نون (حسن) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة معترضة ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو) : مضاف ، (أورق الشجر) : مضاف إليه محكي .

(ثم غيرت صيغته إلىٰ صيغة الأمر) : (ثم) : حرف عطف وترتيب مبني على الفتح (غير) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب

الفاعل (صيغته) : نائب فاعل ومضاف إليه (إلىٰ صيغة الأمر) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(غيرت) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (وأصل أحسن بزيد أحسن زيد) علىٰ كونها مستأنفة عطف فعلية على اسمية ، **(فقبح إسنادها إلى الظاهر فزيدت الباء في الفاعل)** : الفاء : عاطفة (قبح) : فعل ماض مبني على الفتح (إسنادها) : فاعل ومضاف إليه (إلى الظاهر) : جار ومجرور متعلق بإسنادها ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (ثم غيرت صيغته) ، (فزيدت) : الفاء : عاطفة (زيد) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث نائب الفاعل (الباء) : نائب فاعل لـ(زيد) مرفوع (في الفاعل) : جار ومجرور متعلق بـ(زيدت) ، وجملة (زيدت) من الفعل المغير ونائب فاعله معطوفة علىٰ جملة قوله : (فقبح إسنادها) .

والله سبحانه وتعالىٰ أعلم

(باب التعجب)

[ش] وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره .

(وله) صيغ

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب التعجب)

(وهو) أي : التعجب المصطلح عليه الذي وضعوا له صيغتين (استعظام زيادة في وصف الفاعل) أي : عد زيادة حاصلة في وصف الفاعل عظيماً (خفي سببها) أي : سبب تلك الزيادة على المتعجب .

(وخرج بها) أي : بتلك الزيادة (المتعجب منه عن نظائره) وأشباهه حتىٰ فاقهم وانعدمت نظائره (أو) حتىٰ (قل نظيره) إن بقي له نظائر قوله : (استعظام زيادة) أي : استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان ؛ كالكرم الذي في زيد من قولك : ما أكرم زيداً ، فإن الكرم يقبل الزيادة بكثرة العطاء ، والنقصان بقلة العطاء ، فيخرج بـ(زيادة) ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة ؛ كالطول والقصر ، وشذ قولهم : ما أطوله وما أقصره ، وخرج بـ(في وصف الفاعل) استعظام زيادة في وصف المفعول فلا يقال : ما أضرب زيداً ، تعجباً من الضرب الواقع علىٰ زيد ، وخرج بـ(خفي سببها) الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يتعجب من شيء منها لقولهم : إذا ظهر السبب.. بطل العجب ، فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها ؛ لأن سببها ظاهر وهو الكاتب ، نعم ، تستعظم من حيث زيادة حسنها . انتهى « ابن الحاج » .

(وله) أي : وللتعجب الذي هو استعظام وصف الفاعل (صيغ) أي : ألفاظ

كثيرة تدل عليه نحو : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ ، « سبحان الله ؛ إن المؤمن لا ينجس » ، ولله دره فارساً ،

(كثيرة) غير محصورة ولا مضبوطة بعدد (تدل عليه) أي : علىٰ ذلك الاستعظام منها (نحو) قوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ ﴾ أيها المشركون وتجحدون ﴿ بِـ ﴾ وحدانية ﴿ ٱللَّهِ ﴾ سبحانه جل وعلا ﴿ وَ ﴾ قد ﴿ كُنتُمْ ﴾ أولاً ﴿ أَمْوَٰتًا ﴾ أي : أمواتاً معدومين ﴿ فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ الله سبحانه ؛ أي : أوجدكم من نطف آبائكم ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : (« سبحان الله ؛ إن المؤمن لاينجس ») قوله : (سبحان الله) قيل : إنه مصدر محذوف الزوائد والأصل : تسبيحاً ، وقيل : إنه اسم مصدر ، وعلىٰ كل : فهو منصوب على المفعولية المطلقة ، وعامله (أسبح) محذوفاً وجوباً ؛ لأن المصدر بدل منه ، ويقال : (سبحان الله) عند رؤية أمر غريب عجيب ؛ لأنه الموجد للأمور كلها . انتهىٰ « حمدون » .

(و) منها قولهم : (لله دره فارساً) أصل هـٰذا التركيب الإخبار : بأن لبن المحدَّث عنه لله ، ثم استعملت في التعجب . انتهىٰ « يس » .

وقولهم يا لك رجلاً أصله : يا لك من رجل ، فـ(يا) : حرف تنبيه وليست للنداء ، واللام للاستغاثة ، والكاف مستغاث به ، و(من رجل) : جار ومجرور مستغاث من أجله متعلق بمحذوف كما أن اللام كذلك ، والأصل : ألا أستغيث بك ما أعظمك رجلاً ؛ فلما حذف الفعل . . أبدلت الباء لاماً ، ثم حذف (ما) وفعل التعجب ، فصار : لك من رجل ، ثم أتىٰ بياء التنبيه ، توكيداً للكلام فصار التركيب بتمامه يفيد التعجب ، وقيل : إن (يا) للنداء والمنادىٰ محذوف ، واللام في (لك) للاستغاثة . انتهىٰ « فاسي » .

وويل أمه رجلاً ، وقاتله الله من شاعر ، وغير ذلك إن كانت هناك قرينة تدل على التعجب ، وهـٰذا التعريف الذي ذكره الشارح هو معنى التعجب لغةً ،

والمبوب له في النحو (صيغتان) وضعتا لإنشاء التعجب ؛ لاطرادهما في كل معنىً يصح التعجب منه ، وهما لازمان لصيغة الماضي (إحداهما : ما أفعل زيداً) وهٰذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو : ما أحسن زيداً وما أفضله وما أعلمه) وما أكرمه ؛

لا اصطلاحاً ، **والتعجب اصطلاحاً** : اللفظ المتعجب به ، وكلام النحاة إنما هو في الألفاظ لا في المعنىٰ .

وإنما اقتصر النحويون في هٰذا الباب على الصيغتين المذكورتين ؛ لاطراد التعجب بهما ، وهما : ما أَفْعَلَ وأَفْعِلْ ، كما قال الشارح (**والمبوب له**) أي : واللفظ الذي وضع له الباب (**في النحو صيغتان ، وضعتا لإنشاء التعجب**) أي : لإفادة إنشاء التعجب ، وأما نحو : عجبت من زيد وتعجبت منه . . فللإخبار بالتعجب وضعا لا لإنشائه . انتهىٰ « يس » .

وإنما اقتصر عليهما (**لاطرادهما**) أي : لكثرة جريانهما (**في كل معنىً**) أي : في كل أمر (**يصح التعجب منه**) وهو ما خفي سببه ، ولذا قيل : إذا ظهر السبب . . بطل العجب ، قوله لاطرادهما ، وجه الاطراد : أنهما يدلان على التعجب بغير قرينة ، وغيرهما لا يدل على التعجب إلا بقرينة كما مر . انتهىٰ « حمدون » .

(**وهما**) أي : كلتا الصيغتين (**لازمان لصيغة الماضي**) وإن كانت الثانية علىٰ صيغة الأمر كما سيأتي ، وإنما لزما صيغة الماضي ؛ لأن التعجب إنما يكون عن أمر محقق ، والذي يدل على المحقق هو الفعل الماضي . انتهىٰ من « الفهم السقيم » .

(**إحداهما : ما أفعل زيداً**) أي : ما وازنه ، ولذلك قال : (**وهٰذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص**) ولفظ معين ؛ بل تكون من كل فعل توفرت فيه الشروط السبعة التي بيناها في « التتمة » ، مثالها (**نحو : ما أحسن زيداً**) أي : شيء عجيب حسنه (**وما أفضله وما أعلمه وما أكرمه**) أي : جعله كريماً .

فإذا أردت إعراب هـٰذه الصيغة باعتبار الأصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن ؛ وهو إنشاء التعجب (. . فما : مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ؛ ولهـٰذا قال : (بمعنىٰ شيء عظيم ، وأفعل : فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوباً يعود إلىٰ ما) ولهـٰذا أجمعوا على اسميتها .

(**فإذا أردت إعراب هـٰذه الصيغة باعتبار الأصل**) أي : أصل وضعها (**قبل النقل**) إلىٰ إنشاء التعجب (**لا باعتبار المعنى المراد منه**) أي : بعد النقل (**وهو**) أي : المعنى المراد منه الآن (**إنشاء التعجب**) وأردت بيان إعرابه (. . **فـ**) أقول لك : (**ما : مبتدأ**) أي : (ما) تعجبية في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنى التعجب (**وهي**) أي : كلمة (ما) (**نكرة موصوفة بمحذوف**) لا نكرة تامة .

(**ولهـٰذا**) أي : ولأجل كونها نكرةً موصوفةً (**قال**) المصنف : (**بمعنىٰ شيء عظيم**) وإنما قال : (مبتدأ) لتجردها عن العوامل اللفظية ، وإنما قال : (نكرة موصوفة) ؛ لأن استعمالها غير موصوفة نادر ، ولم ترد مبتدأ في حالة كونها نكرة تامة غالباً ، ومن قال : إنها نكرة تامة . . يقول : سوغ الابتداء بالنكرة تضمنها معنى التعجب .

(**وأفعل : فعل ماض ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به**) في نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله ، فإن النون فيه لازمة لا يستغنىٰ عنها بغيرها ففَتْحُهُ فتحُ بناء ؛ كالفتح في زيد ضَرَبَ عمراً .

(**وفاعله**) أي : فاعل (أفعل) (**ضمير مستتر فيه وجوباً**) لا يجوز إظهاره ؛ لجريانه مجرى المثل ، ولأنه لا يحل محله الظاهر (**يعود**) أي : يرجع ذلك الضمير (**إلىٰ « ما »**) التعجبية (**ولهـٰذا**) أي ولأجل عود الضمير إليها (**أجمعوا**) أي : اتفقوا (**على اسميتها**) لأن الضمير لا يعود إلا إلى الأسماء .

(والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيداً (مفعول به) لتعدي (أفعل) إليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية ؛ وهي : أفعل زيداً في محل رفع علىٰ أنها (خبر ما) والتقدير : شيء عظيم حسن زيداً ، وهـٰذا مذهب سيبويه ، وقيل : (ما) : موصولة في محل رفع بأنها مبتدأ ، وما بعدها صلة ، والخبر محذوف وجوباً ؛ أي : الذي جعله حسناً شيء عظيم ورد باستقلاله كلاماً من غير افتقاره إلىٰ محذوف ،

(**والاسم المنصوب بأفعل المتعجب منه**) أي : من حسنه أو علمه مثلاً (**وهو زيداً**) في المثال السابق (**مفعول به**) لـ(أفعل) ، (**لتعدي « أفعل » إليه**) أي : إلىٰ ذلك الاسم (**بهمزة النقل**) أي : بسببها ؛ لأنه صار بها متعدياً بعد أن كان ثلاثيه لازماً (**والجملة الفعلية ؛ وهي**) جملة (**أفعل زيداً في محل رفع علىٰ أنها**) أي : علىٰ أن تلك الجملة (**خبر ما**) التعجبية .

(**والتقدير**) : أي : تقدير خبريتها أن يقال : (**شيء عظيم حسن زيداً ، وهـٰذا**) أي : كون (ما) تعجبية وكونُ جملة (أفعل) خبراً لما هو (**مذهب سيبويه**) والجمهور .

(**وقيل**) أي : قال الأخفش : (**« ما » موصولة في محل رفع بأنها مبتدأ ، وما بعدها**) من جملة (أفعل) (**صلة**) لـ(ما) ، (**والخبر محذوف وجوباً**) لجريانه مجرى المثل ؛ والتقدير : (**أي : الذي جعله حسناً شيء عظيم ورد**) هـٰذا القيل : بأن هـٰذا التركيب (**باستقلاله**) في الإفادة كان (**كلاماً**) تاماً مفيداً (**من غير افتقاره**) واحتياجه (**إلىٰ**) تقدير شيء (**محذوف**) يتم به معناه ، وقال العليمي : (ورد هـٰذا القيل : بأنه يستلزم عليه مخالفة النظائر من وجهين : **أحدهما** : تقديم الإفهام بالصلة ، أو الصفة ، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر ، والمعتاد فيما

وقيل : (ما) استفهامية مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ، قال الرضي : (وهو قوي من حيث المعنىٰ كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه) ، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾) .

تضمن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدم الإبهام ، والثاني : حذف الخبر بدون شيء يسد مسده) انتهىٰ « يس على المجيب » .

(وقيل) أي : قال الفراء وابن درستويه : (« ما » استفهامية مبتدأ ، والجملة بعدها) وهي جملة (أفعل زيداً) (خبر) عنها ؛ أي : عن (ما) الاستفهامية ، ونقل هـٰذا القول في « شرح التسهيل » عن الكوفيين ؛ وهو موافق لقولهم : (باسمية أفعل ، فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء) انتهىٰ « يس » .

(قال الرضي : وهو) أي : هـٰذا القيل قول (قوي من حيث المعنىٰ كأنه) أي : كأن الشأن والحال (جهل سبب حسنه) أي : حسن المتعجب منه (فاستفهم عنه) أي : عن سبب حسنه ، والتقدير : أي شيء أحسن زيداً ؛ أي : جعله حسناً . انتهىٰ « يس » .

(وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب) كما في (نحو) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾) ، قالوا : أي : قال الجمهور : وهـٰذا القول ضعيف من حيث النقل ؛ أي : من حيث إنه نقل من الاستفهام إلى التعجب ، والنقل من إنشاء إلىٰ إنشاء مما لا يثبت ولا يقبل عندهم . انتهىٰ « كواكب » بتصرف .

قال ابن الحاجب : (وهـٰذه التقديرات باعتبار الأصل قبل نقلها إلى التعجب لا أنها الآن بهـٰذا المعنىٰ ، وإنما معناها الإنشاء كما تقول في بعت : فعل ماض وفاعل ؛ يعني : في الأصل إذا كنت مريداً به معنى الإنشاء فكذلك ما هنا) انتهىٰ « مجيب » .

(والصيغة الثانية) هي : (أفعل بزيد) بكسر العين ؛ وهي كالأولىٰ غير محصورة (نحو : أحسن بزيد وأكرم به) وإذا أردت إعرابها بحسب أصل التركيب (. . فأفعل : فعل) باتفاق ، ثم قال البصريون : (لفظه لفظ الأمر) وليس بأمر ؛ إذ لا معنىٰ للأمر هنا (ومعناه التعجب) كأنك قلت : ما أحسن زيداً (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو (بزيد فاعله) والباء زائدة

(والصيغة الثانية) من الصيغتين (هي : أفعل بزيد بكسر العين) مع فتح الهمزة بينهما فاء ساكنة ؛ أي : ما يوازنه (وهي) أي : هـٰذه الصيغة (كالأولىٰ غير محصورة) في تركيب خاص ولفظ معين ، مثالها (نحو : أحسن بزيد وأكرم به) وهي بمعنىٰ ما أفعله ، فمدلولهما من حيث التعجب واحد ، فـ« أفعل) : فعل) تعجب لازم لصيغة الأمر ، وليس بأمر حقيقةً ؛ إذ لا معنىٰ له . انتهىٰ « مجيب » .

(وإذا أردت إعرابها) أي : إعراب هـٰذه الصيغة (بحسب أصل التركيب) واعتباره لا بحسب المعنىٰ ؛ لأنها لإنشاء التعجب (. . فـ) أقول لك : (« أفعل » : فعل) ماض (باتفاق) البصريين والكوفيين ، خلافاً لمن شذ كابن الأنباري فقال : (إنه اسم) .

(ثم قال) جمهور (البصريين : لفظه) أي : صيغته (لفظ الأمر) أي : صيغة الأمر (وليس بأمر) حقيقةً (إذ لا معنىٰ للأمر هنا) أي : في مقام التعجب (ومعناه) أي : معنىٰ أفعل (التعجب كأنك قلت) : بقولك : أحسن بزيد (ما أحسن زيداً) فمعناهما واحد في إفادة التعجب .

(وليس فيه) أي : في أفعل (ضمير) مستتر فيه يكون فاعلاً ؛ لأنه لو كان فعل أمر . . لكان فيه ضمير يعود على المخاطب فيكون فاعلاً له (لأن الاسم) الظاهر (المذكور بعده وهو) أي : ذلك الاسم لفظة (بزيد فاعله ، والباء زائدة) كما في

لازمة (**وأصل قولك : أحسن بزيد أحسن زيد**) بصيغة الماضي ، والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل (**أي : صار ذا حسن نحو : أورق الشجر**) أي : صار ذا ورق (**ثم غيرت صيغته**) من الماضي (**إلىٰ صيغة الأمر**) مع بقاء المعنى الخبري والتزم ذلك ؛ لأن في الأمر تعظيماً ، والتعظيم يناسب معنى التعجب (**فقبح إسنادها إلى**) الاسم (**الظاهر فزيدت الباء في الفاعل**) لإصلاح اللفظ ، ولهٰذا التزمت ، إلا إذا كان الفاعل أن ....

فاعل كفىٰ (**لازمة**) للاسم المذكور لا يجوز حذفها ؛ لأنها لرفع قبح إسناد لفظ الأمر إلى الظاهر ، بخلاف باء فاعل كفىٰ ، فإنها غير لازمة .

(**وأصل قولك : أحسن بزيد أحسن زيد بصيغة الماضي ، والهمزة فيه**) أي : في أحسن (**للصيرورة**) أي : للدلالة علىٰ تحوله من صفة إلىٰ صفة الحسن (**لا للنقل**) أي : لا لنقل الثلاثي إلى الرباعي ، ونقله من اللزوم إلى التعدي ، ولأجل كونها للصيرورة كان المعنىٰ (**أي : صار ذا حسن**) كما أنها تكون للصيرورة في (**نحو : أورق الشجر** ؛ **أي : صار ذا ورق**) وأبقلت الأرض ، أي : صارت ذات بقل .

(**ثم**) بعدما كان أصله : أحسن زيد (**غيرت صيغته من الماضي إلىٰ صيغة الأمر مع بقاء المعنى الخبري**) الذي يدل عليه الماضي ؛ ليكون بصورة الإنشاء (**والتزم ذلك**) التغيير ؛ أي : تحتم تغيير صيغة الماضي إلىٰ صيغة الأمر (**لأن في الأمر تعظيماً ، والتعظيم يناسب معنى التعجب فقبح**) في اللفظ (**إسنادها**) أي : إسناد صيغة الأمر (**إلى الاسم الظاهر**) بغير لام (**فزيدت الباء في الفاعل**) ليكون بصورة المفعول به ؛ كامرر بزيد رفعاً (لـ) لقبح بـ (**إصلاح اللفظ ، ولهٰذا**) أي : ولأجل رفع القبح بإصلاح اللفظ (**التزمت**) وتحتمت زيادة الباء في الفاعل (**إلا إذا كان الفاعل**) المتعجب منه (**أن**) المشددة كما في شعر الشريف الرضي حيث قال :

أو أن وصلتها ، وضعف هـٰذا القول : بأن استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود ، وبأن استعمال أفعل بمعنىٰ صار ذا كذا قليل ، وكذا زيادة الباء في الفاعل ،

أهون عليَّ إذا امتلأت من الكرىٰ   أنـي أبيـت بليلـة الملسـوع

(أو) كان الفاعل (أن) المخففة (وصلتها) كقول أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنه :

وقـال أميـر المسلميـن تقـدمـوا   وأحبـب إلينـا أن تكـون المقـدمـا

لأن التقدير في الأول : أهون علي بأني أبيت ، وفي الثاني : وأحبب إلينا بأن تكون ، وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما .

(وضعف هـٰذا القول) أي : قول أن لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب **(بأن استعمال الأمر بمعنى الماضي غير معهود)** عندهم **(وبأن استعمال أَفْعَلَ بمعنىٰ صار ذا كذا قليل ، وكذا زيادة الباء في الفاعل)** قليل ، قال بعضهم : قول البصريين في أحسن بزيد يلزم عليه شذوذ من أوجه ، **أحدها** : استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود ؛ بل المعهود مجيء الماضي بمعنى الأمر نحو : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه .

ثانيها : استعمال أفعل بمعنىٰ صار ذا كذا وهو قليل .

ثالثها : وقوع الظاهر فاعلاً لصيغة الأمر بغير لام ؛ يعني : لام الأمر نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ .

رابعها : حذف الفاعل في نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ .

خامسها : زيادة الباء في الفاعل . انتهىٰ .

ولـٰكن مما يؤيده أنه خبر علىٰ صورة الأمر إبراز الضمير في نحو : أَحْسِنْ بك ،

وقال جمع : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير يرجع إلى المخاطب ، والتزم إفراده وتذكيره ؛ لجريانه مجرى المثل وبزيد مفعوله ، والباء للتعدية إن جعلت الهمزة للصيرورة ، أو زائدة إن جعلت للتعدية ،

لأنه بمعنىٰ أحسنت ، والضمير يبرز معه ، وأتىٰ مكان التاء بالكاف لما جاء بباء الجر ؛ فلو لم يكن بمعنى الماضي . . لوجب الاستتار ولم يجز الإظهار . انتهىٰ من « الكواكب » .

(**وقال جمع**) من النحاة : (**لفظه ومعناه الأمر ، وفيه**) أي : وفي (**أفعل**) (**ضمير يرجع إلى المخاطب ، والتزم إفراده وتذكيره**) أي : إفراد ذلك الضمير وإن كان المخاطب مثنىً أو جمعاً ، وتذكيره ؛ أي : تذكير ذلك الضمير وإن كان المخاطب مؤنثاً أمراً لكل واحد : بأن يجعل زيداً حسناً ؛ أي : بأن يصفه بالحسن .

وإنما التزم إفراده وتذكيره (**لجريانه مجرى المثل**) وهـٰذا جواب عما يقال : إذا كان الضمير للمخاطب . . يلزم أن يطابقه تأنيثاً وتثنية وجمعاً ، والصيغة ملازمة للتذكير والإفراد . انتهىٰ « يس » .

فلم يغير عن لفظ الواحد والتذكير فتقول : يا رجل ، ويا هند ، ويا رجلان ، ويا رجال أَحْسِنْ بزيد ؛ أي : دُمْ علىٰ حسنه . انتهىٰ « مجيب » .

(**وبزيد مفعوله ، والباء للتعدية إن جعلت الهمزة للصيرورة ، أو زائدة إن جعلت**) أي ؛ الهمزة (**للتعدية**) .

فَائِدَةٌ

جرىٰ لفظ صيغتي التعجب مجرى المثل ؛ فلذا لا يغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل ، فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه عند استعماله ، كذلك فلا يتصرف فيهما بتغيير ولا بتقديم للمعمول ؛ كما قال الشارح :

ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم فلا يقال : ما زيداً أحسن ، ولا زيداً ما أحسن ، ولا بزيد أحسن ؛ لتضمنهما معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف ، ولا يتصرف فيهما أيضاً بإيقاع فصل بين العامل والمعمول ؛ كالفصل بالحال والمناديٰ .

(**ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم**) معموله علىٰ فعله دون (ما) ، (**فلا يقال : ما زيداً أحسن**) وبتقديمه علىٰ فعله وعلىٰ (ما) جميعاً فلا يقال : (**ولا زيداً ما أحسن ، ولا**) بتقديم بزيد علىٰ (أَفْعِل) فلا يقال : (**بزيد أحسن ؛ لتضمنهما معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف ، ولا يتصرف فيهما**) أي : في صيغتي التعجب (**أيضاً**) أي : كما لا يتصرف فيهما بما تقدم (**بإيقاع فصل بين العامل والمعمول**) بأجنبي ، والمراد بالأجنبي : غير المعمول في ما أحسن زيداً ، وغير الفاعل في أفعل به ، فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار ، فلا تقول : ما أحسن جالساً زيداً ، ولا أَحْسِنْ جالساً بزيد . انتهىٰ « خضري » .

كما قال الشارح : (**كالفصل**) بينهما (**بالحال**) كما مثل ، ولـٰكن جوز الجرمي وهشام الفصل بالحال ؛ لأنه وصف له في المعنىٰ نحو : ما أحسن مقبلاً زيداً (**و**) كالفصل بينهما بـ(**المناديٰ**) نحو : ما أحسن يا زيد عمراً ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء ؛ لما روي أن علياً : مرَّ بعمار بن ياسر فمسح التراب عن وجهه ، وقال : (أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعاً مجدّلاً) أي : مقطوع الأنف من الجدل ؛ وهو قطع العضو . انتهىٰ « مختار » .

تمثيل للفصل بالنداء ؛ وهو أبا اليقظان ، وفيه الفصل بالجار والمجرور ؛ وهو علي ، وفيه الباء الداخلة علىٰ فاعل أفعل ؛ لأن الفاعل المتعجب منه أن وصلتها ؛ وهو جائز قياساً مطرداً .

نعم ؛ يغتفر الفصل بالظرف وعديله ؛ لما سمع من العرب : ما أحسن بالرجل أن يصدق ،

(نعم ؛ يغتفر الفصل) أيضاً (بالظرف و) بـ(عديله) أي : نظيره ؛ وهو الجار والمجرور ، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره تقول : ما أحسن بزيد ماراً ، تريد : ما أحسن بزيد ، ولا ما أحسن عندك جالساً ، تريد : ما أحسن جالساً عندك ؛ فإن كان الظرف أو الجار والمجرور معمولاً لفعل التعجب . . ففي جواز الفصل بكل منهما بين فعل التعجب ومعموله خلاف ، والمشهور المنصور جوازه ، خلافاً للأخفش والمبرد ومن وافقهما ، ونسب الصيمري المنع إلىٰ سيبويه .

ومما ورد فيه الفصل في النثر قول عمرو بن معدي كرب ؛ وهو رجل صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام ، قتل سنة إحدىٰ وعشرين من الهجرة رضي الله تعالىٰ عنه : (لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء) بالمد والقصر : الحرب ، (لقاءها ، وأكره في اللَّزبات) ، جمع لَزْبَةٍ : بفتح اللام وسكون الزاي فيهما ؛ وهي الشدة والقحط ، (عطاءها ، وأثبت في المكرمات) ، جمع مكرمة : بضم الراء فيهما ؛ وهي العطاء (بقاءها) .

(لما سمع من العرب) نظماً ونثراً نحو قولهم : (ما أحسن بالرجل أن يصدق) لأن الفاعل المتعجب منه أن وصلتها ففصله بالجار والمجرور . انتهى « ابن عقيل » .

وقوله : (على المشهور) ؛ أشار به إلىٰ أن محل الخلاف ما لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ، وإلا . . تعين الفصل ؛ كما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب . انتهىٰ « خضري » .

والله أعلم .

ومن النظم قول علي رضي الله تعالىٰ عنه :

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن يكون المقدما

وقوله :

خليليَّ ما أحرىٰ بذي اللب أن يرىٰ صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

الأصل : ما أحرىٰ أن يرىٰ ذو اللب صبوراً ؛ أي : ما أحق الرؤية صبوراً بصاحب العقل ، فإن (يرىٰ) : مفعول أحرىٰ فصل بينهما بذي اللب ؛ وهو فصل واجب لمكان الضمير في يرىٰ . (والله أعلم) .

باب العدد

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب العدد)

أي : هٰذا باب معقود في بيان أحكام ألفاظ العدد من حيث التذكير والتأنيث ، والعدد لغةً : ما يقع جواباً لـ(كم) الاستفهامية ، ويندرج فيه الواحد والاثنان وما فوق ؛ إذ لو قيل لك : كم عندك . . لصح أن تقول في جوابه : واحد أو اثنان ، وأهل الحساب لا يرون الواحد من العدد ؛ لأن العدد عندهم ماله حاشيتان عليا وسفلىٰ ، والواحد ليس له حاشية سفلىٰ ، والواحد مبدأ العدد لامن العدد لما ذكر ، واصطلاحاً : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيتيه العليا والسفلى القريبتين أو البعيدتين على السواء ، وذلك كالثلاثة ، فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ، ونصفها ثلاثة ؛ وهو المطلوب ، ولها أيضاً حاشية بعدىٰ عليا ؛ وهو خمسة ، وحاشية بعدىٰ سفلىٰ ؛ وهو واحد ، ومجموع الواحد والخمسة ستة ، ونصفها ثلاثة ؛ وهو المطلوب .

إذا علمت هٰذا . . تبين لك أن القريبة عليا أو سفلىٰ : هي التي ليس بينها وبين العدد المقصود مرتبة أصلاً ؛ كالاثنين والأربعة بالنسبة إلى الثلاثة فيما مر آنفاً .

والبعيدة عليا أو سفلىٰ : هي التي بينها وبين العدد المقصود مرتبة واحدة فأكثر ؛ لٰكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلىٰ علىٰ حد واحد ، بمعنىٰ أنه : إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلىٰ مرتبة ، فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدىٰ مرتبة ، وإن كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان ، فكذلك يكون بينه

اعلم : أن ألفاظ العدد علىٰ ثلاثة أقسام : الأول : ما يجري على القياس ، فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ؛ وهو الواحد والاثنان ، وما كان علىٰ صيغة فاعل . . تقول في المذكر : واحد واثنان ، وثان ،

وبني العليا البعيدة مرتبتان ، وهـٰذا معنىٰ قولهم : (على السواء) انتهىٰ « لب اللباب علىٰ ملحة الإعراب » .

(**اعلم**) أيها الطالب ؛ وهي كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مهماً : (**أن ألفاظ العدد**) الموضوعة بإزاء الكميات الموضوعة للعدد ، من حيث ما يجري على القياس ، وما يجري علىٰ خلاف القياس ، وما له حالتان لا من حيث الآحاد والعشرات والمئات ، والقياس : أن يذكر مع المعدود المذكر ، ويؤنث مع المؤنث (**علىٰ ثلاثة أقسام**) لا رابع لها بدليل الاستقراء (**الأول**) منها : (**ما يجري على القياس**) دائماً (**فيذكر مع**) المعدود (**المذكر ، ويؤنث مع**) المعدود (**المؤنث ، وهو**) أي : هـٰذا القسم الذي يجري على القياس (**الواحد والاثنان ، وما كان**) من ألفاظ العدد (**علىٰ صيغة فاعل**) أي : علىٰ وزنه ؛ كثالث ورابع وخامس . . . إلىٰ عاشر .

فَائِدَةٌ

والاشتقاق من ألفاظ العدد سماعي ؛ لأنها أسماء أجناس غير مصادر ؛ كاستحجر الطين من الحجر ، وتربت يداك من التراب ، ولا فعل لها بمعناها ، وأما الثاني . . فمشتق من الثني ، والثالث من الثلث ، والرابع من الربع ، وهـٰكذا مصادر ثنيت الرجل ، وثلثت الرجلين ، وربعت الثلاثة . . . إلخ ، وكلها من باب ضرب يضرب ضرباً ؛ إلا الربع والسبع والتسع . . فمن باب شفع يشفع شفعاً . انتهىٰ من « الرضي » .

(. . **تقول في**) المعدود (**المذكر**) من ذلك : (**واحد واثنان ، و**) جزء (**ثان**

وثالث. . . إلىٰ عاشر ، وفي المؤنث : واحدة واثنتان ، أو ثنتان ، وثانية وثالثة . . . إلىٰ عاشرة ، وكذا إذا ركبت مع العشرة أو غيرها ، إلا أنك تأتي بأحد وإحدىٰ ، وحادي وحادية ، فتقول في المذكر : أحد عشر ، واثنا عشر ، وحادي عشر ،

وثالث. . .) وهٰكذا (إلىٰ عاشر) بإدخال الغاية .

(و) تقول (في) المعدود (المؤنث) من ذلك : (واحدة واثنتان) في لغة الحجاز (أو ثنتان) في لغة تميم (و) مقالة (ثانية وثالثة) ورابعة وخامسة (. . . إلىٰ) مقالة (عاشرة) بإدخال الغاية ، وهٰكذا حكمها إذا كانت مفردة .

(وكذا) الحكم (إذا ركبت) هٰذه الألفاظ (مع العشرة أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين ، فإنها تجري على القياس الذي هو الأصل ، وما جاء على الأصل الذي هو القياس. . فلا سؤال في سببه (إلا) أي : لٰكن ، و(إلا) هنا : استدراكية بمعنىٰ لٰكن ، رفع بها ما يتوهم من قوله : (وكذا إذا ركبت مع العشرة أو غيرها) من أنه يقول : واحد في المذكر ، وواحدة في المؤنث عند التركيب فقال : لٰكن (أنك تأتي بأحد) عشر في المذكر (وإحدىٰ) عشرة في المؤنث : بإبدال الواو في واحد وواحدة همزة بدل الواو فيهما ، فتقول في المذكر عند التركيب : أحد عشر ، وفي المؤنث عند التركيب إحدىٰ عشرة ، (و) كذا تقول : (حادي) عشر في المذكر بتذكير الجزأين (وحادية) عشرة بتأنيث الجزأين ؛ للتخفيف عندما ركبت فاعلاً مع العشرة (فتقول في المذكر) : عندي (أحد عشر) غلاماً ، بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح .

(واثنا عشر) رجلاً ؛ بتذكير الجزأين أيضاً وإعراب الأول منهما .

(وحاديَ عشرَ) رجلاً بتركيب الجزأين وبنائهما ؛ لأن ياء حادي مفتوحة .

وثاني عشر ، وثالث عشر . . . إلىٰ تاسع عشر ، وفي المؤنث : إحدىٰ عشرة ، وثنتا عشرة ، وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة . . . إلىٰ تاسعة عشرة .

(وثانيَ عشر) عبداً ، بتذكير الجزأين وبنائهما ، ويجوز لك في حادي وثاني أن تعربهما إعراب المنقوص ، فتكون (عشر) حينئذ مضافاً إليه مبنياً على الفتح ، ومحله الجر .

(وثالث عشر) غلاماً ، وهٰكذا تقول : رابع عشر رجلاً ، بتذكير الجزأين وتركيبهما (. . . إلىٰ تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما .

(و) تقول (في المؤنث) : عندي (إحدىٰ عشرة) أمة ، بتأنيث الجزأين وبنائهما .

(وثنتا عشرة) جارية ، بتأنيثهما وإعراب الجزء الأول إعراب المثنىٰ ، وعشرة نائبة مناب نون اثنان .

(وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة . . .) وهٰكذا (إلىٰ تاسعة عشرة) بإدخال الغاية بتأنيث الجزأين وبنائهما ، ولك في الشين من عشرة : الإسكان والكسر .

واعلم : أن (واحداً) اسم فاعل من وحد يحد وحدة فهو واحد منفرد ؛ فالواحد بمعنى المنفرد ؛ أي : العدد المنفرد ، و(أحد) يستعمل بعد نفي أو نهي أو استفهام ؛ للعموم في أهل العلم والعقل ، ويلزمه الإفراد والتذكير تقول : ما جاءني من أحد ، قال تعالىٰ : ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ ، وقد يستغنىٰ بنفي ما قبله عن نفي ما بعده إن تضمن ضميره نحو : إن أحداً لا يقول كذا ، وإذا وقعت في إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم في غير إيجاب ويؤنث نحو : ما لقيت واحداً منهم ، ولا واحدة منهن ، قال الرضي : (همزة « أحد » بدل

وتقول : أحد وعشرون ، واثنان وعشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون . . . إلى التاسع والتسعين ، وإحدىٰ وعشرون ، واثنتان وعشرون ، والحادية والعشرون ، والثانية والعشرون . . . إلى التاسعة والتسعين .

والثاني : ما يجري علىٰ عكس القياس ، فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ؛ وهو : الثلاثة والتسعة وما بينهما ،

من الواو مطلقاً ؛ فمعنىٰ ما جاءني أحد : ما جاءني واحد) انتهىٰ .

(**وتقول**) إذا جاوزت العشرين في المذكر : عندي (**أحد وعشرون**) غلاماً (**واثنان وعشرون**) رجلاً .

(**و**) عندي الجزء (**الحادي والعشرون** ، **و**) الجزء (**الثاني والعشرون**) وهٰكذا تقول : عندي الجزء الحادي والثلاثون (. . . **إلى**) الجزء (**التاسع والتسعين**) بتذكير الجزء الأول ؛ لأن المعدود مذكر ومع الإعراب ؛ لعدم التركيب .

(**و**) تقول في المؤنث : عندي (**إحدىٰ وعشرون**) أمةً (**واثنتان**) أو ثنتان (**وعشرون**) جاريةً .

(**و**) المقالة (**الحادية والعشرون** ، **و**) المسألة (**الثانية والعشرون**) وهٰكذا تقول ، والقولة الثالثة والثلاثون (. . . **إلى**) المقالة (**التاسعة والتسعين**) بتأنيث الجزء الأول والإعراب ؛ لأن المعدود مؤنث .

(**و**) القسم (**الثاني**) من أقسام العدد الثلاثة : (**ما يجري علىٰ عكس القياس**) أي : علىٰ خلاف القياس والأصل (**فيؤنث مع المذكر** ، **ويذكر مع المؤنث** ؛ **وهو**) أي : هٰذا القسم الذي يجري علىٰ خلاف القياس من ألفاظ العدد (**الثلاثة والتسعة وما بينهما**) من ألفاظ العدد ؛ كالأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية .

سواء أفردت نحو : ثلاثة رجال وثلاث نسوة ، وقوله تعالىٰ : ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ ،

(سواء) في جريانها علىٰ خلاف القياس (أفردت) عن العشرة (نحو : عندي ثلاثة رجال) بالتاء ؛ لأن المعدود مذكر (و) عندي (ثلاث نسوة) بتركها ؛ لأن المعدود مؤنث (و) لو كان تأنيثه وتذكيره مجازياً نحو (قوله تعالىٰ) : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ (سَبْعَ لَيَالٍ ﴾) ، بترك التاء ؛ لأن المعدود ؛ وهو ليلة مؤنث مجازي (﴿ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾) ، بإلحاق التاء ؛ لأن المعدود ، وهو يوم مذكر ، وإنما لحقت التاء بهٰذه الأعداد إذا كان المعدود مذكراً ؛ لأنها أسماء جموع ؛ كزمرة وفرقة وأمة ، فحقها أن تؤنث كنظائرها ، فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ، ثم حذفت مع المؤنث فرقاً بينهما . انتهىٰ « تصريح » .

فخرج بها واحد واثنان ، فلا يجري فيهما ذلك ولا يضافان إلى المعدود فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين كما يقال : ثلاثة رجال ؛ لأن اللفظ الثاني فيهما يغني عن الأول في إفادة الوحدة والزوجية ، ويزيد عليه بإفادة جنس المعدود ، فجمعه معه لغو بلا فائدة . انتهىٰ « خضري » .

وإعراب قوله تعالىٰ : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ : (سخرها) : فعل ومفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود على (الله) ، والجملة بحسب ما في القرآن (سبع) : منصوب على الظرفية الزمانية ؛ لنيابته عن الظرف ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف ، و(ليال) : مضاف إليه مجرور ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة على الياء المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ؛ وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة (مفاعل) .

أو ركبت مع العشرة نحو : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . . إلىٰ تسعة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة وأربع عشرة . . . إلىٰ تسع عشرة امرأة ، أو ركبت مع العشرين وما بعده نحو : ثلاثة وعشرون . . . إلىٰ تسعة وتسعين ، وثلاث وعشرون . . . إلىٰ تسع وتسعين .

وما هنا في « الكواكب » من الإعراب خطأ فلا تغتر به ، و(ثمانية) : معطوف علىٰ (سبع) وهو مضاف ، و(أيام) : مضاف إليه (حسوماً) : حال من الهاء في (سخرها) أي : حالة كونها حسوماً ؛ أي : متتابعة عليهم غير منقطعة في تلك المدة ، شبه هبوب الرياح في الشدة وعدم الخفة : بتتابع فعل الحاسم في إعادة الكي على الداء كرة بعد كرة ، ويجوز إعراب (حسوماً) على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً تقديره : تحسمهم حسوماً بمعنىٰ تستأصلهم استئصالاً ، أو علىٰ أنه مفعول لأجله ؛ أي : سخرها عليهم لأجل الاستئصال .

وقوله : (أو ركبت) معطوف علىٰ قوله : (أفردت) أي : سواء في جريانها علىٰ خلاف القياس أفردت عن العشرة (**أو ركبت مع العشرة نحو :**) عندي (**ثلاثة عشر**) غلاماً ، (**وأربعة عشر**) عبداً ، وهـٰكذا تقول من خمسة عشر غلاماً . . (. . . **إلىٰ تسعة عشر رجلاً**) في المذكر (و) تقول : عندي (**ثلاث عشرة**) أمة (**وأربع عشرة**) جارية ، وخمس عشرة امرأة (. . . **إلىٰ تسع عشرة امرأة**) في المؤنث .

(**أو ركبت مع العشرين و**) مع (**ما بعده**) علىٰ طريق العطف (**نحو**) : عندي (**ثلاثة وعشرون**) رجلاً (. . . **إلىٰ تسعة وتسعين**) غلاماً في المذكر (و) تقول في المؤنث : عندي (**ثلاث وعشرون**) أمة (. . . **إلىٰ تسع وتسعين**) جارية في المؤنث .

(والثالث) : ما له حالتان ؛ وهو العشرة إن ركبت . . جرت على القياس نحو : أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر ، وثلاثة عشر . . . إلىٰ تسعة عشر ، وإحدىٰ عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة . . . إلىٰ تسع عشرة ،

(والثالث) من الأقسام الثلاثة : **(ما له حالتان)** أي : حالة جريانه على القياس ، وحالة جريانه علىٰ خلاف القياس **(وهو)** أي : هـٰذا القسم لفظ **(العشرة)** فقط **(إن ركبت)** مع الآحاد (. . **جرت على القياس**) فتذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث **(نحو)** : عندي **(أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر)** غلاماً **(وثلاثة عشر)** عبداً (. . . **إلىٰ تسعة عشر**) رجلاً ؛ لأنها ركبت مع المذكر .

(و) عندي **(إحدىٰ عشرة)** أمة **(واثنتا عشرة)** جارية **(وثلاث عشرة)** امرأة . . . وهـٰكذا **(إلىٰ تسع عشرة)** درة ، بتأنيث العشرة ؛ لأنها ركبت مع المؤنث .

والحاصل : أن ثلاثة وأخواتها . . . إلىٰ تسعة : فحكمها بعد التركيب مع العشرة كحكمها قبله ، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط إن كان مؤنثاً ، وأما عشرة وهو الجزء الأخير من المركب . . فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من ثلاثة فما بعدها فتقول : عندي ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة ، وإنما خالفت العشرة حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها ؛ لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ كثلاثة عشر رجلاً ، ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة ، فاستحقت الأصل في العدد دونها ؛ لأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها ، وإنما لم يبالوا باجتماع تأنيثين في إحدىٰ عشرة وثنتي عشرة مع أنه ككلمة واحدة ؛ لاختلافهما في الأول مع أن

وإن أفردت . . جرت علىٰ خلاف القياس نحو : عشرة رجال ، وعشر نسوة .

الألف كجزء الكلمة ، ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير ؛ إذ قالوا في حبلىٰ : حبليات وحبالىٰ ، بخلاف التاء فتسقط ؛ كجفان وجفنات في جفنة ، ولبناء الكلمة على التاء في الثاني ؛ إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل ، والتأنيث مستفاد من الصيغة . انتهىٰ « خضري » .

(**وإن أفردت**) أي : العشرة عن التركيب (. . **جرت علىٰ خلاف القياس**) فتؤنث مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث (**نحو** : **عندي عشرة رجال**) بالتاء (**و**) عندي (**عشر نسوة**) بتركها ، وعلىٰ هـٰذا جاء التنزيل ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَالْفَجْرِ ۞ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ ، وقال : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ ، فأنث العشرة في الآية مع المذكر ؛ وهو الأيام ، وذكرها في الآية الأولىٰ مع المؤنث ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . . فعلىٰ حذف مضاف ؛ أي : عشر حسنات أمثالها ، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث ، أو اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث . انتهىٰ « كواكب » .

إعراب المتن

(**باب العدد**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب العدد وهو مضاف (العدد) : مضاف إليه مجرور ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً .

(**اعلم : أن ألفاظ العدد ثلاثة أقسام**) : (اعلم) : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة الفعلية مستأنفة (أن) : حرف نصب وتوكيد (ألفاظ) : اسمها (العدد) : مضاف إليه (ثلاثة أقسام) : خبرها ومضاف إليه ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي اعلم تقديره : اعلم أيها النحوي كون ألفاظ العدد ثلاثة :

(**الأول : ما يجري على القياس**) : (الأول) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ ، والجملة الاسمية في محل الرفع بدل من (ثلاثة) علىٰ كونها بدل بعض ، أو بدل تفصيل من مجمل منها (يجري) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما) ، والجملة الفعلية صلة لـ(ما) (على القياس) : جار ومجرور متعلق بـ(يجري) .

(**فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث**) : الفاء : حرف عطف وتفريع (يذكر) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (ما يجري) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (يجري) علىٰ كونهما صلة لـ(ما) ، (مع المذكر) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يذكر) (ويؤنث) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود علىٰ (ما) ، (مع المؤنث) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يؤنث) ، وجملة (يؤنث) معطوفة علىٰ جملة (يذكر) .

(وهو الواحد والاثنان ، وما كان علىٰ صيغة فاعل) : الواو : استئنافية (هو الواحد) : مبتدأ وخبر (والاثنان) : معطوف على (الواحد) مرفوع بالألف ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً ، (وما كان) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الرفع معطوف على الواحد والاثنان علىٰ كونه خبر المبتدأ (كان) : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلىٰ (ما) ، علىٰ (صيغة فاعل) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لكان تقديره : وما كان كائناً علىٰ صيغة فاعل ، وجملة (كان) صلة لـ(ما) الموصولة لا محل لها من الإعراب .

(. . تقول في) المعدود : (المذكر : واحد واثنان ، وثان وثالث . . إلىٰ عاشر) : (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، والجملة مستأنفة (في المذكر) : جار ومجرور متعلق بـ(تقول) ، (واحد) : مقول محكي منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ وهو في الأصل خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هـٰذا واحد (واثنان وثان وثالث) : معطوفات علىٰ (واحد) محكيات منصوبات بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ لأن أصله هـٰذان اثنان ، وهـٰذا ثان ، وهـٰذا ثالث (إلىٰ عاشر) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ عاشر ، والجملة المحذوفة مستأنفة لا محل لها من الإعراب .

(وفي المؤنث : واحدة واثنتان ، أو ثنتان ، وثانية وثالثة . . . إلىٰ عاشرة) : (وفي المؤنث) : جار ومجرور معطوف علىٰ قوله : (في المذكر) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تقول) ، (واحدة) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، واثنتان

أو ثنتان ، ثانية وثالثة : معطوفات محكيات علىٰ (واحدة) وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (إلىٰ عاشرة) : جار ومجرور متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ عاشرة ، والجملة المحذوفة مستأنفة .

(**وكذا إذا ركبت مع العشرة أو غيرها**) : الواو : استئنافية (كذا) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وحكم هـٰذه الألفاظ كائن كهـٰذا المذكور من جريانها على القياس (إذا) : ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبني على السكون (ركبت) : فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ هـٰذه الألفاظ (مع العشرة) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(ركبت) ، (أو غيرها) : معطوف على (العشرة) ومضاف إلى الضمير ، وجملة (ركبت) في محل الخفض بإضافة إذا إليها ، والظرف متعلق بالخبر المحذوف ، والتقدير : وحكم هـٰذه الألفاظ وقت تركيبها مع العشرة ، أو مع غيرها كائن كهـٰذا الحكم المذكور لها في حال إفرادها في جريانها على القياس ، والجملة مستأنفة .

(**إلا أنك تأتي بأحد وإحدىٰ ، وحادي وحادية**) : (إلا) : حرف استدراك بمعنىٰ لـٰكن مبنية على السكون (أن) : حرف نصب وتوكيد ، والكاف ضمير متصل في محل النصب اسمها (تأتي) : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، (بأحد) : جار ومجرور متعلق بـ(تأتي) ، (وإحدىٰ وحادي وحادية) : معطوفات علىٰ (أحد) مجرورات بالباء ، وجملة (تأتي) في محل الرفع خبر أن تقديره : إلا أنك آتٍ بأحد وإحدىٰ بدل واحد وواحدة وحادي

وحادية عند التركيب ، وجملة (أن) من اسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع علىٰ كونه مبتدأ خبره محذوف تقديره : لـكن إتيانك بأحد وإحدىٰ ، وحادي وحادية موجود ، والجملة من المبتدأ والخبر جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب .

(فتقول في المذكر : أحد عشر ، واثنا عشر ، وحادي عشر ، وثاني عشر ، وثالث عشر . . . إلىٰ تاسع عشر) : (فتقول) : الفاء : حرف عطف وتفريع مبني على الفتح (تقول) : فعل مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (أنت) ، وجملة (تقول) في محل الرفع معطوفة مفرعة علىٰ جملة (تأتي) ، (في المذكر) : جار ومجرور متعلق بـ(تقول) (أحد عشر) : مقول محكي والمقول منصوب بالقول ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ راء (عشر) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (واثنا عشر ، وحادي عشر ، وثاني عشر ، وثالث عشر) : معطوفات محكيات علىٰ (أحد عشر) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) (إلىٰ تاسع عشر) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تاسع عشر ؛ كما مر نظيره .

(وفي المؤنث) : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله : (في المذكر) علىٰ كونه متعلقاً بـ(تقول) ، **(إحدىٰ عشرة)** : معطوف محكي علىٰ (أحد عشر) علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) ، **(وثنتا عشرة ، وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة)** : معطوفات محكيات علىٰ (إحدىٰ عشرة) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) ، **(. . . إلىٰ تاسعة عشرة)** : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تاسعة عشرة ؛ كما مر نظيره .

(وتقول) فيما إذا ركبت مع غير العشرة : الواو : عاطفة (تقول) : فعل مضارع وفاعله مستتر ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (فتقول في

المذكر) علىٰ كونها معطوفة علىٰ جملة (تأتي) ، (أحد وعشرون) : مقول محكي لـ(تقول) منصوب بفتحة مقدرة ، (واثنان وعشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون) : معطوفات محكيات علىٰ (أحد وعشرون) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول)، (. . . إلى التاسع والتسعين) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلى التاسع والتسعين ، والجملة المحذوفة مستأنفة ؛ كما مر نظيره مراراً .

(وإحدىٰ وعشرون) : معطوف محكي علىٰ قوله : (أحد وعشرون) علىٰ كونه مقولاً لـ(تقول) ، (واثنتان وعشرون ، والحادية والعشرون ، والثانية والعشرون) : معطوفات محكيات علىٰ قوله : (وإحدىٰ وعشرون) علىٰ كونها مقولاً لـ(تقول) ، (. . . إلى التاسعة والتسعين) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلى التاسعة والتسعين ؛ كما مر نظيره مراراً .

(والثاني : ما يجري علىٰ عكس القياس) : الواو : عاطفة (الثاني) : مبتدأ مرفوع (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون ، والجملة الاسمية في محل الجر معطوفة علىٰ جملة قوله : (الأول : ما يجري على القياس) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة أقسام) بدل تفصيل من مجمل (يجري) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ (ما) ، (علىٰ عكس القياس) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(يجري) ، وجملة (يجري) صلة لـ(ما) الموصولة ، (فيؤنث مع المذكر) : الفاء : عاطفة تفريعية (يؤنث) : فعل مضارع مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود إلىٰ (ما) ، (مع المذكر) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يؤنث) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (يجري) علىٰ كونها صلة لـ(ما) الموصولة ، (ويذكر) : فعل مضارع مغير الصيغة معطوف علىٰ (يؤنث) ، (مع المؤنث) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(يذكر) .

(**وهو : الثلاثة والتسعة وما بينهما**) : الواو : استئنافية (هو الثلاثة) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (والتسعة) : معطوف على (الثلاثة) ، (وما) : اسم موصول في محل الرفع معطوف على (الثلاثة) (بينهما) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلة لـ(ما) الموصولة تقديره : وما استقر بينهما .

(**سواء**) : خبر مقدم لمبتدأ متصيد من الجملة التي بعدها مرفوع ، (**أفردت**) : فعل ماض مغير الصيغة ، والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (الثلاثة وما بعدها) ، والجملة الفعلية في تأويل مصدر من غير سابك لإصلاح المعنىٰ مرفوع علىٰ أنه مبتدأ مؤخر تقديره : إفرادها عن العشرة وتركيبها معها سيان في جريانها علىٰ خلاف القياس ، والجملة الاسمية مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو اعتراضية لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف ، (**ثلاثة رجال وثلاث نسوة**) : مضاف إليه محكي ، (**وقوله تعالىٰ**) : معطوف على المثال المذكور قبله علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ ﴾) : مقول محكي لـ(قوله تعالىٰ) .

(**أو ركبت مع العشرة**) : (أو) : حرف عطف وتفصيل مبني على السكون (ركبت) : فعل ماض مغير الصيغة ، ونائب فاعله ضمير يعود على (الثلاثة وما بعدها) (مع العشرة) : ظرف ومضاف إليه متعلق بـ(ركبت) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة (أفردت) علىٰ كونها مبتدأ مؤخراً لـ(سواء) كما أشرنا إلىٰ ذلك آنفاً ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو اعتراضية (نحو) : مضاف ، (**ثلاثة عشر ، وأربعة عشر**) :

مضاف إليه محكي ، (**. . . إلىٰ تسعة عشر رجلاً**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ تسعة عشر ؛ كما مرت نظائره .

(**وثلاث عشرة وأربع عشرة**) معطوفان محكيان علىٰ (ثلاثة عشر) علىٰ كونهما مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**. . . إلىٰ تسع عشرة امرأة**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تسع عشرة امرأة ؛ كما مر نظيره .

(**أو ركبت**) : فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل ، والجملة معطوفة علىٰ جملة قوله : (أفردت) علىٰ كونها مبتدأ مؤخر لـ(سواء) ، (**مع العشرين**) : جار ومجرور متعلق بـ(ركبت) ، (**وما بعده**) : الواو : عاطفة (ما) : اسم موصول بمعنى الذي في محل الجر معطوف على (العشرين) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(مع) (بعده) : ظرف ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه صلةً لـ(ما) تقديره : وما استقر بعده من الثلاثين وما بعده ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**ثلاثة وعشرون**) : مضاف إليه محكي ، (**. . . إلىٰ تسعة وتسعين**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تسعة وتسعين ، والجملة مستأنفة .

(**وثلاث وعشرين**) : معطوف محكي علىٰ (ثلاثة وعشرين) علىٰ كونه مضافاً إليه لـ(نحو) ، (**. . . إلىٰ تسع وتسعين**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تسع وتسعين .

(**والثالث : ما له حالتان ؛ وهو العشرة**) : الواو : عاطفة (الثالث) : مبتدأ (ما) : اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ (له) : جار ومجرور متعلق بمحذف وجوباً ؛ لوقوعه خبراً مقدماً (حالتان) : مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ(ما) الموصولة ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجر

معطوفة علىٰ جملة قوله : (**الأول**) علىٰ كونها بدلاً من (ثلاثة) ، (وهو العشرة) : مبتدأ وخبر ، والجملة مستأنفة .

(**وإن ركبت . . جرت على القياس**) : (إن) : حرف شرط جازم (ركبت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، التاء علامة تأنيث الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (العشرة) ، (جرت) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف ، والتاء علامة تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود على (العشرة) ، (على القياس) : جار ومجرور متعلق بـ(جرت) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر ، وثلاثة عشر**) : مضاف إليه محكي ، (**. . . إلىٰ تسعة عشر**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف تقديره : انته إلىٰ تسعة عشر .

(**وإحدىٰ عشرة ، واثنتا عشرة ، وثلاث عشرة**) : معطوف علىٰ قوله : (أحد عشر رجلاً) علىٰ كونه مضافاً إليه محكياً لـ(نحو) ، (**. . . إلىٰ تسع عشرة**) : جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف جوازاً تقديره : انته إلىٰ تسع عشرة .

(**وإن أفردت**) عن الآحاد (**. . . جرت بخلاف القياس نحو : عشرة رجال ، وعشر نسوة**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (أفردت) : فعل ماض مغير الصيغة في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها مبني على الفتح ؛ والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً

تقديره : (هي) يعود على (العشرة) (جرت) : فعل ماض في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه فعل معتل بالألف (بخلاف القياس) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(جرت) ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (إن ركبت) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (عشرة رجال ، وعشر نسوة) : مضاف إليه محكي ؛ لأن مرادنا لفظه لا معناه .

(باب) حكم ألفاظ (العدد)

[ش] : تذكيراً وتأنيثاً (واعلم : **أن ألفاظ العدد علىٰ ثلاثة أقسام : الأول : ما يجري على القياس**) دائماً . . . .

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

[باب العدد]

(**باب**) بيان (**حكم ألفاظ العدد تذكيراً وتأنيثاً**) : أي : من جهة تذكيرها وتأنيثها ، ومن حيث جريانها على القياس وجريانها علىٰ خلاف القياس (**واعلم : أن ألفاظ العدد**) أي : أن الألفاظ الموضوعة للدلالة علىٰ كميات الأشياء من حيث جريانها على القياس وجريانها علىٰ خلاف القياس : (**علىٰ ثلاثة أقسام**) لا زائد عليها بدليل الاستقراء ، والعدد بفتحتين : هو مصدر عد يعد من باب (مد) عداً وعدداً ، وهو في اللغة : مطلق الكمية ، فيدخل فيه الواحد وإن لم تكن له حاشية سفلىٰ ؛ لوقوعه في جواب (كم) ، وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر . . دخل الواحد ، تنقص بقدر ما زيدت العليا عليه من الكسر ، ولا تختص بالنصف ، خلافاً لمن توهمه ؛ كعشر مع واحد وتسعة أعشار ، فإن العشر ينقص عنه بقدر زيادة العليا عليه ، ونصف مجموعهما واحد ، **واصطلاحاً** عند الحساب : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيتيه السفلىٰ والعليا القريبتين ، أو البعيدتين على السواء ؛ كما بيناه في « التتمة » ، والمراد بالعدد هنا : أي : في فن النحو : الألفاظ الدالة على المعدود ؛ لأنها مباحثهم . انتهىٰ « خضري » .

(**الأول**) من الأقسام الثلاثة : (**ما يجري على القياس دائماً**) أي : في جميع أحواله ، سواء ركب أو أفرد ، وفسر المصنف جريانه على القياس بقوله :

(فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ؛ وهو الواحد والاثنان ، وما كان علىٰ صيغة فاعل) من ألفاظ العدد **(. . تقول في المذكر : واحد واثنان ، و) جزء (ثان وثالث. . .)** وهٰكذا **(إلىٰ عاشر ، و)** تقول **(في المؤنث : واحدة واثنتان ، أو ثنتان ، و)** مقالة **(ثانية وثالثة. . .)** وهٰكذا **(إلىٰ عاشرة ، وكذا)** الحكم **(إذا ركبت)** هٰذه الألفاظ **(مع العشرة ، أو)** مع **(غيرها)** بعد مجاوزة العشرين ، **فإنها** تجري على القياس . . . .

(فيذكر) ذلك العدد **(مع)** المعدود **(المذكر)** أي : يجرد عن تاء التأنيث **(ويؤنث)** ذلك العدد ؛ أي : تلحقه تاء التأنيث **(مع)** المعدود **(المؤنث ؛ وهو)** أي : هٰذا القسم الذي يجري على القياس **(الواحد والاثنان)** أي : لفظهما **(وما كان)** أي : جاء **(علىٰ صيغة فاعل)** أي : علىٰ وزن **(فاعل) (من ألفاظ العدد)** ومجيئها على القياس المذكور هو الأصل ، وما جاء علىٰ أصله فلا سؤال عن سببه **(تقول في)** مثال **(المذكر)** : جاء رجل **(واحد واثنان)** من الرجال ، **(و)** هٰذا **(جزء ثان ، و)** هٰذا جزء **(ثالث ، و)** قل **(. . . هٰكذا)** بالتذكير **(إلىٰ عاشر)** بإدخال الغاية .

(وتقول في) المعدود **(المؤنث)** : جاءت امرأة **(واحدة واثنتان)** علىٰ لغة الحجاز **(أو ثنتان)** علىٰ لغة تميم من النساء **(و)** هٰذه **(مقالة ثانية ، و)** مقالة **(ثالثة ، و)** قل **(هٰكذا)** بالتأنيث : رابعة خامسة سادسة سابعة ثامنة تاسعة **(إلىٰ عاشرة ، وكذا)** أي : ومثل ما ذكرنا فيها في حال الإفراد من تذكيرها في المذكر ، وتأنيثها في المؤنث **(الحكم)** أي : حكمها **(إذا ركبت هٰذه الألفاظ مع العشرة ، أو)** ركبت **(مع غيرها)** أي : مع غير العشرة من العقود **(بعد مجاوزة)** المعدود **(العشرين)** بأن زاد على العشرين ولو بواحد وما فوقه **(فإنها)** أي : وإنما قلنا وكذا إذا ركبت ؛ لأنها ؛ أي : لأن هٰذه الألفاظ **(تجري على القياس)** في حال تركيبها

(إلا أنك تأتي بأحد وإحدىٰ) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحادي وحادية) للتخفيف **(فتقول في المذكر)** : عندي **(أحد عشر)** رجلاً ، بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح

كما تجري عليه في حال إفرادها ، وقوله : (**إلا أنك**) استدراك علىٰ قوله : (وكذا إذا ركبت) رفع به ما يتوهم من ذلك : أنها تكون علىٰ لفظ واحد في حال التركيب وفي حال الإفراد ؛ أي : لـٰكن أنك أيها النحوي (**تأتي بـ**) لفظ (**أحد**) في المذكر (**و**) بلفظ (**إحدىٰ**) في المؤنث (**بإبدال الواو همزةً**) أي : تعويض همزة (**فيهما**) أي : في أحد وإحدىٰ (**في مكان واحد وواحدة**) الجار والمجرور في قوله : (**في مكان**) متعلق بـ(**تأتي**) أي : تأتي في مكان الواو الكائنة في واحد وواحدة بهمزة فيهما ؛ أي : في أحد وإحدىٰ تعويضاً بالهمزة عن الواو في حال التركيب مع العشرة .

(**و**) تأتي بـ(**حادي**) علىٰ وزن (فاعل) في المذكر (**وحادية**) علىٰ وزن (فاعلة) في المؤنث في حال التركيب بدل واحد وواحدة في حال الإفراد وقوله طلباً (**للتخفيف**) في اللفظ : راجع إلىٰ (أحد وإحدىٰ) فقط ؛ لأن الهمزة في أحد وإحدىٰ أخف من الواو في واحد وواحدة ، ولو قدمه علىٰ حادي وحادية . . لكان أوضح ، وعبارة غيره كما هو عبارته في « الكشف » : إلا أنك تأتي بأحد مع عشرة في المذكر ، وبإحدىٰ مع عشرة في المؤنث مكان واحد وواحدة ؛ أي : تأتي بما ذكر طلباً للتخفيف ؛ لأنه لا يستعمل في التركيب إلا الأحد والإحدى . انتهىٰ « محرم » .

ولو قال : إلا أنك تأتي بأحد وإحدىٰ مكان واحد وواحدة بإبدال الواو همزة فيهما . . لكانت عبارته واضحةٌ لا غموض فيها ، ولعل لفظة (في) في قوله : (في مكان) تحريف من النساخ (**فتقول في**) المعدود (**المذكر : عندي أحد عشر رجلاً ، بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح**) لشبه الجزء الأول بالحرف شبهاً

(واثنا عشر) رجلاً ، بتذكيرهما أيضاً وإعراب الأول (وحادي عشر) رجلاً ، (وثاني عشر) عبداً ، (وثالث عشر) غلاماً . . . وهـٰكذا (إلىٰ تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما ، (و) تقول (في المؤنث) : عندي (إحدىٰ عشرة) أمة ، بتأنيث الجزأين وبنائهما (وثنتا عشرة) جارية ، بتأنيثهما وإعراب الأول (وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة. . .) وهـٰكذا (إلىٰ تاسعة عشرة) بتأنيث الجزأين وبنائهما ، ولك في الشين من (عشرة) الإسكان والفتح . . . .

افتقارياً ، وشبه الثاني بالحرف شبهاً معنوياً ؛ كما بينا ذلك في « شروح الآجرومية » .

(واثنا عشر رجلاً ، بتذكيرهما أيضاً) أي : كما قلنا ذلك في أحد عشر (وإعراب) الجزء (الأول) وهو (اثنا) إعراب المثنىٰ ؛ لبعده عن شبه الحرف بكونه علىٰ صورة المثنىٰ ، وبناء الجزء الثاني على الفتح ؛ لوقوعه موقع نون المثنىٰ ، ولا يصح أن يقال : إنه مضاف إليه . انتهىٰ « خضري » .

(وحادي عشر رجلاً) بتذكير الجزأين أيضاً وبنائهما على الفتح ؛ لأن ياء حادي مفتوحة (وثاني عشر عبداً) بتذكير الجزأين أيضاً وبنائهما على الفتح ، ويجوز في (حادي وثاني) أن تعربهما إعراب المنقوص ، وتكون لفظة (عشر) حينئذ مضافاً إليه ، مبنياً على الفتح ومحله الجر . انتهىٰ « كواكب » .

(و) عندي (ثالث عشر غلاماً. . . وهـٰكذا) تقول : رابع عشر خامس عشر (إلىٰ تاسع عشر ، بتذكير الجزأين وبنائهما) على الفتح (وتقول في) المعدود (المؤنث : عندي إحدىٰ عشرة أمة ، بتأنيث الجزأين وبنائهما) الأول علىٰ فتح مقدر للتعذر ، والثاني على الفتح الظاهر .

(و) عندي (ثنتا عشرة جارية ، بتأنيثهما وإعراب الأول) إعراب المثنىٰ (وحادية عشرة ، وثانية عشرة ، وثالثة عشرة و) تقول : (. . . هـٰكذا إلىٰ تاسعة عشرة ، بتأنيث الجزأين وبنائهما ، ولك في الشين من « عشرة » الإسكان والفتح)

(**وتقول**) إذا جاوزت العشرين في المذكر : عندي (**أحد وعشرون**) رجلاً (**واثنان وعشرون**) غلاماً ، (**و**) عندي الجزء (**الحادي والعشرون ، و**) الجزء (**الثاني والعشرون . . .**) وهكذا (**إلى**) الجزء (**التاسع والتسعين**) بتذكير الأول (**و**) في المؤنث : عندي (**إحدىٰ وعشرون**) أمةً (**واثنتان**

وكذا الكسر . انتهىٰ « كواكب » .

واعلم : أنه يجوز إسكان الشين من (عشرة) وهو لغة أهل الحجاز ؛ فراراً من كراهية توالي متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ويجوز كسرها ؛ تشبيهاً لها بتاء كتف ؛ وهو لغة أكثر بني تميم ، وبعض تميم يبقيها علىٰ فتحها الأصلي ، وبه قرأ يزيد بن القعقاع قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا ﴾ ، وجواز الإسكان والكسر باعتبار تعدد اللغات ، وإلا . . فالسكون واجب عند الحجازيين ؛ فإن حذفت التاء . . فالشين بالفتح لا غير ، لكن قد تسكن العين كما في قراءة أبي جعفر : ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ، بإسكان العين . انتهىٰ « خضري » ، من « رفع الحجاب » .

ولكن الأول ؛ أي : فتح الشين أفصح ؛ أي : أكثرها فصاحةً عند اللغويين . انتهىٰ « كشف النقاب » .

(**وتقول**) أيها النحوي : (**إذا جاوزت**) ألفاظ العدد (**العشرين**) وزادت عليه (**في المذكر**) متعلق بـ(تقول) أي : تقول في المعدود المذكر : (**عندي أحد وعشرون رجلاً ، و**) عندي (**اثنان وعشرون غلاماً ، وعندي الجزء الحادي والعشرون ، والجزء الثاني والعشرون**) والجزء الثالث والعشرون ، والجزء الرابع والعشرون (. . . **وهكذا**) تقول : (**إلى الجزء التاسع والتسعين ، بتذكير الأول**) لأن المعدود مذكر .

(**و**) تقول (**في**) المعدود (**المؤنث : عندي إحدىٰ وعشرون أمةً ، واثنتان**

وعشرون) جاريةً (و) المقالة (الحادية والعشرون ، والثانية والعشرون . . .) وهكذا (إلى) المقالة (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول .

(و) القسم (الثاني : ما يجري علىٰ عكس القياس) أي : علىٰ خلافه (فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ؛ وهو) من ألفاظ العدد : (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقاً ؛ أي : (سواء أفردت) عن العشرة (نحو) : عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها (وقوله تعالىٰ) : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ (سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾) ،

وعشرون جارية ، و) عندي (المقالة الحادية والعشرون ، و) القولة (الثانية والعشرون) والثالثة والعشرون (. . . وهكذا) تقول : (إلى المقالة التاسعة والتسعين ، بتأنيث) الجزء (الأول) في الكل (والقسم الثاني) من أقسام ألفاظ العدد الثلاثة : (ما يجري علىٰ عكس القياس) الذي هو التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث (أي : علىٰ خلافه) أي : علىٰ خلاف القياس ؛ وهو التذكير مع المؤنث ، والتأنيث مع المذكر ، وفسر المصنف العكس بقوله : (فيؤنث) العدد (مع) المعدود (المذكر ، ويذكر) العدد (مع) المعدود (المؤنث ؛ وهو) أي : هذا القسم الجاري علىٰ خلاف القياس (من ألفاظ العدد : الثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقاً) أي : وما بين الثلاثة والتسعة من الأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية (أي) : يجري علىٰ خلاف القياس .

(سواء أفردت عن العشرة نحو : عندي ثلاثة رجال بالتاء ، وثلاث نسوة بتركها) أي : بترك التاء (و) نحو (قوله تعالىٰ : (﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾) ، بترك التاء من اسم العدد ؛ لأن المعدود مؤنث ؛ وهو الليالي ؛ لأنها جمع ليلة (﴿وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾) ، بإثبات التاء في اسم العدد ؛ لأن المعدود مذكر ؛ وهو أيام ؛ لأنه جمع يوم .

أو ركبت مع العشرة نحو) : عندي (ثلاثة عشر) غلاماً ، (وأربعة عشر) عبداً . . . وهٰكذا (إلىٰ تسعة عشر رجلاً) في المذكر ، (وثلاث عشرة) أمة ، (وأربع عشرة) جارية . . . إلىٰ (تسع عشرة امرأة ،

(**أو ركبت**) ألفاظ العدد (**مع العشرة نحو : عندي ثلاثة عشر غلاماً ، وأربعة عشر عبداً . . . وهٰكذا**) تقول : عندي خمسة عشر كبشاً ، وستة عشر بعيراً (. . . **إلىٰ تسعة عشر رجلاً في**) المعدود (**المذكر ، و**) تقول : عندي (**ثلاث عشرة أمة ، و**) عندي (**أربع عشرة جارية . . .**) وهٰكذا تقول : خمس عشرة ناقةً ، وست عشرة نعجة (. . . **إلىٰ تسع عشرة امرأة**) في المعدود المؤنث ، وإنما لحقت التاء بالجزء الأول في المذكر وحذفت مع المؤنث ؛ لأن المذكر أشرف من المؤنث ، والزيادة أشرف من النقص ، فأعطوا الأشرف الذي هو الزيادة للمذكر الذي هو الأشرف ، والنقص الذي هو حذف التاء للأخس الذي هو المؤنث سلوكاً مسلك التناسب ، وعبارة « ابن عقيل » : (وأما « ثلاثة » وما بعدها . . . إلىٰ تسعة . . فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله في جريانها علىٰ خلاف القياس ، فتثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً ، وتسقط التاء إن كان مؤنثاً ؛ أي : للعلة المذكورة آنفاً ، وأما « عشرة » وهو الجزء الأخير من المركب . . فتسقط التاء منه إن كان المعدود مذكراً ، وتثبت إن كان مؤنثاً ، على العكس من « ثلاثة » فما بعدها فتقول : عندي ثلاثة عشر رجلاً ، وثلاث عشرة امرأة) انتهىٰ منه .

وقال الخضري : (إنما خالفت العشرة حكمها قبل التركيب دون الثلاثة وأخواتها ؛ لكراهة اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ كثلاثة عشر رجلاً ، ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأةً ، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة ، فاستحقت الأصل في العدد دونها ، ولأن تأنيث الكلمة وتذكيرها : إنما يكون قياساً في آخرها ، وإنما لم يبالوا باجتماع

أو ركبت مع العشرين وما بعده) بالعطف (نحو) : عندي (ثلاثة وعشرون) رجلاً (. . . إلىٰ تسعة وتسعين) غلاماً في المذكر (وثلاث وعشرون) أمةً (. . . إلىٰ تسع وتسعين) جارية في المؤنث ، قال ابن مالك : (وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هٰذا القسم ؛ لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات ؛ كزمرة وأمة وفرقة ،

تأنيثين في إحدىٰ عشرة وثنتي عشرة مع أنه ككلمة واحدة ؛ لاختلافهما في الأول ؛ يعني : في إحدىٰ عشرة مع أن الألف كجزء الكلمة ، ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير ؛ إذ قالوا في حبلىٰ : حبليات وحبالىٰ ، بخلاف التاء فتسقط ؛ كجفان وجفنات في جفنة ، ولبناء الكلمة على التاء في الثاني ؛ يعني : في ثنتي عشرة ؛ إذ لا واحد له من لفظه فكانت كالأصل ، والتأنيث مستفاد من الصيغة) انتهىٰ « خضري » .

أي : سواء أفردت هٰذه الألفاظ ، أو ركبت مع العشرة (أو ركبت مع العشرين و) مع (ما بعده) أي : بعد العشرين من الثلاثين والأربعين مثلاً ؛ أي : ركبت مع العشرين وما بعده (بالعطف) أي : بطريق عطف العشرين وما بعده علىٰ هٰذه الألفاظ ، لا بطريق التركيب معها ؛ كتركيب عشرة معها المقتضي للبناء مثالها (نحو : عندي ثلاثة وعشرون رجلاً) وثلاثة وثلاثون ولداً (. . . إلىٰ تسعة وتسعين غلاماً في) المعدود (المذكر ، و) نحو : عندي (ثلاث وعشرون أمة) وثلاث وثلاثون امرأة (. . . إلىٰ تسع وتسعين جاريةً في) المعدود (المؤنث ، قال ابن مالك : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هٰذا القسم) الثاني من أقسام العدد (لأن الثلاثة وأخواتها) كالأربعة والتسعة وما بينهما (أسماء جماعات) أي : أسماء تدل علىٰ أفراد كثيرة بلفظ واحد ، واسم الجمع : هو ما دل على الجماعة ؛ كدلالة المركب علىٰ أجزائه (كزمرة وأمة وفرقة) وقوم ورهط

فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها ، فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته ، وحذفت مع المؤنث للفرق) انتهىٰ .

ومحل ما ذكره المؤلف إن كان المعدود مذكوراً ؛ فإن حذف . . جاز حذف التاء مع المذكر ؛ كما في الحديث : « وأتبعه بست من شوال » حكى الفراء : (أفطرنا خمساً) .

(**فالأصل**) أي : الغالب في الثلاثة وأخواتها (**أن تكون**) مقرونة (**بالتاء لتوافق**) أي : لثلاثة وأخواتها (**نظائرها**) أي : أشباهها من أسماء الجماعة ؛ كزمرة وأمة (**فاستصحب**) ما هو (**الأصل**) والغالب فيها ؛ أي : في الثلاثة وأخواتها (**مع**) المعدود (**المذكر لتقدم رتبته**) أي : رتبة المذكر ومزيته على المؤنث ؛ لأصالته له (**وحذفت**) معطوف علىٰ قوله : (فاستصحب الأصل) أي : حذفت التاء (**مع**) المعدود (**المؤنث للفرق**) بينهما (**انتهىٰ**) ما قاله ابن مالك .

ولم يعكس مع أن الفرق يحصل بالعكس ؛ لأن الإثبات أشرف من الحذف ، فأعطي الأشرف الذي هو الإثبات للأشرف الذي هو المذكر ، والأخس الذي هو الحذف للأخس الذي هو المؤنث ؛ سلوكاً مسلك التناسب كما مر .

(**ومحل ما ذكره المؤلف**) من إثبات التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (**إن كان المعدود مذكوراً**) مع اسم العدد ؛ كما في الأمثلة المذكورة (**فإن حذف**) المعدود ؛ أي : لم يذكر مع اسم العدد (. . **جاز حذف التاء مع المذكر** ؛ **كما**) ورد الحذف ؛ أي : حذف التاء مع حذف المعدود (**في الحديث**) المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « من صام رمضان (**وأتبعه بست من شوال**) . . كان كمن صام الدهر » أخرجه مسلم ، والأفصح بستة أيام ؛ كما قال في « التصريح » : (والفصيح : إثبات التاء) انتهىٰ « كواكب » .

و(**حكى الفراء** : « **أفطرنا خمساً** ») أصله : أفطرنا ستة أيام .

(و) القسم (الثالث : ما له حالتان وهو) لفظ (العشرة إن ركبت) مع الآحاد (. . جرت على القياس) فتذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث (نحو) : عندي (أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر) غلاماً (وثلاثة عشر) عبداً . . . وهٰكذا (إلىٰ تسعة عشر) بتذكير العشرة في المذكر (و) نحو : عندي (إحدىٰ عشرة) أمة ، (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية . . . وهٰكذا (إلىٰ تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث (وإن أفردت . . جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (نحو) عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشر نسوة) بتركها ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ . . فهو علىٰ حذف مضاف ؛

(والقسم الثالث) من أقسام العدد الثلاثة : (ما له حالتان) : القياس وخلافه (وهو) أي : هٰذا القسم (لفظ العشرة إن ركبت مع الآحاد . . جرت على القياس ، فتذكر مع المذكر ، وتؤنث مع المؤنث نحو : عندي أحد عشر رجلاً ، واثنا عشر غلاماً ، وثلاثة عشر عبداً . . . وهٰكذا) تقول : خمسة عشر بعيراً ، وستة عشر كبشاً (إلىٰ تسعة عشر) غلاماً (بتذكير العشرة في) المعدود (المذكر ، ونحو : عندي إحدىٰ عشرة أمةً ، واثنتا عشرة) حرة ، (وثلاث عشرة جارية . . . وهٰكذا) تقول : وأربع عشرة امرأة (إلىٰ تسع عشرة ، بتأنيث العشرة في) المعدود (المؤنث ، وإن أفردت) العشرة عن الآحاد (. . جرت بخلاف القياس فتؤنث مع المذكر ، وتذكر مع المؤنث نحو : عندي عشرة رجال بالتاء ، وعشر نسوة بتركها ، وأما) الاعتراض : علىٰ قولنا : (فتؤنث مع المذكر) بـ(قوله تعالىٰ : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾) ، بأن العشرة ذكرت مع المعدود المذكر ، فإن الأمثال جمع مثل ؛ وهو مذكر والعشر لم تؤنث معه (. . فـ) يجاب عنه بأن يقال : (هو) أي : قوله تعالىٰ : ﴿ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ (علىٰ حذف مضاف) مؤنث ؛ فالعشر حينئذ ذكرت مع

أي : عشر حسنات أمثالها ، أو اكتسب فيه المضاف من المضاف إليه التأنيث .

تَنْبِيْهٌ

صرحوا بأن ألفاظ العدد المفتقرة إلىٰ تمييز لا يثنىٰ منها ولا يجمع ؛ إلا مئة وألف ، وأن العشرين وأخواتها إذا استعملت مع النيف قبلها . . وجب عطفها بالواو ، . . . . . .

المعدود المؤنث تقديره : (**أي : عشر حسنات أمثالها**) فالمعدود حينئذ مؤنث وهو الحسنات ، فلذلك ذكر العشر (**أو**) يقال في الجواب عن الاعتراض : (**اكتسب فيه**) أي : في قوله تعالى (**المضاف**) الذي هو أمثال (**من المضاف إليه**) الذي هو الضمير المؤنث (**التأنيث**) فحينئذ يقال : ذكر العشر مع المعدود المؤنث الذي اكتسب التأنيث من المضاف إليه .

(تَنْبِيْهٌ)

تقدم البحث عن كلمة التنبيه في (باب علامات الإعراب) فراجعه ، وهو هنا : من أسماء التراجم (**صرحوا**) أي : صرح النحاة (**بأن ألفاظ العدد المفتقرة إلى التمييز**) خرج بقيد (المفتقرة) الواحد والاثنان ، فإنهما لا يحتاجان إلى التمييز . انتهىٰ شيخنا .

(**لا يثنىٰ منها ولايجمع ؛ إلا مئة وألف ، وأن العشرين وأخواتها**) من العقود من الثلاثين إلى التسعين (**إذا استعملت مع النيف**) المذكور (**قبلها**) والنيف : بوزن الهين : الزيادة ، يخفف ويشدد يقال : عشرة ونيف ، ومئة ونيف ، وكل ما زاد على العقد . . فهو نيف حتىٰ يبلغ العقد الثاني ، ونيف فلان على السبعين ؛ أي : زاد وأناف على الشيء : أشرف عليه ، وأنافت الدراهم على المئة : أي : زادت . انتهىٰ من « المختار » .

(**. . وجب عطفها**) أي : عطف العشرين وأخواتها على النيف (**بالواو**)

وقضية ذلك أنه لا يقال : حادي عشرين ، ولا ثاني عشرين. . . وهٰكذا من غير عطف ، وكذا لا يقال : ثالث عشرين ، ولا رابع عشرين ، كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع ،

فتقول : عندي نيف وعشرون ، عندي نيف وثلاثون (**وقضية ذلك**) أي : ومقتضىٰ وجوب عطفها على النيف (**أنه**) أي : أن الشأن والحال (**لا يقال** : **حادي عشرين** ، **ولا ثاني عشرين. . . وهٰكذا**) لا يقال : حادي ثلاثين ، وحادي أربعين (**من غير عطف**) عشرين وأخواته علىٰ نيف بل يقال : حادي وعشرين ، وثاني وعشرين ؛ أي : لا يجوز أن يقال : حادي عشرين كما تقول : حادي عشر ؛ إلحاقاً لكل فرع من حادي عشرين وحادي عشر بأصله الذي هو : أحد عشرون وأحد عشر ، فإنه يجوز حادي عشر بلا عطف كما يجوز أصله الذي هو أحد عشر بلا عطف ، ولا يجوز حادي عشرين بلا عطف كما لا يجوز أصله الذي هو أحد عشرون بلا عطف ، وهنا : أصلان وفرعان ، فتدبر .

وعبارة « **الأشموني** » هنا : (ولا يجوز أن تحذف الواو فتركب فتقول : حادي عشرين كما تقول : حادي عشر ؛ إلحاقاً لكل فرع بأصله ، فإنه يجوز أن تقول : أحد عشر بالتركيب ، ولا يجوز أحد عشرون بالتركيب) انتهىٰ منه .

(**وكذا لا يقال** : **ثالث عشرين**) كذا (**ولا رابع عشرين كذا**) بإضافتهما إلىٰ لفظ (كذا) أي : (**لا**) يقال ذلك : (**بصيغة التثنية ولا بصيغة الجمع**) من غير عطف ؛ لامتناع التركيب مع هٰذه العقود ، قال ابن هشام في قول الشهود : (حادي عشرين شهر جمادىٰ ، ثلاث لحنات ، حذف الواو ، وإثبات نون عشرين مع أنه مضاف لما بعده ، وذكر لفظ شهر ، وهو لا يذكر إلا مع رمضان والربيعين) ، لٰكن قال السيوطي : (والمنقول عن سيبويه جواز إضافة شهر إلىٰ كل الشهور) ، قال الدماميني في باب الظروف : (وهو قول أكثر النحويين) انتهىٰ « صبان » .

وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي تلميذ العلامة ابن مالك ، فقال في تعليقة له : (إنه جرىٰ في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرخ برابع عشري رمضان ، فقرأه القارىء : عشرَي بفتح الراء ، فرد عليه : إنما هو عشرِي بكسر الراء ، . . . .

(**وبذلك**) أي : وبأنه لا يقال : ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا (**صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح**) بن أبي الفضل (**البعلي**) الحنبلي العلامة الفقيه النحوي ، ولد سنة خمس وأربعين وست مئة ، وقرأ النحو على ابن مالك وبرع فيه ، ولازمه ، وتخرج به جماعة ، وأتقن العربية ، وسمع من ابن مالك وجماعة ، وكان إماماً عالماً فاضلاً ، له معرفة تامة بالنحو ، وصنف شرحاً على « الألفية » ، ومات بالقاهرة سنة تسع وسبع مئة في المحرم رحمه الله تعالىٰ .

(**تلميذ العلامة ابن مالك فقال**) شمس الدين (**في تعليقه**) وكراسة (**له : إنه**) أي : إن الشأن والحال (**جرىٰ**) ووقع (**في بعض المحافل**) والمجمع الواقعة (**بدمشق**) بكسر الدال وفتح الميم أفصح من كسرها ؛ مدينة بالشام . انتهىٰ « سجاعي » .

(**المحروسة**) أي : المحفوظة العاصمة في الشام ، سميت باسم أول من بناها : دمشق بن نمرود ، عدو إبراهيم الخليل عليه السلام ، آمن بإبراهيم ، وهاجر معه من العراق إلى الشام ؛ أي : وقع بدمشق في بعض المجامع (**كلام**) أي : اختلاف بين أهل المجامع (**في كتاب أرخ**) أي : قيدت كتابته (**برابع عشري رمضان ، فقرأه**) أي : فقرأ ذلك الكتاب (**القارىء**) أي : قارىء من أهل المجلس : (**عشرَي بفتح الراء**) علىٰ صيغة التثنية (**فرد عليه**) أي : فرد علىٰ ذلك القارىء قراءته واحد من أهل المجلس ، فقال في رده عليه : (**إنما هو**) أي : إنما هـٰذا الكتاب (**عشري بكسر الراء**) علىٰ صيغة الجمع ، قال شمس الدين :

والذي ظهر لي في ذلك : أن كليهما خطأ ؛ لأن المراد من هـٰذا التاريخ : أنه كتب في يوم مضىٰ قبله ثلاثة وعشرون يوماً ، ورابع عشري لا يؤدىٰ ذلك لا على التثنية ولا على الجمع ؛ لأن رابع ونحوه مضاف إلىٰ عشري فإضافته : إما بمعنى اللام ، أو من ، أو في ، لا جائز أن تكون بمعنى اللام ؛ لأن التقدير : كتب رابعاً لعشري كذا ، ورابع العشرين ما قبله ثلاثة منها ، وبعده ستة عشر يوماً ، ونظير هـٰذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة ، وبعده ستة وعشرون يوماً ، ولا يخفىٰ ما في هـٰذا من فساد ، ولا جائز أن تكون

(**والذي ظهر لي في ذلك**) الكتاب (**أن كليهما**) أي : أن كلاً من القراءتين فتح الراء وكسرها (**خطأ**) غير صواب (**لأن المراد من هـٰذا التاريخ : أنه**) أي : أن ذلك الكتاب (**كتب في يوم مضىٰ قبله ثلاثة وعشرون يوماً**) من الشهر (**ورابع عشري لا يؤدىٰ**) أي : لا يفيد (**ذلك**) المعنىٰ أي : لا يفيد أنه كتب في يوم مضىٰ قبله ثلاثة وعشرون يوماً (**لا علىٰ**) صيغة (**التثنية ولا علىٰ**) صيغة (**الجمع ؛ لأن رابع ونحوه**) كثالث وخامس (**مضاف إلىٰ عشري فإضافته : إما**) أن تكون (**بمعنى اللام ، أو**) تكون بمعنىٰ (**من ، أو**) تكون بمعنىٰ (**في**) فإذاً تقول : (**لا جائز**) أي : لا ممكن (**أن تكون بمعنى اللام ؛ لأن التقدير**) والمعنىٰ حينئذ : (**كتب**) ذلك الكتاب (**رابعاً**) أي : في يوم رابع (**لعشري**) شهر (**كذا ، ورابع العشرين**) هو (**ما**) أي : يوم مضىٰ (**قبله ثلاثة منها**) أي : من العشرين (**و**) بقي (**بعده**) أي : بعد ذلك اليوم (**ستة عشر يوماً ، ونظير هـٰذا**) المذكور من رابع العشرين (**رابع الشهر**) هو (**ما**) أي : يوم مضىٰ (**قبله ثلاثة**) من الشهر (**و**) بقي (**بعده**) أي : بعد ذلك اليوم (**ستة وعشرون يوماً ، ولا يخفىٰ ما في هـٰذا**) أي : ما في جعل الإضافة بمعنى اللام (**من فساد**) المعنى المراد كما بيناه آنفاً .

(**ولا جائز**) أي : ولا ممكن أيضاً : (**أن تكون**) الإضافة فيه ، أي : **في رابع**

بمعنىٰ من أو في ؛ لعدم صدق ضابط كل منهما علىٰ ذلك كما لا يخفىٰ ، فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب ، وأنه لحن ، واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هٰذا التركيب ؛ لأن المرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلىٰ أربابه ، فما صوبوه . . فهو الصواب ، وما خطؤوه . . فهو الخطأ ، ولم ينص أحد علىٰ ذلك من علماء العربية واللغة . . . .

عشري كذا (**بمعنىٰ من** ، **أو**) بمعنىٰ (**في** ؛ **لعدم صدق ضابط كل منهما**) أي : كل من الإضافة التي بمعنىٰ من ، والإضافة التي بمعنىٰ في .

وضابط الإضافة التي بمعنىٰ من : هو ما كان المضاف إليه فيها جنساً للمضاف نحو : خاتم حديد ، وضابط التي بمعنىٰ في : هي ما كان المضاف إليه فيها ظرفاً للمضاف نحو : مكر الليل ، والتي بمعنى اللام : هي ما كان المضاف فيها ملكاً للمضاف إليه ، أو مستحقاً له ؛ كغلام زيد .

(**علىٰ ذلك**) أي : علىٰ رابع عشري كذا (**كما لا يخفىٰ**) عدم صدق ضابطهما علىٰ ذلك (**فتعين أن ذلك**) أي : أن قولهم : رابع عشري رمضان (**ليس من**) فصيح (**كلام العرب** ، **و**) تعين (**أنه لحن**) أي : خطأ .

(**واشتهار وقوع مثل ذلك**) التاريخ وكثرته (**في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم**) ولا يقتضي (**صواب مثل هٰذا التركيب**) وصحته (**لأن المرجوع**) إليه ؛ أي : لأن المرجع (**في**) الحكم بـ(**الصواب والخطأ في كل علم**) وفن (**إلىٰ أربابه**) أي : إلىٰ أصحاب ذلك العلم .

(**فما صوبوه**) أي : فما حكم أربابه بأنه صواب (. . **فهو الصواب** ، **وما خطؤوه**) أي : وما حكم أربابه أنه خطأ (. . **فهو الخطأ** ، **ولم ينص**) أي : ولم يصرح (**أحد علىٰ ذلك**) أي : ولم يصرح أحد (**من علماء العربية واللغة**) علىٰ

في باب التاريخ ؛ بل نصوا علىٰ خلافه ، ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك ، والله أعلم) .

صحة هٰذا التركيب ؛ يعني به لفظ : برابع عشري رمضان (**في باب التاريخ** ؛ **بل نصوا**) وصرحوا (**علىٰ خلافه**) أي : علىٰ خلاف صحة ذلك التركيب (**ولا سماع**) من كلام الفصحاء (**ولا قياس**) من كلام العلماء (**يقتضيان**) صحة (**ذلك**) التركيب .

(**والله**) سبحانه وتعالىٰ (**أعلم**) من كل ذي علم

فائدة

لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مشتقاً ، وقال بعض أهل اللغة : (عشرن وثلثن إذا صار له عشرون أو ثلاثون ، وكذلك قالوا : إلى التسعين فقالوا : ربعن خمسن ستتن سبعن ثمنن تسعن ، واسم الفاعل من هٰذا : معشرن ومتسعن ، وكذلك ما بينهما) انتهىٰ « أشموني » بزيادة .

خاتمة

كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل يكون عليهم وبالأمر المشهور ، ولم يزالوا كذلك حتىٰ فتح عمر بلاد العجم ، فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : من البعثة ، وقال قوم : من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا : بأي شهر يبدؤون ، فقال بعضهم : رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذو الحجة ، ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج ، فمبدأ التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتي عشر ليلة ؛ لأن قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة من ربيع

الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجرة : رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما بسط ذلك الجلال السيوطي في كتابه « الشماريخ في علم التاريخ » .

باب الوقف

[ص] :

[التتمة] : قال المصنف رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الوقف)

الوقف لغةً : الحبس حسياً كان ؛ كحبس الرقيق ، أو معنوياً ؛ كحبس المال في سبيل الله ، **واصطلاحاً** : قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة من مخرجه ، وهو أحد عشر نوعاً ، **الأول** : الإسكان المجرد .

الثاني : الروم .

الثالث : الإشمام .

الرابع : إبدال الألف .

الخامس : إبدال تاء التأنيث هاءً .

السادس : زيادة الألف .

السابع : إلحاق هاء السكت .

الثامن : إثبات الواو والياء أو حذفهما .

التاسع : إبدال الهمزة .

العاشر : التضعيف .

الحادي عشر : نقل الحركة ، والمذكور هنا : سبعة ، جمعها بعضهم في بيت فقال :

نقل وحذف وإسكان ويتبعها الـ تضعيف والروم والإشمام والبدل

يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين نحو : جاء زيد ومررت بزيد ،

والمراد هنا : (الاختياري) : بالياء التحتانية ؛ وهو المقصودُ لذاته ؛ لا (الاختباري) : بالباء الموحدة : بأن يختبر به الشخص هل يحسن الوقف علىٰ نحو : عم ، وفيم ، وبم ، أو لا ؟ ولا (الاضطراري) : بأن قطع النفس عنده ، ولا (التذكري) ، ولا (الترنمي) ، ولا غيرها من أنواعه . ويقابله : الابتداء ، والابتداء : عمل ، فيكون الوقف استراحةً عن ذلك العمل ، ويتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاث مقاصد : فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظم في الشعر ، ولتمام السجع في النثر . انتهىٰ من « التصريح » .

وأما الموقوف عليه : تارةً يكون منوناً ، وتارةً يكون غير منون ؛ فأما إذا وقفت علىٰ منون غير مؤنث بالتاء . . فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقاً ، والوقف بالسكون مطلقاً ؛ وهو لغةُ ربيعة ، وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ؛ وهي لغة الأزد .

والتفصيل بين المفتوح وغيره ؛ فأرجح اللغات الثلاث وأكثرها : أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ، ويسكن ما قبل التنوين ؛ كهٰذا زيد ومررت بزيد ، بسكون الدال في المثالين ، وأن يبدل ألفاً بعد الفتحة ، إعرابية كانت الفتحة ؛ كرأيت زيداً ، أو بنائيةً ؛ كإِيهاً : بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف ، وويهاً : بفتح الواو بمعنىٰ أعجب ، وإلىٰ ذلك أشار المصنف بقوله : (**يوقف على**) الاسم (**المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين**) من غير إبدال التنوين : واواً أو ياءً (**نحو : جاء زيد ومررت بزيد**) بإسكان آخرهما .

وإعرابهما : (جاء) : فعل ماض (زيد) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة

وعلى المنون المنصوب بإبدال التنوين ألفاً نحو : رأيت زيداً ، وكذلك تبدل نون (إذاً) ألفاً في الوقف ،

مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف .

وتقول في المثال الثاني : (بزيد) : مجرور بكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، وقولهم : (من غير إبدال) احتراز عن لغة الأزد ، فإنهم يبدلون التنوين بعد الضمة واواً ، وبعد الكسرة ياءً ، فيقولون : جاء زيد ومررت بزيدي ، وإنما لم يبدل التنوين بعد الضمة واواً وبعد الكسرة ياءً ؛ لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء.. زاد الثقل ، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها علىٰ حالها .

(و) يوقف **(على)** الاسم **(المنون المنصوب بإبدال التنوين)** بعد الفتحة سواء كانت الفتحة إعرابية أو بنائية كما مر آنفاً **(ألفاً)** وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفاً ؛ لأن التنوين شبيه الألف من حيث إن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين ، فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة . انتهىٰ من « التصريح » .

(نحو : رأيت زيداً) ، فـ(زيداً) : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، والألف بدل من التنوين مبني على السكون ، وأما ربيعة.. فيقفون على المنصوب بحذف التنوين ، كما يقفون على التنوين في المرفوع والمجرور فيقولون : رأيت زيد بالإسكان .

(وكذلك) أي : وكما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف **(تبدل نون « إذاً »)** الجوابية ناصبةً كانت أو مهملة **(ألفاً في الوقف)** عليها ؛ تشبيهاً لإذاً باسم منون ، هـٰذا مذهب الجمهور ، وإلىٰ هـٰذا أشار ابن مالك بقوله في « الخلاصة » :

وأشبهت إذاً منوناً نصب   فألفاً في الوقف نونها قلب

وكذلك نون التوكيد الخفيفة نحو : لنسفعا ؛

وزعم بعضهم : أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور في « شرح الجمل » ، وبنىٰ علىٰ ذلك أنها تكتب بالنون ، قال الموضح : (وليس كما ذكر ، وإجماع القراء علىٰ خلافه ، فإنهم أجمعوا على الوقف علىٰ نحو : ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾) ، بالألف لـٰكن في « حواشي مبرمان » على الكتاب قال : جل الناس يقفون علىٰ إذاً بالألف ، والمازني يخالفهم ويقول : هي حرف بمنزلة لن ، وهي بلن أشبه منها بالأسماء قال : وهـٰذا قول حسن) ، وذهب علي بن مسعود في « المستوفىٰ » : إلىٰ أن أصل إذاً (إذا) لما يستقبل من الزمان ، ثم ألحق النون بها عوضاً عن المضاف إليه ؛ كما في يومئذ ، وعلىٰ هـٰذا : يصح وجه الوقف عليها بالألف . انتهىٰ « تصريح » .

واحترز بالجوابية عن (إذا) الظرفية ، فإن الوقف عليها بالألف اتفاقاً . انتهىٰ « كواكب » .

(**وكذلك نون التوكيد الخفيفة**) إذا تلت فتحة . . تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لَبْس (**نحو** : **لنسفعا**) بغير تنوين ، وإعرابه : اللام : موطئة لقسم محذوف تقديره : والله لنسفعاً ؛ أي : لنجرن بناصية الكافر إلى النار (نسفعا) : فعل مضارع مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره : (نحن) يعود على الله جل وعلا ، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب ، وخرج بقولنا : (إذا تلت فتحةً) ما إذا تلت ضمةً أو كسرة ، فإنها إذا وقف عليها . . تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها بالفعل ؛ كقولك في نحو : أُخرجن يا هـٰؤلاء ، بضم الجيم ، وقولك : اخرجن يا هند ، بكسر الجيم ، فقال عند الوقف : اخرجوا يا هـٰؤلاء ، واخرجي يا هند ، وخرج بقولنا : (ما لم يحصل) ما إذا أدىٰ إبدالها ألفاً إلىٰ لبس ، فلا

ويكتبن كذلك ، ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض ، ويجوز إثباتها ، ويوقف في النصب بإبدال التنوين

يوقف عليها بالألف ولا ترسم ألفاً ؛ بل يوقف عليها بالنون ، وترسم كذلك نحو قولك مخاطباً لواحد : اضربن عمراً ولا تضربن زيداً ، فإنك لو كتبتها بلألف ووقفت عليها بالألف . . لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما .

(و) كما يُوقف على المنون المنصوب ، وعلىٰ (إذاً) الجوابية ، وعلىٰ نون التوكيد الخفيفة بالألف (يكتبن) هـٰذه الأمور الثلاثة (**كذلك**) أي : بالألف ؛ إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء والوقف عليها ، ولهـٰذا اكتب نحو : رأيت زيدا بالألف ؛ لأن الوقف عليه كذلك ، ونحو : رحمه بالهاء ؛ لأن الوقف عليه كذلك .

(**ويوقف على المنقوص المنون في**) حالتي (**الرفع والجر بحذف يائه نحو : جاء قاض ومررت بقاض**) بإسكان آخرهما ؛ مراعاةً لأصله قبل حذف الياء ، وإعرابهما : (جاء) : فعل ماض (قاض) : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، المعوض عنها التنوين المحذوف للوقف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، ويقال في مررت بقاض (قاض) : مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، المعوض عنها التنوين المحذوف للوقف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص .

(**ويجوز إثباتها**) أي : إثبات الياء والوقف عليها ؛ كقراءة ابن كثير ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ ، و﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي ﴾ ، ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي ﴾ .

(**ويوقف**) على المنقوص المنون (**في**) حالة (**النصب بإبدال التنوين**) منه

ألفاً نحو : رأيت قاضياً ، وإن كان غير منون . . فالأفصح في الرفع والجر : الوقف عليه بإثبات الياء نحو : جاء القاضي ومررت بالقاضي ، ويجوز حذفها ، وإن كان منصوباً . . فبالإثبات لا غير ،

(**ألفاً**) ولا تحذف ياؤه (**نحو** : **رأيت قاضياً**) فهو مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه فتح آخره (**وإن كان**) المنقوص (**غير منون**) بأن كان مقروناً بـ(أل) نحو : القاضي (. . **فالأفصح**) فيه ؛ أي : فالقول الأرجح فيه لفصاحته (**في**) حالتي (**الرفع والجر** : **الوقف عليه بإثبات الياء**) لعدم الموجب لحذفها ؛ إذ الوقف يقتضي السكون ؛ وذلك حاصل مع إثباتها (**نحو** : **جاء القاضي ومررت بالقاضي**) بإثبات الياء .

(**ويجوز حذفها**) أي : حذف الياء علىٰ قلة ؛ فرقاً بين الوصل والوقف فيقال : جاء القاض ومررت بالقاض ، وعليه قراءة غير ابن كثير : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ ، ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ .

(**وإن كان**) المنقوص الذي لا ينون (**منصوباً** . . **فـ**) يوقف عليه (**بالإثبات**) أي : بإثبات الياء ساكنة نحو : رأيت القاضي (**لا غير**) إثبات الياء جائزاً فيه ، فـ(لا) عاملة عمل ليس (غير) : في محل الرفع اسمها مبني على الضم ؛ تشبيهاً له بأسماء الغاية ؛ كقبل وبعد ، وسيأتي بسط الكلام فيه في مبحث الإعراب .

فائدة

واعلم : أن المنقوص الغير المنون أربعة أنواع : **أحدها** : ما سقط تنوينه بدخول (أل) وقد تقدم آنفاً .

والثاني : ما سقط تنوينه للنداء نحو : يا قاضي ، فالخليل يختار فيه : الإثبات ؛ لأن الحذف مجاز ؛ أي : جائز لا واجب ولم يكثر ، ويونس يختار :

وإذا وقف علىٰ ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كانت ساكنة . . لم تغير نحو : قامت ، وإن كانت متحركة ؛ فإن كانت في جمع نحو : المسلمات . . فالأفصح الوقف بالتاء ، وبعضهم يقف بالهاء ، وإن كانت في مفرد . . فالأفصح الوقف بالهاء . . . .

الحذف ؛ لأن النداء محل محذف .

والثالث : ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو : رأيت جواري ، نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقول في المنصوب المنون .

والرابع : ما سقط تنوينه للإضافة نحو : قاض مكة ، فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون ، قالوا : لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه . . عاد إليه ماذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه ما جاز في المنون . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وإذا وقف علىٰ ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كانت**) تلك التاء (**ساكنة . . لم تغير**) عما كانت عليه أولاً قبل الوقف ؛ فعلية كانت (**نحو : قامت**) وضربت مما فيه تاء لاحقة بالفعل نحو : قالت : وباعت ، أو حرفيةً نحو : ثمت وربت وعلت ، ولا تبدل هاء في الوقف ؛ لئلا تلتبس بهاء الضمير .

(**وإن كانت**) تلك التاء (**متحركةً ؛ فإن كانت في جمع**) المؤنث السالم (**نحو : المسلمات**) والهندات ، أو فيما ألحق به ؛ كعرفات وأذرعات (. . **فالأفصح الوقف بالتاء**) من غير إبدال ؛ لدلالتها على التأنيث والجمعية معاً فكرهوا إبطال صورتها ، وفي إبدالها هاءً إبدال صورتها الدالة علىٰ ما ذكر (**وبعضهم**) أي : بعض العرب (**يقف**) علىٰ ذلك (**بالهاء**) أي : بإبدال التاء هاء ؛ كقول بعضهم : دفن البناه من المكرماه ، ومثل هـٰذه التاء : تاء هيهات ولات في أنه يوقف عليها بالتاء ، وبعضهم بالهاء ، وبهما قرىء في السبع .

(**وإن كانت**) تاء التأنيث (**في مفرد . . فالأفصح الوقف**) عليها (**بالهاء**) أي :

نحو : رحمة وشجرة ، وبعضهم يقف بالتاء ، وقد قرأ بها بعض السبعة في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ .

وصلى الله علىٰ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم

بإبدال تاء التأنيث هاءً (**نحو : رحمة وشجرة**) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً ؛ كصلاة وزكاة ؛ فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم ، واللاحقة للفعل ؛ فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كأخت وبنت . . وقف عليها من غير إبدال ؛ كاللاحقة للفعل والحرف .

(**وبعضهم**) أي : بعض العرب (**يقف**) علىٰ نحو : رحمة وشجرة (**بالتاء**) من غير قلب ؛ وهي لغة فصيحة ، وبها رسم في المصحف قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ ، (**وقد قرأ بها بعض السبعة**) وهم نافع وعاصم وحمزة وابن عامر ، وإنما وقفوا بالتاء ؛ إتباعاً للرسم ، والباقون وقفوا بالهاء ؛ بدلاً من التاء المرسومة (**في قوله تعالىٰ** : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾) ، وفي ختم المؤلف كتابه بهٰذه الآية : براعة الاختتام ، حيث ختمه بآية رحمة ؛ رجاءً لرحمة الله تعالىٰ ، وفي جعل (باب الوقف) آخر تراجم كتابه : براعة المقطع ؛ وهي أن يأتي المؤلف في آخر كتابه بما يشعر بتمامه ووقف قلمه ، ثم جعل مسك ختامه الصلاة والسلام علىٰ محمد الخُلُق ، وأحمد الخَلْق ، وعلىٰ آله وصحبه من نصروا معه هٰذا الدين بلسان الصدق ، وسنان الحق ، حيث قال : (**وصلى الله علىٰ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه وسلم**) تسليماً كثيراً .

إعراب المتن

(**باب الوقف**) : (باب) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : هٰذا باب (باب) : خبر مرفوع ، والجملة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (باب) : مضاف (الوقف) : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، (**يوقف على المنون المرفوع والمجرور بحذف الحركة والتنوين**) : (يوقف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (على المنون المرفوع) : جار ومجرور وصفة (والمجرور) : معطوف على (المرفوع) ، والجار والمجرور متعلق بـ(يوقف) ، (بحذف الحركة) : جار ومجرور ومضاف إليه (والتنوين) : معطوف على (الحركة) ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يوقف) ، والجملة الفعلية مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**جاء زيد ومررت بزيد**) : مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة علىٰ دال (بزيد) ، (**وعلى المنون المنصوب**) : جار ومجرور وصفة معطوف على الجار والمجرور في قوله : (على المنون المرفوع والمجرور) علىٰ كونه متعلقاً بـ(يوقف) ، (**بإبدال التنوين**) : جار ومجرور ومضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول ، و(**ألفاً**) : مفعول ثان له ، الجار والمجرور في محل الرفع معطوف بعاطف مقدر على الجار والمجرور في قوله : (بحذف الحركة والتنوين) علىٰ كونه نائب فاعل لـ(يوقف) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة (نحو) : مضاف ، (**رأيت زيداً**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ دال (زيداً) .

(**وكذلك تبدل نون إذاً ألفاً في الوقف**) : الواو : عاطفة (كذلك) : جار

ومجرور متعلق بـ(تبدل) المذكور بعده (تبدل) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (نون إذاً) : نائب فاعل ومضاف إليه محكي ، وهو المفعول الأول لـ(تبدل) (ألفاً) : مفعول ثان لـ(تبدل) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (يوقف على المنون المرفوع) علىٰ كونها مستأنفة (في الوقف) : جار ومجرور متعلق بـ(تبدل) .

(**وكذلك**) : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف جوازاً تقديره : وكذلك تبدل ، (**نون التوكيد**) : نائب فاعل لذلك الفعل المحذوف ومضاف إليه (**الخفيفة**) : صفة لـ(نون) التوكيد ، والجملة المحذوفة معطوفة أيضاً علىٰ جملة (يوقف على المنون المرفوع) .

(**ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذفه يائه**) : الواو : عاطفة (يوقف) : فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (على المنقوص المنون) : جار ومجرور وصفة متعلق بـ(يوقف) (في الرفع والجر) : جار ومجرور ومعطوف متعلق بمحذوف حال من المنقوص (بحذف يائه) : جار ومجرور ومضاف إليه فمضاف إليه في محل الرفع نائب فاعل لـ(يوقف) ، والجملة الفعلية معطوفة علىٰ جملة قوله : (يوقف على المنون المرفوع) علىٰ كونها مستأنفة ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة أو معترضة (نحو) : مضاف ، (**جاء قاض ومررت بقاض**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ضاد (قاض) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**ويجوز إثباتها**) : الواو : اعتراضية (يجوز) : فعل مضارع (إثباتها) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة معترضة ؛ لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه

لا محل لها من الإعراب .

(ويوقف) : فعل مضارع مغير الصيغة ، (في النصب) : جار ومجرور متعلق بـ(يوقف) ، (بإبدال التنوين) : جار ومجرور ومضاف إليه ؛ وهو من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله الأول ، (ألفاً) : مفعول ثان له ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ(يوقف) ، وجملة (يوقف) معطوفة علىٰ جملة قوله : (ويوقف على المنقوص) ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (رأيت قاضياً) : مضاف إليه محكي .

(**وإن كان غير منون . . فالأفصح في الرفع والجر : الوقف عليه بإثبات الياء**) : الواو : استئنافية (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها مبني على الفتح ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على (المنقوص) (غير منون) : خبر كان منصوب ومضاف إليه مجرور (فالأفصح) : الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (الأفصح) : مبتدأ مرفوع (في الرفع) : جار ومجرور متعلق بـ(الأفصح) (والجر) : معطوف على (الرفع) ، (الوقف) : خبر المبتدأ (عليه) : جار ومجرور متعلق بـ(الوقف) ، (بإثبات الياء) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(الوقف) أيضاً ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة استئنافاً نحوياً ، (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**جاء القاضي ومررت بالقاضي**) : مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة علىٰ ياء

(بالقاضي) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية .

(ويجوز حذفها) : الواو : اعتراضية (يجوز) : فعل مضارع (حذفها) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة الفعلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، **(وإن كان منصوباً . . فبالإثبات)** : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونه فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هو) يعود على المنقوص الغير المنون (منصوباً) : خبر كان منصوب بها (فبالإثبات) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (بالإثبات) : جار ومجرور متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : فالوقف عليه كائن بإثبات الياء ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة قوله : (وإن كان غير منون . . فالأفصح في الرفع والجر) علىٰ كونها مستأنفة استئنافاً نحوياً ، **(لا غير)** : (لا) : نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم علىٰ سبيل الاحتمال تعمل عمل ليس ، ترفع الاسم وتنصب الخبر مبنية على السكون (غير) : في محل الرفع اسمها مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى المضاف إليه المحذوف تقديره : لا غير إثبات الياء جائزاً في الوقف عليه ، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت الحركة ضمةً ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات ؛ كقبل وبعد (جائزاً) : خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة (لا) من اسمها وخبرها في محل النصب حال من الضمير المستكن في الخبر تقديره : فالوقف عليه كائن بإثبات الياء حالة كون الوقف عليه عادمَ جواز ، غيرِ إثبات الياء .

(وإذا وقف علىٰ ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كانت ساكنة . . لم تغير) : الواو :

استئنافية (إذا) : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية الزمانية ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (وقف) : فعل ماض مغير الصيغة (علىٰ) : حرف جر مبني على السكون (ما) : اسم موصول في محل الجر بـ(علىٰ) مبني على السكون (فيه) : جار ومجرور خبر مقدم لما بعده (تاء التأنيث) : مبتدأ مؤخر ومضاف إليه تقديره : إذا وقف علىٰ ما تاء التأنيث كائنة فيه ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ(ما) الموصولة ، والجار والمجرور في قوله : (علىٰ ما) في محل الرفع نائبُ فاعل لـ(وقف) ، وجملة (وقف) من الفعل المغير ونائب فاعله في محل الخفض بإضافة إذا إليها علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بالجواب الآتي (فإن كانت) : الفاء : تفصيلية مبنية على الفتح (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، والتاء علامة تأنيث اسمها ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (تاء التأنيث) (ساكنة) : خبرها منصوب (لم تغير) : (لم) : حرف نفي وجزم (تغير) : فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (تاء التأنيث) ، والجملة الفعلية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها جواب إذا الشرطية ، وجملة (إذا) الشرطية من فعل شرطها وجوابها مستأنفة ، (نحو : قامت) : (نحو) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب (نحو) : مضاف (قامت) : مضاف إليه محكي .

(وإن كانت متحركة) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط جازم (كان) :

فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره : (هي) يعود علىٰ (تاء التأنيث) ، (متحركة) : خبر كان منصوب ، (**فإن كانت في جمع**) : الفاء : تفصيلية (إن) : حرف شرط (كان) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية ، واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : (هي) يعود علىٰ تاء متحركة (في جمع) : جار ومجرور خبر كان تقديره : فإن كانت التاء المتحركة كائنة في جمع ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف وهو مضاف ، (**المسلمات**) : مضاف إليه ، والجملة الاسمية معترضة (. . **فالأفصح الوقف بالتاء**) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية ؛ لكون الجواب جملة اسمية (الأفصح) : مبتدأ (الوقف) : خبره (بالتاء) : جار ومجرور متعلق بـ(الوقف) ، والجملة الاسمية في محل الجزم جواب لـ(إن) الشرطية التي في قوله : (فإن كانت في جمع) ، وجملة (إن) الشرطية في قوله : (فإن كانت في جمع) جواب لـ(إن) الشرطية في قوله : (وإن كانت متحركة) ، وجملة (إن) الشرطية في قوله : (وإن كانت متحركة) معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية في قوله : (وإن كانت ساكنة) علىٰ كونها جواباً لـ(إذا) الشرطية .

(**وبعضهم**) : الواو : استئنافية (بعضهم) : مبتدأ ومضاف إليه ، (**يقف**) : فعل مضارع وفاعله مستتر يعود علىٰ (بعضهم) ، (**بالهاء**) : جار ومجرور متعلق بـ(يقف) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره : وبعضهم واقف بالهاء ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معترضة .

(**وإن كانت في مفرد**) : الواو : عاطفة (إن) : حرف شرط (كانت) : فعل ماض ناقص في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها فعل شرط لها ، والتاء علامة تأنيث اسمها ، واسمها ضمير يعود على التاء المتحركة تقديره : (هي) (في

مفرد) : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لكان تقديره : وإن كانت تلك التاء كائنة في مفرد (. . **فالأفصح الوقف بالهاء**) : الفاء : رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية (الأفصح) : مبتدأ مرفوع (الوقف) : خبره (بالهاء) : جار ومجرور متعلق بـ(الوقف) ، والجملة الاسمية في محل الجزم بـ(إن) الشرطية علىٰ كونها جواباً لها ، وجملة (إن) الشرطية من فعل شرطها وجوابها معطوفة علىٰ جملة (إن) الشرطية في قوله : (فإن كانت في جمع) علىٰ كونها جواباً لـ(إن) الشرطية في قوله : (وإن كانت متحركة) ، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره : وذلك نحو ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (نحو) : مضاف ، (**رحمة وشجرة**) : مضاف إليه مجرور .

(**وبعضهم يقف بالتاء**) : الواو : استئنافية (بعضهم) : مبتدأ ومضاف إليه (يقف) : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره : (هو) يعود علىٰ (بعضهم) (بالتاء) : جار ومجرور متعلق بـ(يقف) ، والجملة الفعلية خبر المبتدأ والتقدير : وبعضهم واقف بالتاء ، والجملة مستأنفة .

(**وقد قرأ بها**) : الواو : استئنافية (قد) : حرف تحقيق (قرأ) : فعل (بها) : جار ومجرور متعلق بـ(قرأ) أي : قد قرأ بما ذكر من التاء ، (**بعض السبعة**) : فاعل ومضاف إليه ، والجملة مستأنفة ، (**في قوله تعالىٰ**) : جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(قرأ)، (﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾) : مقول محكي لـ(قوله) منصوب بفتحة مقدرة علىٰ نون (المحسنين) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

(**وصلى الله**) : فعل وفاعل ، والجملة مستأنفة دعائية ، (**علىٰ سيدنا**) : جار

ومجرور ومضاف إليه متعلق بـ(صلىٰ) ، (**محمد**) : بدل من (سيدنا) أو عطف بيان له ، (**وعلىٰ آله**) : جار ومجرور ومضاف إليه معطوف علىٰ (سيدنا) ، (**وصحبه**) : معطوف علىٰ (آله) ، (**وسلم**) : فعل ماض وفاعله مستتر يعود على (الله) ، والجملة معطوفة علىٰ جملة (صلى الله) ، وليس الكلام من باب التنازع ؛ لأن التنازع ليس في متقدم بل العمل فيه للأول ، ولـٰكن يقدر للثاني نظيره ، **والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمتاب ، مما وقع في هـٰذه التعليقة من الزلل والهفوات ، ومما يحبطها من سوء الخاطر وعدم الإخلاص ، والخلاص من التبعات .**

والله أرجو المن بالإخلاص لكي يكون موجب الخلاص

إلىٰ هنا وقفت الأقلام ، وجفت الصحف من الرّسام ، وانقطع الحزام ، وانفك اللجام ، عن مراكب جياد المغيرات في بقاع « شرح متممة الآجرومية » ، المسمىٰ : بـ« التتمة القيمة » التي هي قطرة من الفيوضات الربانية ، ونقطة من الجائزات الإلـٰهية ، التي لا مثيل لها في هـٰذه العُصر الفارغة ، وأهلها الغافلة ، عن العلوم العربية ، التي هي مفتاح العلوم الدينية ، خاصة العلم الذي أملاه الإمام علي رضي الله عنه علىٰ تلميذه : أبي الأسود الدؤلي ، الذي هو أم كل العلوم الإسلامية ، ورديفه الذي وضعه تلميذ التلميذ : معاذ بن مسلم الهراء ؛ الذي هو أبو الفنون كلها ، بلا نزاع ولا مرية .

يا خيبة من حمل أسفاراً بلا تسطير ، ومخلاة بلا شعير ، يا ليته تيقظ من هـٰذه السنة ، وانتبه من هـٰذه الغفلة ، يا ليته تفطر بفطور عقائد أهل السنة ، وتغدىٰ بغداء

العلوم العربية ، وتعشىٰ بعشاء العلوم الشرعية ، واستراح علىٰ أسرَّة الكتاب والسنة ، فكيف يستطيب الاستراحة على الكراسي والأسرة ، فهو جوعان ، لم يتغد ولم يتعش بما ذكرناه له ؟!

وليكن آخر دعواي لي ولكم : الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ؛ سيدنا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وجميع التابعين إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله حمداً ، يعدل حمد الملائكة المقربين .

وكان الفراغ من هـٰذا الشرح القيم : منتصف الليلة الخامسة من شهر شوال المبارك ، من تاريخ (٥/ ١٠/ ١٤٣١) من الهجرة المصطفية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والصلات ، وأزكى التحيات ، ومنتصف الليلة الرابع عشرة من شهر سبتمبر (أيلول) من تاريخ (٢٠١٠/٩/١٤) من ميلاد عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام .

(باب الوقف)

[ش] : هو قطع النطق عند آخر اللفظة (**يوقف على**) الاسم (**المنون المرفوع والمجرور**) بالسكون ؛ أي : (**بحذف الحركة والتنوين**) من غير إبدال (**نحو : جاء زيد ومررت بزيد**) بإسكان آخرهما

[الحاشية] : قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

(باب الوقف)

(**هو**) أي : الوقف المصطلح عليه عند النحاة وكذا عند القراء (**قطع النطق**) والصوت (**عند آخر اللفظة**) أي : الكلمة ، والمراد به عند النحاة : الاختياري ـ بالياء التحتانية ـ وهو الذي يقصد لذاته ، لا الاضطراري ؛ وهو الذي يكون عند انقطاع النفس ؛ لأنا نقول : هـٰذا خاص بالقراء ؛ لأن الكلام : إما أن يتم أم لا ؛ فإن تم . . كان الوقف اختيارياً ، وإلا . . كان اضطرارياً ؛ لأنه لعدم تمامه لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النفس ، ولا الاختباري بالموحدة ؛ وهو الذي يختبر به الشخص هل يحسن الوقف علىٰ نحو : عَمَّ ، ولِمَ ، وبِم ، وكأن يقال له في قراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يا اَسْجُدُواْ ﴾ بالتخفيف ، قِفْ علىٰ كلمةٍ من كلمات هـٰذه القراءة ، فقف علىٰ (ألا) ، لأنها كلمة استفتاح ، ثم علىٰ (يا) ، لأنها حرف نداء ، ثم على (اسجدوا) ، لأنه فعل أمر وفاعل ، وخص ذلك بالاختبار ؛ لأنها كلمات لا يوقف عليها عند الاختيار ، وهـٰذان ؛ أعني : الاضطراري والاختياري خاصان بالقراء . انتهىٰ « يس على التصريح » بتصرف .

(**يوقف على الاسم المنون المرفوع والمجرور بالسكون ؛ أي : بحذف الحركة والتنوين من غير إبدال**) التنوين واواً أو ياءً : يحذف تنوينه بعد الضمة أو الكسرة ، ويسكن ما قبل التنوين (**نحو : جاء زيد ومررت بزيد ، بإسكان آخرهما**) بعد حذف

(و) يوقف **(على المنون المنصوب بإبدال التنوين)** منه **(ألفاً نحو : رأيت زيداً)** إذ ليس في إبداله ألفاً ثقل ، بخلاف المرفوع والمجرور ، وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون . . هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات .

والثانية : الوقف عليه مطلقاً بالحذف والإسكان نحو : هٰذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ، ومنه قوله :

ألا حبـذا غنـم وحسـن حـديثهـا   لقد تركت قلبي بها هائماً دنف

التنوين ، وقوله : (من غير إبدال) احتراز عن لغة الأزد ؛ لأنهم يبدلون التنوين بعد الضمة واواً ، وبعد الكسرة ياءً ؛ وبعد الفتحة ألفاً **(ويوقف على المنون المنصوب بإبدال التنوين منه ألفاً نحو : رأيت زيداً)** وإنما أبدلوه ألفاً **(إذ ليس في إبداله ألفاً ثقل)** على اللسان **(بخلاف المرفوع والمجرور)** فإنه لا يبدل التنوين واواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ؛ لمكان ثقل الواو والياء في أنفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء. . زاد الثقل ، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل فتركوها علىٰ حالها . انتهىٰ « تصريح » .

(وما ذكره) المصنف **(من التفصيل)** بين المرفوع والمجرور وبين المنصوب **(في الوقف على الاسم المنون . . هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات)** ولذا اقتصر عليها المصنف ، وتسمىٰ هٰذه اللغة : اللغة الفصحىٰ ؛ كما في « الأشموني » ، وفي « السجاعي » : (هي لغة الجمهور) .

(والثانية : الوقف عليه) أي : على الاسم المنون **(مطلقاً)** أي : رفعاً ونصباً وجراً **(بالحذف)** أي : بحذف التنوين **(والإسكان)** أي : وبإسكان آخره ؛ وهٰذه اللغة تسمىٰ : لغة ربيعة **(نحو : هٰذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ، ومنه)** أي : ومن الوقف بالحذف والإسكان مطلقاً **(قوله :**

ألا حبـذا غنـم وحسـن حـديثهـا   لقد تركت قلبي بها هائماً دنف)

والثالثة : الوقف عليه مطلقاً بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو : هـٰذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدي (**وكذلك**) أي : وكما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف (**تبدل نون إذاً**) الجوابية (**ألفاً في الوقف**) تشبيهاً لـ(إذاً) باسم منصوب ، وبه قرأ السبعة في : ﴿ وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا ﴾ ، واختار

البيت (من الطويل) ، ولم أر من ذكر اسم قائله (ألا حبذا) : (ألا) : للتنبيه ، و(حب) : فعل ماض ، و(ذا) : فاعله ، و(غنم) : اسم امرأة ؛ وهو المخصوص بالمدح ، و(بها) متعلق بـ(هائماً) من هام علىٰ وجهه من العشق ، والشاهد في (دنف) فإنه بسكون الفاء ، والقياس دنفاً ؛ لأنه حال ؛ وهو صفة مشبهة من الدنف ـ بفتح الدال والنون ـ وهو المرض ، وفعله دنف من باب فرح فرحاً ، والأوضح أن يكون (ترك) من أفعال التصيير ، و(قلبي) : مفعول أول (هائماً) : مفعول ثان لـ(ترك) (دنف): صفة هائماً ؛ أي : لقد صيرت قلبي هائماً متحيراً بعشقها ، ملازماً للمرض لأجل محبتها . انتهىٰ من « السجاعي » بزيادة .

(**والثالثة** : **الوقف عليه**) أي : على الاسم المنون (**مطلقاً**) أي : رفعاً ونصباً وجراً (**بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله**) وهي لغة الأزد ؛ كما في « التصريح » أي : بإبدال التنوين بحرف هو من جنس حركة ما قبل التنوين ، إن كان حركة ما قبله الضمة. . فجنسها الواو ؛ لتولدها منها ، وإن كانت الفتحة. . فجنسها الألف ؛ لتولدها منها ، وإن كانت الكسرة. . فجنسها الياء لذلك ؛ وذلك (**نحو**) قولك : (**هـٰذا زيد ورأيت زيدَا ومررت بزيدِي** ، **وكذلك** ؛ **أي** : **وكما يبدل تنوين**) الاسم (**المنصوب ألفاً في الوقف تبدل نون إذاً الجوابية**) خرجت بهـٰذا القيد (إذا) الظرفية الزمانية ، و(إذا) الفجائية (**ألفاً في الوقف**) عليها (**تشبيهاً لـ« إذاً »**) الجوابية الحرفية (**باسم منصوب**) منون (**وبه**) أي : وبإبدال نونها ألفاً في الوقف (**قرأ**) القراء (**السبعة في**) قوله تعالىٰ : (﴿ وَلَن تُفۡلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدٗا ﴾) **واختار**) علي بن

ابن عصفور تبعاً لبعضهم : أن الوقف عليها بالنون (**وكذلك نون التوكيد الخفيفة**) إذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لَبْس (**نحو : لنسفعا**) من نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ ، بخلاف ما إذا تلت ضمة أو كسرة ؛ فإنها إذا وقف عليها . . تحذف ويرد ما كان حذف لأجل إلحاقها ؛ كقولك في نحو : اخرجن يا هٰؤلاء ، واخرجن يا هٰذه ، اخرجوا واخرجي

مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن (**ابن عصفور**) النحوي الحضرمي الإشبيلي ، ولد سنة (٥٩٧هـ) ، وتوفي سنة (٦٦٣هـ) انتهىٰ من « كتاب الحدود » .

(**تبعاً لبعضهم**) أي : لبعض النحاة (**أن الوقف عليها**) أي : علىٰ إذاً (**بالنون**) قياساً لها علىٰ (لن) ، وعبارة ابن هشام في « شرح القطر » : (يجب قلب النون الساكنة ألفاً في الوقف علىٰ « إذاً » الجوابية) وهٰذا هو الصحيح ، وجزم به ابن عصفور في « شرح الجمل » : (بأنه يوقف عليها بالنون ، وبنىٰ علىٰ ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ، ولا يختلف القراء في الوقف علىٰ نحو : ﴿ وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴾ ، أنه بالألف) انتهىٰ منه .

(**وكذلك**) أي : وكما تبدل نون (إذاً) ألفاً في الوقف (**نون التوكيد الخفيفة إذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف**) عليها (**ما لم يحصل**) بإبدالها ألفاً (**لَبْس**) أي : اشتباه بألف الاثنين ؛ وذلك الإبدال كما في (**نحو**) قولهم : (**لنسفعا**) بالألف (**من نحو**) قوله تعالىٰ : (﴿ لَنَسْفَعًا ﴾) ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾ ، بالنون .

(**بخلاف ما إذا تلت**) نون التوكيد الخفيفة (**ضمة أو كسرة ؛ فإنها**) أي : فإن نون التوكيد (**إذا وقف عليها**) فيما إذا تلت ضمة أو كسرة (. . **تحذف ويرد ما كان حذف لأجل إلحاقها**) ودخولها على الفعل ، ومثال ما إذا تلت ضمة أو كسرة ورد ما حُذف لأجلها عند الوقف (**كقولك في نحو : اخرجن يا هٰؤلاء ، واخرجن يا هٰذه ، اخرجوا**) يا هٰؤلاء (**واخرجي**) يا هٰذه ؛ فإن الواو والياء حذفتا لأجل

(و) كما يوقف على المنون المنصوب وإذاً ، ونحو : لنسفعا بالألف (**يكتبن كذلك**) إذ الأصل في كتابه كل كلمة أن تكتب ؛ كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها ، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهٰذا كتب يا زيدا بالألف ؛ لأن الوقف عليه كذلك ، ونحو : رحمه بالهاء ؛ لأن الوقف عليه كذلك ، ومن النحاة

دخولها على الفعل ؛ فإذا وقف. . ردتا ويكون الوقف عليهما ، وكذا إن أدىٰ إبدالها ألفاً إلى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ، ولا ترسم ألفاً بل يوقف عليها بالنون ، وترسم كذلك نحو قولك مخاطباً لواحد : اضربن عمراً ولا تضربن زيداً ، فإنك لو كتبته ووقفت عليه بالألف فقلت : اضربا عمراً ولا تضربا زيداً. . لالتبس بأمر الاثنين ونهيهما .

(**وكما يوقف على المنون المنصوب وإذاً**) الجوابية (و) علىٰ (**نحو : لنسفعا بالألف يكتبن**) هٰذه المواضع الثلاثة (**كذلك**) أي : بالألف (**إذ الأصل**) والغالب (**في كتابة كل كلمة أن تكتب ؛ كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها ، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها**) أي : ولذلك ؛ أي : ولأجل تقدير الابتداء بها والوقف عليها كتب لفظ (من ابنك) بهمزة الوصل مع عدم قراءتها ؛ لأنك لو ابتدأت في القراءة بلفظ ابنك. . لم يكن بد منها ، وكتب أنا زيد بالألف ؛ لأن الوقف عليه كذلك ، وكتب نحو : رحمه بالهاء ؛ لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو : أخت ومسلمات وقامت بالتاء ؛ لأن الوقف عليها كذلك ، ونحو : قاض رفعاً وجراً بغير ياء ، ونحو : القاضي رفعاً وجراً بالياء ؛ لأن الوقف عليهما كذلك . انتهىٰ « مجيب » .

(**ولهٰذا**) أي : ولأجل كون الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها (**كتب يا زيدا بالألف ؛ لأن الوقف عليه**) أي : علىٰ زيداً (**كذلك**) أي : بالألف (و) كتب (**نحو : رحمه بالهاء ؛ لأن الوقف عليه كذلك**) أي : بالهاء (**ومن النحاة**) وهو أبو العباس محمد بن يزيد ، فإنه قال : (أحب أن أكوي من يكتب إذن

من يكتب إذاً بالنون ؛ لأنها من نفس الكلمة ؛ كنون (من وعن) ؛ وهو الأولىٰ ؛ للفرق بينها وبين إذا التي للظرفية (**ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه**) إذا لم يكن محذوف العين أوالفاء (**نحو : جاء قاض ومررت بقاض**) بإسكان آخرهما ؛ فإن كان المنقوص محذوف العين ؛ كمر اسم فاعل من أرىٰ ،

بالألف ؛ لأنها حرف مثل « أن ولن » ولا يدخل التنوين في الحرف) انتهىٰ « يس على المجيب » بزيادة .

(**من يكتب إذاً**) الجوابية (**بالنون ؛ لأنها**) أي : لأن نونها (**من نفس الكلمة**) أي : من بعض حروف الكلمة لا من التنوين فتكتب ألفاً (**كنون « من وعن »**) الجارتين ؛ أي : كما أن نونهما من نفس الكلمة وأصولها (**وهو**) أي : هـٰذا التشبيه ؛ أي : تشبيه إذاً الجوابية بـ(من وعن) (**الأَوْلَىٰ**) والأحق ؛ لما فيه من تشبيه حرف بحرف من تشبيهها ؛ أي : من تشبيه إذاً الجوابية بـ(إذا) الظرفية (**للفرق بينها**) أي : بين إذاً الجوابية (**وبين إذا التي للظرفية**) لأن هـٰذه حرف جواب ، وتلك ظرف زمان فلا مناسبة بينهما ؛ لأن هـٰذه حرف وتلك اسم (**ويوقف على المنقوص المنون في**) حالتي (**الرفع والجر بحذف يائه إذا لم يكن محذوف العين**) كمر (**أو**) محذوف (**الفاء**) كيفٍ علماً ؛ وذلك المنقوص الذي لم يحذف منه العين والفاء (**نحو : جاء قاض ومررت بقاض ، بإسكان آخرهما**) وحذف التنوين (**فإن كان المنقوص**) المنون (**محذوف العين**) لعله تقتضي حذفها (**كمر**) حالة كونه (**اسم فاعل من أرىٰ**) أصله أرأىٰ ، وأصله مرئي ـ بضم أوله وسكون ثانية وكسر ثالثه ـ بوزن (مرعي) اسم فاعل من أرعاه ، فنقلت الكسرة وهي حركة عينه ، وعينه هي الهمزة إلى الراء قبلها ؛ وهي ساكن صحيح ، ثم أسقطت الهمزة للتخفيف فصار مري ، ثم أعل إعلال قاض بحذف يائه ؛ لالتقاء الساكنين مع التنوين فصار مر ، ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف ؛ لما يلزم عليه من إجحاف الكلمة

أو محذوف الفاء كَيَفِ علماً . . لم يوقف عليه إلا برد الياء إليه ؛ لئلا يكثر الحذف **(ويجوز إثباتها)** أي : الياء ؛ كقراءة ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ ، ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي ﴾ ، ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي ﴾ ، **(ويوقف)** على المنقوص المنون **(في النصب بإبدال التنوين)** منه **(ألفاً)** ولا تحذف ياؤه

بحذف عينه ؛ وهي الهمزة ، ولامه ؛ وهي الياء ، وإبقائه علىٰ أصل واحد ساكن ؛ وهي الراء .

(أو) كان المنقوص **(محذوف الفاء كيفِ)** حالة كونه **(علماً)** لرجل مثلاً ، كما إذا سميت بمضارع ، وفي بالفاء ، فإنك تقول في الرفع : هـٰذا يفي ، وفي الجر : مررت بيفي بإثبات الياء فيه رفعاً وجراً ؛ لأن أصله يوفىٰ فحذفت فاؤه وهي الواو ؛ لوقوعها بين عدوتيها : ياء مفتوحة وكسرة ؛ فلو حذفت لامه وهي الياء في الوقف . . لكان إجحافاً للكلمة ؛ إذ لم يبق من أصوله إلا حرف واحد ؛ وهي عين الكلمة التي هي الفاء **(. . لم يوقف عليه)** أي : على المنقوص الذي كان محذوف العين أو الفاء ، وقوله : (إلا بالرد إلى الياء) وهي تحريف من النساخ ، والصواب : لم يوقف عليه **(إلا برد الياء إليه)** فتقول : هـٰذا مري ، وهـٰذا يفي ، ومررت بمري ويفي . انتهىٰ من « التصريح » بتصرف .

(لئلا يكثر الحذف) فيه بحذف عينه ولامه مع إبقاء فائه في مري ، وبحذف فائه ولامه مع إبقاء عينه في يفي ؛ تأمل بدقة .

(ويجوز إثباتها ؛ أي :) إثبات **(الياء)** في المنون المنقوص **(كقراءة)** عبد الله **(ابن كثير)** المكي من التابعين ، توفي بمكة سنة عشرين ومئة (١٢٠هـ) ، (﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ ، ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالِي ﴾ ، ﴿ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقِي ﴾ ، **ويوقف على المنقوص المنون في)** حالة **(النصب بإبدال التنوين منه ألفاً ، ولا تحذف ياؤه**

(نحو رأيت قاضياً) ومثله ما سقط منه تنوينه لمنع الصرف ؛ كرأيت جواري ، وقضية عبارة « التسهيل » جواز الوجهين ، وأن الإثبات أجود (وإن كان) المنقوص (غير منون . . فالأفصح في الرفع

نحو : **رأيت قاضياً** ، **ومثله**) أي ومثل المنقوص المنون (**ما**) أي : المنقوص الذي (**سقط تنوينه لمنع الصرف**) في جواز إثبات الياء (**كرأيت جواري**) وغواشي .

(**وقضية عبارة « التسهيل »** : **جواز الوجهين**) أي : إثبات الياء وحذفها في المنون المنقوص (**وأن الإثبات**) أي : إثبات الياء (**أجود**) من حذفها ؛ كما في قراءة ابن كثير المذكورة آنفاً ؛ لأنها كانت ثابتةً في الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها ، وجاز حذفها فرقاً بين الوصل والوقف ، ولكن الأرجح من الوجهين مختلف ، فالأرجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو : هذا قاض ومررت بقاض ، ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي ، بإثبات الياء ، ورجحه يونس ، وبذلك قرأ ابن كثير : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي . . . ﴾ إلخ ، والأرجح في غير المنون وهو المقرون بـ(أل) : الإثبات للياء نحو : كجاء القاضي ومررت بالقاضي ، ويجوز الوقف عليهما بالحذف ؛ كجاء القاض ومررت بالقاض ؛ وبذلك وقف الجمهور على (المتعال والتلاق) من قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ ، ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ ، ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح ، وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف : أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف ، فوجب أن تعود ، وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف : أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ، ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها ، وحجة الأول أقوى . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وإن كان المنقوص غير منون**) وهو المقرون بـ(أل) (. . **فالأفصح في الرفع**

والجر الوقف عليه بإثبات الياء نحو : جاء القاضي ومررت بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها ؛ إذ الوقف يقتضي السكون ، وذلك حاصل مع إثباتها (ويجوز حذفها) علىٰ قلة فيقال : جاء القاض ومررت بالقاض ، وعليه قراءة غير ابن كثير : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ ، ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ ، (وإن كان منصوباً . . فبالإثبات) أي : فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة (لا غير) نحو : رأيت القاضي ، وكلامه يقتضي أن المعرف منه بالإضافة نحو : قاضي مكة ؛ كالمعرف منه بـ(أل) ، وكلام غيره يشعر : بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات ، واستعمال (لا غير) في كلام

والجر الوقف عليه بإثبات الياء نحو : جاء القاضي ومررت بالقاضي ؛ لعدم الموجب لحذفها ؛ إذ الوقف يقتضي السكون ، وذلك) السكون (حاصل مع إثباتها ، ويجوز حذفها) أي : حذف الياء في غير المنون (علىٰ قلة) أي : مع كونه قليلاً في كلامهم ، وقد ذكرنا حجة صاحب هـٰذا القول وحجة مقابله آنفاً نقلاً عن « التصريح » فجدد العهد به .

(فيقال) علىٰ هـٰذا القول : (جاء القاض ومررت بالقاض ، وعليه) أي : وعلىٰ هـٰذا القول الذي يقف في غير المنون بحذف الياء (قراءة غير ابن كثير : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ ، ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ ، وإن كان) غير المنون (منصوباً . . فبالإثبات ؛ أي : فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة لا غير) إثبات الياء جائزاً فيه في حالة الوقف عليه (نحو : رأيت القاضي) بفتح الياء .

(وكلامه) أي : كلام المؤلف ؛ يعني : قوله : (وإن كان منصوباً . . فبالإثبات) (يقتضي أن المعرف منه) أي : من غير المنون (بالإضافة نحو : قاضي مكة ؛ كالمعرف منه) أي : من غير المنون « (بـ« أل ») في وجوب إثبات الياء عند الوقف عليه (وكلام غيره) أي : غير المؤلف من النحاة (يشعر : بأن الحذف فيه) أي : في المعرف بالإضافة (أرجح من الإثبات ، واستعمال « لا غير » في كلام

المصنف كثير وله مستند وإن قال في « المغني » إنه لحن ، وفي « شرح الشذور » : (لأن العرب لم تتكلم به) .

(وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كانت ساكنة . . لم تغير) عما كانت عليه **(نحو : قامت)** مما فيه تاء لاحقة للفعل ؛ لئلا تلتبس بهاء الضمير لو وقف بالهاء ، ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو : ثمت وربت **(وإن كانت متحركة ؛ فإن كانت في جمع)** المؤنث السالم **(نحو : المسلمات)** والهندات ، أو فيما

المصنف) في هذا المتن **(كثير)** أي : ذكرها في مواضع كثيرة ؛ منها في هذا الباب ، ومنها في (باب النداء) ، ومنها في (باب لا) وفي مواضع أخر **(وله)** أي : وللمصنف في استعمالها **(مستند)** أي : له حجة في كلام فصحاء العرب نظماً ونثراً ؛ كقول الشاعر :

جـوابـاً تنجـو بـه اعتمـد فـوربِّنـا لعـن عمـل أسلفـت لا غيـر تسـأل

(وإن قال) ابن هشام **(في « المغني » إنه)** أي : استعمال (لا غير) **(لحن)** أي : خطأ **(و)** قال **(في « شرح الشذور »)** : خطأ **(لأن العرب لم تتكلم به)** فمن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث ؛ فإن كانت) تلك التاء **(ساكنة . . لم تغير عما كانت عليه)** من السكون **(نحو : قامت مما فيه تاء لاحقة للفعل)** أي : لم تغير عما كانت عليه بقلبها هاءً **(لئلا تلتبس بهاء الضمير لو وقف)** عليها **(بالهاء ، ومثلها)** أي : ومثل التاء اللاحقة للفعل **(التاء اللاحقة للحرف نحو : ثمت وربت)** ولعلت .

(وإن كانت) تلك التاء **(متحركة)** . . ففيها تفصيل ذكره بقوله : **(فإن كانت)** تلك التاء المتحركة **(في جمع المؤنث السالم نحو : المسلمات والهندات ، أو فيما**

ألحق به ؛ كعرفات وأذرعات (. . **فالأفصح الوقف بالتاء**) من غير إبدال ؛ لدلالتها على التأنيث والجمعية معاً فكرهوا إبطال صورتها (**وبعضهم يقف**) علىٰ ذلك (**بالهاء**) أي : بإبدال التاء هاء ؛ كقول بعضهم : (دفن البناه من المكرماه) ،

ألحق به) أي : بجمع المؤنث السالم في إعرابه بالضمة والكسرة (**كعرفات وأذرعات**) وأولات (. . **فالأفصح الوقف**) عليها (**بالتاء من غير إبدال**) لها بالهاء (**لدلالتها**) أي : لدلالة تلك التاء اللاحقة بجمع المؤنث السالم وبما ألحق به (**على التأنيث والجمعية معاً**) أي : جميعاً ؛ أي : علىٰ كون ما دخلت عليه جمعاً مؤنثاً (**فكرهوا إبطال صورتها**) بإبدالها هاءً ؛ لئلا تفوت تلك الدلالة .

قوله : (فالأفصح الوقف عليها بالتاء) ، وإنما كان الأرجح : الوقف بالتاء ؛ لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان . . لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف ؛ لأنهم لو زادوهما . . لانقلبتا همزةً فزادوا التاء معه ؛ لأنها تصير بدلاً من الواو ؛ كما في (تخمة) فصارت علامة التأنيث ، وأغنت عن أن يقال في مسلمة : مسلمتات ؛ فلما أفادت هـٰذه التاء الجمع والتأنيث ، وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد . . أثبتت في الوقف ولم تبدل هاءً ، وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته ؛ لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب . . أجروه مجراه في غيره ، والذي ألحق به اثنان : **الأول** : أولات اسم جمع لا واحد له من لفظه ؛ بل من معناه وهو ذات ، وهو الجمع تقديراً ، **والثاني** : ما سمي به من الجمع تحقيقاً ؛ كعرفات وأذرعات ، فإنهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقاً ، وعرفة موقف الحاج ، وأذرعة قرية من قرى الشام . انتهىٰ من « التصريح » .

(**وبعضهم**) أي : بعض العرب ؛ وهو مقابل الأفصح (**يقف علىٰ ذلك**) أي : على التاء اللاحقة بجمع المؤنث السالم وما ألحق به (**بالهاء؛ أي: بإبدال التاء هاءً؛ كقول بعضهم**) أي : بعض العرب : (« **دفن البناه من المكرماه** ») ودفن البنات

حقيقةً أو مجازاً من المكرمات ؛ أي : مما يكرم به وليها ؛ لأنه لا يلحق به العار بعد دفنها بسببها .

قوله : (دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس من الحديث ، وكلام الشارح أشد في الإيهام ، وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث : « دفن البنات من المكرمات » رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » وغيرهما عن ابن عباس رضي الله تعالىٰ عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية . . قال : « الحمد لله . . . » وذكره ؛ وهو غريب ؛ إلا أن يقال : راعى المصنف والشارح بيان خصوص الوقف بالهاء لا بيان أنه حديث أو غيره . انتهىٰ من « يس على التصريح » .

وأجيب عن الشارح : بأن الذي في الرواية الوقف بالتاء ، والمروي عن بعض العرب الوقف بالهاء ، فلا منافاة ، ومعناه : دفن البنات من إكرامهن ، وقيل : من إكرام آبائهن ؛ لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب ، وما أحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمنىٰ موتها :

أحــــبُّ بنتـــــي وأود أنـــــي ... دفنــت بنيَّــي فــي قعـر لحـدي
ومـا هـٰذاك عـن بغـض ولكـن ... مخـافـة أن تـذوق الـذل بعـدي
فـــربتمـــا تـــزوجهـــا لئيـــم ... فيشتـم والـدي ويسـب جـدي
وربتمـــا يطلقهـــا ســـريعـــاً ... فتـرجـع بيتهـا وتـذوق فقـدي
وربتمـــا يمـــوت الـــزوج عنهـــا ... فتبكـــي بعـــده ولتبـــك بعـــدي
دعـــوت الله أن تكســـىٰ بلحـــد ... ولـو كـانـت أعـز الخلـق عنـدي

فسمع هـٰذا القائل جاره ، وكان له عشر بنات فأجابه بقوله :

ومثل هٰذه التاء : تاء هيهات ولات ، وأنه يوقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء .

(وإن كانت في مفرد . . فالأفصح الوقف بالهاء) أي : بإبدال التاء هاء (نحو : رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً ؛ كصلاة وزكاة ؛ فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ؛

فهٰـــذا هـــمُ واحـــدة تـــراه فكيـف بهـن عشـر هـن عنـدي

انتهىٰ من « حمدون » .

وحكىٰ قطرب عن طيء : كيف الإخوه والأخواه .

(ومثل هٰذه التاء) اللاحقة لجمع المؤنث السالم : (تاء هيهات ولات ، وأنه يوقف عليها بالتاء) على الأفصح (و) في أن (بعضهم) يقف عليها (بالهاء) وبهما قرىء في السبع .

وقوله : (هيهات) فإنها في التقدير جمع هيهيةٍ ، وأصلها : هيهياتٌ ، حذفت لامها وهي الياء ، ووزنها (فعلات) والأصل : فعللات ، ثم سمي به الفعل فصار معناها بعد ، وقيل : هيهات مفرد ، وأصله : هيهية علىٰ وزن (فعللة) وأصله : الفلفلة . انتهىٰ من « التصريح مع التوضيح » .

(وإن كانت) التاء المتحركة (في مفرد . . فالأفصح الوقف بالهاء ؛ أي : بإبدال التاء هاءً نحو : رحمة وشجرة من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو) كان تحريكه (تقديراً ؛ كصلاة وزكاة) أصلهما : صلوة وزكوة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً فصارا : صلاةً وزكاةً ، وإنما قلبت هٰذه التاء ؛ أعني : تاء المفرد المتحرك ما قبلها (فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل) كضربت ، ولم يعكسوا ؛ لأنهم لو قالوا : ضربه في ضربت . . لالتبس بضمير المفعول ، قاله الجاربردي مقتصراً عليه .

فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كأخت وبنت . . وقف عليها من غير إبدال ؛ كاللاحقة للفعل والحرف (وبعضهم يقف) علىٰ نحو : رحمة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ؛ ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة : ﴿ إِنَّ شجرتْ﴾ ، وقول أبي النجم :

(فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كأخت وبنت . . وقف عليها من غير إبدال ؛ كاللاحقة للفعل والحرف) وإنما وقف عليهما من غير إبدال ؛ لأن التاء فيهما لما سكن ما قبلها . . صارت كأنها ليست للتأنيث ، وإنما جيء بها ، لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة ، فهي للإلحاق بقفل وجذع .

وقوله : (كاللاحقة للفعل) كضربت ، و(الحرف) كربت ، وإنما التزمت التاء في الحروف والفعل صورتها من غير إبدال لها عند الوقف ؛ لخوف الالتباس بالضمير في نحو قولك : ربه وضربه ، وحمل ما لا لبس فيه ؛ كقامت وثمت علىٰ ما فيه لَبْس . انتهىٰ من « التصريح » .

(وبعضهم) أي : وبعض العرب (يقف علىٰ نحو : رحمة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها حركة ، ولا تكون إلا فتحة ؛ كتمرة (بالتاء من غير قلب) وإبدال بالهاء وهو مقابل الأفصح السابق ؛ وهي لغة فصيحة ، وبها رسم في المصحف قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ انتهىٰ « كواكب » .

وإنما جاز إبقاؤها علىٰ صورتها ؛ كما على الأفصح السابق ، وإبدالها هاءً ؛ كما عند هٰذا البعض ؛ فرقاً بينها وبين التاء الأصلية ؛ كوقت وبيت (ومن ذلك) أي : ومن الوقف بالتاء من غير إبدال (قراءة نافع وابن عامر وحمزة : ﴿ إِنَّ شجرَتْ) ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ بالتاء (و) من ذلك أيضاً (قول أبي النجم) من الرجز :

والله أنجـــاك بكفـــي مسلمَـــتْ ... مـن بعـدمـا وبعـدمـا وبعـدمَـتْ
كادت نفوس القوم عند الغلصمَتْ ... وكـادت الحـرة أن تـدعـىٰ أمَـتْ

(والله أنجـــاك بكفـــي مسلمَـــتْ ... مـن بعـدمـا وبعـدمـا وبعـدمَـتْ
كادت نفوس القوم عند الغلصمَتْ ... وكـادت الحـرة أن تـدعـىٰ أمَـتْ)

فلم تبدل التاء فيهن ؛ أي : في المواضع الثلاثة ؛ أعني : (مسلمت وغلصمت وأمت) هاءً ؛ بل أبقاها علىٰ لفظها ، والمراد بقوله : (بعدمت) أي : بعدما تأكيداً لما قبله ، فأبدل في التقدير من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ؛ لتوافق بقية القوافي ، هـٰذا تعليل الجاربردي ، وذكر ابن جني في « الخاطريات » : (أبدل الألف هاء ، ثم الهاءَ تاء ؛ تشبيهاً لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك علىٰ شيخه أبي علي فقبله) انتهىٰ من « التصريح » .

قوله : (أبي النجم) شاعر مشهور ؛ ولـٰكن لم أر من ذكر ترجمته ، وقال العيني في « شواهد الأشموني » : (هـٰذا رجز لم يدر راجزه) ، والشاهد في (مسلمت) حيث وقف عليه بالتاء ، والقياس الهاء .

قوله : (والله أنجاك) الواو بحسب ما قبلها ، ولفظ الجلالة مبتدأ مرفوع ، وجملة (أنجاك) خبره (بكفي) : جار ومجرور ، وعلامة جره الياء ؛ لأنه مثنىً متعلق بـ(أنجاك) وهو مضاف (مسلمت) : مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان ؛ وهما العلمية والتأنيث اللفظي ، و(مسلَمَة) بفتح الميم واللام : اسم رجل .

قوله : (من بعد) جار ومجرور متعلق بـ(أنجاك) (ما) : مصدرية (وبعدما وبعدمت) ظرفان معطوفان على الظرف الأول علىٰ سبيل التوكيد اللفظي

(وقد قرأ بها بعض السبعة في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾) .

قال المؤلف : وليكن هـٰذا آخر

(كادت) : فعل ماض من أفعال المقاربة (نفوس) : اسمها (القوم) : مضاف إليه (عند الغلصمت) : ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر كاد ، وجملة (كاد) من اسمها وخبرها صلة لـ(ما) المصدرية الأُولَىٰ ، وجملة (ما) مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف الأول إليه ، وجملة (أن تدعىٰ أمت) خبر كاد الثانية ، وجملة (كاد) الثانية معطوفة علىٰ جملة (كاد) الأولىٰ .

والمعنىٰ : والله خلصك من الشدائد والموت ؛ بسبب يدي الرجل الشجاع المسمىٰ بـ(مسلمة) ، من بعد صيرورة أرواح القوم عند رأس الحلقوم ، وقاربت الخروج ، ومن بعد ما كادت الحرة أن تدعىٰ وتسمىٰ أمة ؛ بسبب سبيها وإرقاقها .

والشاهد في قوله : (مسلمت) حيث وقف بالتاء من غير قلب وإبدال بالهاء ؛ وهو قليل ، والغلصمة : رأس الحلقوم ؛ وهو الموضع الناتىء في الحلقوم . انتهىٰ من « شواهد القطر » .

(وقد قرأ بها) أي : بالتاء من غير إبدال **(بعض السبعة)** وهم : نافع ، وعاصم ، وحمزة ، وابن عامر ، وإنما وقفوا بالتاء ؛ إتباعاً للرسم العثماني ، والثلاثة الباقية من السبعة : وهم : ابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، والكسائي الكوفي ، قرؤوا بالهاء بدلاً من التاء المرسومة **(في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾)** .

وفي ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ رجز أبي النجم : براعة المقطع ؛ لأن فيه ذكر مقاربة الروح إلى الغلصمة .

(قال المؤلف) أي : الشارح **(وليكن هـٰذا)** أي : قول أبي النجم هـٰذا **(آخر**

ما تيسر جمعه علىٰ هـٰذه المقدمة ، جعله الله خالصاً لوجه الله الكريم ، وموجباً للفوز لديه بجنات النعيم بمنه وكرمه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أنهاه مؤلفه تبييضاً يوم الأحد : عاشر شهر رجب الفرد ، سنة ست وخمسين وتسع مئة ، والحمد لله رب العالمين .

ما تيسر) وسهل لي (**جمعه علىٰ هـٰذه المقدمة**) المسماة : بـ« المتممة » ، (**جعله الله**) سبحانه وتعالىٰ ؛ أي : جعل المجموع الذي يسره لي (**خالصاً**) أي : صافياً من شوائب ما يحبطه من الرياء والسمعة ، والمحمدة والشهرة (**لوجه الله الكريم**) وذاته وطلب مرضاته (**وموجباً**) أي : مثبتاً لي (**للفوز**) والظفر (**لديه**) أي : عنده تعالىٰ (**بجنات النعيم بمنه**) وفضله (**وكرمه**) وجوده (**وحسبنا**) أي : كافينا في جميع أمورنا ديناً ودنيا وأخرى (**الله**) مدبر المور(**ونعم الوكيل**) أي : الموكول إليه أمور الخلائق ، والمخصوص بالمدح : هو الله سبحانه وتعالىٰ (**ولا حول**) أي : ولا حيلة لي تعصمني من المعاصي (**ولا قوة**) أي : ولا قوة وقدرة لي تقويني على الطاعات (**إلا**) إذا كانا حاصلين لي (**بـ**) معونة (**الله**) جل وعلا (**العلي**) أي : المتعالي عن جميع النقائص (**العظيم**) أي : المتصف بجميع الكمالات .

(**أنهاه**) أي : أنهىٰ هـٰذا المجموع وأتمه (**مؤلفه**) وهو : عبد الله الفاكهي (**تبييضاً**) أي : من جهة التبييض ؛ وهو تمييز محول عن المفعول ؛ أي : أنهىٰ تبييضه ، **والتبييض** : تصحيح الكتاب ، وتخليصه وتصفيته من الغلط ، **وضده التسويد** : وهو الكتابة بلا تخليص من الغلط (**يوم الأحد : عاشر شهر رجب الفرد**) أي : المنفرد عن أخواته الأشهر الحرم الثلاثة (**سنة ست وخمسين وتسع مئة** « ٩٥٦هـ » **والحمد لله رب العالمين**) .

الختام

وهٰذا آخر ما أكرمني الله بانتهائه ، بعدما وفقني بابتدائه ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده ، بفضله وكرمه وجوده ، اللهم ، ربنا يا ربنا ؛ تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، وجد علينا بحار فيضك ، واغمسنا بحر رضاك ، يا جواد يا كريم ، وارزقنا الإخلاص في جميع أعمالنا ، ولا تفضحنا عليها علىٰ رؤوس الأشهاد يوم القيامة ؛ إنك أنت الجواد الكريم ، والبر التواب الرحيم .

اللهم ، يا حي يا قيوم ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام ، علىٰ سيدنا ومولانا محمد من أرسلته رحمةً للأنام ، وعلىٰ آله وصحبه وأزواجه وذرياته السادة الكرام ، صلاةً تحل بها العقد ، وتفرج بها الكرب ، صلاتك التي صليت عليه ، دائمةً بدوامك ، باقيةً ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمك ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلىٰ يوم الدين ، آمين .

قد طلع بدر تمامه ، وفاح مسك ختامه ؛ منتصف ليلة الخميس ، الليلة السابعة من شهر شوال المبارك ، من شهور سنة ألف وأربع مئة وإحدىٰ وثلاثين (٧/ ١٠/ ١٤٣١) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، آمين آمين ، وسلام على المرسلين ، والملائكة المقربين ، والحمد لله رب العالمين

واعلم : أنَّ النحو ختان الألسنة ، وجمال الأجلة ، وكمال الفصاحة ، وحلية العلوم الشرعية ، ومفتاح الكتاب والسنة ، ومن حرم منها . . فقد حرم الحكمة ، ولله در القائل :

النحو قنطرة الآداب هل أحد ... يجاوز البحر إلا بالقناطير
لو تعلم الطير ما في النحو من أدب ... لحنت وأنت إليه بالمناقير

والوسيلة إلىٰ كل الفنون : صحة الجسم ، وكمال الفهم ، وما أحسن قول أبي الأزهر الآلوسي النحوي :

ما أنعم الله علىٰ عبده ... بنعمة أوفىٰ من العافية
وكل من عُوفي في جسمه ... فإنه في عيشةٍ راضية
والمال حلو حسن جيد ... على الفتىٰ لكنه عارية
وأسعد العالم بالمال من ... أداه للآخرة الباقية
ما أحسن الدنيا ولكنها ... مع حسنها غدَّارة فانية

لقد تم تصحيح هـٰذا المجلد بيد مؤلف في تاريخ (١٦/ ١٢/ ١٤٣١) من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية .

حمـــــداً علـــــىٰ جمعـــــه   راجيــــاً تمـــــام نفعـــــه
شكـــــراً لمـــــن جـــــل وعـــــلا   علىٰ مـا أولـىٰ فنعـم المـولـىٰ
ثـــــم صـــــلاتـــــه ســـــرمـــــدا   كـــــذا ســـــلامـــــه مســـــردا
علـــــى النبـــــي الهـــــادي   طـــــه خيـــــر العبـــــاد
وعلـــــىٰ صحبـــــه الأوتـــــاد   وآلـــــه أولـــــي الـــــرشـــــاد
وتـــــابعيهـــــم بـــــإحســـــان   إلـــــىٰ يـــــوم الجمـــــع والميـــــزان

محتوى الكتاب